رئاسة الجمهورية

المجالس القومية المتخصصة

تقرير
المجلس القومى
للإنتاج والشئون الاقتصادية

الدورة الثامنة والعشرون

٢٠٠١-٢٠٠٢

رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

تقريــــــــر
المجلــس القومـــــى
للإنتاج والشئون الاقتصادية

الدورة الثامنة والعشـرون
٢٠٠١ - ٢٠٠٢

المجلس القومى
للإنتاج والشئون الاقتصادية

تقـريـر مقـــدم
إلى السيد رئيس الجمـهورية
عـــن
أعمال المجلس فى دورتـه الثامنة والعشرين

الدورة الثامنة والعشرون
سبتمبر ٢٠٠١ - يونيه ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجمهورية

تحيـة طيـبة وبعـد :

فيسرنى أن أرفع إلى سيادتكم تقرير المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصـادية ، عن دورة أعماله الثامنة والعشرين ، التـى بـدأت فـى شـهر سبتمبر ٢٠٠١ وانتهت فى شهر يونيه ٢٠٠٢ ، وبحث المجلس خلالها عددا من الموضوعات ذات الأهمية فى مجال اختصاصه ، ومنها :

« الاندماج بين الوحـدات الاقتصـادية وأثره على الاقتصاد المصرى » ، و« تحسين التربة الزراعية فى مصر » ، و« الفاقد التسويقى فى محاصيل الغذاء الرئيسـية : أسبـابه وطرق عـلاجـه » ، و« تنميـة وتطوير صناعة الإلكترونيات فى ظل المتغيرات العالمية » ، و« تحويل الغاز الطبيعـى إلـى وقـود سـائل بـهدف الحد من الاستيراد » ، و« تحقيـق التـوازن المالى بين الإيـرادات والمصروفـات للسكك الحديدية » ، و« تطوير الجودة فى الخدمات السياحيـة » .

وقـد خلصت دراسـات المجلس الى مـقـترحـات عمليـة تضـمنتـهـا التوصيـات التى انتهت اليها .

والأمر معروض ؛ للتفضـل بالنظر والتوجيـه إلى ما يتبع بشأنها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

يوليه ٢٠٠٢

المشرف العام

(د . عاطف صدقى)

المحتوى

الصفحة

تقديـــــم

تتابعت فى الأشهر المنقضية – ما بين أخريات عام ٢٠٠١ وأوليات عام ٢٠٠٢ – كثير من الحادثات والتطورات البالغة التأثير على النطاق العالمى ، وكذلك على الساحتين الإقليمية والمحلية ، وذلك فى الفترة التى واكبت انعقاد دورة عمل المجلس ، وفيما يتصل بمجالات نشاطه . أما الملامح العامة لأهم هذه التطورات ، فيمكن رصدها – طبقا لتتابعها الزمنى – فيما يأتى :

☐ وقوع هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة ، وقد ترتب عليها آثار اقتصادية امتدت لتشمل العالم بأسره ، نظرا لاعتبار اقتصادها ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد العالمى ، فالاقتصاد الأمريكى يمثل حوالى ٢٨٪ من الناتج القومى الإجمالى العالمى .

أما عن أكثر المناطق تأثرا بتبعات الأزمة ، فيرى البنك الدولى أن الدول النامية وقع عليها العبء الأكبر ، نظرا لضعف قدرتها على التكيف مع الأزمات واعتمادها على موارد مالية معرضة للتذبذب ، كالسياحة وتحويلات العاملين والاستثمارات الخارجية .

☐ انعقاد المؤتمر الوزارى الرابع لمنظمة التجارة العالمية (WTO) فى الفترة من ٩ – ١٤ نوفمبر ٢٠٠١ بمدينة الدوحة فى دولة قطر ، وشاركت فيه مصر بوفد برئاسة وزير التجارة الخارجية . وقد وافق المؤتمر على عدة قرارات من بينها :

– قبول عضوية الصين وتايوان بمنظمة التجارة العالمية ليصبح عدد الدول الأعضاء فى المنظمة ١٤٤دولة .

– تحرير القطاع الزراعى ، والموافقة على التخفيض التدريجى للدعم المقدم للسلع الزراعية ، بما يكفل فى النهاية إلغاءه تماما فى موعد أقصاه عام ٢٠٠٥ .

- إصدار إعلان مستقل بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بصناعة الدواء ؛ والتأكيد على تفسير اتفاقية «التربس» بطريقة تدعم حق الأعضاء فى حماية الصحة العامة وتنشيط المدخل للأدوية بالنسبة للجميع ، وفى هذا الصدد أكد المؤتمر على حق الدول الأعضاء فى استخدام النصوص فى اتفاقية "التربس" التى تتيح لها المرونة لهذا الغرض .

- الموافقة على إجراء جولة مفاوضات جديدة - على غرار جولة أورجواى - حول قضايا : ربط التجارة بمعايير العمل والبيئة ، والزراعة ، والاستثمار ، والأدوية وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بها .

☐ تصديق البرلمان الأوربى على اتفاق المشاركة المصرية - الأوربية فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١ ، ويعتمد برنامج الاتفاق على تحديث الصناعات المصرية والزراعة ، وقطاع السياحة والمرافق المكملة له ، وجميع قطاعات الخدمات مثل : الكهرباء والاتصالات والطرق والمطارات والموانئ ، ومؤسسات التعليم والصحة ، ثم يلى ذلك تحديث أداء المؤسسات الحكومية حتى تصل فى مستواها إلى مستوى أداء المؤسسات الأوربية .

وينص الاتفاق أيضا على تحرير التجارة بين دول الاتحاد الأوربى ومصر ، مما يفرض تخفيضا تدريجيا للرسوم الجمركية على أربع مجموعات سلعية تتضمن الغزل والنسيج وآخرها سيارات الركوب ، وتقترب مدة التنفيذ للاتفاق من ١٦ عاما ، بمعنى أن عام ٢٠١٨ سوف يكون عام نهاية التطبيق بالنسبة للمراحل المختلفة للاتفاق .

☐ اعتماد تداول العملة الأوربية الموحدة (اليورو) فى ١ يناير ٢٠٠٢ ، لتحل محل عملات دول الاتحاد الأوربى ، عدا ثلاث دول لم تدخل فى منطقة اليورو وهى : انجلترا - السويد - الدانمارك ، والتى يحتمل أن تنضم إلى اتفاق اليورو حوالى سنة ٢٠٠٣ .

وببدء عملية التداول يصبح اليورو العملة الثانية فى العالم بعد الدولار .

□ عقد مؤتمر الدول والمؤسسات الدولية المانحة بشرم الشيخ فى يومى ٥ - ٦ فبراير ٢٠٠٢ ، نظرا لما جابهه الاقتصاد الوطنى من صعوبات بعد أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة . وتقرر فى نهاية المؤتمر تقديم ١٠,٣ مليار دولار منحا وقروضا ميسرة لمصر خلال ثلاث سنوات ؛ منها ٢,١ مليار دولار يتم صرفها بشكل عاجل . وتنفيذا لما قرره المؤتمر ، قامت الولايات المتحدة بتقديم ١,٢ مليار دولار كمساعدات اقتصادية لمصر ، وقدم الاتحاد الأوربى ٣٥١ مليون يورو .

□ عقد مؤتمر القمة الإفريقى بمدينة ديربان فى جنوب إفريقيا أيام ٨و٩و١٠ يوليو ٢٠٠٢ ، بحضور زعماء ورؤساء حكومات أكثر من ٥٠ دولة إفريقية . وتم فى هذه القمة إعلان قيام الاتحاد الإفريقى كمنظمة قارية ترث منظمة الوحدة الإفريقية .

وتبنى القادة المشاركون فى القمة النصوص التأسيسية لأربعة أجهزة رئيسية فى الاتحاد ، هى : مؤتمر الاتحاد الذى يتكون من رؤساء الدول ، والمجلس التنفيذى أو المفوضية التى تتكون من الوزراء ، ولجنة المندوبين الدائمين وتتكون من السفراء ، والسكرتارية العامة .

وأقرت القمة بروتوكول إنشاء مجلس للسلم والأمن ؛ يقوم بمراقبة ورصد النزاعات الإقليمية وطرق التعامل معها . وطبقا لميثاق الاتحاد الإفريقى الجديد سيتم تأسيس برلمان وبنك مركزى إفريقى ، وصندوق للنقد ، وآلية للتعاملات التجارية المشتركة ، وعملة إفريقية مشتركة ، ومحكمة للعدل فى إفريقيا .

وقد كانت هذه التطورات والتغييرات ، تحت نظر المجلس وهو يواصل نشاطه فى دورته الثامنة والعشرين التى استغرقت ٢٠٨ اجتماعات ، منها ١٥

اجتماعا للمجلس ، و٧٩ اجتماعا للشعب ، و١١٤ اجتماعا للجانه المتخصصة ، وبحث خلالها ١٤ موضوعا تخلص أهم عناصرها فى النقاط الآتية :

الاندماج بين الوحدات الاقتصادية وأثره على الاقتصاد المصرى : يعتبر الاندماج من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة ، والتى تتزايد أهميتها بصفة مستمرة ، إذ يؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية وتزايد حجم الإنتاج وتحديثه ، والاستفادة من الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات الاقتصادية ، وزيادة العائد والقدرة على الإنفاق على البحوث والدراسات والتطوير والتدريب . ولا تقتصر آثار الاندماج على الجانب الاقتصادى فحسب ، بل تمتد إلى السياسات الاجتماعية والتى تدخل فيها – بصفة رئيسية – سياسات الأجور وساعات العمل والإعانات الاجتماعية . وتوضح تجارب الاندماج الإجبارى التى حدثت فى الستينات – أن تلك الحالات كانت نتائجها السلبية أكثر مما تحقق من إيجابيات ، مما يقتضى : النظر فى وضع استراتيجية واضحة لمستقبل الاندماجات فى مصر ، يراعى فيها حماية الأمن القومى والصحة العامة والبيئة المحلية والعدالة الاجتماعية ، وضرورة سن تنظيم تشريعى للاندماج بين الوحدات الاقتصادية ، وتحديد الضوابط والإجراءات القانونية والإدارية والاقتصادية اللازمة لحدوث الاندماج ، وما يترتب عليه من آثار مالية ومعاملة ضريبية والتزامات مختلفة ، والاهتمام ببرامج تحديث الصناعة المصرية وتوفير المقومات اللازمة للتقدم التكنولوجى .

الركود الاقتصادى - التشخيص والمعالجة الواجبة : يتعرض الاقتصاد الوطنى لعدة مشكلات من أهمها : النقص فى الطلب على السلع والخدمات ، وتقلص الاستثمارات ، والنقص فى الإنتاج وتقلص فرص العمالة ، وبالتالى حدوث انخفاض الدخل ومعدل الإنفاق . وقد تضافرت عدة عوامل وأسباب فى إحداث هذه المشكلات التى اصطلح

على تسميتها (بالركود الاقتصادى) ، من بينها : تحويل أرصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك إلى حسابات الحكومة فى البنك المركزى وبنك الاستثمار القومى ، والتوسع فى الإنفاق الاستثمارى دون ربط بين حجم تمويل بعض المشروعات والعائد منها ، وانخفاض السيولة المتاحة للأفراد نتيجة للتوسع فى بعض نواحى الإنفاق الاستهلاكى على سلع مستوردة وكمالية . وللتغلب على هذه المشكلات ينبغى العمل على : ترشيد الإنفاق الحكومى ، واستخدام عدد من الأدوات لتنشيط السوق مثل : التوسع فى استخدام أساليب متنوعة للتقسيط والائتمان للاستهلاك العائلى ، ووضع أولوية للتخلص من المخزون الراكد ، ووضع خطة عاجلة لتنشيط التصدير عامة والصادرات غير المنظورة وفى مقدمتها السياحة وخدمات الإلكترونيات ، والعمل المكثف لتسويق العمالة المصرية فى الخارج .

محصول القطن فى مصر (تطوره - أهميته - مقوماته - مشكلاته) : على الرغم من أهمية محصول القطن بالنسبة للاقتصاد القومى بصفة عامة ، والقطاع الزراعى بصفة خاصة ، إلا أن درجة مساهمته فى الإنتاج الزراعى انخفضت فى السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة ، الأمر الذى يتطلب : إعادة النظر فى التركيب المحصولى بما يحقق زيادة المساحة المخصصة لزراعة القطن ، وتجديد الأصناف بصفة مستمرة عن طريق إكثار التقاوى ذات القدرة الإنتاجية العالية ، وتدعيم نظام المقاومة الحيوية للآفات وتقليل استخدام المبيدات الكيماوية ، والتوسع فى زراعة الأقطان متوسطة الطول بغرض الوفاء باحتياجات صناعة الغزل والنسيج ، مع الإبقاء على الأصناف فائقة الطول بغرض التصدير ، وتنظيم ودعم بورصة القطن لتأخذ مكانها بين البورصات العالمية ، وابتكار «علامة تجارية» مميزة للقطن المصرى لتعزيز مكانته فى السوق العالمية ، وتطوير عمل ونظم الجمعيات التعاونية لزراع القطن بحيث توحد جهودهم فى مجال الإنتاج والتسويق .

تحسين التربة الزراعية فى مصر : أدت كثير من العوامل إلى زيادة احتمالات تدهور التربة ، وبالتالى انخفاض إنتاجيتها . ولما كان تحقيق الأمن الغذائى للمواطنين وتوفير احتياجات الصناعات المحلية وزيادة حجم الصادرات الزراعية ، يعتمد على التنمية الزراعية المتواصلة التى ترتكز أساسا على مستوى خصوبة التربة الزراعية والعناية بتحسينها باستمرار ، فإنه يجب العمل على : دعم الأجهزة القائمة على تحسين التربة الزراعية بما يكفل رفع طاقة التنفيذ السنوية إلى ما لا يقل عن ٢٥ – ٣٠٪ من المساحة المتدهورة ، وترشيد إجراءات وممارسات خلط مياه الرى العذبة بالماء المعاد استخدامه ، وتشديد الرقابة على تجارة محسِّنات التربة الزراعية ، وتفضيل التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التى تتوافق مع طبيعة التربة ونوعية وكمية مقررات الرى المتاحة ، بما يؤدى إلى صيانة خواص التربة وسلامتها ، وإعادة الحصر التصنيفى للأراضى الزراعية المروية لتحديث بياناتها وتقييم مدى التغير فى خصوبتها .

الفاقد التسويقى فى محاصيل الغذاء الرئيسية : أسبابه وطرق علاجه : يرجع الفقد فى الإنتاج الزراعى إلى عوامل عديدة ، وتعتبر العوامل البيولوجية والحيوية من أهم أسباب حدوث الفاقد بالقطاع الزراعى وخاصة خلال المرحلة الإنتاجية ، وتمثل هذه العوامل الآفات والحشرات والأمراض والحشائش الضارة والقوارض ، وتؤدى هذه العوامل إلى فقد جزء كبير من المدخلات والمخرجات الزراعية فى جميع مراحل إنتاجها وتسويقها وتداولها . ويمكن الحد من هذا الفاقد بتلافى أسباب حدوثه فى مراحله المختلفة وخفض نسبة الفاقد أثناء مراحل التداول ، وذلك عن طريق : تطوير طرق التخزين بحيث تكون وسائل التخزين مغلقة ومقاومة للقوارض داخل المخازن ، وإقامة وحدات تصنيعية صغيرة للخضر والفاكهة فى المناطق الريفية التى تتركز فيها هذه المحاصيل ، وتطوير تجارة الجملة بإنشاء أسواق جملة بنظام الأسواق المفتوحة ،

وتقييم الأصناف المستوردة والمستنبطة محليا من حيث قدرتها التسويقية على التحمل ، مع تطوير عمليات القطف والحصاد .

تقييم تجربة خلط دقيق الذرة الشامية بدقيق القمح فى إنتاج الخبز : يشكل الخبز البلدى الدعامة الرئيسية للغذاء فى مصر ، حيث يمد المستهلك بحوالى ٧٠٪ من احتياجاته الغذائية اليومية من المواد النشوية والبروتينية ، و ٥٢٪ من السعرات الحرارية بالإضافة إلى المواد المعدنية كالحديد والزنك . ويصنع الخبز من دقيق أنواع مختلفة من الحبوب ، إلا أنه يصنع حاليا من دقيق القمح الذى تراجع حجم الإنتاج منه بحيث أصبح لا يغطى حاجة الاستهلاك المتزايد . واتجهت الدولة إلى خفض الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك بعدة وسائل ، من بينها اتباع طريقة خلط حبوب القمح بأنواع أخرى من الحبوب ، لاسيما الذرة التى يؤدى دقيقها نفس غرض دقيق القمح ويتلاءم مع الذوق المصرى . وتقتضى هذه الطريقة : سرعة تطوير مطاحن السلندرات القائمة وإلحاقها بوحدات طحن وخلط الذرة ، وخلط دقيق الذرة بدقيق القمح بالمطاحن وذلك لتحقيق تجانس الدقيق ، وعدم تمكين المستغلين من التلاعب فى كميات دقيق القمح المسلم للمخابز ، وانعدام احتمال حدوث خطأ بالعجن فى المخابز ، ورفع سعر توريد الذرة الشامية وذلك لحث المزارعين على زراعته وتوريده ، واستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية من القمح والذرة الشامية ، وتدعيم الجمعيات الزراعية بالمحافظات بماكينات الفرط والتجفيف .

تنمية وتطوير صناعة الإلكترونيات فى ظل المتغيرات العالمية : يشهد العالم تطورات سريعة نتيجة لظهور بعض التكنولوجيات العالمية ، وتبنى الطبيعة الشمولية لصناعة الإلكترونيات من الاستخدامات المتعددة لهذه التكنولوجيا فى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى ، علاوة على الاستفادة منها فى الأنشطة الخدمية مثل : الأعمال

المصرفية والتأمين والنقل والخدمات الهندسية والإنشاءات وغيرها . وتفرض هذه التطورات التكنولوجية على مصر ضرورة تطوير صناعة الإلكترونيات بها ؛ من خلال : إنشاء منطقة صناعية تشمل : إنتاج الخامات المستخدمة في الإنتاج الصناعي الإلكتروني ، وإنتاج المكونات الإلكترونية من خاماتها الأساسية ، وإنتاج الأجهزة الإلكترونية بكافة أنواعها ، وتيسير إجراءات إنشاء شركات متخصصة في البرمجيات المستخدمة في النظم الإلكترونية ، والتوسع في عمليات البحث والتطوير للمكاتب المتخصصة والجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث المتخصصة .

الصناعات الحرفية المصرية - الواقع ومتطلبات التطوير : تتميز الصناعات الحرفية بسمات وخصائص تجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية ، من أهمها انخفاض تكلفتها الاستثمارية ، واعتمادها على الموارد والخامات المحلية . وفي مصر قاعدة عريضة من المصانع الصغيرة والورش الحرفية التي تصلح لأن تكون نقطة انطلاق للصناعات المغذية ، بشرط تطوير مقوماتها الفنية والتنظيمية حتى تصبح قادرة على توفير الأجزاء المغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة . ومع ما تمتلكه تلك الصناعات الحرفية من طاقات متميزة ، فإنها تحتاج إلى حوافز داعمة لإحداث طفرة تصديرية ، وخاصة في الأثاث والمنتجات الجلدية والألومنيوم والرخام ، مما يتطلب : رفع مستوى جودة المنتجات الحرفية ، وتوفير الخبرات والتصميمات الصناعية اللازمة ، والاعتماد على بعثات المشترين وأصحاب الوكالات التجارية في إجراء التعاقدات لتصدير منتجاتنا الحرفية وفقا لاتجاهات الطلب عليها . مع ضرورة العمل على تجميع هذه الورش في مدن حرفية متكاملة تتوافر فيها مراكز للخدمات الفنية ، وبيئة صحية محيطة بها .

تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود سائل بهدف الحد من الاستيراد : تعتمد مصر على الزيت الخام والغاز الطبيعي ، بما يمثل نحو ٩٢٪ من إجمالي احتياجاتها من الطاقة

حاليا ، إلا أنه يلاحظ اتجاه إنتاج الزيت الخام إلى التناقص فى السنوات الأخيرة ، مع زيادة مطردة فى احتياطيات الغاز الطبيعى ، وزيادة فى الإنتاج من الغازات الطبيعية . وتتعدد الاستخدامات الخاصة بالغاز الطبيعى فى ظل التكنولوجيات المتاحة عالميا ، والتى ثبت جدواها ونضجها ، سواء فى الإحلال محل المنتجات البترولية فى العديد من الاستخدامات فى صورته الأولية ، أو فى تحويله إلى وقود سائل واستخدامه فى صناعة البتروكيماويات ، أو تصديره للخارج من خلال الأنابيب أو تسييله . ونظرا لدور تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى صورة الوقود السائل وجدواها الاقتصادية ، ودورها فى تحقيق أمن الطاقة فى مصر ، يتعين : تشجيع تنفيذ مشروعات تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل كأحد البدائل المكملة لاستغلال فائض الغاز الطبيعى ، بهدف تعظيم العائد من استغلال ذلك الفائض ، وتشجيع تنفيذ مشروعات تسييل الغاز الطبيعى بمعرفة القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومى ، والنظر فى منحه حوافز استثمارية للإقدام على الدخول فى تنفيذ مثل هذه المشروعات .

تحقيق التوازن المالى بين الإيرادات والمصروفات للسكك الحديدية : تهدف خطة تحديث مرفق السكك الحديدية إلى خفض العجز المالى تدريجيا ، وتطوير هيكله وإطار خطته بما يسهم فى تحقيق التوازن المالى خلال فترة زمنية محددة ، وذلك من خلال : ترشيد الاستثمارات فى أسطول الوحدات المتحركة ، وتحقيق وفورات فى تكاليف النقل باستغلال الطاقات المتاحة بدون استثمارات إضافية ، وإدارة المرفق وفق أسس تجارية عن طريق ترشيد التكاليف وتطوير نظم الإدارة والتشغيل وتنمية إيرادات خدمات نقل الركاب والطرود والبضائع ، مع تخفيف بعض الأعباء المالية بموازنة المرفق بإعفاء معداتها المستوردة من أية ضرائب أو رسوم ، وتحمل أعبائها الاستثمارية ومخصصات الإهلاك بمنشآتها ، وتيسير الحصول على مستحقاتها من العملاء ، وتوثيق ملكيتها للأراضى التى فى حوزتها بما يحقق لها إيرادات إضافية .

الدور القومى للبريد فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية : يدار نشاط البريد وفقا للقواعد الاقتصادية والتجارية ، بهدف تغطية مصروفاته وبيع خدماته وتحقيق فائض مالى يسهم فى تنمية خدمات الهيئة وأنشطتها المتعددة . غير أنها تحتاج إلى لائحة قانونية حديثة ونظم عملية للإدارة ؛ توفران لها الاستقلال الذاتى المناسب والوسائل البشرية والمالية التى تعتمد على مفهوم المردودية ، مع إعادة تنظيم خدماتها بما يؤدى إلى تحسين خدماتها فى صورة متميزة ، وتبنى استراتيجيات تجارية وتسويقية مؤثرة تدعمها برامج للاتصال وترويج الخدمات ، ونظم علاقات جديدة مع العملاء بما يحقق لها رواجا بريديا ، وإدخال تقنيات حديثة فى أداء خدماتها ، وزيادة عدد منافذ البريد فى المجتمعات والمدن الجديدة ، وتحويل بعض الخدمات المؤداة إلى شركات مساهمة تابعة للهيئة ، مع حث المواطنين على استخدام الرقم البريدى بما يساعد على سرعة توصيل الرسائل .

تطوير الجودة فى الخدمات السياحية : يتم تطوير الجودة فى الخدمات السياحية من خلال استخدام أفضل أساليب ووسائل تقديم هذه الخدمات ، والموارد البشرية القادرة على تحسينها والتميز فى أدائها ، على أساس من التعاون والتنسيق بين جميع المشاركين فى عرض هذه الخدمات ، بما يحقق الصالح العام لصناعة السياحة والمشتغلين بها وللمجتمع بصفة عامة ، ولتحقيق هذا الهدف ينبغى : إجراء دراسات للدوافع النفسية للسائحين فى مختلف الأسواق السياحية الرئيسية ، للتعرف على المتطلبات الجوهرية لرفع مستوى العرض السياحى ، وتوجيه الخطة التسويقية والاستراتيجية التنشيطية نحو الأسواق السياحية ذات الأولوية والثانوية والمحتملة ، ودراسة إمكان تعظيم الفوائد الاجتماعية والسيكولوجية للسائحين ، فى حدود أسعار تنافسية لبرامج الرحلات السياحية ذات الخدمة المتميزة والجودة الأعلى للمنتجات السياحية ، وضرورة الاهتمام بالمطارات المصرية ، وإزالة الاختناقات المترتبة على زيادة حركة المسافرين ، وبوجه خاص زيادة التدفق السياحى على مناطق مصر السياحية .

السياحة الداخلية فى مصر : تتزايد خصائص وسمات السياحة الداخلية مع التطورات التى يشهدها إتساع السوق السياحى ، ويتركز هذا النوع من السياحة على الرحلات الأسرية أو المدرسية أو النقابية ، ويتوقف المقصد السياحى الداخلى على الظروف المناخية والمسافة اللازمة للسفر ووسيلة الانتقال وتكلفة الفرد اليومية وسهولة التحرك داخل المقصد . ومع إضافة مقاصد سياحية جديدة وارتفاع شرائح الدخل للمواطنين ، فسوف تكون السياحة الداخلية بندا رئيسيا من بنود إنفاق المواطن المصرى ، وهو ما يعنى مستقبلا أفضل لهذا النشاط الاقتصادى . الأمر الذى يقتضى : رفع كفاءة الطاقة الإيوائية ، وتشجيع أبناء كافة المدن والمحافظات على تدفق حركة سياحتها ، مع إعادة تنظيم وسائل النقل بين المحافظات لإتاحة حرية التحرك ، وإيجاد مرافق سياحية بالشواطئ ، وتصويب وضع السياحة الداخلية كجناح رئيسى من أجنحة النشاط السياحى .

آثار أحداث ١١ سبتمبر على السياحة العالمية والمصرية : تعرضت السياحة الدولية خلال السنوات الأخيرة ، لعدة أحداث ومشكلات من أبرزها أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة ، والتى أسفرت عن سلسلة من ردود الفعل السلبية اقتصاديا وسياحيا ، إذ حدثت موجة من الإلغاءات ، سواء بالنسبة إلى السفر أو النقل الجوى أو السفر للسياحة بوجه خاص ، واستغناء كثير من الشركات السياحية عن نسبة كبيرة من عمالتها لتخفيض أعباء مصروفاتها . ولتجاوز الآثار السلبية المترتبة على هذه الأحداث ، ينبغى النظر فى : تكوين صندوق لعلاج الأزمات يتم تمويله بقرض بفائدة بسيطة ما بين ٣٪ إلى ٥٪ ، مع فترة سماح مدتها ما بين ٣ إلى ٥ سنوات ، وقيام وزارة السياحة بتعديل خططها التسويقية الخارجية عن طريق الدخول فى سوق المشترين لا البائعين ، وتبنى الأساليب التسويقية الحديثة ، وتنظيم حدث عالمى ضخم

يرى العالم من خلاله الوجه المشرق لحضارة مصر وثقافتها ، والتحرك لمواجهة ودحض التشويهات المغرضة التى لحقت بالإسلام والمسلمين ، مما يدعم الجهد لتحريك طلب سياحى ، والعمل على تقوية شركات الطيران المصرية الخاصة بتشجيع اندماجها لإيجاد شخص معنوى كبير قادر على العمل والمنافسة مع الخارج ، مع دراسة إمكان منح تسهيلات أكبر للطيران العارض للهبوط فى المطارات السياحية المصرية .

• • •

مقرر المجلس

(د . حمدى النشار)

المشرف العام

(د . عاطف صدقى)

الاندماج بين الوحدات الاقتصادية وأثره على الاقتصاد المصرى*

مقدمة : يعتبر الاندماج من المتغيرات العالمية الجديدة التى تتزايد أهميتها بصفة مستمرة ، سواء فى الدول المتقدمة مثل : الولايات المتحدة الأمريكية وكثير من دول أوربا الغربية ، أو فى الدول النامية مثل دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا ، وبعض الدول العربية ومنها مصر والأردن .

ففى الدول المتقدمة حدثت حركة الاندماجات الأمريكية على مراحل ، بدأت الأولى منها فى تسعينات القرن التاسع عشر ، والثانية فى العشرينات من القرن العشرين ، وقد استغرق كل منها عقداً كاملاً ، أما حركة الاندماج الحالية - التى بدأت عام ١٩٦٦ - فقد استغرقت فترة أطول مما سبق .

وفى الدول النامية ، حدثت حالات اندماج فى : المكسيك ، وماليزيا ، وشيلى ، والبرازيل ، وتايلاند ، وغيرها .

وفى مصر حدثت اندماجات فى مجالى الصناعة والتجارة ، عندما صدرت عدة قرارات جمهورية فى الفترة التى أعقبت صدور القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج فى شركات مساهمة ، وتقضى هذه القرارات باندماج شركات القطاع العام بعضها مع بعض ، واندماج بعض الشركات الخاصة والمؤسسات العامة - قبل إلغائها - وشركات القطاع العام .

ويعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية التى ظهرت فيها الحاجة إلى الاندماج ، حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٤ لسنة ١٩٦٥ ، الذى أدمجت بمقتضاه اثنتا عشرة شركة فى أربع شركات فقط تتمثل فى : شركة مصر للتأمين ، وشركة الشرق للتأمين ، وشركة التأمين الأهلية ، والشركة المصرية لإعادة التأمين .

وفى مجال البنوك ؛ حدثت عدة حالات للاندماج منذ بداية تبنى التوجه الاشتراكى فى الستينات ، ترتب عليها انخفاض عدد البنوك من أحد عشر بنكا

* عرض على المجلس بتاريخ ١٦/٢/٢٠٠٢ .

إلى أربعة بنوك عامة فقط ، بالإضافة الى اندماج بعض البنوك العقارية . ومن أمثلة حالات الاندماج فى مجال البنوك : ذلك الاندماج الذى حدث لبنك الاعتماد والتجارة مصر ، والذى أدمج فى بنك مصر عام ١٩٩٢ ، ودمج بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات مع البنك الوطنى بالقاهرة ، حيث أدمج خمسة عشر بنكا فى البنك الوطنى بالقاهرة عام ١٩٩٣ ، وذلك بالإضافة إلى استحواذ البنك الأهلى المصرى على البنك العربى الأمريكى فى عام ١٩٩٨ ، ثم دمج البنك العقارى المصرى فى البنك العقارى العربى ، وشراء المؤسسة العربية المصرفية (البحرينية) لأسهم بنك مصر العربى الإفريقى عام ١٩٩٩ ، وشراء بنك الكويت الوطنى والشركة القابضة المصرية الكويتية لحصة المال العام فى بنك مصر أمريكا الدولى عام ٢٠٠٠ ، وقد بلغت قيمة الصفقة ٣٩٨ مليون جنيه .

لذلك كان لزاما ونحن بصدد هذه الدراسة أن نتعرض لتعريف مفهوم الاندماج ، وأهميته وأنواعه ، ثم بيان العلاقة بين الاندماج ووفورات الحجم الاقتصادى ، مع عرض أمثلة لحالات الاندماج فى مجال البنوك ، وأهم عمليات الدمج بين المصارف الكبرى فى العالم حسب رأس المال ، وكذلك أمثلة لشركات مندمجة فى مجالات كبيرة منها : البترول ، والطيران ، وصناعة السيارات ، وصناعة الدواء ، والمستحضرات الطبية ، وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وشركات المعدات الدفاعية ، وشركات الدخان ، وشركات الكمبيوتر ، وشركات صناعة الصلب ، وشركات التأمين ، وشركات الطباعة والنشر ، وشركات السياحة ، وشركات خدمة البيئة وصناعة القمامة ، وفى مجال نوادى كرة القدم ، والتحالف الاستراتيجى بين صانعى ومقدمى خدمات المعلومات فى الولايات المتحدة الأمريكية . ثم تتعرض الدراسة بالمناقشة والتحليل لحالات الاندماج التى تمت ، حيث إن انتشار الاندماج فى كل الصناعات واندماج الشركات يعتبر شكلا جديدا للتكامل الاقتصادى ، وأن هذه الظاهرة قد أعطت إشارة بدخول العالم إلى عصر الشركات الكبرى العملاقة . كما تطرح الدراسة أسباب اندماج الشركات ونتائجه ، وبيان الإطار العام لتحليل

اندماج الشركات الكبرى العملاقة ، ثم توضيح آثار الاندماجات المعاصرة على الاقتصاد المصرى ، كما تناقش الاندماج فى مصر ، وخاصة فى قطاع البنوك لأهميته البالغة ، ثم تعرض لأهم التوصيات التى يمكن اتباعها للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية فى مجال الاندماج .

تعريف الاندماج :

يعنى الاندماج فى اللغة الانضمام ، حيث تنضم عدة مؤسسات بعضها مع بعض ، بحيث تفقد كل مؤسسة منها استقلالها وتحل محلها مؤسسة جديدة واحدة .

وفى الأعمال التجارية ، يعنى الاندماج : ضم شركتين أو أكثر بغرض إنشاء شركة واحدة .

ويعنى الاندماج اصطلاحاً : المزج بين شخصيتين معنويتين لإقامة كيان معنوى جديد يحل محل الكيانين السابقين . كما يعنى الضم : قيام إحدى الشخصيتين المعنويتين بضم الشخصية المعنوية الأخرى التى تختفى من الناحية القانونية وتذوب فى الشخصية الأولى .

وفى حالة المزج بين الكيانين المعنويين يزول كل منهما من الوجود القانونى ، وتتأسس شركة جديدة تضم عناصر الموجودات والمطلوبات السابقين . أما فى حالة الضم فيزول أحد الكيانين من الوجود القانونى ، ويعلن عن حله قانوناً ، ويبقى الكيان الثانى الذى يشترى موجودات ومطلوبات الكيان الآخر . أى أنه يكون هناك كيان دامج وآخر مدموج يحصل المساهمون فيه على أسهم فى الكيان الدامج .

ويلاحظ أنه يمكن أن تندمج مؤسسة صغيرة فى مؤسسة كبيرة ، وينتج عن ذلك اختفاء المؤسسة الصغرى فى المؤسسة الكبرى بإحدى الطرق المعروفة ، مثل : قيام المؤسسة الكبرى بشراء جميع أسهم المؤسسة الصغرى ، أو قيام المؤسسة الصغرى ببيع أسهمها مقابل حصولها على أسهم فى المؤسسة الجديدة الناتجة عن الاندماج ، أو قد تقوم المؤسسة الكبرى بشراء أصول وموجودات المؤسسة الصغرى ، على أن يقوم مساهمو المؤسسة الصغرى بعد ذلك بحل وتصفية هذه المؤسسة .

أنواع الاندماج :

الاندماج الطوعى : يحدث هذا الاندماج بموافقة إدارة كل مؤسسة دامجة ومدموجة ، حيث تقوم المؤسسة الدامجة فى هذه الحالة بتقديم عرض لشراء المؤسسة المدموجة ، وتقوم إدارة كل مؤسسة بإخطار المساهمين فيها بالموافقة على عملية الاندماج . وبعد ذلك تقوم المؤسسة الدامجة بشراء أسهم المؤسسة المدموجة ، ودفع قيمة الأسهم : إما نقداً أو فى صورة أسهم .

الدمج القسرى (الإجبارى) : تلجأ إليه السلطات المختصة ، مثل البنك المركزى أو وزارة قطاع الأعمال العام ، فى حالة الشركات القابضة أو التابعة ، وذلك من أجل علاج بعض المشكلات أو التعثر أو منع الإفلاس ... وغيرها . وغالباً ما يحتاج الاندماج القسرى إلى نصوص قانونية مشجعة على ذلك مثل : الإعفاءات الضريبية ، أو إعطاء القروض الميسرة للمؤسسة الدامجة مقابل تعهدها بتحمل كافة التزامات المؤسسة المدموجة .

الاستحواذ : ويحدث ذلك عندما يرفض قلة من المساهمين بيع أسهم ملكيتهم فى البنك المدموج ، مما يجعل الاندماج جزئياً ، ولكن غالبية الأسهم تشتريها المؤسسة الدامجة ، بما يجعلها مسيطرة على المؤسسة الأخرى من حيث الملكية والإدارة .

الابتلاع التدريجى : وفى هذه الحالة تقوم المؤسسة الدامجة بالشراء التدريجى لأسهم ملكية المؤسسة المدموجة ، حتى يتحقق لها شراء كل أسهم الملكية ، ويختفى الكيان القانونى للمؤسسة المدموجة فى هذه الحالة ، حيث تكون المؤسسة الدامجة قد استوعبتها بالكامل . ويلاحظ أن شراء المؤسسة المدموجة يمكن أن يحدث لأصولها أو موجوداتها تدريجياً ، ويكون الشراء من إدارة المؤسسة وليس من المساهمين مباشرة ، مقابل أن تحل المؤسسة المدموجة نفسها تلقائياً ويتم دفع الثمن للمساهمين .

الاندماج الرأسى والاندماج الأفقى : حيث يمكن أن يحدث اندماج بين أنشطة مختلفة مثل : الكابلات والمطاحن (اندماج أفقى) ، بعكس الاندماج الذى يحدث بين مشروعات تزاول نشاطاً واحداً مثل : اندماج بنك مع بنك آخر (اندماج رأسى) .

العلاقة بين الاندماج والوفورات الاقتصادية :

يؤدى الاندماج إلى تحقيق وفورات فى التكاليف ناتجة عن التوسع فى النشاط بعد الاندماج ، وذلك عن طريق ما يلى :

الوفورات الداخلية : تنتج هذه الوفورات عن طريق التوسع فى النشاط الإنتاجى ، حيث تنخفض تكلفة الوحدة من المنتجات فى المتوسط نتيجة توزيع التكاليف الثابتة على عدد كبير من المنتجات . وذلك بالإضافة إلى الوفورات الناتجة عن التوسع فى استخدام ميكنة نظم العمل ، وما يرتبط بذلك من كفاءة فى الأداء ، وتخفيض فى زمن أداء الأنشطة ، وانخفاض الفاقد والتالف والأعطال ... وغيرها .

الوفورات الإدارية : حيث تستطيع المؤسسة بعد الاندماج الحصول على أفضل الكفاءات البشرية ، مع زيادة قدرتها على تدريب العاملين وإعدادهم جيداً للتعامل مع المتغيرات الجديدة محليا وعالميا . وذلك بالإضافة إلى زيادة كفاءة النظم المتعلقة بالهياكل التنظيمية والوظيفية ونظم الرقابة الداخلية ، وزيادة القدرة على الإنفاق فى مجال البحوث والتطوير ، ونقل التكنولوجيا المتقدمة .

الوفورات الخارجية : ترجع هذه الوفورات إلى ما يترتب على الاندماج من إمكان الحصول على شروط أفضل فى تعاملاتها مع المؤسسات الأخرى ، ومع البنوك والمراسلين والموردين والجهات الحكومية والمحلية المختلفة . وذلك بالإضافة إلى ما يترتب على الاندماج من تعزيز للموقف التسويقى فى الداخل والخارج ، مع تقليل حدة المنافسة المحلية ، وتركيز الجهود للاستعداد للمنافسة العالمية . وتوضح بعض الدراسات التى أجريت عن اندماج بعض البنوك الأمريكية ، من

ولايتين مختلفتين ، أن الاندماج ترتب عليه تخفيض فى الإنفاق يتراوح ما بين ١٠٪ و ١٥٪ من النفقات الثابتة للكيان الجديد بعد الاندماج .

كما ارتفعت ربحية السهم بعد الاندماج لتصل إلى ٧,٣٥ دولار مقابل ٤,٩٥ دولار قبل الاندماج ، أى بنسبة ٤٨,٤٪ ، مما جعل البنك الجديد - بعد الاندماج - يمثل : المركز الأول بالنسبة لرأس المال ، والمركز الثانى من حيث الحجم الكلى للميزانية .

وهكذا تبين الأدلة العملية والبحثية أن وفورات الحجم الاقتصادى للمؤسسات بعد الاندماج تفوق الوفورات الخاصة بكل مؤسسة قبل الاندماج ، مما جعل الغالبية العظمى من المؤسسات العملاقة تتجه إلى الاندماج مع مؤسسة محلية أو خارجية .

مناقشة وتحليل لحالات الاندماج التى تمت :

انتشار الاندماج فى الصناعات :

أصبح الاندماج ظاهرة منتشرة فى جميع قطاعات الاقتصاديات المتقدمة ، حيث إنها شملت الصناعات الآتية :

- صناعة السيارات .
- صناعة البترول .
- صناعة الاتصالات .
- الصناعات الحربية .
- شركات الطيران .
- صناعة الدواء .
- صناعة الدخان .
- صناعة التأمين .
- صناعة السياحة .
- صناعة القمامة .
- صناعة الطبع والنشر .
- صناعة الصلب .
- شركات الكومبيوتر .
- نوادى كرة القدم .

ولم تقف ظاهرة الاندماج بين شركات الدول الصناعية عند حد الصناعات المذكورة ، وإنما امتدت إلى صناعات أخرى . ويمكن القول بأن الاندماج حدث فى جميع الصناعات فى الاقتصاديات المتقدمة ، وذلك على النحو الوارد فى جدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

أمثلة لبعض حالات الاندماج فى العالم

(رأس المال بالمليار دولار)

م	اسم الشركة الأولى المندمجة	اسم الشركة الثانية المندمجة	اسم الشركة بعد الاندماج	قيمة رأس المال
١	الشركة البريطانية للبترول	الشركة الأمريكية للبترول أموكو	بى بى أموكو	١١٠
٢	الخطوط الجوية البريطانية	الخطوط الجوية الأمريكية والكندية وكاتى باسفيك وكرانتاس الاسترالية	وان وورلد	
٣	شركة كرايسلر للسيارات	دايملر بنز الألمانية	دايملر / كرايسلر	٩٢
٤	شركة جلاسجو ويلكم لصناعة الدواء والمستحضرات	شركة بريستوك مايرسكويب الأمريكية للأدوية	جلاسجو / بريستوك مايرسكويت	١٤٠
٥	شركة إيرتاتش الأمريكية للاتصالات	شركة فيدافون البريطانية للاتصالات	فودافون ايرتاتش	١١٠
٦	شركة چى آى سى وشركة ايروسبيس البريطانيتان	شركة ماركونى اليكترونيكس للمعدات الدفاعية	چى ايروسبيس ماركونى	٧٠٧ مليار جنيه استرلينى
٧	شركة الدخان البريطانية	شركة روثمان الدولية	شركة الدخان البريطانية الأمريكية	٢٢
٨	شركة اكسون	شركة موبيل أويل	اكسون موبيل	٢٤٠
٩	شركة كاليفورنيا لعلوم الكومبيوتر	شركة يو إس سى ايه	شركة ذايوس كاليفورنيا	٩,٨
١٠	شركة صناعة الصلب الأمريكية	شركة صناعة الصلب البريطانية	إن لاند اسبوت انترناشيونال	١,٤٣
١١	شركة نيويورك للتامين على الحياة	شركة ايتنا يو اس للتامين على الحياة والتامين الصحى	شركة إيتنا نيويورك للتامين على الحياة والصحة	١,٠٠٥
١٢	شركة راندم هاوس الألمانية للطباعة والنشر	شركة نيويورك الرئيسية للنشر	راندمهاوس نيويورك للنشر	٢
١٣	شركة ترافيلر جروب للسياحة	شركة سيتى جروب للخدمات المالية	شركة ترافيلر سيتى جروب للسياحة والخدمات المالية	١٥٥
١٤	شركة مونسانتو للدواء	شركة أمريكان هوم بروبكتس	شركة مونسانتو أمريكان هوم	٣٤
١٥	شركة تيلكوميونيكيشن الكابلات التليفونية	شركة إيه تى تى للاتصالات الأمريكية	شركة تيل كوم إيه تى تى	٤٥,٥
١٦	شركة چى تى إى للاتصالات بأمريكا	شركة بيل اتلانتيك	شركة چى تى إى بيل اتلانتيك	١٢٠
١٧	شركة إيسترن لخدمات البيئة	شركة هيوستون لإدارة المخلفات	إيسترن هيوستون	١,٣
١٨	نادى مانشستر لكرة القدم	شركة بريطانيا للأقمار الصناعية	مانشستر برودكاستينج	١,٠٣
١٩	شركة جركو ويلكوم لصناعة الدواء	شركة سميث لكلاين	جركو / سميث لصناعة الدواء	١٨٧
٢٠	شركة أمريكا أون لاين	شركة تايم ورنر	أمريكا أون لاين / تايم ورنر	٢٥٠

المصدر : Business Week, Various Issues

اندماج الشركات كأحد صور التكامل الاقتصادى :

أ - ينظر الباحثون إلى حركة الاندماجات الحالية النشطة بين الشركات الكبرى على أنها شكل من أشكال التكامل الاقتصادى ، حيث إن الاندماج الحالي يتم بين شركات قد تكون من دول متعددة ، لذلك فهو يمثل نوعا من التكامل بين هذه الدول .

ب - تتأكد هذه النظرية إذا أدخلنا فى الاعتبار الأسباب الاقتصادية لهذه الاندماجات ، ومنها : العمل على توسيع السوق ، والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير .

جـ - إن النتائج الاقتصادية التى تتحقق من اندماج الشركات هى من نفس طبيعة النتائج التى تتحقق من التكامل الاقتصادى . كما أن الاندماجات تؤدى إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية ، وتعيد تقسيم العمل على المستوى الدولى ، وتؤدى إلى نوع من السيطرة على الأسواق .

د - ينظر الباحثون إلى اندماج الشركات على أنه تطوير لأشكال التكامل الاقتصادى بما يتلاءم مع العولمة ، والتى تسعى إلى فرض نظام اقتصادى واحد على العالم هو نظام الاقتصاد الحر ، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم وسائل متعددة ، منها اندماج الشركات الكبرى ، ولذلك يصبح العالم خاضعا لنظام اقتصادى واحد ، وتتحكم فيه شركات محدودة للغاية . وهذا وغيره يوظف لخدمة إحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية لقوة واحدة ، أو بالتعبير السياسى الشائع لقطب واحد .

هـ - أعطت ظاهرة الاندماج إشارة بدخول العالم إلى عصر الشركات الكبرى عابرة القوميات ، وفى هذا الصدد يكون مقبولاً القول بأن القرن الحادى والعشرين هو قرن هذا النوع من الشركات ، حيث إن :

- الشركات الكبرى يمكن لها أن تستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير إلى حدود معينة ، ومن كل ما يرتبط بذلك من وفورات اقتصادية داخلية وخارجية .

- الشركات الكبرى بعد الاندماج تؤثر على تطبيق نظرية التجارة الدولية بقسميها المعروفين ، وهما : نظرية الحرية ونظرية الحماية ، وما يرتبط بهما من سياسات تجارية ، سواء سياسات الحرية أو السياسات الحمائية . كما أن الشركات العابرة للقوميات تشكل نوعاً جديداً من السياسات التجارية التى تحقق مصالحها ، وتطبق «مزيجاً» ذا طبيعة خاصة ، بحيث لا يصنف على أنه من سياسات الحرية أو السياسات الحمائية .

- ازدياد حجم ونفوذ الشركات الكبرى يتطلب إعادة صياغة نظرية التكامل الاقتصادى ، حيث إنها تمثل نوعاً جديداً من أنواع التكامل الاقتصادى . فهذه الشركات لن تلغى التكتلات الاقتصادية القائمة ، ولكنها سوف تعمل جنبا إلى جنب مع هذه التكتلات التى سوف تكون مجبرة على أن تعدل فى سياساتها ، بما يستوعب الآثار المترتبة على هذه الشركات عابرة القوميات .

- الشركات الكبرى لها آثارها على القرار الاقتصادى ، ليس فى الدول التى توجد فيها الشركة المندمجة فحسب ، بل أيضاً فى غيرها من الدول . لذلك فإن صانع القرار الاقتصادى فى كل دولة عليه أن يعيد النظر فى سياساته الاقتصادية بما يستوعب الآثار المترتبة على وجود الشركات عابرة القوميات . وفى هذا الصدد قد لا يكون من المبالغة القول بأن الاستقلال الاقتصادى للدولة سوف يفهم فى إطار طبيعة جديدة تتلاءم مع وجود الشركات العملاقة أو عابرة القوميات .

أسباب اندماج الشركات ونتائجه :

يعتبر الاندماج من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة ، والتى تتزايد أهميتها بصفة مستمرة . إذ يؤدى الاندماج إلى زيادة القدرة التنافسية ، ويسمح بزيادة حجم الإنتاج ، والاستفادة من الاستثمارات اللازمة لإعداد المشروعات الاقتصادية ، وتحديث الإنتاج وإيجاد منتجات جديدة ، ورفع مستوى جودة المنتجات القائمة مع تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة العائد ، والقدرة على الإنفاق على البحوث والدراسات والتطوير والتدريب .. وغيرها .

وفيما يلى عرض لأسباب اندماج الشركات والنتائج المترتبة عليه :

- من المعروف أن النظام العالمى الجديد أوجد وعاء اقتصادياً ذا طبيعة خاصة من عناصرها المنافسة العالمية على الأسواق . مع ملاحظة ان اقتصاديات الدول على اختلافها تشهد نوعاً جديداً من المنافسة بسبب إنشاء منظمة التجارة العالمية التى فتحت الحدود أمام حرية التبادل التجارى الدولى ، مما أشعل المنافسة بين الشركات ، ومن ثم جاء الاندماج كسلاح من الأسلحة التى يتعامل بها مع هذه المنافسة .

- التقدم التكنولوجى الذى وصل إليه العالم يتلاءم معه الحجم الكبير عند حد معين ، أى الوحدات الاقتصادية ذات الحجم الاقتصادى والتى تستطيع أن تستفيد بدرجة أكبر من التقدم التكنولوجى . كما أن الاندماج بين الشركات جاء كمحاولة للاستفادة من التكنولوجيات الجديدة التى تحابى الحجم الكبير .

- التقدم التكنولوجى له علاقة من وجه آخر بالاندماج ، حيث إن هذا التقدم يعتبر

أحد عوامل الإنتاج ، إذ تعمل كل وحدة اقتصادية على تطوير تكنولوجياتها ، وهذا التطوير يحتاج إلى ميزانيات كبيرة للإنفاق على البحث العلمى . وتعد الوحدات الاقتصادية الكبيرة هى الوحيدة التى تستطيع أن تخصص ميزانيات كبيرة لهذا الغرض ، ولهذا كان من أسباب الاندماج : الحاجة إلى الإنفاق المتزايد على البحث العلمى لتحقيق التطوير التكنولوجى المستمر .

– يعتبر المستهلك أو العميل هو المستهدف الأخير من المنافسة ، ولذلك فإن كل وحدة اقتصادية تستهدف زيادة مستهلكى السلعة أو الخدمة التى تنتجها ، وتتحقق هذه الزيادة من خلال اتساع السوق ، وتحسين الجودة ، وخفض الأسعار . ويعتبر الاندماج وسيلة من الوسائل التى تتيح النفاذ إلى أسواق جديدة ، كما أن التقدم التكنولوجى الذى يتيحه الاندماج يعمل على خفض الأسعار ، وعلى تحقيق الجودة المطلوبة للمنافسة .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن القول بأن المنافسة التى أوجدها النظام العالمى الجديد أشعلت حركة الاندماج بين الشركات ، وأن الاندماج بين الوحدات الاقتصادية زاد من درجة اشتعال المنافسة بين الوحدات الاقتصادية ، مما أدى بدوره إلى زيادة حركة الاندماجات عالميا .

ومن ناحية أخرى ، أشعل التقدم التكنولوجى للحجم الكبير الذى يستلزم ميزانيات ضخمة للبحث العلمى حركة الاندماج ، والتى أشعلت بدورها حركة التطوير المستمر واستحداث تكنولوجيات جديدة ، وهو ما يعنى تداخل أسباب الاندماج ونتائجه .

إطار عام لاندماج الوحدات الاقتصادية :

تتعدد اقتصاديات الاندماجات ، كما أنها تظهر فى متغيرات اقتصادية كثيرة . ويجئ التعرف على هذه الاقتصاديات والإلمام بها وبطبيعتها من تتبعها فى دراسات : نظرية التجارة الدولية ، وفى اقتصاديات الحجم الكبير ، وفى دراسة قوانين الغلة ، وعلى وجه العموم فإنه يمكن تتبع اقتصاديات الاندماجات فى النظرية الاقتصادية .

وتعمل اقتصاديات الاندماجات فى اتجاهين أو تعمل على طرفين ، يتمثل الطرف

الأول منهما في دول الشركات المندمجة ، ويتمثل الطرف الثاني في بقية دول العالم . وتتبع الآثار الواقعة على كل طرف من اقتصاديات التكتل . ويلاحظ أن الآثار الواقعة على دول الشركات المندمجة هي آثار موجبة من وجهة نظر هذه الدول ، أما الآثار الواقعة على الدول الأخرى فلها طبيعتها السلبية ، ومن وجهة نظر هذه الدول فإن قيام اندماج من أي نوع يؤدي إلى حدوث «عمليات ثأرية» تتمثل في قيام اندماجات أخرى . وقد تكون هذه العمليات من نوع متقدم عن النوع الذي وجد في الاندماجات السابقة .

وتعتبر «الوفورات الاقتصادية» لازمة من لوازم الحجم الاقتصادي ، ولأهميتها في اقتصاديات الاندماج فإنها تستحق نوعاً من التفصيل ، حيث تصنف الوفورات الاقتصادية إلى نوعين هما : وفورات داخلية ، ووفورات خارجية ، والنوعان معاً في ظل الاندماج ينتجان الوفورات التالية : وفراً في المهارة ، وفراً في الآلات ، وفراً في المواد ، وفراً في التركز ، وفراً في المعرفة الفنية ، وفراً في تجزئة العمليات . والوفورات الاقتصادية مرتبطة بازدياد حجم السوق ، وهو المستهدف أساساً من وراء القيام بعمليات الاندماج .

ولا تقتصر آثار الاندماج على الجانب الاقتصادي ، بل تمتد إلى السياسات الاجتماعية والتي تدخل فيها بصفة رئيسية سياسات الأجور وساعات العمل ، والإعانات الاجتماعية . وهذه السياسات الاجتماعية لها اقتصادياتها من حيث الاستقرار .

وبعد هذا العرض الموجز ؛ ينبغي التركيز على الاندماج في مصر ، خاصة وأنها تولي اهتماماً بالغاً بهذه الظاهرة في الآونة الحالية ، ولذلك سنتعرض لهذا الموضوع على النحو التالي :

أولاً: الآثار الاقتصادية للاندماجات على الاقتصاد المصري:

١ - *ضعف القدرة التنافسية :*

من المتوقع زيادة ضعف القدرة التنافسية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل وجود وتنامي نشاط الشركات المندمجة ، ويرجع هذا الضعف في القدرة التنافسية إلى ما يلي :

– الأسعار المنخفضة التى تعرض بها الشركات المندمجة العملاقة سلعها وخدماتها ، حيث تملك هذه الشركات كل العوامل التى تمكنها من تخفيض أسعار بيع منتجاتها .

– الجودة العالية للسلع والخدمات التى تعرضها ، ويمكن القول بأن فجوة الجودة سوف تتزايد مع كبر حجم الشركات المندمجة .

– التنوع الكبير فى السلع والخدمات التى تستطيع الشركات المندمجة أن تعرضها ، وهذا التنوع يخدم القوة التنافسية لهذه الشركات .

– التيسيرات الكبيرة والمتكاملة والمتنوعة التى تستطيع الشركات أن تعرضها ، ومنها التيسيرات المصرفية والتأمينية والإعلانية .

٢ - اتساع الفجوة التكنولوجية :

تعانى مصر من تراجع تكنولوجى بالمقارنة مع الاقتصاديات المتقدمة ، ويتوقع أن تزداد الفجوة التكنولوجية اتساعاً ، ومن الأسباب التى تعمل على ذلك ما يلى :

– الشركات المندمجة تبدأ من مستوى تكنولوجى أعلى بكثير من المستوى الحالى فى مصر .

– الشركات المندمجة سوف تتقدم إلى مستويات تكنولوجية متفوقة ، وذلك بسبب قدرتها على توفير ميزانية كبيرة للإنفاق على البحث العلمى .

– تدعم القدرة التكنولوجية شبكة الاتصالات فى هذه الشركات ، والتى أتاحتها لها ثورة الاتصالات المعاصرة .

– البيئة التى توجد فيها هذه الشركات بيئة ملائمة للانطلاق التكنولوجى الواسع .

– التقدم التكنولوجى فى مجال يخدم التقدم التكنولوجى فى مجال آخر ، ويعبر عن هذا بالتداخل والتشابك فى مجالات التقدم التكنولوجى . وهذا التداخل متاح على أوسع مدى ممكن فى الشركات المندمجة .

– التقدم التكنولوجى يستلزم بيئة إدارية مرنة ومتطورة ، وهذه البيئة متاحة فى أعلى مستوياتها للشركات المندمجة .

- التقدم التكنولوجي يستلزم وجود فريق عمل جماعي يقوم على التعاون والمشاركة في القرار ، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي هو بطبيعته نتاج عمل جماعي . وهنا تظهر ضرورة تهيئة البيئة الاجتماعية في مصر لتسود فيها القابلية للعمل الجماعي التي تلائم التقدم التكنولوجي .

٣ - اتساع الفجوة الدخلية :

إن دخل الفرد في مصر أقل من نظيره في بلاد الشركات المندمجة ، حيث تقع مصر طبقا لتصنيفات البنك الدولي في المجموعة المتوسطة الدخل ، في حين تقع دول الشركات المندمجة كلها في مجموعة الاقتصاديات مرتفعة الدخل . وهذا يوضح وجود الفجوة الدخلية بين مصر وبلاد الشركات المندمجة ، ويتوقع أن تزداد الفجوة الدخلية لغير صالح مصر ، وذلك للأسباب الآتية :

- سوف تؤدي حركة الاندماج إلى زيادة تشغيل الموارد ، بسبب زيادة الطلب الناتج عن انخفاض أسعار السلع ، وارتفاع الجودة .

- ارتفاع الأجور بسبب زيادة الطلب على العمل . وفي هذا الصدد يلاحظ أن انخفاض أسعار السلع المنتجة في الشركات المندمجة لا يرجع إلى انخفاض الأجور ، وإنما له أسبابه الأخرى .

- سوف يترتب على الاندماجات ظهور أنشطة اقتصادية جديدة ، وهذه بدورها تؤدي إلى زيادة استخدام الموارد ، وزيادة الطلب على العمالة .

٤ - زيادة الاعتماد على الخارج :

اهتمت البحوث النظرية للتنمية الاقتصادية بموضوع الاستقلال الاقتصادي ، وكان من المحاور التي ارتكزت عليها التنمية الاقتصادية ، ويمكن القول بأن حركة الاندماج سوف تؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج . وهذا التوقع تسنده الأسباب الآتية :

- الشركات المندمجة تعرض في التبادل الدولي سلعاً معقدة التصنيع مثل

الإلكترونيات وغيرها ، وذلك بسبب التقنيات المتقدمة التى تستخدم فى إنتاجها . ومصر مع غيرها من الدول النامية تحتاج إلى هذه السلع .

- أثبتت الدراسات عن ظاهرة العولمة أن ما يحتاجه العالم من السلع يمكن أن تنتجه ٢٠٪ من دول وسكان العالم . والدراسات عن هذا الموضوع وصلت إلى حد القول بأننا أمام نظرية ٢٠٪ منتجون و٨٠٪ مستهلكون . ويترتب على ذلك أن توجد دول مصدرة بطبيعتها ، وفى المقابل توجد دول تواجه صعوبات فى التصدير - ومن بينها مصر ، ويعنى ذلك ازدياد الاعتماد على الخارج .

ثانيا : مصر والاندماج المصرفى :

يعتبر الاندماج المصرفى من المتغيرات الاقتصادية العالمية الجديدة التى تزايدت أهميتها خلال النصف الثانى من تسعينات القرن العشرين ، فى ظل الاتجاه إلى عولمة المصارف ، وتزايد حجم وأهمية الكيانات المصرفية الكبرى ، بحيث تكون قادرة على التعامل مع المنافسة العالمية فى الخدمات المالية ، ووفقا لأحكام منظمة التجارة العالمية التى بدأ العمل بها منذ عام ١٩٩٥ .

وقد أصبح الاندماج المصرفى ضرورة فى ظل اتفاقية "بازل" التى حددت معايير الملاءة المصرفية - أو درجة كفاية رأس المال - بما لا يقل عن ٨٪ من قيمة المطلوبات أو الالتزامات المستحقة على البنك ، باستبعاد الأصول الخطرة . ولتحقيق هذه النسبة لجأت كثير من البنوك الصغيرة إلى الاندماج بعضها مع بعض ، لزيادة قدرتها المالية على التعامل فى الأسواق العالمية على أساس قوى .

وقد بلغت قيمة عمليات الاندماج المصرفى عام ١٩٩٨ حوالى ٢,٦ تريليون دولار ، بزيادة نسبتها ٥٤٪ عن العام السابق ، منها : ١,٦٢ تريليون دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تمثل حوالى ١٤٠٠ صفقة اندماج ، و٧٠٠ مليار دولار فى الدول الأوربية ، بزيادة ٣٠٪ عن قيمة صفقات الاندماج التى تمت فى عام ١٩٩٧ .

ولم تقتصر عمليات الاندماج على البنوك المحلية فقط ، وإنما تعدت ذلك إلى المستوى العالمى ، حيث أعلن فى عام ١٩٩٨ عن اندماج بنكى دويتش بنك الألمانى وبانكرز ترست الأمريكى ، وقد بلغت قيمة الصفقة ٩,٢ مليار دولار .

وقد أعلن بانكوناسيونال دى باريس عن الاندماج مع كل من بنك سوسيتيه جنرال وبارى الفرنسيين ، لتكوين كيان مصرفى عملاق تقدر قيمة أصوله بنحو تريليون دولار ، «انظر الجدولين رقمى (٢) ، (٣)» . ويتفوق بذلك على كافة البنوك التى اندمجت مع بعضها ، سواء على المستوى المحلى أو الدولى .

ولم تقتصر حالات الاندماج المصرفى على الدول المتقدمة ، بل شهد كثير من الدول النامية حالات اندماج فى أمريكا اللاتينية ، خاصة فى : الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا . وفى آسيا حدثت حالات كثيرة للاندماج المصرفى ، وخاصة فى الصين واليابان وإندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها .

كما شهدت الدول العربية حالات اندماج فى كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن ومصر . وتوضح الإحصائيات الدولية أن اندماج البنك السعودى التجارى مع بنك القاهرة السعودى نتج عنه بنك جديد باسم البنك السعودى المتحد ، يحتل المرتبة الخامسة فى حجم الاندماج بين البنوك فى المملكة العربية السعودية .

وفى مصر حدثت حالات متعددة للاندماج المصرفى منذ عام ١٩٥٧ ، عندما قام بنك القاهرة بشراء بنكين فرنسيين من أقدم البنوك ، وهما بنك الكونتوار ناسيونال دسكونت دى بارى وبنك الكريدى ليونيه ، حيث ترجع نشأة البنك الأول إلى عام ١٨٦٩ ، والبنك الثانى إلى عام ١٨٧٥ . وفى عام ١٩٦٣ أُدمج بنك الجمهورية مع بنك بورسعيد ، كما أُدمج بنك الاتحاد التجارى مع بنك القاهرة ، وأُدمج بنك الإسكندرية مع بنك الاستيراد والتصدير فى بنك واحد .

وأُدمج بنك التجارة مع البنك الأهلى لتوظيف الأموال ، ثم أُدمج بنك التجارة مع البنك الأهلى المصرى ، وأُدمج بنك السويس مع بنك مصر ، وأُدمج بنك التضامن المالى وبنك سوارس مع البنك الأهلى التجارى فى بنك واحد يحمل اسم بنك التضامن المالى ، الذى أُدمج بعد ذلك فى بنك مصر . كما أُدمج بنك بورسعيد فى بنك مصر .

جدول رقم (٢)

اكبر ١٥ بنكاً فى العالم بعد الاندماج حتى نهاية ١٩٩٨

م	اســـم البنــك	قيمة الأصول (بالمليـار دولار)
١	دويتش بنك ترست (ألمانيا)	٨٥٠
٢	يو بى إس (سويسرا)	٧٤٢,٦
٣	بنك أوف طوكيو (اليابان)	٦٦٥,٦
٤	ناشينز بنك - بنك أمريكا	٥٧٠
٥	إندستريال آند كوميرشيال بنك (الصين)	٤٨٩,١
٦	إس بى إس هولدينجز (بريطانيا)	٤٧٣,٤
٧	سوميتو بنك (اليابان)	٤٧١,٧
٨	كريديت سويس	٤٧١,٤
٩	داى إيتش كانجيو (اليابان)	٤٢٣,٨
١٠	سانوابنك (اليابان)	٤٢٠,٦
١١	كريديت أجريكول (فرنسا)	٤١٨
١٢	إيه بى إن أمرو (هولندا)	٤١٢,٨
١٣	سوسيتيه جنرال (فرنسا)	٤٠٩,٢
١٤	ڤى چى بنك (اليابان)	٤٠٤,٣
١٥	نورينشوكين بنك (اليابان)	٣٩٤,٨

المصدر : The Banker, July 2000

جدول رقم (٣)

ترتيب أهم عمليات الدمج بين المصارف الكبرى فى العالم حسب رأس المال

(بالمليار دولار)

م	اسم البنك بعد الدمج	المرتبة	راس المال	الموجودات	سنة الدمج
١	سويس بنك كورب س . ج واربرج	٢٨	١٠,٢٦٤	٢٦٧,٣٣٩	١٩٩٤
٢	درسدنر بنك	٢٩	٩,٣٢٥	٣٥٥,٦٠٥	١٩٩٤
٣	فرست شيكاغو ن . ب . د	٣٠	٩,٣١٨	١٠٤,٦١٩	١٩٩٤
٤	لويدز ت . س . ب	٣١	٨,٩٣٧	٢٥٠,٢٤١	١٩٩٤
٥	بنك ناشيونال أوستراليا	٣٨	٨,٠٤٢	١٢٣,٩٥٢	١٩٩٤
٦	بنك طوكيو - ميتسوبيشى	٢	٢٤,٣٢٣	٦٤٧,٧٨١	١٩٩٥
٧	تشايس منهاتن كورب	٩	١٦,٠٢١	٢٢٦,٩٩٤	١٩٩٦

المصدر : The Banker, July 1997

وفى بداية التسعينات اندمج ١٥ بنكا فى بنك واحد هو البنك الوطنى للتنمية . كما حدث اندماج إجبارى لبنك الاعتماد والتجارة مصر فى بنك مصر ، لاحتواء الأزمة التى نتجت عن إفلاس بنك الاعتماد والتجارة الدولى ، وذلك حماية لودائع العملاء ، وعدم اهتزاز الثقة فى الجهاز المصرفى المصرى ، وضمان استقرار مناخ الاستثمار .

وفى أغسطس ١٩٩٨ قام البنك الأهلى المصرى بالاستحواذ على البنك العربى الأمريكى بنيويورك ، من خلال صفقة قيمتها ٢٢ مليون دولار أمريكى .

وفى يونيو ١٩٩٩ أعلن عن اندماج البنك العقارى المصرى والبنك العقارى العربى اعتبارا من أغسطس ١٩٩٩ ، وأصبح اسمه بعد الاندماج البنك العقارى المصرى العربى ، وتبلغ قيمة الأصول بعد عملية الاندماج حوالى ١٠,٢ مليار جنيه مصرى . وفى عام ١٩٩٩ أيضا ؛ قامت المؤسسة العربية المصرفية البحرينية بشراء حصة من أسهم بنك مصر العربى الإفريقى ، تمثل ٩٣٪ من أسهم البنك .

وفى منتصف عام ٢٠٠٠ ؛ وافق البنك المركزى المصرى على بيع حصة المال العام فى بنك مصر أمريكا الدولى (٣٢,٨٪) لكل من بنك الكويت الوطنى والشركة القابضة المصرية الكويتية ، فى صفقة بلغت قيمتها ٣٩٨ مليون جنيه .

العلاقة بين الخصخصة والاندماج :

ثار جدل كبير حول جدوى اندماج المصارف قبل خصخصتها ، وهل من الأفضل أن تسبق الخصخصة الاندماج أم العكس ؟ ويتضح من حالات الاندماج بين المصارف المصرية أنها حدثت دون النظر إلى موضوع الخصخصة ، وكانت البنوك المندمجة جميعها بنوكاً عامة . كما أن الاندماج حدث دون أن يسبق ذلك إعادة هيكلة للبنوك الصغيرة – والتى تتدنى مؤشرات أدائها – على أمل أن يتكفل الاندماج بإصلاح أوضاع الكيان المصرفى الصغير أو المتدنى ، إيمانا بنظرية الأوانى المستطرقة التى نرى صعوبة قبولها فى العلوم الاجتماعية والمالية بصفة خاصة ، على العكس تماماً من حالة العلوم التطبيقية .

ويبدو أنه من الأفضل أن تسبق خصخصة البنوك إجراءات اندماجها ، بحيث يحدث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة ، وأن تكون هناك إعادة لهيكلة العمالة التى تعتبر العامل الرئيسى وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية بشكل كبير ، وبحيث لا تكون العمالة الزائدة عبئا على الكيان الموحد بعد الاندماج ، مما يتيح تهيئة الظروف التشريعية والإدارية والتنظيمية للتعامل مع كيان جديد أكثر تطورا ونشاطا .

وتجدر الإشارة إلى أن الكيانات المصرفية الصغيرة لا تستطيع التعايش بمفردها مع الظروف الجديدة المتصفة بشدة المنافسة من جانب فروع البنوك الأجنبية ، والبنوك الأجنبية التى يمكن أن تنشأ فى مصر فى ظل حرية الاستثمار وتحرير التشريعات المالية وتجارة الخدمات . وبذلك نجد أن الطابع الحكومى الذى تتصف به إدارة ونظم ولوائح بعض البنوك العامة لا يصلح لإدارة البنوك فى ظل الظروف التنافسية الجديدة ، وهو ما يتطلب خصخصة إدارة البنوك العامة على الأقل قبل طرحها للبيع وقبل بدء عملية الاندماج ، إذ إن حدوث الاندماج قبل الخصخصة يمكن أن يؤدى إلي تكوين كيان بيروقراطي جامد كبير الحجم شكلاً ، ولكنه ضعيف جوهريا سرعان ما تعصف به رياح المنافسة والمتغيرات الدولية الجديدة . يضاف إلى ما سبق صعوبة خصخصة الكيان الكبير بعد الاندماج ، بعكس فرص النجاح المتاحة لعملية الخصخصة لكل بنك صغير على حدة لإعداده لمرحلة النضج والمنافسة والانطلاق . وتوضح بعض الدراسات أن ٥٨٪ من حالات الاندماج المصرفى التى حدثت خلال الفترة من ٩٣ – ١٩٩٦ فى مناطق مختلفة من العالم ؛ لم تحقق قيمة مضافة . ويرجع ذلك فى رأى الخبراء إلى عدم توافر مقومات الاندماج ، وعدم توافر الإدارة الناجحة لعملية الاندماج والحصول على الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة ، وحدوث الاندماج بناء على مجرد تجميع المؤسسات فى عدد قليل يشكل احتكار قلة ، مما يؤثر سلبيا على كفاءة العمل المصرفى ، ومن ثم على الاقتصاد القومى بصفة عامة . وقد أوضحت تجارب مصر فى الاندماج المصرفى ، فى ظل القطاع العام ، نزوع الاتجاه إلى المركزية فى إدارة البنوك وضعف الأداء .

الآراء المؤيدة للاندماج المصرفى :

يترتب على الاندماج المصرفى - وفقا لهذه الآراء - المزايا التالية :

أولا : الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم الاقتصادى ، وما يرتبط به من وفورات ، حيث يترتب على الاندماج تخفيض تكلفة العمل المصرفى ، نتيجة تخفيض أعباء العمالة والنفقات الثابتة للبنك . وتوضح تجربة اندماج بنك نورث كارولينا مع بنك سوفرين لتكوين بنك جديد يحمل اسم NCNB أن هذا الاندماج ترتب عليه تخفيض النفقات بما يتراوح بين ١٠٪ - ١٥٪ من النفقات الثابتة . وذلك مع ملاحظة وجود حدود قصوى لوفورات الاندماج ترتبط بكفاءة العمل الإدارى ، وإنتاجية عناصر الإنتاج ، واستخدام التكنولوجيا المتقدمة فى نظم العمل المصرفى .

وجدير بالذكر أن اقتصاديات الحجم فى البنوك الأمريكية مثلا ؛ تتحقق عند حجم أصول ٢٥ مليار دولار كحد أدنى .

ثانيا : تحقيق وفورات مالية هامة تتمثل فى : الحصول على حدود ائتمان ، وتعامل أفضل مع بنوك المراسلين ، والحصول على شروط أفضل فى معاملة البنك مع الجهات الحكومية ، وإمكان الاستفادة من السيولة التى تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة فى الكيان الجديد .

ثالثا : زيادة قدرة البنك على التطوير واستخدام التكنولوجيا الحديثة والحاسبات الآلية ، وزيادة النطاق الجغرافى للمعاملات المحلية والخارجية ، مما يعزز من القدرة التنافسية للبنك .

رابعا : تطوير النظم الإدارية ولوائح العمل ، وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق مع الاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدة المصرفية ، مما ينعكس على حجم الأرباح المحققة ، وعلى حوافز العمل وارتفاع إنتاجية العامل ، وزيادة قدرة البنك على تنمية المهارات البشرية للعاملين من خلال التدريب الداخلى والخارجى على استخدام أو تطبيق المستحدثات المصرفية ، وأداء أعمال البنك الشامل ؛ الذى يجمع

بين أعمال البنوك التقليدية والخدمات المالية الحديثة ، وأعمال بنوك الاستثمار والأعمال والأوراق المالية .

خامسا : زيادة القدرة التنافسية ، وارتفاع معدلات الأرباح ، واتجاه العائد على الأسهم الى الارتفاع . إذ توضح إحدى الدراسات أن اندماج دويتش بنك الألمانى وبانكرز ترست الأمريكى ؛ أدى إلى زيادة العائد على الأسهم من ١٠٪ إلى ١٥٪ ، مع توفير خمسة آلاف وخمسمائة فرصة عمل جديدة فى عام ٢٠٠١ .

سادسا : فى بعض التشريعات الاستثمارية تتمتع البنوك بعد الاندماج بإعفاءات ضريبية لمدة معينة ، لاستيعاب خسائر أحد البنوك المندمجة ، وخصم هذه الخسائر أو ترحيلها للسنوات القادمة ، لكى يتم استبعادها من الأرباح المستقبلية .

وفى مصر يسمح قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بالحصول على إعفاءات ومزايا ضريبية وجمركية وغيرها من الضمانات ، وذلك بالنسبة للأنشطة التى نص عليها القانون . ولكن يلاحظ عدم وجود أنشطة البنوك ضمن الأنشطة التى تتمتع بمزايا وضمانات القانون بعد الاندماج ، وهو ما يدعو إلى المطالبة بإضافة نشاط البنوك والمؤسسات المالية إلى الأنشطة التى تتمتع بأحكام هذا القانون ، وبذلك تستفيد فى حالة الاندماج بالإعفاءات والمزايا الضريبية والجمركية ، مما يشجع على إنشاء الكيانات المصرفية الكبيرة القادرة على المنافسة محلياً وخارجياً .

سابعا : يعتبر الاندماج أداة هامة لدعم وتقوية الجهاز المصرفى ، ومنع تعرضه لهزات أو أزمات تؤثر سلبياً على كفاءته ، أو تؤدى إلى فقدان الثقة فيه ، إذ تعد البنوك من أهم ركائز الاقتصاد القومى ودعائم النشاط الاقتصادى وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب رأس المال الأجنبى وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر إلى الدول ، فضلا عما تقوم به البنوك من دور هام فى مجال الاستثمار غير المباشر وتنشيط سوق المال بصفة عامة ، والدور الإيجابى لها فى نجاح برنامج الخصخصة .

ثامنا : يساعد الاندماج على الوفاء بمتطلبات الملاءة المصرفية ، وفقا لمعايير لجنة "بازل" الخاصة بكفاية رأس المال ، حتى تكتسب ثقة البنوك العالمية والمؤسسات

الدولية والمستثمرين . ومن المتوقع أن يتم تعديل اتفاقية بازل لإلزام البنوك بتقديم بيانات مفصلة عن قروضها حسب المخاطر المرتبطة بعجز العملاء عن السداد ، على النحو المعمول به فى البنوك الأمريكية ، والتى تقسم العملاء إلى عشرة مستويات حسب درجة المخاطر ، واستبعاد القروض المقدمة إلى حكومات أو شركات عاجزة عن السداد من قيمة أصول البنك . ولعل مثل هذه الاتجاهات الجديدة تجعل الاندماج المصرفى أكثر إلحاحا عن ذى قبل .

تاسعا : يؤدى الاندماج إلى زيادة القدرة التمويلية للبنوك على المساهمة فى تمويل المشروعات القومية العملاقة فى جنوب الوادى ، وتوشكا ، وسيناء ، والسويس ، وشرق بورسعيد ، ومن ثم المساهمة البناءة فى تحقيق طموحات مصر فى القرن الحادى والعشرين بمشروعات عملاقة ، تحقق إعادة توزيع السكان بحيث ينتشرون على مساحة لا تقل عن ٢٥٪ من إجمالى المساحة الكلية لمصر ، بدلاً من النسبة الحالية التى تبلغ حوالى ٥,٥٪ فقط .

الآراء المعارضة للاندماج المصرفى :

برغم الإيجابيات السابقة ؛ فإن هناك من يعترض على الاندماج المصرفى على أساس ما يلى :

أولا : يمكن تقوية حجم البنك وزيادة كفاءته وتمتعه بوفورات الحجم عن طريق زيادة رأس المال من خلال البورصة ، مما يؤدى إلى زيادة معدل الملاءة ، وتنشيط البورصة فى الوقت نفسه .

ثانيا : عدم وجود نظرية عامة للدمج المصرفى يجعل من الصعب معرفة نتيجة الدمج مسبقا ، فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة .

ثالثا : يمكن أن يؤدى الاندماج المصرفى إلى حدوث احتكار قلة للسوق المالى ، وقد يضعف ذلك كفاءة الخدمة المصرفية ، مع عدم وجود الدافع للتطوير أو تخفيض التكلفة ، مما يؤثر سلبا على العملاء وعلى النشاط الاستثمارى بصفة عامة .

رابعا : ليس هناك سوى أدلة ضعيفة على وجود اقتصاديات الحجم أو وفورات التنوع فى البنوك ، كنتيجة لحدوث الاندماج ، كما أن حجم البنك يتحدد بعدد العملاء وحجم المعاملات وليس برأس المال .

خامسا : احتمال وجود مقاومة من العاملين فى أحد البنوك المندمجة لنظم العمل والسياسات المتبعة بواسطة إدارة البنك الأقوى مصرفيا ، نتيجة الصراع الإدارى على مناصب القيادة ، واختلاف نظم الترقية والتحفيز للأداء المتميز . ورغم ذلك فقد يرحب صغار العاملين بالاندماج إذا أدى إلى زيادة دخولهم عما كانت عليه قبل الاندماج . ويقابل ذلك عدم الرضى من جانب العاملين فى البنك المتميز إذا ما أدت أعباء العمالة التى تحملت بها الأرباح بعد الاندماج إلى نقص الحوافز والمكافآت والأرباح السنوية .

– وربما تكون الاعتراضات السابقة صحيحة فى الأجل القصير ، إلا أنها يمكن أن تتلاشى بفعل التطوير المصرفى والتكنولوجى ، وتطبيق نظم الإدارة الحديثة ، وبدء التمتع بوفورات الحجم الكبير ، وزيادة القدرة التنافسية . كما أن قوة البنك المركزى ودوره فى الرقابة على البنوك يمكن أن تحول دون حدوث مساوئ احتكارية ناتجة عن اندماج بعض البنوك ، مادامت القوانين تعطى للبنك المركزى استقلالية وصلاحية دون حدود فى الإشراف والرقابة على كافة البنوك العاملة فى البلاد ، سواء كانت وطنية أو أجنبية ، وسواء كانت بنوكاً عامة أو خاصة .

ويلاحظ أن زيادة رأس المال لا تصلح كبديل للاندماج المصرفى ، نظراً لأنها لا يمكن أن تحقق المزايا الناتجة عن الاندماج ، مادامت النظم والإدارة الموجودة لم تشهد أية تغيرات أو إعادة هيكلة مالية وإدارية ، مما يحدث ضعفا فى القدرة التنافسية مع استمرار تشتت السوق المصرفى بين البنوك الكثيرة العدد ، والتأثير سلبياً على كفاءة عمل البنوك الصغيرة غير المندمجة مع غيرها .

ويلاحظ بخصوص المشكلات الناتجة عن تفاوت مستوى الأجور والحوافز والأرباح ونصيب العاملين منها فى كل بنك قبل الاندماج ؛ أن كفاءة الإدارة فى استخدام الموارد البشرية ، وصياغة لوائح جديدة للأجور والحوافز وتوزيع

الأربـاح ، وتطبيق أسـس علمية واضحة للثواب والعقاب – يمكن أن تؤدى إلى تحقيق العدالة والرضى الوظيفى والعمل بروح الفريق ، مع الاهتمام بتنمية المهارات السلوكية فى التعامل مع الزملاء والمرؤوسين والعملاء ، ومن ثم القضاء على السلبيات ذات الصلة بالبعد السلوكى أو الإنسانى .

ضوابط نجاح الاندماج المصرفى :

لكى يتحقق النجاح لعمليات الاندماج بين البنوك ، يجب مراعاة الاعتبارات الآتية :

– توافر المعلومات والشفافية ؛ بما يسمح بمعرفة كافة البيانات التفصيلية عن كل بنك من البنوك الراغبة فى الاندماج ، وذلك من حيث : المركز المالى ، وحجم الودائع والاستثمارات الداخلية والخارجية ، وحجم القروض وأنواعها ، ودرجة المخاطرة فى كل نوع ، ودرجة كفاية المخصصات المعمول بها لمواجهة الديون المشكوك فى تحصيلها ، والديون المعدومة ، والاحتياطيات غير الموزعة ، والعمليات خارج الموازنة . وذلك بالإضافة الى البيانات التفصيلية لحجم العمالة وتخصصاتها ودرجة مهاراتها وخبراتها ، والهياكل التنظيمية والوظيفية ... وغيرها .

– أن يسبق الاندماج دراسات كافية توضح النتائج المتوقعة من حدوثه ، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له ، وذلك لكى تتحقق النتائج المرجوة من الاندماج . ويجب على البنك المركزى القيام بتقييم هذه الدراسات ، والتحقق من سلامتها ، ودقة النتائج التى توصلت اليها ، وتحديد معايير الاختيار للبنوك المندمجة ، مع تحديد المراحل التى يجب المرور بها قبل البدء فى اتخاذ قرار الاندماج ، ثم تحديد إجراءات الاندماج والتمهيد له ، ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على الآثار المترتبة عليها .

– دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية فى مجال الاندماج المصرفى ، ومعرفة أهم الدروس المستفادة منها وإمكان تطبيقها محليا .

وتشير تجربة الولايات المتحدة الأمريكية فى الاندماج المصرفى ؛ إلى أن الحكومة الفيدرالية اضطرت إلى تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار على عمليات الاندماج

المصرفى ، وعلى أن تتولى الوكالات المصرفية سلطة الرقابة على عمليات الدمج .

وفى بريطانيا ؛ اتجهت الحكومة إلى تجميع الفروع القائمة وإدماجها بعضها مع بعض ، بدلا من فتح فروع جديدة ، مما أدى إلى تخفيض عدد البنوك إلى الثلث .

وفى ألمانيا ؛ اتجهت البنوك الكبيرة إلى إدماج البنوك الصغيرة معها ، وتملك أصولها وخصومها ، مع الإبقاء على إداراتها للاستفادة منها فى المعلومات والاتصالات مع العملاء . كما اتجهت بعض البنوك الكبيرة الأخرى إلى شراء بعض أسهم البنوك الصغيرة ، مما يسمح لها بالتأثير على قرارات الجمعيات العمومية والانضمام إلى مجلس الإدارة ، وهو ما يتيح قدراً من المرونة أو اللامركزية المساعدة على سرعة وفعالية اتخاذ القرارات فى العمل المصرفى ، فى عصر المنافسة والتكتلات .

– أن يسبق الاندماج إجراء عمليات إعادة هيكلة مالية وإدارية للبنوك المرشحة للاندماج ، بحيث لا تندمج بنوك ضعيفة وتعانى من اختلالات جوهرية ، مما يؤثر سلباً على البنوك الأخرى المندمجة معها . ويتطلب ذلك علاج مشكلات العمالة الزائدة أو البطالة المقنعة ، واختلال السيولة والمراكز المالية ، وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل قبل عملية الاندماج .

– توفير حوافز مشجعة على الاندماج المصرفى ، وذلك بتطبيق تلك الحوافز الموجودة فى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بخصوص ضمانات وحوافز الاستثمار على النشاط المصرفى . وتوضح تجارب بعض الدول ، مثل الأردن ، أن الحكومة الأردنية طبقت سياسة واضحة لتشجيع دمج البنوك اختياريا عن طريق تقديم إعفاء ضريبى لمدة سنتين للبنك الناشئ عن الاندماج ، وتقديم رخصة بنك استثمار للشركات المالية التى يندمج بعضها مع بعض . ومنح رخصة بنك تجارى لبنوك الاستثمار ، وللشركات المالية التى تندمج مع بعضها أيضا ، وذلك بالإضافة إلى الترخيص للبنوك التجارية المندمجة بالقيام بأعمال بنوك الاستثمار .

– أن تسبق خصخصة البنوك عملية الدمج ، وذلك بهدف إصلاح البنوك ، وحل

مشكلة مديونية بعض الشركات العامة للبنوك التابعة للقطاع العام ، والمساهمة فى تحسين المراكز المالية للبنوك ، وتطوير نظم وأساليب العمل فيها . مع وضع ضوابط لكى تتم الخصخصة على أساس توسيع قاعدة الملكية ، وبحيث لا تزيد المساهمة الفردية فى رؤوس أموال البنوك على ١٠٪ ، لمنع تكوين أية احتكارات عائلية أو كارتلات ، وما يرتبط بها من تجاوزات أو سلبيات . وذلك بالإضافة إلى وضع ضوابط لملكية الأجانب فى رؤوس أموال هذه البنوك ، لمنع تأثيرها على إدارة البنوك قبل وبعد الاندماج .

– عدم اللجوء الى الاندماج الإجبارى إلا فى أضيق الحدود ، وبحيث تكون هناك ضرورة ملحة لذلك مثل حالة التعثر ، وأن يحدث الدمج فى ظل الظروف العادية أو الطبيعية . ويجب أن يكون الاندماج الإجبارى بناء على دراسات علمية يقوم بها خبراء البنك المركزى ، توضح أن الاندماج هو السبيل الوحيد لتقوية الجهاز المصرفى ومنع تعثر أو إفلاس بعض البنوك الصغيرة ، وبحيث تتم حماية الاقتصاد القومى ، مع ضمان استمرار ثقة المؤسسات المالية المحلية والدولية فيه .

ولعل من أهم حالات الاندماج الإجبارى للبنوك ؛ اندماج بنك الاعتماد والتجارة الدولى فى الأردن مع أحد البنوك الأردنية القائمة ، وذلك عن طريق نقل كافة موجوداته والتزاماته والعاملين فيه إلى البنك المحلى . وفى مصر حدث الأمر نفسه بالنسبة لبنك الاعتماد والتجارة مصر ، الذى أُدمج فى بنك مصر بمبادرة من رئيس مجلس إدارة بنك مصر ، بعد أن عجز البنك المركزى عن إنقاذه ، مما كان يهدد حقوق المودعين فى بنك الاعتماد والتجارة ، وقد حصل بنك مصر على قرض من البنك المركزى المصرى قدره مليار جنيه بدون فوائد لمدة عشر سنوات لهذا الغرض .

وتوضح تجارب الاندماج الإجبارى – التى حدثت فى مصر خلال الفترة التى أعقبت قرارات التمصير والتأميم فى الستينات – أن تلك الحالات كانت نتائجها السلبية أكثر مما تحقق من إيجابيات . ويرجع ذلك إلى الطابع المركزى ، وعدم وجود الدراسات السابقة على عملية الاندماج ، مع تعدد جهات الرقابة والإشراف الحكومية ، وزيادة أعداد العمالة دون حاجة إليها ، فضلاً عن جمود اللوائح المالية

والإدارية ، وظهور العديد من المشكلات المالية والإدارية والتنظيمية ، والاتجاه الى التخصص المصرفى الذى كانت نتائجه سلبية فيما يتعلق بالمنافسة بين البنوك ، والتحيز للتعامل مع شركات القطاع العام عند منح الائتمان دون دراسات أو ضمانات كافية ، مما أدى إلى وجود تداخل مالى بين البنوك وهذه الشركات لم تتمكن البنوك من فضه حتى الآن .

وفى ضوء ما سبق فإن الاندماج الاختيارى المدروس - والذى تفرضه الحاجة والظروف ، ويحقق النتائج الإيجابية للأطراف المندمجة - هو البديل الأمثل للاندماج الإجبارى .

دور البنك المركزى فى نجاح الاندماج المصرفى:

تشترط القوانين المصرفية فى معظم الدول موافقة البنك المركزى على حدوث الاندماج بكافة صوره . وذلك بالإضافة الى حق البنك المركزى فى تقرير الاندماج الإجبارى إذا رأى ذلك ، أو إذا رفضت البنوك الاندماج الودى لعلاج ما تعانيه من مشكلات مالية . وقد حدث ذلك فى تايلاند فى أعقاب الأزمة المالية عام ١٩٩٧ . وفى مصر يشترط القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ موافقة البنك المركزى المصرى على الاندماج ، سواء كان بصورة اختيارية أو إجبارية .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* وضع استراتيجية واضحة لمستقبل الاندماجات فى مصر ، بحيث تشتمل على المجالات غير المسموح فيها بالاندماج ، لحماية الأمن القومى ، أو الصحة العامة أو البيئة المحلية ، أو الأمن الاجتماعى ، وحماية جمهور المستهلكين .

* سرعة إصدار قانون منع الاحتكار ، وأن تسرى أحكامه على القطاع المصرفى ، لزيادة قدرة الدولة على ضبط أداء العمل فى هذا القطاع ، ومنع أية آثار سلبية يمكن أن تنتج عن الاندماجات بين الكيانات الاقتصادية الكبرى فى مختلف الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة ، وفى مجال العمل المصرفى بصفة خاصة .

* دراسة إمكانية رفع الحد الأدنى لرأس مال المشروعات الاقتصادية التى تخضع لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، والقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار - وذلك بالنسبة للمشروعات الجديدة ، بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة على الاندماج بعضها مع بعض ، للوصول إلى كيانات اقتصادية كبيرة قادرة على التعامل مع الكيانات الاقتصادية المنافسة ؛ التى من المتوقع أن يتزايد وجودها فى مصر بعد دخول أحكام منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ اعتباراً من عام ٢٠٠٥ .

* يجب أن يكون الاندماج اختياريا ، وبناء على دراسة اقتصادية وإدارية ومالية توضح النتائج التى سوف تترتب على الاندماج ، مقارنة بالوضع قبل الاندماج ، وأن يتضح من الدراسة الحاجة إلى الاندماج لتحقيق مصالح متبادلة للكيانات المندمجة ، وبحيث لا يؤدى الاندماج إلى تحقيق مزايا لطرف على حساب الطرف الآخر بعد الاندماج ، بل يحقق مصالح كافة الأطراف المندمجة .

* الاهتمام بزيادة القدرة التنافسية للشركات المصرية العاملة فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى من حيث : تطوير الجودة وتخفيض التكلفة ، وتطبيق أساليب

الجودة الشاملة فى الإدارة ، بما يجعلها قادرة على التصدى لمنافسة المنتجات المستوردة التى تنتجها الشركات الكبرى المندمجة ، والتى تنافس المنتجات المحلية داخل السوق المصرى .

* الاهتمام ببرامج تحديث الصناعة المصرية قبل إجراء الاندماجات للوحدات الاقتصادية ، وتوفير المقومات اللازمة للتقدم التكنولوجى عن طريق : زيادة المخصصات المالية للبحوث والتطوير والابتكار والإبدا ع ، وتوفير البنية الأساسية اللازمة للبحث العلمي والتكنولوجيا ، وتطبيق برنامج لتقليل الفجوة التكنولوجية بين مصر والدول الصناعية المتقدمة من ناحية ، وبين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبرى بعد الاندماج من ناحية أخرى .

* دعم المشروعات الاقتصادية الصغيرة ، وتقوية دورها فى مختلف مجالات النشاط الاقتصادى ، حتى تكون قادرة على التصدى لمنافسة منتجات المشروعات الكبرى المندمجة بعضها مع بعض ، سواء المحلية أو الدولية .

الركـــود الاقتصـادى

التشخيص والمعالجة الواجبة *

تمهيد : منذ صيف ١٩٩٩ – أو حتى ما قبل ذلك بعامين – بدأ يظهر فى الاقتصاد المصرى عدد من المؤشرات السلبية التى كان يجب الاهتمام بها فى حينها ، خاصة وأن تلك المؤشرات السلبية هددت صراحة بدخول اقتصاد مصر فى حالة من الركود ، ومن هنا نبع الاهتمام ببحث هذه المؤشرات حتى لا تكتسب الأوضاع السلبية المترتبة عليها حجما تراكميا يعقد من أمور المواجهة ، ويطيل من فترتها .

ومواجهة للأمر الواقع – وبصرف النظر عن تسمية الموقف القائم – سواء أكان «ركوداً» أو «تباطؤا» أو «أزمة» ، فإن هذا التقرير يعرض لعدد من المؤشرات السلبية التى تدل على أن اقتصادنا يواجه أوضاعا سلبية تدخل فى نطاق مظاهر الركود الاقتصادى ، ومن ثم يتحتم علينا مواجهتها فى حسم ، وعلى وجه السرعة .

وفى إطار من المصارحة ، لابد أن نقرر أن مواجهة السلبيات التى طرأت على اقتصادنا القومى فى أواخر التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين قد تأخرت كثيرا ، واكتنف تعبير «الشفافية» بالنسبة للأوضاع والقرارات الاقتصادية الكثير من التساؤلات ، الأمر الذى زاد من صعوبة التوصل إلى رؤية واضحة للسياسات التى ينبغى تطبيقها .

وفى أغسطس ٢٠٠١ وجه الرئيس مبارك إلى أن هناك العديد من المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى ، وهى مشكلات تحتم على الحكومة عقد اجتماعات عاجلة ويومية لدراسة هذه المشكلات والتوصل إلى حلول سليمة لها ، ولأول مرة – وعلى مدى حوالى أربع سنوات – كانت الإطلالة ذات الشفافية .

وجاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن لتصل بالعالم إلى ذروة فى تردى الأوضاع الاقتصادية ، وكان لمصر نصيبها من هذه الذروة ، الأمر الذى ألقى على عاتق المسئولين المصريين مسئولية مضاعفة – تتمثل فى :

---

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٥ .

- ضرورة التوصل إلى حزمة من السياسات التى تعالج أزمة الركود التى سادت على مدى السنوات الأربع الماضية .

- العمل فى حسم وسرعة على تحجيم آثار الركود الاقتصادى العالمى الذى ترتب على أحداث ١١ سبتمبر ، ويدخل فى ذلك إمكانية النظر إلى الأوضاع على أنها بمثابة انغلاق فرض لمدة محدودة - قد تصل إلى سنتين ، الأمر الذى يماثل حالة حرب تتطلب الاعتماد على القدرات الذاتية بالدرجة الأولى ، مع إعطاء أهمية قصوى لتطوير هذه القدرات ، تمهيدا لقاعدة انطلاق قوية بعد انتهاء الأوضاع الراهنة ، وبما يمكننا من حساب أساليب ومناهج مواجهة سلبيات العولمة وتحرير التجارة واتفاقيات الشراكة وغيرها .

ومؤدى هذا ، أن مصر لديها من الموارد والإمكانات المادية والمالية والبشرية ما يمكنها من الخروج من الأوضاع الصعبة التى تمر بها ، مادامت كل الجهود تتوحد نحو استثمار هذه الموارد والإمكانات وترشيد استخدامها وتعظيم عوائدها ، فى منظومة قومية متكاملة ومتآزرة تستهدف عودة حميدة إلى مسار اقتصادى سليم ؛ تؤدى به مصر دورها فى العقود الأولى من القرن الحادى والعشرين .

وفى ضوء ذلك ، وحتى نتمكن من رسم سياسة وطنية تؤدى إلى الخروج بالاقتصاد الوطنى من الأزمة التى يواجهها ، ووضع أساليب مواجهتها ، اتجه التقرير إلى عرض النقاط الرئيسية التالية :

أولاً: ماهية المشكلة ومسبباتها:

من أهم المؤشرات وأكثرها دلالة على ما يكتنف الاقتصاد المصرى من مشكلات :

- النقص فى الطلب على السلع والخدمات ، الأمر الذى ينعكس فى صورة تضخم المخزون الراكد ، ولو أن بعض هذا التضخم يعود إلى سوء التخطيط .

- تقلص الاستثمارات بالتوازى مع زيادة تعثر المشروعات والأعمال ، الأمر الذى قد يصل إلى حد الانصراف عن الاستثمار كلية ، خاصة وأن سعر الفائدة - فى ظل انخفاض الطلب - يصبح عبئاً وتكلفة إضافية .

- النقص فى الإنتاج وتقلص فرص العمالة ، وبالتالى انخفاض فى الدخل ومعدل الإنفاق ، بالإضافة إلى التأثيرات السلبية للزيادة السكانية التى تجاوز معدلها السنوى ٢٪ ، وهو معدل يلقى أعباء متزايدة على الموارد .

وكان من الطبيعى أن يكون لهذه المؤشرات العديد من التوابع ، منها على سبيل المثال : عجز متضخم فى ميزان المدفوعات ، وانحسار غير مقبول فى حجم الاستثمار ، واختلال مهدد فى سعر الصرف ، وارتفاع كبير فى معدل البطالة ، وحدوث اختلالات بين الدخل وتكاليف المعيشة ، وظاهرة حرق الأسعار ، وتعدد حالات الإفلاس ، وانهيار أسعار الأوراق المالية فى البورصة .

وفى ضوء ما سبق ، كان من الطبيعى أيضاً أن نتساءل عن حقيقة الأزمة التى بدأت فى أواخر التسعينات ، ومع الإقرار بأن الأزمة كان لها أسباب تمثلت فى انحسار السياحة وانخفاض أسعار البترول والمضاربات ، فإنه علينا أن نعترف فى الوقت ذاته بأن قدراً كبيراً من الأزمة يرجع إلى سوء - أو عدم توفيق - الإدارة الاقتصادية لمواردنا ، الأمر الذى أسفر عن عدم القدرة على البناء على الإيجابيات التى تحققت خلال المراحل الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى .

وحتى لا ننجرف فى البداية مع مقولات غير علمية ؛ نذكر أن ضعف الطلب الفعال عن مواجهة العرض القائم من السلع والخدمات ، قد جعل البعض يشخص الموقف على أنه « نقص فى السيولة » . وعلى الرغم من اختلاف الآراء حول « نقص السيولة » ، فإننا يجب أن نتذكر أن ظاهرة نقص السيولة هذه تكون تابعة ولا تكون أصيلة ، أى أنها بالدرجة الأولى نتيجة وليست سبباً .

وزيادة فى إيضاح وجهة النظر هذه ، فإن ما كان يواجهه الاقتصاد المصرى - ولايزال - من نقص فى السيولة يثير جدلاً حول حقيقة وطبيعة هذا النقص ، على اعتبار أن الظاهرة التى نواجهها هى مجرد بطء فى سرعة دوران النقود وليس فى حجم النقود المتداولة ، فقد انخفضت سرعة دوران النقود على مدى السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل ٣٠٪ من ١,٨٪ سنوياً إلى ١,٢٪ ، خاصة وأن تجربة السنتين الماضيتين تشير إلى استمرار «ظاهرة نقص السيولة» على الرغم من إعلان

الحكومة سدادها لمبالغ كبيرة من مديونيتها ، والإنفاق الكبير للمرشحين فى الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٠ ، واستمرار الإقبال على السفر إلى الخارج ، والاستمرار فى بعض نوعيات الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الترفى .

وأيا كان الأمر ، فإن هذه الظاهرة زاد من حدتها مجموعة من الإجراءات التى تم اتخاذها وكان لها تأثيرها ، سواء بالنسبة لسرعة الدوران أو بالنسبة لحجم التداول ، ومن أهمها ما يلى :

– تحويل أرصدة الهيئات الاقتصادية العامة من البنوك – وخاصة بنوك القطاع العام – وإضافة تلك الأرصدة إلى حسابات الحكومة (البنك المركزى ، بنك الاستثمار القومى) مما أثر على حجم السيولة المتاحة لدى تلك البنوك . وقد خلصت دراسة أجراها « المركز المصرى للدراسات الاقتصادية » إلى : أنه ومنذ منتصف عام ١٩٩٧ ، كان هناك انخفاض فى الاتجاه العام لمعدلات النمو فى السيولة على المستوى القومى ، كما عانت البنوك مجتمعة – وعدد منها منفرداً – من انخفاض ملموس فى السيولة بالعملة المحلية ، وتقلصت إمكانات توسعها فى الإقراض .

– إلزام شركات التأمين التابعة للقطاع العام بالاكتتاب فى سندات الخزانة التى صدرت فى صيف ١٩٩٩ بمبلغ ثلاثة مليارات من الجنيهات . وقد قامت شركات التأمين بسحب هذه المبالغ من البنوك ، الأمر الذى أثر أيضاً على حجم السيولة المتاحة لديها .

– عدم سداد الحكومة لمديونيات متراكمة على مدى عدة سنوات ، بلغت حوالى ١٢,٦ مليار جنيه – وفق ما أعلنته الحكومة حينئذ ، منها ٤ مليارات جنيه تمثل مديونية هيئة السلع التموينية ، والباقى وقدره ٨,٦ مليار جنيه تمثل مستحقات مقابل تنفيذ مشروعات . ومما يجدر ذكره هنا أن التقديرات الأخيرة تشير إلى أن هذه المديونيات قد تجاوزت ٢٠ مليار جنيه .

– انخفاض حصيلة النقد الأجنبى بسبب انحسار السياحة (أحداث نوفمبر ١٩٩٧) ، وانخفاض أسعار البترول مع نهاية عام ١٩٩٧ ، وانخفاض الصادرات غير البترولية

مع تزايد الواردات ، كل ذلك أدى إلى تناقص المعروض من النقد الأجنبى مقارنة بالطلب عليه ، مما انعكس على عجز متزايد فى ميزان المدفوعات . ونشير هنا إلى أنه على الرغم من بعض التطورات الإيجابية التى طرأت مؤخراً سواء بالنسبة لأسعار البترول أو للسياحة ، فإن الأوضاع لازالت بعيدة عن المأمول .

- انخفاض السيولة المتاحة للأفراد نتيجة للتوسع فى بعض نواحى الإنفاق الاستهلاكى : على سلع مستوردة مثل أجهزة التليفون المحمول (تقدر بحوالى ٣,٦ مليار جنيه) ، أو على سلع تجمدت كالأراضى والوحدات فى عدد من القرى السياحية والمجتمعات العمرانية الجديدة ، أو على بعض الخدمات كالدروس الخصوصية .

- التوسع فى الإنفاق الاستثمارى للحكومة ، دون ربط بين حجم تمويل بعض المشروعات والعائد منها ودون مراعاة للموارد المتاحة ، وقد ترتب على زيادة الإنفاق الحكومى بشكل كبير زيادة العجز الفعلى فى الموازنة (الحساب الختامى) - لتصل نسبته إلى ٤,٢٪ عام ١٩٩٩/٩٨ .

مؤدى ما سبق ، أن ما يطلق عليه مسمى «مشكلة نقص السيولة» لا يخرج عن كونه ظاهرة سلبية ضمن ظواهر أخرى ظهرت فى الأداء الكلى للاقتصاد الوطنى ، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى الحاجة إلى مراجعة وتطوير بعض السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وأسس توزيع الدخل ، والآليات المطلوبة ، وذلك تأكيدا وضمانا لاستمرارية تحقيق إيجابيات المراحل الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى والتى مهدت للمرحلة الحالية للبرنامج ، والتى يجب أن نفتح المجالات أمامها ، من خلال اتباع حزمة من السياسات التى تستهدف التنمية الشاملة ، مع مراعاة «البعد الاجتماعى» أو ما يجب أن ننظر إليه على أنه توزيع أكثر عدالة للدخول ، وبالتالى الارتفاع بمستوى معيشة غالبية أفراد الشعب .

ويجب أن يكون واضحاً أن هذا المفهوم عن التنمية الشاملة والبعد الاجتماعى لايتعارض مع سياسة التحرر الاقتصادى ، خاصة أنه أصبح من الحقائق الملموسة توجه دول العالم الغربى - بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية - إلى ما يطلق عليه مسمى «الطريق الثالث» ، بل إن أوربا الموحدة اتجهت فى السنتين الأخيرتين إلى

أسلوب ناجح يحل محل موجة «الخصخصة» التى سادت على مدى التسعينات ، وذلك تحت مسمى «المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص» public - private partnership to replace privatization ، والمهم فى هذا كله أن تدار اقتصاديات الدولة بما يراعى أكبر قدر متاح من مصالح المجتمعات الوطنية والشعوب .

وقد سبق أن أشير فى هذا التقرير إلى عدد من المؤشرات التى تدخل فى نطاق مظاهر الركود الاقتصادى ، الأمر الذى يجعلنا فى حاجة ماسة إلى عمل قومى مكثف ، يستهدف تجنب عدد من الظواهر السلبية التى تشهدها الساحة الاقتصادية فى مصر خلال الآونة الأخيرة . وتتبلور هذه الظواهر فيما يلى :

– اختلال هياكل التمويل لدى الوحدات الإنتاجية ووحدات التجارة الداخلية ، مما ترتب عليه ضعف قدرة هذه الوحدات فى الحصول على الائتمان ، مع تعثرها وعدم قدرتها على سداد الديون وأعبائها .

– اضطراب فى سوق الائتمان بشكل عام ، مما أثر على حجم ومعدلات الاستثمار والتنمية ، وبالتالى فإن ذلك يؤدى إلى الحد من قدرة المشروعات الاستثمارية على ضخ المزيد من الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة ، فضلا عن صعوبة الاحتفاظ بالعمالة القائمة .

– تراكم المخزون السلعى بسبب ضعف الطلب الفعال عن مواجهة العرض القائم فى أسواق السلع والخدمات ، كنتيجة لضعف القوى الشرائية لدى قطاع كبير فى المجتمع (القطاع العائلى) ، الأمر الذى يترتب عليه – حتما – الكثير من الآثار السلبية بالنسبة لقواعد الإنتاج فى مختلف القطاعات .

– تزايد العجز فى ميزان المدفوعات ، حيث بلغ ٢,٤ مليار دولار عام ٩٩/٢٠٠٠ مقابل ١,٦ مليار دولار عام ٩٨/١٩٩٩ ، فى حين أن ميزان المدفوعات كان قد حقق فائضاً قدره ١,٣ مليار دولار عام ٩٦/١٩٩٧ . وقد ترتب على ذلك – ضمن عوامل أخرى – انخفاض الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى من ٢١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى حوالى ١٣,٨ مليار دولار فى الوقت الحاضر – وفق ما هو معلن .

– خروج تدفقات مالية كبيرة إلى الخارج ، بما فى ذلك إبقاء بعض حصيلة الصادرات والإيرادات السياحية بالخارج . والأمر يتطلب دراسة نسبة هذه التدفقات وحجم رءوس الأموال المتسربة إلى الخارج وأسبابها وطرق العلاج الفورية ، خاصة وأن هذه الظاهرة لها آثارها الخطيرة على ميزان المدفوعات من ناحية ، وعلى احتياطى الدولة من العملات الأجنبية من ناحية ثانية ، وعلى حجم الاستثمار من ناحية ثالثة ، وعلى زيادة الخلل فى نظام سعر الصرف من ناحية رابعة . ويجب ألا يغيب عنا أن مثل هذه الظاهرة تعكس بعدا خطيرا لانحسار الثقة ، سواء من جانب المستثمرين أو من جانب المستهلكين . وغنى عن البيان أن استعادة هذه الثقة تتطلب الكثير من الجهد المنظم على مختلف المستويات ، خاصة وأن هذه الظاهرة صاحبها انخفاض فى قيمة الثروة وتفشى ظاهرة الاكتناز .

ثانيا: آثار أحداث سبتمبر ٢٠٠١ :

كان من الطبيعى أن يترتب على أحداث سبتمبر ٢٠٠١ انعكاسات سياسية وعسكرية واقتصادية ، خاصة وأن تلك الأحداث وقعت داخل أراضى القطب الأول – أو الأوحد – للنظام العالمى الجديد الذى جاء به انهيار الاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى دفع بدول العالم للمشاركة – أو على الأقل – التأثر بما يعرف بالحرب العالمية ضد الإرهاب .

ولبيان ضخامة الأثر الاقتصادى لما حدث ، نشير إلى ما أعلنته الإدارة الأمريكية مؤخرا من أن الخسائر المباشرة فى إجمالى الناتج المحلى للولايات المتحدة تبلغ ٦٣٩ مليار دولار ، ولو أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ لم تأت بذاتها بالركود الاقتصادى الذى يشهده العالم ، وإنما زادت هذه الأحداث «الطين بلة» على اعتبار أن العالم – وفى مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الموحدة واليابان – كان بالفعل قد بدأ يعانى من مؤشرات تراجع اقتصادى . ومن ثم فإن تلك الأحداث أدت إلى الإسراع بالركود الاقتصادى وتفاقم نتائجه ، وكان من الطبيعى أن تتأثر اقتصاديات الدول النامية أكثر من غيرها .

ومن المفيد هنا أن نستعرض بعض الانعكاسات العامة للأعمال الإرهابية التى

شهدتها الولايات المتحدة ، خاصة أنها لاتزال تلقى بظلالها وانعكاساتها السلبية ليس على الساحة الأمريكية فحسب ، بل على المسرح العالمى كله . ومكمن الخطورة هنا حجم الاقتصاد الأمريكى الذى يمثل أكبر وأقوى اقتصاد فى العالم ، إذ يبلغ الناتج الإجمالى الأمريكى نحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى ، كما أن نصيب الولايات المتحدة فى التجارة العالمية يصل إلى حوالى ٢٥٪ من إجمالى هذه التجارة ، ومن ثم فإن ما يحدث للاقتصاد الأمريكى يؤثر تأثيرا مباشرا على اقتصاديات معظم دول العالم .

وقد ترتب على الخسائر التى أصابت الاقتصاد الأمريكى فى مختلف المجالات وفى مقدمتها قطاعات : التأمين (٢٥ - ٣٠ مليار دولار) ، السياحة (٢٥ - ٣٥ مليار دولار) ، صناعة الطائرات (٤٠٠ مليون دولار يقدر أنها تصل إلى ٥,٦ مليار دولار فى العام القادم) ، أسواق المال (٤ - ١٠ مليارات دولار) .... ترتب على هذا ارتفاع معدل البطالة فى الولايات المتحدة إلى ٤,٩٪ - وهو معدل أعلن أنه ارتفع إلى ٦٪ فى ابريل ٢٠٠٢ ، بالإضافة إلى تكاليف الحملة العسكرية ضد أفغانستان والتى قدرت بأكثر من ٢٠ مليار دولار .

كما ترتب على ذلك كله خسائر أخرى على المستوى العالمى ، منها على سبيل المثال :

- انخفاض مبيعات شركة إيرباص الأوربية بحوالى ١٥٪ (من ٣٨٠ طائرة إلى نحو ٣٢٠ طائرة خلال العام الحالى) ، مع توقع الاستغناء عن نحو ٣٠ ألف عامل (٢٠٪ من العاملين بالشركة) .

- أعلنت الخطوط الجوية البريطانية الاستغناء عن نحو ٧ آلاف موظف (١٢,٥٪ من إجمالى العمالة بها) ، مع إيقاف تشغيل ٢٠ طائرة عن العمل ، وتخفيض رحلاتها بنسبة ١٠٪ .

- تأثرت الأسهم الأوربية سلبا تمشيا مع انخفاض مؤشرات الأسواق المالية الأمريكية .

– هبطت أسعار البترول بحوالى ٢٠ – ٢٢٪ فى ظل توقع دخول الاقتصاديات العالمية – خاصة الأمريكية والأوربية – فى حالة ركود وانكماش ، مما سيؤدى إلى الحد من الاستهلاك وانخفاض الطلب على البترول ، وإن كانت هذه الأسعار قد عادت إلى الارتفاع مع بداية ٢٠٠٢ .

ونتيجة لذلك كله ، فقد أشارت دراسة أعدها مركز الدراسات الاقتصادية والمالية البريطانى إلى أن هذا سيؤدى إلى انخفاض الناتج المحلى العالمى فى عام ٢٠٠٢ بنسبة ٢,٢٪ ، أى حوالى ٤٦٧ مليار دولار .

وبالنسبة لمصر – وهى تعانى من أزمة اقتصادية منذ أواخر التسعينات من القرن العشرين – كان من الطبيعى أن تستلزم الإدارة السليمة للاقتصاد المصرى تطبيق أسلوب يجمع بين ضرورة اتخاذ الإجراءات السريعة اللازمة لمواجهة المستجدات التى فرضت على العالم كله ، وضرورة تطبيق إجراءات معالجة الأزمة الاقتصادية القائمة قبل أحداث سبتمبر ٢٠٠١ .

ويمكن حصر المجالات الرئيسية التى تأثرت فى الاقتصاد المصرى بأحداث سبتمبر ٢٠٠١ وتوابعها – فى : السياحة ، والطيران ، والبترول ، والنقل ، والتجارة الخارجية .

وفى غيبة نظام دقيق للمعلومات ، فإننا – والكثيرين معنا – قد نختلف مع التقديرات التى أعلنت عن أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وأنه قد ترتب عليها انخفاض طارئ لا يتعدى ١٢٪ من إجمالى الناتج القومى المقدر بحوالى ٣٢٧,٢ مليار جنيه (عام ١٩٩٩ / ٢٠٠٠) ، إذ نرى أن هذه التقديرات تتعدى الـ ١٢٪ (٢ – ٥ر٢ مليار دولار) لتصل إلى أكثر من ٢٠٪ (٤ – ٥ر٤ مليار دولار) .

فإذا ما أخذنا فى الحسبان ما أعلن عن اتجاه الدول المانحة إلى تعويض هذه الخسائر الطارئة دعما للاقتصاد المصرى ، فإن الرأى أن الدخول فى مباحثات حول هذا التعويض يتطلب من جانبنا : (١) تحديدا دقيقا للمعلومة ، (٢) الاتفاق على المطلوب ، (٣) الاتفاق على الأسلوب ، (٤) الانتقاء الدقيق للمفاوضين . ولن يمكن

التعرف على ما سيتقرر فى هذا الشأن إلا بعد انتهاء الإجراءات التنفيذية لمؤتمر الدول المانحة الذى عقد فى سيناء فى الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٢ ، وإجراء تقييم واقعى وحقيقى لما يتم الاتفاق عليه ، ومنهاج التنفيذ الذى لابد أن يكون سريعا ومتوازيا بالنسبة للقطاعات التى تأثرت بالأحداث ، خاصة وأن المؤتمر قد أسفر عن موافقة الدول والمؤسسات الدولية المانحة على تقديم ١٠,٣ مليار دولار منحا وقروضا ميسرة لمصر خلال ٣ سنوات ، منها ٢,١ مليار دولار سيتم صرفها بشكل عاجل وسريع خلال العام الحالى «مع توافر إطار اقتصادى ملائم» .

وعلى أمل التمكن من الحصول على الأرقام والمعلومات الدقيقة ، فإننا يمكن أن نلخص الخسائر الطارئة على المجالات الخمسة سابقة الذكر فى الاقتصاد المصرى ، على الوجه التالى :

السياحة :

على الرغم من أن مصر كانت قد بدأت تتجاوز الكوارث السياحية التى ترتبت على حرب الخليج ، ثم عدد من الحوادث الإرهابية كان آخرها حادث الأقصر عام ١٩٩٧ ، إلا أن أحداث ١١ سبتمبر وما ترتب عليها من انحسار كبير فى عدد السياح وإيقاف شركات السياحة الأجنبية رحلاتها إلى مصر ، والانخفاض الكبير فى رحلات الشارتر إلى المناطق السياحية فى مصر ، والتى كانت تمثل ٦٠٪ على الأقل من الرحلات الدولية للمناطق السياحية فى الغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان ، ترتب على هذا كله تراجع كبير فى قطاع السياحة تتراوح تقديراته ما بين ٤٠ ، ٧٠٪ ، علما بأن دخل قطاع السياحة عام ٢٠٠٠ بلغ نحو ٤,٥ مليار دولار ، أى حوالى ١١٪ من إجمالى الدخل القومى . ومما يجدر ذكره فى هذا المجال ، أن تقديرات هيئات تنشيط السياحة قدرت إجمالى الخسائر فى السياحة العالمية بأكثر من ٣٠ مليار دولار . وبالنسبة لمصر فإن نسبة الإلغاءات من الجنسيات المختلفة فى الفترة التالية لأحداث سبتمبر ٢٠٠١ تتفاوت كالآتى : ألمانيا ٣٠٪ ، اليابان ٣٠٪ ، بريطانيا ٥٠٪ ، الولايات المتحدة ١٠٠٪ ، فرنسا ٤٠٪ ، إيطاليا ٤٥٪ ، أمريكا اللاتينية ٧٠٪ .

ويبقى أمامنا - كمحاور للعلاج ، أو على الأقل للمواجهة على المدى القصير -

تبنى عدة توجهات ، منها تقليل الخسائر ، وتخفيف الأعباء على صناعة السياحة (القروض – التأمينات – الضرائب – الخدمات) ، وتطوير أساليب تشجيع السياحة الداخلية وتوسيع نطاقها ، والتكثيف الميدانى لاجتذاب السياحة العربية والعودة بمصر إلى مرتبتها فى هذا المجال ، والعمل على اجتذاب مجموعات سياحية من أبناء مصر فى الخارج ، وإعداد برامج عالمية لترويج السياحة الدينية فى مصر ومقوماتها كثيرة . كل هذا من أجل تعويض الخسائر المباشرة فى قطاع السياحة والتى تتراوح تقديراتها ما بين ٦ر١ ، ٣ مليارات دولار ، خاصة وأن القطاع يضم حوالى ٢,٢ مليون عامل .

الطيران :

وجهت الأحداث التى وقعت فى سبتمبر ٢٠٠١ ضربة قاصمة إلى صناعة الطيران عالميا ، خاصة بعد أن فرضت واشنطن حظر الطيران الدولى فوق أراضيها ، ثم العديد من الإجراءات الأمنية الاستثنائية التى أربكت حركة الملاحة الجوية فى سائر أنحاء العالم . وترتب على هذا كله : إفلاس وتصفية عدد من شركات الطيران الكبرى ، حتى أن التقديرات العالمية تقرر أن ٤ آلاف شركة طيران ستتوقف أعمالها هذا العام من بين ١٢ ألف شركة طيران فى العالم ، وزيادة خسائر شركات الطيران سواء بسبب انخفاض أعداد المسافرين أو بسبب ارتفاع أسعار الوقود أو بسبب زيادة التأمينات . وزيادة فى الإيضاح نذكر أن شركات الطيران الأمريكية خسرت ٦ر٦ مليار دولار من أسهم رأس مالها المتداولة (منها ٢ مليار تكبدتها شركة «الدلتا» وحدها) ، كما أن الحكومة الأمريكية قررت تقديم ١٠ مليارات دولار تعويضا لشركات الطيران التى كانت تطالب بمساعدات حكومية قدرت بحوالى ٢٤ مليار دولار ، وذلك لتصحيح أوضاعها فى أعقاب الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة .

وبالنسبة لشركة مصر للطيران ، فإن التحرك السريع للشركة فى مواجهة الأزمة قد أدى إلى تخفيض حدتها إلى حد كبير ، وتمثل هذا التحرك فى عرض أسعار تنافسية ، وتخفيض الأسعار على شبكة الخطوط الداخلية ، وخفض عدد الرحلات إلى بعض العواصم الكبرى . ويبقى بعد ذلك ضرورة النظر فى كيفية دعم شركات الطيران الخاصة ، وعددها تسع ، لتجاوز الأزمة ، خاصة أن هذه الشركات كانت فى تقدير الخبراء تغطى حوالى ٥٠٪ من رصيد مصر من الرحلات السياحية .

البترول :

كان من الطبيعى انخفاض حصيلة صادرات البترول نتيجة انخفاض الطلب عليه وبالتالى انخفاض أسعاره ، إلا أن الخبراء يؤكدون أن الضرر الطفيف الذى وقع يمكن تخطيه فى المدى القريب نتيجة لعودة التوازن لأسعار البترول ، وللاكتشافات الجديدة التى تمت ، وللسياسات التى تطبق بشأن الغاز الطبيعى وتصديره .

النقـل :

كان من توابع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ الارتفاع الكبير الذى شهده العالم بالنسبة لنوالين الشحن من ناحية ، وبالنسبة لأقساط التأمين على النقل البحرى والجوى من ناحية أخرى . ومع تقلص حجم التجارة العالمية فى ظل الركود العالمى ، فإن هذا كله سينعكس – وفق أكثر التقديرات تفاؤلا – على مصر فى صورة : نقص فى حصيلة العملات الأجنبية للعام الحالى بحوالى ٤٣٠ مليون دولار بالنسبة لصافى إيرادات النقل ، وحوالى ١٨٥ مليون دولار بالنسبة لصافى الحصيلة من رسوم المرور بقناة السويس .

التجارة الخارجية :

مع تفشى الركود الاقتصادى فى العالم ، وخاصة فى أسواق الصادرات المصرية فى أوربا وأمريكا (٥٠ – ٦٠٪ من إجمالى صادراتنا) ، فإنه من المتوقع أن تقل صادرات السلع المصرية – وخاصة من الملابس الجاهزة – بنسبة كبيرة ، آخذين فى الحسبان الزيادة الكبيرة فى القيمة التأمينية التى فرضت على الحاويات . أما بالنسبة للواردات – والتى أمكن خفضها بمقدار ٢ مليار دولار العام الماضى ، فإن التخوف هو من أن انخفاض أسعار السلع والخدمات فى دول شرق وجنوب آسيا – نتيجة للركود العالمى – قد يؤدى إلى إغراق الأسواق المصرية بهذه السلع الرخيصة .

والأمر يتطلب تحركا مكثفا نحو تنفيذ استراتيجية ناجحة لتنمية الصادرات المصرية ، مع التركيز على الأسواق العربية والإفريقية ، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية التى دخلت مصر طرفا فيها ، بالإضافة إلى وقف التهريب وخاصة بالنسبة للسلع التى يمكن أن توقع ضررا شديدا بالمنتجات المصرية .

وغنى عن البيان ، فى نهاية هذا العرض الموجز لآثار أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، أن هذه الآثار تحتم علينا مواجهة سريعة لعدد من السلبيات الأخرى المترتبة عليها ، وفى مقدمتها زيادة انكماش الطلب الفعال وانخفاض فى الاستثمار الأجنبى المباشر ، والتزايد فى معدل البطالة ، وزيادة الضغط على سعر صرف الدولار . هذه الأمور ضمن غيرها تجعلنا نتجه بالفكر إلى إيجاد ودعم آلية لإدارة الأزمات . كما أننا نجد أنفسنا فى وضع يستوجب العمل على تضافر جهود الدول النامية وتنسيق مواقفها ؛ بما يؤدى إلى مراعاة منظمة التجارة العالمية للظروف الصعبة التى تمر بها هذه الدول فى مواجهة الأوضاع الراهنة ، خاصة وأن الحرب ضد الإرهاب قد يمتد أجلها لأكثر من عام وفق ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثاً : أساليب مواجهة المشكلة :

أصبح من الضرورى أن نعد برنامجا سريعا لمواجهة الأوضاع السلبية التى يمر بها الاقتصاد المصرى حاليا ، والتى قد يؤدى استمرارها إلى تفاقم الأمر ، وزيادة حدة الركود الاقتصادى ، مما يؤدى إلى إطالة أمر مواجهته وعلاجه . وفى جميع الأحوال فإن هناك ضرورة ملحة للتحرك السريع ، سواء بالنسبة للأجل القصير أو الأجل المتوسط ، ولا نقول الأجل الطويل .

ومن أجل المواجهة الفعالة للمشكلة ، ومن خلال استعراض الأوضاع القائمة - وقبل التعرض للسياسات الصعبة والمصيرية المطلوبة - نشير إلى أنه يتعين علينا العمل على محورين رئيسيين :

المحور الأول : يتركز فى التعايش مع محدثات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وما ترتب عليها من ركود اقتصادى عالمى أصاب دول العالم جميعا ، وبالأخص الدول النامية ومنها مصر . هذ التعايش يستهدف :

- مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية بأقل خسائر ممكنة بالنسبة للاقتصاد الوطنى .

- تعظيم الاستفادة من الركود العالمى وما يفرضه علينا - وعلى غيرنا - من تخفيف وطأة وسلبيات التحرر الاقتصادى ، ومن ثم العمل على تحقيق أية إيجابيات قد تبدو فى الأفق .

– إعداد القاعدة الداخلية للانطلاق المنشود وعلاج السلبيات التى كان يعانى منها اقتصادنا الوطنى فى أواخر التسعينات .

وفى تقديرنا أن تحقيق أهداف العمل الوطنى على هذا المحور يستغرق مدة تتراوح ما بين ١٢ و ١٨ شهرا .

المحور الثانى : يتركز فى تحديد رؤية مستقبلية واضحة ، ورسم الخطط التنفيذية المطلوبة لتحقيق هذه الرؤية ، وتيسير التوصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه «تحديث مصر» فى مختلف المجالات . ويعتمد هذا المحور فى التحرك الإيجابى على المحور الأول ، وعلى تميز إدارة الإمكانات والقدرات المتاحة فعلا فى مصر .

وحتى نتمكن من بلورة حزمة السياسات الواجبة التطبيق ، سواء على المدى القريب أو المدى المتوسط ، فقد يكون من المفيد عرض مقترحات الإصلاح والترشيد بالنسبة لإدارة عدد من الجوانب الرئيسية للمشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، وتتمثل أهم هذه المقترحات فيما يأتى :

١ - **مواجهة نقص السيولة كمؤشر لظاهرة الركود** . وذلك من خلال عدة وسائل منها :

– استمرار سداد الحكومة لمديونياتها لشركات القطاع العام والخاص ، وذلك مع مراعاة أن هذا السداد لابد أن يتأتى من خلال موارد حقيقية بعيدا عن التمويل بالعجز ، ومع مراعاة تقليل سلبيات تحويل استخدام هذه الموارد ، والتأكد من أن هذه الشركات ستؤدى بالتالى ما عليها من التزامات قبل الغير من مؤسسات وأفراد . ويستلزم ذلك ، فى الوقت ذاته ، متابعة ضمان استمرار هذه الشركات فى نشاطها الاقتصادى .

– ترشيد الإنفاق الحكومى ، فى إطار من أولويات تأخذ فى الحسبان الاحتياجات العاجلة لاستمرار التنمية وتنشيط حركة السوق ، مع إعطاء أولوية مطلقة للاعتماد على المنتج المحلى .

– تعديل نسبة احتياطى البنوك لدى البنك المركزى من ١٤٪ إلى ١٠٪ أو ١٢٪ . بما يؤدى إلى توفير سيولة إضافية (٤ – ٨ مليارات جنيه) للائتمان الذى يمكن أن توفره البنوك .

– الترويج للسياحة الداخلية فى إطار معقول ومقبول ومتنوع ، مع التوعية بالحد من الإنفاق السياحى فى الخارج .

ومن المهم فى هذا الصدد التحرك ميدانيا بطريقة مكثفة لإعادة اجتذاب السياحة العربية ، والتوصل فى الوقت ذاته إلى خطة لاجتذاب السياحة من أوربا واليابان من خلال الاستفادة من ارتفاع سعر الدولار بالنسبة لكل من أوربا واليابان . وهناك من المؤشرات فى الفترة الأخيرة ما يشير إلى إمكان اجتذاب أفواج سياحية من الصين ودول جنوب شرق أسيا .

٢ - *أخذ البعد الاجتماعى فى الاعتبار كأداة لتنشيط السوق . ومواجهة بعض الظواهر الاجتماعية* ، وذلك من خلال :

– مواجهة ظاهرة البطالة ، وخاصة بين خريجى مرحلة ما قبل الجامعة ، والذين يمثلون ٧٩٪ من جملة عدد المتعطلين ، وذلك من خلال برنامج قومى للاستخدام والتدريب ، وفى الوقت ذاته يجب الحد – بصورة مطلقة – من استخدام العمالة الأجنبية التى يمكن أن نجد لها بديلا من العمالة المصرية ، ولو من خلال تدريب مكثف قصير الأجل . وهنا تبرز أهمية العناية بالطلب على نوعيات بذاتها من العمالة فى الأسواق الخارجية – وخاصة الأسواق الإفريقية والعربية بل والأوربية – وبالتالى توجيه التدريب إلى توفير هذه النوعيات .

– توفير الخدمات الأساسية (التعليم ، الصحة ، التأمينات ، الإسكان) وخاصة للفئات محدودة الدخل والشباب ، وهم يمثلون الغالبية العظمى للمجتمع .

– العمل على زيادة نسبة الطبقة المتوسطة ، وذلك من خلال السياسات التى تستهدف زيادة الأجور ، مع تمكين هذه الطبقة من مباشرة أنشطة اقتصادية (إنتاجية ، تجارية) يسهم عائدها فى زيادة عدالة توزيع الدخل ، ويؤدى ذلك بالتالى إلى زيادة أعداد رجال الأعمال والمستثمرين وتوسيع نطاق نشاطهم .

– معالجة ظاهرة انخفاض دخول الطبقة المتوسطة ، وبالتالى تدنى القدرة الشرائية لهذه الطبقة نتيجة للاختلالات الهيكلية بين الأجور والأسعار . ويتطلب هذا التعرض

لأنماط الاستهلاك فى تلك الطبقة ، وهى أنماط تعرضت هى وأولوياتها لتغيرات لها آثارها السلبية . ومن ناحية أخرى ، فإن الأمر يتطلب اتباع أساليب تصل بنا إلى زيادة الطلب الفعال دون إلقاء مزيد من التبعات على دافعى الأجور ، سواء الحكومة أو القطاع الخاص .

٣ - **ترشيد وتطوير نظام الائتمان والاستثمارات** ، وذلك بالعمل على المحاور التالية :

– زيادة فعالية رقابة البنك المركزى على البنوك ، وعلى الأخص عمليات الإقراض .

– الاهتمام بدراسات الجدوى للمشروعات التى تمولها البنوك ، للتأكد من جدواها ونجاحها ، وذلك ضمانا لهذه البنوك لاسترداد أموالها . ويستلزم هذا توفير الكوادر اللازمة والقادرة على تقييم المشروعات التى تعتمد على تمويل من البنوك .

– وضع المعايير الواضحة والدقيقة للتخلص من القروض المتعثرة أو تقليصها وذلك بإعادة جدولتها أو تسويتها ، وخاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة . ولا يفوتنا فى هذا المجال أن نذكر أهمية تحليل وتقييم البيانات الخاصة بمديونية الأفراد والمؤسسات للبنوك ، وتطور هذه المديونية على مدى السنوات الخمس الأخيرة .

– إعادة النظر فى السياسات الحاكمة للبنوك المتخصصة ، وفى مقدمتها بنك التنمية الصناعى .

– إصدار قانون موحد للاستثمار والشركات مع تنويع الحوافز ، وربط هذه الحوافز بكل من نوعية الاستثمار ومجالاته والإعفاءات الضريبية واستيعاب عمالة جديدة .

– إعطاء أولوية للمشروعات الصغيرة والمغذية ، مع إعفائها من الضرائب (لمدة ١٠ سنوات) ، علما بأن مثل هذه المشروعات تؤدى إلى إيجاد طبقة جديدة من رجال الأعمال والمستثمرين ، وكذا إيجاد فرص عمل حقيقية تسهم فى مواجهة مشكلة البطالة . هذا بالإضافة الى أن هذه المشروعات تخدم الاستهلاك المحلى ، وتسهم فى الحد من الاستيراد ، علاوة على أنها أداة حقيقية وإيجابية لزيادة الصادرات . ويراعى فى كل ذلك مجموعة الخدمات الفنية التى تستلزمها هذه المشروعات ، إنتاجا وتطويرا وتسويقا .

– دعم المنافسة الحقيقية ، وإصدار قانون حماية المنافسة ، حيث إن ذلك من شأنه إحداث توازن حقيقى بين التكلفة والسعر ، أى السماح للسوق بأن يعمل فى إطار قوى حقيقية بعيدا عن الاختلالات غير المقبولة فى الأسعار .

– وفى كل ما سبق ، يجب أن يكون الهدف هو تحقيق معدل استثمار مباشر – داخلى وخارجى – مرتفع ومستمر ، الأمر الذى يتطلب العمل على زيادة معدلات الادخار إلى ٢٥٪ على الأقل . وفى الوقت ذاته فإنه لابد من الاستفادة من تجارب بعض الدول – مثل أيرلندا وألمانيا وفرنسا وكوريا الجنوبية – التى تطبق نظاما للتخطيط التأشيرى القائم على بيانات صحيحة ومعلنة ، والذى يصاحبه نظام للحوافز الضريبية والإقراض بسعر أقل للمستثمر الملتزم بأولويات التخطيط التأشيرى .

٤ - **استكمال إصلاح النظام الضريبى** ،والذى يرتكز على الأدوات التالية :

– مراجعة فئات النوعيات المختلفة من الضرائب ، بحيث يخفض الحد الأقصى للعبء الضريبى بما لا يزيد على ٢٥٪ إلى ٣٠٪ .

– رفع حد الإعفاء للأعباء العائلية إلى (٥٠٠٠) جنيه سنويا ، أو خصم بعض النفقات الأساسية من الوعاء الضريبى .

– مكافحة التهرب الضريبى ، وتنشيط تحصيل المتأخرات الضريبية ، وتشديد العقوبات بحيث تصبح أكثر ردعا للمتهرب والمتأخر ، وأن يسبق هذا كله حصر المجتمع الضريبى بدقة .

٥ - **إصلاح الاختلالات فى ميزان المدفوعات** ،وذلك من خلال العمل على :

– معالجة الاختلال الناشئ عن ميزان العمليات الجارية والرأسمالية فى ميزان المدفوعات ، والذى أصبح يشكل مصدرا كبيرا للعجز الكلى فى ميزان المدفوعات .

– علاج مشكلة السهو والخطأ التى تفاقمت فى ميزان المدفوعات ، فى السنوات الأخيرة ، لتصل إلى ما يزيد على مليارى دولار فى السنة . وقد تحسن الموقف كثيرا منذ عام ٢٠٠١ .

– وضع الإطار اللازم لعلاج بعض التشوهات التى مازالت قائمة فى التعريفة الجمركية ، وذلك يستلزم أن نأخذ فى الاعتبار الارتباطات الدولية التى تكون مصر طرفا فيها .

– وضع خطة متكاملة لتضييق الفجوة بين الصادرات والواردات . ومما تجدر الإشارة إليه هنا ؛ أن تنمية الوعي القومي والاهتمام بحملات وطنية لتفضيل المنتج المحلى ، ووضع مواصفات قياسية للواردات والالتزام بها ، والاهتمام بتطبيق الأساليب الحديثة للتسويق بما فى ذلك إمكانات التسويق الإلكترونى ... كلها من المناهج الرئيسية التى تخدم هذا الاتجاه .

– اتباع سياسة حازمة وحاسمة لمكافحة التهرب الجمركى .

٦ - **السياسات العامة المتصلة بتحرير الاقتصاد الوطنى** ، والتى ينبغى أن تقوم على المرتكزات التالية :

– الالتزام بمبدأ الشفافية بالنسبة للسياسات التى تؤدى فيها الدولة دورا فى إطار سياسة تحرير الاقتصاد ، وهو دور يزيد أهمية على دورها السابق فى ظل الاقتصاد الموجه .

– الالتزام بالسياسات التى تؤدى الى الحماية الانتقائية لبعض القطاعات أو الأنشطة ، تعظيما لدور هذه القطاعات والأنشطة .

– وضع البرامج التنفيذية اللازمة للارتفاع بمستوى كفاءة العمالة المصرية ، والاستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات وثورة التكنولوجيا فى تحقيق توازن بين الطلب والعرض فى سوق العمالة ، داخليا وخارجيا .

– الالتزام بسياسة التدرج التى اتبعت فى تطبيق المراحل الأولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى ، وهى السياسة التى أشادت بها المؤسسات الدولية ولازالت تشيد بها ، ويدخل فى ذلك مراجعة برنامج الخصخصة ، والتعرض لموضوع سعر الصرف ، وكذا موضوع خصخصة المؤسسات المالية . ومما تجدر الإشارة إليه أن البنك الدولى – منذ حوالى ثلاث سنوات – قد أخذ بالفعل بالمبدأ الذى نادت به مصر طويلا ، من حيث ضرورة مراعاة البعد الاجتماعى كعنصر رئيسى فى التنمية الشاملة .

– حصر المخزون السلعى ، ووضع خطة لتحريك هذا المخزون بأساليب ومناهج متنوعة .

– إنشاء مركز متخصص لمتابعة مؤشرات السوق المحلى والعالمى أولا بأول ، دعما للتنبؤ المبكر بالتطورات ، والعمل على تلافى السلبى منها فى باكورته ، مع رسم دور تكاملى للوزارة المعنية والبنك المركزى .

وقد روعى فى عرض الأساليب السابقة ؛ أن ارتفاع مستوى الدخل القومى يرتبط ارتباطا وثيقا بزيادة الاستثمارات المباشرة وبزيادة الصادرات وبزيادة الإنفاق الحكومى . وبالتالى فإن منهاج المواجهة يرتكز إلى حد كبير على الإجراءات التى سبقت الإشارة إليها ، إضافة إلى السياسات العامة التالية :

– زيادة حجم الاستثمار المباشر – الداخلى والخارجى – خاصة وأن الاستثمارات الجديدة ضرورية لزيادة الطاقة الإنتاجية ولإدخال وسائل إنتاج جديدة ، وما يصحب ذلك من إيجاد فرص عمل حقيقية تسهم فى زيادة الدخول والارتفاع بمستوى المعيشة .

– إيجاد توازن واجب فى مكونات ميزان المدفوعات ، الأمر الذى يستلزم تحليلا دقيقا لمكونات ميزان المدفوعات ، سواء بالنسبة لمكونات حساب العمليات الجارية أو بالنسبة للحساب الرأسمالى ، مع مراعاة أن هذا التحليل لابد أن يمتد ليغطى آثار سعر الصرف وتغيره على ميزان المدفوعات .

– الاستمرار فى إصلاح الجهاز المصرفى وذلك باعتباره الممول الرئيسى للائتمان ، وبالتالى المسئول الرئيسى عن تحقيق دورات إيجابية فى الاقتصاد الوطنى . وهناك مثال صريح لهذا ، وهو ما أعلنته اليابان مؤخرا من أن إصلاح الجهاز المصرفى فى اليابان له أولوية مطلقة بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادى .

هذا مع مراعاة أن هناك عددا من المؤشرات الاقتصادية التى ينبغى أن ننظر إليها على أنها أدوات تستخدم لضبط إيقاع التطورات الاقتصادية فى إطار آليات السوق . ومن هذه الأدوات : عجز الموازنة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى ومعدل التضخم .

وغنى عن البيان أن هذه المحاور والسياسات وغيرها ؛ تتطلب تكاتفا تاما بين الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال ، وهو ما يطلق عليه تعبير «المشاركة الثلاثية» ، مع مراعاة الالتزام بالدور المحدد لكل من الأطراف المعنية ، وبما لا يسمح لطرف معين أن يتعدى الحدود المقررة للأطراف الأخرى . ففى نهاية الأمر تبقى مصلحة مصر ومصلحة كل طبقات المجتمع المصرى هى الهدف .. وهى الأمل .. وبذا يتوافر للبلاد منظومة اقتصادية تتيح لها الخروج من الأوضاع الراهنة ، ثم الانطلاق فى طريق التنمية الشاملة والمستمرة بالمعدلات التى نستهدفها . وفى كل ذلك يجب الابتعاد عن التحجج «بالتحرر الاقتصادى» لتعويق مسيرة شاقة - لابد منها - للخروج من الأزمة والوصول إلى بر الأمان ، خاصة وأن «التحرر الاقتصادى» لا يعنى بالضرورة إطلاق العنان لاقتصاديات السوق ، وهو أمر لا تتحمله دولة نامية من ناحية ، ومن ناحية أخرى لا توجد دولة فى العالم - بما فى ذلك الدول الأكثر تقدما - يمكنها أن تسمح بذلك .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* وضع خطة فورية لتحرك مكثف وسريع لمعالجة الأوضاع الراهنة ، وهى خطة ترتكز على إجراءات غير تقليدية تعتمد بالدرجة الأولى على قدراتنا الذاتية - وهى وفيرة ، وتستفيد فى الوقت ذاته من عدد من النوافذ المتاحة التى توفر لنا إمكانات خارجية أساسية . ومن الطبيعى أن تتحدد هذه الإجراءات غير التقليدية فى إطار عدد من المعايير ، منها :

- الأثر المباشر على الأوضاع السلبية فى الاقتصاد المصرى والتحول بهذه الأوضاع إلى الإيجابية . وفى مقدمة هذه الأوضاع : تحجيم الفاقد ، وتشغيل الطاقات المعطلة ، والاهتمام الفعلى بأعمال الصيانة ، وكل ذلك ينعكس على تحسين استثمار الموارد الوطنية .

- تجميع كافة الأطراف الوطنية (الحكومة - أصحاب الأعمال - العمال وجماهير الشعب) لبذل كل الجهد لتحقيق أهداف بذاتها .

- تحقيق أكبر قدر ممكن من فرص العمل المنتجة ، وبالتالى تحقيق أكبر قدر ممكن من التحسن على مستويات معيشة غالبية المواطنين .

- الالتزام المطلق بالأولويات القومية العاجلة والتى يتم وضعها - بعد مراجعتها - لصالح المواطنين .

- الاستفادة من إيجابيات العولمة واتفاقيات التجارة والتحرر الإيجابى ، مع الابتعاد عن التحجج بهذه «العولمة» و«التحرر الاقتصادى» لفرض سياسات تضر بالمصالح الوطنية .

وتتطلب مثل هذه الخطة الفورية : تطوير نظام مكثف «للمتابعة والتقويم» وفق معايير موضوعية محددة ، ويعتمد على معلومات دقيقة وصحيحة . وهذه المتابعة والتقويم لابد أن تتم دوريا كل أسبوع أو أسبوعين على الأكثر .

* يمكن تحديد الخطوط العريضة للسياسات المتوازنة المطلوب تطبيقها للخروج من الأزمة فى أقرب وقت ممكن ، وخاصة بالنسبة لعدد من المجالات الرئيسية ، وذلك على الوجه التالى :

بالنسبة لتنشيط السوق :

أ) استخدام عدد من السياسات المتوازية والمتوازنة لزيادة الطلب الفعال .

ب) التوسع فى استخدام أساليب متنوعة للتقسيط والائتمان للاستهلاك العائلى ، مع أخذ عدد من المحاذير فى الحسبان .

جـ) أولوية للتخلص من المخزون الراكد .

بالنسبة لترشيد الإنفاق الحكومى :

أ) خفض الإنفاق الاستهلاكى للحكومة ، مع إمكانية منع الإنفاق كلية على بعض السلع والخدمات ، وفى مقدمتها السلع الاستهلاكية الفاخرة (سيارات الركوب - الأثاث) ، مع ترشيد الإنفاق على بعض الخدمات مثل الاتصالات التليفونية والمياه والكهرباء .

ب) إعطاء أولوية مطلقة لشراء المنتجات السلعية والخدمية الوطنية .

جـ) زيادة الإنفاق على الأعمال العامة فى الريف والحضر بمراعاة الاستخدام المكثف للعمالة .

بالنسبة للاستثمارات :

أ) الربط بين الحوافز الضريبية وبين الاستثمارات ، وعلى الأخص الاستثمارات الوافدة من الخارج .

ب) تركيز حملة ميدانية لاجتذاب استثمارات عربية ، وهنا يمكن الاستفادة من الأجواء المعادية للعرب فى الغرب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ .

جـ) الاستفادة المثلى من الاتفاقيات الإقليمية الحالية فى إطار خطة تنفيذية عاجلة .

بالنسبة لميزان المدفوعات :

أ) وضع خطة عاجلة لتنشيط التصدير على المدى القصير .

ب) تشجيع الصادرات غير المنظورة ، وفى مقدمتها السياحة وخدمات الإلكترونيات وأنشطة البناء والتشييد وخدمات التنمية .

جـ) إغلاق قنوات تسرب الأموال إلى الخارج ، وخاصة بالنسبة لعوائد التصدير والسياحة .

بالنسبة لسعر الصرف :

أ) الابتعاد كلية عن فكرة تعويم الجنيه المصرى ، مع ترشيد الطلب على النقد الأجنبى (الحد من السفر إلى الخارج وتشجيع الحد من الاستيراد غير الإنتاجى ، وذلك من خلال حملات التوعية ومشاركة الجمعيات غير الحكومية) . وقد يتطرق الأمر إلى ضرورة رفع محدود لسعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى ولو لفترة محدودة ، حتى نحجم موضوع الدولرة ونواجه مشكلة الاكتناز .

ب) استكمال إجراءات ترشيد استخدام أوراق النقد الأجنبى والتحويلات وبطاقات الائتمان .

جـ) الإسراع بالإجراءات اللازمة للاستفادة من المساعدات المالية التى توفرها جهات صديقة ، وترشيد استخدام هذه المساعدات .

د) العمل المكثف لإعادة بناء الاحتياطى من الدولار والنقد الأجنبى . ويدخل فى ذلك العمل المكثف لجذب مدخرات المصريين فى الخارج ، وكذا النظر فى التوصل إلى نظام أكثر توازنا للربط بين الجنيه والدولار وغيره من العملات الأجنبية وفى مقدمتها اليورو .

بالنسبة للبطالة وسوق العمل :

أ) الحاجة إلى التنسيق وعدم التداخل بين الوزارات ، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال تفعيل المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية والتدريب ، ومن خلال تنشيط الصندوق الاجتماعى للتنمية . ويمكن فى هذا الصدد بحث إمكانية إنشاء صندوق وطنى - وليكن فى إطار هذا المجلس والصندوق الاجتماعى - للتدريب والتشغيل .

ب) تطوير مكاتب الاستخدام على أساس من المواءمة بين الطلب والعرض للعمالة المتاحة .

جـ) إعطاء أولوية أولى للصناعات الصغيرة والحرفية ومشروعات الأشغال العامة ومشروعات صناعة التشييد والبناء ، وذلك باعتبارها من الأنشطة ذات العمالة المكثفة .

د) العمل المكثف لتسويق العمالة المصرية فى الخارج ، مع مراعاة حصر الطلب المتوقع والمتنوع ، ثم تدريب العمالة اللازمة فى إطار ذلك .

* الالتزام المطلق بتنفيذ السياسات التى توضع لتحقيق الأهداف الوطنية . وفيما يلى توضيح موجز لبعض المتطلبات الرئيسية فى المرحلة القادمة :

أ – من الحكومة :

أ) يجب التخلى عن الخطة الإعلامية الحالية حول جوانب الاقتصاد القومى ، وإعداد خطة بديلة تتميز بمخاطبة الغالبية العظمى من الشعب (وعلى الأخص الشباب من البنين والبنات) بأسلوب مبسط وفى شفافية كاملة ، الأمر الذى سيؤدى إلى تحقيق مصداقية أكبر للحكومة . وتتضمن الخطة البديلة أيضا جانبا له أهميته يتمثل فى تعبئة الوعى القومى والمشاركة الشعبية .

ب) عدم اتخاذ إجراءات غير مدروسة بدرجة كافية ثم التراجع عنها ، الأمر الذى يؤدى إلى اضطرابات نحن فى غنى عنها .

جـ) السرعة فى اتخاذ القرارات السليمة تعويضا عن الوقت الضائع ، ويتسع هذا ليتضمن استصدار التشريعات التى تمكن من التحرك السريع .

د) دعم أنظمة متابعة الاتصالات الإلكترونية على المستوى العالمى ، وإعداد تقييم أسبوعى شامل للأحداث الاقتصادية الجارية بما يوفر لمصر إمكانية التحرك السليم والسريع . ويدخل فى ذلك العمل على الاستفادة المثلى من الأوضاع الاقتصادية العالمية ، كما يتضمن العمل على الاستفادة من المبدأ الجديد فى المجموعة الأوربية والذى تتجه أوربا إلى تطبيقه تحت شعار «شراكة القطاعين العام والخاص بدلا من الخصخصة» .

هـ) تعظيم الاستفادة الفعلية والسريعة من اتصالاتنا السياسية بالنسبة للولايات المتحدة (منطقة التجارة الحرة) وأوربا (اتفاقية الشراكة) ، وعلى الأخص بالنسبة للمستويين العربى والإفريقى .

و) مراجعة أولوية تنفيذ بعض المشروعات الكبرى .

٢ – من المستثمرين ورجال الأعمال :

أ) التكاتف مع كافة الأطراف المعنية للخروج من الأزمة فى المدى القصير .

ب) الالتزام الكامل بتطبيق القرارات المتفق عليها ، ويتضمن ذلك تحملهم – عن طيب خاطر – بالأعباء مع غيرهم من الفئات ، وذلك تحقيقا للمصلحة العامة .

جـ) الحفاظ الكامل على الاستثمارات القائمة .

د) الابتعاد عن الإنفاق الإسرافى حفاظا على الموارد المتاحة والتى يجب استثمارها إنتاجيا فى ظل الظروف الراهنة .

٣ – من العمال والشباب والنساء والقطاع العائلى والقطاع غير المنظم :

أ) تنظيم الإنفاق الاستهلاكى على المدى القصير والابتعاد عن الإسراف المظهرى .

ب) الالتزام المطلق بشراء المنتج المصرى ، وقد يتضمن ذلك بعض التضحيات المحدودة .

جـ) الالتزام بالأسعار وبمواصفات الجودة لصالح الجماهير .

د) قيام الجمعيات غير الحكومية بدورها فى إطار ما يتفق عليه من سياسات عامة وقطاعية .

هـ) المشاركة فى محاربة الفساد والتهريب والسوق السوداء .

* إعداد مجموعة من البرامج الزمنية المحددة للإجراءات التى يتفق عليها ، سواء بالنسبة للبرامج الفورية المطلوبة أو بالنسبة للبرامج متوسطة وطويلة الأجل . على أن يتم ذلك كله بالتوازى مع بذل جهد مكثف فى مجال المواجهة الإيجابية لمشكلة الزيادة السكانية .

* أن يؤخذ فى الاعتبار ضرورة تطوير إجراءات تنفيذ التوصيات السابقة بشكل دورى ومنتظم ، وبما يتواءم مع المستجدات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية ذات التأثير على الاقتصاد الوطنى .

وقد يستتبع ذلك كله تنظيم غرف عمليات مشتركة تضمن تحقيق ما نستهدفه ، فى إطار من المتابعة المكثفة ، وما يترتب عليها من تقويم فورى .

محصول القطن فى مصر

تطوره - اهميته - مقوماته - مشكلاته *

القطن هو المحصول الرئيسى لمصر ودعامة الاقتصاد القومى ، ذلك أنه يمثل مصدرا رئيسيا من مصادر الناتج القومى الزراعى ، كما أنه يعتبر الخامة الأساسية للصناعة الأولى فى البلاد ، وهى صناعة الغزل والنسيج ، بالإضافة إلى صناعة الزيت والأعلاف ، ويدخل القطن فى العديد من الصناعات والأنشطة الاقتصادية ، سواء فى مجالات : التجارة الداخلية أو التصدير أو النقل البرى والبحرى .

والقطن المصرى صفات تضعه فى الصدارة بالنسبة للأقطان العالمية ، حيث يتميز بجودة صفاته وطول تيلته . علماً بأن الأصناف الجيدة من القطن فى العالم كلها من أصل مصرى . ولأنه أكثر المحاصيل الزراعية أهمية وأخطرها قيمة ، فإنه يعد أكبر المتغيرات فى الزراعة جميعاً ، إذ تنعكس على الفور كل تغيراته على سائر عناصرها ومكوناتها مساحة ومحصولاً وقيمة ، تتسع مساحته فتنكمش مساحات الآخرين ، وتنكمش مساحته فتتسع مساحات الآخرين ، خاصة الحبوب وبالأخص القمح ، وأنه من البداية إلى النهاية يعتبر مكوناً رئيسيا للزراعة المصرية .

ومنذ منتصف القرن الماضى صار قصارى هدف التخطيط ، أن تبقى مساحة المحصول حول ١,٢ مليون فدان ، وأن تكون هذه المساحة متوسطا دائما للقطن ، وقد ثبتت عليه حتى سنة ٢٠٠٠ دون هبوط ، إلا أن ذلك مع تواضعه أثبت أنه هدف صعب فى ظل الاتجاه الهابط تخطيطا وتنفيذا ، فبعد أن كان القطن يطرد المحاصيل الأخرى ويحتل أرضها ؛ أصبح يسلم لها أرضه بخطوات متسارعة لاهثة .

ويعد القطن بكل المقاييس التقليدية ، على الأقل ، حجر الزاوية فى الدورة الزراعية ، وله أيضا دوره فى الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية باعتباره المحصول النقدى الأول ، ورغم تناقص مساحته بالتدريج السريع ، واهتزاز مكانته فى الفترة الأخيرة ، فلازال القطن ملكا فى دولة الزراعة على الأقل .

---

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٦، ٢٨/١/٢٠٠٢ .

ولقد كان هذا المحصول يتمتع بميزة نسبية باهرة فى إنتاجه جنبا إلى جنب مع ميزته التنافسية فى الأسواق العالمية ، حيث كان فى الماضى يمثل حوالى ٢٠٪ من حجم تجارة القطن فى السوق العالمى من كافة الأصناف المتداولة ، ويرجع ذلك إلى ما أولته الحكومات المصرية من اهتمام بالغ وتقدير عظيم لهذا المحصول منذ عهد محمد على سنة ١٨٢٠ ، وأصبح يمثل مكونا أساسيا فى الاقتصاد المصرى بشقيه الزراعى والصناعى .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه فى عام ١٨٦٠ أنتجت مصر واحداً من أعظم أصناف القطن على امتداد تاريخ زراعته فى بلادنا وهو صنف الأشمونى ، وقد استمرت زراعته لمدة جاوزت قرناً من الزمان . ومنذ بداية القرن التاسع عشر ، وبلادنا تنتج أعظم الأصناف تفوقاً وامتيازاً بين كل أقطان العالم ، ولم تتخلف عن هذا الامتياز لعشرات السنين .

وقد كان يغطى نحو ربع المساحة المنزرعة فى بلادنا ، ففى بداية الخمسينات بلغت المساحة المنزرعة من القطن نحو مليونى فدان ، وقد أخذت هذه المساحة فى الانحسار والتناقص منذ التسعينيات حتى وصلت إلى حوالى ٢٥٪ من هذه المساحة فى عام ٢٠٠٠ ، وإن اتجهت إلى الزيادة فى سنة ٢٠٠١ لتصل إلى حوالى ٧٥٠ ألف فدان ، وفى عام ١٩٨١/٨٠ أنتجت مصر حوالى ١٠,٦ مليون قنطار معظمها من الأقطان طويلة التيلة والأقطان متوسطة التيلة ، وإن كانت قد هبطت إلى نحو ٤ ملايين قنطار فى عام ٢٠٠٠ ، ومع اتجاه التناقص لدينا فى إنتاج محصول القطن ، فقد تصاعد إنتاجه فى كثير من دول العالم ، نظرا لتزايد حجم الطلب عليه فى الأسواق العالمية ، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوسع وتلك الأهمية لسنوات طويلة .

ومحصول القطن ، كما وصفه رجال الأعمال ، يعتبر مجمعاً اقتصادياً كاملاً ، ذلك لأنه إلى جانب قيمته الزراعية فإنه بالدرجة نفسها عماد صناعات أساسية ، وبهذه الصفة المزدوجة الزراعية والصناعية يمثل القوة الدافعة للاقتصاد المصرى بعد السياحة والبترول ، وهو محور ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من المزارعين ، وفى الوقت ذاته القاسم المشترك الأعظم بين جميع قطاعات الاقتصاد المصرى من الزراعة والصناعة والتجارة والعمالة .

تاريخ زراعة القطن :

القطن المصرى تاريخ طويل يتصف بالعراقة والتفوق ، ويرجح أن الإسكندر الأكبر أدخل زراعة القطن فى مصر حوالى عام ٣٣٦ قبل الميلاد ، وهذا هو أقدم تاريخ لزراعة القطن فى مصر . وفى عام ١٦٠٠ أدخل القطن إلى مصر عن طريق السودان ، وفى عام ١٨٢٠ أنتجت مصر أول أصناف القطن فى عهد محمد على ، وهو صنف يسمى «محو جوميل» ، بواسطة مهندس فرنسى يدعى « لويس الكسيس جوميل» ، وكان إنتاجه من نبات معمر يزرع كشجيرة زينة ، ثم انتشرت زراعته بعد ذلك فى كثير من مناطق مصر .

وتعتبر الأقطان التى استوردت عام ١٨٢٧ (قطن سى ابلند وقطن بيرو) مع قطن محو جوميل أقدم الأصناف المصرية الحديثة ، كما يعتبر الأشمونى أصلا لجميع الأصناف المصرية . ومن العوامل الأساسية التى أدت إلى تثبيته فى منوال الزراعة المصرية قيام الحرب الأهلية الأمريكية بعد مولده فى الفترة من ١٨٦١ إلى ١٨٦٥ ، وقد استمر يزرع فى مصر حتى عام ١٩٧٧ ، أى أن عمره فى تاريخ الزراعة المصرية يصل إلى حوالى ١١٨ عاماً .

وفى سنة ١٩١١ أنتجت مصر صنف (سكلاريدس) عن طريق فراز يونانى يدعى جان سكلاريدس ، وقد تم استنباطه من صنف (ميت عفيفى) ، ويعد من الأصناف الممتازة طويلة التيلة ، كما يعتبر علامة مميزة فى تاريخ القطن المصرى . وفى عام ١٩١٧ أنتجت مصر صنف (الزاجوراه) المستنبط من الأشمونى ، ثم ظهر صنف الملكى عام ١٩٢٦ ، والكرنك عام ١٩٤٠ ، والمنوفى عام ١٩٤٢ ، وجيزة ٣٠ عام ١٩٤٥ ، ودندرة عام ١٩٥١ ، وجيزة ٤٥ عام ١٩٥٩ ، وهذه الأصناف تعتبر الركائز الأساسية فى إنتاج القطن المصرى ، وجميعها اكتسب شهرة عالية ، وقد كان لها مركز مرموق ومكانة عالية فى الأسواق العالمية .

ويوضح جدول رقم (١) تاريخ زراعة الأصناف الرئيسية للقطن المصرى ، والتى كانت بمثابة علامات بارزة فى إنتاج هذا المحصول وتفوقه وعظمته .

جدول رقم (١)

تاريخ زراعة أصناف القطن — المساحة : بالألف فدان

الصنف	تاريخ بدء زراعته	تاريخ نهاية زراعته	عدد السنوات	أقصى مساحة زرعت منه
الأشمونى	١٨٦٠	١٩٧٨	١١٨	١١٤٣
ميت عفيفى	١٨٨٢	١٩٢٨	٤٦	١١٦٤
سكلاريدس	١٩١١	١٩٤٤	٣٣	١٣٥٨
جيزة ٧	١٩٣٠	١٩٤٩	١٩	٦٠٢
كرنك	١٩٤٠	١٩٦٤	٢٤	٩٣٤
جيزة ٣٠	١٩٤٥	١٩٦٣	١٨	٤٤٣
المنوفى	١٩٤٢	١٩٧٧	٣٥	٨٤٣

المصدر : مركز البحوث الزراعية .

تطور زراعة القطن فى مصر :

فى أواخر القرن التاسع عشر ، لم تتجاوز مساحة القطن المليون فدان ، وفى القرن الماضى زادت المساحة بسرعة متناهية عقب الحرب العالمية الأولى ، حيث بلغت ١,٨٣ مليون فدان سنة ١٩٢٠ . وظلت تتراوح فى الثلاثينات ما بين ١,٥ – ٢ مليون فدان ، إلى أن جاءت الحرب العالمية الثانية فانخفضت مساحتها إلى أدنى حد منذ بداية زراعته وحتى الأربعينات من ذلك القرن ، حيث هبطت إلى ٩٨٠ ألف فدان عام ١٩٤٥ . وكان هذا التراجع والانكماش فى المساحة اتجاها حكوميا ، وفى الوقت ذاته كان تلقائيا من الزراع .

وبعد الحرب العالمية الثانية عاد الانتعاش فى زراعته ، إلى أن جاءت الحرب الكورية فى بداية الخمسينات ، فارتفعت مساحة زراعة القطن من جديد لتصل إلى حوالى مليونى فدان تقريبا لأول مرة منذ ربع قرن ، حيث بلغت ١,٩٧ مليون فدان سنة ١٩٥١ ، ثم ارتفعت المساحة إلى ١,٩٨ مليون فدان فى عام ١٩٦١ ، وبعد هذا التاريخ انخفضت المساحة تدريجيا حتى بلغت نحو ١,١ مليون فدان فى بداية الثمانينات ، ثم إلى ما دون المليون فدان فى بداية التسعينات ، واستمرت فى

الانخفاض حتى بلغت أقل من ٧٩٠ ألف فدان فى الموسم ١٩٩٩/٩٨ - كما هو موضح فى جدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

تطور مساحات وإنتاج واستهلاك وتصدير القطن المصرى

الموسم	المساحة بالفدان	متوسط محصول الفدان (بالقنطار)	الإنتاج الكلى (مليون ق ٠ م)	التصدير (مليون ق ٠ م)	الاستهلاك المحلى (مليون ق ٠ م)
١٩٨١/٨٠	١٢٤٤٥٢٦	٨,٥	١٠,٥٧٤	٣,٢٩٧	٦,٥٢٤
١٩٨٢/٨١	١١٧٨٤٢٠	٨,٤	٩,٩٨٥	٣,٨٧١	٥,٨٣٩
١٩٨٣/٨٢	١٠٦٥٨٤١	٨,٦٤	٩,٢٠٨	٣,٦٠٧	٥,١٦٣
١٩٨٥/٨٤	٩٨٣٥٦٠	٨,١٢	٧,٩٨٤	٣,٠٤٠	٥,٢١٩
١٩٨٦/٨٥	١٠٨١٠٠٩	٨,٠٥	٨,٧٠٦	٢,٩٦٠	٥,٧١٠
١٩٨٧/٨٦	١٠٥٤٨٦٠	٧,٦٤	٨,٠٥٥	٢,٤٢٧	٥,٦٣١
١٩٨٨/٨٧	٩٧٩٧٩٣	٧,١٧	٧,٠٢١	١,٧٥٦	٥,٤١١
١٩٨٩/٨٨	١٠١٣٩٦٠	٦,١٣	٦,٢١١	١,٢٠٠	٥,٠٧٤
١٩٩٠/٨٩	١٠٠٥٥٢٣	٥,٧٣	٥,٧٦٦	٠,٨٥٩	٤,٩٥٣
١٩٩١/٩٠	٩٣٣٠٤٧	٥,٩٦	٥,٩١٩	٠,٣٦٠	٥,٥٥٦
١٩٩٢/٩١	٨٥١٢٨٣	٦,٨٤	٥,٨٢٦	٠,٣٢٣	٥,٣٢٣
١٩٩٣/٩٢	٨٤٠٢٩٦	٨,٥١	٧,١٤٧	٠,٣٦١	٥,٦٨١
١٩٩٤/٩٣	٨٨٤٣١٠	٩,٤	٨,٣١٤	٢,٣٤٩	٥,٤٢٤
١٩٩٥/٩٤	٧٢١٠٤٤٣	٧,٠٦	٥,٠٩٥	١,٣٣٤	٤,٠٦١
١٩٩٦/٩٥	٧١٠٢٠٧	٦,٨٠	٤,٧٦٣	٠,٢٨١	٤,١٠٨
١٩٩٧/٩٦	٩٢٠٩١١	٧,٥١	٦,٩١٤	٠,٩٢٩	٤,٠٢٥
١٩٩٨/٩٧	٨٥٩٢٥٥	٧,٩٦	٦,٨٤١	١,٣٩٠	٤,٦٢٢
١٩٩٩/٩٨	٧٨٨٨١٢	٥,٨٢	٤,٥٤٥		

المصدر : مجلة القطن المصرية - أعداد مختلفة .

ويرجع انخفاض المساحة المنزرعة من القطن بصفة أساسية إلى عزوف المزارعين عن زراعة هذا المحصول وعدم الاهتمام به ؛ نتيجة لانخفاض عائد الفدان فى عام ١٩٩٨ ، بالرغم من الجهود الضخمة التى يبذلها الزراع فى زراعته بالمقارنة بالمحاصيل الحقلية البديلة ، مما حدا بهم إلى التوسع فى زراعة المحاصيل البديلة على حساب القطن ، وقد شعر الفلاح فى السنوات الأخيرة بأن القطن هو محصول تملكه الدولة ، فهى التى تحدد مساحته وأسعاره ، وتقوم بتوفير جميع المدخلات الزراعية اللازمة لإنتاجه ، وتقوم بتسويقه وتصديره . وقد ترتب على هذا الوضع أن لجأت الدولة إلى

استيراد كميات كبيرة منه ، فقد بلغ مجموع ما تم استيراده من أقطان نحو ١,٣ مليون قنطار عام ١٩٩٢/٩١ ، ونحو ٥٠٠ ألف قنطار في عام ١٩٩٦/٩٥ ، هذا في الوقت الذي فقدت فيه بلادنا كثيرا من أسواقها التقليدية .

الموقف العالمي لمحصول القطن :

حدث تطور في إنتاج القطن في العالم ، حيث ارتفع من نحو ٥٤,٧ مليون طن في عام ١٩٩٠/٨٩ إلى نحو ٥٧,٢ مليون طن في عام ١٩٩٥ ، وذلك حسب ما تظهره إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة (الكتاب السنوي للإحصاءات ١٩٩٥) . وقد أوضحت هذه الإحصاءات أن القطن يزرع في حوالي ٥٠ دولة من دول العالم ، وفي مساحة بلغت ٣٢,٨ مليون هكتار في عام ١٩٩٠/٨٩ ، ارتفعت إلى نحو ٣٥,٢ مليون هكتار في عام ١٩٩٦/٩٥ .

ويتفاوت حجم إنتاج الدول من هذا المحصول تفاوتاً واسعاً ، فبينما يصل إلى أقل من ألف طن في بعض الدول فإنه يرتفع إلى ملايين الأطنان في دول أخرى . ويمكن القول إجمالا بأن ثلثي إنتاج هذا المحصول في العالم يكاد يكون في حيازة خمس دول من دول الإنتاج الكبير ، وهي الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان وأوزبكستان ، كما يتبين ذلك من جدول رقم (٣) الذي يوضح المساحة والإنتاج والإنتاجية مقارنة بالإنتاج العالمي وإنتاج مصر في عامي ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩٦/٩٥ :

جدول رقم (٣)

تطور مساحة وإنتاجية وإنتاج القطن في بعض دول العالم ومصر عامي ١٩٩٠/٨٩ و١٩٩٦/٩٥

الدولة	المساحة (ألف هكتار)		الإنتاج (ألف طن قطن شعر)		الإنتاجية (كيلو جرام/ هكتار)	
	١٩٩٠/٨٩	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٠/٨٩	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٠/٨٩	١٩٩٦/٩٥
العالم	٣٢٨٤٧	٣٥٢٢٨	١٧٥٨٢	١٩٩٦٢	٥٣٥	٥٦٧
الصين	٥٢٠٠	٥٤٢٢	٣٩٢٥	٤٧٦٧	٧٥٥	٨٧٩
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٨٤٠	٦٤٧٨	٢٦٦٣	٣٨٩٧	٦٩٤	٦٠٢
الهند	٧٧٧٠	٨٦٥٠	٢١٢٥	٢٦٦٩	٢٧٣	٣٠٩
باكستان	٢٧٠٧	٣٠٤٨	١٤٤٥	١٧٩٩	٥٣٤	٥٩٠
أوزبكستان	–	١٤٩٨	–	١٢٥٠	–	٨٣٤
مصر	٤٢٢	٣٠٣	٢٨٨	٢٣٧	٦٨٣	٧٨٢

المصدر : Cotton World Statistics. Bulletin of the International Advisory Committee, U.S.A.

ويظهر من الجدول السابق أن ثمة تطوراً كبيراً قد حدث فى إنتاج الدول الخمس الكبرى المنتجة للقطن خلال السنوات الأخيرة ، ولعل أبرز نواحى الارتفاع قد حدث بالنسبة لإنتاج الثلاث دول الأولى وهى : الصين والولايات المتحدة والهند ، فقد ارتفع إنتاجها من موسم ٨٩/١٩٩٠ إلى موسم ٩٥/١٩٩٦ من حوالى ٨,٧ مليون طن إلى ١١,٣ مليون طن ، بزيادة قدرها ٢,٦ مليون طن تمثل نحو ٢٦٪ . أما بالنسبة لمصر فإن حجم إنتاج محصول القطن خلال هذه الفترة ، لم يزدد على ما كان عليه فى بدايتها ، ويرجع ذلك إلى انخفاض المساحة المنزرعة من القطن انخفاضاً كبيراً .

وبالإضافة إلى هذه الدول الخمس التى تتميز بإنتاج كبير من محصول القطن ، فإنه توجد خمس دول أخرى بلغ إنتاج كل منها فى عام ١٩٩٥ ما يزيد على مليون طن ، ومن هذه الدول : تركيا ، فقد كان إنتاجها من القطن ٢ مليون طن ، ثم تركستان ١,٥ مليون طن ، ثم البرازيل ١,٤ مليون طن ، ثم الأرجنتين ١,١٥ مليون طن ، ثم اليونان ١,٢ مليون طن .

وتدل هذه البيانات على أن إنتاج القطن يسيطر على الغالبية العظمى منه عشر دول ، تنتج حوالى ٨٠٪ من مجموع الإنتاج العالمى . علما بأن الدول الخمس الأخيرة حققت زيادة كبيرة فى إنتاجها تجاوزت نسبتها ٢٠٪ خلال هذه الفترة .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن نمو الإنتاج فى محصول القطن واكبه نمو مماثل فى معدل نمو الاستهلاك وفى صناعة الغزل والمنسوجات ، علما بأن الزيادة فى أسعار المحصول سارت بمعدل يفوق كلاً من نمو الإنتاج والاستهلاك ، مما يعبر عن طلب متزايد على القطن فى الأسواق العالمية . وفى الوقت ذاته يعبر عن اهتمام كبير من الدول المنتجة القطن . والقول بأن الألياف الصناعية منافسة للقطن - وأنها تمثل قوى ضاغطة على استهلاك المنسوجات القطنية - يجافى الحقيقة ، نظرا لتفوق هذه المنسوجات فى صفاتها واستخداماتها .

أهمية محصول القطن فى مصر :

يعتبر القطن المحصول الرئيسى فى منوال الزراعة المصرية ، وبه وعن طريقه أصبحت مصر من الدول الرئيسية فى إنتاج وتصدير الأقطان فائقة النعومة . ومكانة

الأقطان المصرية ومركزها لا تتمثل فى المساحة المزروعة أو حجم ما ينتج منه سنويا ، وإنما ترجع إلى ما بلغته من مكانة فى جميع الأسواق الدولية بحكم امتياز صفاتها وتفوقها على مثيلاتها من الأقطان المنافسة .

فالمساحة المنزرعة من الأقطان المصرية كانت فى حدود ٩٠٠ ألف فدان عام ١٩٩٤ ، بينما جملة المساحة العالمية المنزرعة بالقطن فى ذات العام بلغت نحو ٨٥ مليون فدان . كما أن الإنتاج السنوى للأقطان المصرية لا يتجاوز ٢٪ من جملة الإنتاج العالمى ، حيث توضح إحصاءات منظمة الأغذية والزراعة أن جملة الإنتاج العالمى من القطن عام ١٩٩٤ بلغ حوالى ١٨,٧١٤ مليون طن شعر ، فى حين أن إنتاج مصر فى تلك السنة بلغ حوالى ٢٥٥ ألف طن .

وفيما مضى ، استطاعت الأقطان المصرية أن تحقق تفوقا كبيرا فى مجال الأقطان طويلة التيلة والطويلة الممتازة . وإن كان هذا التفوق قد تضاءل كثيرا خلال السنوات الأخيرة . وفى واقع الأمر ، فإن القطن المصرى جدير بهذه السمعة الطيبة وتلك المكانة العالمية . كما أنه يمثل مكونا أساسيا فى الاقتصاد المصرى بشقيه الزراعى والصناعى ، وكذلك الحال فى شقه التجارى على المستوى المحلى ومستوى الصادرات إلى الأسواق العالمية .

وترجع أهمية هذا المحصول فى الاقتصاد المصرى إلى الأسباب الآتية :

أولاً : يعتبر القطن محصولا زراعيا يشغل اهتمامات الزراع لأكبر فترة فى الموسم الزراعى ، من حيث العمالة الزراعية التى تجاوز ١,٥ مليون عامل تسهم فى العمليات الزراعية وفى مقاومة الآفات وجنى المحصول ، وهى تمثل حوالى ثلث حجم العمالة الزراعية على المستوى القومى .

ثانياً : الارتباط الوثيق بين إنتاج محصول القطن والصناعة المحلية للغزل والنسيج التى توفر فرصا للعمالة لحوالى نصف مليون عامل ، بما يعادل نحو ٦٠٪ من إجمالى القوى العاملة فى قطاع الصناعات التحويلية .

ثالثاً : هذا المحصول يرتبط بقطاعات عدة من الأنشطة الاقتصادية ، ومن

أهمـها : قطاع النقل ، سـواء نقل برى أو بحـرى أو سكك حـديدية ، حـيث يمثل نقل الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية أكثر من ثلث إجمالى أنشطة النقل فى مصر .

رابعاً : يعتبر القطن الركيزة الأساسية فى توفير الجانب الأعظم من احتياجات الكساء لسكان مصر ، حيث بلغ ما يوفره من الأقمشة نحو ٤,٩ كيلو جرام للفرد فى السنة ، من إجمالى الاستـهلاك المقدر بحوالى ٧,٦ كيلو جرام فى السنة ، أى بنسبة الثلثين تقريبا من إجمالى الاحتياجات من الكساء للفرد .

خامساً : يرتبط محصـول القطن ارتباطا مباشرا بصناعة إنتاج الزيت وصناعة إنتاج علف الحيوان ، حيث يتراوح إنتاج معاصر الزيت من الزيوت النباتية ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف طن ، تمثل نحو ١٠ - ١٥٪ من احتياجات البلاد .

سادساً : تمثل صـادرات القطن الشعر مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومى ، ورغم تناقص الصـادرات من القطن الشـعـر من ٨٤٥ ألف بالة فى موسم ١٩٨٤/٨٣ إلى نحو ٤٢٩ ألف بالة فى عام ١٩٨٨/٨٧ ، ثم إلى ٣٠٨ ألف بالة فى عام ١٩٩٤ ، إلا أن القيمة الإجمالية للصادرات لم تتناقص بمقدار الكمية المصدرة ، نتيجة ارتفاع سعر التصدير ، حيث بلغت قيمة الصادرات من القطن الخام ٨١٦ مليون جنيه عام ١٩٩٩ مقابل ٥٣٨ مليون جنيه فى عام ١٩٩٨ ، بزيادة قدرها ٢٧٨ مليون جنيه .

سابعاً : يمثل القطن محور اهتمام مشترك لعدد كبير من الهيئات والوزارات هى :

- وزارة الزراعـة واستـصـلاح الأراضى ، من خـلال إنتـاج الأصناف والخـدمـات والمعاملات الزراعية .

- وزارة الأشـغـال العـامـة والموارد المائيـة ، من خـلال توفيـر المقننات المائيـة فى الأوقات المطلوبة لكل المساحات المنزرعة فى مختلف المناطق .

- وزارتا الاقتـصـاد والتجارة الخارجية والتموين والتجارة الداخليـة ، من خـلال مسئوليتهما عن تجارة القطن داخلياً وخارجياً ، وتحديد رتبه وسعره فى الأسواق المحلية والخارجية .

- وزارتا قطاع الأعمال العام والصناعة والتنمية التكنولوجية ، من خلال استخدامه

فى المحالج والمغازل ومصانع النسيج لتوفير المنسوجات واستخدام الزيوت الناتجة كطعام للشعب .

علاوة على كل هذا ، فإن هناك نواحى اجتماعية ارتبطت لفترة طويلة بمحصول القطن ، خاصة فى ريف مصر ، بحيث أصبح موسم جنى القطن هو موسم الخير والرواج للزراع ، يتم فيه الزيجات وسداد الديون ، وتجديد البنية الأساسية فى الريف .

وعلى الرغم من أهمية محصول القطن بالنسبة للاقتصاد القومى بصفة عامة والقطاع الزراعى بصفة خاصة ، إلا أن درجة مساهمته فى الإنتاج الزراعى انخفضت فى السنوات الأخيرة بصورة ملحوظة ، الأمر الذى يتطلب ضرورة العمل على النهوض بهذا المحصول الحيوى الهام - وهو ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (٤)
مساهمات محصول القطن فى الإنتاج الزراعى

(الأرقام بالمليار جنيه)

السنوات	القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى	قيمة الإنتاج			قيمة الإنتاج من القطن للقيمة الإجمالية للإنتاج الزراعى %
		من القطن	من الحطب	الجملة	
١٩٩٣	٣٧,١	٢,٥٥	,٠٥	٢,٦٠	٧,٠١
١٩٩٤	٤١,٧	١,٤٠	,٠٥	١,٤٥	٣,٤٨
١٩٩٥	٤٨,١	٢,٢٠	,٠٥	٢,٢٥	٤,٦٨
١٩٩٦	٥٧,١	٢,٨٨	,٠٧	٢,٩٥	٥,١٧
١٩٩٧	٦٤,٥	٢,٧٨	,٠٧	٢,٨٥	٤,٤٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء .

طبيعة المحصول ومقوماته الزراعية :

تتبع جميع أصناف القطن المصرية النوع بربادنس ، وتتميز ألياف أقطان هذا النوع بأنها من أهم وأطول الألياف المعروفة فى العالم . ويقسم القطن حسب طول التيلة محليا إلى ثلاثة أقسام رئيسية ، هى :

- أقطان فائقة طول التيلة : ويبلغ طول التيلة أكثر من $1\frac{3}{8}$ بوصة ، وتشمل

الأقطان الطويلة الممتازة فى التقسيم العالمى . ومن أهم أصنافها : جيزة ٤٥ ، وجيزة ٧٠ ، وجيزة ٧٦ ، وجيزة ٧٧ ، وجيزة ٨٨ (فى الوجه البحرى) ، وقد ألغى الصنفان : جيزة ٧٦ ، وجيزة ٧٧ ، وتوقفت زراعة الصنف جيزة ٤٥ مؤقتا لحين التخلص من المخزون الذى لم يصدر .

– أقطان طويلة التيلة : يبلغ طول التيلة من ١ $\frac{١}{٤}$ إلى ١ $\frac{٣}{٨}$ بوصة ، ومن أهم أصنافها : جيزة ٧٥ ، وجيزة ٨٥ ، وجيزة ٨٦ ، وجيزة ٨٩ (فى الوجه البحرى) ، وجيزة ٨٠ ، وجيزة ٨٣ (فى الوجه القبلى) .

– أقطان طويلة ومتوسطة التيلة : يبلغ طول التيلة من ١ $\frac{١}{٨}$ إلى ١ $\frac{١}{٤}$ بوصة ، ومن أهم أصنافها : الأشمونى الذى توقفت زراعته عام ١٩٧٨ .

علماً بأن التقسيم العالمى للأقطان يوزعها بين خمسة أقسام : تبدأ من الأقطان قصيرة التيلة إلى أقطان متوسطة التيلة ثم أقطان طويلة متوسطة التيلة وأقطان طويلة التيلة ، لتصل فى القمة إلى الأقطان الطويلة الممتازة .

والمساحة القطنية فى مصر تبلغ سدس مساحة الأرض المنزرعة بالمحاصيل الصيفية المختلفة ، وقد كانت حتى بداية الخمسينات تمثل نحو ربع مساحة المحاصيل الصيفية . وهو غالبا ما يزرع فى دورة ثلاثية فى معظم المناطق المخصصة لزراعة القطن ، والتى تنتشر فى ١٣ محافظة ، منها ٨ محافظات فى الوجه البحرى والباقى فى الوجه القبلى ، وإن كانت هناك خمس محافظات تزرع ثلثى المساحة القطنية ، وهى : الدقهلية – البحيرة – الشرقية – الغربية – كفر الشيخ .

هذا وقد أحاطت الحكومة هذا المحصول الهام بكثير من التشريعات ، من أجل النهوض به وتحقيق أقصى حد من كفاءته الإنتاجية . ففى سنة ١٩٢٦ ، أصدرت قانونا خاصا باستخدام التقاوى المنتقاة فى زراعة القطن ، بالإضافة إلى المعاملات الحرارية للبذور المخصصة للتقاوى وهى درجة ٨٥ مئوية لمدة خمس دقائق ، وذلك لقتل يرقات ديدان اللوز ، كما تفحص أجهزة وزارة الزراعة هذه البذور للتأكد من صلاحيتها للاستخدام كتقاوى . كما أصدرت الدولة تشريعات خاصة بمنع الخلط بين

الأصناف ، وتنظيم عمليات الحليج ، وكذلك التعامل فى بورصة القطن كبضاعة حاضرة ، وبورصة العقود كبضاعة آجلة .

وتجود زراعة القطن فى المناطق الدافئة ، التى لا يقل متوسط درجة الحرارة بها فى الصيف عن ٢٥ درجة مئوية . وتقع مناطق زراعته فى العالم بين خطى عرض ٣٧ شمالا و٣٢ جنوباً ، فيما عدا روسيا التى يزرع بها القطن حتى خط عرض ٤٧ شمالا فى أوكرانيا ، وذلك بزراعة أصناف مبكرة النضج استنبطت خصيصا لتناسب موسم النمو القصير فى هذه المناطق .

ويحتاج القطن عموما إلى موسم خال تماما من الصقيع ، تتراوح مدته من ١٨٠ - ٢٠٠ يوم ، يكون الجو فيه دافئاً ، وبه قدر كبير من ضوء الشمس ، ولابد من توفير مياه الرى بكمية كافية ومنتظمة طول موسم النمو .

وينمو القطن بمستوى مناسب فى الأرض المتوسطة الخصوبة ، والتى تختلف فى نوعها من صفراء ثقيلة (صفراء طينية) إلى صفراء خفيفة . كما يجب أن تحتوى الأرض على كميات متوسطة من المادة العضوية والأزوت والفوسفور والبوتاسيوم ، أو على الأقل يمكن أن تستجيب لإضافة هذه العناصر عن طريق التسميد . وإذا زرع القطن فى الأرض الثقيلة عالية الخصوبة ، فإن فترة النمو الخضرى تطول ويتأخر النضج ، مما يجعل المحصول عرضة للإصابة بالآفات والأمراض . كما أن فترة النمو الثمرى تقصر ، ولا يكون لدى النبات الفرصة الكافية للإنتاج العالى . وعلى العموم إذا زرع القطن تحت ظروف الرى المستديم ، يكون نموه أحسن ومحصوله أكبر ، على أن تكون ظروف النمو الأخرى متوفرة .

ويزرع القطن أساسا للحصول على الشعر الذى يستعمل فى صناعة الأقمشة والغزول القطنية ، ويضاف إلى هذا الاستعمال الهام بعض الصناعات الأخرى وأهمها : صناعة استخراج الزيت من البذور التى تحتوى على حوالى ٢٠٪ زيت . علاوة على ناتج هذه الصناعة وهو الكسب الذى يستعمل كغذاء بروتينى مركز للحيوانات . وكسب بذرة القطن يحتوى على ٢٥ - ٤٥٪ بروتين وذلك بحسب ما إذا كان مقشوراً أو غير مقشور ، كما يحتوى الكسب أيضا على نسبة من الدهن تتراوح ما بين ١٠ - ١٥٪ ، وذلك بحسب طريقة استخراج الزيت .

والقطن يزرع فى مصر كمحصول صيفى رئيسي ، حيث يمكث فى الأرض حوالى ٦ – ٧ شهور ، وهو الذى يتحكم فى الدورة الزراعية ، فإذا زرع فى نصف الأرض سميت الدورة ثنائية ، وإذا زرع فى ثلث الأرض سميت الدورة ثلاثية . وتبدأ عمليات تجهيز الأرض لزراعة القطن عادة خلال شهر فبراير . ويجب أن يلحظ الزراع ضرورة تجهيزها فى ميعاد مبكر تمهيدا لزراعة المحصول . ويحتاج القطن فى الوجه البحرى إلى حوالى ٨ – ١٠ ريات ، وفى الوجه القبلى إلى ١٠ – ١٢ رية .

وتدل جميع التجارب المصرية وكذا التجارب الدولية ، على أن القطن يستجيب إلى الأسمدة الأزوتية ، وتوضح هذه التجارب أن درجة الاستفادة الاقتصادية تكون أكبر ما يمكن عندما تكون كمية الأزوت الصافى فى حدود ٣٥ كيلو جراما للفدان ، وهو مايعادل ١٥٠ كيلو جراما من سلفات النشادر ، وبالإضافة إلى ذلك فإن القطن يتطلب كميات من الأسمدة الفوسفاتية تتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ كيلو جرام للفدان ، من سماد سوبر فوسفات .

ويبدأ موسم جنى القطن فى الوجه القبلى فى النصف الأول من شهر أغسطس ، علماً بأن محافظة الفيوم هى أولى المحافظات تبكيرا فى الزراعة ، أما فى الوجه البحرى فيبدأ جنى القطن فى أواخر أغسطس ، ويستمر الجنى بعد ذلك طوال شهر سبتمبر حتى منتصف أكتوبر كل عام .

موقف محصول القطن فى مصر :

إن مشكلة محصول القطن اليوم أنه لم يفقد أرضا فحسب ، لكنه فقد مجداً وجاها ، ذلك أن صادراتنا من القطن انخفضت انخفاضا كبيرا ، وفى ذات الوقت ضبط سعره لأسباب كثيرة ومعلومة .

وإجمالاً فإنه يمكن القول إن اتجاه أسعار القطن حالياً هو نحو الهبوط الضعيف أو الطفيف بحسب الظروف ، وهذا على عكس اتجاه أسعار محاصيل أخرى مثل القمح والأرز ، خاصة الأخير ، ولذا فإن فارق الميزة وهامش الربح فى القطن يضيق بالمقارنة نسبياً .

وبالنسبة للفلاح منتج القطن فقد فَقَد القطن سحره القديم ، بل أصبح فى السنوات الأخيرة يتهرب من زراعته ، بسبب تضاءل الإيراد الصافى مع ارتفاع تكاليف إنتاجه عاما بعد آخر .

وفى الجانب الآخر فإن الحكومة ترد الاتهام الخاص بتدنى محصول القطن وهبوطه إلى الفلاح ، وتعتبره المسئول الأول عن أزمة القطن ، وتعزو إليه إهمال المحصول وعدم العناية بخدمته وزراعته متأخرا كثيرا عن ميعاد زراعته بعد شهر مارس ، سعيا وراء حصوله على أكثر من حشة من حشات البرسيم .

وبالنسبة للمساحة المقبولة والمعقولة التى تتوخى الدولة زراعتها ، فإننا نستطيع أن نقول - فى ضوء دراسة واقعية للأوضاع الزراعية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية المحيطة بهذا المحصول - إن هذه المساحة يجب ألا تقل عن المليون فدان ، على أساس الجمع بين الأقطان الممتازة والقصيرة بنسب متفاوتة ولأغراض مختلفة .

ولاشك أن القطن هبة لمصر ، وكما رأينا فإنه كان عماد اقتصادنا النقدى ، ولا يزال له مركزه بين صادراتنا من الأقطان الخام والمصنعة ، وقد بلغت قيمته فى كلا الجانبين حوالى ٣,٥ مليار جنيه ، إنه إذن المحصول الزراعى النقدى الأول للدولة وللفلاح على السواء ، ليس هذا فحسب وإنما القطن عماد كبرى صناعتنا الحديثة وهى صناعة الغزل والنسيج التى تستوعب مئات الألوف من الأيدى العاملة ، وفيها استثمارات بمئات الملايين من الجنيهات .

ومما يجدر ذكره ، أن بعض الدارسين المختصين يرون أن أزمة القطن الزراعية فى بلادنا إنما هى أزمة صناعية ، أو أزمة تخلف صناعى وعدم كفاءة تكنولوجية وإدارية ، ويشيرون إلى أن هذه الصناعة قد وصلت إلى حد بالغ الروعة فائق الإتقان فى كثير من الدول الأجنبية ، فى مقدمتها اليابان وبريطانيا ، وهما غير منتجين للقطن إطلاقا ، وإن كانت صناعة القطن بهما تفوق فى مستواها صناعتنا أضعافا كثيرة ، وقد حققتا دخلا بالغ الضخامة .

هذا الوضع يدعونا إلى أن نتذكر دائما أنه من الخطأ أن نظل تحت رحمة السوق الخارجية وذبذبتها فى تصدير المحصول كخام ، فمن الظاهر أن سعر القطن المصنع فى شكله النهائى - أى فى صورة ملابس جاهزة - يعادل أربعة أمثال سعره الخام ، وربما أكثر من ذلك . وهنا يتعين أن نحول جميع إنتاجنا من القطن إلى صناعة كاملة وتامة بجميع مراحله ، من غزل حتى الملابس الجاهزة ، فبدلا من أن نصدر قطنا خاما بنحو ٥٠٠ مليون جنيه ، يمكن أن نصدر ملابس مصنوعة من القطن المصرى ذائع الصيت والسمعة بما يجاوز مليارى جنيه ، والمطلوب فقط هو إعادة اكتشاف السوق المحلية واحتياجاتها بالكامل ، ثم المغامرة الجادة والمحسوبة فى السوق العالمية التى يمكن أن تصبح مفتوحة أمامنا وبلا حدود إذا نحن أتقنا التعامل مع هذا المحصول إنتاجا زراعيا وصناعيا .

وإذا كانت الصخرة التى تتحطم عليها هذه الاستراتيجية هى عدم كفاءة صناعة النسيج عندنا ، فإن الرأى المنطقى هو تطوير هذه الصناعة جذريا بالتحديث والإشراف والتوجيه ، وعندئذ تحل مشكلة القطن فى مصر نفسها بنفسها وتتوارى كحديث من أحاديث الماضى .

ومن أجل هذا يصبح التركيز على زراعة الأقطان الفائقة الجودة والامتياز فى جانب والقصيرة التيلة والمتوسطة فى جانب ، الأولى للتصدير والثانية للاستهلاك المحلى ، على أن يؤخذ فى الاعتبار تركيز كل منها فى أنسب المناطق الحقلية وزراعتها فيها تكثيفا وتعظيما للإنتاج . وقد يتمشى مع ذلك ويرتبط به تخصيص القطن المصرى طويل التيلة للصناعة المتكاملة ، وذلك بهدف التصدير ، مع التحول الكامل أيضا إلى الأقطان الصغيرة الرخيصة المستوردة أو المنتجة محليا لسد كل حاجة الاستهلاك الوطنى ، وفى هذا أعظم استثمار للقطن وأكبر فائدة للدولة .

تربية أصناف القطن :

استمرت جهود التحسين والتطوير لمحصول القطن عشرات السنين ، وذلك بقصد المحافظة على مستوى أصنافه من ناحية ، واستنباط أصناف جيدة الصفات وفيرة الإنتاج من ناحية أخرى . وقد سارت عمليات التحسين والتطوير من خلال عمليات التهجين التى تعتبر أكثر الطرق اتساعاً وتركيزاً .

وتعتمد تربية أصناف القطن على طريقة التهجين بصفة أساسية ، وقد بدأ استخدامها فى مصر عام ١٩٢١ ، وأدخلت عليها كثير من التعديلات والتحسينات ، وتعتمد هذه الطريقة على قاعدتين أساسيتين هما :

– التهجين بين صنفين نقيين ، ثم الانتخاب للصفات الفردية من جيل لآخر ، مصحوبا بالتلقيح الذاتى الصناعى لإزهار النباتات المنتخبة ، مما يؤدى إلى النقاوة الوراثية ، ومن ثم تكثيف الصفات المرغوبة المطلوب توافرها فى الهجين . وفى بعض الحالات يجرى التهجين بين صنفين متماثلين فى صفاتهما ، بحيث تجمع عملية التهجين بين صنفين ذوى طاقة محصولية عالية ، أو تصافى حليج مرتفعة أو صفات جودة عالية ، بهدف إنتاج صنف جديد يتفوق على الأبوين .

– فى حالات أخرى يجرى التهجين بين صنفين متعارضين فى صفاتهما ، كأن يكون أحدهما عالى المحصول منخفض الجودة ، والثانى منخفض المحصول عالى الجودة ، بهدف الجمع بين المحصول العالى والجودة العالية فى الصنف الجديد .

وعادة ما تستغرق تربية الصنف الجديد فترة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة ، وتحتاج إلى قدر كبير من الجهد والعمل المتواصل المتأنى والدقيق ، وتشتمل على كثير من الاختبارات والتحليلات والمقارنات . وتنقسم فترة تربية الصنف إلى مرحلتين رئيسيتين ، هما :

أولاً : يجرى التهجين مع سلسلة طويلة من الانتخاب والاختبار ، ثم تجارب مقارنة المحصول بعد فحوص متعددة الجوانب لسنوات طويلة .

ثانياً : إكثار بذور السلالة الجديدة لعدة سنوات ، حتى نصل إلى إنتاج تقاوى نقية تكفى المساحة المطلوب زراعتها من هذه السلالة .

والمتتبع لأصناف القطن العديدة التى زرعت فى مصر عبر السنوات الطويلة الماضية ، يلاحظ أن بعضا من هذه الأصناف قد أوقفت زراعته ، ليحل محله صنف جديد أفضل منه فى المحصول أو الجودة أو كليهما .

ومن الواضح أن كثيرا من أصناف القطن المصرى قد زال من خريطة الأصناف القطنية على امتداد السنوات الطويلة الماضية ، والتى تجاوزت ١٧٠ عاماً . ويرجع ذلك أساسا إلى تدهور صفات الصنف ، إذ إن أى صنف بعد تربيته والتوسع فى زراعته فى مساحات واسعة عادة ما تتغير صفاته وتقل درجة نقاوته ، بعد فترة زمنية تقدر بنحو عشرين سنة من بدء زراعته . ولقد كان هذا التغيير هو القاعدة العامة فيما مضى ، إذ ذهب البعض إلى أن تدهور أصناف القطن بعد فترة زمنية معينة هو ظاهرة طبيعية فى نبات القطن لا يمكن التحكم فيها . ولكن هذا سرعان ما ثبت عدم صحته ، إذ أصبح من المعروف أن تدهور الأصناف يرجع إلى تأثير عوامل معينة ، إذا تم التحكم فيها أمكن بالتالى المحافظة على الصنف بمواصفاته القياسية لفترة زمنية طويلة .

المشكلات التى تواجه إنتاج القطن :

أوضحت الدراسات التى أجريت فى وزارة الزراعة وفى كل من المجلس القومى للإنتاج ومجلس الشورى ، أن ثمة اتجاهاً واضحاً نحو انصراف الفلاحين عن زراعة القطن ، مما تسبب فى تناقص مساحته عاماً بعد آخر ، نتيجة انخفاض صافى عائد الفدان من القطن وانخفاض صافى عائد دورات القطن بالمقارنة بالدورات البديلة ، فبعد أن بلغت مساحته فى الخمسينات وبداية الستينات حوالى مليونى فدان ، أصبحت تقل كثيراً عن مليون فدان فى السنوات الأخيرة ، ومع تناقص مساحة القطن فإن ثمة ظاهرة بارزة هى عدم اهتمام المزارع بخدمة القطن وتحسين صفاته ، ويرجع ذلك إلى الأسباب الرئيسية الآتية :

أولا : تدهور الأصناف :

كان الأسلوب الذى اتبع خلال سنوات طويلة هو استنباط أصناف جديدة بصفة متتالية ، بحيث لا يخلو هذا المحصول من زراعة أصناف ممتازة . وخلال الستينات استنبطت أربعة أصناف هى جيزة ٦٦ ، وجيزة ٦٧ ، وجيزة ٦٨ ، وجيزة ٦٩ . وخلال السبعينات تم استنباط ثلاثة أصناف أخرى هى جيزة ٧٠ ، وجيزة ٧٢ ، وجيزة ٧٥ .

وقد أسهمت هذه الأصناف فى إحداث تطور كبير فى الإنتاج والإنتاجية ، وكان هذا التنظيم وذلك التحديث فى محصول القطن على امتداد سنوات طويلة ، سبباً فى أن تتبوأ مصر مركزاً مرموقاً فى إنتاجه ، وفى تفوق الأقطان المصرية بصفة عامة ، والأقطان الطويلة الممتازة بصفة خاصة فى الأسواق العالمية . ولقد كانت الأقطان المصرية من الأصناف طويلة التيلة الممتازة تمثل المركز الأول فى العالم عن جدارة ، سواء من حيث الكم أو الكيف ، وإن كانت قد تخلت عن هذا المركز خلال السنوات الأخيرة ، حيث تدنت مساهمة الأقطان المصرية فى التجارة العالمية إلى أقل من ١٪ ، بعد ما كانت تمثل نحو ١٢٪ .

وفى مقدمة العوامل التى أدت إلى انخفاض الإنتاج وهبوط مستوى صفاته ، أن زراعة القطن أصبحت تعتمد إلى حد كبير على أصناف قديمة لم تتعرض إلى التطوير والتحسين ، بل وتعرض بعضها إلى التدهور ، وعلى سبيل المثال فإن صنف جيزة ٧٥ ، والذى كان فى السنة قبل الأخيرة يغطى معظم المساحة القطنية فى مصر ، قد وزع على الزراع فى منتصف السبعينات . وكذلك الحال بالنسبة لصنف جيزة ٤٥ الذى استنبط فى منتصف الخمسينات ، واستمر يزرع إلى وقتنا هذا ، وقد أدى ذلك إلى انخفاض ملحوظ فى إنتاجهما خلال السنوات الأخيرة .

وبالإضافة إلى انخفاض الصفات الإنتاجية لبعض الأصناف ، فإن التقاوى التى تستخدم فى الزراعة قد لا تلقى العناية الكافية من حيث النقاوة وخلوها من أصناف غريبة مختلطة ، مما يؤدى إلى عدم تجانس الصنف وتوحيد صفاته ، وبهذا تنخفض رتبته ومستواه ، وبالتالى قيمته وسعره ، وإن كان هذا الوضع قد تحسن كثيرا فى السنوات الأخيرة .

ويمكن القول إجمالاً ، إن انخفاض مستوى الأصناف كما وكيفاً يرجع إلى أسباب عديدة ، فى مقدمتها الخلط نتيجة تلقيح الأزهار ، لأن القطن على الرغم من أنه ذاتى التلقيح عادة ، فإن هناك نسبة من التلقيح الخلطى بين النباتات تقدر بحوالى ٥٪ ، وقد تزيد إلى ٢٠٪ فى وجود النحل ، ومن ثم فإن هذا قد يؤدى إلى تلقيح أزهار من نباتات عالية المحصول والجودة بنباتات أقل إنتاجاً وجودة .

وهذا الوضع ، يعالج عن طريق تجديد الأصناف بصفة مستمرة ، وتنفيذ نظام دقيق لإكثار التقاوى وتوزيعها ، واستبعاد التقاوى التى تعرضت للضعف والهبوط ، مع استمرار تحديثها ، وضرورة استبعاد التقاوى ذات الصفات التى تختلف عن الأصول التى أوجدها المربى فى السلالة الجديدة ، لكى تستمر محتفظة بكل عوامل القوة والجودة كماً وكيفاً .

ويلاحظ أن محصول القطن لم يحظ فى السنوات الأخيرة بالاهتمام والعناية مثل محاصيل أخرى ، وفى مقدمتها محاصيل الحبوب التى شهدت نهضة كبيرة . ولهذا لم يوجه إليه الحجم المناسب من البحوث والتجارب ، وما يحيط بكليهما من استيعاب لقدر كبير من الاستثمارات والجهد والإمكانات الفنية والمادية .

ويوضح جدول رقم (٥) صافى عائد الفدان من القطن خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٨ .

ثانيا: الآفات والأمراض:

تعرض القطن لإصابات شديدة نتيجة فتك الحشرات والأمراض التى انتشرت باتساع شديد ، وبدا ضررها واضحاً فى السنوات الأخيرة ، بسبب ظهور حشرة «المن» بكثافة عالية فى كثير من مناطق الجمهورية . على الرغم من أن هذه الحشرة كانت قليلة الانتشار والتأثير فى السنوات الماضية ، عندما كانت تظهر فى حقول القطن فى الشهور الأولى من زراعته خلال مارس وابريل ثم تختفى ، إما برش بسيط من المبيدات ، أو مع ارتفاع درجة الحرارة ، حيث تقضى على الحشرة فى الحقول .

ويمكن القول ، إن الإصابة بحشرة «المن» وما يرتبط بها من الندوات التى تصيب القطن ، بالإضافة إلى الضرر الذى ينشأ عند تعرض المحصول للإصابة بدودة ورق القطن وديدان اللوز والذبابة البيضاء ، يؤديان إلى فاقد كبير قد يرتفع إلى حوالى ثلث الإنتاج ، فضلاً عن تدهور صفاته .

جدول رقم (٥)

صافى عائد الفدان من محصول القطن خلال الفترة من ٩٠ - ١٩٩٨

بالجنيه

السنوات	متوسط انتاج الفدان		متوسط الاسعار		قيمـــة المحصول الرئيسى	قيمـــة المحصول الثانـوى	جملة الايراد	تكلفة الفدان	الايجار	المجموع الكلى للتكاليف	صافى عائد الفدان
	رئيسى (قنطار)	ثانوى (حمل)	رئيسى	ثانوى							
١٩٩٠	٥,٢١	٧,١٥	٣٦٢,٧	٧,٨	١٣٦٨,٧	٥٥,٨	١٤٢٤,٥	٦٦١,٣	١٢٢,٦	٧٨٣,٩	٦٤٠,٦
١٩٩١	٥,٨٩	٧,٢٨	٣١٦,٦	٨,٢٥	١٨٦٤,٧٧	٦٠,٠٦	١٩٢٤,٨٣	٧٥١,٦	١٢٧,٤	٨٧٩,٠	١٠٤٥,٨٣
١٩٩٢	٧,١٥	٧,٠٥	٣٧٧,٧٣	٨,٣	٢٧٠٠,٨	٥٨,٥	٢٧٥٩,٣	٨٦٤,١	١٢٧,١	٩٩١,٢	١٧٦٨,١
١٩٩٣	٧,٧٨	٧,١٤	٣٧١,١٢	٨,٦٢	٢٨٨٧,٣	٦١,٦	٢٩٤٨,٩	٩٥٥,٠	٤٣١,٢	١٣٨٦,٢	١٥٦٢,٧
١٩٩٤	٥,٩٨	٧,٢٣	٣٢٥,٦٤	٨,٩	١٩٤٧,٣	٦٤,٣	٢٠١١,٦	٩٦٦,٤	٤٣٤	١٤٠٠,٤	٦١١,٢
١٩٩٥	٥,٧٢	٧,٣٤	٥٤٣,٧	٩,٤٧	٣١١٠	٦٩,٥	٣١٧٩,٥	١٠٢٥,١	٤٢٤,٩	١٤٥٠,٠	١٧٢٩,٥
١٩٩٦	٦,٢٦	٧,٤	٥١١,٤	١٠,٢	٣٢٠١,٤	٧٥,٥	٣٢٧٦,٩	١٠٦٣,٢	٤٢٥,١	١٤٨٨,٣	١٧٨٨,٦
١٩٩٧	٦,٨	٧,٥	٤٧٣,٠	١٠,٩	٣٢١٦,٤	٨١,٨	٣٢٩٨,٢	١٢٠٠,٢	٤٢٥,٩	١٦٢٦,١	١٦٧٢,١
١٩٩٨	٥,٠٥	٧,٣٥	٣٤٨,٩	١١	١٧٦١,٩	٨٠,٩	١٨٤٢,٨	٩٧٧,٢	٥٦٨,٦	١٠٦٥,٨	٢٧٧

المصدر : الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، وزارة الزراعة ، ١٩٩٩ .

* متوسط إنتاج الفدان من القطن الزهر (القنطار = ١٥٧,٥ كجم) .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن عمليات مقاومة الآفات قد تصل إلى مستوى الجودة فى بعض المناطق ، وإن كانت دون المستوى فى مناطق أخرى ، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :

- عدم فاعلية المبيدات التى تستعمل فى مقاومة الآفات ، وقد يرجع ذلك إلى عدم إتقان عمليات الرش أو عدم ضبط توقيت عمليات المقاومة وتأخرها .

- عدم ملاءمة المبيدات المستعملة فى المقاومة من الناحية الفنية ، حيث استعملت مبيدات شديدة السمية وبطريقة خاطئة ، ترتب عليها إبادة الأعداء الطبيعية للحشرات الضارة واختلال التوازن البيئى فى الحقول .

وفى نطاق هذا الاختلال ظهرت حشرات لم يكن لها تأثير ضار على المحصول فى الماضى ، ولم تمتد البحوث والتجارب إليها بالشمول الكافى من أجل التغلب عليها وإزالة آثارها الخطيرة على المحصول . لهذا كله اتجهت عمليات المقاومة فى السنوات الثلاث الأخيرة إلى وجهة جديدة وغير تقليدية ، وهى تطبيق نظام المقاومة الحيوية للآفات ، والخروج به عن حيز المبيدات الكيماوية - أو على الأقل انخفاض مستوى استخدامه - إلى أقل حيز ممكن ، ولكن لازال هذا النظام يحتاج إلى كثير من البحوث والتجارب لبلوغ درجة كاملة من الفاعلية والتأثير .

ثالثا : تأخر زراعة المحصول :

اعتاد الزراع فى السنوات الأخيرة على زراعة القطن فى مواعيد متأخرة غير مناسبة ، وذلك بزراعته بعد محصول برسيم التحريش ، حيث اتجه معظم الزراع إلى أخذ حشتين أو ثلاث من هذا البرسيم مما يؤخر زراعة القطن ، كما أن بعض الزراع يقومون بزراعة القطن متأخراً عقب محصول الفول البلدى . ويمكن القول إجمالاً إن غالبية مساحة القطن تزرع متأخرة عن مواعيدها المناسبة ، علماً بأن البحوث الفنية تقرر أن أفضل مواعيد لزراعته فى الوجه القبلى هى قبل منتصف مارس ، وفى الوجه البحرى يجب ألا يتعدى ميعاد زراعته نهاية شهر مارس .

ومن المعلوم أن التأخير فى زراعة المحصول يؤدى إلى انخفاض الإنتاجية ، فى حين

أن الزراعة فى المواعيد المبكرة تعطى الفرصة للنمو الخضرى للنبات ، وكذا النمو الثمرى المبكر ، مما يؤدى إلى نضج اللوز وتفتحه فى الوقت الملائم ، وبالتالى ارتفاع متوسط غلة الفدان مع جودة صفات التيلة ، بالإضافة إلى انخفاض الإصابة بديدان ورق القطن وديدان اللوز بأنواعها المختلفة .

رابعا: سوء عمليات الخدمة الزراعية:

كان التأخير فى زراعة القطن فى السنوات الأخيرة سبباً مباشراً فى ضيق الفترة المتاحة لخدمة المحصول وإعداد الأرض للزراعة بمستوى جيد ، كما أن الأرض لا تتوافر لها مدة كافية لإزالة بقايا المحاصيل التى تسبق الزراعة وتنعيم التربة وتهويتها ، مما يؤثر على إنبات البذور ويحد من انتشار جذور النباتات فى التربة ، وبالتالى يحد من نموها بكفاءة عالية .

ومع سوء خدمة المحصول فإن الزراع لا يقومون بزراعته بالكثافة المناسبة ، والتى يجب أن تكون فى حدود ٥٠ - ٦٠ ألف نبتة للفدان . ومن الملاحظ أن عدد النباتات فى معظم المساحة القطنية يصل إلى ٤٠ ألف نبتة فى المتوسط ، مما يؤدى إلى تأثر الإنتاج تأثراً مباشراً . ويرجع ذلك إلى اتساع المسافات بين الجور التى توضع بها البذور . كما أن غياب بعض النباتات فى المرحلة الأولى للإنبات يرجع إلى تعرضها لبعض الأمراض مثل الذبول والشلل ، أو للآفات مثل الديدان القارضة ، مما يؤثر على الناتج النهائى لعدد النباتات فى نهاية الموسم ، وعدد اللوز الذى يصل إلى مرحلة النمو والتفتيح .

ويرتبط بهذا العامل عدم كفاية مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة الكيماوية ، وكذا الميكنة الزراعية اللازمة لزراعة المحصول بإتقان على طول مراحل الإنتاج ، بالإضافة إلى القصور فى العمالة الزراعية ، وعدم كفاءتها خلال السنوات الأخيرة ، مع ارتفاع تكلفتها ، حيث لا يتوافر للمحصول الحد المناسب من العمل لإجراء عمليات العزيق ونقاوة الحشائش أو إتقان توزيع المياه داخل الحقول ، وكذا العمالة اللازمة لجنى المحصول فى المواعيد المناسبة ، مما يؤدى إلى تأخير عمليات الجنى ، وبالتالى تأخير زراعة المحاصيل الشتوية التالية للقطن فى الدورة الزراعية ، فضلاً عن انخفاض مستوى رتبة القطن ونظافته .

خامساً: توزيع مياه الرى:

لاشك أن وفرة مياه الرى وحسن توزيعها فى الوقت المناسب عامل هام لتحقيق إنتاج وإنتاجية عالية . ومن المعلوم أن تعرض المحصول للعطش يؤدى إلى انخفاض إنتاجيته ، ونعنى بإتقان توزيع مياه الرى وجودها فى الترع بالحد المناسب . ولم يكن هذا الوضع مكفولاً فى بعض المناطق ، حيث تعرضت مساحات كبيرة إلى العطش فى بعض المواسم ، وخاصة فى مناطق شمال الدلتا خلال فترة الصيف وفى موسم زراعة الأرز .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن المحاصيل فى فترة الصيف تحتاج إلى مناسيب مرتفعة من المياه فى الترع ، وذلك لرى القطن وزراعة مشاتل الأرز الصيفى ، ولكن المناسيب التى أعطيت خلال بعض الفترات لم تكن لتفى بحاجة المحصولين معا ، مما ترتب عليه رى محصول الأرز وترك القطن يتعرض للعطش ، نتيجة عدم اهتمام الزراع به .

ولكن فى حالات أخرى تتعرض مساحات كثيرة للإفراط فى استخدام مياه الرى فى بعض الحقول ، مما يساعد على تدهور التربة ، وارتفاع منسوب الماء الأرضى ، وتدهور خصوبة الأراضى .

وثمة عوامل أخرى مؤثرة فى إنتاجية محصول القطن منها الاتجاه فى السنوات الأخيرة إلى تحميل زراعات القطن بزراعة محاصيل أخرى على نفس الخطوط ، مثل الثوم والبصل ، وظاهرة التحميل التى انتشرت مؤخراً ينتج عنها انخفاض الإنتاج من ناحية ، وتعرض محصول القطن للإصابة بالأمراض من ناحية أخرى . ويضاف إلى ذلك بعض نواحى القصور فى إرشاد الزراع إلى استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة ، التى أصبحت عاملاً أساسياً فى النهوض بالإنتاج فى كثير من دول العالم .

النهوض بأصناف القطن والمحافظة عليها :

لكى يتسنى تحقيق معدلات إنتاج عالية من القطن وبصفات جودة مرغوب فيها ، لابد أن تكون نقطة البداية هى الصنف الجيد الذى يتصف بطبيعة تركيبه الوراثى ، وبطاقة إنتاجية وخواص جودة عاليتين ، ويلى ذلك توفير الظروف البيئية الملائمة لهذا الصنف لتحقيق أكبر استفادة ممكنة منه ، فالصنف العالى المحصول يعطى محصولا

عاليا إذا توفرت له الظروف البيئية المناسبة ، أما الصنف المنخفض المحصول فلن يعطى محصولا عاليا مهما بذل من العناية والاهتمام به ، لذلك اهتمت الدول المنتجة للقطن – منذ وقت طويل – ببرامج تربية الأصناف الجديدة ، وإلى هذه البرامج يرجع الفضل الأكبر فيما نلمسه الآن من تحسن كبير فى إنتاجية الفدان وفى صفات الجودة ، خاصة إذا ما قارنا الأصناف الحالية بأسلافها منذ بضع عشرات من السنين .

فمنذ أن بدأت زراعة القطن فى مصر على نطاق واسع ، وُجِّه الاهتمام إلى انتخاب أصناف وسلالات أفضل ، سواء من حيث المحصول أو من حيث صفات الجودة أو هما معا ، وقد اتخذ هذا الاهتمام أشكالاً متعددة تبعاً لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ، وتطور المعرفة العلمية بأسس وأصول تربية النباتات . وقد عرف تاريخ القطن فى مصر أفرادا كثيرة من المشتغلين بإنتاجه ، أسهموا بدور ملموس فى انتخاب أصناف قطن جديدة منذ الثمانينات فى القرن التاسع عشر ، مثل «جان سكلاريدس» الذى أنتج الصنف الذى سمى باسمه فى السنين الأولى من القرن العشرين .

ثم أخذ هذا النشاط صورة أكثر تنظيما بإنشاء الجمعية الملكية فى عام ١٨٩٨ ، ووزارة الزراعة فى عام ١٩١٣ التى عملت على انتخاب سلالات محسنة من القطن عالية المحصول مرغوبة الجودة ، على أسس علمية تكفل التثبت من بقائها ، وفى عام ١٩٢٩ أنشأت وزارة الزراعة مجلس بحوث القطن فى الجيزة الذى تطور إلى ما يعرف حاليا بمعهد بحوث القطن ، وقد ألحقت به حقول لإجراء التجارب ومعامل لاختبار خواص الجودة للتيلة وطولها .

ومنذ ذلك الحين ساهم هذا التنظيم فى صوره المختلفة فى تطوير القطن المصرى ، وذلك بإنتاج العديد من الأصناف التى أدت خدمات جليلة للاقتصاد القومى ، ثم أصبح أخيرا المهيمن على سياسة تربية وإنتاج أصناف القطن الجديدة ، حيث أصبحت عملية التربية أكثر تعقيدا ، وتستلزم برنامجا زمنيا طويلا وإمكانات كبيرة من أفراد علميين ، وحقول تجارب ومعامل مجهزة تجهيزا جيدا لتقدير وتصميم خواص الجودة .

ويتعين الإشارة إلى أن إتمام التوسع فى برنامج تربية صنف قطن جديد وزراعته والمحافظة عليه أكثر تعقيدا عما يتراءى للكثيرين ، فالخطوة الأولى وهى التربية قد

تستغرق مدة تجاوز عشر سنوات من العمل المتواصل ، وبعد الانتهاء منها وتربية الصنف الجديد وثبوت تفوقه على الصنف المنزرع تجاريا ، يجرى إكثار بذوره حتى يمكن زراعة المساحة التى يتقرر تغطيتها به ، وهذا يستغرق بدوره عدة سنوات ، وفى ذات الوقت يجرى تنفيذ برنامج دقيق للمحافظة على صفات الصنف المنزرع حتى لا تتدهور بعد التوسع فى زراعته ، واستمرار زراعته لمدد طويلة نسبياً .

وفى تقديرنا أن مربى القطن فى مصر يسعى عادة إلى تحقيق عدة أغراض رئيسية فى الأصناف الجديدة التى يعمل على تربيتها ، يمكن إجمالها فى زيادة إنتاجية المحصول وفى ذات الوقت المحافظة على جودة صفاته ، وذلك على النحو الآتى :

أولاً: بالنسبة للإنتاج والإنتاجية العالية :

ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية فإن المربى يوجه اهتمامه إلى تحقيق عوامل أساسية لزيادة الإنتاجية ، وأهم هذه العوامل ما يأتى :

- عدد اللوز بالنبات ومتوسط وزن اللوزة بالجرامات .

- تصافى الحليج ، وهى عبارة عن النسبة المتوقعة للقطن الشعر الناتج من حليج مقدار معين من القطن الزهر ، ويهدف مربو القطن إلى الارتفاع بتصافى الحليج ، على الرغم من أن هذا يعنى نقص محصول الفدان من البذرة ، وذلك بسبب بديهى هو أن ثمن القنطار من الشعر يبلغ ٤ أضعاف ذلك من البذرة .

- من الصفات الرئيسية التى يهتم بها مربو القطن ويعملون على توفيرها فى الأصناف الجديدة والتى لها علاقة وثيقة بالمحصول ، صفات التبكير فى النضج ومقاومته لمرض الذبول والأمراض الأخرى .

ثانياً: خواص الجودة :

لاشك أن الأقطان المصرية اكتسبت شهرتها العالمية بسبب ارتفاع جودتها ، والتى تتمثل فى الخواص الطبيعية للتيلة وأهمها : الطول والنعومة والمتانة ، وجميعها يؤثر تأثيرا مباشرا أثناء تصنيعه .

وجدير بالذكر أن الجمع بين المحصول العالى والجودة العالية فى صنف واحد ليس من الأمور سهلة المنال ، نظرا لما يبدو من وجود علاقة وراثية عكسية بين المحصول

والجودة ، ولإمكان تحقيق هذا الهدف من ناحيتى الإنتاج العالى والجودة ؛ فإن مربى القطن يلجأ إلى صور مختلفة ، فى مقدمتها :

الانتخاب : وتعتبر من أقدم طرق التربية بعد استيراد الأصناف الأجنبية ، وتعتمد أساسا على انتخاب واختيار بعض النباتات المميزة من مجموع النباتات .

التهجين : والمقصود به إحداث تزاوج بين نباتين من سلالتين أو صنفين مختلفين ، بغرض الجمع بين الصفات الممتازة المرغوبة الموجودة في كليهما ، وأكثر طرق التهجين استخداما تلك المعروفة بالتهجين المستقيم ، والذى يستخدم فى إنتاج معظم أصناف القطن المصرية المنزرعة حاليا .

المحافظة على أصناف القطن :

يلاحظ المتتبع لأصناف القطن العديدة التى زرعت فى مصر ، أن البعض منها قد أوقفت زراعته ، ليحل محله صنف جديد أفضل منه فى خواص الجودة أو المحصول ، ولكن الكثير منها اندثر بسبب تدهور صفاته ، أو أن أى صنف بعد تربيته والتوسع فى زراعته ؛ عادة ما تتغير صفاته ، وتقل درجة نقاوته إلى حد كبير بعد حوالى عشرين سنة من زراعته .

ويمكن القول بأن تدهور أصناف القطن يرجع عموما إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

- اختلاط بذور الأصناف المصرية ببذور غريبة لأقطان غير معروفة ، مثل القطن الهندى ردئ الصفات ، وخشن التيلة ، وأقل فى متانة الغزل كثيرا عن الصنف الأشمونى ، وانخفاض تصافى حليجه .

- الخلط بين الأصناف التجارية بعضها وبعض ، ويحدث هذا الخلط طبيعيا إذا زرعت الأصناف المختلفة فى حقول متجاورة ، كما يمكن أن يحدث الخلط ميكانيكيا فى المحالج إذا تم حلج أكثر من صنف فى محلج واحد وفى وقت واحد .

- حدوث الانعزالات الوراثية ، نظرا لأنه من غير المكن الوصول بأصناف القطن إلى درجة النقاوة المطلقة والتجانس الوراثى التام ، لهذا فإن العوامل الوراثية تستمر فى الانعزال ، وفى غياب الانتخاب بواسطة المربى تقوم الطبيعة بالانتخاب لصالحها ،

وهو يعمل دائما فى اتجاه الأنواع البرية رديئة الصفات ، خاصة بالنسبة لمعدل الحليج وصفات التيلة ، كما أنه فى حالة حدوث تهجين بين الأصناف بعضها وبعض ، أو بينها وبين الهندى ، يحدث الانعزال للعوامل الوراثية ، وتعمل الطبيعة على انتخاب الأقوى والأكثر ملاءمة للبيئة ، وهو عادة الأقل جودة .

وهكذا فإنه للمحافظة على الأصناف التجارية والإبقاء على مواصفاتها القياسية أطول مدة ممكنة ؛ يجب اتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بالحيلولة دون حدوث التدهور . وقد تبلورت سياسة المحافظة على أصناف القطن المصرى فى اتباع ثلاث وسائل رئيسية تنفذ كخدمة متكاملة ، وهى :

تجديد الأصناف : والمقصود به إنتاج نوعيات جديدة من الصنف التجارى المنزرع لها نفس المواصفات القياسية ، ثم إكثارها لزراعتها على نطاق واسع .

تحديد مناطق زراعة الأصناف : والمقصود هو زراعة صنف معين واحد فى منطقة معينة ، كما تزرع الأصناف جغرافيا فى أنحاء القطر ، ويؤدى ذلك إلى منع حدوث الخلط الوراثى بين الأصناف ، كما يجعل فى الإمكان تخصيص المحالج ، بحيث لا يحلج فى المحلج الواحد سوى صنف واحد وهو المنزرع بالمنطقة ، ومن ثم يمكن تلافى حدوث الخلط الميكانيكى .

استخدام التقاوى المنتقاة : صدر العديد من التشريعات ، ابتداء من عام ١٩٢٦ ، لضمان استخدام تقاوى منتقاة فى زراعة القطن ، بالإضافة إلى المعاملة الحرارية للبذور المخصصة للتقاوى لقتل يرقات ديدان اللوز ، حيث تؤخذ عينات من البذور ، وأيضاً من القطن الشعر ، تحت إشراف دقيق من وزارة الزراعة لتختبر فى معاملها للتأكد من صلاحيتها للاستخدام كتقاوى ، وتشمل هذه الاختبارات : اختبار نقاوة بذور الصنف ، واختبار نظافة البذور ، واختبار الإنبات ، واختبار الإصابة الحشرية ، واختبار متانة الغزل .

الوسائل والأساليب اللازمة للنهوض بمحصول القطن :

من الثابت أن النهوض بأصناف القطن وتحسين صفاته ورفع مستوى كفاءته الإنتاجية ؛ تتطلب كثيرا من البحوث العلمية والتجارب العملية التى تتصف بالصعوبة

والتعقيد من ناحية ، وإلى كثير من الجهد والعمل المضنى المتواصل من ناحية أخرى ، فضلا عن حاجتها إلى إنفاق مالى كبير ، علما بأن حجم التمويل المتاح للبحث العلمى فى مجال القطن : إنتاجا وتسويقا وتصنيعا - متواضع بالقياس لما ينفق على البحوث الخاصة بالمحاصيل الأخرى ، مثل : الحبوب بكل أنواعها (قمح - ذرة - أرز) .

ويحتاج هذا المحصول إلى العديد من البحوث التى تشمل النواحى الخاصة بإنتاجه وزيادة كفاءته الإنتاجية ورفع مستوى صفاته ، على أن يؤخذ فى الاعتبار استمرار هذه البحوث بصفة متصلة ومتكاملة .

ويساعد على تحقيق إطار بحثى متقدم يستند إلى أساليب علمية وتكنولوجية ، ما يجرى تطبيقه حاليا من بحوث التكنولوجيا الحيوية ، وبحوث الهندسة الوراثية ، وبحوث زراعة الأنسجة ، والبحوث الخاصة باستخدامات المياه فى الرى ، وبحوث التربة والأراضى الزراعية بمختلف أنواعها ، وكل هذه البحوث يمكن أن تكون مدخلا لتحقيق إنتاجية فائقة من هذا المحصول الحيوى .

بعدما استعرضنا وسائل وأساليب النهوض بمحصول القطن من الناحية البحثية وفى نطاق تحديث الإنتاج وتفوقه كما ونوعا ، نتعرض إلى الإجراءات اللازمة لتحقيق التفوق فى مرحلة الإنتاج بمزارع الفلاحين ، وهو ما يشتمل على النواحى التطبيقية التى تتحمل مسئوليتها الأجهزة الحكومية وجماهير المزارعين ، ويتطلب ذلك اتخاذ الإجراءات الآتية :

أولاً : قيام أجهزة الإدارة المحلية فى جميع المحافظات التى يزرع بها محصول القطن بتوفير المعدات والآلات التى تقوم بتجهيز الأراضى للزراعة ، وفى مقدمتها الجرارات الزراعية ، من أجل زراعته فى ميعاد لا يجاوز نهاية شهر مارس ، ويتم تنفيذ ذلك عن طريق وضع برنامج مشترك بين وزارة الزراعة ووزارة الإدارة المحلية والمحافظات ، ويعتبر محافظ الإقليم مشرفا عاما وموجها لتنفيذ هذه الإجراءات ، علما بأن تنفيذ ذلك ميسور ، حيث تتوافر الجرارات الزراعية لدى التعاونيات ، والتى إن أحسن تنظيمها وإدارتها أمكن القيام بجهد عظيم فى هذا الشأن ، ومن المعلوم أن إنتاجية المحصول ترتبط ارتباطا وثيقا بالتبكير فى زراعته .

ثانياً : العناية بخدمة المحصول طوال مرحلة الإنتاج ، بدءاً من الحرث الجيد للتربة لأكثر من مرة ، مع التقصيب الذى يتلو عملية الحرث مباشرة ، ثم توالى عمليات العزيق وإزالة الحشائش بإتقان شديد ، ثم مقاومة الآفات والأمراض ، وتنظيم عمليات الرى من حيث ضبط المواعيد والمقننات المائية المناسبة للمحصول ، والعناية بتسميده بكميات قياسية ، وأخيرا إتقان عملية جنى المحصول ونظافته فى الحقول . ويمكن القول إجمالا إن محصول القطن يحتاج إلى إتقان عمليات الخدمة فى سلسلة متوالية طوال موسم زراعته ، بدرجة بالغة الإتقان أكثر من أى محصول حقلى آخر ، وهذا كله يمكن أن يتم عن طريق أجهزة الإرشاد الزراعى فى سائر أنحاء الجمهورية .

ثالثاً : نظرا لانخفاض المساحة التى زرعت قطنا فى السنوات الأخيرة ، وحيث إن المستهدف زراعته من هذا المحصول يجب ألا يقل عن مليون فدان فى السنوات القادمة ، لهذا فإن الأمر يتطلب تجهيز كميات من التقاوى اللازمة لتحقيق زراعة هذه المساحة ، وإجراء عمليات الفحص والاختبار على البذرة فى المحالج ومعامل وزارة الزراعة ، مع ضرورة ملاحظة نقاوة البذور وحداثة السلالات ، وسرعة توصيلها إلى المحافظات فى ميعاد لا يتجاوز أول فبراير ، لذا فإن الأمر يتطلب تنظيم ذلك بين أجهزة وزارة الزراعة وقطاع المحالج وأجهزة الإدارة المحلية .

رابعاً : قيام وزارة الزراعة بالإشراف الكامل على عملية مقاومة الآفات التى يتعرض لها محصول القطن ، وعدم تركها للأفراد بعدما ثبت عدم قدرتهم على تنفيذ عمليات المقاومة وتوفير المبيدات الملائمة والنقية ، وذلك على غرار ما كان يتبع فى السنوات الماضية ، مع وضع حد أقصى للتكاليف التى يتحملها الزراع ، وليس ثمة مانع من زيادتها عن السنوات السابقة بنسبة بسيطة ، نظرا لارتفاع التكلفة ارتفاعا كبيرا فى الوقت الحاضر ، ويقرر الحد الأقصى للتكلفة وزير الزراعة بالاشتراك مع وزير المالية ، ويعتمد ذلك من مجلس الوزراء ، ويعلن قرار التحديد فى وقت مبكر .

خامساً : من المعلوم أن سعر المحصول يعتبر عاملا مهما فى تحفيز الفلاح على زراعة محصول القطن والتوسع فيه ، وهو الحافز الأساسى لتحقيق المساحة التى تهدف الدولة إلى تحقيقها حسبما تتضمنه خطة التنمية الاقتصادية ، وهذا يتطلب صدور قرار واضح قبل البدء فى زراعة المحصول ، بحيث يتم تحديد سعر لأصناف

القطن المختلفة ، على أن يؤخذ فى الاعتبار عند تقدير السعر أن يكون مجزيا للفلاح ، بما يغطى تكلفة الإنتاج ويوفر هامش ربح مناسب ، ويعتبر هذا السعر حدا أدنى يستطيع الفلاح الحصول عليه عند بيع محصوله وتسليمه لمراكز بنك التنمية والائتمان الزراعى ، أو المنافذ التابعة لشركات قطاع الأعمال . وفى هذه الحالة يكون للفلاح الخيار فى بيع المحصول لأى من هذه الجهات ، أو بيعه فى السوق الحرة حسبما هو مطبق حاليا بالنسبة لمحصول القمح والذرة ، ومن الأوفق أن يرتبط نظام تحديد الأسعار وعملية شراء المحصول من الفلاح ؛ بإنشاء صندوق موازنة الأسعار ، الذى يجب أن تعد له الوزارة إعدادا كاملا ، من حيث توفير التمويل وجودة الإدارة والتنظيم .

سادساً : من الأهمية بمكان تنظيم مرحلة تسويق القطن عن طريق القطاع الخاص ، ومراقبة تداول المحصول عن طريق شبكة منظمة من التجار فى الداخل لشراء المحصول من الزراع ، وذلك تمهيدا لترك عملية البيع والشراء بين الفلاح والمستهلك متحررة وميسرة ومنضبطة عن طريق بورصة القطن ، مثلما كان الحال قبل تأميمها ، وقبل نظام التسويق التعاونى الذى كان يمثل عملية توريد إجبارى للمحصول .

التوصيـــــــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

أولاً : فى مجال الإنتاج :

* إعادة النظر فى التركيب المحصولى بما يحقق زيادة المساحة المخصصة لزراعة القطن ، بعدما تقلصت إلى أقل من مليون فدان .

* تجديد الأصناف بصفة مستمرة عن طريق : إكثار التقاوى ذات الصفات التكنولوجية والقدرة الإنتاجية العالية ، مع تخصيص مناطق لكل صنف ، واستبعاد التقاوى التى تعرضت للضعف والهبوط ، وإعطاء الاهتمام والعناية بمحصول القطن من حيث البحوث والتجارب مثل المحاصيل الأخرى ، وفى مقدمتها محصولات الحبوب .

* عدم التأخير فى زراعة القطن عن المواعيد المناسبة ، وهى قبل منتصف مارس فى الوجه القبلى وقبل نهاية مارس فى الوجه البحرى ، مما يؤدى إلى نضج اللوز وتفتحه فى الوقت الملائم ، وبالتالى ارتفاع متوسط إنتاجية الفدان ، مع جودة صفات التيلة وقلة الإصابة بديدان اللوز بأنواعها المختلفة .

* الاهتمـام بعمليات الخدمة للأرض ، وإزالة بقايا المحصول الذى يسبق الزراعة ، وتنعيم التربة وتهويتها ، مع زراعة المحصول بالكثافة المناسبة (٥٠ – ٦٠ ألف نبتة للفدان) ، ومراعاة التسميد الجيد ، وإحكام عمليات الرى بما يضمن حسن توزيع المياه فى الوقت المناسب .

* عدم تحميل زراعات القطن بزراعة محاصيل أخرى ، حتى لا ينتج عنها انخفاض فى إنتاج محصول القطن من ناحية ، وتعرضه للإصابة بالأمراض من ناحية أخرى .

* تدعيم نظام المقاومة الحيوية للآفات حتى تصل إلى درجة عالية من الفاعلية ، وتقليل مستوى استخدام المبيدات الكيماوية الى أقل قدر ممكن .

* إعطاء عناية خاصة لحالة الصرف الزراعى فى مناطق زراعة القطن ، نظراً لأن هذا المحصول يتأثر سلبا بارتفاع مستوى الماء الأرضى .

* العمل على تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال تقييم التكاليف الحقيقية لمدخلات الإنتاج (الأسمدة - التقاوى - المقاومة ...) ، مما يؤدى إلى تحسين العائد المالى لزراع القطن ، ويقبلون من ثم على زراعته .

* تدعيم دور الإرشاد الزراعى ، خاصة على مستوى مرشد الحقل ، لإمكان استفادة الزراع من نتائج البحوث الزراعية ، مع التشديد على الإجراءات التى تحول دون تعرض الأصناف للخلط .

* التوسع فى زراعة الأقطان متوسطة الطول بغرض الوفاء باحتياجات صناعة الغزل والنسيج ، مع الإبقاء على الأصناف فائقة الطول بغرض التصدير ، نظرا لأن أذواق غالبية المستهلكين اتجهت حاليا إلى تفضيل الملابس والأقمشة ذات الخيوط السميكة الرخيصة الثمن ، والتى لا يحتاج إنتاجها الى استخدام الأقطان طويلة التيلة المستخدمة فى المنتجات فائقة الجودة ، ولا تستهلكها إلا شريحة صغيرة من المستهلكين ، حتى لا يصبح الأمر صعبا على الشركات المحلية إذا ما استخدمت الأقطان طويلة التيلة مرتفعة السعر فى إنتاج الملابس رخيصة الثمن ، ويجعلها غير قادرة على مواجهة الأسعار التى تعرضها الدول المنافسة ، خاصة إذا ما عرفنا أن ٦٠٪ من تكلفة المنتج المحلى تخصص لشراء المادة الخام مقابل ٤٢٪ بالنسبة للدول المنافسة .

* إنتاج أقطان ملونة طبيعياً كمدخل جديد للاستفادة من القطن ، مع تطوير أساليب زراعته للتقليل من الحاجة الى المبيدات .

ثانيا: فى مجال التسويق :

* وضع حد أدنى للسعر الذى يدفع للزراع ، بما يضمن لهم دخلاً مناسباً من دورة القطن يقارب الدورات البديلة المنافسة (وقد قامت الدولة مؤخراً بإنشاء صندوق دعم الحاصلات الزراعية ، وخصصت نسبة من موارده لتمويل وشراء محصول القطن) .

* إنشاء بنيان تسويقى كفء لكافة المراحل التسويقية ، مع تطوير المحالج بما يضمن تحسين نظافة القطن .

* خفض تكاليف التسويق ، والإلغاء الكامل لتكاليف الإعداد للتصدير التى تخصم من السعر الذى يدفع للزراع .

* ابتكار «علامة تجارية» مميزة للقطن المصرى ، أسوة بما هو متبع بالنسبة للقطن «بيما» ، لتعزيز مكانته فى السوق العالمية (وقد بدأت وزارة الزراعة بالفعل فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك) .

* تشديد الرقابة على إجراءات الحجر الزراعى بالنسبة للقطن المستورد ، بما يكفل عدم تسرب الآفات إلى القطن المصرى .

* تنظيم ودعم بورصة القطن لتأخذ مكانها بين البورصات العالمية ، وحتى يقبل المستوردون للأقطان المصرية على التعامل مع الأسواق المحلية ، وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بعمليات تداول الأقطان فى السوق المحلية ، من أجل استعادة وضع هذا المحصول فى قائمة الصادرات الزراعية .

* تطوير عمل ونظم الجمعيات التعاونية لزراع القطن ، بحيث توحد جهودهم فى مجال الإنتاج والتسويق .

تحسين التربة الزراعية فى مصر *

مقدمــــة : تنعم مصر منذ فجر التاريخ بتربة زراعية خصبة ، ومياه رى عذبة ، ومناخ معتدل طوال العام ، الأمر الذى جعل من الزراعة المهنة الرئيسية لسكانها فأتقنوها وبرعوا فى ممارستها وأبدعوا فى تطويرها ، منذ عصور الفراعنة حتى اليوم .

وقد تمركزت الزراعة المروية فى وادى النيل ودلتاه حتى أواخر الربع الأول من القرن العشرين ، وذلك على مساحة مأهولة لا تزيد على ٣,٥٪ من الرقعة الجغرافية لمصر ، حيث كانت مياه النيل تغمر الأراضى الزراعية منخفضة المنسوب نسبيا أثناء فترة الفيضان ، تاركة ما تحمله من رواسب الطمى الخصبة ، وانحصرت أنشطة التوسع الزراعى الأفقى داخل هذا الإطار أيضاً ، أى فى تخوم الوادى وداخل الدلتا نفسها ، إلى أن كان إنشاء السد العالى فى أواخر الستينات . ومنذ ذلك الوقت بدأت الاستفادة بما يوفره السد العالى من مياه فى التوسع الأفقى باستصلاح أراض جديدة على نطاق واسع ، شمل مساحات كبيرة من الأراضى البور ذات التربة محدودة الصلاحية (الهامشية) فى الصحارى المتاخمة للدلتا والوادى ، كما بدأت تمتد شرقا فى سيناء كضرورة ملحة لإنتاج متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان ، ولدعم الاقتصاد المصرى بوجه عام .

وتدرجت المساحة المزروعة فى الزيادة مع الوقت ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ، نتيجة لتطوير منشآت وشبكات الرى والصرف ، وتباينت تقديرات المصادر المختلفة حول المساحة الجغرافية المزروعة ، كما تبينه أرقام جدول رقم (١) .

وتمهيدا لعرض أنشطة تحسين التربة الزراعية ، يستلزم الأمر أولاً إعطاء صورة

---

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠١/١٠/١٣ .

عن طبيعة التربة في مصر وقدراتها الإنتاجية وظروفها البيئية ، ثم توصيف العوامل التي تحد من خصوبتها أو ترفعها ، وبذلك تتضح أهمية وجدوى تحسينها .

كما أنه يلزم لتكامل عرض القضية ، توضيح أن الإنتاجية الزراعية تتطور بالزيادة مع الوقت نتيجة للتوسع والتحسين المتواصل في شبكات الري والصرف ، والاهتمام بتطبيق عناصر التوسع الزراعي الرأسي الأخرى - من تسميد وخدمة ومقاومة للآفات واختيار للتقاوي المحسنة المسجلة .. وغير ذلك .

جدول رقم (١)

تطور مساحة الأراضي المزروعة في مصر منذ ١٨١٣ حتى ١٩٩٧

سنة التقرير	المساحة بالمليون فدان	مصدر التقرير
١٨١٣	٣,٠٥٥	جاكوب أرتين باشا
١٨٦٣	٣,٣٩٥	جاكوب أرتين باشا
١٩٠٧	٥,٣٧٤	الهيئة المصرية العامة للمساحة
١٩٥٠	٥,٦٧١	إحصاء زراعي
١٩٧٢	٥,٨٨٣	معهد بحوث الأراضي والمياه - وزارة الزراعة
١٩٨٢	٦,٦٢٤	وزارة الزراعة
١٩٨٩	٧,٢٤٠	الهيئة المصرية العامة للمساحة
١٩٩٧	٧,٧٣٠	وزارة الزراعة ، ومنها ١,٥٤ مليون فدان أراض جديدة
١٩٩٧	٧,٨٠٠	وثيقة مصر والقرن ٢١ - رئاسة مجلس الوزراء

إن تضاعف الإنتاج الزراعي بعد إنشاء السد العالي عدة مرات لا يعني بالضرورة تحسن التربة الزراعية ، وإن كان ذلك أحد عوامله ، إذ لا تزال التربة الزراعية في مصر بحاجة إلى التحسين المستمر مع تطوير متوازٍ في شبكتي الري والصرف مساحة وتعزيزاً فنياً وإدارياً ، ورصد التغيرات في مياهها كماً ونوعاً - حتى يمكن لأراضي الدلتا والوادي أن تحقق أرقاماً قياسية في الإنتاجية .

تصنيف التربة الزراعية :

كان العرب أول من حاول تصنيف التربة الزراعية في مصر أثناء حكمهم لها ، واستمر ذلك خلال الفترة من عام ٦٥٨ إلى عام ١٥١٧ ميلادية ، إذ وصفت التربة بناء على خصوبتها ومشكلاتها ومدى ملاءمتها لزراعة محصول معين إلى عدة أنواع أفضلها أراضي « باق » تليها شراقي ثم بروب أو برايب – بقماهة – شتونية – سلايخ – نفا – مستبحر – دَسَخ ، وأردؤها سبخة ، وهي التربة التي تزداد فيها نسبة الأملاح ، وتعجز محاصيل الحبوب عن النمو فيها ، وقد تصلح لزراعة بعض الخضروات مثل : الباذنجان وكشك ألماظ .

وقد استمر استخدام بعض هذه المصطلحات ، بل وأضيفت إليها مسميات أخرى ، وإن ظل تداولها محصوراً بين المزارعين . ومع تطور الزراعة في مصر ، والذي شمل التركيب المحصولي والدورة الزراعية بزيادة عدد المحاصيل وتقسيم مواسم الزراعة إلى شتوية وصيفية ونيلية ومستديمة ، والتوسع في استصلاح الأراضي خصوصا في شمال الدلتا وشرقها وغربها – ظهرت مصطلحات أخرى كان معظمها خاصا بالملحية والقلوية وليس بصلاحية التربة لنوع أو أكثر من المحاصيل .

وفي أوائل الخمسينات كانت التربة توصف أساسا بقوامها الغالب ، وتصنف إلى طينية وطميية (صفراء) ورملية ، ولم يوجه الاهتمام إلى التصنيف العلمي للأراضي إلا في منتصف الخمسينات ، حينما بدأت دراسات ومشروعات فحص وتصنيف أراضي السد العالي ، والذي تولاها قسم حصر وتصنيف الأراضي بوزارة الزراعة حينئذ ، والتي استغرق استكمالها فترة طويلة بين عامي ١٩٥٧ ، ١٩٧٧ تقريباً ، لتغطي جميع الأراضي المزروعة في الجمهورية ، ثم أعيدت بعد ذلك على نطاق بعض المراكز فقط .

ومع وجود نظم عديدة من التصنيف تختلف من حيث تطبيقها لغرض معين ، سواء كان لتوضيح الاختلافات في نشأة وتكوين التربة أو في قدرتها الإنتاجية أو صلاحيتها للري ، إلا أنها تهدف في النهاية إلى إبراز الاختلافات الموروثة والمكتسبة في قطاعات

الأراضى ، خدمة لكل من يوظف الأرض للزراعة في التخطيط أو التنفيذ أو التحسين . وإذا كانت الجوانب الاقتصادية تنال حظا فى تحديد رتب التصنيف ، فإن خبرة العامل البشرى الذى يقوم بالتصنيف تمثل ثقلا كبيرا فى مصداقية كل نظام من نظم التصنيف المتبعة . وعموما فإن تصنيف الأراضى عندما بدأ فى مصر اعتمد على النظام الذى يصنف الأراضى المزروعة والبور الصالحة - طبقا لقدرتها الإنتاجية - إلى خمس درجات توصف بإيجاز فيما يلى :

أراضى الدرجة الأولى : خالية من الأملاح ، وغير قلوية ، ومستوى الماء الجوفى فيها عميق ، وقوامها متوسط ، وتتوفر لها مياه للرى وشبكة للصرف ، وتعطى إنتاجا محصوليا مرتفعاً ، ولذا فإن تكاليف الإنتاج لها منخفضة نسبيا .

أراضى الدرجة الثانية : نسبة الأملاح بها عادية وغير متأثرة بالقلوية فى الطبقة السطحية على الأقل ، ومستوى الماء الجوفى عميق ، وحالة الصرف بها جيدة ، كما أن متوسط إنتاجيتها من المحاصيل الزراعية أعلى من المتوسط .

أراضى الدرجة الثالثة : إنتاجيتها متوسطة من المحاصيل لاحتوائها أو تعرضها لبعض العوامل التى تحد من قدرتها الإنتاجية مثل : تركيزات ملحية عالية ، ومياه رى غير كافية ، وصرف سيئ ، وقطاع التربة غير عميق ، وذلك بالإضافة إلى أن مستوى الماء الجوفى مرتفع ، أى يقل بعده عن ١٥٠سم من سطح التربة .

أراضى الدرجة الرابعة : وهى ذات إنتاج محصولى ضعيف نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل التالية : ملوحة مرتفعة ، وجود قلوية تحتاج لإضافة جبس زراعى ، والقطاع ضحل (المجال الجذرى غير عميق) نتيجة لوجود طبقات مندمجة غير منفذة أو صخرية ، ومياه رى غير كافية ، وصرف ردئ ، ومستوى الماء الأرضى بها على عمق من ٢٠ - ٨٠ سم من سطح التربة .

أراضى الدرجة الخامسة : وهى غير مزروعة ، ولكنها تحتوى على جميع الأراضى البور القابلة للزراعة ، وكذلك الأراضى التى تغمرها مياه ضحلة (الأراضى الغدق) .

وقد أوضحت نتائج حصر وتصنيف الأراضى المزروعة فى مصر من الدرجات الأربع ؛ أن مساحتها فى أواخر السبعينات كانت حوالى ٥,٨٣ مليون فدان ، بينما أوضحت تقديرات هيئة المساحة فى عام ١٩٨٩ أن مساحتها ارتفعت إلى حوالى ٧,٢٤ مليون فدان موزعة بين محافظات الجمهورية كما هو مبين فى جدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)
نتائج حصر وتصنيف الأراضى الزراعية المروية (١٩٥٧ - ١٩٧٧)
مقارنا بتقديرات هيئة المساحة (١٩٨٩)

المحافظة	مساحات رتب القدرة الإنتاجية بالألف فدان (مقربة)					تقديرات هيئة المساحة ١٩٨٩
	رتبة أولى	رتبة ثانية	رتبة ثالثة	رتبة رابعة	المجموع	
الاسكندرية	–	٦,٢	١١,٤	٥,٤	٢٢,٠٠	١٤١,٣
البحيرة	٦,٥	١٣٢,٤	٤٥١,٨	١١٢,٩	٧٠٣,٦	١٢٤٤,٨
كفر الشيخ	–	٦٣,٠٠	٢٦٠,٥	٦٩,٧	٣٩٣,٢	٥٧٥,١
الدقهلية	٦,٤	٢٣٨,٢	٣٣١,٥	٦٢,١	٦٣٨,٢	٦٧٢,٩
دمياط	–	٢٣,٤	٥٦,١	٢٣,٢	١٠٢,٦	١٣٢,٨
الشرقية	١٣,٤	٢٦٦,٤	٢٨٢,٨	٧٩,١	٦٤١,٧	٨٢٧,٠٠
الاسماعيلية	–	٢,٠٠	٤٧,٥	٣٨,٨	٨٨,٣	١٥٦,٠٠
السويس	–	–	٥,٢	٢,٧	٧,٩	٨,٨
بورسعيد	–	–	–	٠,٥	٠,٥	٦,٤
الغربية	٣٦,٣	٢٣٧,٣	١٢٤,٧	١٧,٦	٤١٥,٩	٣٩٧,٧
المنوفية	٧٥,٤	١٩٠,١	٤٩,٧	١٠,٥	٣٢٥,٥	٣١٣,٠٠
القليوبية	٦٤,٢	٨٥,٥	٣٨,٤	١,٥	١٨٩,٦	٢١٣,٣
القاهرة (ضواحى)	–	٨,٠٠	٥,٠٠	٠,٢	١٣,٢	١١,٣
مجموع الدلتا	١٩٢,٢	١٢٥٢,٥	١٦٧٤,٦	٤٢٤,٢	٣٥٤٣,٥	٤٧٥٥,٤
٪	٥,٤	٣٥,٣	٤٧,٣	١٢,٠٠	٪١٠٠	
الفيوم	١٠,٣	٦١,٨	١٨٧,٩	٥٤,٧	٣١٤,٧	٣٥١,٩
الجيزة	١٢,٩	١١٣,٠	٤٢,٨	١,١	١٦٩,٨	٢٣٢,٨
بنى سويف	٢٦,١	١٣٠,٢	٩٠,٨	١٨,٠	٢٦٥,١	٢٧٥,٣
المنيا	٤٤,٦	٢٧١,١	٩٢,٨	٢٧,٥	٤٣٦,٠	٥٠٧,٦
أسيوط	٣١,٤	٢٥٤,٧	١٥,٠	٦,٥	٣٠٧,٦	٣٢٥,٨
سوهاج	٢٤,٤	٢٢٦,١	٤١,٨	١٢,٩	٣٠٥,٢	٣١٨,٠
قنا	١٩,٤	٢٦٤,٧	٥٥,١	١٧,٥	٣٥٦,٧	٣٧٤,٨
أسوان	٢,٤	٥٩,٤	٤٦,٩	٢٣,٥	١٣٢,٢	١٥٣,٨
مجموع الوادى	١٧١,٥	١٣٨١,٠	٥٧٣,١	١٦١,٧	٢٢٨٧,٣	٢٥٤٠,٠
٪	٧,٥	٦٠,٤	٢٥,٠٠	٧,١	٪١٠٠	
الجمهورية	٣٦٣,٧	٢٦٣٣٥	٢٤٧٧,٧	٥٨٥,٩	٥٨٣٠,٨	٧٢٤٠,٤
٪	٦,٢	٤٥,٢	٢٨,٦	١٠,٠٠	٪١٠٠	
					(*)١٦٣٠,٠	٣٧٣٧,٠
					(–) ٧٨٠,٠	١١٥٣,٧
					٨٢٤٠,٨	١٢١٣١,١

(*) أراضى درجة خامسة بور صالح ومغمور ،

(–) غير صالحة للزراعة (مبانى وخدمات) .

تعريف المصطلحات :

من المفيد أن يتحدد المقصود من بعض المصطلحات التى سترد كثيرا فى سياق التعرض لتوصيف العمليات الرئيسية المختلفة التى تدخل فى إعداد التربة للاستغلال المتواصل . وقد يلاحظ اختلاف طفيف - ولكنه غير مخل بالمعنى - بين ما تذكره الكتب التعليمية أو المراجع العلمية ، وبين ما تتضمنه صياغة التعاريف التالية التى تركز على النواحى التطبيقية .

استصلاح الأراضى : يقصد به تحويل الأراضى البور الصالحة للزراعة من حالتها غير المنتجة للمحاصيل الاقتصادية بوجه عام (وكذلك الغابات أو المراعى) إلى أراض منتجة ، كل لما يلائمه - تحت الرى المستديم أو الموسمى . ويتطلب ذلك عادة عدة مراحل ، وتكامل عدة تخصصات تخطيطية وهندسية وزراعية واقتصادية ، تتعاون وتتسق معا إلى أن تتجاوز المساحة المستصلحة مرحلتى الحدية الفنية والاقتصادية . وينصب كل ذلك على تعريف التوسع الزراعى الأفقى ، أى زيادة الرقعة الجغرافية المزروعة ، وهى عمليات تستدعيها الحاجة إلى زيادة الإنتاج الزراعى ، طالما وجدت الموارد الطبيعية والمقومات الأساسية لذلك .

ويرتبط التوسع الزراعى الأفقى فى كل دولة بمدى ما لديها من موارد طبيعية أساسية ، خصوصاً توافر مياه الرى والتربة الصالحة وفى الحدود الاقتصادية . وقد وصلت الخبرة الفنية المصرية فى مجال استصلاح الأراضى إلى درجة عالية من الكفاءة ، ولو أنها لا تزال متأثرة بفكر التوسعات السابقة فى الدلتا والوادى وظروفها ، وليس فى مناطق صحراوية جديدة تحتاج إلى مداخل مختلفة وحديثة تحتمها مواجهة قسوة الظروف المناخية والبيئية .

وغنى عن القول أن مدى التوسع الزراعى الأفقى فى مصر يتناقص نظرا لمحدودية الموارد المائية العذبة والتربة الزراعية سهلة الاستصلاح ، مما يجعل الظروف الحاكمة فى تقرير جدوى الاستصلاح اقتصادية أكثر منها فنية . هذا وكثيرا ما تتضمن عمليات استصلاح الأراضى أنشطة هندسية لتمهيد سطح التربة ، كى تلائم ممارسات الرى أو خدمة معينة .

ولا يخفى أن تعريف استصلاح الأراضى ، وبالتالى مفهوم الأراضى المستصلحة فى مصر اليوم ، يختلف باختلاف الجهة المعنية بمراحل الاستصلاح المختلفة ، من حيث اهتمامها بالتخطيط أو بالتمويل أو منشآت الرى أو الاستصلاح والاستزراع أو الإنتاج . وفى هذا الصدد يُرى أن تصنف الأراضى فى هذا المجال إلى خمس حالات هى : أراض بور - أراض تحت الاستصلاح - أراض مستصلحة - أراض تحت الاستزراع - أراض منتجة .

تحسين التربة : يقصد بتحسين التربة كل تغيير أو تصحيح يجرى للخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو الأحيائية فى قطاع التربة المزروع لعمق حوالى متر من السطح (المجال الجذرى الشائع للمحاصيل المؤقتة أو المستديمة ومنها بعض الأشجار) ، أو فى طبقة من طبقاته لإعادتها إلى مستوياتها العادية أى الطبيعية ، بما يستهدف تهيئة الأرض لإنتاج زراعى مرتفع ومتواصل عند استغلال كفء للمدخلات الزراعية ، بمعنى رفع رتبة قدرتها الإنتاجية . وإذا كانت توجد مواصفات قياسية لخصائص القطاع وظروف طبقاته المختلفة ، فليس المقصود فى أى تحسين أن تعدل طبيعة أى قطاع كى تناظر ظروف وخصائص مواصفات مثلى فى قطاع آخر . لهذا فإن الغاية من التحسين تختلف ، كما أنها لا تبدأ من نقطة واحدة ، وبذلك فإنها لا تنتهى أو تستكمل عند وصولها إلى مستوى أو حالة موحدة .

ويختلف التحسين عن استصلاح الأراضى البور ، حيث إن التحسين المقصود ينصب على الأراضى المزروعة - سواء القديمة أو الجديدة - التى تخطت مرحلة الحدية الإنتاجية الفنية والاقتصادية . وغالبا ما تتطرق عمليات التحسين إلى إجراءات ضرورية خارج قطاع التربة مثل : تحسين الرى والصرف ، أو لسطح التربة مثل : التسوية الدقيقة باستخدام التقنيات الحديثة ، وجميعها أعمال أساسية للتحسين . وغنى عن القول أن عمليات تحسين التربة المزروعة تمثل نشاطا مستمراً تستلزمه حماية الاستثمارات التى توجه للزراعة ، وضماناً لتواصل إنتاجيتها العالية . بل إن الحاجة إلى التحسين تزداد مع مضى الوقت ، طالما استمرت الحياة الاقتصادية معتمدة على الإنتاج الزراعى كما هو الحال فى مصر .

صيانة التربة : يستخدم هذا المصطلح عادة للتعبير عن المحافظة على كم التربة ضد التفرق والانجراف بفعل مياه الأمطار والسيول تحت ظروف الزراعة المطرية ، إلا أنه يخص أيضاً انجراف مكونات التربة ونقلها بالهواء وترسيبها تحت ظروف الجفاف . غير أن استخدامه قد يطبق فى حالات الزراعة المروية ، ومثال ذلك صيانة طبقة سطح التربة من التجريف . وعموماً فإن صيانة التربة الزراعية كما أو نوعا يدخل تحته كل ما من شأنه الحفاظ على عناصر إنتاجيتها فى حالة جيدة دون تدهور ، سواء كان ذلك بالصرف الجيد أو بمنع التلوث أو ترسب الرمال وتراكمها عليها ، أو زحف الكثبان الرملية لطمرها ... وغير ذلك .

ولاشك أن التسميد هو صيانة للخصوبة وتجديد لها ، إلا أنه نشاط رئيسى على نفس مستوى تحسين التربة ، الأمر الذى لن نعتبره عنصراً من عناصر التحسين .

مما سبق يتضح أن التحسين يكون للأراضى الزراعية التى كانت جيدة الخواص ومنتجة ، غير أنها ضعفت وتدهورت خواصها لسبب أو آخر ، الأمر الذى يستلزم علاجها لإعادتها إلى حالتها الإنتاجية الأصلية على الأقل ، وحينئذ تطبق عليها عمليات الفلاحة والزراعة السليمة والصيانة الضرورية . بمعنى أن التحسين : هو علاج التربة المريضة ، والصيانة : هى توفير الرعاية للتربة السليمة .

حاجة التربة الزراعية إلى التحسين :

عوامل تدهور التربة الزراعية : ينبع الاهتمام بالتربة من أنها مهد لإنبات ونمو أنواع النباتات الملائمة لعناصر مناخية معينة ، وتحت ظروف الزراعة المطرية أو المروية ، ثم تزايد الاهتمام العلمى بخصائص التربة مع التوجيه والإرشاد المستمر إلى ضرورة رفع إنتاجيتها لمواجهة الطلب على الغذاء بوجه خاص ، فوضعت أراض مطرية تحت الرى المستديم ، وارتفعت نسبة التكثيف المحصولى ، وتضاعفت كميات الأسمدة المعدنية المضافة ، واستخدمت للرى مياه أقل جودة وتربة أردأ نوعاً . وهذه العوامل ساهمت فى زيادة احتمالات ومعدلات تدهور التربة واجهادها .

وفى مصر تنحصر عوامل التدهور النوعى فى التربة الزراعية الجيدة والمنتجة فيما يلى :

- ارتفاع تركيز الأملاح فى طبقات المجال الجذرى .
- زيادة القلوية فى القطاع .
- نقص المادة العضوية المتحللة .
- اندماج طبقة تحت التربة مما يحد من نفاذيتها للمياه ومقاومتها لاختراق الجذور .
- ارتفاع منسوب الماء الأرضى نتيجة لغياب أو سوء شبكة الصرف .
- عدم كفاية مياه الرى الحقلى أو تردى نوعيتها .

إن التربة الزراعية الجيدة والمنتجة يمكن أن تتعرض لواحد أو أكثر من عوامل التدهور المذكورة ، وبالتالى تتأثر إنتاجيتها إذا لم تجد التحسين الملائم فى الوقت المناسب . وليس بغريب أن تبدأ عوامل التدهور للتربة الزراعية فى مصر بعد أن أهملت صيانتها ، وتراخت عمليات تجديد خصوبتها . وينبع ذلك من أن التربة الزراعية فى مصر تتعرض لظروف خاصة ، منها ما يلى :

- مياه الرى قلوية بطبيعتها ، وبالتالى فإن التربة التى ترسبت فيها تكون قلوية ، وتزداد قلويتها مع الوقت إذا لم تعالج ، الأمر الذى يؤثر سلبا على بناء التربة والرى والصرف الحقلى .

- كثير من أنواع التربة ترسبت تحت ظروف ملحية ، أو تعرضت لظروف تدعو إلى تملحها ، ولم تنل العناية المستمرة بغسيل الأملاح المتراكمة وتحسين الصرف الدائم فيها .

- التربة المصرية ، بحكم نشأتها وتكوينها والظروف المناخية السائدة ، فقيرة فى محتواها من المادة العضوية الضرورية لتحسين خواصها الطبيعية ، مما يستلزم مدها سنويا بكميات مؤثرة من المادة العضوية .

- تتلقى المساحة المزروعة ما لا يقل عن ١,٥ طن / فدان فى العام من الأملاح مع الأسمدة ومياه الرى .

– تسبب التكثيف الزراعى والحرث المتكرر ، وأحيانا غير المناسب توقيتاً أو عمقاً ، فى تكوّن طبقة سلاح المحراث (نعل المحراث) على بعد ٢٠ – ٢٥ سم تحت سطح التربة ، وهى المعروفة بإعاقتها لحركة المياه والجذور .

تحسين التربة الزراعية نشاط زراعى أساسى ومستمر :

إن جودة التربة – التى يعبر عنها بالكفاءة أو الجدارة والرتبة الإنتاجية – حالة نسبية ؛ يعتمد تقديرها على مدى توفر خواص ومواصفات وظروف معينة فى القطاع ، وترتبط مباشرة بمدى ملاءمته لنمو وانتشار جذور النبات – من حيث التهوية المناسبة وقدرة الاحتفاظ بالرطوبة المتيسرة ، وقلة التركيزات الضارة من العناصر المعدنية الزائدة . وتوجد حدود مثلى لصفات القطاع النموذجى ، إلا أن فرصة تواجدها جميعا معا قليلة أو نادرة . والأغلب ، خصوصا فى ظروف المناطق الجافة ، هو ابتعاد الأراضى بدرجات مختلفة عن تلك المواصفات ، الأمر الذى يتطلب اتخاذ بعض إجراءات التحسين حتى يصبح القطاع ذا قدرة جيدة وكفاءة مرتفعة فى استخدام المدخلات الزراعية المختلفة ، وبالتالى يعطى إنتاجية محصولية عالية .

ومن المفيد أن نوضح ، بإيجاز ، فيما يلى بعض الأسس والحقائق المتفق عليها من حيث دور التحسين فى الممارسات الزراعية :

– الأصل فى ممارسة الزراعة فى ظل نظام الرى الصناعى (أى غير المطرى) هو أن تؤدى الفلاحة السليمة للتربة الزراعية الطبيعية إلى تحسينها وليس إلى تدهورها .

– إجراءات تحسين التربة ، خلال عمليات الاستصلاح والاستزراع ، تختلف عن تلك التى يلزم اتخاذها لتحسين الأراضى الزراعية المنتجة إذا ضعفت إنتاجيتها .

– تختلف الحدية الاقتصادية عن الحدية التكنولوجية ولكنهما مرتبطتان ، وإذا كان مفهوم الأولى ثابتا ، فإن مفهوم الحدية التكنولوجية يمكن أن يتغير تبعا لتطور العلوم والتكنولوجيا .

– التحسين الكيماوى للتربة القلوية فى مصر يتطلب تكراره كل ٣ – ٤ أعوام لنفس المساحة .

- استغلال قطاع التربة المحسن بكفاءة عالية يتطلب تحسين كثير من الظروف المحيطة ، وخصوصا الرى والصرف ، وإضافة المواد العضوية المكمورة .

- أصبحت النظرة الحديثة إلى تحسين الأراضى الضعيفة هى ألا يستهدف التحسين الوصول بالقطاع إلى مستويات الخواص المثلى ، إذ يمكن أن يقف عند مستوى وسطى أو مرحلى يتناسب مع استغلال زراعى معين يعطى عنده عائداً مربحاً . وقد ساعد على ذلك ما تقدمه التقنيات الحديثة من أصناف محاصيل تتحمل الملوحة والعطش .

وغنى عن القول أن جميع الأراضى الجيدة مزروعة فعلاً ، وأن الأراضى المستصلحة الجديدة أقل جودة من القديمة ، وستكون الإضافات الأفقية لأى أراض زراعية فى المستقبل - حسبما أوضحه المخطط الشامل للأراضى فى مصر - فى حاجة مستمرة إلى خدمة وتحسين وصيانة فاعلة لضمان إنتاج زراعى متواصل ، وبتكلفة اقتصادية . ووفقاً لهذه الظروف فإن اختيار عمليات ومواد تحسين الأراضى - سواء الجديدة أو القديمة - أمر يحتاج إلى دقة وعناية وخبرة .

دراسة التغيرات التى طرأت على خصوبة الأراضى الزراعية :

قامت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بتمويل دراسة حقلية معملية ؛ استهدفت التعرف على ما إذا كان قد طرأ تحسن أو تدهور فى خواص الأراضى المزروعة القديمة مما أدى إلى تغير قدرتها الإنتاجية حاليا ، وتحديد العوامل التى قامت بدور فى إحداث ما نتج من تغيير ، حتى يمكن معالجته .

وقد بدأ المشروع بتجميع الدراسات والبحوث السابقة التى ترتبط طبيعتها بواحد أو أكثر من العوامل التى تؤثر على خصوبة التربة ، منها على سبيل المثال إنشاء السد العالى . وبناء على ما أمكن حصره من عوامل ، وأخذا فى الاعتبار ما هو متاح من إمكانات وتسهيلات عمل حقلى ومحلى ، تم اختيار سبع محافظات تمثل ثلاث دورات زراعية ، وهى :

- أراضى دورة الأرز ، وتمثلها محافظتا الفيوم وكفر الشيخ التى أخذ منهما ٣١ ، و٣٥ قطاعا على الترتيب ، تمثل الرتب الإنتاجية المختلفة للتربة .

- أراضى دورة القطن ، وتمثلها ثلاث محافظات هى : المنوفية والغربية وأسيوط ، حيث أخذ منها ٣٥ ، و٤٠ ، و٤٤ قطاعا على التوالى .

- أراضى دورة قصب السكر ، وتمثلها محافظتان هما المنيا وقنا ، حيث أخذ منهما ٣٩ ، و٣١ قطاعا على التوالى .

هذا وقد روعى فى اختيار عدد ومواقع القطاعات أن تتناسب أعدادها مع كل رتبة إنتاجية في كل محافظة ، وكذلك أماكن تواجدها . كما أخذ فى الاعتبار ، عند تحليل النتائج وتفسيرها ، أن تكون مرتبطة أساسا بالقطاعات الأرضية المختارة دون التعميم على أراضى المحافظة جميعها .

وباستقراء نتائج الفحص الحقلى والتحاليل المعملية ، وبالرجوع إلى نتائج الدراسات السابقة ، يمكن تلخيص نتائج تقييم التغيرات التى طرأت على الرتب الإنتاجية للقطاعات - كما هو موضح بجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)
محصلة التغيرات التى طرأت على رتب القدرات الإنتاجية
لقطاعات التربة الممثلة للمحافظات السبع فى الدورات الزراعية الثلاث

الرتبة الإنتاجية لقطاعات التربة	دورة القطـــن		دورة الأرز		دورة قصب السكر	
	٪ للتحسين	٪ للتدهـور	٪ للتحسين	٪ للتدهور	٪ للتحسين	٪ للتدهـور
الأولى	-	٣١,٨٥	-	-	-	صفر
الثانية	٨,٧٧	٢٤,٥٦	١١,١١	٢٢,٢٢	١٢,١٩	٢,٤٤
الثالثة	٦٠, -	٤,-	٥٦,٥٢	٤,٣٥	٥٤,٥٤	صفر
الرابعة	٧٦,٩٢	صفر	٤٥,٠٠	٥,-	٨٧,٥٠	صفر
الخامسة	٨, -	صفر	١٠٠,-	-	١٠٠,-	-

المصدر : أكاديمية البحث العلمى .

وعموماً فقد توصل الباحثون إلى عدة استنتاجات من حيث التغير فى القدرات الإنتاجية للأراضى التى درست ، ومن أبرزها :

- أن الانتقال أو التغير إلى رتبة إنتاجية أعلى فى القطاعات التى درست جاء بالترتيب التنازلى التالى : دورة الأرز > دورة القصب > دورة القطن .

- بينما كان التغير فى الأراضى إلى رتبة إنتاجية أدنى كما يلى : دورة القطن > دورة الأرز > دورة القصب .

- أن قطاعات الرتبة الثالثة كانت أكثر اتجاها إلى التحسن بينما كانت أراضى الرتبة الثانية أكثر اتجاهاً إلى التدهور ، وذلك على مستوى القطاعات الأرضية الممثلة للدورات الثلاث .

أما التغير بالنسبة لمستوى العناصر المغذية للنبات فقد وجد ما يلى :

أ - مستوى العناصر المغذية الكبرى :

- مستوى الأزوت فى دورة القطن > دورة الأرز > دورة قصب السكر .
- الفوسفور الميسر فى أراضى دورة قصب السكر > دورة الأرز > دورة القطن .
- البوتاسيوم الميسر فى أراضى دورة قصب السكر > دورة القطن > دورة الأرز .

ب - مستوى العناصر المغذية الصغرى :

- الحديد الميسر لم تتضح فى تركيزه فروق جوهرية بين أراضى الدورات الثلاث .
- المنجنيز الميسر فى الطبقة السطحية لأراضى : دورة الأرز > دورة القصب > دورة القطن ، بينما كان فى الطبقة تحت السطحية (٣٠ - ٦٠سم) لأراضى : دورة القصب > دورة الأرز > دورة القطن .
- الزنك الميسر فى الطبقتين السطحية وتحت السطحية لأراضى : دورة القطن > دورة الأرز > دورة القصب .
- النحاس الميسر كان مستوى تركيزه فى جميع العينات جيداً ، ورتب تنازليا كما يلى : أراضى دورة الأرز > دورة القصب > دورة القطن .

ولاشك فى أهمية ما قدمته الدراسة التى أعدتها الأكاديمية - من بيانات وتحاليل واتجاهات تخص مدى تحسن أو تدهور التربة الزراعية القديمة ، وبالتالى حاجتها إلى

التحسين . وقد اعتمدت الدراسة على مقارنة بيانات قديمة موجودة بأخرى حديثة ، تم الحصول عليها من فحوص وتحاليل حقلية ومعملية حديثة . كما أن الحكم السليم والعادل على حالة التربة ، وتقرير مدى ومواقع عناصر تحسن أو تدهور قدرتها الإنتاجية – كان يتطلب إعادة الفحص الحقلى والتحاليل المعملية كاملة ، وعلى مستوى المساحة المزروعة جميعها . وحيث لم يتيسر ذلك لعدم توفر الميزانية اللازمة ، فقد اعتمد على قطاعات وعينات ممثلة ، وهذا مدخل له محدداته . كما أن الفحص الحقلى القديم كان معظمه يعتمد على تحاليل خواص كيماوية فقط ، والتى تتغير بسرعة ، كما هو معروف ، موسمياً أو سنوياً . وكان الأفضل لو أن الفحوص السابقة تضمنت بيانات عن الخواص الطبيعية للتربة مثل : البناء ودرجة الاندماج فى طبقة تحت التربة ، إلى غير ذلك من الخصائص التى هى فى الحقيقة مفتاح خصوبة التربة ، ودليل قدرتها الإنتاجية .

ومع ذلك ، فإن ما تم من فحص يعتبر قاعدة أساسية للمقارنة فى المستقبل ، كما أن الدراسة استحدثت اختبارات جديدة للنواحى والخواص البيولوجية للقطاع ، يمكن أن تكون هى الأخرى دليلا جيدا للمقارنة فى المستقبل .

إن النتائج السابقة مطمئنة ، وقد تكون كافية لدى البعض للدلالة على أن التربة المصرية القديمة بخير ، خاصة وأن إنتاجيتها الفعلية من المحاصيل الحقلية تزداد معدلاتها باطراد ، غير أن الحذر يستوجب أن تؤخذ هذه النتائج كحافز على أهمية استمرار المتابعة المنتظمة لرصد التغيرات التى تحدث فى الأرض الزراعية ، كنشاط دائم ودقيق ، إذا أريد للزراعة المصرية أن تستمر على درب الإنتاج الغزير والمتواصل .

الميزان الملحى فى المساحة المزروعة :

يستخدم خبراء الزراعة عموما ، والمهتمون بالأراضى على وجه الخصوص ، عدة دلائل للحكم على ما تتعرض له التربة المزروعة من عوامل تؤدى إلى تدهورها (تصحرها) ، حتى يمكن إعداد وتنفيذ الإجراءات اللازمة لدرئها أو الحد منها وهى لا تزال فى بدئها ، وذلك تيسيرا للفلاح وتوفيرا للنفقات واختصارا فى الوقت . ويتم ذلك عادة من خلال شبكات الرصد والقياس المختلفة والموزعة فى المساحات المعنية لتسجيل

البيانات المطلوبة ، خصوصا بالنسبة لكميات وملوحة الرى ومياه الصرف ، ونمو وإنتاجية المحاصيل المختلفة ، ضمن برامج مسبقة وتوقيت سنوى أو موسمى أو شهرى – تبعا للدقة المطلوبة والإمكانات المتاحة للتنفيذ .

وتجرى المعاهد البحثية المعنية وبعض مراكز البحوث والأقسام المهتمة فى الكليات الجامعية والوزارات دراسات عديدة على المستوى الفردى أو فرق البحوث المتكاملة ، لتغطى مساحات محددة وصغيرة ، أو مناطق أكثر اتساعا . لذا فإن نتائجها تأتى إما محدودة أو عامة . وفيما يلى نتائج بعض الدراسات العامة – والتى يمكن تقسيمها إلى : مكتبى ، وحقلى ، ومعملى – التى أجريت فى مصر لتقدير الميزان الملحى لبعض الأراضى المزروعة على المستوى الشامل وكذلك الإقليمى ، ثم مستوى بعض المناطق المختارة كمساحات «بايلوت» استرشادية .

أ – مستوى مساحات استرشادية (بايلوت) فى عام ١٩٧٩/٧٨ :

حسبت كميات الأملاح التى تضاف إلى التربة الزراعية مع مياه الرى فى مساحات معينة ، وكذلك مياه الصرف التى تخرج من ذات المساحة ، وتركيزات الأملاح الذائبة فيها . وقد اعتمدت تلك الحسابات على قياسات شهرية فى مواقع مختارة لكميات وملوحة المياه ، وشملت الدراسة ثلاث مناطق بواقع منطقة فى كل من محافظة : المنيا ومساحتها ٦٠ ألف فدان ، والدقهلية ومساحتها ٤٠ ألف فدان ، والبحيرة ومساحتها ٥٠ ألف فدان . وخلصت النتائج فيما يلى :

• فى محافظة المنيا : حدث ترسيب عام للأملاح فى التربة بمتوسط ٥٨٩ كجم / ف / ١٢ شهرا .

• فى محافظة الدقهلية : حدثت إزاحة عامة للأملاح فى التربة بمتوسط ١٤١ كجم / ف / ١٢ شهرا .

• فى محافظة البحيرة : ترسبت الأملاح فى ٢٠٪ من المساحة بمتوسط ٣٢٠ كجم/ف/١٢ شهرا .

بينما أزيحت (نقصت) الأملاح فى ٨٠٪ من المساحة بمتوسط ٢٦,٤ كجم / ف / ١٢ شهراً .

ب – على المستوى الشامل لجميع المساحة المزروعة فى عام ١٩٨٨ :

حسبت أرقام الميزان الملحي للمساحة المزروعة وقدرها ٧,٢٢ مليون فدان ، وأضيفت لها مياه رى قدرها ٥٢,٥ مليار م٣ فى العام ، أخذا فى الاعتبار أنها من مصادر مختلفة (سطحية وجوفية ومعاد استخدامها) ومتوسط تركيزات الملوحة فيها متباين ، وتبين ما يلى :

- مجموع الأملاح المضافة مع مياه الرى : ١٨,٠٩٥ مليون طن .
- مجموع الأملاح المزاحة مع مياه الصرف الزراعى : ٣١,٤٣٩ مليون طن .
- إذن تكون المحصلة هى إزاحة ما قدره : ١٣,٣٤٤ مليون طن .
- بواقع متوسط عام قدره : ١٨,٥ كجم / فدان / عام

ولابد من التنبيه إلى أن هذه الحسابات لم يدخل فيها ما يضاف إلى الأراضى الزراعية سنويا من غير مياه الرى ، مثال ذلك :

٥,٥ مليون طن تقريبا من الأسمدة الصناعية المختلفة .

٣٠,٠ مليون طن تقريبا من السماد البلدى .

٠٠,٥ مليون طن من الجبس الزراعى لتحسين الأراضى القلوية .

٣٦ مليون طن / عام بمتوسط ٥ طن / فدان / عام .

وهذه الأمثلة الثلاثة السابقة توضح مؤشرات هامة ، منها ما يلى :

– أن الاتجاه العام فى الزراعة بالوادى والدلتا هو إزاحة أملاح من الرقعة المروية .

– أن الظروف تختلف من منطقة لأخرى ، ليس فقط من حيث اتجاه إزاحة الأملاح أو تراكمها فى القطاع ، وإنما فى المعدل أيضاً .

– أنه يلزم إجراء دراسات تفصيلية لرصد وتقييم دقيق ومستمر لتتبع حالة الملوحة فى التربة الزراعية ، ومدى كفاءة الصرف الحقلى وغسل الأملاح الزائدة من المجال الجذرى .

التغير فى رتب إنتاجية المحاصيل الحقلية :

بدأ قسم الاقتصاد الزراعى بوزارة الزراعة منذ عام ١٩٥١ ؛ فى إجراء دراسات تفصيلية لتصنيف الأراضى الزراعية فى الدلتا والوادى ، بالنسبة لإنتاجيتها من المحاصيل الحقلية المختلفة على مستوى المركز . ولم تكن تلك الدراسات ترتكز على أساس ربط الإنتاجية بعناصر وخواص التربة التى تنمو عليها ، وإنما اعتمدت فقط على تقدير متوسط إنتاجية الفدان من كل محصول على حدة ، وبأسلوب العينة ، على مستوى كل مركز ، ثم حساب التميز النسبى بين جميع المراكز لإنتاج محصول معين ، ثم لإنتاجية المحاصيل الحقلية .

ويتم التقييم سنويا منذ ذلك الوقت ، ويستمر بانتظام حتى الآن ، وتنشر النتائج كل خمس سنوات . وبتحليل تلك النتائج ، من حيث استكشاف التغير فى إنتاجية الأراضى للمحاصيل المختلفة ، اتضح أن الاتجاه العام هو التحسن ، غير أنه لا يحدث فى نفس الوقت فى كل المراكز أو لجميع المحاصيل ، فبالنسبة للفترة ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ نلاحظ ما يلى :

٦٩ مركزا أظهرت اتجاهاً نحو الزيادة أو التحسن فى الرتبة الإنتاجية للمحاصيل الحقلية .
١٨ مركزاً كان التغير فى رتبها غير واضح .
١٧ مركزا أظهرت اتجاها نحو انخفاض رتبها الإنتاجية ، يقع معظمها فى الوجه القبلى .
٣٧ مركزا كانت رتب إنتاجيتها للمحاصيل تتذبذب من عام لآخر .

١٤١ المجمـــوع .

ولاشك أن النتائج التى توصلت إليها الدراسة تقدم - بكل وضوح - دلائل عديدة على الإنتاجية المحصولية عموما من حيث التحسن النسبى والمطلق . أما أن يتخذه الكثيرون علامة أكيدة على التحسن الإيجابى والمطرد فى التربة المزروعة ؛ فهذا ما يستوجب الحرص ، إذ لا يوجد دليل أكيد واحد على ذلك ، من وجهة نظر خبراء التربة . إذ يرجع تحسن الإنتاجية المحصولية وارتفاعها إلى عوامل عديدة تدخل جميعها تحت مظلة عناصر التوسع الرأسى ، التى قد يكون تحسين التربة واحدا منها أو لا يكون . وفى كثير من الحالات نجد أن النتائج الإيجابية للتسميد المتوازن (العضوى والمعدنى) ،

والرى المنتظم والصرف الجيد ، وكذلك الزراعة فى المواعيد الملائمة وما إلى ذلك ، من العوامل التى قد تحجب وتمنع أى تدهور فى خصائص التربة .

ومما يسترعى الانتباه ارتفاع مساحة الرتبة الإنتاجية الأولى لمحاصيل الحقل ، ويرجع ذلك إلى : إنشاء السد العالى ، وتنظيم الرى وخصوصا خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥ نتيجة لتحديث الزراعة ، وإدخال العديد من التقنيات الزراعية الحديثة . غير أن الانخفاض المفاجئ فى المساحة الإنتاجية لهذه الرتبة ، فى الفترة من ٨٦ - ١٩٩٠ ، يستحق مزيدا من الاهتمام أيضاً ، نظرا لأنه يغطى أكثر من ٢,٢٥ مليون فدان .

وغنى عن القول أن التوسعات الأفقية الجديدة فى استصلاح الأراضى الصحراوية ، والمشروعات العملاقة فى الجنوب والشمال الشرقى لمصر ، تعتمد كلها على أراض حدية - هامشية - أى من رتب إنتاجية متدنية ، وبالتالى فإن إدخالها فى مصاف الأراضى المنتجة بربح مجز (خصوصا تحت ظروف صعبة من حيث توفر مياه الرى ونوعيتها) سوف يتطلب جهدا مضاعفا وتكلفة إنشائية كبيرة ، بالإضافة إلى المصاريف السنوية للمتابعة المباشرة لنواحى الرصد والصيانة والتحسين وحماية البيئة .

محسنات التربة :

تحتاج عمليات تحسين التربة الزراعية فى أغلب الحالات إلى إضافة مواد قد تكون هى نفسها عوامل التحسين المباشر ، أو أنها تساعد على تحقيق أو بدء التفاعلات والتغيرات الكيماوية والطبيعية أو الحيوية التى تؤدى إلى التحسين المستهدف . ونذكر من بين تلك المواد محاولات إضافة طبقات قليلة أو عديمة النفاذية داخل القطاع ، على أعماق مختلفة من السطح . وقد استخدمت فى ذلك مواد عضوية ، ومخاليط الأسفلت ، ورقائق البلاستيك ، والخيش .. وغيرها ، وجميعها استهدف إقلال أو إيقاف رشح مياه الرى بسرعة فى القطاعات الرملية إلى ما دون الانتشار الطبيعى للمجموع الجذرى للنبات . غير أن استخدام تلك التقنيات لم يجد مجالا للتطبيق العملى على نطاق واسع حتى الآن .

وفيما عدا الإجراءات الرئيسية للتحسين ، والتى لا تحتاج إلى إضافة مواد مثل : الحرث العميق ، وتفجيج ما تحت التربة ، وتحسين الصرف الحقلى ، وغسل الأملاح المتراكمة من القطاع – فإن المواد التى تضاف عادة لتحقيق التحسين عديدة ، كما أنها تتطور وتتنوع باستمرار تمشيا مع الإنجازات التكنولوجية الحديثة .

وهناك عدة مداخل لتصنيف مواد التحسين ، فهى من حيث المنشأ : إما طبيعية أو مصنعة ، ومن حيث المكون الغالب فيها تكون : عضوية أو معدنية ، ومن حيث الأثر الفعال لإضافتها تصنف إلى : كيماوية أو طبيعية (فيزيقية) أو حيوية . وقد تؤدى مادة واحدة إلى أكثر من نتيجة وأثر فى التحسين .

وفيما يلى تعريف بالمحسنات المتاحة حاليا وأثرها ، وكذلك ما ينبغى استدراكه عمليا بشأنها ، لتعظيم الفائدة من استخدامها فى تحسين التربة ، بهدف تعظيم الإنتاج وتحسين البيئة ، وذلك على النحو التالى :

الجبس الزراعى (كبريتات الكالسيوم المتأدرتة) :

وهو أكثر محسنات التربة القلوية شيوعا فى مصر ، نظراً لتواجده طبيعيا بكميات وفيرة ، ولرخص أسعاره نسبيا . وتختلف نوعية الجبس الذى يستخرج من الجباسات بالنسبة لمحتواه من الأملاح والرمال ، وقد وضعت له مواصفات نقاوة عند الاتجار والإضافة إلى التربة . هذا وتحدد الجهات المعنية – بناء على تحاليل خاصة للتربة المراد تحسينها – الكميات اللازم إضافتها لمعالجة القلوية المرتفعة ، والتى تتراوح ما بين ١ – ٥ طن للفدان ، ولا ينصح بإضافة معدلات أكبر من ذلك مرة واحدة . هذا ومن المعروف أن عنصر الكبريت هو العنصر الفاعل فى الجبس الزراعى ، إذ إن الكبريت المعدنى يضاف مباشرة تحت ظروف خاصة لمعالجة القلوية أيضاً . وعموماً يفضل الجبس على الكبريت المعدنى فى حالة توفر مياه الغسيل وقلة المادة العضوية .

المواد العضوية :

تعتبر المواد العضوية المتحللة جزءاً أساسياً وهاماً من المكونات الصلبة فى التربة الخصبة . وهى تكون ٥٪ بالوزن من أراضى المناطق المدارية معتدلة المناخ ، ولا تخفى أهميتها فى النواحى الطبيعية والكيماوية والأحيائية لتحسين التربة وتجديد خصوبتها .

غير أن هذه النسبة تنخفض كثيرا فى أراضى المناطق الحارة الجافة ، إذ يصل متوسطها فى مصر إلى أقل من ١ , ٠٪ فى الأراضى الصحراوية حديثة الاستصلاح ، ولا تزيد على ٢٪ فى التربة الزراعية القديمة بالوادى والدلتا . وقد اهتم المزارع المصرى منذ القدم بإضافة ما يسمى بالسماد البلدى إلى أرضه عند خدمتها للزراعات المختلفة ، غير أن ظروفا عدة ساهمت فى انخفاض معدلات إضافة الأسمدة البلدية حاليا ، علما بأن نسبة المادة العضوية فيه قليلة ، نظرا لأن معظمها مواد تربة معدنية من الحقل ؛ يضيفها المزارع للتتريب فى زرائب المواشى ، فتتشرب سوائل البول والروث بما فيها من عناصر سمادية .

السماد البلدى :

ارتبط مصطلح السماد البلدى فى الريف بمواد التتريب التى كانت توضع فى الزرائب والأجران لتتشرب وتختلط مع بول وروث الماشية ، ويطلق عليها السباخ البلدى أو السماد العضوى . ولما كان الاهتمام بمخلفات الحيوان من الروث قد قصد به أساسا استخدامه كسماد ، فقد عرفها البعض بأنها كل ما يضاف من مخصبات إلى الأراضى الزراعية بهدف إمدادها بالمادة العضوية ، مع تغذية النبات النامى عليها بالعناصر المغذية الثلاثة الأساسية .

محتوى العناصر السمادية : أطلق لفظ السماد – أول ما استعمل – على إفرازات حيوانات المزرعة المختلطة أساسا بمواد التربة التى توضع فى الزرائب تحت تلك الحيوانات ، مع ما يتيسر من بعض المخلفات النباتية كالقش والتبن لتتشرب السوائل الناتجة من البول والروث . وقد كانت النتائج الإيجابية على المحاصيل المزروعة فى الأراضى التى تضاف إليها هذه المواد ، وما تبين من احتوائها على كميات محسوسة من العناصر الغذائية للنبات – السبب الرئيسى فى إطلاق اسم « السماد » عليها ، واستمرار التسمية حتى الآن ، على الرغم من أن الفائدة المضافة من المادة العضوية تكمن بدرجة أكبر فى قدرتها على زيادة احتفاظ التربة بالرطوبة ، وكذلك إثراء التربة بالكائنات الحية الدقيقة . وعموما فإن الجداول التالية مليئة بالأرقام عن محتوى الروث والبول من هذه العناصر ، وكذلك نسب الآزوت فى أنواع الأسمدة العضوية المختلفة ، وهو ما يوضحه الجدولان رقما (٤) ، (٥) ، وذلك كما يلى :

جدول رقم (٤)

متوسطات تركيزات العناصر المغذية الكبرى فى روث وبول حيوانات المزرعة

العناصـــر	النسبـة المئوية	فى الـروث	فى البـــول
الآزوت الكلى	٠,٥٠ ٪	٠,٥٥ ٪	٤٥ ٪
حمض الفوسفوريك	٠,٢٥ ٪	١ ٪	آثار
أوكسيد البوتاسيوم	٠,٥٠ ٪	٣٥ ٪	٦٥, ٪

جدول رقم (٥)

متوسطات تركيز عنصر الآزوت فى أنواع الأسمدة العضوية المختلفة (الأرقام مقربة)

مصـــادر الآزوت	النسبة ٪		كميــــة السمـــاد		الكمية (بالطن)		المعادل التراتى للآزوت الصالح (طن)
	كلى	صالح	م٣	طن	كلى	صالح	
أسمدة معدنية	١٥,٥	١٥,٥	–	٦٣٥٥٣٩	٩٨٥٠٧	٩٨٥٠٧	٦٣٥٥٣٩
سبـاخ بلـدى	٠,٣	٠,٠٩	٧٥ مليون	٦٠ مليون	١٨٠٠٠٠	٥٤٠٠٠	٢٤٨٣٨٧
سماد مجارى	٢,٤	٠,٣٦	٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٨٤٠	١٢٦	٨١٣
سماد قمامة المدن	٠,٥	٠,٠٥	١٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠	١٥٠	٩٦٨
أسمدة عضوية أخرى	٣,٠	١,٥	–	١٠٠٠٠	٣٠٠	١٥٠	٩٦٨
الجمـلة					٢٨٠١٤٧	١٥٢٩٣٣	٩٨٦٦٦٥

ويستخلص من الجدولين السابقين ما يلى :

– أن نسب تركيز العناصر المغذية الكبرى للنبات فى هذه الإفرازات ضئيلة ، ولكن نظـرا لكبـر كميـات المواد العـضوية التى تضـاف فـإنها تمثل إضـافـة محـسوسـة لتخصيب التربة .

– أن تركيزاتها تختلف بالنسبة لنوع الحيوان ، وكذلك نوع الإفراز .

– أن القيمة والفائدة الأساسية من تزويد التربة بهذه المخلفات يكمن أساسا فيما تحويه من مواد عضوية محسنة للخواص الطبيعية والأحيائية للتربة .

– تضاعف الاستخدام الحالى من الأسمدة المعدنية عدة مرات عنه فى الخمسينات ، بينما لم تزد كميات الأسمدة العضوية بنفس النسبة ، بل ربما قلت معدلات الإضافة عما كانت عليه فى الماضى .

وتشير بعض التقارير إلى أن تحديد كميات هذه المخلفات من حيوانات المزرعة يعتمد على الأرقام التالية :

- سماد الكتكوت ٤ – ٥ طن / ألف طائر / عام .
- سماد الدواجن ٤٥ – ٥٠ طن / ألف طائر / عام .
- سماد المواشى ١٤ – ٢٠ طن / رأس / عام .

ويوضح جدول رقم (٦) تقدير كميات روث الحيوان والدواجن المتخلفة عن حيوانات المزرعة ، ونسبة الفاقد منها كوقود .

جدول رقم (٦)
اعداد حيوانات المزرعة وتقديرات الروث المتخلفة عنها عام ١٩٨٠

النوع	الأعداد بالألف وحدة	كمية الروث مليون م٣/عام	النسبة المئوية للفقد		الإنتاج الصافى مليون م٣/عام
			الكلى	كوقود	
أبقار	٢٠٤٨	٧١,٦٨	٪٣٠	٪٣٠	٥٠,٢
جاموس	٢٢٦٦	٧٩,٣١	٪٣٠	٪٣٠	٥٥,٢
أغنام	١٨٢١	٩,١١	٪٣٥	–	٥,٩
ماعز	١٣٧٥	٦,٨٨	٪٣٥	–	٤,٥
جمال	٩٧	١,٤٦	٪٨٠	–	٠,٢٠
خنازير	١٥	٠,٠٨	٪٣٥	–	٠,٠٥
حمير وخيول وبغال	١٢٥٧	١٨,٨٦	٪٨٠	–	٢,٨٠
دواجن	٣٨٠٨١	,٢٥	–	–	–
المجموع	–	١٨٧,٦٣			١١٩,٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – ١٩٩٥ .

ويتبين من الجدول السابق أن مجموع الروث يصل إلى حوالى ١٨٨ مليون م٣ ، والإنتاج الصافى ١١٩مليون م٣ تقريباً . ومن الطبيعى إذن ، أن تتغير الكميات المتولدة نتيجة التغير فى أعداد الحيوانات ، وكذلك نسبة ما يفقد منها بوجه عام وما يستخدم كوقود .

ويؤكد ذلك ما جاء فى جدول رقم (٧) من تقارير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، والذى يوضح التطور فى أعداد الحيوانات منذ عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٣ ، وتقديرات صافى الروث المتولد عنها .

جدول رقم (٧)
بيانات عن أعداد الحيوانات المزرعية وتقديرات الروث المتخلفة عنها
فى أعوام ١٩٨٠، ١٩٩٠، ١٩٩٣

الأعوام / أنواع الحيوانات والدواجن	عام ١٩٨٠		عام ١٩٩٠		عام ١٩٩٣	
	التعداد بالألف	صافى الروث مليون طن	التعداد بالألف	صافى الروث مليون طن	التعداد بالألف	صافى الروث مليون طن
أبقـــــار	٢٠٤٨	٥٠,٢	٣٤٦٣	٨٤,٨٨	٣٦٨٨	٩٠,٤٠
جـامـوس	٢٢٢٦	٥٥,٢	٢٥٠٦	٦١,٠٥	٢٥٧٠	٦٢,٦١
أغـنـام	١٨٢١	٥,٩	٤٨٠٦	١٥,٥٧	٤٥٣٠	١٤,٦٨
مـاعـز	١٣٧٥	٤,٥	٤٤٤٢	١٤,٦٨	٥٣٧٣	١٧,٥٨
جـمـال	٩٧	٠,٢	١٩٧	٠,٤٠	٢٣٢	٠,٤٨
خـنـازيـر	١٥	٠,٠٨	١٠٢	٠,٣٤	١٢٥	٠,٤٢
حمير وبغال	١٢٥٧	١٨,٨٦				
دواجـــن	٤٦٩٦٠	٠,٢٥	٦٥٨٤٣	٠,٣٥	٦٩٩٤٨	٠,٣٧
المجـمـوع		١١٩,٣		١٧٧,٢٧		١٨٦,٩١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - ١٩٩٥ .

بقايا ونفايات المحاصيل الزراعية فى الحقل :

يتخلف عن زراعة المحاصيل الحقلية والبستانية سنويا كميات كبيرة من البقايا والفضلات والنفايات العضوية ، سواء فى المزرعة نفسها أو فى مواقع تجهيز أو تصنيع المنتجات الزراعية . ومن المعروف أن نسبا محسوسة من هذه البقايا مثل : التبن والقش وحطب القطن والأذرة ، وسرس الأرز ومصاصة القصب - تدخل كلها فى صناعات مثل : الورق وألواح الخشب المضغوط وأعلاف الحيوان والدواجن ، بالإضافة إلى أن نسبا منها تستخدم فى الوقود (وإنتاج الطاقة) أو فى فرشه تحت المواشى . غير أن الكميات التى تتبقى دون استخدام لا تزال تمثل مصدرا هائلا من المادة العضوية النباتية غير المتخمرة ، التى لو أمكن تكميرها بالأساليب المعروفة ، وإضافتها إلى التربة الزراعية سنويا كمادة عضوية متحللة ، لترتب على ذلك تحسن مباشر فى التربة .

ويوضح جدول رقم (٨) بيانا بكميات مخلفات محاصيل الحقل الرئيسية فى الزراعة لعام ١٩٩٥ ، والاستخدامات الرئيسية لكل منها :

جدول رقم (٨)
كميات مخلفات وبقايا محاصيل الحقل الرئيسية فى المزارع لعام ١٩٩٥
والاستخدامات الرئيسية لكل منها

نوع المخلفات	الكمية الجافة هوائيا (مليون طن)	ابرز الاستخدامات
تبن قمح	٦,٦٥	أعلاف - فرشة للمواشى
تبن شعير	٠,٣٧	أعلاف - فرشة للمواشى
تبن حمص	٠,٠٠٢	أعلاف
تبن برسيم	٠,١٦	أعلاف
تبن عدس	٠,٠٠١	أعلاف
تبن فول	٠,٤١	أعلاف
تبن حلبة	٠,٠٠٣	أعلاف
حطب ترمس	٠,٠٠١	وقود
حطب أذرة	٣,٩٠	وقود ، وأعلاف تصنيع
حطب قطن	١,٣٠	وقود ، وأعلاف تصنيع
عرش فول سودانى	٠,٢٢	أعلاف
حطب الذرة	٠,٨٦	وقود - أعلاف
قش أرز	٣,٠٢	فرشة - تصنيع وقود علف
حطب سمسم	٠,٠٩	وقود
المجموع	١٧,٠٥	

إن أرقام كميات المخلفات النباتية من المحاصيل الحقلية قد تختلف من عام لآخر ولكنها تؤكد أنها كبيرة ، الأمر الذى يزيد من الجدوى الاقتصادية والبيئية لإعادة استخدامها بالأسلوب الأمثل ، وهو إعادتها إلى التربة بعد تكميرها .

ويوضح جدول رقم (٩) بيانات مقارنة لأنواع المخلفات الرئيسية الزراعية ، حيوانية ونباتية ، ومدى الاختلاف فى ناتجها السنوى .

جدول رقم (٩)
المخلفات الزراعية النباتية والحيوانية ومدى التباين فى كمياتها والمتوسط السنوى خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٧ على أساس أوزانها الجافة هوائيا (وبدون مصاصة القصب)

أنواع المخلفات	مدى الاختلاف فى الناتج السنوى ٨٩ - ١٩٩٧ بالألف طن	متوسط الانتاج عام ١٩٩٧ بالألف طن	النسب المئوية من مخلفات المزارع	الاستخدامات الرئيسية
روث ماشية (أبقار وجاموس)	٨٩٧٤,٤ - ٧٧٤٣,٤	٨٥٠٨,٤	٪٣٥,٤٣	سماد بلدى
أحطاب وعروش وقش	١٨٤٦٧,٤ - ٩٦٢٢,-	٩٥٧١,٢	٪ ٣٩,٨٦	طاقة حرارية وتصنيع
أتبان	٦٤٢٢,٨ - ٤٧٠٥,٨	٨٣١٩,-	٪ ٢٤,٧١	أعلاف
الإجمالى	٣٣٢٧٤,٧ - ٢٣٠٠٢,١	٢٦٣٩٨,٦	١٠٠	

سماد الغاز الحيوى (البيوجاز) :

بحلول عام ١٩٧٣ ، استحكمت أزمة الطاقة العالمية وارتفعت أسعار السلع والعمالة ، وفى ذات الوقت تزايد الاهتمام بمشكلات ومخاطر التلوث البيئى . ولذلك بدأت عمليات إعادة استخدام المخلفات العضوية فى العديد من دول العالم ، لإنتاج الطاقة الحيوية والأسمدة العضوية ، وتنمية الميكروبات كمصدر للبروتين من الكائنات وحيدة الخلية لتغذية الحيوان والإنسان .

وقد بادر مركز البحوث الزراعية - بوزارة الزراعة - بإقامة تجارب فى هذا المجال لإنتاج الطاقة والسماد العضوى من مخلفات المزارع والمدن الكبرى ، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، وتم خلالها إنشاء وتشغيل ٢٩ وحدة بيوجاز حقلية لخدمة المزارعين ومزارع الدواجن ، كوحدات إرشادية فى ثمان قرى تقع فى سبع محافظات ، خلال عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، وارتبط بذلك تدريب حوالى ٢٥٠ عاملاً وفنياً ومهندساً زراعياً واجتماعياً من مصر والدول الإفريقية والعربية وأمريكا اللاتينية . كما أقام المشروع تجارب إرشادية للتسميد بالبيوجاز المتبقى من عمليات التخمر وإنتاج الغاز .

ويقوم المشروع على استخدام تقنيات تخمير المخلفات النباتية والحيوانية - بل والآدمية - فى نظام مغلق ، والاستفادة من الغاز الناتج من الطاقة الحرارية ، وما يتبقى من سماد عضوى مهضوم وخال من الميكروبات الضارة ، فى الزراعة . وكان الاهتمام بهذه التقنيات مرتكزا فى الأصل على إنتاج الطاقة فى فترة ارتفعت تكلفتها كثيرا ، إلا أن أسبابا غير معروفة أدت إلى فتور الاهتمام بالتنفيذ بعد أن بدأت هيئات علمية ومحلية تجربة استخدامه فى القرى ، الأمر الذى يتطلب إعادة النظر فى تقييم ما تم ، والتوصية بما يلزم لإحياء هذه الأنشطة لما لها من فوائد قصوى فى تحسين البيئة والمحافظة على حياة الإنسان والحيوان ، ثم إيجاد مواد آمنة لتحسين الخواص الإنتاجية للأراضى الزراعية .

مخلفات تجهيز وتصنيع السلع الزراعية :

مع تزايد الإنتاج الزراعى فى مصر ، والاتجاه إلى زيادة نسبة تجهيز وتصنيع بعض السلع الزراعية ، ارتفع بالتالى حجم نفايات ومخلفات هذه الأنشطة ، ومن أبرز أنواع هذه المخلفات ما يلى :

أ – مخلفات تصنيع الفاكهة والخضر : تشير أرقام مخلفات التصنيع من الشركتين الرئيسيتين فى مصر ؛ إلى أن وزن المخلفات والنفايات الجافة لم يتجاوز عشرة آلاف طن (جاف) ، وتعتبر كمية ضئيلة نسبيا ، وغالبا ما تدخل فى صناعة أعلاف الدواجن أو تلقى فى القمامة .

ب – مخلفات صناعة السكر : تمثل بعض مخلفات صناعة السكر من قصب السكر مصدرا هاما من مصادر المخلفات العضوية المفيدة فى تحسين التربة ، نظرا لاحتوائها على واحد أو أكثر من العناصر المغذية للنبات ، إلى جانب غناها فى نسبة المواد العضوية والغروية المحسنة للتربة .

وينتج عن تصنيع السكر من قصب السكر عدة مخلفات ، منها ما يلى :

– طينة المرشحات : وهى مستخرج ثانوى ناتج من عمليات ترويق العصير باستخدام كمياويات خاصة (لبن الجير – السوبرفوسفات) للتخلص من الشوائب العالقة بالعصير . وتبلغ نسبة طين المرشحات فى الظروف الطبيعية من ٤ – ٥٪ من إجمالى وزن القصب المعصور . ولا تحتوى هذه المخلفات على معدن الطين ، وإنما سميت بذلك ترجمة للمصطلح الإنجليزى الذى يعبر عن أن هذه المخلفات جزيئات غروية .

– رماد مصاصة القصب : وهو الرماد الناتج عن استخدام مصاصة القصب كوقود فى المراجل البخارية بالمصنع ، وتبلغ نسبته حوالى ٢ – ٢,٥٪ من وزن المصاصة . وتصل كمياته السنوية إلى حوالى ٨٠ ألف طن .

– الفيتاس : عندما يخمر المولاس (٤٪ من وزن القصب المصنع) فى مصانع التقطير لإنتاج الكحول والمذيبات العضوية ، يتخلف سائل الفيتاس الذى تقدر كميته بحوالى ٨٨ ألف طن سنويا .

هذا بخلاف مصاصة القصب التى تدخل فى عمليات العصير للتصنيع ، وتقدر بحوالى ٣٥٪ من وزن القصب . وتستخدم فى عدة استخدامات ، منها استعمالها كوقود فى مراجل المصنع نفسه ، وتدخل فى تصنيع الخشب الحبيبى والأعلاف الجافة لتغذية الحيوان .

وتقدر كميات طينة المرشحات فى مصر بحوالى نصف مليون طن سنويا ، وقد أثبتت التجارب الحقلية جدواها العالية فى زيادة الإنتاج الزراعى إذا أضيفت كمحسن للتربة الزراعية . ويوضح جدول رقم (١٠) مقارنة بين خواصها وخواص السماد البلدى .

جدول رقم (١٠)
بعض الخواص الكيماوية والطبيعية
فى عينات من طينة مرشحات عصير قصب السكر مقارنة بمكوناتها فى السماد البلدى

الخـــواص	طينة المرشحات	السماد البلدى
الرماد ٪	٢٠,٧٠	٤٦,٤٠
الكربون العضوى ٪	٤٤,٠٦	١٣,٧٤
المادة العضوية ٪	٧٩,٣٠	٥٤,٦٠
النيتروجين الكلى ٪	٢,٠٠	١,٤٢
نسبة ك : ن	٢٢,٠٣	٢٢,٣٥
رقم الحموضة (pH)	٨,١٣	٧,٨٥
التوصيل الكهربى لمستخلص التربة بالماء (١:٢٥) ملليموز/سم	٠٦٤	٢,٠٩
السعة التشبعية العظمى بالماء	٦٤٢	٢٢١
الفوسفور الكلى ٪	١,٤٩	٠,٤٩
البوتاسيوم الكلى ٪	٠,٢٦	٠,٥٦

وتبين الأرقـام الموضحة فى هذا الجدول - بجلاء - مدى ثراء هذه المخلفات فى المادة العضوية وبعض العناصر المغذية للنبات ، الأمر الذى تستحق معه اهتماما أكبر من حيث إعادتها إلى التربة الزراعية لتحسينها ودعم خصوبتها من الناحية الطبيعية ، الخاصة بتحسين البناء ورفع نسبة احتفاظها بالماء .

جـ - مخلفات المعاصر ومصانع استخراج الزيوت : وهى ما يتخلف عن استخلاص الزيوت ، وجميعها يدخل فى أعلاف الحيوان والدواجن ، ونذكرها هنا لإعطاء فكرة عن كمياتها التى قدرت فى عام ١٩٩٣/٩٢ كما يلى :

كسب بذرة القطن	٣٩٤٢٠٠	طن
كسب فول الصويا	٨٠٠٨٩	طن
كسب بذرة كتان	٨٠٠٠	طن
كسب عباد الشمس	٣٠٠٠٠	طن
المجموع	٥١٢٢٨٩	طن

د - **مخلفات المضارب والمطاحن :** يتخلف عن تقشير الأرز الشعير بالمضارب الحديثة ما يسمى بالسرسة ، وهي تشكل حوالى ١٥ - ١٨٪ من وزن الأرز الشعير ، وبذلك تصل المخلفات إلى كميات ضخمة قد تبلغ حوالى نصف مليون طن سنويا ، إلا أن وجود نسبة مرتفعة من السليكا بها يحد من استخدامها فى تغذية الحيوان إلا بعد طحنها .

أما مخلفات المطاحن ، التى تقدر بحوالى ١,٢ مليون طن نخالة سنويا ، فيدخل معظمها فى أعلاف الحيوان ، وكذلك مخلفات تخزين الغلال التى تقدر بحوالى ٤٠ ألف طن / سنة .

القمامـــة :

تتضمن المخلفات البلدية الصلبة «القمامة» فضلات المساكن ، وهى الجزء الأكبر إذ تمثل حوالى ٦٠٪ منها ، والمنشآت التجارية كالمحال والأسواق ، والمؤسسات الخدمية والفنادق والشوارع ودور الترويح ... وغيرها . وتختلف تلك المواد المتولدة من منطقة لأخرى كما ونوعا ، كما أن معدل تولدها يتباين . وعموما فإن متوسط معدل تولدها يتراوح فى المدن ما بين ,٦ كجم / فرد / يوم للطبقات ذات الدخل المنخفض ، و,٧ كجم للدخل المتوسط ، و,٨ كجم للدخل المرتفع .

وتشكل نفايات الطعام فى القمامة حوالى ٥٠ - ٦٠٪ من مكونات النفايات الصلبة ، والورق من ١٠ - ١٥٪ ، والأخشاب والأقمشة والجلود والأتربة حوالى ٥ - ١٠٪ ، وبها رطوبة تتراوح ما بين ٣٠ - ٤٠٪ . وقد تقل نسبة المواد العضوية على حساب زيادة نسبة المواد القابلة للاسترجاع مثل : البلاستيك والزجاج . لهذا فإن القمامة تمثل مصدرا هاما للمواد العضوية التى يمكن إعادتها للتربة بعد تكميرها ، بدلا من حرقها فى مقالب مكشوفة - أو التخلص منها فى مقالب صحية بالدفن أو الطمر .

ويقدر البعض كمية المخلفات الصلبة فى مصر بحوالى ٤٠ مليون طن يوميا ، أى بمعدل ٠,٦٦ كجم / فرد / يوم فى المتوسط ، وفى القاهرة وحدها تقدر هذه الكميات بحوالى ٩٠٠٠ طن يوميا ، ليست كلها قابلة للكمر ، وإنما يصلح لذلك ما لا يقل عن

٥٠٪ من وزنها . وإلى وقت قريب لم يكن يصنّع من هذه الكمية سوى ٣٠٠ طن/يوم ، فى ثلاثة مصانع تنتج يوميا ١٢٠ طنا من السماد العضوى ، بالاضافة إلى كمية أخرى من المخلفات العضوية التى تستخدم فى علف الحيوانات والمواشى .

وقد أقيمت أول منشأة لتحويل القمامة إلى سماد عضوى فى عام ١٩٥١ فى منطقة شبرا ، وواجهت العديد من المشكلات التى تسببت فى توقفها . ثم زاد الاهتمام فى الثمانينات عندما أنشئت فى الفترة من ٨٥ - ١٩٨٧ خمسة مصانع فى القاهرة والإسكندرية ودمياط والجيزة ، بهدف التجريب لتقييم الجدوى الفنية والاقتصادية لتكنولوجيات التكمير الحديثة ، تحت الظروف المصرية .

وقد خلصت الدراسة التى أجريت فى هذا الشأن إلى أن تقديرات عام ١٩٩١ عن كميات المخلفات الصلبة المتولدة فى المدن المصرية ؛ تتراوح ما بين ٩٤١٦ طن / يوم فى المدن الكبرى (أكثر من ٥٠٠ ألف نسمة) ، و٣٦١٧ طن/يوم فى المدن الصغرى (أقل من ١٥٠ ألف نسمة) .

وعموما فإن الدراسات الحديثة موجودة ومتيسرة ، ويجب أن يزداد الاهتمام بها من النواحى البيئية والاجتماعية والصحية والاقتصادية . ولعله مما يبشر بالأمل ازدياد عدد المصانع التى تنشأ لهذا الغرض ، ولكن معدل إنشائها أو تشغيلها يجب أن يزداد .

الحمأة (ثمط المجارى - البودريت) :

مع التقدم المستمر والمتزايد فى مشروعات توفير المياه النقية للشرب ، والاستخدامات المنزلية والخدمات العامة ، وما استتبعه من إنشاء شبكات مكثفة لتجميع مياه الصرف الصحى من التجمعات العمرانية ، تولدت كميات كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة خصوصا من المدن الكبرى ، والتى يمكن بإعادة استخدامها تحقيق نتائج إيجابية اقتصاديا وبيئيا .

فإذا تغاضينا - مؤقتا - عن مدى دقة التقديرات الخاصة بكميات الرواسب الناتجة من المعالجة الابتدائية (وهى الأغلب) والثانوية (إن تمت) ، نجد أنها تلقى من المزارعين اهتماما كبيرا ، كإضافات للتربة الزراعية ، بمعدلات عالية خرجت عن حد

السيطرة الصحية اللازمة ، خصوصاً وأنها غالبا ما تضاف لأراضى إنتاج الخضروات الطازجة ، وتعطى تحسنا واضحا فى الإنتاج .

وتتوفر فى مصر حاليا بيانات عديدة ومفيدة عن خواص الحمأة ، والقوانين المنظمة لاستخدامها فى الزراعة ، وعناصر أخطارها وأضرارها على صحة الإنسان والبيئة ، وكذلك جوانب معالجتها قبل الإضافة إلى التربة للحد من هذه الأضرار ، وبالتالى استخدامها بأمان .

ومن المعروف أن الحماة سبق أن استخدمت منذ الثلاثينات فى القرن العشرين باسم «البودريت» الذى كان يتخلف عن معالجة مياه الصرف الصحى الأولى لمدينة القاهرة بمحطة الجبل الأصفر ، غير أن الكميات المتولدة حينئذ كانت قليلة وخواصها الكيماوية أفضل نسبيا ، كما أن تركها لتجف تحت أشعة الشمس لمدد طويلة – نظراً لقلة الطلب عليها – كان يقتل معظم ما فيها من ميكروبات وأحياء دقيقة ممرضة . أما اليوم فقد ارتفعت أرقام كميات مياه الشرب النقية ، وبالتالى مياه الصرف المتخلفة عنها ، والتى أصبحت جزءاً أساسياً من سياسة إعادة استخدامها فى الرى ، وذلك بعد معالجتها ، بفصل الحمأة منها ، الأمر الذى يلزمنا بالتخلص من هذه المخلفات لأسباب صحية وبيئية فى المقام الأول .

البحوث والدراسات الخاصة بالحمأة : كانت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا سباقة فى دعوة جهات البحث المعنية إلى إجراء الدراسات اللازمة عن جوانب وضوابط ومعايير الاستخدام الآمن للحمأة فى الزراعة . وقد تعاقدت خلال الخطة الخمسية الثانية للبحوث (١٩٩٧/٩٢) مع ثلاث فرق بحثية متخصصة ، واحدة منها لكل من الجبل الأصفر (البركة) ، وأبورواش ، والإسكندرية .

وقد أبرزت نتائج تلك الدراسات بيانات مفيدة عن خواص الحمأة الناتجة فى المواقع الثلاثة ، ومقارنتها بالمعايير الدولية لحدود تركيزات المعادن الثقيلة فى الحمأة والحمل المسموح به دوليا ، مع توجهات وزارة الإسكان بالنسبة لاستخدام الحمأة فى مصر ، والمعالجات المستخدمة قبل الإضافة إلى التربة ومدى فاعليتها الكيماوية والأحيائية

والصحية ، ومعدلات الإضافة للتربة الزراعية ، والأثر المتبقى والمتراكم لهذه الإضافة فى التربة ، والأثر على النبات النامى ومنتجاته النهائية ، والتأثير على خواص التربة ذاتها ، وتعرض الملايين من العاملين الزراعيين لمخاطر التلوث .

وقد تضمنت التجارب معاملة الحمأة الخام قبل إضافتها للتربة الزراعية بعدد من المعاملات لتقليل المخاطر ، خصوصا من النواحى الصحية للإنسان .

وغنى عن القول أن أثر إضافة الحمأة على المزروعات كانت إيجابية بشكل واضح ، إذ تحتوى الحمأة على ما لا يقل عن ٥٠٪ من حجمها مواد عضوية ، بالإضافة إلى العناصر السمادية خصوصا الآزوت ثم الفوسفات الذائب . كما أن نسبة الحموضة لم تكن مرتفعة (٧,٣) . وهذا يعنى أنها لم تكن قلوية قبل إضافة معاملات ما قبل الإعداد للزراعة ، والتى يرتفع فيها رقم تفاعل التربة (PH) إلى مستويات قلوية عالية . أما عن تركيز الأملاح فى الحمأة فكان فى الحدود الطبيعية غير الملحية .

غير أنه يؤخذ على ما تم التوصل اليه من نتائج واستنتاجات أمران ، هما :

الأول : أن التجارب لم تستمر لمدة أطول لتتمشى مع ما تحكمه طبيعة القضية من منهج علمى فى مجال الدراسة .

الثانى : إحجام الهيئات المسئولة (المستفيدة) عن تمويل هذه البحوث ، مما اضطر خطة البحوث الى اختصار كثير من الجوانب التى كان إجراؤها يفيد كثيرا فى الدراسة .

طمى النيل :

من المعروف أن طمى النيل هو مادة الأصل التى تكونت منها التربة الزراعية الخصبة فى وادى النيل ودلتاه منذ القدم ، وأن من مارس استصلاح وتحسين الأراضى الصحراوية المتاخمة للدلتا ، يدرك أن الطمى واحد من أهم محسنات التربة فى مصر . وكانت رواسب الفيضان السنوية تصل إلى المساحات المزروعة مع مياه الفيضان ، وتضيف طبقة رقيقة منه كل عام تجدد الخصب بما تحتويه من عناصر مغذية للنبات فى صورة ميسرة . كما أن نواتج تطهير المجارى المائية سنويا كانت توفر

كميات ضخمة تضاف إلى الطبقة السطحية فى الأراضى الرملية لتحسين خواصها المائية . وبعد إنشاء السد العالى قلت نواتج تطهير القنوات المائية – التى تشكل شبكتى الرى والصرف – إلى حد كبير ، علما بأنها ليست من الطمى الحديث الذى انقطع وروده تقريباً إلى الجزء المصرى من بحيرة السد العالى ، وإنما من تجريف جوانب المجارى الرئيسية وحواف الجزر . لذلك اتجه الاهتمام إلى إيجاد واستخدام مواد بديلة للطمى ، أهمها الطفلة الصحراوية ، وذلك للحد من تجريف بعض الأراضى الزراعية القديمة ، والذى يجرمه القانون حالياً .

ولقد أثبتت نتائج التطبيق العملي الفوائد المحققة من إضافة طمى النيل إلى التربة السطحية فى الأراضى الرملية لتحسين خواصها الفيزيائية والكيمائية والحيوية ، ويزداد معدل التحسين طرديا مع معدلات الإضافة . وإذا كانت رواسب الطمى التى تجرف من الأرض الزراعية أو تقطع من نواتج التطهير تستخدم كفرشة تحت الماشية ، ثم تنقل إلى الحقل ثانية كسماد بلدى يخلط مع الطبقة السطحية وبها كثير من بذور الحشائش أو الديدان الثعبانية (النيماتودا) ، فإن الفائدة المحققة من إضافتها – إذا قورنت بكثير من المواد المعدنية الأخرى – تقلل من الأضرار الناتجة عن إضافتها . إن طمى النيل الذى يضاف لتحسين التربة الزراعية أرخص تكلفة وأقل ملوحة وأسرع أثرا وأضمن بقاء فى التربة ، خصوصا إذا كانت نسبة الحبيبات الدقيقة فيه (الطين والسلت) مرتفعة .

فإذا أخذنا فى الاعتبار أن معظم مساحات الأراضى المستصلحة حديثا ، أو المخطط لزراعتها تحت الرى ضمن دراسات التخطيط الشامل للأراضى Land Master Plan ، عبارة عن أراض خشنة القوام رملية ، بل إن نسبة الحصى الرفيع فى قطاعها مرتفعة – اتضحت أهمية تحسين خواصها الطبيعية وضرورتها ليس فقط لتحسين قدرتها الإنتاجية ، وإنما أيضا – وبدرجة حيوية – لرفع كفاءة استخدام مياه الرى التى تضاف اليها ، وتقليل فترات الرى وبالتالى تكلفته على المدى الطويل .

لقد أثبتت التجارب الحقلية ، أن إضافة ١٠٠ طن من الطمى الى سطح التربة الرملية وخلطها لعمق حوالى ١٥ سم (١٠٪ بالوزن) يحقق نتائج إيجابية مباشرة فى

زيادة الإنتاج . وهذه الكمية (١٠٠ طن / فدان) تعادل ٧٥ م^{3} فى المتوسط ، وبذلك فإن تحسين ١,٥ مليون فدان من التربة الرملية يتطلب حوالى ١١٢,٥ مليون م^{3} من الطمى . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن عمق رواسب الطمى فى الدلتا والوادى يتراوح ما بين ٥ – ٣٥ مترا ، وبمتوسط ٩م ، وأن استخراجه من المواقع المستبعدة تماما من التوسع الزراعى حاليا ومستقبلا سيكون على عمق ٣م فقط (أى ١٢٦٠٠م^{3} / فدان) ، فإن مجموع المساحات المطلوبة لتوفير هذه الكمية من الطمى يبلغ حوالى ٨١٠٠ فدان فقط . هذا إذا كانت المساحات متجمعة ، ولكن الواقع أن الاختيار يكون لمواقع متناثرة حيث يكون الطمى خاليا من الأملاح أو قليلها ، ولا يحتوى على ديدان ثعبانية .

ومن المعروف أن استخدام طمى النيل لتحسين التربة ممارسة قديمة فى مصر ، وإنما الجديد المقترح هو توجيه الأنظار إلى أهمية التوسع فى استخدام الطمى القديم بعيدا عن الأرض الزراعية تماماً ، وكذلك دون إدخال قضية استجلاب الطمى الحديث من جنوب بحيرة السد العالى ، فالتكلفة تحول دون ذلك . والمهم أنه إذا ووفق على المبدأ فلا بد من تقنين للعملية ، ووضع المعايير اللازمة لها من حيث اختيار المواقع والأعماق والأسعار ، وكذلك ضوابط إعادة ردم مواقع الحفر برمال قليلة الأملاح ، سليكاتية أو جيرية مثلا .

أما عن صفات هذا الطمى (القديم) وحالته الآن ، فلا شك أنه مفضل عن الطفلة الصحراوية التى سبق التوجيه باستخدامها فى تحسين الأراضى .

وفى بحث عن التغيرات الكيماوية والمنرالوجية (المعدنية) لرواسب نهر النيل – صدر عام ١٩٩٨ – يذكر ما يلى : أثناء إنشاء مترو الأنفاق فى منطقة شبرا الخيمة ، أخذت عينات تربة لكل ٢م لأعماق كبيرة وصلت إلى ٢٨م ، لدراسة التغيرات الطبيعية والكيمائية والمنرالوجية لترسيبات نهر النيل ، على مدار فترة طويلة قدرها البعض بعشرة آلاف سنة . ودراسة التغيرات فى الماضى ربما تساعد فى الحكم على المتوقع بالنسبة للخواص الكيميائية والخصوبية مستقبلا .

واتضح من النتائج وجود اختلاف فى قوام التربة ، كما اختلفت نسبة الأملاح الذائبة ، ولكنها جميعا فى حدود التربة غير الملحية ، واختلف محتوى الطبقات من

النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم ، إذ لوحظ وجود نسبة عالية من الفوسفور على عمق ٨ – ١٠م ، وللبوتاسيوم على عمق ٢٤ م . وقد فسر تراكم الفوسفور عند هذه الطبقة على أساس أنه نتيجة لوجود نسبة عالية من كربونات الكالسيوم فى تلك الطبقة مما أدى إلى ترسب الفوسفور . أما تراكم البوتاسيوم عند عمق ٢٤ م فقد فسر على أساس أن هذه الطبقة تمثل الصخر الأساسى .

كما أوضحت النتائج تغيراً فى نسبة الكمية الكلية والكمية المستخلصة للعناصر المغذية الدقيقة (الحديد والمنجنيز والزنك والنحاس) ، ووجود ارتباط بين الكمية المستخلصة وكل من محتوى التربة من الطين والمادة العضوية ، وأن مستوى الزنك أقل من المستوى الحرج فى جميع الطبقات ، مما يوضح أن مادة الأصل فقيرة فى الزنك . أما بالنسبة لمعادن الطين فقد اتضح أن معدن المونتموريللونيت يسود فى جميع الطبقات ، مع وجود كميات قليلة من الكاؤلينيت والميكا المتأدرتة ، وأن توزيع معادن الطين يماثل تقريبا الطبقة السطحية المستغلة فى الزراعة .

ويستخلص من النتائج أنه فى المستقبل ، وعلى المدى القريب ، لن يحدث تغيير كبير فى ترسيبات النهر ، ولكن يجب الاهتمام بالمحافظة على مستوى الزنك الميسر فى الأراضى تبعا لاحتياجات المحاصيل المختلفة .

الطفلة الصحراوية :

تتكون رواسب الطفلة طبيعيا من خام البنتونايت الذى يتركب أساسا من أحد معادن الطين مع الرمل وكربونات الكالسيوم والجبس . وأفضلها لتحسين التربة ما يحتوى على طين المونتموريللونيت الكالسيومى .

وقد بدأ الاهتمام بدراسة إمكان وجدوى استخدام الطفلة الصحراوية فى تحسين خواص التربة الصحراوية الرملية ، فى إطار البحث عن بدائل خامات تصلح لتعويض النقص فى طمى النيل بعد إنشاء السد العالى ، لاستخدامها فى صناعة طوب البناء بصفة أساسية ، ثم فى تحسين التربة المستصلحة حديثاً فى المناطق الصحراوية ، لما فى ذلك من حماية للتربة المزروعة من التجريف . وكانت أكاديمية البحث العلمى

والتكنولوجيا سباقة فى هذا الاتجاه ، عندما تعاقدت عام ١٩٧٤ مع معهد بحوث البناء لتنفيذ دراسة حقلية تستهدف الكشف عن موارد الطفلة الصحراوية الملائمة لصناعة الطوب الأحمر ، ثم تلا ذلك دراسة استخدامها ، أى الطفلة ، فى الزراعة لتحسين بناء التربة الرملية المروية .

وجاءت النتائج مبشرة على المستويين الحقلى والمعملى ، رغم وجود محاذير بشأن محتوى الطفلة من الأملاح ، وطرق التخلص منها ، وتكاليف تجهيزها قبل إضافتها ، ثم نقلها إلى موقع الاستخدام . بمعنى أنه ثبتت جدواها الفنية ولم تتأكد جدواها الاقتصادية .

ولقد أوضحت الدراسات أن إضافة ٩٠طن/فدان وخلطها بالطبقة السطحية (لعمق ١٥سم) للتربة الرملية ؛ يعطى نتائج إيجابية من حيث توفير مياه الرى وزيادة الإنتاج المحصولى . كما أشارت إلى أن رواسب الطفلة فى محافظة المنيا يمكن استخدامها بنجاح فى تحسين التربة الرملية .

استخدام الكبريت المعدنى مقارنا بالجبس الزراعى :

يستخدم الكبريت فى الزراعة لعدة أغراض ، منها :

- أنه سادس العناصر فى سلسلة العناصر المغذية الكبرى للنبات ، وتمتصه الجذور فى معظم الحالات تقريبا فى حالة أيون الكبريت ، كما أن بعض الكبريت فى صورة أيون الكبريت يمكن أن يمتص من خلال أسطح الأوراق ، إلا أن التركيزات العالية من هذه الصورة الغازية سامة . وتذكر المراجع أن تعفير الكبريت المعدنى على أسطح أوراق أشجار الفاكهة تجد طريقها بكميات ضئيلة إلى الجهاز الداخلى للنبات بعد التعفير بوقت قصير .

- أنه يضاف تعفيرا على أسطح أوراق النباتات لمقاومة الأمراض الفطرية .

- تحسين الأراضى القلوية ، إذ يضاف فى صور مختلفة ، منها :

  • كأحد أملاح الكالسيوم الذائبة فى صورة جبس زراعى .

  • كحامض مباشر أو مواد مكونة للحامض ؛ وتشمل : الكبريت المعدنى – حامض الكبريتيك – كبريتات الحديد – كبريتات الألومنيوم – الكبريت الجيرى .

ولكل من المواد المحسنة المذكورة مكان مناسب في عمليات التحسين ، وتختلف كفاءة كل منها تبعا للظروف التى تحكمها عدة عوامل أهمها : محتوى التربة من الكربونات ، ورقم القلوية .

ويهمنا فى مجال الدراسة وتحت ظروف الاستخدام فى مصر ، كل من الجبس الزراعى والكبريت المعدنى . والأول يغلب استخدامه فى استصلاح الأراضى القلوية ، إلا أن العنصر الفعال فيه هو عنصر الكبريت .

أما الكبريت المعدنى ؛ فإن إضافته تعتمد على أنه يتأكسد بفعل البكتريا المؤكسدة للكبريت أولا ، قبل أن يحل محل الصوديوم – بصورة تبادلية – فى التربة القلوية .

وتقدر الاحتياجات الجبسية اللازمة لتحسين تربة قلوية تبعا لمعادلات خاصة تحكمها النسبة المئوية للصوديوم المتبادل على معقد التربة ، ومدى المستوى المطلوب إزاحته من هذه النسبة ، وغالبا ما لا تتم الإزاحة كاملة .

أما نوع المحسن الكيماوى فتدخل فى اختياره اعتبارات مؤثرة ، مثل الفترة المطلوب تحسين التربة خلالها . وفى هذا الصدد ، فإن المحسنات رخيصة الثمن أبطأ عادة فى إحداث التفاعل الكيماوى المطلوب . ومن ثم فإنه إذا أريد التحسين بسرعة فلابد من إضافة مواد مرتفعة الثمن نسبيا .

ومن المواد المحسنة المحتوية على الكبريت – سريعة التفاعل – يوجد حمض الكبريتيك وكبريتات الحديد وكبريتات الألومنيوم التى تتحلل مائيا بسرعة فى التربة ، وغالبا ما يتجه معظم الاستخدام إلى الجبس الزراعى أو الكبريت لانخفاض ثمنها . والأول بطئ الذوبان فى الماء ، وبذلك فإنه بطئ التفاعل فى التربة . وتزداد قابليته للذوبان بوجود أيونات الصوديوم والكلوريد فى المياه . وتشير التقارير إلى أن إضافة ٤ – ٥ آلاف م^{٣} من المياه كافية لغسل ٤–٥ أطنان جبس زراعى/فدان .

ونظرا لأن الكبريت المعدنى المضاف لابد من أن يتأكسد بفعل بكتريا خاصة ، فإنه يصنف ضمن المحسنات بطيئة الفاعلية . وعموما تذكر بعض الدراسات أن اضافة ١ طن جبس زراعى للفدان غالبا ما يتم تأكسده بسرعة فى حوالى ٢–٣ أسابيع ، تحت

ظروف رطوبة وحرارة ملائمة ، أما الاحتياجات الأكثر فإنها تحتاج إلى وقت أطول للتأكسد . ومع ذلك فإن بعض التقارير تذكر تأخر الأكسدة إلى أكثر من سنة ، ولعل من بين أسباب ذلك : عدم طحن الكبريت أو الجبس تماماً ، أو سوء توزيعه وعدم تجانسه مع التربة الطميية . وبمقارنة التحسين بالجبس مع التحسين بإضافة الكبريت ، نجد أن المحسن الأول يحتاج إلى مياه أكثر وإلى غسيل مستمر ، بعكس إضافة الكبريت المعدنى مباشرة التى تحتاج الى إضافة غزيرة من المادة العضوية المتحللة ، وهذه لا تغسل إلا بعد أن يكون الكبريت قد تأكسد وتبادل . وخلال تلك الفترة يلزم أن تكون التربة مبتلة (رطبة) ، إذ إن ذلك ضرورى لفعل بكتريا تأكسد الكبريت . أما من حيث كمية الإضافة ، فإن إضافة طن واحد من الكبريت المعدنى يعادل إضافة ٣ أطنان من الجبس الزراعى تقريبا . وعند تقرير جدوى إضافة الجبس الزراعى مقارنا بإضافة الكبريت المعدنى لابد أن يؤخذ فى الاعتبار تكاليف الخدمة والنقل ، وكذلك توفر مياه الغسيل ، وتكلفة السماد العضوى ، والوقت اللازم للتحسين ، وكذلك مدى احتواء الجبس الزراعى على شوائب وأملاح ضارة .

هذا ولا يخفى أن الكبريت المعدنى نفسه يستخدم كمبيد لبعض الأمراض الفطرية ، كما أن نتائج تأكسده المرحلية من كبريت إلى كبريتات تؤثر سلبا على بعض الكائنات الدقيقة الحية النافعة فى التربة . وكثيرا ما يجرى تجنب هذه النواحى السلبية للكبريت بإضافته إلى أكوام السماد البلدى فى أماكن خاصة بالمزرعة إلى أن يتم تأكسده ، ثم يضاف إلى التربة الزراعية .

المحسنات الصناعية (والمصنعة) للتربة :

منذ أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من القرن العشرين بدأت تجارب استخدام بعض المواد المخلقة لتحسين بناء التربة ، خصوصا الرملية منها . ثم اتسع استخدامها منذ ذلك الوقت وتطورت خواصها ومصادرها ، إلا أنها مازالت محدودة الانتشار بالنسبة للزراعة الحقلية الواسعة نظراً لاقتصادياتها غير المشجعة .

ومحسنات التربة المخلقة صناعيا غالبا ما تكون بوليمرات أو مركبات عضوية بترولية ، وهى إما أن تكون قابلة للذوبان فى الماء وفى هذه الحالة يجب أن تتحول فى

التربة إلى صورة غير قابلة للذوبان لمنع فقدانها مع زيادة الرى ، أو أن تكون غير قابلة للذوبان فى الماء وحينئذ تضاف إلى التربة فى شكل مستحلبات مع الماء . كما أن البوليمرات التى تجهز وتسوق فى الصورة الجيلية (هيدروجيل) تعتبر إحدى الوسائل لتحويل البوليمرات القابلة للذوبان إلى صورة غير قابلة للذوبان ، بالإضافة إلى رفع قدرتها على امتصاص المياه . ويعتبر مستحلب البيتومين أحد المحسنات المعدنية ، وقد نجح تجهيزه فى مصر بأسعار مقبولة تجاريا الآن وبفاعلية عالية .

ولاشك أن لهذه المحسنات نواحى إيجابية عديدة . وتوجد منها أنواع بأسماء تجارية عديدة فى السوق المصرية ، غير أن الظروف المناخية شديدة الحرارة والجفاف ، بالإضافة الى ملوحة التربة ومياه الرى ، وكثرة تقلبات خدمة التربة تحت ظروف التكثيف الزراعى وتتابع المحاصيل ... كل هذه عوامل تحد من كفاءة استخدام تلك المواد على نطاق واسع فى الحقل . ولابد من أن تكون التربة المراد تحسينها غير متدهورة كيماويا فى الأصل .

وعموما فإن التحسين فى صفات وكفاءة واقتصاديات استخدام هذه المحسنات فى نشاط مستمر ، ويهتم به المتاجرون فى تلك المواد ، فعلى سبيل المثال قد تستخدم بعض هذه المواد مع واحد أو أكثر من العناصر السمادية مثل الآزوت لجعله أقل ذوبانا ، وبذلك تحد من فقدانه مع الرى بسرعة فى الأراضى الرملية .

دور المياه فى تحسين التربة :

كثيرا ما يغفل دور المياه فى تحقيق الأهداف الإيجابية لتحسين التربة ، علما بأن عمليات التحسين لا تكتمل إلا بتقنين كميات إضافية من المياه إلى الحقول المطلوب تحسينها .

ومن المعروف أن مياه الرى التى تضاف إلى الحقول الزراعية تحقق ثلاثة أهداف ، فمنها كل شئ حى بمعنى أن جزئ الماء مكون لأنسجة النبات ، وخلالها تذاب العناصر المغذية للنبات فى محلول التربة الذى ينتقل من جذور النبات أولا ثم من عضو إلى آخر داخل النبات نفسه . أما السبب أو الهدف الثالث الذى يعنينا فهو غسل الأملاح الزائدة

التى تتراكم فى قطاع التربة طبيعياً ، خصوصاً فى الأراضى الزراعية التى تروى فى المناطق الجافة وشبه الجافة ، وهذه الكميات تسمى مقنن الغسيل ، وتزداد مع زيادة تركيزات الأملاح فى ماء الرى ، وكذلك كلما كانت التربة تحتوى على متوسطات تركيزات أملاح متوسطة أو مرتفعة .

هذا وتعطى كميات المياه الإضافية هذه غالبا مع الريات العادية طوال مواسم الزراعة ، أو على دفعات كبيرة الحجم قليلة العدد (كما كان يحدث طبيعيا أثناء فيضان النيل ، قبل إنشاء السد العالى) . ويتوقف الأسلوب على ظروف تواجد المياه ومدى ووقت توفرها .

المهم هو أن تحسين التربة يتطلب مقننات إضافية من المياه تخصص للمساحات التى يتم فيها التحسين ، علما بأن هذه المساحات تجرى بها عمليات إضافية لصيانة المصارف الحقلية والمساقى الفرعية أيضا ، خصوصا وأن تحسين شبكة المصارف الحقلية يعد أحد أسس التحسين .

ومن الممارسات العملية المعروفة فى معالجة قلوية التربة أنها تعتمد على مدى توفر المياه أيضا ، إذ إنها تعتمد على إضافة الجبس الزراعى فى حالة توفر المياه الصالحة بكميات كافية ، أما فى حالة نقص المياه فيفضل استخدام عنصر الكبريت المعدنى مع كميات غزيرة من السماد العضوى المكمور .

إن ظروف عدم توفر المياه للرى خلال أشهر الصيف تحول دون تحقيق غسل فعال لتراكم الأملاح فى قطع التربة . لذلك يرى أن يكون غسل الأملاح بريات غزيرة خلال فترة الشتاء ، حيث الاحتياجات المائية لاستهلاك النبات قليلة ، وبالتالى يمكن ، مع إلغاء السدة الشتوية ، اعتبار هذه الفترة توقيتا مناسبا لتحسين التربة وغسل الأملاح المتراكمة منها .

وإذا كان ما تقدم يوضح أبرز جوانب دور المياه فى عمليات التحسين ، فإن الدور الأول للمياه يكمن فى تأخير حدوث التدهور الذى يحتاج إلى تحسين ، بمعنى أنه دور وقائى إلى حد كبير . ويتركز ذلك فى طرق للرى تستخدم بكفاءة وجدولة مناسبة للرى وإدارة رشيدة للمياه العادم المعاد استخدامها .

تسوية سطح التربة بالليزر وآثار ها الاقتصادية :

تؤدى تسوية التربة بالليزرة إلى كثير من النتائج الايجابية ، ويأتى فى مقدمتها :

أ - خفض التكلفة الجارية للوحدة المنتجة من الحاصلات الرئيسية :

- تناقصت التكلفة لمحصول القمح فى محافظة الفيوم بما يعادل حوالى ٦,٣٪ ، إذ كانت تكلفة الإنتاج للأردب من الأراضى المسواة ٣٠,٨٩ ± جنيه/فدان مقارنة بحوالى ٣٢,٩٨ ± ٣,٩١ جنيه من الأراضى التقليدية (غير مسواة بالليزر) .
- انخفضت تكلفة إنتاج الأردب من الفول البلدى بالأراضى المسواة ، بما يعادل حوالى ٧,٨٪ ، أى من ٣٥,٦٩ ± ٤,٣٨ جنيه إلى ٣٢,٩١ ± ٣,٩٥ جنيه للأردب .
- انخفضت تكلفة القنطار من القطن إلى ٥٥,٧٥ ± ٧,٦٤ بدلا من ٦٢,٤٣ ± ٨,٩١ جنيه ، أى بنسبة ١٠,٧٪ .
- انخفضت تكلفة أردب الأذرة الشامية من ١٥,٢١ ± ٢,٠١ جنيه إلى ١٢,٨٧ ± ١,٩٨ جنيه ، أى بنسبة ١٥,٤٪ .

ويعزى الانخفاض فى تكلفة إنتاج الوحدة الإنتاجية من المحاصيل الأربعة المذكورة إلى عدة عوامل أبرزها ؛ زيادة إنتاجية وحدة المساحة المزروعة ، والوفر فى العمل المزرعى وفى الوقت اللازم لإجراء بعض العمليات الزراعية .

ب - ارتفاع إنتاجية الحاصلات الرئيسية :

يعرض جدول رقم (١١) ملخصاً لأثر عمليات التسوية بالليزر على إنتاجية بعض المحاصيل الرئيسية .

جدول رقم (١١)

الزيادة فى إنتاجية بعض المحاصيل الحقلية الرئيسية نتيجة التسوية بالليزر

المحصول	مستوى التسوية	وحدة الانتاجية	الانتاجية		٪ للزيادة
			بدون تسوية	مع التسوية	
قصب السكر	بدون ميول	طن / ف	٣٠,٢٢	٤٣,٠٨	٪٤٣,٥٠
قصب السكر	ميول ٣سم/ ١٠٠م	طن / ف	٢٣,٢٢	٤٥,٣٢	٪٩٤,٧٠
قمح		أردب / ف	١,١ + ٩,١١	١,٢ + ٩,٨٠	
قمح (المنيا)		حبوب			٪٢١,٠٠
		تبن			٪ ٦,٠٠
قطن		قنطار / ف		١,٢٢ + ٦,٨٨	٪١٢,٦٠
فول بلدى		أردب / ف	,٦ + ٨,٢	٠,٨ + ٨,٦	٪ ٤,٧٠
اذرة		أردب / ف	١,٦٣ + ٩,١٣	١,٩٩ + ٩,٨١	٪ ٦,٩٠
أذرة (المنيا)					٪ ٨,٠٠
بصل (بنى سويف)		طن / ف	٩,٩٠	١٥,٨٣	٪٦٠,٠٠

المصدر : الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لتحسين الأراضى - ٢٠٠٠ .

جـ - انخفاض كميات العمل المزرعى :

كما توضح الأرقام الواردة فى جدول رقم (١٢) ملخصا لتأثير عملية التسوية بالليزر على كميات العمل المزرعى .

جدول رقم (١٢)

تقديرات تأثير التسوية بالليزر على كل من العمل اليدوى والحيوانى والآلى فى خدمة بعض المحاصيل الرئيسية

المحصول	العمل البشرى ، رجل / فدان			العمل الحيوانى ، يوم عمل حيوانى			العمل الآلى (خدمة) ساعات عمل		
	بدون تسوية	مســـــواه	%	بدون تسوية	مســـــواه	%	بدون تسوية	مســـــواه	%
قمح	٢٧±٣,٦	٢٢,٤±٣,٢	١٧,٠٤	٢,٨±١,٤	٢,٤±,٦٢	١٦,٥	٧,٩±١,٣	٦,٦٠±١,٠٤	
فول بلدى	٣٦,٤±٣,٣	٢٠,٧±٧,١	١٥,٧٠	–	–	–	٤,١±١,٣	٣,٢٠±٠,٩	
قطن	٩٩,٣١±٢٤,٩	٨٩,٣±١٠,٤	١٠,١٠	–	–	–	٧,٠٣±١,٠٨	٦,١٤±٢,١٢	١٤,٥
ذرة	٢٧,١±٢,٦٩	٢٠,٧٣±٣,٧	٢٣,٥٠	٦,١٢±٢,٧١	٤,٧٢±١,٢٤	٢٢,٩	٤,٤٨±٠,٤٤	٣,٠٥±٠,٤٥	

المصدر : الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لتحسين الأراضى - ٢٠٠٠ .

ويعزى تقرير الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لتحسين التربة أسباب انخفاض كميات العمل البشرى والحيوانى والآلى فى خدمة الأراضى التى تسوى بالليزر عن الأراضى التقليدية (غير المسواة) إلى سهولة تنفيذ عمليات الخدمة (تخطيط - تبتين - زراعة - عزيق) ، وكذلك توفير الوقت اللازم لعمليات الرى - هذا بالإضافة إلى ارتفاع كفاءة الرى .

د - ترشيد استهلاك وكفاءة استخدام مياه الرى :

تعتبر عمليات التسوية بنوعيها النهائية والدقيقة أحد الوسائل العملية فى ترشيد استهلاك مياه الرى ، نظراً لما تحدثه من انتظام لسطح الأرض مع إعطاء الميول اللازمة حسب طبيعة التربة ، وبهذا فإنها تؤدى إلى رفع كفاءة نظم الرى سواء التقليدية أو الحديثة . وقد أثبتت نتائج الدراسات الميدانية - التى أجريت عن أثر عملية التسوية بالليزر على استهلاك مياه الرى - أن عملية التسوية الدقيقة باستخدام أشعة الليزر ، مع إعطاء ميول ، تحدث وفرا فى استهلاك مياه الرى بمعدلات عالية تصل إلى نحو ٤٢٪ ، كما أنها تؤدى إلى رفع كفاءة استخدام مياه الرى ، حيث أدت إلى زيادة

إنتاجية المحصول لكل وحدة مياه مستخدمة ، ويمكن إيضاح ذلك على النحو التالى :

- أدت عملية التسوية باستخدام أشعة الليزر بميل ٣سم/١٠٠م إلى وفر فى كميات مياه الرى المستخدمة بنحو ٢٨٪ (نحو ٢٩٧٥م^3 / فدان) ، وانخفضت إلى ٢١٪ فى حالة التسوية بالليزر بدون ميول ، وانخفضت إلى ٨٪ فقط فى حالة التسوية العادية بالقصابية ، وذلك بالنسبة لمحصول قصب السكر .

- أدت عملية التسوية باستخدام أشعة الليزر إلى وفر فى كميات مياه الرى المستخدمة بنحو ٣٣٪ (أى بمعدل ٧٥٤م^3/فدان) بالنسبة لمحصول القمح ، ونحو ٣٠٪ (أى بمعدل ٩٣٠م^3/فدان) بالنسبة لمحصول البصل ، وذلك بالمقارنة بالأراضى غير المسواة .

- أدت عملية التسوية باستخدام أشعة الليزر إلى رفع كفاءة استخدام وحدة مياه الرى (م^3) ، حيث وصلت الزيادة فى إنتاجية المحاصيل إلى نحو ١٧٧٪ . وارتفعت إنتاجية وحدة مياه الرى (م٣) من ٢,٨٢ ، ٠,٦٤ ، ٠,٥٢ ، ٤,٥ كجم/م٣ بالنسبة للأراضى غير المسواة إلى ٥,٨٦ ، ١,١٥ ، ٠,٨١ ، ١٢,٤٥ كجم/م٣ بالنسبة للأراضى المسواة بالليزر ، أى بنسبة زيادة قدرها ١٠٨ ، ٨٠ ، ٥٦ ، ١٧٧٪ وذلك بالنسبة لمحاصيل قصب السكر ، القمح (حبوب) ، الذرة ، البصل ، على الترتيب .

- أدت عملية التسوية بالليزر إلى خفض تكلفة رفع المياه ، نتيجة انخفاض كمية مياه الرى المستخدمة ، وبالتالى انخفاض وقت وتكلفة رفع مياه الرى .

مشكلات ومعوقات تحسين التربة الزراعية :

يوجز التقرير السنوى للهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى ، بوزارة الزراعة ؛ أبرز المشكلات والمعوقات التى تواجه التنفيذ فيما يلى :

- ضيق فترات خلو الأراضى الزراعية من الزراعات ، حيث تصل إلى نحو ١٠٠ يوم فى السنة .

- انتشار عمليات تحميل المحاصيل التى يمارسها بعض المزارعين مما يعوق عمليات التحسين .

- انخفاض قيمة الدعم المخصص لنقل الجبس الزراعى .

– عدم كفاية أعداد الآلات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لإعادة تنفيذ دورة التحسين على الفترات المطلوبة طبقا لنتائج الدراسات الفنية ، والتى تتراوح ما بين ٣-٤ سنوات .

– عدم كفاية إعداد المناطق الفرعية بالمراكز وما تشمله من معامل وحملة ميكانيكية ، بما يحقق سرعة الإنجاز فى التوقيتات المناسبة .

الحلول المقترحة لتحسين التربة :

تحقيقا لزيادة معدلات الأداء السنوية لمختلف أنشطة تحسين التربة ، وحتى يتسنى تنفيذ دورة التحسين على فترات مناسبة طبقا لمعدلات الأداء الاقتصادى ، يقترح ما يلى :

– تدعيم معامل تحليل التربة والمياه بمناطق التنفيذ على مستوى الجمهورية ، بحيث تزداد من ١٠ معامل حاليا إلى ٢٣ معملا بالمحافظات ، وتزويدها بالأجهزة والأدوات المعملية ومستلزمات التشغيل .

– التوسع فى إنشاء مناطق التنفيذ الفرعية على مستوى المراكز والإدارات الزراعية بالمحافظات المختلفة ، وتجهيزها بالآلات والمعدات ووسائل النقل بما يحقق الارتفاع بمعدلات التنفيذ وسرعة الإنجاز .

– تدعيم الحملة الميكانيكية بزيادة أعداد الآلات والمعدات الفنية المستخدمة واللازمة لإعادة دورة التحسين كل ٣-٤ سنوات طبقا لنتائج الدراسات الفنية ، خاصة مع انحسار فترات خلو الأرض من الزراعات ، فضلا عن أن تحميل بعض المحاصيل يؤدى إلى عدم خلو الأرض فى الفترات البينية .

– زيادة وحدات التسوية باليزر .

– زيادة الدعم المقرر لاستخدام الجبس الزراعى من حيث تكلفة النقل وثمن الجبس . وفى حالة استخدام الجبس الزراعى المعبأ فى شكاير سعة ٥٠ كجم ، يتطلب الأمر زيادة الدعم بنحو ١٠ ملايين جنيه سنويا (٤٠٠ ألف طن سنويا × ٢٥ جنيه تكلفة تعبئة الطن) .

التقييم الفنى والاقتصادى لمشروعات تحسين التربة :

يمثل التقييم الفنى والاقتصادى المقياس الحقيقى لقياس أثر تنفيذ عمليات التحسين

على صفات التربة ، ومدى نجاحها فى معالجة مشكلات الأراضى المتدهورة ، ورفع قدرتها الإنتاجية ، بما يسهم فى زيادة إنتاجية غلة الفدان من المحاصيل المنزرعة .

ويتم تنفيذ خطة التقييم باستخدام أسلوب المعاينة العشوائية متعددة المراحل لاختيار وحدات المعاينة ، والتى تمثل نحو ١٠٪ من المساحات التى نفذت بها مشروعات تحسين التربة ، مع تتبع قياس أثر تنفيذ عمليات التحسين لمدة تتراوح ما بين ٢-٤ سنوات متتالية عقب التنفيذ ، وذلك على مستوى النواحى ببعض المحافظات بالوجهين البحرى والقبلى الممثلة للأراضى القديمة والمنزرعة بـ (القطن - القمح - الأرز - الذرة - الفول البلدى - بنجر السكر) ، كما يتضمن التقييم مساحات ممثلة للأراضى حديثة الاستصلاح والمنزرعة بمحصول (القمح - بنجر السكر) ببعض أراضى شباب الخريجين بمحافظتى كفر الشيخ وبنى سويف .

وقد بلغت جملة المساحات التى شملها التقييم نحو ٩٢٤٣٢٨ فدانا ، وهى تمثل نحو ٩,٤٪ من جملة المساحات المنفذة والتى تبلغ نحو ٩٧٩١٠٩٣ فدانا خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٩/٩٨ .

التقييم الفنى :

خلصت نتائج التقييم الفنى إلى أن تنفيذ عمليات التحسين أدى إلى :

- انخفاض ملوحة التربة معبراً عنها بدرجة التوصيل الكهربائى بالميللموز/سم (EC) ، بنسبة تتراوح مابين ٣٤,٦٪ إلى ٦٠٪ .

- انخفاض قلوية التربة (صودية) بدليل الصوديوم المتبادل بنسبة تتراوح ما بين ١٣,٣٧٪ - ٢٥,٤٧٪ ، وانخفاض رقم تفاعل التربة الـ pH بنسبة تتراوح ما بين ١,٢٪ - ٤,٧٦٪ .

التقييم الاقتصادى :

- زيادة إنتاجية الفدان من المحاصيل الحقلية الرئيسية .

- زيادة العائد الإضافى من زراعة المحاصيل بالأراضى المحسنة .

- ارتفاع العائد الاستثمارى على الجنيه فى عمليات التحسين ، مع الدعم .

وتوضح الأرقام الواردة فى جدول رقم (١٣) نتيجة ما تم التوصل إليه من نتائج عمليات التحسين .

جدول رقم (١٣)

اقتصاديات عمليات تحسن التربة بالنسبة للعائد الاستثمارى فى بعض المحاصيل الحقلية

المحصول	النسب المئوية لزيادة الإنتاج/فدان	العائد الاضافى - جنيه / فدان	العائد الإستثمارى،جنيه/جنيه مستثمر
قمح	١٧,٢٢ - ٢٠,٤٧ ٪	٢٦٥,٠٥ - ٣٢٣,٤ جـ/ف	٢٢,٤٠ - ٩٩,٨٢ جـ/جـ
قطن	١٦,٥٢ - ٢٣,٥٧ ٪	٥٨٥,٣٠ - ٨٥٤,٧ جـ/ف	٥٢,٩٠ - ١٨٠,٩٦ جـ/جـ
أذرة	١٧,١١ - ٢٠,٩٢ ٪	١٨١,٧ - ٣٣٤,٥ جـ/ف	١٥,٣٦ - ٨٥,٤٢ جـ/جـ
أرز	١٦,٤٧ - ٢٤,٧٦ ٪	٥١٢,٠ - ٥١٦,٠ جـ/ف	٥٥,٢١ - ٥٦,٧٠ جـ/جـ
فول بلدى	١٧,٦٠ - ٢٢,٤٣ ٪	٢٠٤,٩٦ - ٣٠٤,٢ جـ/ف	٢٥,٢٩ - ٦٣,٢٦ جـ/جـ
بنجر السكر	١٥,٠٠ - ١٦,٢٥ ٪	٢٠٣,٠٠ - ٢٨٦,٤ جـ/ف	٢٦,٤٠ - ٣٦,٢٠ جـ/جـ

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* دعم الأجهزة القائمة على تحسين التربة الزراعية الضعيفة ، بما يكفل رفع طاقة التنفيذ السنوية إلى ما لا يقل عن ٢٥ – ٣٠٪ من المساحة المتدهورة ، وذلك عن طريق :

– تدعيم الحملة الميكانيكية .

– زيادة وحدات التسوية بالليزر .

– زيادة الدعم المقرر لاستخدام الجبس الزراعى .

– التوسع فى إنشاء مناطق التنفيذ الفرعية .

– دعم معامل تحليل التربة ومياه الرى ومياه الصرف .

* تكثيف عمليات رصد وتحليل وتقييم التغييرات فى خواص التربة المزروعة من النواحى الفيزيائية والكيماوية والحيوية ، ورفع مستوى قدرات الأجهزة المكلفة بذلك على المستوى المركزى والإقليمى ، بالاشتراك مع الأقسام المعنية بالجامعات الإقليمية ومراكز ومحطات البحوث وشبكات الرصد .

* تشجيع إضافة المواد العضوية المتحللة إلى التربة الزراعية ، ودعم المزارعين والجمعيات لحفزها على ذلك .

* الاهتمام بتصنيع قمامة المدن والمخلفات العضوية الزراعية الحيوانية والنباتية لتحويلها إلى سماد عضوى ، وتشجيع شركات القطاع الخاص والجمعيات التعاونية الزراعية على الاستثمار فى هذا النشاط ، مع توفير الدعم اللازم لها .

* تقنين عمليات «تعدين» طمى النيل القديم من بعض المواقع الصالحة لذلك ، والتى تكون قد خرجت من إطار الاستغلال الزراعى ، لاستخدامها فى تحسين الأراضى الرملية الصحراوية ، مع وضع الأسس والضوابط المحققة لذلك ، دون إتلاف لمواقع استخراج الطمى أو للأراضى الزراعية المجاورة .

* ترشيد إجراءات وممارسات خلط مياه الرى العذبة بالمياه المراد إعادة استخدامها ، ووضع سياسات واضحة ومحددة المناطق جغرافيا ، مع العمل على أن يكون الخلط من مجرى المياه العذبة إلى مجرى المياه المسوس وليس العكس .

* مراعاة توفير كميات مياه إضافية مع مقننات الرى الحالية لغسل الأملاح التى تتراكم فى قطاع التربة المزروعة ، مما يسمح بإجراء عمليات الغسل موسميا أو سنويا فى الخريف أو الشتاء .

* اختيار طرق الرى الحديثة التى تلائم ظروف التربة ومياه الرى ، وتحول دون تملح المجال الجذرى أو تحوله الى القلوية بسرعة .

* تفضيل التراكيب المحصولية والدورات الزراعية التى تتوافق مع طبيعة التربة ونوعية وكمية مقررات الرى المتاحة ، بما يؤدى إلى صيانة خواص التربة وسلامتها أطول فترة ممكنة ، وبالتالى إطالة الفترة بين دورات التحسين اللازمة .

* تشديد الرقابة على تجارة محسنات التربة الزراعية ، وتحسين قدرات الإرشاد الزراعى المتخصصة بالنسبة لإضافة محسنات التربة فى الأراضى المزروعة المفتوحة ، تحت الرى ، وأخذا فى الاعتبار الظروف المناخية ونوع التربة والمحصول وأجهزة وطرق الرى وملوحة التربة ومياه الرى .

* العناية بتطبيق المعايير الصحية لتخفيف الأخطار المحتملة نتيجة تلوث التربة ومياه الرى ، وذلك للحماية من الميكروبات المرضية والتلوث بالمعادن الثقيلة السامة ، والتوسع فى استخدام الحمأة المتخلفة عن معالجة مياه الصرف الصحى ، فى تحسين وتسميد التربة .

* إعادة الحصر التصنيفى للأراضى الزراعية المروية ، لتحديث بياناتها كأساس ضرورى لتوفير قاعدة للمتابعة مستقبلا ، ولتقييم مدى التغير فى خصوبتها العامة منذ التصنيف السابق .

* مراجعة قوانين الزراعة والرى والصرف وتعديلاتها ، وإبداء الرأى فى مدى ملاءمتها لظروف استخدامات الأرض ومياه الرى حاليا ، وما يلزم لترشيد استخداماتها وصيانتها .

* العناية بتوفير التمويل اللازم لدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية ، لفصل شبكات الرى والصرف الزراعى عن شبكات الصرف الصحى والصناعى .

الفاقد التسويقى فى محاصيل الغذاء الرئيسية
أسبابه وطرق علاجه*

يمثل الفاقد التسويقى مشكلة متعددة المحاور والأبعاد ، فهو يرتبط بعوامل بيولوجية وتكنولوجية واقتصادية واجتماعية وإدارية ، وبعض هذه العوامل قد يصعب التحكم فيها إلى حد كبير ، وهى تلك التى ترتبط بالعوامل البيولوجية كما هو الحال فى الإنتاج الزراعى ، وتركز هذه الدراسة على فاقد ما بعد الحصاد فى بعض الحاصلات الزراعية - بداية من جمع أو حصاد المحصول ، حيث إن فاقد ماقبل الحصاد يخضع لعوامل متعددة - بعضها بيولوجى أو حيوى ، كما يخضع للعمليات الزراعية المختلفة غير المناسبة التى تجرى على المحصول ، وهذا خارج نطاق الدراسة التى تركز أساساً على أهم العمليات التسويقية التى يؤدى عدم إجرائها بالطرق الصحيحة إلى حدوث فاقد . وقد تختلف تلك العمليات فى درجة تأثيرها على حجم فاقد ما بعد الحصاد ، وابتداء من عملية الجمع باختلاف درجة وسرعة قابلية المحصول للتلف فى الحبوب ، فالفاقد فى بعض محاصيل الغذاء الرئيسية - نتيجة عمليات التداول غير الملائمة - يقل كثيرا عن نظيره فى الخضر والفاكهة .

وهناك محور أساسى يجب الاهتمام به ، وهو أن الفاقد بعد الحصاد يتأثر بالفاقد قبل الحصاد ، أو بمعنى آخر إذا ما تم جمع أو حصاد المحصول وبه نسبة من الفاقد نتيجة عدم ملاءمة العمليات الزراعية أو وجود بعض الأمراض ، فإن ذلك يؤثر على حجم الفاقد الكلى ، مهما كانت عمليات تداول المحصول بعد ذلك ملائمة ومناسبة ، حيث إن إجراء عمليات التداول بالطريقة المناسبة لن يمنع وجود الفاقد الذى حدث فى المرحلة الإنتاجية ، ومن الجانب الآخر إذا كانت هناك سلعة منتجة ذات نوعية جيدة - نتيجة الاهتمام بجميع العمليات الزراعية وعدم إصابتها بأى أمراض أو حشرات - ثم تعرضت تلك السلعة الى عمليات تداول غير ملائمة من جمع وفرز وتدريج وتعبئة ونقل وتخزين ، فإن ذلك سيؤدى الى خفض درجة أو نوعية السلعة أو على حجم السلعة غير القابلة للاستهلاك نتيجة خفض الوزن .

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥ .

وبذلك يمكن القول بأن كلاً من الفاقد ما قبل الحصاد وما بعد الحصاد يرتبطان ارتباطا وثيقا ، والفصل فى تلك الحالة والتركيز على الجزء الثانى يرجع الى عاملين :

الأول : هو صعوبة الحصول على بيانات عن الفاقد فى العمليات الإنتاجية ، بدءا من زراعة التقاوى وحتى نضج المحصول ، نظرا لتعدد العمليات الزراعية وبالتالى صعوبة تقديره .

والثانى : هو خضوع فاقد ما قبل الحصاد إلى بعض العوامل البيولوجية التى قد لا يمكن التحكم فيها ، وستعرض الدراسة بإيجاز الأسباب العامة لحدوث الفاقد فى الإنتاج الزراعى .

التعريف الفنى الزراعى والاقتصادى لفاقد ما بعد الحصاد :

يعرف الفاقد بأنه : النقص فى وزن السلعة فى المسالك التسويقية المختلفة من المزرعة وحتى تصل الى المستهلك النهائى ، أو التغير فى صفات السلعة نتيجة عمليات التداول غير الملائمة .

ويمكن تقسيم الفاقد الى جزءين هما : الفاقد الكمى والفاقد النوعى ، ويقدر الفاقد من الناحية الفنية الزراعية وفقا لمقاييس معينة تشمل العيوب الفيزيقية مثل الجروح والتشوهات ، وبعض العيوب الفسيولوجية مثل ضربة الشمس والعيوب المرضية ، ومن خلال هذه العيوب المختلفة يتم تقدير درجة معينة للمحصول ، واستبعاد جزء منه على أساس أنه فاقد كمى ، فى حين أن الفاقد النوعى يتم قياسه من خلال معايير الجودة ، وأن نوعية المحصول التى لا تفى بمواصفات معينة تدخل تحت الفاقد النوعى وفقا للدرجات التى ستحصل عليها . وبالتالى فإنه من خلال نظام الدرجات يمكن تقدير النسبة المئوية للفاقد .

أما الفاقد من الناحية الاقتصادية فيمكن تعريفه على أساس النقص فى قيمة السلعة كنتيجة للفاقد الكمى والنوعى ، كما يعرف الفاقد الاقتصادى بأنه : عدم استخدام السلعة فى الأغراض المخصصة لها ، كاستخدام القطن طويل التيلة الممتاز فى تصنيع أقمشة شعبية . وفى كثير من الأحيان فإن الفاقد من الناحية الزراعية قد لا يعتبر فاقداً من الناحية الاقتصادية ، حيث يتوقف ذلك على اختلاف الطريقة فى

حسابات الفاقد بين الزراعيين والاقتصاديين ، وعلى هذا الأساس فإن نسب الفاقد من الناحية الزراعية قد تكون أعلى من نظيرتها من الناحية الاقتصادية ، لأن الدرجات التى تعرف على أساس أنها غير قابلة للتسويق من الناحية الزراعية الفنية مازالت لها قيمة فى كثير من الحالات لفئات الدخل المنخفض .

وتختلف تقديرات حجم الفاقد وفقاً للدراسات المختلفة ، حيث يختلف التقدير من دراسة لأخرى حسب مفهوم الدراسة ، فعلى سبيل المثال قد يقدر الفاقد الفيزيقى فى الخضر والفاكهة وفقا لمواصفات معينة فى السلعة ، فإذا لم يتم استيفاء المواصفات فإن هذا الجزء الذى لم تنطبق عليه هذه المواصفات يعتبر فاقدا ، فى حين أن هناك دراسات أخرى تقوم بتقدير الفاقد على أنه الكمية التى يتم استبعادها من السلعة نتيجة عدم استهلاكها ، وبذلك لا تعتبر السلع الزراعية غير المطابقة للمواصفات فاقدا ، حيث إن التقديرات التكنولوجية تبنى على مواصفات معملية ومعدلات نمطية ، فى حين يتم التقدير فى النوع الثانى وفقا لطريقة الاستبيان والعينات أو كليهما ، والتى يتم فيها سؤال المنتج والوسيط والمستهلك عن حجم الكمية المفقودة التى تم تداولها أو بيعت بأسعار منخفضة ، وبالتالى يختلف التقدير ، أو يتم تقدير حجم الفاقد الفيزيقى فى عينة من المحصول بتتبعها خلال مراحل التسويق المختلفة .

كما يختلف حجم الفاقد وفقا للأسلوب المتبع فى تقديره ، فقد يعتمد على دراسة حالة السلعة من وقت إنتاجها وحتى استهلاكها فى مراحل التسويق المختلفة ، وقد يعتمد تقدير الفاقد فى السلعة فى كل مرحلة على حدة دون متابعة نفس السلعة المختبرة من أول المراحل إلى نهايتها ، فعلى سبيل المثال : قد يقدر الفاقد عند المنتج ثم لدى الوسطاء (الجملة والتجزئة) ثم المستهلك لكميات مختلفة من السلعة ، وبالتالى لا يوجد تتبع لنفس السلعة فى مراحلها المختلفة ، ثم يتم جمع نسب الفاقد فى جميع المراحل .

كذلك يختلف الفاقد تبعا لوقت تقديره ، فبالنسبة للحاصلات الزراعية يختلف الفاقد المقدر فى فصل الشتاء عنه فى فصل الصيف ، حيث يقل حجمه فى فصل الشتاء عنه فى فصل الصيف .

أثر النظام الاقتصادى على الفاقد (المفهوم النظرى) :

يتأثر النظام التسويقى فى بلد ما بالنظام الاقتصادى السائد فى الدولة ، ومن ثم فإن أى تعديلات أو تحسينات فى الأساليب التسويقية تخضع للنظام الاقتصادى ، فالأسعار التى تلعب دورا رئيسيا فى قرارات الاستثمار الخاصة بالنواحى التسويقية فى سوق المنافسة الحرة - تختلف عن قرارات الاستثمار الخاصة بسوق موجهة ، والعلاقات بين دور القطاع العام والخاص والسياسات السعرية والتنظيمات والقوانين والمعلومات السوقية المتاحة ؛ تؤثر على القرارات الخاصة بالاستثمارات الموجهة لتقليل حجم الفاقد الكمى والنوعى . ومن المعلوم أن المشروعات التسويقية التى تهتم بتحسين نظم تداول السلع - خاصة التعبئة والتخزين والتدريج للتسويق المحلى - لا تقل أهمية عن المشروعات الإنتاجية .

وبذلك فإن حل مشكلة الفاقد يحتاج الى استخدام أسلوب متعدد الاتجاهات ؛ يعتمد على إتاحة التسهيلات والمعدات التسويقية وطرق التداول المحسنة والسياسة السعرية المحفزة على إجراء أى تعديلات تسويقية ، ويتوقف ذلك على مرحلة التنمية فى الدولة ، ففى الدول النامية يعد استخدام تكنولوجيا متقدمة فى الطرق التسويقية (قد لا يتم استيعابها نتيجة نقص الخبرة الفنية فى استخدامها ، أو نتيجة ارتفاع التكاليف الاستثمارية الخاصة بها) غير مطلوب خاصة فى المدى القصير ، ويعد المحدد الرئيسى فى استخدام أى تحسينات تسويقية فى طرق التداول التى تؤدى الى خفض حجم الفاقد هو تحليل المنافع والتكاليف . ويتوقف تنفيذ المشروعات التسويقيـــة التى تعد كثيفة فى استخدام العمالة ، أو كثيفة فى استخدام رأس المال ، على الأسس والمبادئ الاقتصادية ، بجانب وفرة أو عجز العمالة المتاحـة على المستوى القومى ودرجة مهارتها ، وكذلك على مستوى المنطقة .

طرق تقدير فاقد ما بعد الحصاد :

توجد طريقة أو أكثر لتقدير الفاقد ، والتى يمكن استخدام توليفة منها للحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها :

تتبع عينات المحاصيل المنتجة : بدءاً من مرحلة الحصاد أو جمع المحصول فى الحقل حتى يصل الى المستهلك النهائى ، مأخوذا فى الاعتبار العمليات التى تجرى

على المحصول ، وهذه الطريقة تعتمد على وضع علامات على العبوات فى «حقول المزارعين» التى يراد اختبارها وتتبعها فى المسار التسويقى ، وذلك فى ظل الظروف الفعلية والعوامل المسئولة عن الفاقد من كل مرحلة ، إلا أن هذه الطريقة تستخدم بالنسبة للعينات صغيرة الحجم .

التجارب : يقوم الأخصائيون والفنيون بإجراء عمليات التداول على المحاصيل الزراعية ؛ باستخدام التكنولوجيا المحسنة التى تؤدى الى تقليل حجم الفاقد فى مراحل التسويق ، ومقارنة ذلك بالطرق والوسائل التكنولوجية الجارية ، دون إجراء أى تحسينات لتقدير الفارق فى الحالتين والذى يعبر عن حجم الفاقد الكمى أو النوعى .

الاستبيانات : يمكن تقدير الفاقد فى مراحل التسويق باستخدام الاستبيانات ، بسؤال المنتجين والمسوقين خلال المسلك التسويقى ، للتعرف منهم على تقدير حجم الفاقد فى مختلف المراحل ، والتأكد من ذلك من خلال إجراء بعض التجارب .

الخبرة والمشاهدة : قد يكون من الصعب قياس أو تقدير الفاقد فى بعض المراحل ، مثلما هو الحال فى مصانع التعبئة وفى التصنيع الغذائى ، لذلك فإن أصحاب الخبرة من العاملين فى هذه الأماكن لهم دور ملموس فى تقدير النسب المئوية للفاقد .

الأسباب العامة لحدوث الفاقد فى الإنتاج الزراعى :

تعانى مصر من فقد جزء من إنتاجها الزراعى ومواردها الاقتصادية ، سواء المحلية أو المستوردة ، ويحدث الفقد على جميع المستويات ، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل والظروف ، وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الظروف يمكن السيطرة عليها أو التحكم فيها كالأساليب الإنتاجية والتسويقية ، والبعض الآخر لا يمكن السيطرة عليه بدرجة كبيرة كالظروف الجوية والأمراض وغيرها . ويرجع الفاقد فى الإنتاج الزراعى إلى بعض العوامل التى تندرج تحت أحد المجموعات التالية :

أولاً : العوامل البيولوجية والحيوية :

تعتبر العوامل البيولوجية والحيوية من أهم العوامل المسئولة عن حدوث الفاقد بالقطاع الزراعى ، وخاصة خلال المرحلة الإنتاجية ، وتمثل هذه العوامل : الآفات والحشرات والأمراض والحشائش الضارة والقوارض والعصافير وغيرها ، وتؤدى هذه العوامل - مجتمعة أو منفردة - إلى فقد جزء كبير من المدخلات والمخرجات الزراعية

فى جميع مراحل إنتاجها وتسويقها وتداولها . ويبدو الأثر السلبى لهذه العوامل خلال المرحلة الإنتاجية ، والتى يصعب التحكم فيها والسيطرة عليها بدرجة كبيرة .

وتؤدى الإصابة بالآفات والحشرات والأمراض الفيروسية والفطرية إلى حدوث خسارة كبيرة فى الإنتاج الزراعى ، ونظرا للارتباط والتداخل بين الظروف الجوية وبين الحشرات والأمراض ؛ فإنه يصعب السيطرة على تلك الظروف تماما ، أو تقدير كمية الفقد الناشئ من كل منها منفرداً .

كما تؤدى الإصابة بالآفات والأمراض والحشرات إلى حدوث فقد نوعى يتمثل فى انخفاض نوعية وجودة الأنتجة الزراعية المصابة ، نتيجة حدوث تغيرات غير مرغوبة فى اللون والطعم أو القيمة الغذائية . ولا يقتصر دور الآفات والأمراض والحشرات على المرحلة الإنتاجية فقط ، بل يتعداها إلى مرحلة ما بعد الحصاد ، حيث تصاب الحبوب أثناء تخزينها بالفطريات وحشرات المخازن فتتدهور صفاتها وقيمتها الغذائية ، وقد تتعرض للإصابة الحشرية أثناء تواجدها بالشون والأجران . وتلعب القوارض والعصافير دورا رئيسيا فى حدوث الفاقد على جميع المستويات ، سواء فى الحقول أو الشون أو المخازن ، كما تتسبب الحيوانات القارضة فى تمزيق العبوات الخاصة بالتقاوى والمحاصيل ، مما يؤدى إلى تسرب وفقد جزء منها أو تلوثها أو انخفاض جودتها .

ثانيا: العوامل التكنولوجية والفنية :

تلعب التكنولوجيا دورا هاما كأحد العوامل الرئيسية المسئولة عن حدوث الفاقد الزراعى ، سواء فى المرحلة الإنتاجية أو التسويقية ، ويبدو ذلك واضحا فى عمليات تجهيز الأرض للزراعة وعدم ميكنة العمليات الزراعية لوضع التقاوى والحصاد وغيرها . إذ يؤدى عدم استخدام الميكنة فى وضع التقاوى إلى الإسراف فى استخدام كميات كبيرة منها ، وتقدر إحدى الدراسات الوفر فى كمية التقاوى نتيجة استخدام الآلات الزراعية فى محاصيل القمح والذرة الشامية والعدس والفول السودانى والكتان والبرسيم بنحو ٣٠ ، ٨ ، ٢٠ ، ١٠ ، ٤٠ ، ٥ كيلو جرام للفدان على الترتيب .

ولا يقتصر دور العوامل التكنولوجية على إعداد وتجهيز الأرض للزراعة فحسب ، بل يتعداه إلى جميع العمليات الزراعية الأخرى ، فتؤدى بدائية أساليب الرى السائدة

إلى فقد كميات كبيرة من الموارد المائية ، نتيجة عدم التحكم فى كميات مياه الرى ، أو بسبب الرى بالغمر ، كما لا يقتصر أثر العوامل التكنولوجية والفنية على المرحلة الإنتاجية فقط ، بل يتعداه إلى المرحلة التسويقية ، حيث يواجه تسويق المحاصيل الزراعية كثيراً من المشكلات .

ثالثا: العوامل التسويقية التكنولوجية :

يواجه تسويق المحاصيل الزراعية عدداً من المشكلات التى تؤدى إلى حدوث فاقد ملموس نظرا لانخفاض كفاءة العمليات التسويقية ؛ نتيجة بدائية الأساليب التسويقية فى كثير من الأحيان . ويبدو ذلك واضحا بدرجة أكبر فى نظام تسويق الأنتجة الزراعية سريعة العطب كالخضر والفاكهة والألبان ، هذا بالإضافة إلى عدم وجود الأيدى العاملة المدربة والأجهزة والمعدات اللازمة للفرز والتدريج والتعبئة وغيرها ، مما يؤثر سلباً على حدوث الفاقد . ويتعرض الإنتاج الزراعى إلى الفقد أثناء عمليات النقل والتداول والتوزيع ، ويرجع ذلك إلى عدم توافر وسائل النقل المجهزة ، علاوة على بدائية الأدوات والمعدات المستخدمة فى الشحن والتفريغ والتداول ، وعدم وجود محطات تعبئة مجهزة بدرجة متقدمة لإعداد الثمار للتصدير .

وتتم عمليات الشحن الداخلى فى عبوات غير مناسبة لا تتحمل مراحل النقل ، كما أن استخدام الخطاطيف وعدم المواءمة بين الكميات المنقولة وسعة وسيلة النقل وعدم كفاية وسائل النقل ؛ كل ذلك يسهم بصورة أو أخرى فى حدوث الفاقد الزراعى .

وتتعرض الأنتجة الزراعية إلى الفقد والخسارة أثناء عملية التخزين ، حيث يتم تخزين وتسويق جزء كبير من الحبوب والمواد الغذائية فى العراء ، لأن عدد الشون والمخازن والمستودعات على المستوى القومى لا يتفق مع الكميات المراد تخزينها ، بل وتدار بعدم كفاءة ، وبأسلوب غير متطور ، الأمر الذى يجعل عدم الكفاءة فى وقاية أو صيانة وحفظ الحبوب من الأسباب المؤدية للفقد ، ويبدو أثر عدم توفر وسائل التخزين المجهزة واضحا عند تسويق الخضر والفاكهة أو عند تصديرها .

ولا يقتصر أثر العوامل التسويقية التكنولوجية على الإنتاج المحلى فقط ، بل يتعداه إلى عمليات الاستيراد والتصدير ، فما زالت معظم الموانى غير مجهزة بدرجة مناسبة لاستقبال الناقلات الضخمة ، بل إن أغلب عمليات الشحن والتفريغ يتم يدويا وبمعدات

غـيـر مـتطورة ، ويؤدى ذلك إلى تكدس الموانى بالمواد الغـذائيـة لفـتـرات طويلـة ، مما يعـرضـها للفسـاد والتلف ، كمـا أن أماكن التـخزين المؤقت والترانزيت بالموانى غـير مـجهزة ومـحدودة السعة وتدار بعدم كفاءة ، ومن مـرافق البنية الأساسية الهامـة التى يتسبب عدم ملاءمتها فى حدوث الفاقد : بعض أسواق الجملة للخضر والفاكهة .

رابعا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

تؤدى هذه العوامل دورا هاما ، لا يقل أهميـة عن العوامل السابقـة ، فى حدوث الفاقد بالمدخلات والمخرجات الزراعية ، ومن أهم هذه العوامل : ضآلة السعة المزرعية وتفتت الحيـازات مما يحول دون استـخدام الميكنة فى الإنتـاج والتسويق الزراعى ، وانخفاض الحافز للاستثمار لدى معظم الزراع ، وقصور الخبرة الفنية اللازمة لتشغيل وصيانة الآلات الزراعية الحديثة ، ورسوخ العادات والتقاليد التى لا تقبل الجديد من المستحدثات العمليـة ، علاوة على قصور دور الإرشـاد التسـويقى والإعلام الريفى . وتسهم هذه العناصر مجتمعة أو منفردة ، وبصـورة مباشرة أو غير مباشرة ، فى حدوث الفاقد بالإنتاج الزراعى على المستوى القومى ، ويؤدى شيوع العادات والتقاليد السائدة بين السكان الريفيين إلى بطء الاستجابة للتغير التكنولوجى بالقطاع الزراعى ، وبالتـالى تؤدى هذه العناصر بصـورة غيـر مـباشـرة إلى إحداث الفاقد للكثيـر من المدخـلات والمخرجـات الزراعيـة . وتجدر الإشـارة إلى أنه لابد من دراسة الظروف الثقـافية والاجتـماعية قبـل إدخـال أى برامج أو خطط لحفظ وصيانة الغذاء على المستوى المزرعى .

الفاقد التسويقى فى بعض الأنتجة الزراعية الرئيسية :

أولا : الفاقد التسويقى فى الحبوب :

من الصعب تقدير حجم الفاقد بدقة ، إلا أن جميع الشواهد والدراسات أوضـحت وجود نسبة عالية من الفاقد فيما بعد الحصـاد ، هذا بالإضافة إلى الفاقد فى الغذاء المستورد خلال عمليات التداول والنقل والتخزين ، وعند تقدير الفاقد فى الحبوب يجب أن تؤخذ مـراحل التداول المختلفة فى الاعـتبـار ، عن طريق مـقابلة المتعـاملين فى المحصول والقائمين بالتخزين والوسطاء وغيرهم ، هذا بالإضـافة إلى استخدام تجارب قطـع المحصـول لتقدير حجم الفاقد من خلال جمع ودراس ونقل وتخزين المحصـول من الحبوب .

وقد أجريت إحدى الدراسات فى خمس محافظات – هى الدقهلية ، كفر الشيخ ، البحيرة ، الشرقية ، الغربية – على محصولى القمح والأرز ، واعتمدت الدراسة على تقدير الفاقد فى مراحل الحصاد والتذرية والنقل فى المزرعة ، باستخدام طرق المعاينة بالمقارنة بما يدلى به المزارع من معلومات عن الفاقد ، وقد وجد أن الفرق بين التقديرين ليس كبيراً فى بعض المراحل .

طرق تقدير الفاقد فى محصولى القمح والأرز على مستوى المزرعة :

– **التجارب الحقلية :** بهدف تحديد حجم الفاقد من القمح والأرز بطريقة عملية ، وهذه التجارب أجريت لعمليات الحصاد والتذرية ، والنقل والتخزين .

– **العينات :** وقد تم سحب عينات طبقية من مزارعى القمح والأرز من الإطار الخاص بجميع المزارعين .

– **أخذ عينات :** بصفة دورية من المخازن ، سواء فى المزرعة أو مخازن التجار أو المخازن كبيرة الحجم ، وتم إجراء تحليلات معملية ، وقد اختبرت الحبوب بالنسبة للرطوبة وبالنسبة للفاقد من الحشرات والقوارض .

– **جمع استبيانات :** لسؤال المتعاملين فى المحصول فى جميع المراحل لتقدير حجم الفاقد ، سواء بالنسبة لمحصول القمح أو الأرز .

النتــــائج :

١– الحصاد : وله نوعان هما :

الحصاد اليدوى : يتبع الحصاد اليدوى فى معظم مناطق زراعة القمح والأرز ، وفى بعض المناطق التى تتسم بعجز العمالة يفضل استخدام الآلات لإجراء الحصاد ، ويحدد ذلك : النقص فى الحصادات الآلية (الكمبينات) أو تفتت مساحات القمح والأرز وظروف التربة .

ويتم قطع المحصول بواسطة الشرشرة غالبا ، وقد يترك فى الحقل لعدة أيام فى حالة محصول الأرز أو يتم نقله فى نهاية اليوم . وفى بعض الأحيان تترك النباتات على الأرض حتى يتم حصاد الحقل بأكمله ، فإذا ما تركت السنابل فإن بعضها يتم انفراطه لتلتهمه الطيور والفئران والقوارض ، هذا بالإضافة إلى أن بعض الحبوب تسقط من

حزم المحصول إذا ما تم حملها باليد إلى منطقة التذرية ، أو حملها بواسطة الجرارات أو الحيوانات .

الحصاد الآلى : انتشر استخدام الحصاد الآلى للقمح أو الأرز فى مصر إلى حد كبير ، وذلك عن طريق محطات الخدمة الآلية فى وزارة الزراعة ، أو من خلال التعاونيات أو القطاع الخاص . وفى بعض الحالات الخاصة بالحصادة الآلية ؛ فإنها تقوم بتقطيع النباتات ويتم قذفها جانبا ، ثم يتم جمع النباتات الذى تم حصادها بواسطة العمال ووضعها فى كومات ونقلها إلى الأرض للتذرية ، وفى حالات أخرى فإن الحصادة تقوم بجميع عمليات التقطيع والتذرية وفصل الحب .

وبعد حصاد القمح والأرز ، يتم وضع المحاصيل فى أكوام أو فى حزم قبل نقلها إلى منطقة التذرية ، وهى تنقل إلى نهاية الحقل بواسطة عربة صغيرة (كارتة) أو على الجمال والحمير ، ويحدث الفاقد خلال نقل الأكوام أو الحزم .

ويتوقف ذلك على درجة العناية بنقل المحصول ووسيلة النقل ، والمسافة بين الحقل ومنطقة التخزين والتذرية .

٢- مرحلة التذرية والغربلة : بعد الحصاد فإن حزم القمح تنقل إلى أرض التذرية فى الحقل أو فى القرية ، وفى بعض الحالات فإن الأجولة القديمة توضع على الأرض لتقليل الفاقد ، وفى عملية الدراس وكذلك فى عملية التذرية فإن الحبوب تفصل من القش باستخدام آلة صغيرة تدار بواسطة المحراث ، ويعد الخليط من الحبوب والقش فى حزم لمراحل تالية من التذرية ، إما باليد أو ببعض الأدوات الصغيرة التى تدار باليد لفصل السنابل عن الحبوب . وبالنسبة للأرز فإنه يتم نشر حزم المحصول على الأرض ، ولتجفيفه فإن الحبوب تنشر إلى عمق ٥ - ٧ سم فى منطقة نظيفة ، ويجب تقليب الحبوب حتى يمكن لحرارة الشمس أن تتخللها . وقد لوحظ أثناء موسم حصاد الأرز ، فى دلتا النيل ، أنه فى الصباح المبكر تزيد الرطوبة على ٨٠٪ ، فإذا ما ترك الأرز الشعير فى الحقل بعد نضجه فإنه يمتص الرطوبة ليلا ويجف سريعا خلال النهار . وتكرار هذه العملية يجعله يتعرض للحرارة والرطوبة مما يؤدى إلى حبوب مكسورة فى مرحلة ضرب الأرز .

الفاقد فى الأرز والقمح :

لما كانت الدراسة تهتم أساساً بفاقد ما بعد الحصاد ؛ فقد تم تقديره فى عينة عام ١٩٩٣ ، من خلال دراسة أجريت بكلية الزراعة جامعة عين شمس ، وقد بلغ حجم الفاقد فى الأرز حوالى ٤٩,٪ ، ٧٦,٪ ، ١,٥٪ ، ١٪ وذلك على مستوى النقل والتخزين على مستوى المزرعة ، والتخزين خارج المزرعة فى مراكز التجميع ، والتخزين المركزى فى الصوامع ، وبذلك يبلغ إجمالى الفاقد فى عمليات التداول حوالى ٣,٧٥٪ فى محصول الأرز .

أما بالنسبة للقمح فيبلغ فاقد النقل والتخزين على مستوى المزرعة وفى مراكز التجميع وفى المطاحن ؛ حوالى ١,٠٧٪ ، ٢٪ ، ٢,٥٪ . وذلك فى المراحل الأربع السابقة على الترتيب (كما هو موضح فى جدول رقم ١) ، أى أن إجمالى الفاقد فى القمح يبلغ حوالى ٥,٥٧٪ ، وأن فاقد النقل والتخزين على مستوى المزرعة حوالى ٢٨,٦٣ كجم فى الأرز ، ويعادل حوالى ١,٢٥٪ بالنسبة لإنتاجية الفدان ، فى حين يبلغ ٢٢,٥٧ كجم فى القمح ، ويعادل ١,٠٧٪ من إنتاجية الفدان .

جدول رقم (١)

الفاقد فى الأرز والقمح خلال مرحلة ما بعد الحصاد وذلك حتى مرحلة التخزين
(نتائج عينة ١٩٩٣ فى محافظات الدقهلية وكفر الشيخ والبحيرة والشرقية والغربية)

الفاقد فى المراحل	الأرز		القمح	
	كجم/فدان	نسبة مئوية من إنتاج الفدان ٪	كجم/فدان	نسبة مئوية من إنتاج الفدان ٪
النقل	٨,١٥	,٤٩	٦,١٨	,٢٩
التخزين على مستوى المزرعة	٢٠,٤٨	٪,٧٦	١٦,٣٩	٪,٧٨
إجمالى	٢٨,٦٣	٪١,٢٥	٢٢,٥٧	٪١,٠٧
التخزين خارج المزرعة (فى مراكز التجميع)*		١,٥		٢
التخزين المركزى فى الصوامع والمطاحن*		١		٢,٥
إجمالى التخزين		٪٢,٥		٪٤,٥
إجمالى الفاقد		٪٣,٧٥		٪٥,٥٧

* التخزين فى مراكز التجميع وفى الصوامع والمطاحن قدرت له نسبة مئوية من الدراسة بطرق الاستبيان وليس تقديراً من عينات .

الفاقد فى التخزين (القمح - الأرز) :

نظرا لأهمية تقدير الفاقد فى التخزين سواء داخل أو خارج المزرعة ، فإننا نوضح أسباب هذا الفاقد بهدف إمكانية تخفيضه أو التخلص منه .

التخزين فى المزرعة : توجد عدة طرق لتخزين القمح والأرز فى المزرعة ، مثل وضع الحبوب فى كومة فى منزل المزارع خاصة بالنسبة لتخزين القمح ، وقد توضع الحبوب فى حقائب ورقية فى ساحة المنزل ، وينطبق ذلك على جزء من المحاصيل سيرسل لمراكز التجميع أو حتى تتاح وسيلة نقله ، ويحدث الفاقد فى تلك الحالة بواسطة الطيور والقوارض وبعض الحيوانات المزرعية والدواجن .

وهناك طريقة أخرى للتخزين المزرعى فى حجرة مصنوعة من الطوب والطين ، وذلك بتخزين الحبوب سائبة فى هذه الحجرات ، ولو أن الفاقد فى تلك الحالة يكون أقل من الحالة السابقة . وهناك طريقة ثالثة للتخزين فى المزرعة وهى السيلوز ، ولها مدخل فى القمة لصب الحبوب فيها ، وكذلك مخرج فى القاع لخروج الحبوب منها . وهذه الطريقة كان يستعملها قدماء المصريين .

وبصفة عامة ، فإن الفاقد الذى يحدث فى التخزين على مستوى المزرعة يبلغ حوالى ٧٦ ,٪ فى الأرز و٧٨ ,٪ فى القمح من متوسط إنتاج الفدان .

الفاقد فى مراكز التجميع : توجد مراكز التجميع التابعة لبنك التنمية والائتمان الزراعى ، وهى مجرد مساحة مفتوحة لتخزين الحبوب فى الأجولة لفترة قصيرة قبل إرسالها إلى الشون الرئيسية ، ويحدث الفاقد نتيجة لتخزين بعض الأجولة وتسرب الحبوب منها ، وكذلك من الطيور والقوارض ، وتعرضها إلى حرارة الشمس والظروف الجوية غير المناسبة ، وينطبق هذا على كل من القمح والأرز ، ولو أن الفاقد يختلف من مركز تجميع إلى آخر على حسب ظروف كل موقع ، ومدى العناية خلال عملية التناول ، وطول فترة التخزين ، وقد قدر حجم الفاقد فى تلك المرحلة بمتوسط قدره ٢,٥٪ للقمح ، و١,٥٪ للأرز .

التخزين المركزى والتخزين فى الصوامع والمطاحن أو المضارب : تتشابه الظروف فى المخازن المركزية والصوامع ، وتلك الموجودة على مستوى أقل إلا أنها تكون ذات حجم أكبر ، وتسمى بالشون ، ويتم تخزين القمح لفترات أطول عن الأرز الشعير .

وأحيانا ينقل الأرز الشعير مباشرة من مراكز التجميع إلى مخازن المضارب . وهناك تقدير بأن ٤/٣ أرز القطاع العام يبقى فى شون مفتوحة ، فى حين أن الربع الأخير يخزن فى شونة مغلقة ، ويقدر حجم الفاقد بحوالى ٤٪ فى القمح ، و٢,٥٪ للأرز .

وننوه بأن تقديرات الفاقد المشار إليها كان يجب أن تكون أكثر تفصيلا بحيث تشمل كل مرحلة تسويقية خارج المزرعة ، كل على حدة ، إلا أن ذلك يقتضى إجراء دراسة قومية بهذا الخصوص ويتم تحديثها بصفة دورية ، هذا بالإضافة إلى أن الجهات المعنية ، والتى يمكن أن تقوم بالإمداد ببيانات فى هذا الصدد ، تحتاج إلى مثل هذه الدراسة للتوصل إلى تقديرات شاملة للفاقد . وعموما فإن التقديرات السابقة التى وردت فى هذه الدراسة تعطى مؤشرا جيدا لحجم الفاقد ، والذى سيكون أكبر من ذلك لو أخذ فى الاعتبار جميع مراحل التسويق . وبذلك يمكن القول بأن حجم فاقد ما بعد الحصاد فى القمح والأرز – ووفقا للإنتاج عام ٢٠٠٠ – يبلغ ٢١٨,١ ألف طن أرز وحوالى ٣٤٨,٤ ألف طن قمح ، وتعادل الأولى فاقدا فى المساحة قدره حوالى ٥٩ ألف فدان من الأرز ، وتعادل الثانية حوالى ١٣٠,٤ ألف فدان من القمح . وباعتبار أن السعر المزرعى عام ٢٠٠٠ حوالى ٧٣٠ جنيها لطن الأرز ، وحوالى ٦٩٥ جنيها لطن القمح ، فإن قيمة الفاقد تبلغ ١٥٩,٢ مليون جنيه للأرز ، و٢٤٢ مليون جنيه للقمح ، أى أن حجم فاقد ما بعد الحصاد للمحصولين يبلغ حوالى ٤٠١,٢ مليون جنيه تقريباً .

ثانيا : الفاقد التسويقى فى المحاصيل البستانية :

الخضر والفاكهة :

تعد محاصيل الخضر والفاكهة من المنتجات سريعة التلف ، وتمثل مساحتها ٢٠,٦٦٪ من المساحة المحصولية فى مصر عام ١٩٩٩ ، وفى حين تمثل مساحة الخضر ١٢,٧٣٪ فإن مساحة الفاكهة تمثل حوالى ٧,٩٣٪ من إجمالى المساحة المحصولية فى العام ذاته . ويبلغ إنتاج هذه المحصولات البستانية عام ١٩٩٧ حوالى

٢٠ مليون طن ، منها حوالى ١٤,٤ مليون طن من الخضر ، وحوالى ٥,٦١ مليون طن من الفاكهة . ومن ذلك تتضح أهمية تلك المحصولات سواء بالنسبة للمساحة المزروعة من إجمالى المساحة المحصولية ، أو بالنسبة لكبر حجم الإنتاج من تلك المحصولات .

وفى حين تزرع محاصيل الخضر طوال العام فى ثلاث عروات زراعية ، وهى الموسم الزراعى الشتوى والصيفى والنيلى ، فإن محاصيل الفاكهة تتم زراعتها مرة واحدة ، وتستمر فى الأرض الزراعية لأكثر من عام على حسب نوع المحصول ، لذلك تسمى بالمحاصيل المعمرة .

وحيث إن هذه المحاصيل سريعة التلف ؛ فإنها تحتاج إلى رعاية خاصة ، بخلاف المحاصيل الحقلية الأكثر تحملا ، لذلك فإننا هنا نركز على بعض التقديرات للفاقد من أهم أنواع المحصولات البستانية ، والتى تشغل مساحة كبيرة نسبيا ، ويمثل إنتاجها حجماً أكبر نسبيا من المساحة أو الإنتاج الكلى لهذه المحاصيل .

وقد تم التركيز على محاصيل الطماطم والبطاطس والكوسة والبصل بالنسبة للخضر ، فى حين أنه تم التركيز على البرتقال واليوسفى والليمون المالح والموز والمانجو والعنب بالنسبة للفاكهة .

ويمكن القول بأن تقدير حجم الفاقد - فى الخضر والفاكهة - يواجهه بعض الصعوبات إذا ما تم فى كل مرحلة من مراحل التداول ، ابتداء من عملية الجمع ومرورا بعمليات الفرز والتدريج والتعبئة والنقل ، وفى داخل أسواق الجملة والتجزئة ، كل على حدة ، حتى تصل السلعة إلى المستهلك النهائى . لذلك فإن تقدير الحجم الكلى للفاقد فى محصول معين - من المنتج وحتى المستهلك - يجب أن يخضع لتتبع ذات العينات من المحصول فى جميع تلك المراحل وحتى المستهلك النهائى . حيث إن تقدير الفاقد فى كل مرحلة على حدة لم تتناوله الدراسات السابقة بالتفصيل ، وإنما تناول بعض تلك الدراسات الفاقد فى مرحلة أو أخرى ، لذلك اعتمدت هذه الدراسة على تقديرات الفاقد فى المسلك التسويقى بأكمله ، ابتداء من عملية جمع المحصول وحتى وصوله إلى أسواق التجزئة . وذلك من عينة من تلك المحاصيل تم تتبعها خلال جميع

المراحل (الفاقد فى المراحل التسويقية المختلفة لا يمكن إضافته فى جميع تلك المراحل لبيان حجم الفاقد الكلى ، حيث إنها عينات مختلفة تم تقدير الفاقد فيها) .

العوامل التكنولوجية المسئولة عن الفاقد فى الخضر والفاكهة :

يرتبط الفاقد بصفة عامة بالعديد من العوامل ، منها العوامل البيولوجية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، مما يجعله مشكلة متعددة الجوانب ، ويمكن تحديد بعض أسباب الفاقد فى تلك الحاصلات فى بعض المراحل كما يلى :

١ - الخضـر :

ينتج الفاقد فى محاصيل الخضر نتيجة لعوامل متعددة ، ويرجع هذا الفقد - وكذا العوامل المسببة له - إلى مراحل تداول المحصول ، بداية من المزرعة وحتى الوصول إلى المستهلك النهائى .

فى مرحلة التداول : تتسبب الأضرار الميكانيكية فى تلف الخضروات ، وقد تصل نسبة التلف فى بعض الأحيان إلى ٣٠٪ ، وذلك أثناء مراحل القطف والتعبئة والنقل ، حيث تسند عملية قطف الثمار إلى صبية صغار السن غير مدربين ، كما يلعب ميعاد القطف أو الحصاد دورا رئيسيا فى النوعية لمحاصيل الخضر وفترة صلاحيتها للتسويق والاستهلاك ، إذ يؤدى القطف والحصاد قبل تطاير الندى أو فى ساعات النهار الحارة - إلى جانب تعرض المحصول لأشعة الشمس أو الأمطار - إلى سرعة التدهور والتلف ، وزيادة نسبة الفقد .

فى مرحلة التعبئة : يؤدى استخدام العبوات البدائية غير المناسبة لتعبئة محاصيل الخضر - مثل الأقفاص الجريد - إلى حدوث أضرار ميكانيكية تبعا لدرجة نضج المحصول ، وبعد منطقة الإنتاج عن مناطق الاستهلاك ، وكذلك سعة العبوة نفسها .

فى مرحلة النقل : مازالت وسائل النقل تمثل مشكلة عند زيادة التحميل على حمولة الوسيلة نفسها ، كما أن عملية ربط عبوات الخضر بالحبال على السيارات أو العربات الكارو تسبب كثيرا من الأضرار الميكانيكية للثمار ، بالإضافة إلى وعورة الطرق بمناطق الإنتاج .

فى مرحلة التخزين : لما كانت معظم محاصيل الخضر تنتج بكميات كبيرة ومطلوبة للأسواق المحلية على مدار العام ، فإنه يجرى تخزينها أحيانا بطرق بدائية وتحت ظروف الجو العادى ، ولا تراعى مساحات المخازن وجودة التهوية .

٢- الفاكهـــة :

المـوالــح :

فى مرحلة قطف الثمار والتداول : إن عدم معرفة وقت اكتمال النمو وطرق القطف والتعبئة وملاءمة نوع العبوات ووسائل النقل المستخدمة ، إلى جانب عدم مناسبة طرق عرض الثمار فى الأسواق وسوء التخزين ، كل هذه العوامل وغيرها تؤدى إلى حدوث زيادة نسب الفاقد فى محاصيل الفاكهة المختلفة ، ومنها الموالح .

فى مرحلة التصنيع الغذائى : يؤدى سوء عمليات الفرز والغسيل إلى حدوث تلف قدرت نسبته بنحو ٣٪ ، إلى جانب فقد وتلف فى أثناء التصنيع فى (خطوط التصنيع) تبلغ نسبته نحو ٢٪ ، بالإضافة إلى تالف يحدث بعد استلام الثمار وقبل الفرز والغسيل تبلغ نسبته نحو ٥٪ .

العنـــب :

فى مرحلة ما بعد القطف : تمت دراسات مقارنة بين تأثير طرق القطف اليدوية واستخدام القاطفات على صفات ونوعية العنب البناتى والرومى الأحمر ، حيث بلغت نسبة الفرط فى العنب البناتى نحو ١,٦٪ فى حالة استخدام القطافات ، مقابل نحو ٤,٩٪ فى حالة القطف اليدوى ، وفى العنب الرومى بلغت النسبة نحو ١٪ ، ٨,٤٪ لكلتا الطريقتين على الترتيب .

وقد أوضحت دراسة أخرى أن من أهم أسباب الفقد فى العنب الرومى الحبات السائبة (١٣,٤٪) ، والإصابات الميكانيكية (٨,٨٪) .

وتشير إحدى الدراسات إلى أن عفن العنب تزيد حدته أثناء عمليات النقل من المزرعة وأثناء التسويق والتخزين ، حيث يسبب هذا العفن فقدا كبيرا .

فى التصنيع الغذائى : يتوقف الفقد أثناء مرحلة تصنيع العنب على درجة التلف أثناء الجمع والحصاد والنقل والتداول ، وما يلازمها من تلف ميكانيكى وفطرى ، ونتيجة لارتفاع الحرارة من تكدس العناقيد بالصناديق ، كما يرجع الفقد أثناء مرحلة صنع الزبيب إلى التلف أثناء الجمع والنقل والتداول حتى المصنع ، ونتيجة لعدم وجود وسائل تبريد لمنع التخمر .

المـــوز :

فى مرحلة ما بعد الحصاد : يرجع معظم الفقد فى ثمار الموز بعد الحصاد إلى مهاجمة أنواع العفن المختلفة ، نتيجة الجروح والكدمات الناتجة عن سوء التداول ، كما أن زيادة البرودة تؤدى إلى حدوث أضرار كبيرة للثمار .

المانجـــو :

فى مرحلة القطف والتداول : فى دراسة لمعرفة تأثير نوع العبوة على كمية الفقد ، وجد أن نسبة الفقد فى حالة استخدام العبوة الكرتون صغيرة نسبيا ، وتزيد فى حالة استخدام القفص الجريد المبطن بورق الأسمنت .

فى مرحلة التصنيع : تبلغ نسبة الفقد أثناء عمليات الفرز ، لاستبعاد الثمار التالفة المتخمرة والمتعفنة وغير الناضجة ، نحو ١٠ - ١٢٪ .

العوامل الاقتصادية والتنظيمية المسئولة عن الفاقد فى الخضر والفاكهة :

سبق أن تناولنا بعض العوامل التكنولوجية المسئولة عن الفاقد ، ونوضح هنا بعض العوامل الاقتصادية والتنظيمية المسئولة عنه .

١ - الهيكل السوقى والفروق السعرية :

كانت أسعار الجملة والتجزئة للخضر والفاكهة فى الماضى تتحدد جبرياً ، عن طريق وزارة التموين ، وكان بعض تجار الجملة - خاصة فى سوق روض الفرج للخضر والفاكهة - يتحكم إلى حد كبير فى الكميات المعروضة من هذه المحاصيل حتى يرتفع السعر ، وإن أدى ذلك إلى حدوث الفاقد . وبالرغم من تحديث بعض أسواق الجملة ، مثل سوق العبور وأكتوبر واللذين يعتبران بديلين لسوق روض الفرج ، إلا أنه

مازال هناك تحكم نسبى من بعض تجار الجملة على حساب غالبية التجار ، هذا بالإضافة إلى أن معظم أسواق الجملة لا تراعى فيها شروط النظافة وتنظيم وطريقة عرض السلعة ، علاوة على الكثافة المرورية فى السوق ، كل ذلك يتسبب فى حجم كبير نسبيا من الفاقد .

ومما تجدر ملاحظته ، أن نصيب المزارع من «جنيه» المستهلك حتى الوقت الحالى ؛ يعد ضئيلا بالمقارنة بالهوامش التسويقية التى يحصل عليها الوسطاء فى السوق حتى وصول السلعة إلى المستهلك النهائى ، يضاف إلى هذا انخفاض هذا النصيب بالمقارنة بالمحاصيل الحقلية الأكثر تحملا فى عمليات التداول ، مما قد يؤدى إلى عدم اهتمام المزارع بإجراء عمليات الفرز والتدريج والتعبئة بطريقة سليمة ، الأمر الذى ينعكس أثره على كبر حجم الفاقد . يضاف إلى هذا أن الوسطاء بين المزارع وتاجر الجملة - وحتى وصول السلعة إلى تاجر التجزئة - لا يقومون بأى خدمات تسويقية تؤدى إلى تقليل حجم الفاقد ، وإنما تباع السلعة فى سوق الجملة فى غالبية الأحيان بطريقة التوشيش - أى توضع على سطح العبوة (القفص) طبقة ، أو طبقتين ، جيدة النوعية من السلعة ، وباقى العبوة خليط ردئ النوعية ، ولا يمنع ذلك وجود بعض كبار المنتجين ممن يقومون ببيع نوعية جيدة فى عبوات مناسبة ، إلا أن هؤلاء لا يمثلون سوى نسبة صغيرة من إجمالى حجم السوق .

٢ - الأسعار :

تعد الأسعار عاملا رئيسيا لتقليل حجم الفاقد النوعى فى السلعة ، وذلك إذا ما كانت تمثل حافزا لدى المنتج أو الوسطاء ، ولو أن ذلك يتوقف على مرونة الطلب على الخدمات التسويقية التى تؤدى على السلعة . فعلى سبيل المثال : عملية التدريج والتى تؤدى إلى تقسيم السلعة إلى عدة درجات ، كل درجة لها نفس الصفات ، فى حين تختلف الصفات من درجة لأخرى . ومما لاشك فيه أن الدرجات الأقل تكون ذات نوعية أقل من الدرجات الأولى ، إلا أن مرونة الطلب على الخدمة التسويقية الخاصة بالتدريج تتوقف على مدى رغبة المستهلك فى ذلك ، أو بمعنى آخر إذا كانت مرونة الطلب على تلك الخدمة أقل كثيرا من الوحدة ؛ فمعنى ذلك أن ارتفاع سعر السلعة نتيجة القيام

بتلك الخدمة لن يؤدى إلى خفض الكمية المستهلكة إلا بدرجة أقل من درجة رفع أسعار السلعة وفقا لحجم المرونة ، وبالتالى فالقيام بعملية التدريج سيؤدى إلى تحسين نوعية السلعة ، أو تقليل الفاقد النوعى الناشئ عن بيع السلعة كخليط .

٣ - السياسة العامة فى مجال الاستثمار :

إن سياسة الدولة الخاصة بتشجيع الاستثمارات فى المشروعات التسويقية ، وخاصة أسواق الجملة والتجزئة ونظم المعلومات التسويقية ، لها تأثير كبير فى الإقبال على الاستثمار فى هذه المجالات ، وذلك إذا ما كانت هناك قروض تسويقية ذات فترات سماح مناسبة وأسعار فائدة منخفضة نسبياً ، وسينعكس ذلك على نوعية السلع التى يتم تداولها .

٤ - غياب التنسيق الافقى والراسى بين العمليات الإنتاجية والتسويقية :

إن الحد من الفاقد وزيادة الكفاءة التسويقية يقتضيان التنسيق والتكامل بين العمليات الإنتاجية والتسويقية ، وتتضمن الأخيرة عمليات التصنيع الغذائى وغيره ، مما يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة للسلعة ، حيث إن التأخير فى تصريف أو توزيع الإنتاج يؤدى إلى زيادة نسبة الفاقد فى تلك السلع ، أى أن تواجد شركات تسويقية بين المنتج والتجار أو بينهم وبين المستهلكين - وفقا للاتفاق على جداول زمنية معينة مع المنتجين مسبقا - يؤدى إلى انسياب السلعة دون اختناقات ، سواء للاستهلاك فى صورة مباشرة أو بعد إجراء بعض العمليات التصنيعية عليها ، وكل ذلك يؤدى إلى خفض حجم الفاقد فى تلك النوعية من السلع .

٥ - التعاونيات التسويقية :

من المفترض أن التعاونيات التسويقية للخضر والفاكهة تقوم بدور أكثر فاعلية فى تسويق أحجام أكبر من تلك السلع ، وبذلك يمكنها أن تحقق ما يسمى بوفورات السلعة ، والاهتمام بالعمليات التسويقية بدرجة أكبر من المزارع الصغير ، مما يؤدى إلى خفض حجم الفاقد ، هذا إلى جانب قدرتها التساومية الأكبر مع جهات الشراء إذا قامت بالبيع للغير - كل ذلك يؤدى إلى خفض تكاليف تسويق السلعة أو الحصول على أسعار أفضل ، مما يعتبر محفزا للاهتمام بعمليات التسويق التى تؤدى إلى خفض حجم الفاقد .

تقدير الفاقد فى أهم أنواع الخضر والفاكهة :

يوضح الجدولان رقما (٢) ، (٣) مساحات محاصيل الخضر والفاكهة وأهم أنواع هذه المحاصيل ، فى حين يوضح الجدول رقم (٤) نسبة وحجم الفاقد منها . وقد بنيت تلك التقديرات على دراسات تكنولوجية واقتصادية فى أعوام سابقة ، وذلك خلال المسلك التسويقى بأكمله ، وتراوحت نسبة الفاقد فى محاصيل الفاكهة ما بين ٨٪ - ٢٣٪ ، وذلك بالنسبة لكل من الليمون المالح والموز أو العنب على الترتيب ، فى حين جاءت نسب الفاقد فى بقية محاصيل الفاكهة (البرتقال واليوسفى والمانجو) ما بين ١٦ - ١٩٪ .

ووفقاً لنسب الفاقد ، تم تقدير الحجم الكلى للفاقد فى الإنتاج من محاصيل الفاكهة ، وقد بلغ حجم هذا الفاقد حوالى ٧٦٧ ألف طن ، وذلك بالنسبة لستة محاصيل من الفاكهة ، ويبلغ الفاقد فى هذه المحاصيل حوالى ١٦,٢٥٪ من الإنتاج الكلى للفاكهة ، وبالطبع ستزيد تلك النسبة عند حساب الفاقد لجميع محاصيل الفاكهة . وباستخدام الأسعار المزرعية لهذه المحاصيل عام ١٩٩٩ ؛ فإن قيمة الفاقد تبلغ حوالى ٦٢٥,٦ مليون جنيه - ويبلغ حجم الفاقد فى ثلاثة أنواع من الموالح حوالى ٣٨٠ ألف طن ، تبلغ قيمتها حوالى ١٩٢ مليون جنيه ، فى حين يبلغ الفاقد فى بقية محاصيل الفاكهة موضع الدراسة (الموز ، المانجو ، العنب) ٣٨٨ ألف طن ، قيمتها ٤٣٣,٥ مليون جنيه .

أما بالنسبة لحجم وقيمة الفاقد فى محاصيل الخضر الرئيسية جدول رقم (٥) ، فقد تراوحت نسبة الفاقد ما بين ١٠٪ فى حالة البطاطس و٢٥٪ بالنسبة لمحصول الطماطم ، وتراوحت نسبة الفاقد فى بقية المحاصيل فى نطاق هذا الإطار .

وقد بلغ حجم الفاقد فى المحاصيل الأربعة موضع الدراسة حوالى ١٫٩٤٥ مليون طن ، وتمثل حوالى ٢١,٤٪ من إجمالى إنتاج جميع أنواع الخضر - جدول رقم (٥) . ومن الطبيعى أن حجم هذا الفاقد سيزيد إذا ما تم أخذ جميع أنواع الخضر فى الاعتبار ، وتبلغ قيمة هذا الفاقد بالأسعار المزرعية لعام ١٩٩٩ حوالى ٧٩٦,٥٧٢ مليون جنيه .

وبذلك يبلغ حجم الفاقد فى هذه الأنواع من الحاصلات البستانية حوالى ١,٤ مليار جنيه ، وذلك بالأسعار المزرعية عام ١٩٩٩ ، ومن هنا يمكن القول بأن تقديرات الفاقد

فى غالبية محاصيل الخضر (أهم تلك المحاصيل إنتاجا) وكذلك فى غالبية محاصيل الفاكهة - بلغ حوالى ٢,٧٢٢ مليون طن ، منها حوالى ٧٦٧ ألف طن فى الفاكهة ، ١,٩٤ مليون طن فى الخضر .

ويجدر الذكر أن هذا الفاقد معناه التضحية ، ليس فقط بإنتاج كان يمكن إتاحته للمستهلك المحلى أو الأجنبى ، وإنما يعنى هدراً فى عناصر الإنتاج المستخدمة ، سواء الموارد الأرضية أو المائية أو الرأسمالية - وكذلك إهدار العمالة المستخدمة والفرص اللازمة لإنتاج تلك المحاصيل - مما يقتضى : القيام بحملة تكنولوجية واقتصادية وإعلامية للحد من هذا الفاقد .

جدول رقم (٢)
مساحة محاصيل الخضر عام ١٩٩٩ (بالفدان)

محاصيل	شتوى	صيفى	نيلى	إجمالى
بطاطس	٦٨٢١٣	٧١٦٦٠	٤٤٩٦٦	١٨٤٨٣٩
طماطم	١٥٥٥٢٠	٢٢٩٠٢٠	٦٦٢٥٩	٤٥٠٧٩٩
خضر أخرى	٣٨٤٠٣٤	٥٣١٢٣٠	٨٦٨٤٦	١٠٠٢١١٠
بصل	٨٧٩٨٢	١٣٩٦١	٨١٨٧	١١٠١٣٠
ثوم	٢٥٤٦٣	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٢٥٤٦٣
إجمالى دون بصل وثوم	٦٠٧٧٦٧	٨٣١٩١٠	١٩٨٠٧١	١٦٣٧٧٤٨
إجمالى مع البصل والثوم	٧٢١٢١٢	٨٤٥٨٧١	٢٠٦٢٥٨	١٧٧٣٣٤١

المصدر : جمعت وحسبت من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى والإحصاء - وزارة الزراعة - بيانات غير منشورة - عام ٢٠٠١ .

جدول رقم (٣)
مساحة وإنتاج أهم أنواع الفاكهة عام ١٩٩٩

النوع	مساحة مثمرة (بالفدان)	الإنتاج (بالطن)
البرتقال	٢٠٤٠٥٣	١٥٢٢٠٩٨
اليوسفى	٧١٥٠٦	٤٣٤٥٥٤
الليمون المالح	٣٢٦٨٦	٢٦٣٧٧٠
موز	٤٠٠١٨	٦٣٥١١٥
مانجو	٥٥٢٩١	٢٣٠٨٧٣
عنب	١٢٠٤٠٤	٨٦٧٩٠٥

المصدر : الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى والإحصاء - مرجع سابق .

جدول رقم (٤)

كمية وقيمة الفاقد لأهم أنواع الفاكهة باستخدام الأسعار المزرعية عام ١٩٩٩

النـــوع	الإنتــاج بالطــن	نسبة الفاقد %	حجم الفاقد بالطــن	السعر المزرعى جنيه/طن	قيمـة الفاقـد بالأسعار المزرعية / جنيه
البرتقال	١٥٢٢٠٩٨	١٩	٢٨٩١٩٨	٥٠٠	١٤٤,٥٩٩,٠٠٠
اليوسفى	٤٣٤٥٥٤	١٦	٦٩٥٢٨	٥٠٠	٣٤,٧٦٤,٠٠٠
الليمون المالح	٢٦٣٧٧٠	٨	٢١١٠٢	٦٠٠	١٢,٦٦١,٢٠٠
مــوز	٦٣٥١١٥	٢٣	١٤٦٠٧٦	١٣٠٠	١٨٩,٨٩٨,٨٠٠
مانجــو	٢٣٠٨٧٣	١٨	٤١٥٥٧	٢٥٠٠	١٠٣,٨٩٢,٥٠٠
عنــب	٨٦٧٩٠٥	٢٢	١٩٩٦١٩	٧٠٠	١٣٩,٧٣٣,٣٠٠
الإجمــالى	٤٧٢١٣٩٥	-	٧٦٧٠٨٠	-	٦٢٥,٥١٨,٨٠٠

المصدر : تم حسابه من نسب الفاقد فى مراجع مختلفة وكذلك من الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعى والإحصاء (بالنسبة للإنتاج) .

جدول رقم (٥)

كمية وقيمة الفاقد لأهم أنواع الخضر باستخدام الأسعار المزرعية عام ١٩٩٩

النـــوع	الإنتــاج بالطــن	نسبة الفاقد %	حجم الفاقد بالطــن	السعر المزرعى جنيه/طن	قيمـة الفاقـد بالأسعار المزرعية/ جنيه
بطاطس	١٨٠٢٧٦١	١٠	١٨٠٢٧٦	٦٥٨	١١٨,٦٢١,٦٠٨
طماطم	٥٨٧٣٤٤١	٢٥	١٤٦٨٣٦٠	٣٨٨	٥٦٩,٧٢٣,٦٨٠
بصل	٨٥٦١٢٢	٢٠	١٧١٢٢٤	٣٠٠	٥١,٣٦٧,٢٠٠
كوسة	٥٦٨٠٣٥	٢٢	١٢٤٩٦٧	٤٥٥	٥٦,٨٥٩,٩٨٥
الإجمــالى	٩١٠٠٣٥٩	-	١,٩٤٤,٨٢٧	-	٧٩٦,٥٧٢,٤٧٣

المصدر : المرجع السابق .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

فى مجال الارز والقمح :

* يجب أن تراعى العائلة المزرعية تقليل عدد مرات عمل الكومات والنقل داخل المزرعة – أى من المزرعة إلى أرض التذرية – وذلك فى حالة الحصاد اليدوى ، ويكون الفاقد فى القمح أكبر منه فى الأرز وذلك لانفراط حبوب القمح أكثر من الأرز .

* أن تكون الأرض الزراعية مستوية ومغطاة برقائق من البلاستيك والأجولة الفارغة ، وذلك فى مرحلة الحصاد والتذرية ، وكلما أمكن الإسراع فى عملية التذرية كان ذلك مفيدا فى تقليل حجم الفاقد بسبب الطيور والقوارض .

* ضرورة اختيار سائقى الكومبينات (فى حالة الحصاد الآلى) من ذوى الخبرة ، ويراعى أن تكون هذه الآلة مناسبة بالنسبة لاختلاف أطوال النباتات ، وكذلك أن تكون الأرض مستوية ، ومن المهم أن يكون حجم الحصاد متناسباً مع الحجم الصغير للمزرعة فى مصر ، كما تؤدى المتابعة المستمرة والمباشرة من المزارعين خلال عملية الحصاد إلى تقليل حجم الفاقد فى هذه المرحلة .

* يجب عدم استخدام الأدوات الحادة خلال عمليات التحميل والتفريغ فى وسائل النقل والتداول داخل أو خارج المزرعة ، حيث يتم النقل من الحقل إلى التخزين بالمزرعة ثم إلى مراكز التجميع ثم إلى الصوامع أو المطاحن ، وكل ذلك يؤدى إلى فاقد بسبب التسرب أو سقوط الحبوب – إلا أنه يلاحظ أنه فى حالة الحصاد الآلى فإن الحبوب تنقل مباشرة من الحقل إلى مركز التجميع أو إلى المطاحن ، مما يؤدى إلى تقليل فاقد النقل ، وبذلك يوصى بتعميم استخدام الحصاد الآلى .

* نظرا لأن عملية التخزين – خاصة فى الصوامع والمطاحن – تمثل نسبة مرتفعة فى حجم الفاقد قدرت بحوالى ٤,٥٪ فى القمح ، ٢,٥٪ فى الأرز ، فإنه يجب تطوير طرق التخزين ، بحيث تكون وسائل التخزين مغلقة ولا تعرض المحاصيل إلى حرارة الشمس والظروف الجوية غير المناسبة والطيور ، وكذلك مقاومة القوارض داخل المخازن .

* ضرورة قيام كل من وزارة التموين والتجارة الداخلية والإرشاد التسويقى بدور

ملموس فى توجيه وتوعية المزارعين والمسوقين بالتوصيات السابقة ومتابعة تنفيذها .

* من الأهمية بمكان إجراء دراسة قومية تفصيلية عن حجم الفاقد فى المحاصيل الحقلية بصفة عامة ؛ فى جميع مراحل التسويق وحتى دخول السلعة إلى المستهلك النهائى ، على أن تتضافر فى ذلك جهود جميع الجهات المعنية .

فى مجال الخضر والفاكهة :

* العمل على تلافى أسباب حدوث الفاقد فى محاصيل الخضر والفاكهة فى مراحله المختلفة ، وخفض نسبة الفاقد أثناء مراحل التداول ، وذلك عن طريق دراسة الجوانب المختلفة والأسباب المؤدية إلى الفاقد ، والتى تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى :

أ) الجوانب التكنولوجية ومرافق البنية الأساسية :

- تقييم الأصناف المستوردة والمستنبطة محليا ، من حيث قدرتها التسويقية على التحمل .

- تحديد درجة النضج المثلى التى يجب أن يقطف عندها المحصول ، حيث تعتبر هذه الدرجة عاملا رئيسيا فى تحديد عمر المحصول وصلاحيته للتسويق والاستهلاك .

- تطوير عمليات القطف والحصاد ، وضرورة إسناد هذه العملية إلى عمال مدربين ، وأن تتم فى ساعات النهار المعتدلة الحرارة بعد تطاير الندى ، مع عدم تعرض المحصول لأشعة الشمس المباشرة أو الأمطار .

- تطوير تجارة الجملة بإنشاء أسواق جملة بنظام الأسواق المفتوحة ، وذلك على أسس علمية وفنية تستوعب الإنتاج الحالى ، بالإضافة إلى توسيع الطرق الداخلة إليه والخارجة منه بوسائل النقل المختلفة ، مع وضع خطة للتخلص من «الشلايش» خارج الأسواق الرسمية .

- ضرورة عمل مراكز لتجميع الخضر ، على أن تكون محمية من العوامل الجوية ، ومزودة بالمياه والكهرباء ، وبالقرب من مناطق الإنتاج .

- توفير ماكينات فرز وتدريج بكل مركز تجميع ، وتزويده بونش ذى شوكتين ، وأن يكون به عدد كاف من الطبالى الخشبية لتسهيل التحميل .

– توافر عدد كاف من ثلاجات عرض للبيع للمستهلك .

– وضع رتب أو درجات لتسويق الخضر والفاكهة محليا فى حلقة البيع للمستهلك ، على أن تعبأ هذه الدرجات فى عبوات صغيرة بأحجام وأشكال مناسبة .

– نشر واستعمال أجولة البولى بروبيلين (٧٥ كجم فأكثر) فى تعبئة كثير من محاصيل الخضر ، مثل البطاطس والبصل والفاصوليا والبسلة والبامية والفلفل والبطاطا والقلقاس ، وتبطين الجريد بالكرتون المضلع المثقب .

– ضرورة منع استعمال الجوالات المصنوعة من البولى اثيلين فى تعبئة البصل ، نظراً لما تسببه من ارتفاع شديد فى درجة الحرارة للأبصال .

– استخدام صناديق مصنوعة من البلاستيك عند جمع الثمار ونقلها إلى مراكز التجميع ومحطات التعبئة وأسواق الجملة والتجزئة .

ب) الجوانب الاقتصادية والاجتماعية :

– دراسة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على الفاقد ، خاصة الأسعار ، وتوجيه الاستثمارات لتحسين عمليات التداول .

– توفير المعلومات التسويقية الكافية للمزارعين والتجار ، مما يؤدى إلى تقليل حجم الفاقد .

– دراسة الطلب على الخدمات التسويقية من فرز وتدريج وتعبئة ونقل ، ومعرفة المرونات السعرية والدخلية لتلك الخدمات ، وبناء على ذلك يتم وضع خطة لتحسين هذه الخدمات .

فى مجال الإرشاد التسويقى:

* الاهتمام بالإرشاد التسويقى ، وجعله ضمن مقررات كليات الزراعة والمعاهد والمدارس الفنية الزراعية .

فى مجال إقامة وحدات تصنيعية :

* الاهتمام بالتصنيع الزراعى فى صورة وحدات صغيرة بالقرى والمراكز ، مما يؤدى إلى زيادة القيمة المضافة وتقليل الفاقد – على أساس إجراء دراسات جدوى فنية واقتصادية .

تقييم تجربة خلط دقيق الذرة الشامية بدقيق القمح فى إنتاج الخبز

تقييم تجربة خلط دقيق الذرة الشامية بدقيق القمح

فى إنتاج الخبز البلدى المدعم واقتصادياتها *

يعتبر الخبز البلدى الدعامة الرئيسية للغذاء فى مصر ، إذ إنه لا غنى لأى فرد فى المجتمع عنه ، سواء كان منتجاً أو مستهلكاً ، غنيا أو فقيراً ، وخاصة أنه يمد المستهلك بحوالى ٧٠٪ من احتياجاته الغذائية اليومية من المواد النشوية والبروتينية ، و٥٢٪ من السعرات الحرارية – بالإضافة إلى المواد المعدنية ، كالحديد والزنك . وتولى الدولة هذا الموضوع أهمية عظمى لما له من أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية ، على المجتمع .

ويصنع الخبز من دقيق أنواع مختلفة من الحبوب مثل : القمح ، والشعير ، والذرة الشامية ، والذرة الرفيعة ، حسب طبيعة سكان كل منطقة . إلا أن معظم الأهالى يصنعونه حاليا من دقيق القمح .

وسوف يتم التركيز فى هذا التقرير على رغيف الخبز البلدى المدعم ، والذى بلغت كمية القمح (درجة نظافة ٢٤ ط) التى تم طحنها فى مصر فى عام ٩٩/٢٠٠٠ لإنتاج الرغيف المدعم حوالى ٤.٦٠٦.٢٩٥ طنا ، وذلك بخلاف ٤٩٦.٠٤٤ طنا من الذرة الشامية (بدرجتى نظافة لكل منهما ٢٤ ط) – جدول رقم (١) .

وقبل أن نسترسل فى الدراسة ، سوف نتعرض بشكل موجز لموقف محصول القمح من حيث مصادره واستخداماته :

– بلغت جملة استهلاك مصر من القمح فى عام ٢٠٠٠ حوالى ١٢,٥٠٨ مليون طن (مختلف الدرجات) ، وذلك على النحو الآتى :

٦,٥ مليون طن قمح محلى (جدول رقم ٤) ، منها : ٢,٤ مليون طن لإنتاج الرغيف البلدى المدعم (جدول رقم ١١) ، و٤,١ مليون طن قمح للاستهلاك المنزلى .

٦ ملايين طن قمح مستورد ، منها : ٢,٨ مليون طن مستورد بمعرفة

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٢٧ .

الهيئـة العامة للسلع التموينية لإنتاج الرغيف المدعم (جـدول ٢) ، وحوالى ٣,٢ مليون طن مستورد بمعرفة شركات قطاع الأعمـال والقطـاع الخاص لإنتاج الدقيق الفاخر .

وبذلك تكون كمية القمح المستخدمة لإنتاج الرغيف المدعم موزعة على النحو التالى :

٢,٤ مليون طن قمح محلى (جدول ١٢)

٢,٨ مليون طن قمح مستورد (جدول ٣)

٥,٢ الجملة

- هذا بالإضـافـة إلى ٤٩٩,٨١٢ ألف طن من الذرة الشـامـيـة (مـخـتلف درجـات النظافة) لخلط دقيقه بدقيق القمح لإنتاج الرغيف الخليط المدعم .

الفجوة الغذائية بين إنتاج القمح واستهلاكه :

كانت مـصـر تكتفى ذاتيـا بتوفير الخبـز من إنتاجـهـا من القمح ، وذلك حـتى عام ١٩٤٨ حيث بدأ حجم الإنتاج من القمح لا يغطى حـاجة الاستهلاك المتزايد . وتشكلت فجوة بين الاستـهلاك والإنتـاج بلغت ١,٧ مليون طن فى عـام ١٩٧٠ ، زادت إلى ٧,٤ مليون طن فى عام ١٩٨٠ ، ثم نقصت بفضل جهود وزارة الزراعة إلى ٥,٨ مليون طن عام ١٩٩٥ ، ثم ٥,٧ مليون طن عام ٢٠٠٠ - وذلك لأسباب كثيرة منها :

- الزيادة السكانية المستمرة .
- التغير فى نمط الاستهلاك والاعتماد على الخبز المدعم .
- تحول القرية من منتجة للخبز إلى مستهلكة للخبز المدعم .
- تحول الريف فى إنتاج الخبز من الذرة إلى الخبز المخلوط بدقيق القمح .
- زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة .

علاج الفجوة الغذائية :

كـان لابد للدولة أن تعـمل جـاهدة على خـفض تلك الفـجـوة ، والتى تزيد سنة بعـد أخرى ، بعدة طرق أهمها :

- الاتجاه إلى الاستيراد .
- التوسع الرأسى فى زراعة القمح .
- التوسع الأفقى فى إنتاج القمح وخاصة فى المناطق الجديدة .
- زيادة نسبة استخراج الدقيق من حبة القمح من ٨٢٪ إلى ٨٧.٥٪ ثم إلى ٩٣.٣٪ .
- خفض وزن الرغيف ورفع سعره .

وسنتناول فيما يلى موجزاً لكل بند من البنود السابقة .

الاستيراد :

لم يكن هناك مفر من البدء فى علاج تلك الفجوة الغذائية ، والتى بدأت منذ عام ١٩٤٨ ، إلا من خلال استيراد القمح اللازم لإنتاج الدقيق البلدى . فبدأت الدولة فى التعاقد مع الدول التى لديها فائض ذاتى من القمح مثل : أمريكا وكندا وفرنسا واستراليا .

وتوالت عمليات الاستيراد منذ ذلك التاريخ حتى وقتنا هذا ، ويتم ذلك عن طريق الهيئة العامة للسلع التموينية (جدول رقم ٢) ، وذلك بخلاف كميات القمح المستوردة بمعرفة شركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص لإنتاج الدقيق الفاخر استخراج ٧٢٪ .

الآثار المالية التى تحملتها الدولة لاستيراد القمح لإنتاج الخبز المدعم :

وحتى يمكن توفير تلك الكميات من القمح المستورد اللازم لإنتاج دقيق الخبز البلدى ، فقد تحملت ميزانية الدولة مبالغ طائلة لمقابلة هذا الدعم ، بلغ ٢.٨ مليار جنيه (وفقا لكتاب وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١٠٣٩٣ الصادر فى ١٩٩٩/١٢/١٠) .

الآثار السلبية لاعتماد الدولة على استيراد القمح :

ولم تكن الدولة ببعيدة عن مواجهة استمرار النزيف المالى ، بل كانت هناك آثار سلبية أخطر من ذلك بكثير ، لابد أن تضعها فى اعتبارها ، منها :

– أن الاعتماد على استيراد القمح لتغطية احتياجاتنا من الخبز المدعم ، سيجعل القمح سلعة من أهم السلع الاستراتيجية . فإذا ما علمنا أننا نستوفى احتياجاتنا من القمح من فائض هذه الدول ، أدركنا خطورة الموقف فى السنوات المقبلة .

فقد تكون كمية هذا الفائض غير كافية ، مما يؤدى بالدولة المصدرة إلى اتخاذ أحد قرارين ، أو هما معاً : أولهما رفع السعر . وثانيهما خفض الكمية المتاحة لنا ، نظراً للطلب المتزايد من الدول النامية الأخرى ، بل وقد يتفاقم الموقف إلى حد عدم الموافقة على بيع القمح إلا بشروط قد تكون مجحفة بنا .

– أدى تطبيق اتفاقية الجات إلى قيام بعض الدول المصدرة للقمح ، مثل دول أوربا وأمريكا ، بإلغاء الدعم عن صادرات القمح ، وبالتالى رفع سعر القمح ، مما ترتب عليه زيادة الدعم .

– دخول دول كثيرة كمستوردة للقمح مثل : الصين ودول جنوب شرق آسيا .

– تأثير التقلبات السياسية للدول المصدرة للقمح ، وخاصة المانحة للمعونات .

– قد تظهر مشكلات فى عمليات النقل البحرى ، مما يؤدى إلى عدم وصول الشحنات المتفق عليها فى المواعيد المناسبة ، بالإضافة إلى احتمال التغير فى قيمة النولون والتأمين .

– عدم مطابقة بعض الشحنات لمواصفات التعاقد مما يؤدى إلى أزمات داخلية ، وخاصة عند رفض هذه الشحنات نهائيا ، أو تأخر الإفراج عنها .

– تغير أسعار صرف العملات الأجنبية ، ومدى وفرتها .

التوسع الرأسى والتوسع الأفقى :

وفيما يختص بهذا التوسع ، فإن وزارة الزراعة لم تأل جهداً فى سبيل تحقيقه ، حيث قامت بتنفيذ برامج بحثية كثيرة وطويلة المدى تهدف إلى زيادة إنتاجية الفدان من القمح ، أسفرت عن :

• استنباط العديد من الأصناف الجديدة عالية الإنتاج ، والتى تتميز بمقاومتها للآفات المرضية والحشرية ، وتجود زراعتها بمختلف مناطق الجمهورية وخاصة بمناطق الأراضى الجديدة .

• تنفيذ برنامج لإنتاج التقاوى من الأصناف عالية الإنتاج .

• تحسين طرق المعاملات الزراعية لتعظيم إنتاجية تلك الأصناف .

• تخصيص حقول وبرامج إرشادية لتشجيع المزارعين على الاهتمام بزراعة القمح واستخدامه للتقاوى الجديدة والأساليب المناسبة للزراعة .

• تنفيذ الحملة القومية للنهوض بمحصول القمح .

• قيام معهد تكنولوجيا الأغذية بوزارة الزراعة بإجراء دراسات وتجارب على استخدام دقيق أنواع أخرى من الحبوب فى إنتاج الخبز .

وقد أدت هذه السياسة إلى قفزة كبيرة فى إنتاجية الفدان من القمح وفى المساحة المنزرعة منه ، وبالتالى زيادة حجم الإنتاج الكلى من القمح ، والارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى من ٢٠٪ إلى ٤٧٪ . فبعد أن كان متوسط إنتاج الفدان فى عام ١٩٨٣ من القمح ١٠ أردب ، زاد فى السنوات التالية فى أعوام ١٩٩٠ و١٩٩٥ و٢٠٠٠ إلى ١٤.٥٦ أردب ، ثم إلى ١٥.١٩ أردب ، ثم إلى ١٧.٧٧ أردب على الترتيب . وفى ذات الوقت زادت المساحة خلال تلك السنوات من ١.٣٢ مليون فدان إلى ١.٥٩ مليون فدان ، ثم إلى ٢.٥٦٢ مليون فدان ، ثم ٢.٤٦٣ مليون فدان على الترتيب . وأدى ذلك جميعه إلى زيادة إجمالى إنتاج القمح خلال ذات السنوات من ٢.٠٦ مليون طن فى عام ١٩٨٣ إلى ٤.٢٦٨ عام ١٩٩٠ ، ثم إلى ٥.٧٢٠ عام ١٩٩٥ ، حتى وصلت إلى ٦.٥٦٤ مليون طن عام ٢٠٠٠ – جدول رقم (٤) .

زيادة نسبة الاستخراج :

وفيما يختص بزيادة نسبة الاستخراج ، فقد بدأت الدولة فى الأخذ بهذا الاتجاه ، وأجرت عدة تجارب لزيادة نسبة استخراج الدقيق من حبة القمح من ٨٢٪ إلى ٨٧.٥٪

وذلك فى مايو ١٩٧٥ ، ثم ارتفع إلى ٩٣.٣٪ فى فبراير ١٩٨٠ ، حتى استقر نهائياً على ٨٢٪ اعتباراً من يوليه ١٩٨٠ حتى الآن .

ولم يكتب لتلك التجارب الاستمرار ، نظراً لعزوف المستهلكين عن تقبل الخبز الناتج من دقيقها (٨٧.٥٪ و ٩٣,٣٪) لاسمرار لونه ، وعدم استساغة طعمه ، بالإضافة إلى مواجهة أزمة فى إنتاج العلف للمواشى ونقص النخالة والتى تم إضافتها للدقيق ، مما أدى إلى انتشار السوق السوداء فيها .

خفض وزن الرغيف ورفع سعره :

وفيما يختص بخفض وزن الرغيف ، فلم توافق القياده السياسية عليه فى ذلك الوقت . إلا أن الدولة اضطرت للجوء إليه فى بعض الحالات لمواجهة الأزمات التموينية التى مرت بها البلاد ، واستقر وزن الرغيف مؤخراً على ١٣٠ جراما للرغيف الطرى ، و١١٠ جرامات للرغيف الملدن – جدول رقم (٥) .

وفى ذات الوقت تم رفع سعر الرغيف البلدى من قرش واحد إلى خمسة قروش ، واستمر هذا السعر ثابتاً حتى وقتنا الحالى .

ورغم جميع تلك الإجراءات والجهود الكبيرة لزيادة محصول القمح ، إلا أنه مازالت هناك فجوة غذائية كبيرة بين إنتاجه واستهلاكه ، مما أدى إلى زيادة الكمية المستوردة منه ، حتى وصلت فى عام ١٩٩٦/٩٥ إلى نحو ٤.٥٢٧ مليون طن – جدول رقم (٢) .

خلط بعض الحبوب بحبوب القمح :

على ضوء كل الاعتبارات السابقة .. وتحت شعار من لا يملك قوته لا يملك حريته ، لم تجد الدولة مناصاً لتقليل الأعباء المالية التى تتحملها فى سبيل تأمين احتياجاته ، ولخفض الفجوة الغذائية بين إنتاج الدقيق من القمح وبين استهلاكه – إلا خلط حبوب القمح بأنواع أخرى من الحبوب ، يؤدى دقيقها غرض دقيق القمح ذاته ، ويتلاءم مع الذوق المصرى .

وفى عام ١٩٨٢ ، قامت الجهات المعنية بإجراء أول تجربة لخلط حبوب الذرة الشامية بحبوب القمح ، وطحنها بنسب مختلفة بدأت بنسبة ١ : ١ ثم تم تعديلها عدة مرات . إلا أنه فى النهاية تقرر صرف النظر عنها ، لعدم ملاءمة ظروف الإنتاج فى ذلك الوقت .

خلط دقيق القمح بدقيق الذرة الشامية لإنتاج الخبز المدعم :

وفى ١٩٩٥/٣/٢ وافقت اللجنة الوزارية للإنتاج والخدمات الإنتاجية على المذكرة المقدمة من وزارة التجارة والتموين ، والخاصة بخلاصة دراسات إدخال الذرة فى إنتاج الخبز .

وقامت الجهات المختصة بإعادة تجربة الخلط ، على ألا يكون الخلط بين حبوب الذرة الشامية مع حبوب القمح – كما حدث فى عام ١٩٨٢ – بل بين دقيق الذرة الشامية أو الذرة الرفيعة مع دقيق القمح .

وعليه ، فقد شكلت لجنة من وزارة التموين وشركات المطاحن (أعمال وخاص) ووزارتى الزراعة والصحة ، لإجراء الدراسات اللازمة لاختيار نوع الحبوب الممكن استخدامه ، وفق عدة معايير وأهداف منها :

- أن يكون من الأصناف المنتجة محليا ، حتى يمكن زيادة نسبة الاكتفاء من القمح .
- أن يكون من المحاصيل الممكن زيادة إنتاجها مستقبلاً .
- أن يكون الخبز الخليط مقبولاً من المستهلكين .
- ألا يقل الخبز الخليط فى قيمته الغذائية عن الخبز البلدى العادى .
- الاستفادة من الطاقات الحالية والمستقبلية فى المطاحن والمخابز .
- ضمان الوصول إلى أفضل نسبة استخراج للذرة .
- ضمان الوصول إلى أفضل نسبة خلط لدقيق الذرة بدقيق القمح .
- ضمان الوصول إلى أفضل طريقة لطحن الذرة .

- ضمان الوصول إلى أفضل طريقة لخبز الدقيق المخلوط .

- ضمان الوصول إلى أفضل طريقة لاستلام الذرة ، ودرجة رطوبته المناسبة عند الاستلام .

- إمكانات تخزين الذرة بالشون ، وبالصوامع ، القائمة .

- إمكانات إنتاج دقيق مخلوط بالمطاحن مباشرة .

وتكفل دراسة العناصر السابقة ؛ الوصول إلى أفضل المواصفات الفنية والغذائية المطلوبة للرغيف المخلوط ، مع عدم تحميل الدولة بأية أعباء مالية إضافية نتيجة هذا الخلط .

نتائج خلط دقيق الذرة الشامية بدقيق القمح :

تدارست اللجنة الوزارية - المنوه عنها - محاصيل الحبوب المنتشرة فى مصر ، لاختيار أنسب وأفضل أنواعها لخلط دقيقها بدقيق القمح ، وانتهت إلى اختيار دقيق محصول الذرة الشامية ، لتحقيق الأغراض المنشودة منه .

وقد أصدرت وزارة التموين قراراتها الوزارية المنظمة لهذا الموضوع ، للعمل بها فى شأن الذرة الشامية البيضاء ومنتجاتها وتوريدها وسعر شرائها ، ومواصفات الدقيق المخلوط المكون من ٨٠٪ من دقيق القمح استخراج ٨٢٪ بدقيق الذرة الشامية استخراج ٩٧٪ (انظر الملحق) .

وباستعراض ما توصلت إليه اللجنة من اختيار حبوب الذرة الشامية لخلط دقيقها بدقيق القمح ، نجد أنها قد اختارت نوع الحبوب المناسب ، للاعتبارات التالية :

١ - أن محصول الذرة الشامية البيضاء ينتج محليا ، وهو من محاصيل حبوب الغذاء الاستراتيجية فى مصر ، حيث يستخدم فى صناعة الخبز بالريف ، سواء منفرداً أو مخلوطاً مع دقيق القمح . كما أنه يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى منه .

• الذرة الشامية محصول صيفى ، لا يتعارض فى توقيته مع محصول القمح الذى يزرع فى فصل الشتاء ، وتجود زراعته فى غالبية محافظات الجمهورية .

• تم صرف النظر عن استخدام الذرة الصفراء ، حيث إنه أدى إلى نتائج غير مرضية ، لأن الخبز الناتج منه كان شديد الاسمرار وهو ما لم يتقبله جمهور المستهلكين .

٢ – أن الذرة الشامية من محاصيل الحبوب التى تبشر بزيادة إنتاجية الفدان منها بصورة ملحوظة ، مما ينعكس أثره على حجم الإنتاج الكلى . وليس أدل على ذلك من أن إنتاجية الفدان من حبوبها ارتفعت من ١.٥ طن عام ١٩٨٠ إلى ٣.٣٦ طن عام ٢٠٠٠ ، كما قفز حجم الإنتاج الكلى من ٢,٨٦٥ مليون طن من إجمالى ١.٩ مليون فدان فى عام ١٩٨٠ ، إلى ٥.٦٤٨ مليون طن من إجمالى ١.٦٧٩ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠ رغم نقص المساحة – جدول رقم (٦) .

كما أن الدولة تهدف حاليا إلى التوسع فى مساحة الذرة الشامية لتعود إلى معدل ٢ مليون فدان ، وكذا إلى زيادة إنتاجية الفدان من حبوب الذرة إلى معدل ٤ أطنان ، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى ارتفاع الإنتاج الكلى إلى حوالى ٨ ملايين طن .

٣ – أن الخبز الخليط كان مقبولا من المستهلكين ، إذ تبين أن هناك تحسنا كبيرا فى طعم ، ورائحة ، وقوام الرغيف المخلوط ، وإكساب وجهه باللون الوردى المحمر (الكرملة) – المرغوب من المستهلكين – وذلك لاحتواء دقيق الذرة على كميات من الزيت والسكر بنسبة واضحة ، وأنه كلما كان نوعا الدقيق المستخدمان فى الخبز مطابقين للمواصفات التموينية ؛ نتج عنه خبز أكثر جودة فى مواصفاته الواردة بجدول رقم (٧) ، والذى يتضمن مقارنة بين نوعى الدقيق المستخدمين ، وفقا للتجارب والدراسات التى تمت بمعرفة معهد التغذية – وزارة الصحة .

وبالرجوع إلى هذه المقارنة ، يتضح أن نسبة البروتين والدهون والكربوهيدرات والحديد والزنك ، فى الرغيف المخلوط ، تزيد عنها فى رغيف الخبز البلدى (دقيق ٨٢٪) .

٤ – أن حبوب الذرة الشامية ذات قيمة غذائية عالية ، لكبر حجم الجنين بها ، حيث

يبلغ من ١١-١٣٪ من وزن الحبة ، في حين أن نسبة الجنين في حبة القمح ٥ ,١-٢٪ .
كما أن التركيب الكيماوى لدقيق الذرة الشامية استخراج ٩٧٪ ، وكذلك مواصفاته ، يزيد على التركيب الكيماوى لدقيق القمح استخراج ٨٢٪ فى البروتين والدهون والسعرات الحرارية والحديد والزنك - جدول رقم (٨) .

٥- أنه يمكن الاستفادة من الطاقات الحالية والمستقبلية فى المطاحن ، وأن هناك استعداداً بجميع مطاحن الحجارة أو السلندرات لطحن حبوب الذرة الشامية ، بعد إجراء بعض التعديلات الفنية عليها .

ولقد بدأت تجربة طحن الذرة ببعض مطاحن الحجارة ، والسلندرات القديمة فى سنة ١٩٩٥ ، ونجحت تلك التجارب فى الوصول إلى دقيق ملائم لخلطه بدقيق القمح ، وتم تعميمها فى بعض المطاحن المنتشرة فى كثير من محافظات مصر ، حتى وصلت فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٥ مطحنا بالحجارة ، و٦ مطاحن سلندرات من النوع القديم . ومن المنتظر أن يزيد عدد تلك المطاحن على ذلك مستقبلاً عند تعميم طحن الذرة ، إلا أنه من الأفضل طحن الذرة بمطاحن حديثة قرصية (ديسك) .

٦- أن أفضل نسبة استخراج لدقيق الذرة هى ٩٧٪ ، بنسبة رطوبة قدرها ١٤٪ ، وبمواصفات غذائية جيدة .

٧ - أن أفضل نسبة للخلط هى ٢٠٪ لدقيق الذرة استخراج ٩٧٪ ، و٨٠٪ لدقيق القمح استخراج ٨٢٪ .

٨ - أن أفضل طريقة لطحن الذرة هى ترطيب حبوبها قبل طحنها ، والوصول بها إلى درجة رطوبة قدرها ١٥٪ ، حيث إن هذه النسبة تنتج نوعية من الدقيق أفضل من طحن الحبوب وهى جافة ، من حيث النعومة ولون الدقيق .

٩ - أنه يمكن خبز الدقيق المخلوط ، بذات المخابز التى تقوم بإنتاج الرغيف البلدى المدعم بالمخابز البلدية ، بدون أى تعديل ، وبذات الطريقة المستخدمة فى إنتاجه ،

مع زيادة مدة العجين من ٥ إلى ١٠ دقائق ، وبهذا لا يقل الرغيف المخلوط جودة أو لونا أو مذاقا فى جميع مواصفاته عن الرغيف البلدى العادى المدعم ، وأن الخبز المنتج من دقيق تم خلطه بالمطاحن أفضل من نظيره الذى تم خلطه بالمخابز ، فى مواصفاته ، وذلك بتجانسه ، وبياضه ، مع طول فترة تخزينه .

ومن الملاحظ ، أن عدد المخابز المنتجة للخبز المخلوط ، قد تزايد كثيراً ، حيث كان هناك مخبزان فقط فى عام ١٩٩٥ وهو عام بدء تجارب الخلط - ثم زاد إلى ٩٠٤٨ مخبزاً فى ٢٣ محافظة عام ٢٠٠٠ ، وذلك من إجمالى عدد المخابز التى تنتج الخبز البلدى فى نفس السنة وقدرها ١١٠٢٤ مخبزاً .

١٠- أن أفضل طريقة لاستلام الذرة الشامية هى أن تكون من الأصناف المحلية البيضاء ، ومن محصول نفس العام الذى سوف يتم خلط دقيقها بدقيق القمح ، وأن تكون خالية من الإصابات الحشرية والفطرية ، وبدرجة نظافة لا تقل عن ٢٢.٥ قيراط ، ونظراً لأن نسبة الرطوبة وتباينها فى حبوب الذرة تتراوح ما بين ١٢-١٨٪ ، فإن أفضل نسبة ملائمة لتخزينها وطحنها هى ١٤٪ .

١١- وبالنسبة لتخزين الذرة ، فمن المعروف أنه يتم توريد محصول الذرة بعد انتهاء توريد محصول القمح المحلى عادة ، فى شون القمح ، فى أجولة ، وفى رصات بارتفاع ثمانية أجولة ، وأن يكون التخزين على طبالى خشبية ، وأن تتم تغطيتها خصوصاً فى فصل الشتاء لحمايتها من الأمطار . إلا أنه يلاحظ أن معظم تلك الشون ترابية ، وغير ملائمة للتخزين ، والحبوب معرضة لأكل الطيور .

ومن الطبيعى أنه من الأفضل كثيراً تخزين حبوب الذرة فى الصوامع ؛ سواء القائمة منها ، والتى يتم تخزين القمح أو الأرز بها - وهو ما تم فعلا فى صوامع المنصورة وسوهاج وقنا وكفر الشيخ - أو تلك التى سوف يتم إنشاؤها مستقبلا .

١٢- أن الطريقة المثلى لإنتاج الرغيف البلدى المخلوط هى أن يتم طحن حبوب

القمح والذرة وخلط دقيقهما معاً - بالنسبة المقررة وهى : ٨٠٪ دقيق قمح و٢٠٪ دقيق ذرة - فى المطحن الواحد وليس فى المخبز - أى أن يكون الطحن والخلط فى ذات الموقع ، حيث يتم طحن القمح وتعبئة دقيقه فى عبوات زنة ٥٠ كيلو جراما ، ويتم طحن وتعبئة دقيق الذرة بها فى أجولة زنة ٢٥ كيلوجراما ، وأن يتم خلط الدقيق بنسبة جوالين من أجولة دقيق القمح ، وجوال واحد زنة ٢٥ كيلوجراما من دقيق الذرة ، بالمخابز التى تنتج الخبز المدعم ، وبذلك نحصل على الرغيف البلدى المخلوط بالنسبة المقررة .

الخطة المستقبلية لخلط دقيق القمح بدقيق الذرة الشامية :

ربطت وزارة التموين خطتها لخلط دقيق القمح التموينى بدقيق الذرة الشامية بخطتها الشاملة لتحسين صناعة رغيف الخبز ، والتى تنحصر فى العوامل الأربعة التالية :

الأول : استقبال واستلام وتخزين حبوب القمح : فقد تقرر إنشاء ٥٠ صومعة سعة كل منها ٣٠ ألف طن ، موزعة على ٢١ محافظة بالوجهين البحرى والقبلى ، تتكلف ١,٥ مليار جنيه - أى بواقع ٣٠ مليون جنيه لكل صومعة ، وأن يتم تشغيلها بنظام BOOT .

الثانى : طحن الحبوب لإنتاج الدقيق : وضعت وزارة التموين خطة لتطوير المطاحن القائمة وإقامة مطاحن جديدة ، وقد تم البدء فعلاً فى تنفيذها اعتباراً من ١٩٩٨ ، حيث بدأ تطوير بعض المطاحن القائمة وتحويلها للطحن بالنظم الحديثة (سلندرات أو قرصية - ديسك) ، مع إضافة وحدات طحن وخلط الذرة وفق خطة متكاملة تنتهى فى نهاية عام ٢٠٠٢ ، بهدف إنتاج دقيق مخلوط يوزع مباشرة لمنافذ التوزيع .

الثالث : صناعة الخبز : قامت وزارة التموين منذ عام ١٩٩٥ بتنفيذ خطة لتطوير المخابز البلدية المنتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية ، والتى تنتج الرغيف المدعم ، وعددها ١١٠٢٤ مخبزاً .

وبمتابعة مدى تنفيذ تلك الخطة ، فقد قامت الوزارة بالإعلان عن مناقصة عامة لتوريد ٣٠ صومعة ، وتقدم لها كثير من الشركات ، وتم فض مظاريفها ، ورأت بعد دراستها فنيا وماليا إعادة طرحها مرة ثانية . وفى هذا الشأن ، أنشأت إحدى شركات المطاحن صومعة معدنية سعة ٣٠ ألف طن ، بتكلفة قدرها ١٧ مليون جنيه .

وقامت كثير من شركات المطاحن بتطوير مطاحنها ، كما ألحقت ببعضها وحدات لطحن وخلط دقيق الذرة بدقيق القمح . كذلك قامت بعض الشركات الأخرى بطرح مناقصة عامة لتوريد وتركيب وحدات لطحن الذرة وخلطه بدقيق القمح بقدرة إنتاجية قدرها ١٠٠ طن / يوم . ويجرى حاليا فى كثير من المخابز المنتشرة فى محافظات الجمهورية خطة شاملة لتطويرها .

الرابع : توفير الحبوب اللازمة لإنتاج الدقيق : وفيما يختص بكمية القمح ؛ فمن المعروف أنه يمكن توفيرها من الإنتاج المحلى ، أو عن طريق الاستيراد .

وأما فيما يختص بمحصول الذرة الشامية ، فلا سبيل لتوفيره إلا عن طريق الإنتاج المحلى . وهذا ما حدث فعلاً منذ بدء الخلط فى عام ١٩٩٥ . وقد تطور حجم الكميات التى تم استلامها على مدى السنوات الماضية – كما يوضح ذلك جدول رقم (٩) .

ومن الجدير بالذكر أن كامل الاحتياجات من الذرة الشامية وهى ٨٧٨ ألف طن متوافرة فوراً ، ولكن عملية الاستلام تتحدد بتوافر التمويل اللازم والسعات التخزينية ومنافذ الاستلام وغيرها .

تقييم المشروع :

بدراسة النتائج التى تم الوصول إليها منذ بداية التجربة فى عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ ، وعلى ضوء الأهداف المحددة لهذا المشروع وهى ؛ إدخال أنواع جديدة من الحبوب فى تصنيع وإنتاج الخبز البلدى المدعم ، وزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من

الحبوب لإنتاج الخبز ، وخاصة من القمح والذرة الشامية ، فقد كان لتطبيقها نتائج إيجابية ، وأخرى سلبية ، بالإضافة إلى بعض المشكلات ، والتى سنتناولها فيما يلى :

أولاً : الإيجابيات :

- إن محصول الذرة الشامية البيضاء من المحاصيل الصيفية الرئيسية فى مصر ، ولا تتعارض زراعته مع زراعة المحصول الرئيسى لإنتاج الدقيق البلدى وهو القمح ، إذ هو محصول شتوى . وأن معظم إنتاج دقيق محصول الذرة يستخدم فى إنتاج الخبز فى ريف مصر ، إما منفرداً ، أو مخلوطا بدقيق القمح ، بنسب مختلفة .

- إن القيمة الغذائية لحبوب الذرة تتركز فى الجنين ، الذى يتراوح وزنه فى الحبة الواحدة ما بين ١١-١٣٪ ، الأمر الذى يستوجب الطحن الكامل لحبة الذرة (أى بما فيها الجنين) ، حتى يمكن الاستفادة غذائيا منها لإنتاج الخبز البلدى المدعم ، مع رفع نسبة الاستخراج للحفاظ على القيمة الغذائية لحبة الذرة .

- إن نسبة الزيت فى الذرة الشامية البيضاء حوالى ٣٪ ، بينما هى فى بعض النباتات الزيتية الأخرى مثل عباد الشمس ٤٠٪ ، وعلى ذلك فإن القول بأن تستخدم الذرة الشامية البيضاء فى إنتاج الزيت منها ، لسد فجوته الغذائية ، هو قول غير اقتصادى . مما يرجح استخدامه فى إنتاج الدقيق .

- توفير أسواق جديدة للذرة المحلية ، أدى إلى زيادة اهتمام المزارع برفع إنتاجيته من الذرة الشامية ، الأمر الذى أسهم فى زيادة الكميات الموردة من الذرة من ٥٠٠ طن عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٥٢٠٠٠٠ طن عام ٢٠٠٠ - جدول رقم (٩) .

وجدير بالذكر أن الإنتاجية الفدانية للذرة الشامية قد زادت بصورة ملحوظة انعكس أثرها على حجم الإنتاج الكلى رغم تناقص المساحة فى الفترة الأخيرة ، حيث ارتفعت إنتاجية الفدان من ١,٥ طن عام ١٩٨٠ إلى ٣,٣٦ طن عام ٢٠٠٠ ، وبالتالى فإن إجمالى الإنتاج قفز من ٢,٩ مليون طن عام ١٩٨٠ من مساحة ١,٩ مليون فدان إلى

٥,٦٥ مليون طن من إجمالى مساحة ١,٦٨ مليون فدان فى عام ٢٠٠٠ كما يوضحها جدول رقم (٦) الذى يوضح تطور مساحة وإنتاجية وجملة الإنتاج لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ ، ومنه يتبين أن المساحة قد نقصت فى العام الأخير بنسبة ١٢٪ ، مقارنة بمثيلتها لعام ١٩٨٠ ، بينما ارتفعت إنتاجية الفدان عام ٢٠٠٠ بمقدار ١٢٣٪ عن انتاجية الفدان فى عام ١٩٨٠ ، وبذلك ارتفع الإنتاج الكلى بنسبة ٩٧٪ - أى تضاعف الإنتاج الكلى برغم انخفاض المساحة .

- تطور نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب المحلية (قمح + ذرة) التى يستخدم دقيقها فى إنتاج الخبز البلدى المدعم من ١٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٠ (جدول رقم ١١) .

- تطور نسبة استخدام حبوب الذرة المطحونة ٢٤ قيراطاً بالزيادة منذ بداية التجربة فى عام ١٩٩٥ من ٠,٠١٪ حتى وصلت إلى ٩,٧٪ عام ٢٠٠٠ . كما زادت نسبة استخدام دقيق الذرة فى إنتاج الخبز البلدى المدعم خلال تلك الفترة ؛ من ٠,٠١٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١,٣٪ عام ٢٠٠٠ - جدول رقم (١٢) .

- أدى خلط دقيق القمح بدقيق الذرة إلى الحد من السوق السوداء فى تجارة دقيق القمح بدرجة كبيرة . ومن المتوقع أن تزيد نسبة استخدام الدقيق المخلوط بالمطاحن على هذه النسبة زيادة ملحوظة ؛ وقد ظهر ذلك فى انخفاض كميات الدقيق المنصرف لمختلف الأغراض من ٤,٥٥١,٤٧٨ مليون طن عام ١٩٩٦/٩٥ إلى ٤,٢٥٥,٩٩٠ مليون طن عام ٢٠٠٠/٩٩ .

- ارتفع عدد المخابز البلدية التى تنتج للخبز المخلوط من مخبزين منذ بدء التجربة فى عام ١٩٩٥ إلى ٩٠٤٨ مخبزاً فى عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى ٩٧٧٩ مخبزاً فى عام ٢٠٠١ موزعة على ٢٣ محافظة من إجمالى عدد المخابز المنتشرة فى الجمهورية وعددها ١١٠٢٤ مخبزاً - جدول رقم (١) .

- أدى استخدام الدقيق المخلوط (٨٠٪ من دقيق القمح مع ٢٠٪ من دقيق الذرة) إلى تحسن واضح فى مواصفات رغيف الخبز البلدى من حيث اللون والطعم والرائحة ، ومدة التخزين ، وذلك لاحتواء دقيق الذرة على نسبة واضحة من السكر والزيت أكثر من دقيق القمح . هذا بالإضافة إلى ارتفاع القيمة الغذائية للخبز المخلوط عن مثيله المنتج من دقيق قمح ٨٢٪ فقط ، وخاصة فى البروتين والسعرات وبعض الأملاح مثل الحديد والزنك . وسوف يؤدى تناول المواطن هذا الخبز يوميا ، ولمدة طويلة ، إلى استفادته استفادة كبيرة من الناحية الغذائية والصحية .

ثانياً : السلبيات :

- يتم توريد الذرة الشامية بعد انتهاء توريد القمح المحلى ، والذى ينتهى عادة فى نهاية شهر أغسطس من كل عام . وبالتالى لا تتوفر فراغات كافية بالشون لاستقبال الذرة .

- معظم هذه الشون ترابية ، ولا تصلح أساساً لتخزين الحبوب - سواء كانت حبوب قمح ، أو حبوب ذرة .

- عدم حصول المزارعين على السعر العادل لمحصولهم من الذرة - والذى تحدده سنويا وزارة التموين - مما يؤثر سلبيا ليس على توريده فقط ، بل وعلى زراعته .

- عدم مطابقة بعض كميات دقيق القمح ٨٢٪ والذرة ٩٧٪ للمواصفات التموينية ، مما يؤثر على جودة الخبز المنتج المخلوط .

- تتم عملية الخلط بين نوعى دقيق القمح ودقيق الذرة بالمخابز ، مما يؤدى إلى عدم دقة نسبة الخلط ، وبالتالى عدم مطابقة الخبز المنتج للمواصفات التموينية ، وخاصة تلك المخابز التى تتصرف فى كمية من حصتها من الدقيق البلدى ، والتلاعب فى سعره ، وخلق سوق سوداء .

– لا تكفى كميات الذرة الموردة فى الأجل القريب لاستمرار إنتاج الخبز المخلوط طول العام بالنسبة المقررة ، إلا أنه من المنتظر – عند حل مشكلات التوريد – تغطية احتياجات عملية الخلط طول العام . وليس أدل على ذلك مما تحقق فى سنة (٩٩/٢٠٠٠) ، فلقد كانت كمية القمح المطحونة فى تلك السنة لإنتاج الدقيق ٨٢٪ على مستوى الدولة هى ٤,٦٠٦,٢٩٥ طنا ، وأن كمية الذرة الشامية التى تم طحنها فعلاً خلال ذلك العام بلغت ٤٩٦,٠٤٤ طناً ، وهذا يعنى أن نسبة الخلط فى تلك السنة بلغت ٩٠,٢٨٪ من حبوب القمح و ٩,٧٢٪ من حبوب الذرة الشامية – وذلك على مستوى الجمهورية – بينما كان يجب أن تكون حوالى مليون طن من الذرة الشامية ، وذلك للوصول إلى نسبة الخلط المقررة وهى ٨٠٪ للقمح و٢٠٪ للذرة – جدول رقم (١٢) .

– قلة كميات الردة الناتجة عن طحن الذرة الشامية ، واللازمة للغذاء الحيوانى مقارنة بتلك الناتجة من طحن القمح ، إلا أن ذلك يتم تعويضه – إلى حد كبير – بالزيادة المستمرة فى كميات الردة الناتجة عن طحن القمح الخاص بإنتاج الدقيق الفاخر والذى يتم استخراجه بنسبة ٧٢٪ ، فقد بلغت كمية القمح المستوردة لإنتاج الدقيق الفاخر ١,٣٣ مليون طن عام ١٩٩٥ – وهو تاريخ بدء الخلط – ارتفعت إلى ٣,١٨٢ مليون طن عام ١٩٩٩ ، وهذا يعنى زيادة نسبة النخالة الخشنة اللازمة لتغذية المواشى – جدول رقم (٣) .

– الخوف من مرض البلاجرا : يتخوف البعض من أن استمرار استخدام دقيق الذرة يؤدى إلى مرض البلاجرا ، إلا أن خبراء التغذية فى كل من معهد التغذية بوزارة الصحة ومعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية بمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة ، قد أكدوا على الحقائق التالية :

• ليس هناك أى مخاوف من ظهور مرض البلاجرا عند استخدام الخبز المخلوط بالدقيق الناتج من القمح والذرة . حيث إن هذا المرض ينتج عن نقص فيتامين النياسين فى الذرة . إلا أن حمض التربتوفان والذى يتحول إلى فيتامين النياسين فى الجسم

والموجود بنسبة أعلى فى دقيق القمح (١٪) عن دقيق الذرة ، فإن هذا الحامض - وبالتالى النياسين - يرتفع فى هذا الدقيق ذى الاستخراج المرتفع (٩٧٪) . وعليه فإن خلط ٢٠٪ من دقيق الذرة ٩٧٪ مع ٨٠٪ من دقيق القمح ، يؤدى إلى توفير نسبة كافية من التربتوفان ، والذى يتحول بدوره إلى نياسين .

هذا بالإضافة إلى أن التربتوفان موجود بوفرة فى الأطعمة التى يتناولها الإنسان مثل المنتجات الحيوانية ، ومنتجات الألبان والبيض ، والبقول ، والخضر الورقية .

• أن مرض البلاجرا اختفى من مصر منذ حوالى ٤٠ سنة ، وأن غالبية سكان الريف تعتمد فى غذائها على الرغيف المصنوع من دقيق الذرة ؛ إما منفرداً ، أو مخلوطا بنسب مختلفة بدقيق القمح .

اقتصاديات عملية خلط دقيق الذرة الشامية بدقيق القمح :

سبق أن أوضحنا أن خلط دقيق الذرة الشامية بدقيق القمح هو لتحقيق أغراض ثلاثة :

الأول : ألا يقل رغيف الخبز البلدى الخليط فى قيمته الغذائية عن الخبز البلدى العادى .

والثانى : خفض دعم الدولة لرغيف الخبز .

والثالث : زيادة الاكتفاء الذاتى فى رغيف الخبز المدعم (بدليل انخفاض كمية القمح المستورد منذ بدء الخلط .

وبالنسبة للغرض الأول ؛ فقد حدث ذلك فعلاً ، إذ تبين ارتفاع القيمة الغذائية للرغيف المخلوط عن الرغيف العادى ، نظرا لاحتوائه على البروتين والحديد والزنك والسعرات ؛ مع ظهور تحسن كبير فى لون الرغيف المخلوط عن الرغيف العادى ، وأن هناك تحسنا كبيرا فى طعم ، ورائحة ، وقوام الرغيف المخلوط ، وإكساب وجهه اللون

الوردى المحمر (الكرملة) وذلك لاحتواء دقيق الذرة على كميات من الزيت والسكر بنسبة واضحة .

وفيما يختص بالغرض الثانى ، وهو خفض دعم الدولة لرغيف الخبز ، فقد تحقق ذلك فعلاً ، اعتباراً من عام ١٩٩٨/٩٧ ، واستمر انخفاضه تباعاً فى السنوات التالية – وذلك كما يتضح من بيانات عام ٢٠٠٠ .

وفيما يتعلق بالغرض الثالث ، فقد انخفضت بالفعل كمية القمح المستورد منذ بدء الخلط – جدول رقم (١١) .

أولاً – فعلى أساس : أن نسبة استخراج دقيق الذرة هى ٩٧٪ ، وأن نسبة استخراج دقيق القمح هى ٨٢٪ ، وأن جملة إنتاج طحن طن من الذرة الشامية هى ١,٠٢٠ طن منها ٩٧٠ كجم دقيق ، وأن جملة إنتاج طحن طن من القمح هى ١,٠١٦ طن منها ٨٢٠ كجم دقيق ، فإن هذا يعنى أن طحن كل طن ذرة يوفر مقابله ١,١٨٣ طن من القمح .

– حيث إن ما تم استخدامه من الذرة عام ٢٠٠٠ هو ٤٩٦,٠٤٤ ألف طن بدرجة نظافة ٢٤ قيراطا وفقا لبيانات جدول رقم (١) ، فيكون ما تم توفيره من القمح المستورد والذى يكون معظمه بدرجة نظافة ٩٧٪ هو الكمية المستخدمة ٤٩٦,٠٤٤ × ١,١٨٣ = ٥٨٦,٨٢٠ طناً .

ويصبح ما تم توفيره من القمح المستورد بدرجة نظافة ٢٤ط هو ٥٨٦,٨٢٠ طنا × $\frac{١٠٠}{٩٧}$ = ٦٠٤,٩٦٠ طنا .

– وإذا كان ثمن استيراد الطن عام ٢٠٠٠ هو ١٤٥ دولارا ، فإن هذا يعنى أن قيمة الوفر فى العملة الأجنبية يبلغ ٨٧,٧ مليون دولار .

ثانياً – هذا الوفر قد تم تحقيقه فعلاً ، حينما طحنت الدولة ٤٩٦,٠٤٤ طنا

من الذرة الشامية فى عام ٢٠٠٠ . فإذا ما عرفنا أن تلك الكمية قد حققت خلطاً من دقيق الذرة الشامية بنسبة ١١,٣٪ على مستوى الدولة وفقاً لبيانات جدول رقم (١٢) ، فمن المنتظر أن يزيد هذا الوفر النقدى حينما يتم تحقيق نسبة الخلط المقررة وهى ٢٠٪ ، مما يحقق وفراً أكثر فى قيمة القمح المستورد . ويعنى ذلك – فى النهاية – خفض الدعم خفضاً كبيراً .

ثالثاً – هذه هى النتيجة التى تم الوصول إليها من حيث المقارنة بين قيمة كمية الذرة الشامية – التى تنتج محليا – والتى تستخدم لإنتاج رغيف الخبز البلدى المدعم – بديلاً عن جزء من كمية القمح المستورد . وبين قيمة تلك الكمية من القمح المستورد والتى يتم سداد ثمنها بالعملة الأجنبية لإنتاج الدقيق الذى يستخدم لإنتاج الرغيف البلدى .

رابعاً – إلا أنه وحتى تكون الدراسة الاقتصادية مستوفاة ، فلا بد أن يؤخذ فى الاعتبار العوامل التالية :

١ – المصروفات التى تتحملها الدولة منذ تفريغ البواخر المحملة بالقمح المستورد على رصيف الميناء ، وحتى يتم نقلها إلى الصوامع أو الشون لتخزينها ، ثم إلى المطحن لطحنها .

٢ – وفى المقابل ، الإيرادات الناتجة من طحن هذا القمح وبيعه من دقيق ونخالة .

٣ – وكذلك الحال بالنسبة للذرة الشامية من حيث : المصروفات التى يتحملها طحن الذرة الشامية منذ تسليمها إلى المطحن – سواء من التاجر أو المزارع – ثم طحنها ، والإيرادات الناتجة من طحن تلك الذرة من دقيق ونخالة .

خامساً – تكلفة الطن من الحبوب ٢٤ قيراطاً تسليم المطحن بالجنيه .

ويوضح البيان التالى تكلفة شراء وطحن القمح المستورد والمحلى والذرة الشامية المحلية :

بيــــــــــان	مختلف الدرجات	٢٤ قيراطا
		جنيه
١ - القمح المستورد		
متوسط شراء طن القمح المستورد تسليم الميناء (درجة نظافة ٩٧٪)	٦٥٢	٦٧٢
متوسط التكاليف داخل الميناء .		٥٠
(تفريغ وتحميل وتخزين وشحن إلى باقى الجمهورية)		
متوسط مصاريف تخزين ونقل للمطحن .		٢٤
إجمالى تكلفة طن القمح المستورد ٢٤ قيراطا تسليم المطحن		٧٤٦
٢ - القمح المحلى		
سعر توريد القمح المحلى ٢٢ قيراطا	٦٦٦	٧٢٧
عمولة توريد		٢٢
مصاريف تخزين ونقل للمطحن		٢٤
إجمالى تكلفة الطن من القمح المحلى تسليم المطحن		٧٧٣
٣ - متوسط تكلفة الطن من القمح (محلى + مستورد) مرجح بالكميات		٧٥٧
٤ - الذرة الشامية البيضاء المحلية		
سعر توريد الطن ٢٢,٥ قيراط	٦٤٣	٦٨٦
عمولة توريد		٣٢
مصاريف تخزين ونقل للمطحن		٢٤
إجمالى تكلفة طن الأذرة تسليم المطحن		٧٤٢

ملاحظات :

- تم حساب سعر طن القمح المستورد تسليم الميناء بدرجة نظافة ٩٧٪ = ١٤٥ دولار أمريكى (٦٥٢ جنيه مصرى) .
- تم حساب متوسط تكلفة طن القمح (محلى + مستورد) مرجح بالكميات طبقا لبيانات عام ٢٠٠٠ وهى ٢,٨ مليون طن قمح مستورد ، ٢,٤ مليون طن قمح محلى .
- تم حساب سعر الدولار على أساس ٤,٥ جنيه مصرى طبقا للسعر الرسمى للبنك المركزى فى تاريخ الدراسة وهو ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ .

سادساً - تكلفة إنتاج طن الدقيق من كل من القمح والذرة والدقيق المخلوط :

يوضح البيان التالى تكلفة إنتاج طن الدقيق من كل من القمح والذرة والدقيق المخلوط :

بيـــــــان	التكلفة بالجنيه مصرى
١ – تكلفة انتاج طن دقيق القمح ٨٢٪	–
متوسط تكلفة طن القمح ٢٤ قيراط	٧٥٧
تكلفة طحن طن القمح (سلندرات)	٤٩
إجمالى تكلفة طن القمح بعد الطحن	٨٠٦
نواتج طحن طن القمح	
١٩٢ كيلو جرام نخالة	٧٥
٨٢٠ كيلو جرام دقيق ٨٢٪ (٨٠٦ – ٧٥) جنيه	٧٣١
صافى تكلفة طن الدقيق قمح ٨٢٪ (٧٣١/٨٢٠ كيلو × ١٠٠٠)	٨٩١
٢ – تكلفة إنتاج طن دقيق الذرة ٩٧٪	
تكلفة طن الذرة الشامية البيضاء	٧٤٢
تكلفة طحن طن الذرة	٦٠
إجمالى تكلفة طن الذرة الشامية	٨٠٢
نواتج طحن طن الذرة الشامية .	٢٠
٥٠ كيلو جرام نخالة .	
٩٧٠ كيلو جرام دقيق ٩٧٪ (٨٠٢ – ٢٠)	٧٨٢
صافى تكلفة إنتاج طن دقيق الذرة (٧٨٢/٩٧٠ × ١٠٠٠)	٨٠٦
٣ – تكلفة إنتاج الطن من الدقيق المخلوط (٨٠٠ كيلو جرام دقيق قمح ٨٢٪ + ٢٠٠ كيلو جرام دقيق أذرة ٩٧٪)	= (٨٩١/١٠٠٠ ×٨٠٠) + (٨٠٦/١٠٠٠ ×٢٠٠) = ٧١٢,٨ + ١٦١,٢ = ٨٧٤ جنيه

سابعاً – وعلى ضوء ماسبق وما جاء فى الجداول المرفقة يتبين أن هناك وفراً بين تكلفة طن دقيق القمح وطن الدقيق المخلوط قدره ٨٩١ – ٨٧٤ = ١٧ جنيها .

فإذا ما تحققت نسبة الخلط بواقع ٢٠٪ من دقيق الذرة ، ٨٠٪ من دقيق القمح . وعلى اعتبار أن ما يتوقع استهلاكه من الدقيق الخليط مستقبلاً حوالى ٥ ملايين طن – (٤,٢٥٥٩٩٧ مليون طن جملة منصرفات الدقيق عام ٩٩/٢٠٠٠) – فتصبح قيمة الوفر الذى يتحقق نتيجة الخلط هى ٥ ملايين طن × ١٧ جنيها = ٨٥ مليون جنيه .

ثامناً – هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن استخدام الذرة الشامية ، كأحد

المحاصيل الرئيسية المحلية ، هو تأمين لاحتياجات الشعب من الرغيف البلدى – وهو قوته اليومى – وذلك بدلاً من استيراد القمح والتى تتحكم فى أسعاره وكميته عوامل خارجية كثيرة .

هذا بالإضافة إلى أننا يجب أن نذكر أن قيمة شراء الذرة الشامية لاستخدام دقيقها فى الخلط ؛ يتم إنفاقها بالكامل فى السوق المحلى ، لتحدث أثرها فى إنعاش الاقتصاد القومى ؛ بينما فى حالة عدم الخلط فإن قيمة كمية القمح المعادلة لكمية دقيق الذرة المستخدمة ، يتم تحويلها إلى عملة صعبة ، وإنفاقها بالكامل فى السوق الخارجى ، لاستيراد القمح اللازم مما يؤثر عكسيا على ميزان المدفوعات .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* أن الجدوى الاقتصادية لعملية خلط دقيق القمح استخراج ٨٢٪ بدقيق الذرة الشامية استخراج ٩٧٪ بنسبة ٨٠٪ من دقيق القمح و ٢٠٪ من دقيق الذرة – توضح فائدة هذه العملية وذلك لسببين :

– أنه حدث تحسن كبير فى مواصفات الرغيف البلدى المخلوط من حيث لونه ، وطعمه ، ورائحته ، وقوامه ، مع ارتفاع قيمته الغذائية .

– تخفيض دعم الدولة لرغيف الخبز البلدى بشكل ملموس ، الأمر الذى تحقق فعلاً فى عام ٢٠٠٠ بمبلغ ٨٧,٧ مليون دولار ، والمنتظر زيادته فى السنوات القادمة ، حينما تصل نسبة استخدام الذرة فى الخلط إلى ٢٠٪ .

* سرعة تنفيذ خطة وزارة التموين والتجارة الداخلية فيما يختص بالسياسات الآتية :

– إنشاء ٥٠ صومعة معدنية فى ٢١ محافظة سعة ٣٠ ألف طن لكل منها .

– تطوير مطاحن السلندرات القائمة ، وإلحاقها بوحدات طحن وخلط الذرة .

– تطوير المخابز البلدية الحالية ، حتى يمكنها إنتاج الرغيف البلدى المطابق للمواصفات التموينية .

* تشديد الرقابة على المطاحن ، سواء تلك التى تقوم بطحن القمح أو بطحن الذرة ، لإنتاج دقيق مطابق للمواصفات التموينية ، ولضمان الخلط بالنسبة المقررة .

* أن يتم خلط دقيق الذرة بدقيق القمح ، بالمطاحن وليس بالمخابز ، وذلك لتحقيق الضوابط الآتية :

– تجانس الدقيق حتى يمكن إنتاج رغيف بلدى مطابق للمواصفات التموينية .

– انعدام احتمال خطأ العجان فى المخبز ، فى عملية خلط الدقيق ، فيخل بالنسبة المقررة ، وذلك حتى لا ينتج رغيفا معيباً .

- عدم تمكين المستغلين من التلاعب فى كميات دقيق القمح ٨٢٪ المسلم للمخابز .

* تشديد الرقابة على المخابز عموماً ، وخاصة تلك التى تقوم بخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، لإنتاج الرغيف البلدى المطابق للمواصفات التموينية .

* استمرار ودعم الجهود البحثية بوزارة الزراعة لاستنباط أصناف ذات إنتاجية عالية من القمح والذرة الشامية .

* التركيز على استمرار طحن حبوب الذرة كاملة (أى بجنينها) - بخلاف ما يحدث فى دول أمريكا الجنوبية - لأن احتفاظ دقيق الذرة بطحن الجنين مع الحبة يرفع من قيمته الغذائية التى نحن فى أشد الحاجة إليها لجمهور المستهلكين .

* تدعيم الجمعيات الزراعية بالمحافظات بماكينات الفرط والتجفيف الخاصة بالذرة الشامية .

* تجهيز الشون القائمة بالمعدات اللازمة للتخزين من : طبالى ، ومشمعات ، وأجهزة تبخير ، ومدها بالأدوية الخاصة بها .

* رفع سعر توريد الذرة الشامية ، وذلك لحفز المزارعين على الاهتمام بزراعته وزيادة إنتاجيته وتوريده .

* توفير التمويل اللازم لجهات الاستلام ، لتسليم ثمن الذرة للموردين فور استلام المحصول .

* تأسيساً على نجاح خطة الدولة فى إنتاج الدقيق المخلوط لإنتاج الرغيف المدعم ، بنسبة ٨٠٪ دقيق قمح و ٢٠٪ دقيق ذرة شامية ، وتقبل جمهور المستهلكين وتذوقهم لهذا الرغيف المخلوط - فينبغى إجراء تجارب جديدة لزيادة نسبة خلط دقيق الذرة الشامية على ٢٠٪ ، وخاصة بعد أن أكد خبراء التغذية فى وزارة الزراعة (معهد تكنولوجيا الأغذية - مركز البحوث الزراعية) أن خلط دقيق الذرة استخراج ٩٧٪ بدقيق القمح استخراج ٨٢٪ بنسبة ٢٠٪ لا تترتب عليه آثار جانبية ذات صلة بمرض البلاجرا - الذى كان منتشراً فى الريف وانقرض منذ مدة طويلة ، حيث إن هذه النسبة (وهى ٢٠٪) نسبة آمنة ، حتى وإن وصلت إلى ٣٠٪ .

جدول رقم (١)
الحبوب المطحونة وحصص ومنصرفات الدقيق
في الفترة من (١٩٩٦/٩٥ - ٩٩/٢٠٠٠)

البيان / العام	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
القمح المطحون ٨٢ ٪	٥٠٦٢٩٠٢	٥٣٦٨١٦٥	٤٩١٣٢٧٠	٤٧٨٦٠٢٥	٤٦٠٦٢٩٥
القمح المطحون ٧٦ ٪	٥٥٢٦٥٣				
القمح المطحون ٧٢٪					
إجمالى القمح المطحون	٥٦١٥٥٥٥	٥٣٦٨١٦٥	٤٩١٣٢٧٠	٤٧٨٦٠٥٢	٤٦٠٦٢٩٥
الأذرة المطحونة	٥٠٠	١٦٥٧٤	١٨٦٨٠٨	٣٦١٣٠٥	٤٩٦٠٤٤
إجمالي الحبوب المطحونة	٥٦١٦٠٥٥	٥٣٨٤٧٣٩	٥١٠٠٠٧٨	٥١٤٧٣٥٧	٥١٠٢٣٣٩
حصص الدقيق					
مخابز بلدية ٨٢ ٪	٢٩٦٢٤٥٦	٣٤٣٩٦٠٠	٣٦٠٤٠٠٠	٣٦٦٧٣٨٨	٣٧٧٥٠٦٣
مخابز شامية ٧٦ ٪	٤٠١٩٧٤				
مستودعات تجزئة	١٣٠٦٨٠٠	١٢٤٧٤٠٠	١٢٠٠٨٥٠	١١٤٣٢٣٠٠	١٠٧٥٧٠٠
أغراض أخرى *	١٢٠٠٠٠	١٣١٠٠٠	١٣٢٦٠٠	١١٤٠٠٠	١٠٦٠٠٠
إجمالى الحصة	٤٧٩١٢٣٠	٤٨١٨٠٠٠	٤٩٣٧٤٥٠	٤٩٢٣٦٨٨	٤٩٥٦٧٦٣
منصرفات الدقيق					
مخابر بلدية ٨٢٪	٢٨١٨٨١٩	٣١٥١١٥٢	٣٣٥٧٩٨٢	٣٤٣٩٨٧٤	٣٥٠٦٦٦١
مخابز شامية ٧٦ ٪	٣٩٦٠٠٤				
مستودعات تجزئة	١٢١٦٧٤٦	١١٣٦٤٧٨	٩١٦٥٩١	٨٠٣٢٧٩	٦٤٣٧٠٦
أغراض أخرى*	١١٩٩٠٩	١٣٢٨٥٦	١٣٢٥٣٨	١١٣٨٧٦	١٠٥٦٣٠
إجمالى المنصرفات	٤٥٥١٤٧٨	٤٤٢٠٤٨٦	٤٤٠٧١١١	٤٣٥٧٠٢٩	٤٢٥٥٩٩٧
بيان عدد المخابز البلدية	٨٩٥٢	٩٣٧٤	٩٩٣٩	١٠٣٦٤	١١٠٢٤

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية - وحدة معلومات - قطاع الرقابة والتوزيع - مشروع خلط الأذرة .

ملحوظة :

* الأغراض الأخرى تشمل : الكميات المخصصة للقوات المسلحة وقوات الأمن والكنائس والأديرة .

جدول رقم (٢)

بيان كميات القمح المستوردة لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية

السنــة	الكمية بالطــن
٩٠ / ٩١	٥٠٤٢٨٤٦
٩١ / ٩٢	٥٥٣١٩٥٧
٩٢ / ٩٣	٤٨٩٨٢٢٧
٩٣ / ٩٤	٣٨٧٢٦٩٦
٩٤ / ٩٥	٤١٥٩٣٣٢
٩٥ / ٩٦	٤٥٢٧٣٦٧
٩٦ / ٩٧	٤٩٣٢٨٣٧
٩٧ / ٩٨	٤,٧ مليون
٩٨ / ٩٩	٤,٤ مليون
٩٩ / ٢٠٠٠	٢,٨ مليون

وحدة معلومات قطاع الرقابة والتوزيع .
الإدارة المركزية للتوزيع – إدارة الحبوب والبقول .

جدول رقم (٣)

بيان إجمالى كميات القمح المستوردة لإنتاج الدقيق الفاخر ٧٢٪ قطاع اعمال وخاص

السنــة	الكمية بالطــن
١٩٩٥	١,٣٣١١
١٩٩٦	١,٤٥٩٩٥٢
١٩٩٧	٢,٧٦٥٥١٩
١٩٩٨	٢,١٧٣٥٥٥
١٩٩٩	٣,١٨٢٧٢٩

وحدة معلومات قطاع الرقابة والتـوزيع .
الإدارة المركزية للتوزيع – إدارة الحبوب والبقول .

جدول رقم (٤)

تطور المساحة والإنتاج وجملة الإنتاج لمحصول القمح خلال الفترة ١٩٨٣ - ٢٠٠٠

الموسم الزراعى	المساحة (مليون فدان)	إنتاجية الفدان		جملة الإنتاج (مليون طن)
		طــن	اردب	
١٩٨٣	١,٣٢	١,٥١	١٠	٢,٠٦
١٩٨٤	١,١٨	١,٥٤		٢,٠٣
١٩٨٥	١,١٩	١,٥٨		١,٨٧
١٩٨٦	١,٢١	١,٦٠		١,٩٣
١٩٨٧	١,٣٧	١,٩٨		٢,٧٢
١٩٨٨	١,٤٢	٢,٠٠		٢,٨٤
١٩٨٩	١,٥٣	٢,٠٨		٣,١٨
١٩٩٠	١,٥٩	٢,٠١٨	١٤,٥٦	٤,٢٧
١٩٩١	٢,٢٢	٢,٠٢		٤,٤٨
١٩٩٢	٢,٠٩	٢,٢١		٤,٦٢
١٩٩٣	٢,١٧	٢,٢٣		٤,٨٣
١٩٩٤	٢,١١	٢,١٠		٤,٤٤
١٩٩٥	٢,٥٦	٢,٢٨	١٥,١١	٥,٧٣
١٩٩٦	٢,٤٢	٢,٣٧		٥,٧٤
١٩٩٧	٢,٤٩	٢,٣٥		٥,٨٥
١٩٩٨	٢,٤٢	٢,٥٢		٦,٠٩
١٩٩٩	٢,٣٨	٢,٦٧		٦,٣٥
٢٠٠٠	٢,٤٦	٢,٦٧	١٧,٧٧	٦,٥٦

المصدر : قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة .
(التقارير النهائية السنوية لقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة) .

جدول رقم (٥)
تطور أسعار وأوزان الخبز البلدى

الفترة الزمنية		القرار	نوع الدقيق	نوع الخبز	وزن الرغيف	السعر بالمليم
من	إلى					
مايو ٧٨	فبراير ٨٠		٨٧,٥٠٪	بلدى عادى	١٣٥	٥
فبراير ٨٠	يوليو ٨٠		٩٣,٣٠٪	بلدى عادى	١٣٥	٥
			٨٢٪	بلدى خاص	١٦٩	١٠
يونيو ٨٠	سبتمبر ٨٤	١٦٩ لسنة ٨٠	٨٢٪	بلدى خاص	١٦٩	١٠
سبتمبر ٨٤	نوفمبر ٨٧	٥١٦ لسنة ٨٤	٨٧,٥٠٪	بلدى عادى	١٣٥	٢٠
					١٦٠	٢٠
نوفمبر ٨٧	١٩٨٨	٧١٢ لسنة ٨٧	٨٧,٥٠٪	بلدى عادى	١٣٥	١٠
			٨٢,٠٠٪	بلدى خاص	١٦٠	٢٠
				ملدن	١٣٥	٢٠
١٩٨٨	١٩٩٠	٣٤٢ لسنة ٩٠	٨٠٪	خاص	١٣٥	٥٠
				ملدن	١٦٠	٥٠
١٩٩٠	١٩٩١	٦٢٩ لسنة ٩٠	٨٢٪	خاص	١٣٥	٥٠
				ملدن	١٦٠	٥٠
١٩٩١	١٩٩٦	٧٦٧ لسنة ٩١	٨٢٪	خاص	١١٠	٥٠
				ملدن	١٣٠	٥٠
		٣٠٩ لسنة ٩٦	٨٢٪		١٢٠	٥٠

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية – وحدة معلومات قطاع الرقابة والتوزيع – مشروع خلط الأذرة .

جدول رقم (٦)
تطور المساحة والإنتاج وجملة الإنتاج لمحصول الذرة الشامية خلال الفترة ١٩٨٠ – ٢٠٠٠
التقارير النهائية السنوية لقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة

الموسم الزراعى	المساحة (مليون فدان)	إنتاجية الفدان		جملة الإنتاج (مليون طن)
		طن	أردب	
١٩٨٠	١,٩٠٠	١,٥٠٨	١٠,٨	٢,٨٦٥
١٩٨١	١,٩٢٠	١,٧١٠		٣,٢٨٥
١٩٨٢	١,٩٤٠	١,٨٥١		٣,٥٩١
١٩٨٣	١,٩٥٠	١,٩٨٨		٣,٨٧٧
١٩٨٤	١,٩٧٠	١,٩٦٠		٣,٨٦١
١٩٨٥	١,٩١٠	٢,٠٤٤		٣,٩٠٤
١٩٨٦	١,٤٨٠	٢,٠٩٩		٣,١٠٢
١٩٨٧	١,٨١٠	٢,١٥٦		٣,٩٠٢
١٩٨٨	١,٩٦٠	٢,٢٤٠		٤,٣٩٠
١٩٨٩	٢,٠٠٠	٢,٤٤٣		٤,٨٨٦
١٩٩٠	١,٥٤٧	٢,٦١٧		٤,٠٤٩
١٩٩١	١,٦٧٦	٢,٦٢٥		٤,٤٠٠
١٩٩٢	١,٦٤٩	٢,٦٨٨		٤,٤٣١
١٩٩٣	١,٦٦١	٢,٦٥٩	١٨,٥	٤,٤١٦
١٩٩٤	١,٧٤٠	٢,٨٠٧		٤,٨٨٣
١٩٩٥	١,٧٥١	٢,٥٩٠		٤,٥٣٥
١٩٩٦	١,٧٦٨	٢,٩٢٢		٥,١٦٥
١٩٩٧	١,٦٣٦	٣,١٤٦		٥,١٤٧
١٩٩٨	١,٧٥٥	٣,٠٩٣		٥,٦٣
١٩٩٩	١,٦٤٨	٣,٣٠٠		٥,٤٣٨
٢٠٠٠	١,٦٧٩	٣,٣٦٠	٢٤,٠٣	٥,٦٤٨

المصدر : قطاع الشئون الاقتصادية – وزارة الزراعة .

جدول رقم (٧)

التركيب الكيماوى للخبز البلدى (٨٢%) والخبز المخلوط بنسبة ٢٠ % و ٨٠ % قمح)

البيـــــان	خبز بلدى ٨٢ %	خبز مخلوط ٢٠ %
الرطوبة ٪	٣٥,٩	٣٠
الرماد وزن ٪	١	١,٠٢
بروتين وزن جاف ٪	٨,٢	٨,٨
دهون ٪	١,٢	١,٤
كربوهيدرات جرام	٥٣,٧	٥٨,٩
حديد مليجرام / ١٠٠ جرام	٣,٣	٤,١
زنك	١,٦	١,٧
سعرات	٢٥٨	٢٨٢

المصدر : معهد التغذية – وزارة الصحة .

جدول رقم (٨ - أ)

التركيب الكيماوى للدقيق (دقيق القمح ٨٢% ودقيق الذرة الشامية ٩٧%)

المكـــــون	قمح ٨٢%	ذرة شامى ٩٧%
بروتين خام	٩,٦	٩,٨
ألياف	٠,٦ – ١,١	٢,٢
رماد	٠,٦ – ٠,٨	١,٦
دهون	١,٣ – ١,٤	٣,٨
كالسيوم (ملجم / ١٠٠ جم)	١٥ – ٢٥	٤٠
فوسفور (ملجم / ١٠٠ جم)	١٢٠ – ١٩٠	٣٤٠

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية – قطاع الرقابة والتوزيع .

جدول رقم (٨ - ب)

مواصفات الدقيق (دقيق القمح استخرج ٨٢ % ودقيق الذرة الشامية ٩٧ %)

نوع الدقيق	القـــرار	الرطوبة	رمـــاد		متخلف على المنخل ٤٠ ، ٥٠	
			حجارة	سلندرات	حجارة	سلندارت
قمح ٨٢٪	٧١٢ لسنة ٨٧	١٤٪	١,١	١	لاشئ	لاشئ
أذرة ٩٧٪	٤٧٦ لسنة ٩٨	١٤٪	١,٥	١,٤	١٠٪	١٠٪
أذرة رفيعة	—	—	—	—	—	—
دقيق مخلوط ٨٠٪ دقيع قمح + ٢٠٪ دقيق أذرة	٣٥٧ لسنة ٢٠٠٠	١٤٪	١,٦	١,٥	١٠٪	٨٪

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية .

جدول رقم (٩)

تطور حجم الكميات التى تم استلامها من الاذرة الشامية البيضاء على مدى السنوات ١٩٩٦/٩٥ حتى ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنـــة	الكمية (بالطن)
١٩٩٦/٩٥	٥٠٠
١٩٩٧/٩٦	١٧٧٣٥
١٩٩٨/٩٧	١٨٧٠٠٠
١٩٩٩/٩٨	٣٦٢١٥٦
٢٠٠٠/٩٩	٥٠٠٠٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	٥٢٠٠٠٠

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

جدول رقم (١٠)

تكلفة الطحن من القمح والاذرة بنوعيها

التكلفة / الصنف	حجـــارة		سلندرات قديم		سلندرات حديث	
قمح	٨٦٧	٣٤	٦٧	٤٢	٢٦٧	٤٩
أذرة شامية	—	٦٠	—	—	—	٦٠
أذرة رفيعة	—	٦٠	—	—	—	٦٠

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية – وحدة معلومات قطاع التوزيع والرقابة – الإدارة المركزية للتوزيع – مشروع خلط الأذرة .

جدول رقم (١١)

تطور نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب المحلية (قمح ، ذرة) بالطن فى إنتاج الخبز البلدى المدعم

النوع / السنـــة	الكميات الموردة مختلف الدرجات		اجمالى القمح والذرة الموردة	إجمالى القمح المستورد	النسبة (الاكتفاء الذاتى)
	قمـــح	ذرة			
٩٥ / ١٩٩٦	٨٤٧٠٠٠	٥٠٠	٨٤٧٥٠٠	٤٥٢٧٣٦٧	٪ ١٥
٩٦ / ١٩٩٧	١١٣٠٠٠٠	١٧٧٣٥	١١٤٧٧٣٥	٤٩٣٢٨٣٧	٪ ١٨,٨
٩٧ / ١٩٩٨	١١٨٤٠٠٠	١٨٧٠٠٠	١٣٧١٠٠٠	٤٧٠٠٠٠٠	٪ ٢٢,٥
٩٨ / ١٩٩٩	١٧٨٠٠٠٠	٣٦٧٠٠٠	٢١٤٧٠٠٠	٤٤٠٠٠٠٠	٪ ٣٢,٧
٩٩ / ٢٠٠٠	٢٤٥٨٠٠٠	٤٩٩٨٠٠	٢٩٥٧٨٠٠	٢٨٠٠٠٠٠	٪ ٥١

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية .

جدول رقم (١٢)
تطور استخدام حبوب ودقيق الذرة فى إنتاج الخبز البلدى المدعم

النوع / السنة	الحبوب المطحونة ٢٤ قيراط بالطن				الدقيق المنصرف بالطن			النسبة
	قمح	ذرة	الإجمالى	النسبة	دقيق القمح ٨٢٪	دقيق الذرة ٩٧٪	الإجمالى	
٩٥ / ٩٦	٥٦١٥٥٥٥	٥٠٠	٥٦١٦٠٥٥	٪١,٠١	٤٥٥٠٩٩٣	٤٨٥	٤٥٥١٤٧٨	٪٠,٠١
٩٦ / ٩٧	٥٣٦٨١٦٣	١٦٥٧٤	٥٣٨٤٧٣٩	٪٠,٣٠	٤٤٠٤٤٠٩	١٦٠٧٧	٤٤٢٠٤٨٦	٪٠,٣٦
٩٧ / ٩٨	٤٩١٣٢٧٠	١٨٦٨٠٨	٥١٠٠٠٧٨	٪٣,٧	٤٢٢٥٩٠٨	١٨١٢٠٣	٤٤٠٧١١١	٪٤,١١٠
٩٨ / ٩٩	٤٧٨٦٠٥٢	٣٦١٣٠٥	٥١٤٧٣٥٧	٪٧,٠	٤٠٠٦٥٦٣	٣٥٠٤٦٦	٤٣٥٧٠٢٩	٪٨,٠٤
٩٩ / ٢٠٠٠	٤٦٠٦٢٩٥	٤٩٦٠٤٤	٥١٠٢٣٣٩	٪٩,٧	٣٧٧٤٨٣٤	٤٨١١٦٣	٤٢٥٥٩٩٧	٪١١,٣١

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية .

جدول رقم (١٣)
تطور استخدام حبوب القمح والذرة فى إنتاج الخبز البلدى المدعم

النوع / السنة	القمح		الأذرة الشامية		الأذرة الرفيعة	
	الكمية بالألف طن	سعر توريد الأردب بالجنيه	الكمية بالألف طن	سعر توريد الأردب بالجنيه	الكمية بالألف طن	سعر توريد الأردب بالجنيه
١٩٩٠	٥٢٠	٦٠	–	–	–	–
١٩٩١	٥٦٠	٧٠	–	–	–	–
١٩٩٢	٧٦٨	٧٥	–	–	–	–
١٩٩٣	١٠٠٠	٧٥	–	–	–	–
١٩٩٤	٨٧٨	٨٠	–	–	–	–
١٩٩٥	٨٥٧	٨٠	–	–	–	–
١٩٩٦	٨٤٧	٩٥	٥٠٠	٨٧	–	–
١٩٩٧	١١٣٠	٩٥	١٧٧٣٥	٨٧	–	–
١٩٩٨	١١٨٤	٩٥	١٨٧٠٠٠	٨٨	–	–
١٩٩٩	١٧٨٠	٩٥	٣٦٧٠٠٠	٨٨	–	–
٢٠٠٠	٢٤٥٨	٩٥	٤٩٩٨١٢	٩٠	٢٩٧١	٨٥

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية – وحدة معلومات قطاع الرقابة والتوزيع – مشروع خلط الأذرة .

جدول رقم (١٤)
الكميات الموردة وأسعار التوريد للقمح المحلى فى الفترة من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠

البيان / السنة	الكمية الموردة بالألف طن	سعر توريد الأردب بالجنيه	سعر الطن بالجنيه
١٩٩٠	٥٢٠	٦٠	٤٠٠
١٩٩١	٥٦٠	٧٠	٤٦٦,٦
١٩٩٢	٧٦٨	٧٥	٥٠٠
١٩٩٣	١٠٠٠	٧٥	٥٠٠
١٩٩٤	٨٧٨	٨٠	٥٣٣
١٩٩٥	٨٥٧	٨٠	٥٣٣
١٩٩٦	٨٤٧	٩٥	٦٣٣
١٩٩٧	١١٣٠	٩٥	٦٣٣
١٩٩٨	١١٨٤	٩٥	٦٣٣
١٩٩٩	١٧٨٠	٩٥	٦٣٣
٢٠٠٠	٢٤٥٨	٩٥	٦٣٣

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية .

ملحــق

تقرير عن خلط دقيق القمح بدقيق الذرة

(وفقا لبيانات مركز بحوث تكنولوجيا الأغذية)

تقوم مصر باستيراد جزء من القمح لتغطية الاستهلاك المحلى وخاصة فى صناعة الخبز البلدى ، ونظرا للارتفاع الحادث فى أسعار القمح عالميا ، وفى محاولة لتقليل وخفض نسبة الاستيراد اتجه التفكير لاستخدام بدائل القمح .

وبعد إجراء سلسلة من البحوث التطبيقية على هذه البدائل اتضح أن محصول الذرة الشامية هو الأنسب والأوفر إذا ما استخدم دقيق الذرة استخلاص ٩٧٪ ، وتحديد هذا الاستخراج بالذات له العديد من الميزات منها : أن هذا الدقيق ذا الاستخراج المرتفع يحتوى على كل أو معظم الفيتامينات والأملاح المعدنية والألياف والدهون ، وكلها عوامل تغذية مهمة وخاصة إذا ما خلطت بدقيق القمح استخراج ٨٢٪ .

إن استخدام نسبة ٢٠٪ من دقيق الذرة يؤدى إلى إنتاج خبز بلدى متوسط الصفات ، ولقد قام معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية بتجربة لتحسين صفات الخبز المصنع من دقيق القمح المخلوط بدقيق الذرة وهى طريقة الجلتنة ، وهى طريقة لحل الجزء الأكبر من مشاكل استخدام الذرة ، بالإضافة إلى ضرورة تنعيم دقيق الذرة واستخدام المطاحن القرصية لذلك بدلا من مطاحن الحجارة .

وفيما يتعلق بموضوع النياسين فمن المعروف أن الذرة فقيرة فى النياسين ، ولكن بنظرة شاملة يلاحظ أن الحمض الأمينى تريبتوفان يتحول إلى النياسين داخل الجسم . حيث إن دقيق القمح ٨٢٪ يحتوى على أعلى من ١٪ من التريبتوفان وكذلك دقيق الذرة استخلاص ٩٧٪ ترتفع فيه نسبة التريبتوفان عن دقيق الذرة العادى ذى الاستخراج المنخفض .

لذلك نجد أن خلط ٢٠٪ من دقيق الذرة ٩٧٪ مع ٨٠٪ دقيق قمح ٨٢٪ يؤدى إلى توفير نسبة كافية من التريبتوفان الذى يتحول بدوره إلى نياسين ، وبالتالى لا خوف من حدوث مرض البلاجرا نتيجة للتغذية على هذا الخبز ، خاصة أن الخبز فى مصر يستهلك مع البقول (الفول المدمس - الطعمية - العدس) وهى من المصادر الغنية بالتريبتوفان والنياسين ، وكذلك يؤكل مع أنواع الجبن المختلفة والخضر الورقية .

وهذا يؤكد أنه ليس هناك أية مخاوف من ظهور مرض البلاجرا عند استخدام الخبز المخلوط بالذرة .

تنمية وتطوير صناعة الإلكترونيات فى ظل المتغيرات العالمية *

يشهد العالم فى الوقت الحالى تطورات سريعة نتيجة لظهور بعض التكنولوجيات العالية ، والتى اصطلح على تسميتها بالتكنولوجيا الحاكمة لمستقبل العالم . وتعتبر الإلكترونيات فى مقدمة هذه التكنولوجيات عموما ، حيث إنها تخدم جميع الصناعات بدون استثناء ، سواء كان ذلك كجزء من المنتج النهائى ، أو جزءاً من عملية تصنيع السيطرة على إنتاج هذا المنتج . كما أن الإلكترونيات تعتبر حجر الأساس لما يسمى بتكنولوجيا المعلومات ، وهى سمة العصر الحالى والمستقبل ، والتى أسرعت بإيقاع التطور ، حيث إن ما حدث خلال السنوات العشر الماضية قد فاق ما حدث من تطور خلال السنوات الخمسين التى سبقتها ، وذلك لأن التقدم والتكامل الذى حدث بين الحاسبات وشبكات الاتصالات أدى إلى زيادة التفاعل البناء بين العلماء والباحثين من المدارس العلمية المختلفة حول العالم ، وأصبح تداول المعلومات أمرا يسيرا .

وتبرز الطبيعة الشمولية للإلكترونيات من الاستخدامات المتعددة لهذه التكنولوجيا ، وفى تشكيلة هائلة متنوعة من المنتجات والعمليات الصناعية فى جميع قطاعات النشاط الاقتصادى ، كالزراعة والصناعة والنقل . وقد اخترقت الإلكترونيات السلع الاستهلاكية من لعب الأطفال إلى الغسالات والسيارات والتليفزيونات ، والسلع الرأسمالية والآلات الإنتاجية من آلات المصانع التى تعمل بالأجهزة الرقمية إلى الإنسان الآلى ومعدات الغزل والنسيج ، وتداول المواد ومراقبة العمليات الصناعية والتحكم فيها . ويستفاد من هذه التكنولوجيا فى الأنشطة الخدمية مثل : الأعمال المصرفية والتأمين والنقل والخدمات الهندسية والإنشاءات وغيرها . كما تشمل تطبيقات هامة فى الاتصالات والأقمار الصناعية والجوانب العسكرية وأبحاث الفضاء والتطبيقات البحرية ، وكذلك الأعمال المكتبية .

ولقد استخدمت تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة لإحلال بعض العناصر أو المكونات فى المنتجات القائمة ، ولتحسين بعض المنتجات بإضافة وظائف جديدة لها ، وكذلك لإنتاج منتجات جديدة تماماً . فقد أحلت عناصر الإلكترونيات الدقيقة مثلا محل النبائط

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٥ .

الميكانيكية فى الساعات ، ومحل النبائط الكهروميكانيكية فى آلات تسجيل النقد والآلات الحاسبة ، ومحل العناصر الإلكترونية التقليدية فى الأجهزة الحاسبة وأجهزة التليفزيون . وقد أحدث ذلك تغيرات جذرية فى دورة التصنيع التى اختصرت فأصبحت الآن تتضمن عددا أقل من العمليات .

ولذلك تعتبر تكنولوجيا الإلكترونيات بمثابة القاطرة التى تدفع الصناعات التكنولوجية المتقدمة بصفة خاصة ، أو غيرها من الصناعات الأخرى بصفة عامة . ولقد تجاوز حجم الإنتاج من الصناعات الإلكترونية فى العالم أكثر من ٢٠٠٠ مليار دولار ، كما بلغ فى الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من حجم صناعتى السيارات والحديد والصلب مجتمعتين . وجدير بالذكر أن كل الدول التى اهتمت بالصناعات الإلكترونية حققت معدلات نمو عالية ؛ بالمقارنة بغيرها من الدول التى تعتمد على قطاعات الإنتاج والخدمات التقليدية ، حيث إن السوق العالمية لصناعة الإلكترونيات تنمو بمعدلات تربو على ٢٠٪ سنويا فى الكثير من القطاعات .

مما سبق يتضح أن الواقع يفرض علينا تطوير صناعة الإلكترونيات المصرية ، للحفاظ على اقتصاد قومى سليم ، وتحقيق معدلات غير تقليدية تنقلنا إلى مصاف الدول الأكثر تقدماً . وفى ظل الاتفاقيات التجارية الدولية الحالية ، والأوضاع الدولية المحيطة بالمنطقة ، فإنه يجب اعتبار إدخال تكنولوجيا صناعة الإلكترونيات والبرمجيات فى مصر أولوية أولى ، والمضى فيها بكل ثبات ، حتى لا نفاجأ بأوضاع اقتصادية لا نقبلها وتمليها علينا الظروف الدولية ، وحتى نستطيع الاستفادة من حجم السوق الكبير لهذا النوع من الصناعة . غير أن التخطيط والعمل فى مجال صناعة الإلكترونيات يستلزم بطبيعته أسلوباً يختلف تماما عما نعهده فى المجالات الأخرى . فهذه الصناعة تتسم بديناميكية عالية للغاية ، حيث إن تكنولوجيات التصميم والتصنيع وأحوال السوق أصبحت تتغير بسرعة فائقة ، والفرص المتاحة اليوم قد لا تظل دائمة حتى الغد .

ولذلك فإنه يجب أن نسعى إلى وضع الخطوط الاسترشادية لتطوير صناعة الإلكترونيات فى مصر ، وذلك فى ظل المتغيرات الدولية المتلاحقة ، عن طريق اقتراح

مجموعة من المشروعات القومية ذات الجدوى الاقتصادية ، والتى يمكن تنفيذها بالإمكانات البشرية المتاحة فى مصر فى مجالات الإلكترونيات والبرمجيات وتطبيقاتها ، مما يتيح لمصر مدخلا إلى السوق العالمى للإلكترونيات والبرمجيات .

أولاً : الوضع العالمى للصناعات الإلكترونية وصناعة البرمجيات :

تم إعداد هذا التقرير بعد الاطلاع على الدراسات التى سبق إجراؤها فى مصر فى هذا المجال وتقييمها وتحديثها ، ودراسة الوضع الحالى لصناعة الإلكترونيات والبرمجيات ، وأخيرا إجراء دراسة مقارنة مع تجارب الدول النامية التى أخذت بأسباب التقدم فى هذا المجال ، ومحاولة الاستفادة من تجارب هذه الدول ، فى ضوء تشابه بعض الظروف من حيث توفر الموارد البشرية والمواد الخام الأولية ، مع الإحاطة بالمعوقات التى جابهت هذه الدول لتجنبها مستقبلاً .

وقد بدأت صناعة الإلكترونيات عالميا فى أوائل الثلاثينات بصناعة الصمامات الإلكترونية التى كان يشغل الواحد منها مساحة تقدر بحوالى خمسة سنتيمترات مربعة ، ثم بدأت الحقبة الثانية عام ١٩٧٤ باختراع الترانزستور الذى يؤدى نفس وظيفة الصمام ، بينما يمكن وضع أكثر من عشرين ترانزستور فى نفس المساحة التى يشغلها الصمام الواحد ، ثم بدأت صناعة الدوائر المتكاملة . وقد تطورت الدوائر المتكاملة ، ومرت بعدة مراحل أهمها : الدوائر المتكاملة ذات الكثافة الصغيرة ، والدوائر المتكاملة ذات الكثافة المتوسطة ، والدوائر المتكاملة ذات الكثافة العالية ، والدوائر المتكاملة ذات الكثافة العالية جداً ، حيث يصل عدد الترانزستورات إلى ما بين ٢٠ – ٥٠ مليون ترانزستور فى نفس مساحة الصمام الواحد ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ما بين ٢٠٠ – ٩٠٠ مليون ترانزستور على نفس المساحة عام ٢٠١٢ . كما ظهر أيضا ما يعرف باسم «نظام على رقيقة» (System on chip) ، إذ أصبح من الممكن تصنيع نظم إلكترونية كاملة على شريحة واحدة . وتتميز هذه المرحلة بارتفاع جهد التصميم بالنسبة إلى جهد التصنيع ، وأصبحت هذه الأنظمة منتشرة فى معظم المعدات الخاصة بالحاسبات والتحكم والقياس والاختبار والاتصالات ، وخاصة

السنترالات الإلكترونية والإلكترونيات الطبية ومعدات النقل ومعدات تحويل الطاقة وغيرها .

وتتميز التكنولوجيات المستخدمة فى الصناعات الإلكترونية بأنها تعتمد فى تقدمها على البحث والتطوير والمعرفة العلمية الشاملة ، وبدون البحث العلمى والتطوير تفقد القدرة على المنافسة ، ولذلك تستثمر الشركات العالمية فى البحث والتطوير ما بين ٢ إلى ٧٪ من مجمل إنتاجها . كما تتميز الصناعات الإلكترونية بأنها ذات منافسة عالية ، سواء فى السعر أو الجودة أو التحديث ، وأنها قليلة الاعتماد على الموارد الطبيعية ، وتحتاج إلى أعلى درجات «الأتمتة» ، وتتميز منتجاتها بالتغير السريع ، ويعوض الإنتاج الكمى الكبير منها نسبة الأرباح المحدودة فى الوحدة الواحدة .

إن جهاز الحاسب يخرج من المصنع كآلة صماء ، يوجهها مستخدمها وفقا لأغراضه ، وذلك من خلال البرامج والعناصر الذهنية الأخرى كالتحليل والتصميم ، فالبرمجيات هى التى تبعث الحياة فى أجهزة الحاسبات ، وتجعل ذاكرة الحاسب ووسائل تخزينه ووحدات إدخاله وإخراجه ؛ تبدو وكأنها كائن حى قادر على أن ينتج ويتجاوب ويتكيف . وعبر الأجيال الأربعة الأولى لتطوير الحاسبات كانت سيادة النظم فى قبضة المعدات ، وكل ما عداها بما فى ذلك البرمجيات هى عناصر مكملة للحاسب . ومع الانخفاض المستمر فى تكلفة المعدات ، والصعود المستمر لتكلفة وتطوير البرامج وتعقيد التطبيقات ، رجحت كفة البرمجيات بصورة كبيرة ، حتى بلغت حصتها من ميزانية إنشاء نظم المعلومات حوالى ٨٠٪ مقارنة بالمعدات ٢٠٪ . وتقسم البرمجيات إلى أربعة مستويات رئيسية هى : برمجيات السيطرة ، وبرمجيات أداتية ، وبرمجيات التطبيقات ، ولغات البرمجيات .

وقد تبين لنا أن أهم خصائص صناعة البرمجيات هى اعتمادها الكامل على المجهود الذهنى ، مما يتطلب أفرادا على أعلى مستوى من المهارات ، والإنتاج الكمى الكبير لأنظمة التشغيل والبرامج الرئيسية ، وعدم احتياجها إلى رؤوس أموال واستثمارات كبيرة ، واعتمادها على التطور فى شبكات الاتصالات فى الدولة . وقد تطرق أسلوب العمل فى تطوير الإلكترونيات إلى أسلوب جمع الدراسات السابقة

والبيانات والتحقق من صحتها ، وانتهى إلى تقسيم الصناعات الإلكترونية إلى عدة مجالات أو تصنيفات . ومن الجدير بالذكر أنه يصعب رسم حدود فاصلة بين كل مجال وآخر ، إذ بات من المعتاد أن نرى جهازاً يجمع بين أكثر من مجال ، ولكن من المؤكد أن صناعة الإلكترونيات تبدأ من صناعة المواد ، وأهمها على الإطلاق : المواد أشباه الموصلات التى تصنع منها معظم المكونات الإلكترونية ، وبخاصة المكونات الإلكترونية الدقيقة . ويلى هذه المرحلة استخدام أو تجميع هذه المكونات حسب نوع التطبيق أو الجهاز المراد تصنيعه ، وهنا يختلف الخبراء فى تصنيف المجالات المختلفة فى هذه الصناعة .

وبإلقاء نظرة عامة على السوق العالمى للصناعات الإلكترونية ، وبحث التوقعات المحتملة لحجم الأسواق العالمية ومعدل نموها السنوى ، يتبين أنه من الصعب تحديد الأسواق المستقبلية لأى صناعة لمدة تزيد على عشر سنوات .

وفيما يلى بيان أنواع الصناعات الإلكترونية ومعدلات نموها السنوى :

الصناعة	الإنتاج العالمى ٢٠٠١	معدل النمو السنوى٪
صناعة الاتصالات	٣٧٠ مليار دولار	١٢,٦ ٪
صناعة تقنية المعلومات	٢٩٠ مليار دولار	١٣,٨ ٪
صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية	٢٣٠ مليار دولار	٦ - ٨ ٪
صناعة المكونات الإلكترونية وأشباه الموصلات	٥٣٠ مليار دولار	١٤,٨ ٪
صناعة التحكم الآلى	١٠٨ مليار دولار	٨ - ١٣,٥ ٪
صناعة الفضائيات	٥٦ مليار دولار	٢١,٣ ٪
صناعات إلكترونية حربية	٨٨٢ مليار دولار	٤,٢٢ ٪
صناعة الأجهزة الطبية والبصرية	١٢١ مليار دولار	١٣ - ١٨,٦ ٪
إجمالى الصناعات الإلكترونية	٢٥٨٧ مليار دولار	———

وحيث إن صناعة المواد شبه الموصلة تمثل حجر الزاوية فى تصنيع المكونات الإلكترونية ، هذه الصناعة التى تتطلب استثمارات ضخمة جداً ، فإن العديد من الشركات تفضل أن تركز على المراحل التالية لصناعة أشباه الموصلات فى مجال الصناعة الإلكترونية . ويعتبر حجم سوق أشباه الموصلات كبيرا نسبيا ، فقد بلغ عام

١٩٩٨ حوالى ١٨٧ مليار دولار ، ووصل فى عام ٢٠٠١ إلى حوالى ٥٣٠ مليار دولار ، ويزيد متوسط معدل نموه على ١٢٪ سنويا . ومن المتوقع كذلك أن تستمر عولمة هذه الصناعة وزيادة التحالفات العالمية فى هذا المجال ، ويرجع ذلك إلى أسباب عدة منها : التخصص ، والزيادة فى تكاليف البحث والتطوير ، والتغير على طلب المنتجات .

وتقسم المكونات الإلكترونية إلى : مكونات فعالة ومكونات غير فعالة ، وتشمل المجموعات الرئيسية للمكونات الإلكترونية الفعالة ما يأتى :

- المعالج الدقيق .
- المكونات المنطقية .
- الذاكرات .
- الدوائر الرقمية ذات القطبين .
- الدوائر التماثلية .
- المكونات المنفردة .

وتتكون أى صناعة إلكترونية أساساً من تجميع المكونات الإلكترونية لخدمة تطبيقات محددة . وإذا أخذنا فى الاعتبار ثلاثة مجالات فقط وهى : الحاسبات وملحقاتها - الأجهزة الطبية - معدات الاتصال . فإنه يتضح أن حجم السوق العالمى لهذه الصناعات قد زاد على ٤٠٩ مليارات دولار عام ١٩٩٨ ، وأنه وصل إلى أكثر من ٥٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالى ٧٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، ويزيد متوسط معدل نموه السنوى على ٧٪ .

أما بالنسبة للمكونات غير الفعالة فيمكن تقسيمها إلى :

- المكثفات .
- المقاومات .

- ملفات الحث .
- الموصلات .
- المفاتيح وأجهزة الفصل .
- لوحات الدوائر المطبوعة .

وتجب ملاحظة تزايد الطلب على المكونات الفعالة ، بينما يقل الطلب على المكونات غير الفعالة .

وتحتاج صناعة الآلات الإلكترونية (Mechatronics) إلى استثمارات ضخمة ، وأهم منتجاتها هى : آلات التحكم الرقمية ، والإنسان الآلى الصناعى ، والتصميم والتصنيع باستخدام الحاسب ، وآلات التحكم المبرمجة المنطقية ، وأجهزة الاستشعار وغيرها . وكان حجم السوق العالمى للآلات الإلكترونية عام ١٩٩٣ حوالى ٦٣ مليار دولار ، ارتفع إلى حوالى ١٠٨ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ١٥٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٨٪ .

وتعتبر صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية واحدة من أكبر الصناعات الإلكترونية ، وهى تشتمل على أجهزة التليفزيون والفيديو والكاسيت وغيرها . وتنمو صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية عالمياً بمعدل نمو ٦٪ سنوياً ، وقد بلغ حجم السوق العالمى ١٧٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ وحوالى ٢٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ . ويعتمد النمو المستقبلى لهذه الصناعة على احتياجات جديدة للأجهزة التقليدية فى الدول الآخذة فى النمو ، أو احتياجات لمنتجات رقمية حديثة مثل أجهزة الإذاعة الرقمية والتليفزيون فى الدول المتقدمة ، وتصنع هذه المنتجات فى الدول العظمى وفى جنوب آسيا ، وذلك لاحتياجها إلى استثمارات عالية وعمالة ماهرة موجودة فى هذه البلاد .

وتعتبر الصناعات البيئية صناعات حديثة ، ذات خدمات وتكنولوجيا متنوعة ، تتمركز حول سلامة البيئة والحفاظ عليها ، وتتدرج منتجاتها من الأجهزة المنزلية الصغيرة مثل مرشح المياه ومنقى الهواء ، إلى الأجهزة الصناعية المصممة للأغراض التجارية . وقد بلغ حجم سوق الصناعات البيئية حوالى ٤٠٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ . ويمكن أن يعزى الانتشار السريع لهذه الصناعة إلى استحداث قوانين وتشريعات بيئية

فى الدول الصناعية ، وتبنى سياسات بيئية للدول الناشئة .

أما تكنولوجيا المعلومات فتقسم إلى قسمين رئيسيين هما :

- الحاسبات .
- الاتصالات

وتنقسم صناعة الحاسبات إلى :

- صناعة المعدات .
- البرمجيات .
- الملحقات .

أما الإنترنت فتعتمد على كل من الحاسبات والاتصالات معا . وقد بلغ حجم الأسواق العالمية للحاسبات وملحقاتها ٢٠٧ مليارات دولار عام ١٩٩٣ ، وحوالى ٢٩٠ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، بفرض نسبة نمو سنوى ٥٪ . وقد وصل حجم السوق العالمى لحزم البرمجيات إلى ٨٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ ، وحوالى ١٥٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ . وتضم الشرائح الرئيسية لحزم البرمجيات للذكاء الاصطناعى والتصميم والتصنيع باستخدام الحاسب والترابط والبرمجيات التى تستخدم فى الألعاب الإلكترونية . وقد نمت شبكة الإنترنت نموا ملحوظا منذ عام ١٩٨٨ ، ووصل حجم المنتجات والخدمات العالمية المتصلة بشبكة الإنترنت إلى ما يزيد على ١٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ وحوالى ٩٢ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، بمتوسط معدل نمو سنوى حوالى ٥٠٪ . أما بالنسبة لمعدات الاتصالات فقد بلغ العائد العالمى لها حوالى ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ .

وبالنسبة لصناعة الأجهزة الطبية ؛ فقد بلغ حجم الإنتاج منها حوالى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وحوالى ٧٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ .

وتشتمل الإلكترونيات البصرية على أجهزة الاتصالات والمعلومات البصرية ، وأجهزة التحكم البصرية ، والأجهزة الطبية البصرية ، والمواد البصرية وغيرها . وقد وصل حجم السوق العالمى للإلكترونيات البصرية عام ١٩٩٢ إلى ٤٨ مليار دولار ،

وحوالى ١٢١ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٢٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، بمعدل نمو سنوى يزيد على ١٣٪ .

وترتبط تكنولوجيا صناعة الطائرات بتكنولوجيا الفضاء والأقمار الصناعية والمقذوفات وغيرها ، وتحتاج الطائرة فى إنتاجها إلى حوالى المليون من المكونات الإلكترونية . وقد بلغ حجم سوق الطائرات العالمى ٥٤ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، وحوالى ٥٦ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥ ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٣,٧٪ .

وقدرت الدراسة التى قامت بها وزارة الشئون الاقتصادية بتايوان حجم السوق العالمى للصناعات الإلكترونية بحوالى ١٤٢٧ مليار دولار عام ١٩٩٢ ، وتوقعت الدراسة أن يصل هذا الحجم إلى ٢٥٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ ، واتفق هذا التقدير مع مصادر أكثر حداثة ، إذ قدرت أن يصل حجم السوق العالمى لصناعة الإلكترونيات إلى ٢٥٨٧ مليار دولار عام ٢٠٠١ . وتوجد بعض المجالات لم تؤخذ فى الاعتبار مثل : صناعة الأقمار الصناعية للأغراض المختلفة ، والمركبات الفضائية ، وصناعة الإلكترونيات العسكرية ، وذلك لعدم وجود بيانات دقيقة متاحة فى الوقت الحاضر .

ثانياً: أوضاع الصناعات الإلكترونية فى مصر :

بتحليل موقف الصناعات الإلكترونية فى مصر من حيث : عدد المنشآت فى كل مجال وفى كل قطاع (قطاع أعمال ، قطاع خاص ، قطاع استثمارى) ، وعدد العاملين ، وحجم الإنتاج ، والقيمة المضافة ، ومتوسط الأجور ، وإنتاجية العامل وغيرها . هذا بالإضافة إلى ذكر أمثلة من المنتجات الإلكترونية والأدوات الكهربية المنزلية مثل : صناعة التليفزيون كعينة من صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية ، وصناعة الغسالات الأتوماتيك والنصف أتوماتيك ، والثلاجات كعينة من صناعة الأجهزة المنزلية ، وصناعة المحولات والخوانق والأسلاك والكابلات والبطاريات كعينة للصناعات المغذية ، مع ذكر حجم الإنتاج والصادرات والواردات ونسبة الاكتفاء الذاتى لكل صناعة من هذه الصناعات – فقد تم التوصل إلى الآتى :

١ - كانت مصر من الدول السباقة بين الدول النامية التى أدخلت صناعة الإلكترونيات بها ، منذ أواخر الخمسينات وبداية الستينات ، وقد تم إجراء دراسات كثيرة وإعداد استراتيجيات وخطط للنهوض بهذه الصناعة . ووصلت نسبة التصنيع المحلى لأجهزة التليفزيون فى مصر سنة ١٩٦٤ نحو ٧٥٪ ، وصاحب هذه الصناعة عدة وحدات لإنتاج مختلف أجزاء الجهاز ومنها : وحدات لإنتاج المكونات الإلكترونية ، ومصنع لإنتاج كباين التليفزيون ، ومصنع لإنتاج الشاشات ، ووحدة لإنتاج عدد التقطيع وتشكيل المعادن بالكبس . وكان الأمل معقودا على أن تسير سياسة التنمية الصناعية الحقيقية إلى الحد الذى تصل به إلى الإنتاج الكامل لمختلف طرازات أجهزة التليفزيون ، وقد وصلت مصر فعلا ، خلال عام ١٩٦٥ ، إلى مرحلة إنتاج تليفزيون ترانزستور ، محققة سبقا لم تصل إليه الكثير من المصانع العالمية الكبرى ، ولكن نسبة التصنيع المحلى فى هذه الصناعة الهامة هبطت فى أواخر الستينات .

٢ - بلغ عدد المنشآت الصناعية العاملة فى هذا المجال ٢٩٢ شركة ، وكان عددها ٢١٧ شركة فى عام ١٩٩٥ .

٣ - بلغت جملة إنتاج الصناعات الإلكترونية والأدوات الكهربية المنزلية حوالى ٤,٦١ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٦/٩٥ ، ونسبتها إلى جملة الإنتاج الصناعى السنوى ٤,٢٢٪ ، ونسبتها إلى الناتج المحلى الكلى (GDP) ٢,٣٤٪ ، وذلك مقارنة بنسبة ١٪ فى عام ١٩٩١ .

٤ - بلغت القيمة المضافة الصافية للصناعات الإلكترونية والأدوات الكهربية المنزلية حوالى ١,٣٩ مليار جنيه ، تمثل حوالى ٣٠٪ من جملة الإنتاج ، مع الأخذ فى الاعتبار الحماية الجمركية للمنتجات المحلية .

٥ - يزيد العدد الكلى للعاملين فى قطاع الصناعات الإلكترونية والأدوات الكهربية المنزلية على ٥٤ ألف فرد ، وتقدر نسبتها للعدد الكلى للعاملين فى قطاع الصناعة بحوالى ٤,١٦٪ .

٦ - يبلغ متوسط إنتاجية العامل فى مجال الصناعات الإلكترونية والأدوات

الكهربية المنزلية ٨٥ ألف جنيه سنويا ، أى ما يعادل حوالى ٢٠ ألف دولار (إذا ما تم حساب الإنتاجية على أساس أنها الناتج الإجمالى لكل عامل فى هذا المجال) . ويبلغ متوسط إنتاجية العامل فى مصر ٢٣,٨٤ ألف جنيه سنويا ، أى ما يعادل حوالى خمسة آلاف دولار سنويا (إذا تم حساب الإنتاجية على أنها إجمالى القيمة المضافة لكل عامل فى نفس المجال) ، بينما بلغت إنتاجية العامل فى تايوان ٧٥ ألف دولار فى السنة عام ١٩٩١ ، وسوف تصل إلى ١٥٤ ألف دولار عام ٢٠٠٢ ، هذا علما بأن الجزء الأكبر من المعدات يتم تصنيعه فى تايوان .

٧ – متوسط أجر الفرد فى مصر ٩,٦ ألف جنيه سنويا تقريبا ، أى حوالى ٨٠٠ جنيه فى الشهر .

٨ – يشكل تصنيع وتجميع أجهزة التليفزيون والفيديو جزءا كبير من صناعة الإلكترونيات الاستهلاكية ، وفى عام ١٩٩٧/٩٦ أنتجت مصر ما يزيد على ٤٨٧ ألف جهاز تليفزيون ملون ، وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى منه ٧٣,٧٪ ، ومازال حجم الاستيراد أعلى بكثير من حجم التصدير . وتعتمد معظم الشركات فى مصر أساسا على استيراد أطقم (SKD) أو (CKD) بترخيص من الشركات الكبرى الآسيوية والأوربية .

٩ – بلغ حجم سوق أجهزة ومعدات الاتصال فى مصر ٣,٩١ مليار جنيه (أقل من مليار دولار) ، يستورد منها بحوالى (مليار دولار) من الخارج ، وحجم الإنتاج المحلى حوالى ٥٠٠ مليون جنيه (حوالى ١١ مليون دولار) .

١٠ – لا يوجد أى إنتاج لصناعة أشباه الموصلات فى مصر ، ولا إنتاج لأى مكونات إلكترونية دقيقة ، ولكن يوجد بعض المحاولات الحديثة للتصميم .

١١ – لا يوجد أى إنتاج للروبوت فى مصر ، وحجم السوق المحلى صغير جداً .

١٢ – يبلغ حجم السوق الكلى لأجهزة الحاسبات وملحقاتها فى مصر حوالى ١,١٤ مليار جنيه (٢٥٠ مليون دولار تقريباً) بمعدل نمو سنوى ٢٠٪ ، وتستورد معظم هذه الأجهزة من الخارج ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

١٣ – جملة إنتاج الأجهزة والأدوات الكهربائية المنزلية حوالى ٤٧٦ مليون جنيه ، وتمثل ١٠,٣٪ من جملة إنتاج الصناعات الإلكترونية والكهربية ، وتشمل نسبة الاكتفاء الذاتى منها حوالى ٨٤,٥٪ .

١٤ – توجد فى مصر بعض الصناعات المغذية أو المساعدة للصناعات الإلكترونية ، ومن أمثلة تلك الصناعات : صناعة المحولات الكهربية ، وصناعة الخوانق ، وصناعة الأسلاك والكابلات الكهربائية وكابلات التليفونات ، وصناعة البطاريات السائلة والجافة .

١٥ – من واقع الأحداث الفعلية ومتابعة هذه الصناعة ، سواء كانت إيجابية أو سلبية ، فإن الوضع الحالى للصناعات الإلكترونية فى مصر يعانى مما يلى :

– غياب استراتيجية قومية للارتقاء بالصناعات الإلكترونية .

– الجهود المبذولة فى قطاعات الدولة المختلفة – لا تربطها أى منظومة لتعظيم الاستفادة من هذه الجهود .

– انتكاس صناعة الإلكترونيات فى السبعينات وفى نهاية التسعينات .

– غياب الوعى ، بصورة عامة ، بأهمية الصناعات الإلكترونية فى زيادة معدل نمو الدخل القومى الكلى .

– قصور نظام التعليم الأساسى والفنى بصورة عامة .

– قصور التمويل اللازم لدفع تكنولوجيا الإلكترونيات من خلال مجموعة من المشروعات بغرض الإسراع فى بناء مجتمع التكنولوجيا العالية ، خلال سنوات القرن الحادى والعشرين .

ثالثاً : صناعة البرمجيات فى مصر :

من أجل تحليل ودراسة الوضع الحالى لصناعة البرمجيات فى مصر ؛ تم تقسيم مجموعة المؤشرات إلى :

أ) مؤشرات هيكلية : وتشمل رأس مال الشركة ، وحجم الإنتاج ، وحجم التصدير ، وعدد العاملين ، وفروع الشركة داخل مصر وخارجها ، وارتباط الشركة مع شركات أجنبية .

ب) مؤشرات النشاط الرئيسى : وتنقسم إلى ٢٣ مجالا رئيسيا تغطى معظم

تطبيقات البرمجيات المنتجة بمصر ، وتشمل : النظم المالية ، والنظم البنكية ، والنظم الإدارية ، ونظم إدارة الوثائق ، والنظم التعليمية ، ونظم التسلية والألعاب ، ونظم التأمين ، ونظم اللغويات والتراجم ، والنظم الدينية ، وتقنيات الصوت والصور وغيرها .

جـ) مؤشرات تقنية المعلومات : وتشمل معلومات عن النواحى الفنية والتقنية للشركات العاملة فى مجال البرمجيات فى مصر ، وهى نظم التشغيل التى تستخدمها الشركات فى تطوير البرمجيات مثل : (Windows NT, UNIX , Windows 95 or 98 , AX , MVS) ، وقواعد البيانات التى تستخدمها الشركات العاملة فى صناعة البرمجيات فى مصر مثل (Oracle, Sybase, Informix DB2...) ، وبيئة العمل التى تستخدمها الشركات مثل بيئة العمل خادم / عميل (Client / Server) ، وحاسبات كبيرة (Mainframe) ، وحاسب مستقل (Standalone) .

ومن دراسة الوضع الحالى لصناعة البرمجيات فى مصر ، يمكن الوصول إلى النتائج الآتية :

١ – بلغ إجمالى عدد الشركات حوالى ٧٩ شركة ، وإجمالى رأس مالها يزيد على ١١٨ مليون جنيه (حوالى ٢٥ مليون دولار) ، وهذا الاستثمار ضعيف مقارنا بحجم السكان والدخل القومى فى مصر .

٢ – بلغ إجمالى حجم إنتاج الشركات العاملة فى صناعة البرمجيات فى مصر حوالى ٣٩٢ مليون جنيه (٨٥ مليون دولار) ، ومنه يتضح أن نسبة إجمالى الإنتاج إلى رأس المال حوالى ٣٣٢٪ ، وهى نسبة عالية توضح أهمية صناعة البرمجيات .

٣ – بلغت نسبة التصدير إلى إجمالى الإنتاج حوالى ٢٩,٩٪ ، وهى نسبة صغيرة تستلزم الاهتمام بالتصدير .

٤ – بلغت إنتاجية العامل فى صناعة البرمجيات حوالى ٦٩ ألف جنيه سنويا (حوالى ١٤ ألف دولار) ، كما بلغ متوسط الأجور ٣٠ ألف جنيه سنويا .

٥ – بلغ إجمالى عدد العاملين بالشركات العاملة فى صناعة البرمجيات

حوالى ٥,٧ ألف فرد من فئات مختلفة (إداريين - مبرمجين ومطورين - فنيين - سكرتارية) بمتوسط ٧٢ عاملا لكل شركة ، مما يعنى أن معظم هذه الشركات تمثل كيانات صغيرة وذات إمكانات محدودة .

٦ - يشغل مجال تطوير البرمجيات فى التطبيقات الإدارية المرتبة الأولى ، حيث تصل نسبة الشركات التى تعمل فى هذا المجال إلى ٣٢,٩٪ ، تليها برمجيات التطبيقات المالية ٣٠,٤٪ ، بينما تشغل برمجيات التطبيقات الخاصة بالصيانة والنقل والتشريعات المرتبة الأخيرة فى نشاط الشركات العاملة فى صناعة البرمجيات ، وذلك على النحو الآتى :

مجال البرمجيات	نسبة عدد الشركات التى تعمل فى هذا المجال
برمجيات فى التطبيقات الإدارية	٣٢,٩ ٪
برمجيات فى التطبيقات المالية	٣٠,٤ ٪
برمجيات فى التطبيقات الخاصة بالصيانة والنقل والتشريعات	١ ٪
برمجيات أخرى متنوعة	٣٥,٦ ٪ لباقى الشركات

٧ - يحتل نظام التشغيل (PC Windows) المرتبة الأولى لدى الشركات ، إذ وصلت نسبة الشركات التى تستخدمه فى تطوير البرمجيات إلى ٢٩,١٪ ، يليه نظام التشغيل (UNIX) الذى تستخدمه ٢٢,٨٪ من الشركات ، ثم نظام التشغيل (Windows NT) وتستخدمه ١٥,٢٪ من الشركات فى تطوير برامجها ، وذلك على النحو الآتى :

نظام التشغيل	نسبة عدد الشركات
Pc Windows	٢٩,١ ٪
Unix	٢٢,٨٪
Windows NT	١٥,٢٪
نظم أخرى	باقى الشركات

٨ - تشغل قاعدة البيانات (Oracle) المرتبة الأولى لدى الشركات ، إذ تصل نسبة الشركات التى تستخدمها إلى حوالى ١٢,٧٪ ، تليها قاعدة البيانات (Sybase)

وتستخدمها ١٠,١٪ من الشركات ، وأقلها استخداما قاعدة البيانات (Informix) حيث يستخدمها ٢,٥٪ من الشركات فى تطوير برامجها ، وذلك على النحو الآتى :

قاعدة البيانات	نسبة الشركات التى تستخدمها
Oracle	٪ ١٢,٧
Sybase	٪١٠,١
Informix	٪٢,٥
Microsoft	٪ ٣٢
Sun micro	٪١٨
أخـــرى	٢٢,٣ ٪ باقى الشركات

٩ - تشغل بيئة العمل خادم / عميل (Client/Server) المرتبة الأولى المستخدمة لدى الشـركات ، حيـث يستخدمهـا ٢٤٪ مـن الشـركات ، تليـها بيئة العمل (Mainframe) والتى يستخدمها ١٣,٦ ٪ من الشركات ، وأقل بيئة عمل استخداما هى (Standalone PC) ، وذلك على النحو الآتى :

بيئة العمل المستخدمة فى الشركات	نسبة عدد الشركات التى تستخدمها
خادم / عميل (Server - Client)	٪ ٢٤
LAN (Local Area Network)	٪ ١٧
WAN (Wide Area Net Work)	٪ ٦
Mainframe	٪ ١٣,٦
Standalone personal computer	باقى المستخدمين

١٠ - تعانى صناعة البرمجيات فى مصر مما يلى :

- عدم وجود استراتيجية وطنية واضحة لصناعة البرمجيات .
- لا يوجد تصور واضح عن القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية فى هذا المجال .
- لا توجد دراسة علمية جادة عن احتياجات السوق المحلى فى مصر من صناعة البرمجيات .
- معظم الشركات العاملة فى هذا المجال غير قادرة على المنافسة عالمياً ، نظرا لضعف هياكلها وكوادرها .

- مجال تصدير إنتاج الشركات العاملة فى مصر ضعيف ؛ مقارنا بحجم الطلب العالمى على هذه الصناعة .

رابعاً: تجارب بعض الدول التى تقدمت فى مجال الإلكترونيات والبرمجيات :

خلال الستينات والسبعينات كانت النمور الأربعة (سنغافورة ، وهونج كونج ، وتايوان ، وكوريا الجنوبية) تعتبر مصدراً للعمالة الرخيصة . وقد شجع المناخ الاقتصادى فى هذه الدول الشركات الغربية العالمية للدخول والاستثمار بها ، لتخفيض تكاليف تصنيع منتجاتهم . وبدأت الصناعة لديهم فى تجميع المنتجات الإلكترونية الاستهلاكية للشركات الغربية ، ثم إنتاج أشباه الموصلات . وبعد نمو وتطوير صناعة التجميع بدأت هذه الدول فى تعلم أساسيات التصنيع ، ثم بدأت فى تصنيع المكونات الإلكترونية لتغذية خطوط التجميع . وهذه الدول الآن تنتج باسمها (Brand name) تصميمات خاصة بهم . وعندما ارتفعت أجور العمالة فى هذه الدول وفى اليابان ؛ بدأت الموجة الثانية من نقل التكنولوجيا ، فبدأت الدول المتقدمة البحث عن مواقع أخرى تتوافر فيها العمالة الرخيصة لعمل فروع لشركاتها . فقد اتجهت هونج كونج إلى الصين ، واتجهت كوريا الجنوبية إلى اندونيسيا ، واتجهت تايوان إلى تايلاند والفلبين ، واتجهت سنغافورة إلى ماليزيا واندونيسيا ، واعتمدت الهند على صناعة البرمجيات ، وذلك بسبب وجود العمالة الفنية ذات المستوى العالى والرخيصة فى هذا المجال .

وعادة ما تنقص دول العالم الثالث المعرفة والتكنولوجيا ، وهنا تظهر أهمية نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد استطاعت دول جنوب شرق آسيا أن تجذب الاستثمار الأجنبى إلى بلادها ، مما أدى إلى زيادة الصادرات وزيادة فرص العمل ونمو الناتج المحلى ، وكان هذا ثمرة سنوات طويلة من تركيز الحكومة على التعليم ، والانفتاح على العالم الخارجى ، واستخدام التكنولوجيا والإدارة السليمة الواعية ، وتشجيع الأبحاث العلمية التطبيقية ، وتشجيع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر فى هذه الدول .

وبعد دراسة الأمثلة السابقة وخطوات نجاح بعض الدول النامية فى النهوض بصناعة الإلكترونيات والبرمجيات - يتضح الآتى :

١ – أن الاستراتيجيات والخطط التنفيذية وأشكال الآليات التى اعتمدت عليها كل دولة للتعجيل بعملية التنمية ؛ قد اختلفت من دولة إلى أخرى ، وذلك وفقا لظروف كل دولة وأوضاعها واحتياجاتها .

٢ – وفرت كل من هذه الدول العمالة المدربة اللازمة لدفع عجلة التطوير والإنتاج .

٣ – وضعت كل من هذه الدول الحوافز المناسبة لجذب الشركات العالمية للاستثمار فيها .

٤ – أنشأت هذه الدول بنية أساسية قادرة على استيعاب مصانع ومنشآت تكنولوجية جديدة مثل :

– شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية قادرة على تسيير العمل مع السوق العالمى .
– شبكة نقل داخلية وموانئ ومطارات للربط بدول العالم .
– نظام بنكى مرن قادر على ملاحقة التطورات العالمية السريعة .

– تيسير وتبسيط تام فى الإجراءات الضرائبية والجمركية والتعاملات الحكومية مع المستثمرين لتشجيع الصناعة .

٥ – إنشاء مراكز أبحاث قومية علمية وتكنولوجية .

٦ – إتاحة نتائج الأبحاث للاستغلال التجارى لتشجيع المستثمرين فى تطوير الإنتاج للتصدير .

٧ – دعم الحكومة للمنتجات الجديدة .

٨ – وضعت كل هذه الدول برامج تسويقية طموحاً لتسويق منتجاتها .

٩ – شجعت هذه الدول مواطنيها الخبراء العاملين فى المراكز التكنولوجية المتقدمة على العودة لنقل التكنولوجيا المتقدمة .

١٠ – تشريعات تشجع على الاستثمار والتصنيع .

١١ – توفير الاستقرار السياسى والاقتصادى .

وقد تم إعداد هذه الدراسة فى ضوء ما تم الحصول عليه من بيانات ومعلومات حول الصناعة الإلكترونية للمعدات فى الدول حديثة التصنيع .

إن الحوافز التى تمنح عندنا لجذب المستثمرين الأجانب غير كافية ، وليست هى الهدف الذى يبحث عنه المستثمر ، بل إن النظام العام وبطء التقاضى بالمحاكم وطول فترة إجراءات التخليص على ما يتم استيراده بالجمارك تمثل العوامل الأساسية للجذب أو الطرد بالنسبة للمستثمرين ، بالإضافة إلى التشوهات فى التعريفة الجمركية التى يجب إزالتها بما يحقق حافزاً لإنتاج المكونات بدلا من استيرادها .

خامساً : أهم الخصائص للصناعات الإلكترونية :

١) صناعة المكونات والمعدات الإلكترونية :

تتميز صناعة المكونات والمعدات الإلكترونية بالخصائص الآتية :

- تعتبر الصناعات الإلكترونية من الصناعات ذات المنافسة العالية ، وتعتمد فى تطويرها على المنافسة ، سواء كانت فى الجودة أو السعر أو التحديث .

- تعتمد الصناعات الإلكترونية فى تقدمها على التكنولوجيا والمعرفة والعلم الكثيف ، وبدون البحث والتطوير تفقد القدرة على المنافسة ، والشركات العالمية - مثل IBM ، هيتاشى ، فيلبس ، فوجى ، NEC ، ألكاتيل ، سيمنس ، موتورولا ، AT & T ، تستثمر فى البحث والتطوير (R&D) من ٢٪ إلى ٧٪ من الإيرادات الكلية .

- تتميز الصناعات الإلكترونية المتقدمة بأنها صناعات قليلة الاعتماد على الموارد الطبيعية ، غزيرة الاعتماد على الفكر والابتكار والجهد البشرى ، بما يتناسب وطبيعة المجتمعات النامية ذات المخزون البشرى الحاصل على درجات مختلفة من التعليم .

- تحتاج هذه الصناعات إلى أعلى درجات الأتمتة والتحكم الآلى ، خاصة فى التجميع والاختبار ، للوصول إلى أعلى جودة وإنتاجية .

- يكون الإنتاج الكمى منها كبيرا ، مع نسبة محدودة من الأرباح للوحدة (Low Margin) .

- تحتاج هذه الصناعات إلى حجم كبير من الاستثمارات ، لاحتياجها لمعدات غالية الثمن ومعقدة التصنيع .

- تتميز منتجاتها بالتغير السريع ، بسبب سرعة التطوير والتحديث ، ولكن بدون إضافات استثمارية كبيرة ، مما يحمى الشركات العاملة من تقلبات السوق وفترات الكساد .

- يكون العائد الإنتاجى مرتفعاً بالنسبة لأعمال التصميم والتطوير ، سواء على مستوى المكونات أو الأنظمة المتكاملة أو البرمجيات المختلفة .

- تحتاج هذه الصناعة إلى العديد من الصناعات المغذية الأخرى ، كصناعة الأسلاك والكابلات وصناعة البلاستيك وتشكيل المعادن والأسطمبات والمواد الكيماوية والطباعة والصناعات الميكانيكية ، وذلك بنسبة تبلغ حوالى ١ : ٣ من حجم الاستثمارات .

- توجد أنشطة كثيرة لما بعد بيع المنتج ، وذلك فى أعمال التركيب وخدمات الإصلاح والصيانة والتدريب ، وتتميز هذه الخدمات باستمراريتها ، حيث يستمر المنتج فى إيجاد فرص عمل طوال وجوده فى الأسواق .

- يتميز القائمون على إدارة هذه المنشآت بالطاقة والحيوية وسرعة التفكير والبت وحب المخاطرة ، كما يتميزون بأنهم مبتكرون لأفكار جديدة .

٢) صناعة البرمجيات :

تتميز صناعة البرمجيات بالخصائص التالية :

- أنها من الصناعات التى تعتمد فى تقدمها على التكنولوجيا والمعرفة والعلم الكثيف ، وأنه بدون البحث والتطوير تفقد القدرة على المنافسة .

- يحتكر المنتج الأمريكى نسبة كبيرة من السوق ، وخاصة فى مجال أنظمة التشغيل (Operating systems) والبرامج الأساسية (Compiler) وكثير من البرمجيات الأساسية ، مما يستحيل معه المنافسة فى هذا المجال .

- تعتمد هذه الصناعة تماما على المجهود العقلى ، مما يتطلب أشخاصاً على أعلى مستوى من المهارة العالية فى الفكر المرتب والابتكار .

– أن الإنتاج لأنظمة التشغيل للبرامج الرئيسية هو إنتاج ذو ربحية صغيرة للوحدة الواحدة ، إلا أنه فى حالة إنتاج كميات كبيرة من الوحدات – والتى لا تحتاج فى إنتاجها إلى رؤوس أموال واستثمارات كبيرة – فإنه يمكن تحقيق أرباح وعائد مرتفع . ويحتاج هذا النشاط إلى التدريب والتطوير الدائم فى إمكانات القوى البشرية العاملة به .

– يتميز القائمون على إدارة هذه المنشآت بسرعة اتخاذ القرار ، كما يتميزون بأنهم مبتكرون لأفكار جديدة .

– يعتمد التطور فى صناعة البرمجيات على التطور فى شبكات الاتصال والبنية الأساسية للدولة ، مما يسهل الاتصال بالشركات العالمية وتبادل المنفعة .

– تتميز منتجاتها بالتغير السريع ، بسبب التطوير والتحديث فى أجهزة الحاسب وشبكات الاتصال ، لذا يمكن اعتبارها صناعة متجددة .

– تتميز صناعة البرمجيات بأنها صناعة عامة وشاملة ، لأنها تدخل فى الكثير من مجالات الحياة (اجتماعية ، صناعية ، تقنية ، .....) .

– نسبة المكون المحلى فيها عالية جداً .

– سوق عالمى ضخم ، وسوق إقليمى كبير ، على المستوى العربى والإفريقى ، وسوق محلى واعد .

– صناعة ذات قيمة مضافة عالية (من ٨٠٪ إلى ١٠٠٪) .

مما تقدم من سرد لأهم الخصائص التى تتمتع بها الصناعات الإلكترونية بفرعيها الأساسيين ، سواء كانت المكونات أو المعدات الإلكترونية أو صناعة البرمجيات ، يتضح أن هذه الصناعة تناسب الوضع الحالى فى مصر ، وفى كثير من الدول النامية الأخرى ، وكلها يتنافس فى هذا المجال للحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق العالمية ، مثل الدول الناشئة التى سبقتنا فى هذا المجال فى منطقة جنوب آسيا .

وتتلخص إمكانات دخولنا فى هذه الصناعة فيما يلى :

– وفرة العمالة الفنية القادرة على استيعاب هذه التكنولوجيات المستحدثة ، بعد تدريب مركز ولفترات محدودة .

– توافر معظم أساسيات صناعة الإلكترونيات ، سواء التيار الكهربائى أو الغازات الطبيعية والمياه النظيفة .

– وجود سوق محلية واعدة قادرة على استيعاب جزء من الإنتاج المستحدث ، مع تصدير الجزء الأكبر إلى دول أوربا الشرقية والغربية والدول العربية وإفريقيا ، وخاصة بعد ارتباط مصر بالكثير من الاتفاقيات التجارية الإيجابية فى هذا الشأن ، مما يساعد على تحقيق التصدير المطلوب أساسا لهذه الصناعة .

– تتمتع القوى العاملة فى مصر بتكلفة منخفضة ، لا يوجد لها مثيل حتى بدول الشرق الأوسط .

– من خصائص الصناعات الإلكترونية اعتمادها على الفكر والابتكار والجهد البشرى ، أكثر من اعتمادها على الآلات وحدها ، وهو ما يتناسب وظروف المجتمع المصرى ، حيث يمكن اللجوء إلى مستوى الأسر والقرى المنتجة للمنتجات الإلكترونية ، مثل ما حدث فى اليابان وبلاد الشرق الأقصى منذ سنوات .

– تتميز صناعة البرمجيات بأنها تعتمد تماماً على المجهود العقلى أساساً ، وهو ما يتوافر فى مصر ، إضافة إلى أنظمة التشغيل والمعدات محدودة التكلفة ، مثل ما حدث فى الهند خاصة ، إذ وصلت إلى مستويات متميزة فى هذا المجال . وينبغى أن يوضع فى الاعتبار أن القيمة المضافة فى هذا المجال مرتفعة للغاية ، وقد تصل إلى أكثر من ٧٠ – ٧٥٪ .

ومن ثم ؛ فإن عدم الدخول فى هذا المجال سوف يؤدى بنا إلى الانعزالية عن الأسواق العالمية ، وخاصة بعد التطور الانفجارى الذى حدث فى مجال استخدامات الإنترنت ، مع التركيز أساسا على القدرات غير المحدودة لعمليات التجارة الإلكترونية ؛ التى أصبح جزء كبير جدا من التجارة العالمية يتم من خلالها ، حيث وصل إلى نسبة لا تقل عن ٧٠٪ ، والمتوقع ارتفاعها لأكثر من ٨٥٪ خلال الأعوام القليلة القادمة .

سادسا : مقترحات لإقامة مشروعات صناعية فى مجال الإلكترونيات والبرمجيات :

يقترح إعداد دراسة مبدئية عن عدد من المشروعات الصناعية ، والتى يمكن أن تنفذ بواسطة القطاع الخاص المصرى ، أو القطاع الاستثمارى المشترك ، مع الدول المتقدمة

فى التكنولوجيا العالية ، بعد دراسات جدوى تفصيلية لها . ومن الضرورى أن تسهم الدولة – ممثلة فى وزارات الصناعة والتنمية التكنولوجية ، والإنتاج الحربى ، والبحث العلمى – فى تمويل هذه المشروعات وإقامتها ، نظرا لأنها تعتبر ركيزة أساسية فى تطوير صناعة إلكترونية أصلية فى مصر ، كما قد تكون الاستثمارات المطلوبة لها أكبر مما يحتمل أن يغامر به القطاع الخاص ، كذلك قد يكون العائد غير مجز ، أو قد تحتاج لدعم الدولة فى نفقات تشغيلها ، وهذا يحدث فى جميع الدول التى سبقتنا فى التقدم فى هذه المجالات ، شريطة أن يتم هذا فى سياق تنمية وحسن استغلال الطاقات المتاحة حاليا بالمصانع ، سواء كانت قطاعا عاما أو خاصاً أو قطاع الصناعات الحربية ، بهدف الاستفادة التامة من الطاقات المتاحة ، وخفض تكلفة الإنتاج والاستثمارات المطلوب إضافتها لما هو متاح حاليا .

والمشروعات المقترحة هى :

– إنشاء تجهيزات معامل ومصنع نموذجى لتكنولوجيا أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة والنظم الدقيقة فى مصر ، ويشمل ذلك نشاطين للاستفادة من تجهيزات هذه المعامل هما : تصنيع شرائح السليكون والخلايا الشمسية ، وتصنيع شرائح حيوية (مثل معمل على شريحة لتحليل الدم) .

– إنشاء مركز للتدريب ودعم التصميم للدوائر المتكاملة ذات التطبيقات الخاصة .

– إدخال التليفزيون التفاعلى محلياً .

– تصنيع شاشات تليفزيون ملون TFT LCD .

– إنتاج سنترالات إلكترونية كبيرة السعة .

– تصنيع الماكينات المتحكم فيها بالحاسب والإنسان الآلى .

– تصميم وتصنيع نظم مستشعرات وتحكم إلكترونية ، لتغذية الصناعات المختلفة غير الإلكترونية .

– الصناعات المغذية للصناعات الإلكترونية (تصنيع خزفيات الإلكترونية المتخصصة) .

– تصميم وتصنيع محولات التردد ذات القدرة العالية .

- صناعة أجهزة ولوازم القياس الإلكترونية .
- تطوير برمجيات الاتصالات المحمولة .
- مركز تطوير البرمجيات العربية .

سابعاً: الإجراءات الواجبة لتنمية صناعة الإلكترونيات:

مشاركة مع الشركات الكبرى عابرة القارات المتخصصة - مع الأخذ فى الاعتبار الخطوات العملية التي اتخذتها الدولة سابقا والتى تتخذ حاليا للنهوض بتكنولوجيا الإلكترونيات والمعلومات - فإن وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية تقوم حاليا بنشاط إعلامى ضخم ، لزيادة وتعميق الوعى بتكنولوجيا المعلومات شاملة البرمجيات والمعدات الخاصة بها ، حيث إن تكنولوجيا الإلكترونيات ونظم المعلومات هى الأساس للتطور العلمى الحديث . وبدون نهضة حقيقية وعميقة ستظل مصر مستوردة للأدوات والمعدات المستخدمة للنهوض بتكنولوجيا المعلومات وغيرها من التكنولوجيات ، والصناعات المتقدمة والخدمات المتطورة اللازمة للدولة الحديثة .

ويقتضى الأمر الاهتمام ببعض الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب مؤسسات الدولة ذات العلاقة المباشرة بهذه الصناعة ، ورجال القطاع الخاص الجادين ، والعلماء والخبراء المتخصصين ، ومن خلال جميع الدراسات التى أجريت من خبراء مصريين أو أجانب حول تطوير صناعة الإلكترونيات فى مصر . ويستلزم ذلك تكاتف قوى جميع الخبرات المصرية فى هذا المجال ، والاستعانة بالخبرة الأجنبية كلما تطلب الأمر ، للنهوض بصناعة الإلكترونيات والبرمجيات التى تمثل حجر الأساس فى النهضة التكنولوجية المتكاملة ، والتى تضع مصر فى المكان الذى تستحقه بين دول العالم المتقدم ، وتوفر للأجيال القادمة تطورا اقتصاديا واجتماعيا حقيقيا ، وفرص عمل شريفة ورخاء للجميع .

ولا يفوتنا فى هذا المجال أهمية عمليات التسويق والبيع ، على المستوى العالمى ، لكل ما هو مخطط لتصنيعه فى مصر ، حيث تأكد من واقع الخبرات المكتسبة من دراسة حالات الدول النامية أن المشاركة مع الشركات الكبرى العابرة للقارات المتخصصة فى الصناعات الإلكترونية هو أمر هام جدا لا مفر منه ، حتى يمكن

استخدام الاسم التجارى والقنوات الخاصة بالتسويق والبيع والتحصيل لهذه الشركات والتعاون معها بشكل كامل ، بدلا من منافستها فى أسواقها التقليدية التى اكتسبت فيها مكانا ثابتا ومرموقا . ولن تسمح مجموعة الشركات الكبرى العاملة فى هذا المجال بدخول منتج ومنافس جديد لها بسهولة ، وسوف تعمل بكل الأساليب لإخراج هذا المنافس الجديد من السوق ، والعمل على تكبيده خسارة كبيرة لا يقوى على تحملها .

ولإمكان تحقيق هذا الهدف التسويقى والبيعى الهام ؛ فمن الواجب على الدولة أساسا تفهم هذا الوضع والعمل على مساندته ، واعتبار أن التصدير هو أمر حياة أو موت لهذه الصناعة وللصناعات الأخرى فى مصر ، وعليها أن تصدر كافة التشريعات واعتماد السياسات والآليات التى تكفل ذلك – على المستوى التنفيذى بالجمارك والمناطق الصناعية والبنوك ، وكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادى .

مشروع مجمع إلكترونيات للبحوث والتطوير والصناعة لخدمة تكنولوجيا المعلومات :

تم اختيار هذا المشروع المقترح ؛ لضرورته القصوى كحتمية استراتيجية ، وللأسباب التالية :

– الإلكترونيات تدخل فى نطاق استراتيجية الدول على المستوى العالمى .

– تدنى التجهيزات المعملية فى مصر ، وعدم مسايرتها للتقدم ، وانفصالها عن التطبيق العلمى .

– المنتج القادر على التنافسية هو المنتج كثيف المعلوماتية ؛ الذى يتمتع بمسايرته للتكنولوجيا المتقدمة .

– انفصام البحث والتطوير عن الصناعة فى مصر .

– إحجام المستثمرين عن الدخول فى مجال الصناعات المتقدمة المعتمدة على أحدث التطورات التكنولوجية .

– الفجوة التكنولوجية الكبيرة ، وسرعة التطور العلمى والتكنولوجى ، وتزايد أهمية عنصر الابتكار فى المنتجات التنافسية .

– هجرة العقول .

– حتمية مسايرة التقدم عالميا ، علميا وعمليا .

التمويل :ويتم عن طريق :

- مانحين عالميين ومحليين :
- مساهمات الدولة عن طريق الجهات المختصة المعنية .
- دور البنوك .
- رجال الأعمال .

ومن المعروف أنه يأتى على رأس التكنولوجيات المتقدمة :

- الإلكترونيات الميكرونية .
- المواد الجديدة والنانو .
- الهندسة الوراثية .

وقد غطى هذا العرض موضوعين :

المواد : وذلك بتصنيع الشرائح الخالية لسليكون أشباه الموصلات .

الإلكترونيات الميكرونية : وذلك بتشغيل الشرائح Wafer Processing لإنتاج مكونات ميكرو إلكترونية وخلايا شمسية .

ولم نتعرض لموضوع الهندسة الوراثية لأنه لم يكن يربطها من قبل علاقة مباشرة بالإلكترونيات الدقيقة ، أما الآن فتستخدم تكنولوجيا الإلكترونيات الدقيقة فى إنتاج ما يسمى « شرائح حيوية Bio Clips» ، مما سينتج عنه ثورة فى مجال الهندسة الوراثية ، وتشخيص الأمراض والتنبؤ باحتمال حدوثها ، وعمليات التحاليل الطبية المبنية على الجينات ، وتطوير الأدوية وتحديثها . وبهذا نكون قد طوعنا تكنولوجيا وادى السليكون لخدمة تطبيقات التكنولوجيا الحيوية .

مشروع للبحث والتطوير والتصنيع فى مجالات التكنولوجيات المتقدمة والمعلوماتية :

تم عمل دراسة مبدئية لمشروع متكامل ، عبارة عن تجهيزات لتصنيع أشباه الموصلات فى صورة مصنع نموذجى تجريبى Pilot plant ، بغرض بحوث وتطوير وتصنيع فى مجالات التكنولوجيات المتقدمة والمعلوماتية .

الأهداف : هذا المشروع الشامل لتكامل التصنيع فى مجال التكنولوجيات المتقدمة ؛ سيكون المنطلق لمصر نحو دخول عصر التكنولوجيات المتقدمة ، بحثا وتصنيعا ، مما

يتيح بناء الكوادر الفنية وتشجيع الصناعة المحلية على اقتحام تلك المجالات بما يتيح إمكانات التنافسية .

وهذا بدوره يحقق الآتى :

- تشجيع الاستثمار فى مجال التكنولوجيات المتقدمة فى مصر .

- زيادة الاحتمالات المستقبلية لبناء صناعاتنا الذاتية فى مجالات الإلكترونيات الميكرونية ، والمواد الجديدة والشرائح الحيوية .

- تحقيق وجود تلك الصناعات سيسهم فى التحول التدريجى للمنتجات المصدرة من مواد خام غالبا ؛ إلى تصدير منتجات عالية القيمة تساير التقدم التكنولوجى ، وتكون قادرة على مواجهة المنافسة العالمية .

النتائج : هذا بدوره سيسهم بالآتى :

١ - زيادة الدخل القومى على المستوى العام .

٢ - خلق فرص جديدة للعمالة المدربة ، مما يسهم فى خفض نسبة البطالة الحالية .

٣ - زيادة متوسط دخول الأفراد .

٤ - خفض معدل نزوح العقول من العلماء والشباب الموهوبين إلى بلدان أخرى ، أو إلى أعمال أخرى فى نفس البلد ، وغالبا إلى التجارة أو بحثا عن العمل المناسب .

٥ - النشاطات فى مجال الإلكترونيات ، وخاصة استخدام الخلايا الفوتوفلطية فى تحويل الطاقة الشمسية ، سيضمن الحصول على طاقة رخيصة نظيفة ، وهذا سيكون له تأثير إيجابى على مشاكل نقص المخزون العالمى من الوقود ، وتلوث البيئة ، ورفع حرارة الجو .

وفيما يلى الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب الجهات المعنية :

أ - من جانب الدولة بوجه عام :

- قيام الهيئة العامة للتصنيع التابعة لوزارة الصناعة بإعداد الخطة التأشيرية الإرشادية لكافة الصناعات ، بما فيها صناعة الإلكترونيات ، مع العمل على منح

الحوافز المتدرجة للصناعات المطلوب إحياؤها وتنشيطها ، بما يشجع المستثمرين للدخول فيها .

– قيام الهيئة العامة للاستثمار بإعداد المناطق الصناعية المستحدثة والحالية ، ومنح الحوافز المشجعة للمستثمرين لتوجيههم للدخول فى هذه الصناعات ذات الطبيعة الخاصة والمرتفعة الخطورة .

– توفير الاستثمارات المطلوبة لتطوير مركز بحوث الإلكترونيات التابع للمركز القومى لبحوث وتطوير تكنولوجيا الإلكترونيات التابع لوزارة البحث العلمى ، بحيث يتفاعل مع الشركات الإنتاجية فى مصر ، سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا . وكذلك الإشراف على تنفيذ المشروعات الأساسية مثل : مشروع إنشاء تجهيزات معامل ومصنع نموذجى لتكنولوجيا أشباه الموصلات والدوائر المتكاملة والنظم الدقيقة .

– تنفيذ استراتيجية واضحة المعالم لتطوير صناعة الإلكترونيات والبرمجيات فى مصر ، يقوم بإعدادها الخبراء المصريون المختصون فى هذا المجال .

– اعتماد السياسات والآليات التى تساند وتحقق الأهداف الاستراتيجية الموضوعة .

– إصدار التشريعات التى تساند تحقيق الأهداف الاستراتيجية .

– إدراج تطوير صناعة الإلكترونيات والبرمجيات ضمن خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وإعطاؤها أولوية ضمن هذه الخطط ، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المنصوص عليها .

– تشجيع القطاع الخاص لتبنى إنشاء المشروعات المقترحة ، وذلك بمنحه الحوافز المناسبة .

– تشجيع شركات قطاع الأعمال العام والخاص على إنشاء وحدات للبحوث والتطوير ، والعمل على ارتباطها بالمركز القومى لبحوث وتطوير الإلكترونيات والجامعات .

– الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمغذية للصناعات الإلكترونية وتنميتها واحتضانها ، وتيسير السبل لها لتكون نواة حقيقية للتنمية التكنولوجية فى مجال الإلكترونيات والبرمجيات .

– الاستفادة من العلماء المصريين العاملين فى مجال الإلكترونيات والبرمجيات والمجالات المتصلة به ، بالداخل والخارج .

– منح الشركات العالميـة التى تشارك المستثمرين المصريين فى إنشاء الصناعات ذات التكنولوجيا العالية – حوافز مماثلة لما يتم منحه فى الدول المحيطة ، والتى تتنافس فى جذب الاستثمارات المباشرة بالشرق الأوسط ، وبما يحقق للأطراف المشاركة الفوائد والمصالح المتبادلة ، خصوصا وأن هذه المشروعات تتميز بأنها صناعات كثيرة العمالة والمعلومات . على أن يؤخذ فى الاعتبار ؛ أن الدول المتقدمة تفضل نقل خطوط إنتاجها إلى الدول ذات التكلفة المنخفضة والعمالة القادرة الرخيصة .

– تشجيع الشركات المصرية ، سواء كانت من القطاع العام أو الخاص ، على المشاركة مع الشركات العالمية ذات الأسماء التجارية المعروفة بالعابرة للقارات ، فى مجال صناعة الإلكترونيات ، للاستفادة من نتاج التطور العلمى السريع والأبحاث التى تقوم بها هذه الشركات .

ب - من جانب وزارة التربية والتعليم :

– أن يكون المشروع القومى لتطوير التعليم شاملا لحلول المشاكل الحقيقية والجذرية للتعليم ، ومنها الأبنية التعليمية ، ومستوى المدرسين ، وازدحام الفصول ، وأسلوب التلقين والحفظ بدلا من الاستيعاب والتحليل ، والقصور فى مجال المكتبات والمعامل فى المدارس .

– أن إدخال التكنولوجيات الحديثة فى المدارس – وترجمته إلى توزيع حاسب آلى فى كل مدرسة – ليس بالضرورة أن يحدث تطويرا فى نظام التعليم إذا لم تتوافر العناصر كلها فى المنظومة المدرسية المتكاملة .

– التعليم الفنى أحد المصادر الهامة لتغذية الصناعات الإلكترونية بالموارد البشرية الفنية ، ولذلك فالأمر يتطلب رفع مستوى طلاب التعليم الفنى فى علوم الإلكترونيات والحاسبات ، وتطوير المناهج فى المعاهد الفنية ، ورفع مستوى اللغة الإنجليزية لطلاب

هذه المعاهد ، وتزويدها بمعامل وورش متطورة لتنمية قدرات الطلاب على التعامل مع الأجهزة والمعدات الحديثة .

جـ - من جانب وزارة التعليم العالي :

- بالرغم من أن الجامعات والمعاهد العليا تقوم بتخريج مئات المهندسين فى مجال الإلكترونيات والحاسبات والبرمجيات ، وبالرغم من ثقتنا فى قدرات أعضاء هيئة التدريس المؤهلين تأهيلا عالياً ، إلا أن هناك عددا من المشاكل التى تحد من فعالية جهودهم فى تأدية رسالتهم كما يجب ، ومنها : الأعداد الكبيرة للطلاب فى هذه الأقسام ، والإمكانات المعملية الضعيفة ، وعدم توافر مكتبات أو مراكز معلومات جامعية على مستوى العصر ، واللوائح التى تسرى على مختلف المجالات فى العلوم التطبيقية ، والتي لا تتناسب بشكل أو بآخر مع مجال يتعامل مع التكنولوجيات المتقدمة ، مثل الإلكترونيات والبرمجيات .

- ضرورة قيام الجامعات بتعديل مناهج أقسام الإلكترونيات والحاسبات بها ، بما يتناسب مع التطورات العالمية ، مع تحديد عدد الطلاب الدارسين بما يمكن من استيعاب دروسهم ، وتزويد هذه الأقسام بمعامل متطورة ومكتبات ومراكز معلومات حديثة .

- تكليف الجهات المعنية بالتعليم الجامعى والعالى ؛ بإعادة النظر شموليا فى مفهوم التعليم والأساليب المتبعة ، لإمكان تحقيق الأهداف المرجوة منه .

د - من جانب الصندوق الاجتماعي للتنمية :

حيث إن الصندوق يقوم بدعم إنشاء الحضانات فى مصر ، وكذلك رعاية المشروعات الصغيرة ، لذلك يجب أن يقوم الصندوق بتمويل ودعم حضانات تكنولوجية إلكترونية ، وكذلك حضانات تكنولوجية للبرمجيات ، بحيث يمكن أن تقوم الحضانات التكنولوجية للإلكترونيات برعاية الصناعات الصغيرة والمغذية والمساندة للمشروعات الصناعية الإلكترونية الكثيرة . ومن جانب آخر يمكن للصناعات الصغيرة فى مجال البرمجيات ؛ أن تكون هى المدخل لوجود صناعة برمجيات على المستوى القومى ، مثل

ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية مع بيل جيتس وبدايته كمشروع صغير ، أصبح الآن أكبر المشروعات العالمية فى مجال البرمجيات .

هـ - من جانب وزارة الاتصالات والمعلومات :

تقوم وزارة الاتصالات والمعلومات بتشجيع نشر استخدام الحاسبات والبرمجيات ومعدات السنترالات الإلكترونية ونظمها ، وتبنى مشروع الحكومة الإلكترونية الذى تهدف الدولة إلى تحقيقه خلال السنوات القادمة ، بما يحقق الربط الكامل بين أنشطة الدولة - هذا العمل الطموح سوف يحتاج إلى استخدام أعداد كبيرة من الشباب المتخصصين بقيادة الخبرات المتاحة ، لتحقيق هذا الهدف فى التوقيت المحدد على ضوء التوسع غير المسبوق فى استخدام أجهزة التليفون المحمول من خلال شبكتين متنافستين ، بالإضافة إلى دخول شبكة ثالثة فى هذا المجال ، مما يحقق دخول أكثر من ٧ ملايين مشترك إلى هذه الخدمة الدائمة التطوير . ومن واقع مراقبة ما يحدث فى هذا المجال تقوم وزارة الاتصالات والمعلومات بجهد فائق للتأكد من سلامة تركيب محطات التقوية لنظم المحمول ، بما يتمشى والمواصفات القياسية المعمول بها عالميا لسلامة المواطن والمبانى ، إضافة إلى أنه من المتوقع البدء فى استخدام نظم التليفون المحمول التى تعمل عن طريق الأقمار الصناعية مباشرة ، دون الحاجة إلى محطات تقوية أرضية .

وقد اشتملت الخطة القومية التى أعدتها وزارة الاتصالات والمعلومات عام ١٩٩٩ ، فى مجال الاتصالات والمعلومات ، على ما يأتى :

- تطوير التشريعات المصرية فى هذا المجال .
- تطوير العمل بالمؤسسات المالية وتأمين المعاملات المالية على الشبكات الإلكترونية .
- تطوير العمل ببعض الجهات الحكومية ، كالجمارك وهيئات الرقابة على الصادرات والواردات .
- زيادة وعى المجتمع بأهمية التجارة الإلكترونية ، وتنفيذ الخطة التدريبية لقطاع الأعمال فى هذا المجال .
- زيادة قدرة وسرعة شبكة نقل المعلومات لاستيعاب الطلب المحتمل لتطبيقات التجارة الإلكترونية .

لذلك يجب أخذ هذه الخطة فى الاعتبار ، وأن تلتزم بها جميع مؤسسات الدولة ، وأن تتحول الخطة بمجمل جوانبها إلى واقع يعود على مصر بالنفع ، وعلى النهضة التكنولوجية المنشودة بالفائدة الأكيدة .

و - من جانب البنوك :

يجب على كل بنك إنشاء مكاتب تجرى دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروعات فى مجال الإلكترونيات والبرمجيات ، وله أن يستعين بمستشارين فى هذا المجال ، ثم إيجاد المستثمرين المهتمين بهذه الصناعات ، مع إعطائهم التمويل المناسب بشروط ميسرة ، للمساعدة فى نمو هذه الصناعة ، على أن يبدأ المشروع صغيرا ثم يتدرج فى النمو .

النتائج المتوقعة من دخول مصر مجال صناعة الإلكترونيات :

إن النتائج المتوقعة من دخول مصر بجدية مجال صناعة الإلكترونيات يمكن تقسيمها إلى الآتى :

- نتائج مباشرة .
- نتائج متوسطة المدى .
- نتائج طويلة المدى .

كما يمكن تقسيم كل من هذه النتائج إلى :

١ - النتائج الاجتماعية :

- إن الدخول فى مجال صناعة الإلكترونيات سوف يؤدى إلى إيجاد فرص عمل للعديد من شباب الخريجين الجدد ، الذين يعانون من قلة فرص العمل ، ومن الممكن استيعاب أكثر من مائة ألف شخص فى مجال صناعة الإلكترونيات عند إقامة ٢٠ إلى ٣٠ مصنعا فقط فى هذا المجال ، كما أن هذه المصانع ستتيح فرص عمل من خلال المدخلات والمخرجات وخدمات ما بعد البيع والصيانة ، مما قد يتيح إيجاد ٥٠ ألف فرصة عمل أخرى إضافية .

- يحقق ذلك إجمالى أجور ١٥٠ ألف عامل ، بمتوسط ٧٠٠ جنيه شهريا لكل عامل ، بإجمالى ١٠٥ ملايين جنيه شهرياً ، أى ١,٢ مليار جنيه سنوياً .

– تستدعى طبيعة عمل الصناعات الإلكترونية تشغيل نسبة كبيرة من شريحة المرأة العاملة ، مما يعطى فرصة متكافئة لطرفى المجتمع فى الحصول على عمل مناسب .

٢ - النتائج العلمية والفنية :

– حصول المجتمع الهندسى والعلمى على أسرار وتكنولوجيات صناعة الإلكترونيات ، وعدم الانعزال عما يحدث عالميا من تطورات تكنولوجية فائقة سريعة التطوير ، وبحيث لا يكتفى هذا المجتمع العلمى بدور المستخدم ، بل يتمكن من الدخول فى عمليات التصنيع والتعديل ، حتى لا يصبح عالة على العالم فى هذا المجال بأى شكل من الأشكال .

– إجراء التعديلات الدائمة والمستمرة فى نظم ومقررات التعليم العام والفنى ، بما يواكب احتياج سوق العمل من مهارات وخبرات ، ويرفع من مستويات خريجى الجامعات والمعاهد .

٣ - النتائج الاقتصادية :

– من المتوقع فى حالة نجاح إقامة مشروعات إلكترونية مع شركات عالمية متخصصة ؛ أن يتم تحقيق الأهداف المرجوة من دخول هذه الصناعة ، وأهمها تحقيق التصدير بما لا يقل عن ٥٠٪ من إنتاجها ، محققا نتائج اقتصادية جيدة للدولة .

– استخدام الموارد المحلية والخامات والعمالة ، وتحويلها إلى قيمة مضافة موجبة يتم تصديرها بالعملات الصعبة .

– أن صناعة الإلكترونيات هى صناعة نشيطة تفيد وتستفيد ، فهى تستخدم منتجات لصناعات أخرى ، ويتم استخدام منتجاتها فى صناعة أخرى تليها . ولذلك فمن المتوقع تلقائياً أن تنشط صناعات أخرى فى مجالات متكاملة ، وأن تتعاون هذه الصناعات فى الإنتاج ، بينما تتنافس فى التسويق والمبيعات .

أما بالنسبة لصناعة البرمجيات فمن المؤكد ، من خلال الخبرات الحالية ، أن المشروعات الخاصة بصناعة البرمجيات تتمتع بما يلى :

- إنتاجية مرتفعة .

- الأجور منافسة تماما على مستوى العالم .

- انخفاض سعر الجنيه أمام العملات الأخرى يؤدى إلى انخفاض أسعار المنتجات على المستوى العالمي ، مع تحقيق هامش ربح مناسب .

٤ - النتائج على المستوى الأمنى:

من المعلوم أن صناعة المعدات الدفاعية ، وما يتعلق بها من صناعات ، تعتمد على الصناعات الإلكترونية التى تقوم بتحويل هذه المعدات إلى معدات ذكية ، قادرة على تحقيق أهدافها بأقل مجهود وبكل دقة .

ولقد خطت مصر فى هذا المجال خطوات واسعة ، إلا أنه من الواجب التوسع فى هذا الإنتاج الحيوى فى صناعة المعدات الدفاعية ، سواء كانت معدات إلكترونية أو برمجيات أو نظماً خاصة بها ، وتطويرها التطوير المستمر ، بحيث تصبح دائماً قادرة على التغلب على الصعوبات التى قد يختلقها العدو لإعاقة هذه النظم .

أهم الإجراءات الاستراتيجية الواجب اتخاذها:

- بالرغم من إنشاء وزارة متخصصة للاتصالات والمعلومات ؛ إلا أنه من الأوفق لصناعة الإلكترونيات ، بشقيها من معدات وبرمجيات ، أن يتم الإشراف والدعاية لها من قبل وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ، وضعا فى الاعتبار أن وزارة الاتصالات لها وسائلها الخاصة فى إدارة متخصصة للصناعات الإلكترونية بشقيها Hard Ware & Soft Ware .

- التركيز فى التعليم على رفع مستويات الخريجين بما يواكب السرعة الفائقة للتطور التكنولوجى فى هذا المجال ، ومشاركة رجال الصناعة فى وضع المناهج التعليمية ، وخاصة مناهج المعاهد العلمية والجامعات ، باعتبارهم أصحاب العمل للخريجين الجدد من هذه المعاهد والجامعات .

- فتح أبواب صناعة الإلكترونيات بشقيها للطلبة الدارسين أثناء فترات

الصيف ، للتدريب محليا وخارجيا ما أمكن ، لإطلاعهم على مستحدثات الصناعة ومسايرة التطور .

– الحث المستمر للمجتمع على استخدام الإنتاج المحلى من المعدات أو البرمجيات ، وتشجيع التصدير للخارج للدول العربية والإفريقية والأوربية والأمريكية والآسيوية .

– وضع حوافز إيجابية تشجع على استخدام التكنولوجيات المتقدمة ، وزيادة نسب التصنيع المحلى فى كافة المنتجات كبديل عن المستورد فى المرحلة الأولى ، ثم التصدير فى المراحل التالية ، مع التزام الحكومة باستخدام المنتج المحلى أولا ، وعدم اللجوء للمستورد إلا للضرورة ، والتغاضى عن دعاوى المواصفات المتشددة التى قد يلجأ لها البعض لتبرير الاستيراد من الخارج .

– العمل على التوسع فى إدخال نظم التحكم الآلى فى الإنتاج ، وخاصة للمصانع المستحدثة ، وكذلك نظم الإدارة المعتمدة على استخدام الحاسبات الآلية ، ونظم المخازن والصيانة الوقائية للمعدات ، باعتبارها مؤثرة فى كفاءة وإنتاجية الصناعة ، مما يعطيها القدرة على المنافسة محليا وعالميا .

– ربط جهود البحث العلمى مع مشاكل الصناعة والتحديث المستمر للمنتجات وخطوط الإنتاج .

– التوسع فى إنشاء وتجهيز وتحديث معامل البحوث ، وخاصة داخل شركات التصميم وصناعة البرمجيات ، لتكون قادرة على أداء البحوث المتقدمة ، حيث نتمكن من مسايرة التطور التكنولوجى ، مما يمكننا من المنافسة .

– يتطلب التنفيذ العملى لجوانب هامة من الاستراتيجية إنشاء مشروع مجمع إلكترونيات للبحوث والتطوير والصناعة ، لخدمة تكنولوجيا المعلومات ودعم القدرة التنافسية .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* إنشاء منطقة صناعية تشمل جميع الصناعات الخاصة بما يأتى :

– إنتاج الخامات المستخدمة فى الإنتاج الصناعى الإلكترونى : المعدنية والخزفية والسيراميكية والبلاستيكية والزجاجية .

– إنتاج المكونات الإلكترونية من خاماتها الأساسية ، ويشمل هذا جميع المكونات بأنواعها ، وذلك بالتعاون مع الشركات العالمية المتخصصة ، بغرض الاستفادة من الاسم التجارى فى التصدير .

– إنتاج الأجهزة الإلكترونية بكافة أنواعها ، سواء الحاسبات أو معدات الاتصالات أو معدات الأجهزة المنزلية ، بنفس الأسلوب المقترح وهو الاستفادة من الأسماء التجارية العالمية .

* تيسير إجراءات إنشاء شركات متخصصة فى البرمجيات المستخدمة فى النظم الإلكترونية ، وذلك بالاستفادة من الطاقات البشرية المدربة والمتاحة .

* التوسع فى عمليات البحوث والتطوير للمكاتب المتخصصة والجامعات والمعاهد العلمية وكافة مراكز البحوث المتاحة ، كل فى تخصصه . وأن يسمح باستكمال بعض البحوث باللجوء – إذا لزم الأمر – إلى بعض الجهات العلمية الخارجية ، مثل الجامعات ومراكز البحوث الأجنبية ، بالتكلفة الفعلية .

* العمل على تحقيق المقترحات المذكورة تفصيليا بالتقرير ، بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها من جانب : الدولة بعامة – وزارة التربية والتعليم – وزارة التعليم العالى – الصندوق الاجتماعى للتنمية – وزارة الاتصالات والمعلومات .

* ضرورة معاملة الدولة للصناعات الإلكترونية بأسلوب الرعاية الخاصة من الناحية الضريبية ، وكذلك إتاحة فرص التمويل لصانعها بأسعار زهيدة .

* أن الاعتماد الكامل على القطاع الخاص لإقامة صناعات تغطى هذا المجال أمر يصعب تحقيقه ، ومن ثم يجب على الدولة أن تدخل فى هذا المجال لدعمه ، خاصة وأن هذه الصناعة كثيفة العمالة ، وتتيح فرص عمل مطلوبة حاليا لتخفيض حجم البطالة .

* العمل على تطوير البحوث بالاستفادة من أسلوب الهندسة العكسية ، بما لا يتعارض مع اتفاقيات حماية الملكية الفكرية واتفاقيات الجات ، بالرغم من أن هذا الأسلوب لا يصلح فى الصناعات الإلكترونية المتقدمة والدوائر المبنية على شرائح أشباه الموصلات ، والتى يتعذر تماما التعرف عليها إلا بوسائل متقدمة جدا ، وقد يكون من الأوفق تصنيعها بتصميمات تكنولوجية كاملة .

الصناعات الحرفية المصرية : الواقع ومتطلبات التطوير *

تعريف الصناعات الحرفية : يختلف تحديد مفهوم الصناعات الحرفية من دولة لأخرى باختلاف إمكاناتها وقدراتها وظروفها ، إلى جانب تأثر تلك الصناعات باعتبارات اقتصادية وفنية واجتماعية متعددة ، تجعل من الصعوبة تحديد تعريف موحد لها يتم الاتفاق عليه .

وحتى يمكن تحديد دور فعال للصناعات الحرفية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، يجب أن نتناول موقعها من الصناعة باعتبارها المحور الأساسى للتنمية ، والأداة الفعالة فى إحداث التوازن الهيكلى على مستوى الاقتصاد القومى .

فالصناعة هى ذلك النشاط الذى يختص بتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات وخدمات قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائى ؛ من خلال عمليات مختلفة طبيعية أو كيميائية أو حيوية أو ميكانيكية ، تجرى فى أماكن يتم تصميمها وتنظيمها وتشغيلها وفقا لأساليب وطرق ونظم إدارية وفنية محددة .

وتتسم الصناعة بصفة عامة بتماثل المنتج أو الخدمة وثبات مواصفاتها ، وبالتالى لا تختلف الصناعة الصغيرة عن الكبيرة أو المتوسطة من حيث الالتزام بثبات مواصفات المنتج النهائى ، ولكنها قد تختلف فيما بينها من حيث : عدد العمالة ، وحجم رأس المال ، ومساحة المنشأة ، والتكنولوجيا المستخدمة ، والتنظيم والنظم الإدارية المطبقة .

أما الصناعات الحرفية فهى تكتسب مفهوم الصناعة من كونها تقوم بتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات وخدمات ، ولكنها فى ذات الوقت تبتعد عن هذا المفهوم لعدم إخضاع منتجاتها لمعيار التماثل ، أو لعدم خضوع مخرجاتها فى أغلب الأحوال لمقاييس دقيقة ، إلى جانب أنها تعتمد على المهارة اليدوية للعامل فى عملية التحويل أكثر من الاعتماد على الآلة . وهى لا تخضع لشروط محددة فى عدد العاملين أو حجم

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠١/١١/٣ .

رأس المال أو مستوى التكنولوجيا أو درجة الميكنة ، وإنما أساسها الحاكم هو تلك المهارة اليدوية المتميزة فى العامل ، والتى تجعل منتجه يعكس سمات فنية أو ثقافية قد تعبر عن خبرات متوارثة .

لذلك يجب التفرقة بين الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية عند التخطيط للتنمية الصناعية ، فالصناعات الصغيرة قادرة على التكامل والتنسيق مع الصناعات المتوسطة والكبيرة ، بينما قد تعجز الصناعات الحرفية فى كثير من الأحوال عن إحداث ذلك دون أن يكون هذا الوضع مؤشرا على عدم أهميتها ؛ لأن مجالها الأكثر أهمية هو استخدام القدرات الإبداعية للحرفيين ، والمهارة اليدوية لديهم ، فى إنتاج منتجات جاذبة لها طابع فنى ومضمون ثقافى يجعلها ذات قيمة مادية عالية .

هذا وقد صدر ، فى السبعينات ، قرار وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية – رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٦ متضمنا تعريف الحرفى بأنه : كل من يزاول حرفة معينة بنفسه أو يزاولها بنفسه مع عمال لا يزيد عددهم عن تسعة مع أى عدد من الصبية ، وأن يكون ممن يعتمد عمله بصفة أساسية على المجهود اليدوى وإن استعان ببعض الآلات والمعدات والماكينات . ونظرا لأن بعض الحرف تتميز بطبيعة خاصة فقد اقترح الاتحاد التعاونى الإنتاجى استثناءها من شرط عدد العمال الذين يشتغلون مع الحرفى .

واستجابة لذلك ؛ صدر قرار وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية رقم ٢١٨ لسنة ١٩٧٦ باستثناء حرف : تشغيل المعادن ، والسمكرة ، وصيانة السيارات ، والغزل والنسيج والكليم ، والملابس الداخلية وأعمال التريكو – من الشرط الخاص بعدد العمال الذين يشتغلون مع الحرفى .

وعلى ضوء ما سبق يمكن تعريف الصناعات الحرفية بأنها صناعة تقوم على المزج بين المهارة اليدوية والميكانيكية فى تحويل عناصر الإنتاج إلى سلع ومنتجات قد تبتعد عن التماثل فى بعض الأحيان ، فى مقابل إبداع تعكسه المهارة اليدوية على المنتج النهائى بما يكسبه بعدا فنيا وماديا متميزا .

الصناعات الحرفية كأحد ركائز التنمية :

التنمية فى مفهومها العام هى تلك العملية التى يتم بمقتضاها نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل ، عن طريق إحداث تغيير كيفى فى الاقتصاد القومى يؤدى إلى زيادة فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد ، ينعكس على رفع مستواه الاجتماعى والثقافى .

فهى عملية شاملة تضرب بجذورها فى كافة جوانب الحياة ، مستهدفة الوصول بالمجتمع إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضارى ؛ بكل ما يميزها من قيم وعادات وسلوك وأساليب إنتاج وأوضاع اجتماعية أكثر تطوراً .

ولابد أن نشير إلى أن ما يناسب مجتمعا ما من أساليب وأنماط وطرق تنموية ؛ قد لا يناسب مجتمعا آخر ، وما يناسب مرحلة زمنية وتاريخية واقتصادية وسياسية من طرق وأساليب واستراتيجيات تنموية ؛ قد لا يناسب مرحلة أخرى .

ويتمثل التحدى الأساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ؛ فى ذلك الصراع بين معدل زيادة السكان ومعدل الزيادة فى الدخل القومى ، حيث يقاس نجاح التنمية بمدى قدرة برامجها على توفير فرص عمل منتجة لكل قادر على العمل وراغب فيه وباحث عنه .

والسبيل الأمثل لتحقيق ذلك هو : زيادة التراكم الرأسمالى القادر على توفير وجذب الاستثمارات اللازمة لإنشاء وحدات اقتصادية وخدمية وهياكل البنية الأساسية ، التى تؤدى إلى إيجاد فرص عمل حقيقية تمتص فائض العمالة الناتج عن تزايد معدلات السكان ، وتسهم فى الحد من مشكلة البطالة بما تمثله من مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية .

ويشير جدول رقم (١) إلى مجموعة من البيانات المتعلقة بإجمالى قوة العمل فى جميع المحافظات ، وعدد المشتغلين ، وعدد المتعطلين بما يوضح حجم مشكلة البطالة ، وأهمية تضافر الجهود لمعالجتها من جانب كافة مؤسسات المجتمع الحكومية ومنظماته غير الحكومية .

جدول رقم (١)
قوة العمل ، وعدد المشتغلين ، وعدد المتعطلين

المحافظات	إجمالى عدد المشتغلين بالألف نسمة	إجمالى عدد المتعطلين بالألف نسمة	إجمالى قوة العمل بالألف نسمة	نسبة قوة العمل إلى إجمالى عدد السكان (٪)	نسبة البطالة إلى إجمالى قوة العمل ٪
القاهرة	٢٠٨٤	٢٦٢	٢٣٤٦	٣٣,٨	١١,٢
الجيزة	١٣٨٢	٩٧	١٤٧٩	٢٩,٤	٦,٥
القليوبية	٩٩٣	٨٤	١٠٧٧	٣٠,٩	٧,٨
الإسكندرية	٩٩٢	١٣٣	١١٢٥	٣٢,٦	١١,٨
البحيرة	١٠٧٠	١٢٤	١١٩٤	٢٨,٨	١٠,٥
مطروح	٦٣	٥	٦٨	٢٩,٨	٧,٤
المنوفية	٨٠٩	١١٦	٩٢٥	٣١,٧	١٢,٦
الغربية	٩٢٢	١٢٩	١٠٥١	٢٩,٨	١٢
كفر الشيخ	٦٣٥	٦٧	٧٠٢	٣٠,٣	٩,٥
دمياط	٢٨٦	٢١	٣٠٧	٣٢,٢	٦,٨
الدقهلية	١٣٨٣	٢٠٠	١٥٨٣	٣٢,٩	١٢,٧
شمال سيناء	٧٧	٤	٨١	٢٩,٤	٤,٥
جنوب سيناء	٢٢	,٥	٢٢,٥	٣٣,٤	٢
بورسعيد	١٤٣	٢٠	١٦٣	٣٣,٥	١٢
الإسماعيلية	١٠٣	٩	١١٢	١٤,٤	٩
السويس	١٤٧	٢٠	١٦٧	٣٨	١٢
الشرقية	١٢١٦	١٤٤	١٣٦٠	٣٠,٤	١٠,٥
الفيوم	٦٠٤	٥٤	٦٥٨	٣١,٤	٨
بنى سويف	٥٤٤	٤٧	٥٩١	٢٩,٥	٨
المنيا	٨٣٥	٦٩	٩٠٤	٢٥,٨	٧,٥
أسيوط	٨٠٣	٩٧	٩٠٠	٣٠,٦	١١
الوادى الجديد	٤٤	١١	٥٥	٣٧	٢٠
سوهاج	٧٥٥	٦٧	٨٢٢	٢٥	٨
قنا	٥١٢	٦٣	٥٧٥	٢٢,٦	١١
أسوان	٢٢١	٥٤	٢٧٥	٢٧	١٩,٥
البحر الأحمر	٥٥	٥	٦٠	٣٦,٥	٨
مدينة الأقصر	٨٩	١٣	١٠٢	٢٧,٥	١٢,٥
الإجمالى	١٦٧٨٩	١٩١٥,٥	١٨٧٠٤,٥	٣٠,١٥٪	١٠,٢٪

المصدر : كتاب وصف مصر بالمعلومات – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (الإصدار الرابع سبتمبر ١٩٩٩) .

وتمثل الصناعات الحرفية أهمية كبيرة فى حركة النشاط الاقتصادى والاجتماعى بكافة المجتمعات ، وخاصة النامية منها ، لما لها من قدرة على توفير فرص العمل الجديدة ، وما تتميز به من سمات وخصائص تجعلها أداة فعالة لتحقيق التنمية ، ومن أهمها :

- قدرتها على امتصاص عدد كبير من العمالة ذات المستويات المهارية المختلفة مقارنة بالقطاعات الأخرى .

- انخفاض التكلفة الاستثمارية لفرصة العمل الواحدة بها مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى .

- قدرتها على الانتشار السريع فى أى مكان نتيجة اعتمادها على رؤوس أموال واستثمارات أقل نسبيا ، فضلا عن انخفاض متطلباتها من هياكل البنية الأساسية ، مما يجعل منها أداة رئيسية فى تحقيق التوازن الهيكلى للأنشطة الاقتصادية والتوازن الجغرافى فى عملية التنمية .

- اعتمادها على الموارد المحلية والخامات التى تتوافر فى الأماكن التى تنشأ فيها بأسعار مناسبة ، وكذلك فإن العمالة فيها قد تقبل العمل بأجور أقل نتيجة قرب الورش الحرفية من أماكن تواجد تلك العمالة .

- قدرتها على إحداث التراكم الرأسمالى بسهولة أكبر ، وذلك لقدرتها على جذب أصحاب المدخرات الصغيرة كأصحاب مشروعات ورجال أعمال صغار ، قد يتطور بعضهم ممن لهم طاقات إبداعية وابتكارية لينتقلوا إلى رجال أعمال أكبر ، فى إطار حراك اقتصادى واجتماعى صاعد ؛ ذى تأثير إيجابى على دعم ودفع عملية التنمية .

- محدودية التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على التدريب أثناء العمل ، ولاستخدامها نظماً فنية غير معقدة .

- قدرتها على المساهمة فى تنمية الريف ، وتحويله من مجرد أراض زراعية إلى وحدات منتجة ومصدرة لفائض إنتاجها ، نظرا لانتشارها فى الكثير من المناطق الريفية ، واعتمادها على موارده وخاماته المحلية ، مما يساعد على الحد من معدلات الهجرة

الداخلية من الريف إلى الحضر ، والمساعدة فى إيجاد مجتمعات إنتاجية جديدة فى المناطق النائية ، ومن ثم المساهمة فى إعادة توزيع السكان وحل مشكلة التكدس ، والحد من التلوث فى المدن الكبرى .

- قدرتها على التكيف مع مختلف الظروف ، والاستجابة السريعة لاحتياجات السوق المتجددة ، نظراً للمرونة التى تتمتع بها .

- قدرة بعض وحداتها التى تمتلك المقومات الفنية المناسبة على القيام بدور هام كصناعات مغذية للمشروعات المتوسطة والكبيرة ، بما يسهم فى تنفيذ برامج التصنيع المحلى .

- مساهمتها فى دعم سياسة الاكتفاء الذاتى والحد من الاستيراد ، نظرا لقيام منتجاتها المتنوعة بتغطية احتياجات السوق المحلى .

بعض التجارب الدولية فى مجال تنمية الصناعات الحرفية :

١ - تجربة الهند :

تعتبر الهند من الدول الرائدة فى قطاع المشروعات الحرفية والصغيرة ، حيث يسهم هذا القطاع بحوالى ٤٠٪ من إجمالى ناتج الصناعات الإنتاجية ، ٤٥٪ من إجمالى الصادرات الصناعية ، ٣٥٪ من إجمالى صادرات الهند .

ولاشك أن النهضة التى حققتها تلك المشروعات بالهند تعود بصفة خاصة إلى استمرار الرعاية والمساندة من جانب الحكومات المركزية المتعاقبة ، والتى انعكست فى دعم حكومات الولايات لها ، اقتناعا بدورها فى خدمة التنمية المحلية والشاملة .

ويتضح ذلك فى مجموعة المميزات والإعفاءات التى يتم منحها لتلك المشروعات ، وذلك على النحو التالى :

فى مجال إنشاء المشروعات :

- مساهمة مؤسسة تنمية الصناعات الصغيرة فى تكلفة دراسة الجدوى بنسبة ١٠٠٪ فى حالة المشروعات التى تبلغ تكلفتها الإجمالية ١٠ آلاف روبية كحد أقصى ، وحتى ٩٠٪ فى حالة المشروعات التى تزيد على ١٠ آلاف روبية .

– عدم اشتراط الحصول على التراخيص بالنسبة لعدد من الأنشطة الحرفية الصغيرة ، وتيسير وسرعة استخراج التراخيص للأنشطة الأخرى ؛ حيث يتم منح صاحب المشروع الترخيص فى فترة لا تتجاوز شهرا واحدا ، مع السماح بالتوسع فى المشروعات دون الحاجة للحصول على تراخيص جديدة .

– قيام حكومة الولاية بتقديم دعم مقداره ٣٠٪ من قيمة استثمار رأس المال والأرض والمبنى والمصنع والماكينات الخاضعة لسقف ضريبى مقداره مليون روبية ، كما يتم منح دعم إضافى يقدر بحوالى ٥٪ للمشروعات التى تعمل النساء بأكثر من ٥٠٪ من القوى العاملة بها .

– يتم منح دعم على أجهزة توليد الطاقة بأنواعها ، بما فى ذلك أجهزة توليد الطاقة غير التقليدية بنسبة ٥٠٪ من تكلفة المولد ، وذلك لكل وحدة صناعية تخضع لسقف ضريبى مقداره مليون روبية .

فى مجال الإعفاءات الضريبية :

– إعفاء قطاع الصناعات الصغيرة من سداد ضريبة الدمغة على الإنتاج السنوى الذى يصل إلى ٥ ملايين روبية .

– الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ، للوحدات الصناعية المقامة بعد أول إبريل ١٩٩٣ بأى مكان فى الهند .

– منح إعفاء ضريبى كامل لمدة خمس سنوات لأى مشروع صناعى برأس مال ثابت يزيد على ٣٠ مليون روبية ، وتتم إقامته بإحدى المقاطعات التى ليست بها صناعات صغيرة ولا كبيرة الحجم ، وذلك باعتباره ذا وضعية ريادية .

– قيام حكومة الولاية بتقديم دعم لسعر الفائدة مقداره ٥٪ لمشروعات الصناعات الصغيرة ذات الاستثمار حتى ٦٠٠ ألف روبية ، وذلك على الفائدة المفروضة على رأس المال العامل بالنسبة للقرض الذى يتم الحصول عليه من البنوك والمؤسسات المالية لفترة ٣ سنوات ، كما يتم منح دعم إضافى مقداره ٢٪ للمشروعات التى تعمل النساء بأكثر من٥٠٪ من القوى العاملة فيها .

فى مجال تشجيع التطوير ورفع كفاءة العمالة :

- إعفاء المشروعات الصناعية الجديدة أو القائمة التى تسعى إلى توسيع كيانها أو تحديث طرق إنتاجها ؛ من ضريبة المبيعات بالنسبة لمنتجاتها المصنعة أو مشترياتها من المواد الخام ، وذلك لفترات تصل إلى ٧ سنوات .

- قيام الولاية المحلية بتقديم دعم لتطوير القوى العاملة بالنسبة للأفراد الذين يتم تدريبهم من سكان الولاية ، وتوظيفهم فى الوحدات الصناعية للتعويض عن المبالغ التى أنفقت على التدريب .

فى مجال تشجيع الصادرات :

- إعفاء المواد الخام المستخدمة فى تصنيع السلع المصدرة من كافة الضرائب .

- السماح للمصدر بالحصول على إعفاء جمركى لاستيراد المواد الخام المستخدمة فى تصنيع المنتج الذى يتم تصديره .

٢ - تجربة إيطاليا :

على الرغم من تشابه نشأة وتطور المشروعات الحرفية والصغيرة الإيطالية مع غيرها من المشروعات الحرفية التقليدية المماثلة فى مختلف دول العالم ، وتعرضها لنفس التجارب والظروف الإنتاجية والتسويقية ، فقد اعتمدت تلك المشروعات على عدد من المؤسسات والتنظيمات المحلية والإقليمية والقومية لتحقيق تنميتها الإدارية والإنتاجية والتسويقية والتصديرية ، وذلك على النحو التالى :

- الاعتماد على التكامل الإنتاجى المحلى أو الإقليمى على مستوى الحرفة أو الصناعة الواحدة ، وذلك من خلال اعتماد الحرفة أو الصناعة الواحدة على مصادر الإنتاج وتطوير المواد الخام الأولية وغيرها .

- التعاون والتكامل الإنتاجى المحلى والإقليمى من خلال الاعتماد على المراكز الصناعية المتخصصة بالنسبة لكل صناعة أو مجموعة من الصناعات ، وذلك بالاعتماد المشترك على مصادر الميكنة الإنتاجية الحديثة ، والتصميمات الصناعية المتطورة والخدمات الإدارية والإنتاجية .

– الاعتماد على التخصص الإنتاجي الدقيق لمكونات كل منتج نهائي ، وتحقيق التكامل الإنتاجي من خلال شبكات تكامل مراحل تجميع الصناعات المغذية ، والتعاقد من الباطن ، وذلك للتوصل إلى تحقيق أكفأ مستوى إنتاجي من حيث الجودة والكفاءة الإنتاجية ، مع المحافظة على مستويات التكلفة التنافسية .

– الاعتماد على مراكز البحوث والتطوير الإنتاجي والتكنولوجي في إدخال الفنون الصناعية والتكنولوجية الحديثة والمتطورة ، وذلك بالنسبة لمختلف مراحل العمليات الإنتاجية .

– الاعتماد على مراكز ومكاتب الاتحادات الحرفية والصناعية المحلية في مراحل التسويق الإنتاجي على المستوى الوطني أو العالمي ، وذلك من خلال التسويق ودراسات السوق وتنظيم المعارض والبعثات التسويقية ، وصياغة الاعتمادات المستندية ، وإجراء المراسلات التجارية ، وإعداد العروض التصديرية والكتالوجات .

– الاعتماد على مراكز التوزيع والتسويق التجاري المتوفرة بأهم الأقاليم الصناعية الإيطالية ، ومراكز التجمعات التجارية والموانى الإيطالية لتيسير تجارة الجملة ، والتعاقدات التصديرية على المستوى الوطني والأوربي والعالمي .

– الاستفادة من مكاتب التمثيل الخارجي ، وفروع المؤسسات والاتحادات والغرف التجارية ، والشركات الإيطالية المنتشرة في جميع الأسواق العالمية ، لرعاية المصالح التسويقية للمشروعات الحرفية والصغيرة الإيطالية في الخارج ، والعمل على تنمية صادراتها من مختلف المنتجات .

– الاعتماد على المؤسسات الوطنية والقومية في توفير الخدمات التجارية والمالية المشجعة للتصدير من خلال هيئات ضمان تمويل الصادرات ، وخدمات تمويل المشروعات المشتركة ، ودراسات جدوى الاستثمار الخارجي ، وتشجيع الاشتراك في البعثات الترويجية والتسويقية ، والمشاركة في المعارض الإقليمية والدولية .

٣ – تجربة الاتحاد الروسي :

لم تؤد المنشآت الحرفية والصغيرة الدور الذي تسهم به في اقتصاديات الدول المتقدمة ، للسلبيات التالية :

- الاضطراب السياسى والاقتصادى .

- عدم كفاءة الصناعات التحويلية المكملة .

- ضعف البنية الأساسية .

- بطء التطور التكنولوجي .

- ضعف الطلب المحلى على المنتجات .

واهتماما من الحكومة باستمرار دور المنشآت الحرفية والصغيرة فى النهوض بالاقتصاد الروسى ، فقد قام الاتحاد الروسى خلال الفترة من ١٩٩٣ حتى ١٩٩٥ بوضع سلسلة من الإجراءات التى تهدف إلى توفير المساندة الحكومية لتلك المنشآت ، من بينها :

- اختصار المدد اللازمة للإجراءات المتعلقة بالإنشاء أو التوسع .

- تنويع تراخيص الأنشطة المختلفة .

- تطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية المشروعات الحرفية والصغيرة فى الأقاليم .

- وضع لوائح وقوانين مناسبة لظروف وطبيعة تلك المشروعات .

- توفير التمويل الميسر والقروض ، وتحسين نظام الضرائب .

- توفير نظم متكاملة للمعلومات التكنولوجية .

وقد أصدرت الحكومة قانونا عام ١٩٩٥ يسمى «قانون مساندة المشروعات الحرفية والصغيرة» يوفر لها مجموعة من المزايا ، ومنها :

- منح المشروعات الحرفية والصغيرة أفضلية فى الحصول على القروض .

- ضرورة التأمين على العاملين بتلك المشروعات .

- إعفاء تلك المشروعات من ٢٥٪ من ضريبة الأرباح عن العامين الأولين .

- إعفاء تلك المشروعات من تسديد دفعات مقدمة من ضرائب الأرباح والضرائب العقارية خلال السنوات الخمس الأولى من تشغيلها .

- تطبيق الحوافز الضريبية المتمثلة فى التعريفة التفضيلية لضريبة الأرباح على مؤسسات الائتمان ، وشركات التأمين التى تتعامل مع المنشآت الحرفية والصغيرة .

٤ - تجربة ماليزيا :

تعتبر الصناعات الحرفية والصغيرة من أهم القطاعات الإنتاجية التى تسهم بدور فعال فى توفير العمل ، إلى جانب إسهامها فى دعم الأنشطة التصديرية لدولة ماليزيا .

وتضع الحكومة مجموعة من السياسات المحفزة لتنمية وتنشيط وتطوير تلك الصناعات ، كما تطبق أيضا مجموعة من الإجراءات التى توفر الحماية لصالح الصناعات الوليدة ، والتى يأتى فى مقدمتها :

– منح المشروعات الحرفية والصغيرة التى تتميز بالوضعية الريادية إعفاء جزئيا من الضرائب ، قد يصل إلى أكثر من ٧٠٪ لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج .

– منح المشروعات الحرفية والصغيرة التى تتحمل مصاريف رأسمالية للقيام بعمليات التوسع والتطوير أو شراء معدات جديدة ، خصما من سداد قيمة الضرائب يصل إلى حوالى ٦٠٪ تحت مسمى «خصم إعادة الاستثمار» .

– منح المشروعات الحرفية والصغيرة التى تقوم بإعادة هيكلة نفسها ، وتنمية قدراتها الفنية والتنظيمية ، إعفاءات ضريبية بنسب كبيرة تحت مسمى «حوافز الهيكلة الصناعية» .

– منح العديد من الحوافز والتيسيرات للصناعات الحرفية والصغيرة المستخدمة للتكنولوجية المتقدمة ، وذلك لفترات تصل إلى خمس سنوات من تاريخ بدء التشغيل .

– تمتع المشروعات الحرفية والصغيرة التى تستفيد من نتائج الأبحاث والدراسات المتعلقة بتحسين المواد والأجهزة المستخدمة والمنتجات والعمليات ، بمجموعة من الحوافز والإعفاءات التى تشجعها على الاستمرار فى هذا الاتجاه .

– إعفاء الآلات والمعدات والخامات والمكونات والعينات المستخدمة لأغراض الأبحاث وتنمية وتطوير المشروعات الإنتاجية من كافة أنواع الضرائب والرسوم .

– إعفاء الآلات والمعدات والمواد المستخدمة فى تدريب وتأهيل العمالة الصناعية الجديدة بصفة عامة ، والحرفية منها بصفة خاصة ، من رسوم الاستيراد وضريبة المبيعات وضريبة الدمغة .

– منح إعفاء جزئى من رسوم الواردات على المواد الخام والمكونات المستوردة ، وذلك فى حالة تصنيع المنتجات لصالح السوق المحلى .

– منح إعفاء كامل من رسوم الواردات على المواد الخام والمكونات المستوردة ، وذلك فى حالة تصنيع المنتجات بغرض التصدير .

– منح أصحاب المشروعات الحرفية والصغيرة ، التى تقوم بتصدير منتجاتها للخارج ، ائتماناً قصير الأجل بأسعار فائدة متميزة ؛ بما يساعدهم على تنفيذ برامجهم التصديرية .

علاقة الصناعات الحرفية بالصناعات المغذية :

لاشك أن الثورة التكنولوجية فى المعلومات والابتكارات والاختراعات قد أحدثت تقدما هائلا فى المجال الصناعى فى كثير من دول العالم ، حيث أدى هذا التقدم إلى تغيير فى المفاهيم والأساليب الاقتصادية والإدارية التى كانت سائدة فى الدول النامية ، إذ كان المستثمرون غالبا ما يصرون على أن يتضمن المشروع داخل أسواره جميع الاستثمارات ، وبالتالى خطوط الإنتاج اللازمة لإنتاج معظم – إن لم يكن كل – المكونات اللازمة لتنفيذ المنتج النهائى فى المنشأة ، وحجتهم فى ذلك هى السيطرة الكاملة على كميات وأسعار ومستوى وجودة ومواعيد توريد هذه المكونات . الأمر الذى أدى إلى تضخم الاستثمارات اللازمة لإنشاء المشروعات الصناعية ، بما أحدثه ذلك من تأثير مباشر على معدلات التنمية الصناعية بوجه عام .

ونتيجة للتطورات الكبيرة التى شهدتها مختلف دول العالم خلال السنوات الأخيرة ، فقد أصبحت طبيعة التكنولوجيا المستخدمة فى كثير من الصناعات الكبيرة تسمح بتجزئة العمليات والمراحل الإنتاجية ، بحيث يمكن إنتاجها فى مصانع أو ورش أصغر

حجما ، تغذى تلك الصناعات بما تحتاجه من أجزاء ومكونات ومستلزمات بالكميات والأسعار والجودة والتوقيتات التى يتم الاتفاق عليها ، وبشرط أن تتوافر فى تلك المصانع الصغيرة أو الورش الحرفية المقومات الفنية والتنظيمية التى تمكنها من تحقيق ذلك .

ولقد حقق هذا الأسلوب نجاحا كبيرا لما له من مزايا عديدة ، أهمها :

- خفض حجم الاستثمارات اللازمة لإقامة المشروعات الصناعية ، وبالتالى إمكانية جذب مزيد من المستثمرين لقطاع الصناعات المغذية .

- ضمان سلامة الهياكل التمويلية للمشروعات الكبيرة ، وذلك بالحد من الاقتراض من البنوك ، بما يضمن استمرار واستقرار تلك المشروعات وعدم تعرضها للفشل .

- يتمشى تطبيق نظام الاستعانة بالصناعات المغذية مع مبدأ التخصص ، وهو ما يضمن استمرار تطور الإنتاج وارتفاع مستوى الجودة .

- تعتبر الصناعات المغذية بشكل عام جزءاً من مجموعة الصناعات الصغيرة والحرفية ، لذا فإن التوسع فى هذه الصناعات سوف يؤدى إلى : إيجاد مزيد من فرص العمل المنتجة ، ورفع معدلات الإنتاج بالجودة والمواصفات المطلوبة ، وتنمية الصادرات والتخفيف من أعباء الاستيراد ، إلى جانب خلق سوق صناعية للمواد الأساسية والمنتجات نصف المصنعة .

وتجدر الإشارة إلى أن مصر يتوافر لديها القاعدة العريضة من المصانع الصغيرة والورش الحرفية التى تصلح لأن تكون نقطة انطلاق للصناعات المغذية ، كما تتوافر لديها الصناعات المتوسطة والكبيرة القادرة على استيعاب منتجات تلك الورش والمصانع الصغيرة .

ويشير جدول رقم (٢) إلى عدد المنشآت الحرفية فى مصر ، وعدد العاملين بها وانتشارها فى كافة المحافظات ، بما يوضح إمكانية توجيه مجموعات منها للدخول فى مجال الصناعات المغذية .

جدول رقم (٢)

المنشآت الحرفية في مصر : عدد العاملين والتوزيع الجغرافى لها

المحافظات	المنشآت			عدد العاملين	النوع	
	حضر	ريف	المجموع		ذكور	إناث
القاهرة	٦٦٢٩٧	–	٦٦٢٩٧	١٧٦٣٤٧	١٧٠٣٧٥	٥٩٧٢
الجيزة	١٧٢٧٤	١١٦٨١	٢٨٩٥٥	٦٩٩٤٤	٦٨١٥٨	١٧٨٦
القليوبية	١١٠٢٥	٩٠٦١	٢٠٠٦٨	٥١٦٨٨	٤٩٤٥١	٢٢٣٧
الإسكندرية	٢٤٦٤٧	–	٣٤٦٤٧	٥٨٩٦٩	٥٦٤٥٩	٢٥١٠
البحيرة	٩٨٠٣	٧٤٧٦	١٧٢٧٩	٣٨٣٩٧	٣٧١٦٦	١٢٣١
مطروح	٨٥٤	١٠٤	٩٥٨	٢١٨٦	٢١٦٧	١٩
المنوفية	٤٩٢٣	٧٢٥٤	١٢١٧٧	٢٧١٠٤	٢٥٥٧٩	١٥٢٥
الغربية	١١٧٥٣	٩٥١٩	٢١٢٧٢	٥١٣٢٠	٤٨٢٩٤	٣٠٢٦
كفر الشيخ	٥٤٢٠	٥٣٢٠	١٠٧٤٠	٢٥٣٥٥	٢٤١٢٤	١٢٣١
دمياط	٧٢٣٧	٢١٠٠٣	٢٨٢٤٠	٦٧٨٨١	٦٧٤٦٠	٤٢١
الدقهلية	١٤٠٤١	١٥٣٠٣	٢٩٣٤٤	٦٢٥٣٩	٦٠٢٢٢	٢٣١٧
شمال سيناء	٨٨٣	٧٩	٩٦٢	٢٣٥٩	٢٣٣٢	٢٧
جنوب سيناء	١٤٤	١٩	١٦٣	٤٨٦	٤٨٦	–
بورسعيد	٢٢٠٩	–	٢٢٠٩	٥١٩٥	٥١١٥	٨٠
الإسماعيلية	٢٦٧٠	١٠٦٥	٣٧٣٥	٧٦٢٨	٧٤٢٥	٢٠٣
السويس	٢٦٩١	–	٢٦٩١	٥١٧٨	٥٠٧٤	١٠٤
الشرقية	٩١٧٥	١٢٩٦٥	٢٢١٤٠	٤٥٦٦٤	٤٣٣٣٤	٢٣٣٠
بنى سويف	٢٧١٠	٣٥٦٥	٦٢٧٥	١٢٠٧٧	١٠٨٠٦	١٢٧١
الفيوم	٣٥٩٠	٣٨٣١	٧٤٢١	١٧٤٥٤	١٦٠٣٤	١٤٢٠
المنيا	٥٢٠٧	٦٤٨١	١١٦٢٥	٢٥٥٥٥	٢٤١٣٢	١٤٢٣
أسيوط	٤٢٣٥	٣٠٤٧	٧٢٨٢	١٥١٨٤	١٤٦٩٣	٤٩١
سوهاج	٤٥٨١	٣١٩٩	٧٧٨٠	١٦٩١٦	١٦٦٧٤	٢٤٢
قنا	٣٤٤٠	٣٠٩٥	٦٥٣٥	١٣٦٦٧	١٣٣٦٣	٢٠٤
أسوان	٢٢٢٢	٨٨٠	٣١٠٢	٦٥٦٩	٦٤٥٥	١١٤
الوادى الجديد	٣٦٣	١٦٨	٥٣١	١١٤٥	١١٢٩	١٦
البحر الأحمر	٥٦٩	٥٧	٦٢٦	١٥٨٧	١٥٦٧	٢٠
مدينة الأقصر	١١١١	٣٧٣	١٤٨٤	٣٢٦٣	٣٢٣٧	٢٦
الإجمالى	٢١٩٠٧٤	١٢٥٤٨٢	٣٤٤٥٥٦	٨١١٦٥٧	٧٨١٣١١	٣٠٣٤٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، عام ١٩٩٩ .

وفى دراسة تم إجراؤها لتحديد إمكانية قبول عينة من المشروعات الصناعية الكبيرة القائمة بمدينة العاشر من رمضان ، لمنتجات المصانع الصغيرة والورش الحرفية من الأجزاء والمكونات المغذية ، اتضح ما يلى :

– حوالى ٥٠٪ من هذه الشركات لديها الرغبة فى التعاون مع صغار الصناع والحرفيين ، بالتعاقد معهم على شراء منتجاتهم ، بالإضافة إلى دعمهم ماليا وفنيا قبل بدء العملية الإنتاجية .

– حوالى ٢٥٪ من هذه الشركات لديها الرغبة فى التعاون مع صغار الصناع والحرفيين ، بشرط أن يكون المنتج مطابقاً للمواصفات الفنية ، وعلى ألا يتم التعاقد إلا بعد مراجعة المنتج فنياً .

– حوالى ١٥٪ من هذه الشركات ترفض التعامل مع صغار الصناع والحرفيين الجدد ، حيث إنها مرتبطة مع صناع آخرين ملتزمين معها فى التوريدات ، بالإضافة إلى أن أكثر هذه الشركات تقوم باستيراد مستلزماتها من الأجزاء والمكونات من الخارج ، وهذا هو السبب الرئيسى فى رفضها .

– حوالى ١٠٪ من هذه الشركات أفادت بأن لديها ورشاً متخصصة بداخلها تقوم بإنتاج الأجزاء والمكونات التى تحتاجها ، ولكن ليس لديها مانع من التعامل مع صغار الصناع والحرفيين فى المستقبل ، بشرط أن تتوافر لديهم المقدرة على تلبية الاحتياجات – من حيث الكمية والجودة – فى المواعيد المحددة .

ولابد أن نشير إلى أن مستقبل الصناعات الحرفية وقدرتها على الانتشار والتوسع والتطوير ، يتطلب ضرورة توجيهها نحو الدخول فى مجال الصناعات المغذية ، واعتبار ذلك أحد أنشطتها الرئيسية خلال المرحلة القادمة ، من خلال ربطها بالصناعات المتوسطة والكبيرة ، فى إطار علاقة مستمرة تقوم على أسس تعاقدية وتنظيمية ، ولها أبعاد فنية محددة .

ولاشك أن تحقيق هذا الهدف يتطلب ضرورة العمل على تطوير الورش الحرفية القائمة التى تملك المقومات الفنية والتنظيمية ، بما يسمح بتحويلها إلى مصانع

صغيرة قادرة على توفير الأجزاء المغذية المطلوبة للصناعات المتوسطة والكبيرة ، وبالتالى حل المشكلات التسويقية التى قد تواجهها ، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات التى يأتى فى مقدمتها ما يلى :

– الاستعانة بمجموعة من الفنيين المؤهلين لإعداد النماذج والتصميمات والرسومات التنفيذية المناسبة ذات الأبعاد الفنية والجمالية والبيئية ، وتوفيرها لأصحاب المنشآت الحرفية .

– إقامة مراكز للخدمة الفنية والتكنولوجية الداعمة للصناعات الحرفية بمناطق تجمعاتها ، بحيث تتولى توفير الدعم اللازم للورش الحرفية ، بما يساعدها على حل مشاكلها الفنية وتطوير عملياتها الإنتاجية .

– دعم وتنمية صناعة الإسطمبات ، أو إيجاد قدر من التسهيلات لها ، باعتبارها أساس انتشار الصناعات المغذية .

– تحديد مجموعة من الورش الحرفية التى تتوافر فيها الشروط الملائمة للمشاركة فى برنامج تحديث الصناعة المصرية ، والاستفادة من الخدمات التى يوفرها البرنامج بما يؤدى إلى تطوير أدائها ، وزيادة قدرتها على الدخول فى مجال الصناعات المغذية .

– تبنى إقامة مجموعة من المدارس الحرفية المتطورة بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم ، والاتحاد التعاونى الإنتاجى ، وجهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى ، والتى تجمع بين الدراسة النظرية والتدريب العملى بالورش الحرفية المتطورة – بما يسهم فى إعداد جيل جديد من الحرفيين المؤهلين على المستويين النظرى والتطبيقى ، والذى يمكن أن يقود عملية التطوير المنشودة .

– تبنى إنشاء مجموعة من الورش الحرفية النموذجية المتطورة التى تعتمد فى ممارستها على أساليب فنية وتكنولوجية ملائمة ، وتشجيع أصحاب الورش الحرفية القائمة على زيارتها ، والتعرف على تجاربها ، ومساعدتهم على نقل وتطبيق هذه التجارب والنماذج .

– التنسيق بين الاتحاد التعاونى الإنتاجى والصندوق الاجتماعى للتنمية فى مجال

إنشـاء حـضـانات حـرفـيـة مـتطورة ، والتى توفـر المكان المناسب والخـدمـات الفنيـة التكنولوجية المشتركة للمستفيدين ، بما يساعد على إقامة مشروعات حرفية جديدة وفق أسس علمية متطورة قادرة على توفير احتياجات ومتطلبات الصناعات الأكبر حجما .

دور الصناعات الحرفية فى تنمية الصادرات المصرية :

تعتبر قضية تنمية الصادرات الوطنية من أولى القضايا الهامة والمؤثرة بالنسبة لكافة الأنظمة الاقتصادية باختلاف أشكالها وأولوياتها .

فبينما يعتبرها الفكر الاقتصادى التقليدى درعا لوقاية الاقتصاد القومى ، وسد الفجوة التجارية فى مواجهة الاحتياجات الاستيرادية الوطنية ، وتجنيب الدولة الحاجة إلى الاستدانة الخارجية لسد العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، وعدم التورط فى دوامة الدين الخارجي بما يمثله من أعباء ومخاطر .

لذا فإن الفكر الاقتصادى التنموى يعتبرها قاطرة التنمية ومحرك النمو الاقتصادى الوطنى ، لما توفره من حصيلة وفائض تجارى بالعملات الحرة ، تسهم بدورها فى زيادة التدفقات الرأسمالية والاستثمارية ، وتنشيط جميع القطاعات الإنتاجية ، وتحقيق معدلات نمو اقتصادى متزايدة ، تتجاوز معدلات النمو السكانى ، وبلوغ أعلى درجات الاستقرار والرخاء الاقتصادى والاجتماعى .

وقد ساهمت المتغيرات الاقتصادية العالمية المتلاحقة ، وانتشار أفكار العولمة التجارية وحرية التجارة واقتصاديات السوق ، فى زيادة حدة المنافسة السلعية والخدمية ، ليس فقط على مستوى الأسواق الخارجية والعالمية ، وإنما على مستوى الأسواق الوطنية ذاتها ، حيث أصبحت قضية تنمية الصادرات الوطنية ، فى ظل هذا المناخ ، لا تمثل عبئاً على الموازنة العامة للدولة أو على قوة دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل أصبحت تمثل تهديداً مباشراً للوحدات والمشروعات الإنتاجية الوطنية التى لا تستطيع أن توائم مواقفها الإنتاجية ؛ بما يؤدى إلى زيادة قدراتها التنافسية على المستوى الوطنى والعالمى .

وعلى ضوء ذلك فإن الصناعات المصرية بصفة عامة – والحرفية منها بصفة خاصة –

مطالبة بضرورة تطوير قدراتها وإمكاناتها الإنتاجية والتسويقية ، عن طريق رفع معدلات ومعايير الجودة الإنتاجية ، بدءا بالاختيار الدقيق لنوعيات الخامات والمدخلات ، ومرورا بمختلف مراحل العملية الإنتاجية ، وانتهاء بالتعبئة والتغليف ، إلى جانب تحقيق أقصى استفادة ممكنة من إمكانات التكامل الإنتاجى والتسويقى على المستوى القطاعى والإقليمى ، وتكثيف ترابطها من خلال الصناعات المغذية مع الشركات المتوسطة والكبيرة ، مع البحث عن أساليب غير تقليدية تمكنها من الحفاظ على أسواقها الداخلية ، والنفاذ للأسواق الخارجية .

وتمتلك الصناعات الحرفية طاقات تصديرية كامنة قادرة على تقديم منتجات متميزة ، ذات فرص تصدير واعدة ، باعتبارها تحمل الموروث الثقافى والحضارى المصرى ، والإبداع الفنى الحرفى الأصيل ، وبالتالى فلابد أن يوجه إليها المزيد من الحوافز الداعمة ، حتى تستطيع أن تحدث طفرة تصديرية هائلة ، من خلال دفع منتجاتها إلى أسواق التصدير العالمية التى ستقبل على هذه النوعية من السلع التى يتجلى فيها الإبداع اليدوى .

وقد أكدت التجارب والخبرات السابقة أن بعض المنتجات الحرفية المصرية : كالأثاث والمنتجات الجلدية ، ومنتجات خان الخليلى ، والألمنيوم والرخام والملابس الجاهزة وغيرها ، تحظى بسمعة طيبة فى العديد من دول العالم . الأمر الذى يجعلها فى مقدمة المنتجات التى يمكن الاعتماد عليها فى زيادة حجم الصادرات المصرية لدول العالم بصفة عامة ، والدول التى ترتبط مع مصر باتفاقيات ثنائية أو إقليمية بصفة خاصة ، كدول مجموعة الكوميسا ، ودول مجموعة الخمس عشرة وبعض الدول العربية ، إلى جانب العمل على فتح منافذ جديدة أمام تسويقها فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى .

ولاشك أن تحقيق الطفرة التصديرية للمنتجات الحرفية المصرية يتطلب توافر عدد من المقومات الأساسية ، يأتى فى مقدمتها ما يلى :

– الاهتمام برفع مستوى جودة المنتجات الحرفية ، وخاصة فى مرحلة التشطيب النهائى ، بما يستلزمه ذلك من ضرورة توافر مجموعة من الخدمات الداعمة لكل نشاط حرفى مثل : معامل اختبارات الجودة والقياس ، ومراكز المعلومات الفنية وغيرها .

- توفير الخبرة الفنية والتكنولوجية والتصميمات الصناعية المناسبة للصناعات الحرفية المصرية ، من خلال الاستفادة من اتفاقات الشراكة التى تعقدها الحكومة مع الدول ذات الخبرة المتميزة فى هذا المجال .

- توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة عن احتياجات الأسواق الخارجية المستهدفة من السلع والمنتجات الحرفية المصرية ، والتعرف على أذواق المستهلكين بها ، والكميات والنوعيات المطلوبة .

- إعداد دليل عربى إنجليزى ، بمستوى فنى راق ، للإعلان عن المنتجات الحرفية المتميزة ذات الجودة العالية والتى تصلح للتصدير ، وذلك بالتعاون بين الاتحاد التعاونى الإنتاجى وأجهزة وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

- توفير جهاز تسويقى ضخم يضم مجموعة من الخبراء المتخصصين فى مجالى الترويج والتصدير ، ولديه الإمكانات والصلاحيات والمرونة التى تمكنه من دراسة الأسواق الخارجية ، وتحديد احتياجاتها من السلع والمنتجات الحرفية ، وتوجيه المشروعات الحرفية المصرية نحو ابتكار نوعيات جديدة من المنتجات التى تلبى الاحتياجات المتوقعة للمستهلكين بتلك الأسواق .

ويتولى الجهاز مهمة التعاقد مع شركات التوزيع والوكالات التجارية العملاقة بكافة الدول المستهدفة ، بما يفتح آفاقاً جديدة أمام تعظيم الصادرات المصرية من المنتجات الحرفية .

- الاعتماد على بعثات المشترين وأصحاب الوكالات التجارية الأجنبية فى إجراء التعاقدات طويلة الأجل لاستيراد المنتجات الحرفية المصرية ، وتوفيرها بالأسواق الخارجية طبقا لاتجاهات الطلب الفعال ورغبات المستهلكين .

- ضم ممثلى الحرفيين المصريين لعضوية البعثات الترويجية الرسمية التى يتم إرسالها للخارج ؛ بهدف دراسة ظروف واحتياجات أسواق الدول المختلفة من السلع والمنتجات الحرفية .

- تقديم كافة التيسيرات الممكنة للاتحاد التعاونى الإنتاجى ، بما يسمح بمشاركة

منظماته الحرفية فى المعارض الخارجية التى يتم تنظيمها بالعديد من دول العالم ، مما يسهم فى الترويج للمنتجات الحرفية المصرية ، وفتح منافذ التصدير أمامها .

- قيام مكاتب التمثيل التجارى بالسفارات المصرية بالخارج بدورها فى تعريف المستهلكين من مواطنى الدول المختلفة بنوعيات المنتجات الحرفية المصرية والمميزات التنافسية لها ، إلى جانب تنظيم الزيارات لأصحاب الشركات والوكالات التجارية المستوردة لمصر للالتقاء بممثلى المنظمات الحرفية بها ، والتعرف على تلك المنتجات على الطبيعة ، وتحديد احتياجاتهم منها .

- تقديم التيسيرات اللازمة التى تساعد على مشاركة المنظمات الحرفية المصرية فى نقاط التجارة العربية والدولية ، للاستفادة من خدماتها فى التعرف على الفرص التصديرية المتاحة .

- العمل على توجيه أجهزة الإعلام المختلفة للاهتمام بإبراز دور القطاع الحرفى المشارك بشكل مشرف فى المعارض الخارجية ، مع تخفيض قيمة الإعلان عن المنتجات الحرفية بوسائل الإعلام المختلفة والقنوات الفضائية المصرية .

دور الاتحاد التعاونى الإنتاجى فى نشر الصناعات الحرفية :

أدت التطورات التى شهدتها مصر فى الآونة الأخيرة إلى تعاظم دور المنظمات غير الحكومية ، حيث أصبحت أحد المحاور الأساسية الهامة فى تحقيق أهداف التنمية ، والمشاركة فى حل المشكلات التى تواجه المجتمع .

ويعتبر الاتحاد التعاونى الإنتاجى ، كمنظمة أهلية غير حكومية ، هو المسئول عن نشر وتنظيم ورعاية وتطوير الصناعات الحرفية والخدمات الإنتاجية فى مصر ، ويضم فى عضويته ٤٧٠ جمعية تعاونية إنتاجية أساسية منتشرة فى جميع المحافظات ، منها : ١٦٨ جمعية حرفية ، و٢٢٨ جمعية خدمية ، و٧٤ جمعية ذات أنشطة متنوعة .

وتضم كل جمعية تعاونية إنتاجية فى عضويتها مجموعة كبيرة من الورش الحرفية ، ووحدات الخدمات الإنتاجية ذات النشاط المتماثل .

ويوضح جدول رقم (٣) عدد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الحرفية الأساسية ، ونوعية أنشطتها ، وتوزيعها الجغرافى بمختلف المحافظات .

جدول رقم (٣)

الجمعيات التعاونية الإنتاجية الاساسية الحرفية ، مجالات أنشطتها وعددها

المحافظات	الأثاث والنجارة	الأحذية والجلود	النسيج والتريكو	سجاد وكليم	ملابس جاهزة	صناعات معدنية	الإجمالى
القاهرة	٥	٩	٢	٢	٩	٦	٢٣
الجيزة	٣	١	٤	١	٣	٢	١٤
القليوبية	٢	٢	٨	١		١	١٤
الإسكندرية	١	٢	١	١	١	٤	١٠
البحيرة	١		١			١	٣
مطروح	١						١
المنوفية	٢						٢
الغربية	٤	٤	٤		٣	٣	١٨
كفر الشيخ	٤			١		١	٦
دمياط	٢	١					٣
الدقهلية	٣		١		١	٣	٨
شمال سيناء	١				١	١	٣
جنوب سيناء							–
بورسعيد	١	٣	١	١	١	٢	٩
الاسماعيلية	١				١	٢	٤
السويس	١	١	١			١	٤
الشرقية	٢		١	١	١	٢	٧
الفيوم	٣	١		١	٢	٣	١٠
بنى سويف							–
المنيا	١		٢		١	١	٥
أسيوط	١			١	١	١	٤
الوادى الجديد							–
سوهاج	٢	١	١				٤
قنا		٢			١	١	٤
أسوان				١		١	٢
البحر الأحمر							–
الإجمالى	٤١	٢٧	٢٧	١١	٢٦	٣٦	١٦٨

المصدر : الاتحاد التعاونى الإنتاجى – ابريل ٢٠٠١ .

وقد أولى الاتحاد التعاونى الإنتاجى أهمية كبيرة لنشر الصناعات الحرفية فى مختلف مدن ومحافظات مصر ، حيث استهدفت استراتيجيته التى وضعها لنفسه حتى عام ٢٠١٧ العمل على تحقيق ذلك من خلال تبنى مجموعة من البرامج والمشروعات ، وذلك على النحو التالى :

برنامج نشر الصناعات الحرفية :

منذ بداية عام ١٩٩٢ تبنى الاتحاد – بالتعاون مع جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى وبالتنسيق مع المحافظين وبتمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية – برنامجاً متكاملاً لنشر الصناعات الحرفية بمحافظات مصر للمساهمة فى إيجاد فرص عمل للشباب ، وذلك عن طريق حفزهم على إنشاء مشروعات حرفية جديدة .

وقد استهدف البرنامج تحقيق الأهداف التالية :

– إتاحة فرصة عمل لمن فقدوا أعمالهم نتيجة للمتغيرات الاقتصادية التى شهدها المجتمع .

– خفض معدلات البطالة خاصة بين الشباب ، بكل ما ينتج عنه هذا الخفض من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية لصالح المجتمع .

– زيادة حجم الناتج القومى لمصر بما تضيفه المشروعات المستهدفة من إنتاج جديد فى كثير من المجالات .

وقد التزم البرنامج بتوفير المقومات الأساسية لنجاح المشروعات الحرفية من خلال التمويل المباشر ، وتبنى برامج التدريب للمستهدفين سواء فى المشروعات الإنتاجية القائمة أو بمراكز التدريب المتخصصة والتابعة لوحدات الإدارة المحلية ، وتقديم المعونة الفنية لتحسين مواصفات المنتجات ، والترويج الاجتماعى للمشروع لاجتذاب أكبر عدد ممكن من الأفراد للانضمام إليه ، وإقامة مشروعاتهم الجديدة فى إطاره .

وقد استطاع برنامج نشر الصناعات الحرفية خلال السنوات القليلة الماضية أن يسهم فى إقامة عدد كبير من المشروعات ، والتى بلغ عددها ٥٩٨٠ مشروعا ، تعاقد عليها ٦٧١٠ أفراد من الشباب الحاصلين على مؤهلات علمية (عالى – فوق المتوسط – متوسط) بجميع أنحاء مصر .

المشروع التعاونى لتدريب وتأهيل المرأة حرفيا:

يتم تنفيذ المشروع حاليا بالتعاون بين الاتحاد التعاونى الإنتاجى وبرنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية ، بحيث يتولى البرنامج تدبير التمويل اللازم ، بينما يتولى الاتحاد مسئولية إدارة المشروع وتوجيهه واختيار المستفيدات ممن تنطبق عليهن شروط المشروع .

ويستهدف المشروع : تدريب وتأهيل المرأة فى منطقة عمل الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، وذلك فى أعمال وأنشطة حرفية إنتاجية مولدة للدخل ، بما يسهم فى توفير فرص العمل المناسب لها ، ويؤدى إلى رفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى ، وتحسين مستوى معيشة أسرتها ، فضلا عن تحقيق زيادة فى قيمة الناتج القومى .

ويوفر المشروع برامج التدريب اللازمة التى تؤهل المرأة للقيام بالأنشطة الإنتاجية وخاصة فى مجالات : الخياطة والتفصيل والملابس الجاهزة والصناعات البيئية ، وإتاحة التمويل اللازم وتقديم المعونة الفنية والإدارية والخدمات التسويقية التى تحتاجها تلك المشروعات ، بما يمكنها من الاستمرار وتطوير وتحديث أنشطتها .

وقد استطاع المشروع فى مرحلته الأولى أن يوفر عدداً كبيراً من فرص العمل المنتجة للمرأة ، وذلك فى قريتين هما :

- قرية كرداسة كممثلة لمحافظة الجيزة (أول محافظات الوجه القبلى) .
- قرية شلقان كممثلة لمحافظة القليوبية (أول محافظات الوجه البحرى) .

كما تم فى إطار المشروع تكوين فرق بحثية لوضع تصور مبدئى حول مشكلات القرية وتحديد أساليب حلها ، بالتعاون بين إدارته وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية وجامعة عين شمس - وذلك فى محاور : التنمية البشرية والخدمات البيئية والبنية الأساسية والتنمية العمرانية .

ويتم حاليا اتخاذ الإجراءات لتنفيذ المشروع بقرية شموت بمحافظة القليوبية .

مجمع مبارك للتعاون الإنتاجي بالعاشر من رمضان :

يقع المشروع بالقرب من المدخل الرئيسي لمدينة العاشر من رمضان من ناحية بلبيس ، على مساحة ما يقرب من أربعين ألف متر مربع ، ويستهدف إقامة مجمع للمشروعات الحرفية المغذية والمكملة لتوفير الأجزاء ومستلزمات الإنتاج للمصانع المتوسطة والكبيرة بالمدينة – بما يسهم فى توفير ما يقرب من ثلاثة آلاف فرصة عمل جديدة للشباب .

ويضم المجمع فى مرحلتيه الأولى والثانية ثلاثة أقسام تتكامل فيما بينها ، وهى :

– مبنى الورش ، ويضم :

١٥٤ وحدة صناعة مساحة ٨٥ متراً مربعاً .

٧٦ وحدة صناعة مساحة ٥٠ متراً مربعاً .

– مبنى المحلات والمكاتب ، ويضم :

١٦ محلاً مساحة ٢٠ متراً مربعاً .

١٦ مكتباً مساحات ٥٠ ، ٣٠ متراً مربعاً .

– مبنى الجمعية ، ويتكون من :

دور أول ويستخدم كمعرض دائم لمنتجات الورش الحرفية .

دور ثان ويستخدم كإدارة للجمعية .

دور ثالث ويقام به مركز تدريب تعاونى متطور .

هذا وقد تم فى بداية عام ٢٠٠١ تسليم مجموعة من وحدات المشروع لعدد من المستفيدين من أعضاء الجمعية التعاونية الإنتاجية للصناعات المغذية والمكملة ، بالعاشر من رمضان ، المشرفة على المشروع .

كما يتم حاليا الانتهاء من جميع الأعمال الإنشائية الخاصة بباقى وحدات وخدمات المشروع ، تمهيدا للبدء فى تسليمها للشباب الحاجزين .

مدينة مبارك للتعاون الإنتاجي بمحافظة بورسعيد :

تقع عند مدخل كوبرى الرسوة بمحافظة بورسعيد ، على مساحة حوالى خمسة عشر ألف متر مربع ، وتقوم بتنفيذها الجمعية التعاونية الإنتاجية للصناعات المغذية والهندسية ببورسعيد .

ويستهدف المشروع إقامة مجمعين يضمان أربعين ورشة حرفية تعمل فى أنشطة متنوعة منها : تصنيع قطع غيار السيارات - إنتاج معدات الصيد - إنتاج الأبواب والشبابيك والأثاث من الألمنيوم - تصنيع كريتال وشبك مدد - تصنيع لوحات توزيع كهرباء - مصنوعات جلدية - إنتاج ملابس جاهزة - سباكة معادن - طلاء معادن بالكهرباء .

ويوفر المشروع ، من خلال جميع وحداته والخدمات الملحقة به ، ما يقرب من ألف فرصة عمل متدرجة المهارة . وقد تم خلال عام ٢٠٠٠ افتتاح ثمانية مشروعات حرفية ضمن المرحلة الأولى ، وتجرى الاستعدادات لافتتاح باقى الوحدات . كما تم الانتهاء من استكمال إنشاءات ٢٧ ورشة حرفية ضمن المرحلة الثانية ، وتجهيزها بالمعدات والآلات لافتتاحها خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠١ .

المشروع المقترح لتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل جديدة :

فى إطار توجيهات الرئيس مبارك والتى تضمنها خطاب سيادته أمام مجلسى الشعب والشورى فى ٢٠٠٠/١٢/١٧ ، بشأن ضرورة التنسيق والتكامل بين كافة مؤسسات المجتمع لتوفير فرص عمل للشباب ، يقوم الاتحاد بتنفيذ مشروع متكامل لتوفير ١٠٠ ألف فرصة عمل للشباب من كافة المحافظات ، خلال الفترة من ٢٠٠١/٧/١ حتى ٢٠٠٢/٦/٣٠ ، وذلك فور اعتماد الحكومة للتكلفة التقديرية المقترحة للمشروع ، وذلك عن طريق :

أولاً : توسيع وتطوير ١٢ ألف ورشة حرفية قائمة من أعضاء الجمعيات التابعة للاتحاد ، بما يضيف ٦ فرص عمل جديدة فى المتوسط لكل ورشة بإجمالى ٧٢ ألف فرصة عمل ، وذلك من خلال توفير القروض الميسرة لها .

ثانياً : تشجيع الشباب على إقامة مشروعات جديدة فى حدود ٩٥٠٠ ورشة ، تستوعب كل منها ٣ فرص من العمالة الجديدة ، وذلك من خلال توفير القروض الميسرة لها والدعم الفنى والتسويقى ، بشرط أن يكون للشاب خبرة مناسبة فى مجال النشاط ، وأن يمتلك المكان الملائم لإقامة المشروع .

مجالات الأنشطة التى يستهدفها المشروع :

الأثاث - المنتجات الجلدية - النسيج والتريكو - الملابس الجاهزة - المعادن - الرخام والألبستر - منتجات غذائية - استخلاص الزيوت والعطور - الصابون والمنظفات - إنتاج الحرير الطبيعى - الأدوات المنزلية من الألمنيوم والاستنليس - النجف - معدات النظافة - أعمدة الإنارة - أدوات كهربائية - أسلاك ودوائر إلكترونية - الأكسسوارات الخاصة بالأحذية والأثاث - المسامير بأنواعها - مستلزمات التعبئة والتغليف - منتجات سياحية - تجميع مكونات الحاسب الآلى - تركيب شبكات الحاسب الآلى - صيانة البرمجيات .. وغيرها .

المجال الجغرافى للمشروع :

من المستهدف تنفيذ المشروع فى جميع المحافظات بدرجات متفاوتة ، وذلك على ضوء مجموعة من المعايير فى مقدمتها :

- نسبة البطالة على مستوى المحافظة .
- توافر الخامات والخبرة المحلية بالمحافظة .
- الثقل الاقتصادى والاجتماعى للمحافظة .
- المشروعات الحرفية والصغيرة القائمة حاليا بالمحافظة .
- المناطق الصناعية القائمة والمتوقعة وأنشطتها .

ومن المنتظر أن يتم توزيع المنشآت الحرفية وفرص العمل على محافظات الجمهورية فى ضوء التنسيق الذى سوف يتم بين الاتحاد وجمعياته التعاونية الإنتاجية والمحليات .

الخدمات التى يوفرها المشروع للمستفيدين :

- التمويل سواء لتوسيع وتطوير المشروعات القائمة أو المساعدة على إقامة مشروعات جديدة ، وذلك بتيسيرات تتعلق بفترة السماح وسعر الفائدة المنخفض ، ويتم تحديد قيمة القرض لكافة الحالات طبقا لعدد فرص العمل الجديدة التى يتيحها المشروع للشباب .

- التدريب للعمالة الجديدة التى يتم إلحاقها بالمشروعات القائمة ، لتأهيلها على نوعية النشاط الإنتاجى الذى تم تحديده وفقاً لرغبتها أو لأصحاب المشروعات ، لزيادة

قدرتهم على الاستجابة لمتطلبات التوسع والتطوير ، بالإضافة إلى الشباب أصحاب المشروعات الجديدة .

ويتم تنفيذ البرامج التدريبية بالورش الحرفية القائمة أو بمراكز التدريب المعتمدة أو من خلال مراكز التدريب التابعة للجمعيات ، ويتولى المشروع سداد التأمينات الاجتماعية المستحقة على الشباب طوال فترة التدريب التى تبدأ بثلاثة أشهر وبحد أقصى سنة واحدة .

– المعونة الفنية عن طريق : توفير دراسات الجدوى ، وإعداد بحوث التطوير ، وتوعية أصحاب المشروعات باستخدام الخامات ومستلزمات الإنتاج غير الملوثة للبيئة ، وترشيد استخدام الطاقة ، واتباع وسائل الأمن الصناعى ، وكيفية تقييم المنتج ووسائل الارتقاء بمستوى الجودة .

– تسويق المنتجات ، وذلك عن طريق : إنشاء جهاز تسويقى متخصص بالاتحاد يتولى ، بالتعاون والتنسيق مع كافة مؤسسات المجتمع المعنية بالأنشطة التجارية ، مساعدة أصحاب المشروعات القائمة والجديدة على تسويق منتجاتهم ، من خلال : تزويدهم بالمعلومات التسويقية ، وإقامة المعارض الداخلية بجميع المحافظات ، وتقديم التيسيرات الممكنة لهم للمشاركة فى المعارض الخارجية .

الجهات المنفذة للمشروع :

الاتحاد التعاونى الإنتاجى : ويتولى من خلال جمعياته العامة والأساسية مهمة تمثيل وتنظيم أصحاب المشروعات الحرفية القائمة والجديدة ، وتوفير الخدمات المتنوعة لهم ، وتوجيه ومساندة جهود جمعياته فى هذا الشأن . ويشكل الاتحاد أمانة فنية متفرغة لإدارة المشروع ، وتعتبر الجمعيات التعاونية والإنتاجية المنتشرة فى كل المحافظات – منافذ تعامل مباشر مع الراغبين فى الاستفادة من المشروع .

الصندوق الاجتماعى للتنمية : ويقوم بتوفير إجمالى التمويل اللازم للمشروع بما يشمله من قروض ومنح ، والتنسيق مع الاتحاد للقيام بأنشطة التدريب والمعونة الفنية

والتسويق والترويج الاجتماعى ، ويتم التمويل على دفعات ربع سنوية فى ضوء تقارير المتابعة الدورية .

البنك الوسيط : ويتلقى التمويل من الصندوق الاجتماعى للتنمية لإعادة إقراضه للجمعيات التعاونية الإنتاجية والمنتجين المستهدف توجيه خدمات المشروع إليهم ، وذلك باعتباره جهاز إقراض متخصص ، على أن يقوم بوضع خطة إقراض متميزة لتمويل المشروعات الحرفية تتفق مع طبيعتها وظروفها . ويتم تشكيل لجنة مشتركة ، يمثل فيها الصندوق الاجتماعى للتنمية والاتحاد التعاونى الإنتاجى وجهاز الصناعات الحرفية والبنك الوسيط ، تتولى الموافقة على منح القروض .

جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجى : ويقوم نيابة عن وزارة التنمية المحلية بمتابعة تنفيذ المشروع بالتنسيق مع الاتحاد التعاونى الإنتاجى ، ومتابعة قيام المحافظات بمسئولياتها المحددة فيه .

المحافظات : وتتولى نيابة عن الدولة مسئولية دعم ورعاية وإتاحة فرص نمو واتساع المشروعات الحرفية القائمة ، بما توفره من تيسيرات خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنظيمية والإدارية ، وخاصة فى مجال التراخيص ، إلى جانب تخصيص أماكن للشباب لإقامة مشروعاتهم الجديدة عليها ، وتوفير البنية الأساسية اللازمة للمشروعات القائمة والجديدة .

إجراءات تنفيذ المشروع :

- إبرام تعاقد ثلاثى بين الصندوق الاجتماعى للتنمية كجهة ممولة ، والاتحاد التعاونى الإنتاجى كجهة منفذة ، والبنك الوسيط كجهة وسيطة ، يوضح فيه واجبات ومسئوليات كل طرف .
- تشكيل الأمانة الفنية المنفذة داخل الاتحاد .
- الإعلام عن المشروع وأسلوب الاستفادة منه .
- الإعلان عن بدء تلقى الجمعيات التعاونية الإنتاجية طلبات الاستفادة من المشروع .

– تقوم الجمعيات بتلقى الطلبات وموافاة الأمانة الفنية بالاتحاد بها ، لإحالتها للجنة القروض للدراسة وإتخاذ القرار بشأنها .

– يقوم البنك الوسيط بإبرام تعاقد مع المنتفعين وصرف القرض ، وفقا لإجراءات وأساليب تحقق يسر وسرعة التعامل .

– تتولى الأمانة الفنية مسئولية تخطيط وتنفيذ برامج التدريب والمعونة الفنية والتسويق والترويج الاجتماعى .

المدن الحرفية كأحد الحلول للتنمية التكنولوجية فى الصناعات الحرفية :

أثبتت تجارب الدول المتقدمة أن السبيل إلى إيجاد دور فعال للقطاع الحرفى فى الاقتصاد القومى ، وزيادة قدرته على امتصاص فائض العمالة ، وتهيئة المناخ المناسب أمام وحداته من الورش الحرفية لإحداث تقدم صناعى واقتصادى يؤدى إلى تحولها إلى مصانع صغيرة ومتوسطة ، يتطلب تجميعها فى مدن حرفية متكاملة تتوفر فيها مراكز للخدمات الفنية وأشكال مستحدثة من أنماط التكامل والترابط بين تلك الورش ، إلى جانب تجمعات سكنية تضم كافة الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية التى تحقق جودة الحياة لأصحابها والعاملين معهم ، بما ينعكس على زيادة وتحسين إنتاجهم فى الأعمال التى يقومون بها .

وفى إطار استراتيجية الاتحاد التعاونى الإنتاجى التى وضعها حتى عام ٢٠١٧ ، وما تضمنته من ضرورة البحث عن وسائل غير تقليدية تسهم فى توسيع أنشطة منظماته الحرفية ، وتطوير عملياتها الإنتاجية ، ورفع مستوى جودة منتجاتها من خلال استيعاب أساليب فنية وتكنولوجية ملائمة لها تمكنها من الاستجابة للمتطلبات المتجددة لأبناء مصر – فقد أعد الاتحاد دراسة تضمنت التعرف على الاحتياجات الحقيقية للمدينة الحرفية من جوانبها : التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية ، ومدى تأثيرها فى إحداث تحول نوعى فى المجتمع الحرفى ، إلى جانب تحديد المعايير الاقتصادية

والإدارية والتنفيذية التى يجب أن تقوم المدينة المقترحة على أساسها ، بحيث تكون نموذجا رائدا فى مجال التجمعات الصناعية .

وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية البرامج والأساليب التى قامت بها الهيئات والمنظمات المعنية بالمشروعات الحرفية على مدار السنوات الأخيرة ، قد اهتمت بإحداث تحسينات وتطويرات كمية على تلك المشروعات فى نفس البيئة التى توجد بها ، حيث ركزت على ما يلى :

– وضع وتنفيذ برامج للتنمية الإنتاجية والفنية والإدارية لمجموعات من الورش الحرفية القائمة فى مختلف القطاعات فى نفس مكان هذه الورش ، والذى يتسم غالبا بمحدودية مساحته ، وعدم مطابقته للشروط والمواصفات الصحيحة لممارسة عمليات صناعية تخضع للأساليب الفنية والتكنولوجية المناسبة ، الأمر الذى أدى إلى صعوبة إحداث تحول نوعى للورش التى طبقت عليها هذه البرامج .

– وضع وتنفيذ مجموعات من البرامج التدريبية فى مختلف المجالات : الفنية والإدارية ، وذلك لإكساب أصحاب الورش المعارف والمهارات التى تساعدهم على تنمية ورشهم ، وزيادة قدرتهم على حل المشكلات التى يواجهونها فى حياتهم العملية ، حيث ظل العائد الحقيقى من هذه البرامج محدود التأثير فى إحداث التغيير النوعى المستهدف فى حياة هؤلاء الحرفيين ، بسبب ارتباطهم بأماكن تواجد ورشهم فى بيئة مكانية لا تساعدهم على إحداث هذا التغيير والتحول النوعى .

وقد أصبح واضحا ، فى الفترة الأخيرة ، أن أحد السبل التى تؤدى إلى إحداث تطوير جذرى فى القطاع الحرفى فى مصر ؛ هو العمل على إيجاد تجمع للورش الحرفية فى مدن متكاملة يتم إنشاؤها على أسس تحقق إيجاد ورش حرفية نموذجية متطورة تكنولوجيا ، وبيئة صحية محيطة بها ، وحياة اجتماعية لأصحاب تلك الورش والعاملين فيها تحقق لهم اعتبارات ومفاهيم جودة الحياة ، من خلال منظومة متكاملة للخدمات بكل جوانبها .

الاحتياجات التكنولوجية لإنشاء مدينة حرفية :

تناولت الدراسة تحديد الفجوة التكنولوجية ، والتى تمثل الفرق بين الواقع الحالى للممارسات الإنتاجية والإدارية فى معظم الورش الحرفية ، والاشتراطات المستهدفة على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات .

ويمثل جدول رقم (٤) عرضاً للواقع الحالى للممارسات الإنتاجية والإدارية فى معظم الورش الحرفية والمصانع الصغيرة القائمة حاليا ، وفى المقابل الممارسات الإنتاجية والإدارية الصحيحة استنادا إلى التكنولوجيا المناسبة لها :

جدول رقم (٤)
الممارسات الإنتاجية والإدارية فى الورش والمصانع الصغيرة

أولاً : المدخـــلات :

عناصر المدخلات	الوضع الحالى بالورش الحرفية	التكنولوجيا المناسبة
١ - التصميمات	عينة أو عينات ، بدون توثيق أو رسومات تفصيلية	بترخيص أو تصميمات مقننة أو تصميمات مؤصلة وفى كل الحالات تكون موثقة وذات رسومات تفصيلية .
٢ - تحديد الخامة	بالخبرة	أبعاد ومواصفات وردت فى الرسومات .
٣ - الحكم على صلاحية الخامة	بالخبرة ، والتجربة والخطأ	اختبارات للخواص الميكانيكية والطبيعية .
٤ - أسلوب التخزين	اجتهادى متوارث	تخطيط للمخازن وأسلوب تخزين يحافظ على صلاحية الخامة .
٥ - أسلوب التداول	يدوى وبدائى لا يراعى السلامة المهنية	عبوات وأسلوب تحميل ونقل يضمن سلامة الأفراد .

ثانياً : الآلات والعمليات الإنتاجية والعمالة :

العنصــــر	الوضع الحالى بالورش الحرفية	التكنولوجيا المناسبة
١ - الآلات	متوارثة الشكل والأداء وأسلوب الإدارة	ذات أداء محدد وتكرارى ولها مرجعية فى الأداء ويمكن قياسه ومراقبته .
٢ - التجهيزات	يدوية بدائية أو لا توجد	مصممة لتضمن تكرارية الاداء وتتيح معدلات إنتاجية عالية .
٣ - الأدوات	بدائية لم تتغير فى الشكل أو طريقة الاستخدام ، أو تطورت ببطء	نمطية ، أو خاصة ذات معايير أمان فى الاستخدام وحدود التكهين .
٤ - الصيانة والإصلاح	مفهوم الصيانة غائب والإصلاح عند التوقف أو الخلل أو الحوادث ، ولا يوجد تسجيل أو توثيق	نظام خدمة وصيانة وإصلاح مخطط ، مع وجود معايير لاسترجاع الأداء الصحيح ويوجد سجلات موثقة .
٥ - معايير السلامة المهنية والأمان الصناعى	لا يوجد فى الكثير من الأحيان	الأساليب النمطية مطبقة للحفاظ على الأرواح والآلات .
٦ - التفتيش المرحلى والنهائى وضبط الجودة	بدائية إن وجدت وعمليات التركيب والتثبيت تعتمد على التجربة والخطأ	يوجد توصيف للقياسات وأسلوب ممارسة فى ظل مواصفات مرجعية فى منظومة ضمان الجودة .
٧ - العمالة	نظام الصبية بدون محتوى تعليمى أو برنامج محدد	تلمذة صناعية متخصصة ومؤهلة للعمل الذى سيسند إليها .
٨ - التدريب	بالتقليد والممارسة	تدريب إنتاجى ، وتدريب لرفع مستوى المهارة على مهمة محددة
٩ - المعالجات الحرارية ومعالجة الأسطح	اجتهادية وبالخبرة	طبقاً لأصول تحقق التصميم ومناسبة الخامة والتقنية المتقدمة فى هذا المجال .
١٠ - تخطيط الإنتاج	لا يوجد وإن وجد يعتمد على حسابك غير دقيقة	نظام موثق يعتمد على حسابات دقيقة للتكاليف .

ثالثا : المخرجـــات :

التكنولوجيا المناسبة	الوضع الحالي بالورش الحرفية	العنصـــر
اتباع المواصفات وأصول العمل المرجعية بحسب المجال	في بعض الحالات	١١ - الاعتماد على المواصفات
تتم وفقا لمواصفات ورسومات وتصميمات ، وتجهيزات تضمن معيارية ونمطية الوحدات المنتجة فضلا عن وجود إجراءات لضبط جودة المدخلات ، ومراجعة دقة العمليات ، والآلات والتجهيزات والعدد والأدوات وكذلك التأكد من سلامة وصحة البيئة الداخلية للعمل .	لا يتم إنتاج وحدات نمطية لأن عمليات الإنتاج تتم بصورة بدائية ، ولا يتوافر لها تجهيزات مناسبة	١٢ - نمطية المنتجات (المخرجات)
تتم وفقا للمعايرة المسبقة لهذه الأجزاء والتفتيش عليها .	لا توجد ، مما يحد من التوسع في الإنتاج	١٣ - الأجزاء المتبادلة (التي يمكن إحلالها في الوحدات المنتجة) .
الأداء الصحيح يتم وفقاً لمعايير النمطية والتبادلية والمتانة يحققها التصميم الصحيح واختبارات جودة الخامات .	لا توجد معايير تحكم الأداء والتأكد من متانة وقوة تحمل الوحدات المنتجة	١٤ - الأداء والمتانة (قوة تحمل الوحدات المنتجة)
يتم وفقا لمعايير تضمن الأمان وتكون واردة في التصميم والعمليات .	عشوائي ولا يخضع لقاعدة أو مؤثرات	١٥ - الأمان في الاستخدام

المصدر : أ . د أحمد حسين ، الصناعات الصغيرة والتكنولوجيا ، ندوة فرص العمل والتكنولوجيا في المشروعات الصغيرة ، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، الاسماعيلية ١٣ - ١٥ ديسمبر ١٩٩٨ .

ويشير الجدول السابق إلى أهمية توافر الاحتياجات التكنولوجية لإنشاء مدينة حرفية ، حيث سيتم تصميم البيئة الداخلية ، والبيئة الخارجية للورش الحرفية ، بحيث تكون دافعة وجاذبة لتطبيق التكنولوجيا المناسبة للعمليات الإنتاجية في تلك الورش ، من خلال وضع تصميمات لها تساعد على تطبيق هذه الاشتراطات التكنولوجية .

الاحتياجات الاقتصادية لإنشاء مدينة حرفية :

يتمثل الاحتياج الاقتصادى لإنشاء المدينة الحرفية فيما يلى :

– إقامة الورش الحرفية القادرة على الاستخدام الأمثل للخامات والآلات ، دون إهدار للطاقات الإنتاجية المتاحة والممكنة ، فى إنتاج مجموعة من السلع والخدمات التى تحقق أكبر قدر من الإشباع للمجموعات المستهدفة .

– أن تكون منتجات وخدمات هذه الورش قادرة على المنافسة فى السوق ، مع تحقيق فائض مناسب يحقق جودة الحياة لأصحاب الورش والعاملين فيها ، إلى جانب وجود جزء مناسب من هذا الفائض يعاد استخدامه فى تنمية وتطوير هذه الورش .

– الحصول على الخدمات الداعمة والمساعدة للعمليات الإنتاجية ، من خدمات فنية وإنتاجية وتسويقية وإدارية وتدريبية ومحاسبية ؛ تؤدى إلى خفض تكلفة العمليات الإنتاجية والخدمية فى هذه الورش وزيادة ربحيتها .

ولاشك أن تجميع الورش الحرفية فى مكان واحد أو مدينة واحدة يتم إنشاؤها على أسس اقتصادية ؛ سيؤدى إلى إمكانية وضع برامج لتوجيه منتجات هذه الورش إلى التصدير ، وإنتاج بدائل يتم استيرادها ، وهو ما سيؤدى إلى تحسين ميزان المدفوعات ، فضلا عن دعم الاقتصاد القومى بشكل عام .

الاحتياجات البيئية لإنشاء مدينة حرفية :

تمثل الاحتياجات البيئية أهم الدوافع والاحتياجات نحو إنشاء مدن حرفية ، حيث توجد معظم الورش الحرفية فى مناطق سكانية مكدسة ، وفى مجتمعات فقيرة نسبيا ، الأمر الذى يشكل ضغوطاً بيئية على هذه الورش ، تتمثل فى شغلها لمساحات ضيقة وصغيرة لا تتيح لها تطبيق تكنولوجيا مناسبة تعتمد على الأسس العلمية الصحيحة ، فضلا عن عدم إمكانية توسعها ونموها ، كما يؤدى تواجد هذه الورش فى تلك الأماكن المزدحمة إلى إحداث تدهور بيئى يتمثل فى تلوث الهواء والماء ، وكذلك التلوث السمعى والبصرى الناتج عن عمليات إنتاجية غير صحيحة تمارسها هذه الورش .

وهو ما يتطلب نقل تلك الورش إلى مدن حرفية يتم تصميمها وتخطيطها بصورة تحافظ على البيئة الخارجية المحيطة بالورش ، وعلى البيئة الداخلية لها .

الاحتياجات الاجتماعية لإنشاء المدينة الحرفية :

يقصد بالاحتياجات الاجتماعية لإنشـاء المدن الحرفيـة : تلك العلاقات المتبادلة بين الحرفيين كأفراد مجتمع مهنى واحد ، وتلك المؤسسات الاجتماعية التى يمكن أن تنشأ فى إطار هذا المجتمع الواحد ، مما يسهم فى تنمية المجتمع ودفعه نحو التقدم .

ولاشك أن سد الاحتياجات الاجتماعية لدى الحرفيين والوصول بهم إلى إيجاد أنماط رشيدة للعلاقات الاجتماعية ، وأيضا إلى أنماط سلوكية أكثر تحضرا ، وكذلك إيجاد مؤسسات اجتماعية تنظمهم – هو السبيل نحو إحداث النقلة النوعية أو التحول الكيفى للقطاع الحرفى بشكل عام .

فالمدينة الحرفية المستهدف إنشاؤها ليست مجرد مكان يتم فيه تخصيص مساحات لإنشاء ورش حرفية أو مصانع صغيرة ، ولكنها مجتمع متكامل يضم إلى جانب الورشة أو المصنع الصغير ، المدرسة والنادى والمكتبة والمستشفى ومؤسسات التنمية الاجتماعية .

وعلى ضوء الدراسة المتأنية لعدد من التجارب المحلية والعالمية المتعلقة بإنشاء المجتمعات الصناعية الجديدة ؛ فإن إقامة المدن الحرفية على أسس اقتصادية سليمة ومعايير إدارية مناسبة تتطلب توافر استثمارات مالية ضخمة ، وإمكانات فنية وتنظيمية متميزة ، مما يستلزم ضرورة تضافر كافة جهود المنظمات الحكومية والشعبية المعنية بالصناعات الحرفية والصغيرة على المستوى الوطنى ، والاستفادة من المنح والتيسيرات التمويلية والخبرات العالمية التى تتيحها الاتفاقيات الثنائية التى تعقدها الاتحادات والمنظمات المصرية مع الهيئات الدولية المثيلة لها والمتخصصة فى هذا المجال ؛ بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* دراسة إقامة مجلس سلعى للصناعات الحرفية يتولى توفير كافة المعلومات والإحصاءات الدقيقة عن كل ما يتعلق بها ، ورصد المشكلات التى تواجهها ، واقتراح الآليات التى تسهم فى تنميتها وتطويرها بما يمكنها من تعظيم دورها فى عملية التنمية .

* المساواة فى المعاملة الضريبية بين كافة المشروعات الحرفية الجديدة وخاصة فيما يتعلق بالاعفاءات والتيسيرات التى تمنح لها ، بغض النظر عن جهة تمويلها ومواقع إنشائها ، مع دراسة ربط الحوافز التى تقدمها الدولة للمشروعات الإنتاجية القائمة والجديدة بما توفره تلك المشروعات من فرص عمل جديدة دائمة ، وطبقا لمعدل مساهمة منتجاتها فى دعم الصادرات المصرية .

* تشجيع المرأة على إقامة مشروعات إنتاجية وحرفية مولدة للدخل تتناسب مع طبيعتها وظروفها ، إلى جانب دراسة تقديم حوافز تشجيعية للمشروعات الحرفية القائمة والجديدة التى توفر فرص عمل جديدة للمرأة لا تقل عن ٢٥٪ من حجم العمالة بالمشروع .

* إعفاء الآلات والعدد البسيطة والنصف آلية التى يتم استيرادها بغرض الاستخدام المباشر فى التصنيع الحرفى من الرسوم الجمركية وكافة الرسوم الأخرى ، بما يشجع الحرفيين على استخدامها لتطوير منتجاتهم .

* دراسة تطبيق نظام الحوافز الضريبية ، المتمثلة فى التعريفة التفضيلية لضريبة الأرباح ، على البنوك ومؤسسات الائتمان التى تتعامل مع المنشآت الحرفية بإجراءات تمويلية مناسبة .

* منح المشروعات الحرفية المتخصصة فى صناعة الأجزاء والمكونات إعفاء ضريبيا لمدة خمس سنوات من تاريخ بدء الإنتاج الفعلى لها ، بما يسهم فى إقامة صناعات

مغذية ومكملة توفر تلك الأجزاء والمكونات وتحد من استيرادها من الخارج .

* قيام الصندوق الاجتماعى للتنمية بتوفير القروض الميسرة لأصحاب المشروعات الحرفية القائمة ، بما يساعد على : إعادة تأهيلها وتمكينها من التوسع فى أنشطتها ، وتطوير أساليب إنتاجها ، واستيعاب التكنولوجيا المناسبة لها . إلى جانب توفير القروض الميسرة للمشروعات الحرفية المستهدف إنشاؤها بما يساعدها على توفير الآلات والمعدات والخامات اللازمة لها .

* توحيد جهات منح تراخيص العمل والنشاط للمشروعات الحرفية فى جهة واحدة تمثل فيها جميع الجهات الفرعية المعنية ، مما يساعد على تبسيط إجراءات منح التراخيص واختصار مداها الزمنى .

* قيام أجهزة المحليات بدعم عمليات نمو وتوسيع المنشآت الحرفية ، من خلال تيسيرات خاصة فيما يتعلق بمواقع الإنشاء والبنية الأساسية وغيرها .

* قيام المحافظات بتوفير المساحات المناسبة التى تصلح لإقامة مدن حرفية عليها ، بما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وبيئية .

* تنفيذ مشروع لتنظيم العمالة الحرفية ، يستهدف حصرها وتصنيفها ، ووضع نظام متكامل لإعادة تأهيلها وتدريبها وتحديد مستوياتها المهارية ، ومنحها تصاريح لمزاولة المهن التى تقوم بها . وفى هذا الاتجاه يمكن تبنى المشروع المقترح من الاتحاد التعاونى الإنتاجى .

* تبنى سياسة المنح التدريبية لأصحاب المشروعات الحرفية القائمة ، عند قيامهم بتدريب ملتحقين جدد بورشهم ، بما يعادل الالتزامات التأمينية على صاحب العمل والعامل المستهدف تدريبه .

* تبنى البرامج التى تسهم فى تشجيع وتحفيز عمليات التوارث المهنى فى الصناعات الحرفية التقليدية ، وتطويرها وحمايتها من الاندثار .

* قيام الأجهزة المعنية ومراكز البحوث بإعداد دراسات واقعية عن احتياجات المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة بصفة عامة ، والقائمة منها بالمدن الجديدة بصفة خاصة – من الأجزاء المغذية ، لتوجيه المشروعات الحرفية لإنتاجها ، بما يدعم دورها كصناعات مغذية .

* قيام الأجهزة المعنية بإتاحة المعلومات التسويقية للصناعات الحرفية ، والتى تساعدها على توجيه إنتاجها وتحديد مواصفاته .

* توفير فرص التسويق المحلى للمنتجات الحرفية ، من خلال تيسير مشاركتها فى المعارض والأسواق الدائمة والمؤقتة التى تقيمها الوزارات والمحافظات والهيئات التابعة لها .

* إدراج المنتجات الحرفية المتميزة ضمن قوائم السلع المسموح بتبادلها فى إطار الاتفاقيات الثنائية التى تعقدها الحكومة المصرية مع مختلف دول العالم ، بما يؤدى إلى فتح الأسواق الخارجية أمامها .

* تبنى مجموعة من البرامج والخدمات المتنوعة التى توفر الرعاية الاجتماعية بمختلف أبعادها لأصحاب الورش الحرفية والعاملين فيها ، بما يسهم فى رفع مستواهم الحضارى ، ويؤدى إلى إحداث تحول كيفى للقطاع الحرفى .

تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل بهدف الحد من الاستيراد
٣٠٥

تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود سائل بهدف الحد من الاستيراد *

على ضوء ما لوحظ فى السنوات الأخيرة من تراجع الميزان التجارى لقطاع البترول ، والزيادة المطردة فى استهلاك المنتجات البترولية وما ترتب عليها من زيادة الواردات من البوتاجاز والسولار ، كان من الضرورى البحث عن بدائل تساعد قطاع البترول على الاحتفاظ بدوره ، وخاصة فى ظل الوفرة النسبية التى تتمتع بها احتياطيات الغاز الطبيعى بالمقارنة بالزيت الخام ، واللذين يغطيان معا ما يزيد على ٩٢٪ من احتياجات مصر من الطاقة بما فيها توليد الكهرباء ، بينما تمثل الطاقة الكهربائية المائية الـ ٨٪ الباقية .

وتعتبر تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل من التكنولوجيات التجارية . وفى هذا الاتجاه ؛ قام معهد بحوث البترول بالتعاون مع جهاز تخطيط الطاقة ، بإعداد دراسة تحت عنوان «اقتصاديات تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل» أوضحت نتائجها وجود عدد من التكنولوجيات السائدة وهى : Mobil , Shell, Exxon, Sasol, Syntroleum , Syncrude, Rentech .

وفى ضوء المعلومات المتاحة عن تلك التكنولوجيات ، تتنوع مخرجات المنتجات البترولية ما بين السولار والكيروسين والنافتا والبوتاجاز وغيرها .

التطورات والتوقعات للمنتجات البترولية فى مصر

١) التطور خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٠ /٢٠٠١ :

يوضح جدول رقم (١) أن كمية الزيت الخام المعالج فى معامل التكرير قد زادت من نحو ١٥,٦ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٢٥,٧ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، إلا أن هيكل إنتاج المنتجات البترولية لم يختلف إلا بصورة نسبية ، حيث مازال إنتاج المازوت يمثل الأهمية النسبية الكبيرة بنسبة ٤٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقابل ٥٢٪ عام

---

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١٤ .

١٩٨٢/٨١ ، يليه السولار بنسبة ٢٢٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقابل ١٨٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم البنزين/النافتا بنسبة ١٩,١٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقابل ١٤,١٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، ثم يأتى الكيروسين ووقود النافتا بنسبة ٧,٩٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقابل ١١,٧٪ عام ١٩٨٢/٨١ ، وأخيراً البوتاجاز بنسبة ١,٨٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ مقابل ١,١٪ عام ١٩٨٢/٨١ . وهذه النسب جميعاً إنما تمليها إمكانات وحدات التكرير المتاحة حالياً .

جدول رقم (١)

تطور الخام المعالج والمنتجات البترولية المستخرجة من معامل التكرير*

خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

(ألف طن)

السنة / المنتجات	١٩٨٢/٨١		١٩٩٢/٩١		٢٠٠١/٢٠٠٠	
	الخارج من معامل التكرير	النسبة (٪)	الخارج من معامل التكرير	النسبة (٪)	الخارج من معامل التكرير	النسبة (٪)
بوتاجاز	١٦٥	٪١,١	٣١٨	٪١,٤	٤٥٣	٪١,٨
بنزين / نافتا	٢٠٩١	٪١٤,١	٣٨٣٤	٪١٦,٣	٤٧٨٩	٪١٩,١
كيروسين / ترباين	١٧٣٨	٪١١,٧	٢٥٦٦	٪١٠,٩	١٩٧٥	٪٧,٩
سولار / ديزل	٢٦٣٤	٪١٧,٨	٤٢٣٦	٪١٨,٠	٥٥٣١	٪٢٢,٢
مازوت	٧٧٤٣	٪٥٢,٣	١١٥٣٦	٪٤٩,٠	١٠٥٥٦	٪٤٢,٤
أخرى	٤٣٢	٪٢,٩	١٠٥١	٪٤,٥	١٦٠٣	٪٦,٤
إجمالى المنتجات	١٤٨٠٣	٪١٠٠	٢٣٥٤١	٪١٠٠	٢٤٩٠٧	٪١٠٠
الخام المعالج	١٥٥٩٥		٢٤٥٦٨		٢٥٦٤٨	

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول .

* معالجة وتحليل البيانات قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية - جهاز تخطيط الطاقة .

وفى ضوء ما سبق ، يمكن استعراض موقف كل من البوتاجاز والسولار على اعتبار أنهما من السلع التى يتم استيراد كميات منها ويتحملها الميزان التجارى لقطاع البترول ، وتأثير ذلك على حصيلة النقد الأجنبى .

البوتاجاز : يرتبط إنتاج البوتاجاز بمصدرين : الأول ما يتم إنتاجه من الزيت الخام فى معامل التكرير ، والثانى البوتاجاز المستخلص من حقول الغاز الطبيعى . ويوضح جدول رقم (٢) أن كمية البوتاجاز المنتجة ارتفعت من نحو ٢٤٣ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ لنحو ١,٦٥٣ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، منها نحو ٤٥٣ ألف طن من

معامل التكرير تمثل نحو ٢٨٪ ، ونحو ١,٢٠٠ مليون طن من الحقول تمثل نحو ٧٢٪ من إجمالى إنتاج البوتاجاز خلال هذا العام .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ زيادة الاستهلاك من البوتاجاز من نحو ٤٦٣ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٢,٥٠٧ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بما يزيد على خمسة أضعاف ، وقد ترتب على ذلك زيادة كمية الواردات من البوتاجاز من نحو ٢٠٧ آلاف طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٧٨٨ ألف طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

جدول رقم (٢)

تطور الإنتاج والاستهلاك والواردات من البوتاجاز

خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠*

(ألف طن)

البيـــــان	١٩٨٢/٨١	١٩٩٢/٩١	٢٠٠١/٢٠٠٠
الإنتاج من معامل التكرير	١٦٥	٣١٨	٤٥٣
الإنتاج من الحقول	٧٨	٦٠٨	١٢٠٠
إجمالى الإنتاج	٢٤٣	٩٢٦	١٦٥٣
الاستهلاك	٤٦٣	٩٢١	٢٥٠٧
الواردات	٢٠٧	٤٦	٧٨٨

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول .

* معالجة وتحليل البيانات قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية - جهاز تخطيط الطاقة .

السولار : يوضح جدول رقم (٣) أن كمية السولار المنتجة من معامل التكرير قد تضاعفت تقريبا خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، حيث زادت الكمية المنتجة من السولار من نحو ٢,٦٣٤ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ لتصل إلى نحو ٥,٥٣١ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

هذا ، وقد بلغت الكمية المستهلكة من السولار نحو ٣,٢ مليون طن عام ١٩٨٢/٨١ وارتفعت إلى نحو ٧,٨٥٧ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، وبالتالى انعكس ذلك على زيادة كمية الواردات من السولار لتغطية الاستهلاك المحلى ؛ من نحو ٩٣٣ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٢,٣٨ مليون طن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣)
تطور الإنتاج والاستهلاك والواردات من السولار
خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠*

(ألف طن)

	١٩٨٢/٨١	١٩٩٢/٩١	٢٠٠١/٢٠٠٠
الإنتاج من معامل التكرير	٢٦٣٤	٤٢٣٦	٥٥٣١
الاستهلاك	٣٢٠٣	٤٥٧٠	٧٨٥٧
الواردات	٩٣٣	٤٤٨	٢٣٨٠

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول .

* معالجة وتحليل البيانات قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية - جهاز تخطيط الطاقة .

تطور قيمة الواردات من البوتاجاز والسولار :

يوضح جدول رقم (٤) تطور قيمة الواردات من البوتاجاز والسولار من نحو ٣٥٢ مليون دولار عام ١٩٨٢/٨١ «منها نحو ٧٤ مليون دولار للبوتاجاز و٢٧٨ مليون دولار للسولار» إلى نحو ٨٩٥ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ «منها نحو ٢٦٥ مليون دولار للبوتاجاز ونحو ٦٣٠ مليون دولار للسولار» . ويتضح من ذلك ما يتحمله الميزان التجارى لقطاع البترول ، وتأثير ذلك على موارد العملة الصعبة فى مصر .

جدول رقم (٤)
تطور كمية وقيمة الواردات من البوتاجاز والسولار
خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠*

	١٩٨٢/٨١		١٩٩٢/٩١		٢٠٠١/٢٠٠٠	
	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
بوتاجاز	٢٠٧	٧٤	٤٦	١٢	٧٨٨	٢٦٥
سولار	٩٣٣	٢٧٨	٤٤٨	٨٦	٢٣٨٠	٦٣٠
الإجمالى	١١٤٠	٣٥٢	٤٩٤	٩٨	٣١٦٨	٨٩٥

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول .

* معالجة وتحليل البيانات قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية - جهاز تخطيط الطاقة .

٢) الوضع المستقبلى للمنتجات البترولية حتى عام ٢٠١٠ :

مصادر البيانات المتاحة :

- سنة الأساس ٢٠٠١/٢٠٠٠ بيانات القدرات المتاحة لمعامل التكرير والخام المعالج والمنتجات البترولية الرئيسية - الهيئة المصرية العامة للبترول - أكتوبر ٢٠٠١ .

– التوقعات المستقبلية للاستهلاك المحلى من المنتجات البترولية خلال الفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١ – ٢٠١٠/٩ توقعات هيئة البترول – أكتوبر ٢٠٠١ .

– التوقعات المستقبلية لإنتاج الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز من الحقول حتى عام ٢٠١٠/٩ توقعات هيئة البترول – أكتوبر ٢٠٠١ .

أسس التوقعات :

– افتراض ثبات القدرات المتاحة لمعامل التكرير عند ٣٠ مليون طن حتى عام ٢٠١٠/٩ ، وثبات هيكل إنتاج المنتجات البترولية من الخام المعالج – جدول رقم (٥) .

جدول رقم (٥)
الهيكل النسبى للمنتجات البترولية من معامل التكرير
عام ٢٠٠٠/٢٠٠١

البيـــــان	مليـون طـن	%
إنتاج الزيت الخام *	٣٦,٤	
طاقة معامل التكرير	٣٠,٠	
الخام المعالج	٢٥,٦	
المنتجات :		
بوتاجاز	٠,٤٥٣	٪١,٨٢
بنزين / نافتا	٤,٧٨٩	٪١٩,٢٣
كيروسين / ترباين	١,٩٧٥	٪٧,٩٣
سولار / ديزل	٥,٥٣١	٪٢٢,٢١
مازوت	١٠,٥٥٦	٪٤٢,٣٨
أخرى	١,٦٠٣	٪٦,٤٤
إجمالى المنتجات	٢٤,٩٠٧	٪١٠٠

* تتضمن المتكثفات بمقدار ٢,٧ مليون طن .

– إن الخام المعالج بمعامل التكرير يعتمد فقط على الإنتاج المحلى من الزيت الخام ، شاملاً حصة الشريك الأجنبى ، دون اللجوء للاستيراد . وبالتالى يفترض ثبات كمية الخام المعالج .

هيكل معامل التكرير :

يوضح جدول رقم (٥) أن القدرات المتاحة لمعامل التكرير هى ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، حيث يقدر الخام المعالج بنحو ٢٥,٦٤٨ مليون طن ، وتقدر المنتجات

البترولية من معامل التكرير بنحو ٢٤,٩٠٧ مليون طن ، منها ٢٪ للبوتاجاز و١٩٪ للبنزين و٨٪ للكيروسين و٢٢٪ للسولار و٤٢٪ للمازوت ، وأخيرا تمثل نسبة المنتجات الأخرى نحو ٦٪ ، وهو ما يعكس هيكل إنتاج معامل التكرير من المنتجات البترولية ، والذى يفترض ثباته خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٩/٢٠١٠ .

التوقعات المستقبلية للطلب على المنتجات البترولية :

يوضح جدول رقم (٦) التوقعات المستقبلية للطلب المحلى على المنتجات البترولية - وفقا لتقديرات هيئة البترول - خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٩/٢٠١٠ من نحو ٢٢,٢١ مليون طن إلى نحو ٣٠,٨٥٠ مليون طن خلال تلك الفترة ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٣,٧٪ ، كما يوضح الجدول أيضاً ما يلى :

البوتاجاز : يتوقع ارتفاع الطلب من نحو ٢,٥ مليون طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو ٥,٣٥٩ مليون طن عام ٩/٢٠١٠ ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٨,٨٪ .

البنزين : يتوقع ارتفاع الطلب من نحو ٢,٤ مليون طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو ٣ ملايين طن عام ٩/٢٠١٠ ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٢,٨٪ .

الكيروسين : يتوقع ارتفاع الطلب من نحو ٩٩٤ ألف طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو ١,٣ مليون طن عام ٩/٢٠١٠ ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٢,٩٪ .

السولار : يتوقع ارتفاع الطلب من نحو ٧,٩ مليون طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو ١٤,١ مليون طن عام ٩/٢٠١٠ ، بمتوسط معدل نمو سنوى ٦,٧٪ .

المازوت : يتوقع انخفاض الطلب من نحو ٧ ملايين طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ إلى نحو ٥,٦٤٩ مليون طن عام ٩/٢٠١٠ ، بمعدل نمو سنوى -٢,٤٪ .

وتوضح التوقعات المستقبلية زيادة الطلب المحلى على البنزين والكيروسين ، وبشكل أكبر على البوتاجاز والسولار .

جدول رقم (٦)

التوقعات المستقبلية للطلب المحلى على المنتجات البترولية

خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠٠٩/٢٠١٠*

(مليون طن)

البيـــان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/١	٢٠٠٣/٢	٢٠٠٤/٣	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٧/٦	٢٠٠٨/٧	٢٠٠٩/٨	٢٠١٠/٩	متوسط معدل النمو السنوى
بوتاجاز	٢,٥٠٧	٢,٥	٢,٧٥	٣,٠٢٥	٣,٣٢٧	٣,٦٦	٤,٠٣	٤,٤٢٩	٤,٨٧٢	٥,٣٥٩	٨,٨٪
بنزين / نافتا	٢,٣٥٥	٢,٤٨٥	٢,٥٤٧	٢,٦١١	٢,٦٧٦	٢,٧٤٣	٢,٨١٢	٢,٨٨٢	٢,٩٥٤	٣,٠٢٨	٢,٨٪
كيروسين / ترباين	٠,٩٩٤	١,٤٨	١,٤٥٣	١,٤٢٧	١,٤٠١	١,٣٧٦	١,٣٥٢	١,٣٢٩	١,٣٠٦	١,٢٨٤	٢,٩٪
سولار / ديزل	٧,٨٥٧	٨,١٨٩	٨,٧٦٢	٩,٣٧٦	١٠,٠٣٢	١٠,٧٣٤	١١,٤٨٥	١٢,٢٨٩	١٣,١٥٠	١٤,٠٧٠	٦,٧٪
مازوت	٧,٠٣٩	٦,٦٤	٦,٥٠٧	٦,٣٧٧	٦,٢٥	٦,١٢٥	٦,٠٠٢	٥,٨٨٠	٥,٧٦٤	٥,٦٤٩	٢,٤-٪
أخرى	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٦	١,٤٦٠	١,٤٦٠	١,٤٦٠	٠,٠٪
إجمالى المنتجات	٢٢,٢١٢	٢٢,٧٥٤	٢٣,٤٧٩	٢٤,٢٧٦	٢٥,١٤٦	٢٦,٠٩٨	٢٧,١٤١	٢٨,٢٦٩	٢٩,٥٠٦	٣٠,٨٥٠	٣,٧٪

المصدر : الهيئة المصرية العامة للبترول - أكتوبر ٢٠٠١ .

* معالجة وتحليل البيانات قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية - جهاز تخطيط الطاقة .

الإنتاج المتوقع من المنتجات البترولية :

يوضح جدول رقم (٧) أن الإنتاج من الزيت الخام - شاملا حصة الشريك الأجنبى - يحقق ثبات كمية الخام المعالج بمعامل التكرير عند مستوى ٢٥,٦٤٨ مليون طن ، خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٠/٩ ، وبالتالى يوضح ذات الجدول ثبات الإنتاج المتوقع من المنتجات البترولية كالآتى :

البوتاجاز : نحو ٤٥٣ ألف طن .

البنزين : نحو ٤,٨ مليون طن .

الكيروسين : نحو ١,٩٨ مليون طن .

السولار / الديزل : نحو ٥,٥ مليون طن .

المازوت : نحو ١٠,٦ مليون طن .

عجز السولار :

يوضح جدول رقم (٨) أن هناك عجزاً متوقعاً فى استهلاك السولار ، فى ظل الافتراضات المشار إليها ، يرتفع من نحو ٢,٣ مليون طن عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ليصل إلى نحو ٦,٥٤ مليون طن عام ٢٠١٠/٩ (مع افتراض إتاحة ٢,١ مليون طن من السولار من شركة ميدور بدءا من عام ٢٠٠٢/١ حتى عام ٢٠١٠/٩) ، وهو من المنتجات الحيوية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة وأمن الطاقة فى مصر . ويمكن تقدير قيمة تلك الواردات التجميعية خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٠/٩ بافتراض ثبات الأسعار الحالية للسولار «٢١٩ دولار طن» لتصل إلى نحو ٦,٥ مليار دولار .

كما يوضح جدول رقم (٨) أيضا أن التوقعات المستقبلية الخاصة بالبوتاجاز تعتمد على تحقيق المستهدف من البوتاجاز المنتج بحقول الغاز الطبيعى ، لسد العجز المتوقع بين إنتاج معامل التكرير وتوقعات الاستهلاك المحلى .

وتعد تكنولوجيات تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل ، مع التركيز على تلك التكنولوجيات الخاصة بإنتاج السولار بصفة خاصة ، أحد البدائل المكملة التى يمكن اللجوء إليها فى ظل الوفرة النسبية للغاز الطبيعى إذا ما ثبتت جدواها الاقتصادية ، مع الأخذ فى الاعتبار الجوانب الاجتماعية والاستراتيجية .

جدول رقم (٧)

التوقعات المستقبلية لتقديرات إنتاج معامل التكرير من المنتجات البترولية

خلال الفترة من ٢٠٠٠/٢٠٠١ - ٢٠١٠/٩

(مليون طن)

البيـــان	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/١	٢٠٠٣/٢	٢٠٠٤/٣	٢٠٠٥/٤	٢٠٠٦/٥	٢٠٠٧/٦	٢٠٠٨/٧	٢٠٠٩/٨	٢٠١٠/٩
إنتاج الزيت الخام *	٣٦,٤	٣٦,٤	٣٥,٤	٣٥,٧	٣٥,٧	٣٥,٥	٣٣,٩	٣٢,٣	٣٠,٤	٢٨,٦
منها المتكثفات	٢,٧	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٥,٢	٥,٧	٥,٩	٦,١	٦,١	٥,٨
طاقة معامل التكرير	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠	٣٠,٠
الخام المعالج	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦	٢٥,٦
المنتجات										
بوتاجاز **	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣	٠,٤٥٣
بنزين / نافتا	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩	٤,٧٨٩
كيروسين / تربابن	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥	١,٩٧٥
سولار / ديزل ***	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١	٥,٥٣١
مازوت	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦	١٠,٥٥٦
أخرى	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣	١,٦٠٣
إجمالى المنتجات	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧	٢٤,٩٠٧

المصدر : بيانات الهيئة المصرية العامة للبترول .

معالجة وتحليل البيانات قطاع الدراسات الاقتصادية والبيئية – جهاز تخطيط الطاقة .

* إنتاج الزيت الخام متضمن المتكثفات .

** لا يتضمن البوتاجاز من الحقول .

*** إنتاج السولار لا يتضمن إنتاج شركة ميدور .

جدول رقم (٨)
موازنات استهلاك المنتجات البترولية فى مصر
لعامى ٢٠٠٠/٢٠٠١ و ٢٠٠٩/٢٠١٠

البيـــان	موازنة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١*			موازنة عام ٢٠٠٩/٢٠١٠*		
	إنتـــاج	استهلاك	فائض/عجز	إنتـــاج	استهلاك	فائض/عجز
بوتاجاز **	١,٣	٢,٥	١,٣-	٥,٤	٥,٤	٠,٠
بنزين / نافتا	٤,٨	٢,٤	٢,٤	٤,٨	٣,٠	١,٨
كيروسين / تربابن	٢,٠	١,٠	١,٠	٢,٠	١,٣	٠,٧
سولار / ديزل ***	٥,٥	٧,٩	٢,٣-	٧,٦	١٤,١	٦,٤-
مازوت	١٠,٦	٧,٠	٣,٥	١٠,٦	٥,٦	٤,٩
أخرى	١,٦	١,٥	٠,١	١,٦	١,٥	٠,١
إجمالى المنتجات	٢٥,٧	٢٢,٢		٣١,٩	٣٠,٩	

* أرقام الإنتاج والاستهلاك من المنتجات البترولية من واقع بيانات الهيئة المصرية العامة للبترول .
** يتضمن البوتاجاز من الحقول بنحو ٩٢٦ ألف طن لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ و٤,٩ مليون طن لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .
*** يتضمن ٢,١ مليون طن سولار من إنتاج شركة ميدور بدءا من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ .

تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل

تطورت تكنولوجيا عملية تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل بصورة كبيرة فى العقود القليلة الماضية ، ولتحقيق هدف الحصول على السولار من الغاز الطبيعى ؛ نستعرض فيما يلى تكنولوجيات تحويل الغاز إلى وقود سائل ، باستخدام التكنولوجيات السبعة المتاحة عالميا وتمتلكها شركات :

Rentech - Syntroleum - Mobil - Sasol - Shell - Exxon - Syncrude .

عرض عام لتكنولوجيات إنتاج الهيدروكربونات الشبيهة بنواتج تقطير البترول :

أنشأت شركة موبيل وحدة فى نيوزيلندا سنة ١٩٨٦ لإنتاج ١٤٥٠٠ برميل يوميا من البنزين باستخدام الغاز الطبيعى . كما أنشأت شركة شل سنة ١٩٩٣ وحدة بطاقة إنتاجية حوالى ١٢٥٠٠ برميل / يوم لإنتاج البنزين والكيروسين والسولار ، إلى جانب الإنتاج من زيوت التزييت والشموع باستخدام الغاز الطبيعى . هذا ويجرى التفاوض بين شركة شل والهيئة المصرية العامة للبترول على إنشاء وحدة بطاقة إنتاجية ٧٠ ألف برميل / يوم من الوقود السائل .

أما شركة ساسول فإنها تتمتع بخبرة أكثر من ٤٠ عاماً فى إنتاج الوقود السائل من غاز التخليق Synthesis gas المحضر من الفحم . وفيما يختص بإنتاج الوقود السائل من الغاز الطبيعى فقد أنشئت وحدة فى جنوب إفريقيا بطاقة إنتاجية ٢٥٠٠ برميل / يوم تعمل بانتظام منذ إنشائها عام ١٩٩٣ . وقد تعاقدت شركة ساسول مع قطر لإنشاء وحدة بطاقة إنتاجية ٢٠ ألف برميل / يوم ، ومع نيجيريا لإنشاء وحدة بطاقة إنتاجية ٣٠ ألف برميل / يوم ، على أن يبدأ الإنتاج فى كل منهما عام ٢٠٠٤/٣ ، كما تعاقدت شركة إكسون مع قطر لإنشاء وحدة لإنتاج حوالى ١٠٠ ألف برميل / يوم وقود سائل باستخدام الغاز الطبيعى .

كذلك تمتلك شركات Syntroleum , Syncrude , Rentech بحوثا ودراسات متقدمة فى هذا المجال ، من حيث إقامة وحدات على المستوى الصناعى .

ويلاحظ أنه فى تكنولوجيا موبيل يتم تحويل الغاز الطبيعى إلى غاز التخليق Synthesis gas ، وهو يتكون أساساً من الهيدروجين وأول أكسيد الكربون ، يلى ذلك تحويل غاز التخليق إلى ميثانول ثم إلى بنزين .

أما التكنولوجيات الأخرى فيتم فيها تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل باستخدام تكنولوجيا فيشر تروبش Fischer Tropsch على ثلاث مراحل ، كما هو موضح فى شكل رقم (١) .

شكل رقم (١)
طريقة فيشر - تروبش
تحويل الغاز الطبيعى إلى صور الوقود البترولية



وفيما يلى نعرض تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل ، والخاصة بأشهر الشركات فى هذا المجال وأكثرها خبرة .

١) التكنولوجيا الخاصة بشركة ساسول Sasol Slurry Phase Distillate Process, SPDS :

تعتمد تكنولوجيا ساسول على ثلاث خطوات رئيسية طبقت كلها على المستوى الصناعى ، وتبلغ الكفاءة الحرارية لها ، محسوبة على أساس القيمة الحرارية الصغرى ، حوالى ٦٠٪ ، والكفاءة الإجمالية لعنصر الكربون ٧٥٪ .

الخطوة الأولى : تحضير غاز التخليق من الغاز الطبيعى Natural gas reforming :

يوجد على الساحة الدولية العديد من الشركات التى تمتلك تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى غاز تخليق ، حيث يستخدم غاز التخليق فى إنتاج الأمونيا – الميثانول والعديد من البتروكيماويات . وقد اختارت ساسول طريقة التعديل الحرارى للأكسجين المسال (Oxygen fluid autothermal reforming) والتى تمتلكها شركة Haldor Topsoe الدنماركية ، وهى من كبرى الشركات المعروفة فى هذا المجال . وقد استخدمت ساسول هذه التكنولوجيا لبناء ستة عشر مفاعلا فى وحداتها بمدينة (Secunda) . ويمكن اعتبار أن ساسول لها خبرة على مستوى العالم فى هذا المجال .

الخطوة الثانية : تحويل فيشر – ترويش : Fischer - Tropsch Conversion :

استخدمت ساسول مفاعل المهد الثابت متعدد الأنابيب (Fixed Bed Multitubular Reactor) فى بداية إنتاجها للمقطرات المتوسطة (الكيروسين والسولار) من غاز التخليق الناتج من الفحم . وقد تم تطوير نوع المفاعل حتى يكون ذا سعة أكبر ويتلافى العيوب الموجودة فى مفاعل المهد الثابت ، واستحدثت ساسول نوعين من المفاعلات لإجراء تفاعل فيشر – ترويش بغرضين مختلفين ، النوع الأول : هو مفاعل الطور المعلق (Sasol Slurry Phase Reactor) لإنتاج الشموع ومن ثم المقطرات المتوسطة . والنوع الثانى : هو المهد المميع (Sosal Advanced synthol reactor) لإنتاج الأوليفينات الخفيفة والبنزين . كما قامت شركة ساسول بتطوير وإنتاج نوعين من

العوامل الحفازة : أحدهما يعتمد على الكوبالت ، والثانى يعتمد على الحديد . والنوعان يتم استخدامهما على النطاق الصناعى . وينتظر أن يحقق الجيل الجديد من العوامل الحفازة – المعتمدة على الكوبالت – مزيداً من التطور في التشغيل .

وتجدر الإشارة إلى أنه فى مفاعل (Sasol Slurry Phase Reactor) ، يتم إدخال غاز التخليق المحسن أسفل المفاعل المحتوى على معلق من العامل المساعد فى شمع مصهور ، ومع صعود فقاعات غاز التخليق لأعلى المفاعل ينتشر فى الشمع ، ويتحول فى وجود العامل المساعد إلى مزيد من الشمع حسب تفاعل فيشر – ترويش ، وتستخدم الحرارة الناتجة عن التفاعل فى توليد البخار فى ملفات التبريد الموجودة داخل المفاعل . هذا ويفصل الشمع الناتج من العامل المساعد بتكنولوجيا خاصة بشركة ساسول ، أما المنتجات الخفيفة والغازات فتخرج من أعلى المفاعل حيث تبرد ويتم فصل البنزين والماء من الغازات ، ويتم إرسال المنتجات الهيدروكربونية إلى وحدة تحسين المنتجات ، والماء إلى وحدة معالجة المياه .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة تمتاز بما يلى :

– اقتصادية فى التصنيع والتشغيل والصيانة .

– وحدة الإنتاج ذات سعة أكبر ، حيث تصل إلى ١٠,٠٠٠ برميل/يوم ، ويمكن أن تزاد إلى ١٥,٠٠٠ برميل/يوم .

– تمتاز بكفاءة عالية فى انتقال الحرارة والتحكم فى درجة الحرارة داخل المفاعل ، مما يساعد على تعظيم كمية وجودة الإنتاج .

– يتم فصل العامل المساعد من الشمع بسهولة .

– يمكن الحفاظ على فاعلية ونشاط العامل الحفاز داخل المفاعل ، حيث يمكن بسهولة إضافة عامل حفاز جديد وسحب القديم .

الخطوة الثالثة : وحدة تحسين المنتجات Product Upgrading :

وفى هذه الوحدة يتم تحويل الشموع إلى منتجات متوسطة من الكيروسين وزيت الديزل وبعض النافتا . وفى تلك الخطوة تتم عملية التكسير والأزمرة فى وجود

الهيدروجين . وتعتبر هذه الخطوة من التكنولوجيات المتوفرة على الساحة العالمية فى العديد من الشركات ، وتستخدم بكثرة فى معامل تكرير البترول . وقد قامت ساسول بعمل اختبارات تقييم التكنولوجيا المختلفة واختارت التكنولوجيا الخاصة بشركة شفرون (Chevron) ، وهى طريقة (Chevron isocracking) باعتبارها الأكثر تطورا ، كما أن هذه الشركة ملتزمة بتطوير تكنولوجياتها من خلال البحث والتطوير .

٢) تكنولوجيا شل لتخليق المقطرات المتوسطة The Shell Middle Distillate Synthesis :

بدأت شركة شل البحث والتطوير لعملية فيشر – ترويش منذ عام ١٩٧٣ وذلك فى البداية كمشروع لتصنيع وقود سائل من الفحم ، عن طريق تحويله إلى غاز التخليق ثم إلى وقود صناعى ، ثم اتجهت فى بداية الثمانينات إلى استخدام الغاز الطبيعى بدلا من الفحم . وكان من نتيجة هذا البحث والتطوير بناء وحدة فى مدينة بنتولو (Bintulu) فى ماليزيا تستخدم ١٠٠ مليون قدم مكعب/يوم لإنتاج ١٢٥٠٠ برميل/يوم من الوقود السائل ، وكان الغرض من إنشائها هو تطبيق التكنولوجيا على مستوى صناعى ، حيث بدأت تلك الوحدة الإنتاج فى عام ١٩٩٣ . وبعد ما تخطت العديد من مشاكل بداية التشغيل وصلت فى الإنتاج إلى الحجم التصميمى للوحدة .

هذا وتحتوى الوحدة الموجودة فى بنتولو على التكنولوجيا الخاصة بشركة شل كما يلى :

طريقة شل لتحضير غاز التخليق The Shell Gasification Process :

ويتم فى هذه الطريقة تحويل الغاز الطبيعى إلى غاز التخليق عن طريق الأكسدة الجزئية غير الحفزية ، واسترجاع الحرارة الناتجة من التفاعل (Waste heat recovery) لإنتاج البخار . والطاقة التصميمية للمفاعل ٢٠ مليون قدم مكعب/يوم ، ويتم تحويل ٩٥٪ من الميثان إلى غاز أول أكسيد الكربون .

طريقة شل لتخليق البرافينات الثقيلة The Shell Heavy Paraffin's synthesis :

وفيها يتم تحويل غاز التخليق إلى هيدروكربونات سائلة ، والعملية تستخدم حفازا

يحتوى على الكوبالت ، ومفاعل المهد الثابت متعدد الأنابيب وفيه يتم تحويل ٩٠٪ من أول أكسيد الكربون إلى وقود سائل ، وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمفاعل ثلاثة آلاف برميل / يوم .

طريقة شل لتحويل البرافينات الثقيلة إلى مقطرات The Shell Heavy Paraffin's Conversion :

وهى لتحويل جزء كبير من إنتاج مفاعل فيشر - ترويش إلى مقطرات متوسطة ، وفى هذه الطريقة يتم التكسير بالأيدروجين والأزمرة للبرافينات الثقيلة ، بينما تتم إزالة المركبات المحتوية على الأكسجين والأوليفينات . وهذه الطريقة تستعمل عاملا حفازا خاصا بشركة شل ، وضغطا أقل من ٥٠ جوى . والمنتجات الخارجة هى عبارة عن المقطرات المتوسطة وأقل من ٢٪ غازات ، أما باقى ناتج مفاعل فيشر - ترويش فيتم هدرجته فقط بدون تكسير أو أزمرة ، وكذلك بفصل المنتجات البرافينية خاصة المذيبات والشموع .

وقد طورت شركة شل العامل الحفاز المستخدم فى تحويل فيشر - ترويش ، مما ينتج سعة أكبر للمفاعل تبلغ من ٧,٠٠٠ إلى ٩,٠٠٠ برميل/يوم ، ويتم تجميع كل المجموعات التكنولوجية لتكوين تصميم نمطى ، مثل الذى يستخدم فى حالة الغاز الطبيعى المسال (LNG) ، والسعة الكلية لوحدة التشغيل (Train) تبلغ ٣٠,٠٠٠ برميل/يوم ، وهذا يسهل عمليات برمجة الإنشاء والتركيب ، ومن ثم التفتيش والصيانة .

٣) تكنولوجيا إكسون موبيل ايه جى سى - ٢١ لتحويل الغاز إلى وقود سائل :

Exxon Mobil AGC - 21 Gas-to-Liquids Technology

أنفقت شركة إكسون أكثر من ٤٠٠ مليون دولار منذ عام ١٩٨١ على البحث والتطوير للتكنولوجيا المتقدمة للقرن الحادى والعشرين ؛ لتحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل .

وهى تمثل مجالا اقتصاديا هاما فى استخدامات الغاز الطبيعى ، وقد سجلت شركة إكسون موبيل أكثر من ٤٠٠ براءة اختراع فى الولايات المتحدة الأمريكية ،

وأكثر من ١٥٠٠ براءة اختـراع على مستوى العالم لحماية التكنولوجيا الخاصة بها (إيه - جى - سى ٢١) .

هذا ، وتعتمد تكنولوجيا إكسون موبيل مثل مثيلاتها على الخطوات الثلاث الرئيسية كما يلى :

الخطوة الأولى : إنتاج غاز التخليق :

فى هذه العملية يتم تفاعل الغاز الطبيعى مع بخار الماء والأكسجين فى وجود عامل مساعد ، وينتج عن العملية الهيدروجين وأول أكسيد الكربون بنسبة ١ : ٢ ، وهى النسبة المطلوبة لتخليق الهيدروكربونات فى الخطوة التالية ، ويتم تكامل العملية حرارياً مع وحدة تخليق الهيدروكربونات ، مما يجعل العملية أفضل اقتصاديا من استخدام الهواء لتصنيع غاز التخليق . وقد طورت شركة (Exxon Mobil) عمليتين لتصنيع غاز التخليق لتتكامل مع عملية تخليق الهيدروكربونات الأولى ، وتستعمل المهد المميع وتسمى : Fluid bed synthesis Gas Generation (FBSG) .

أما الطريقة الثانية فتسمى (Advanced Autothormal Reforming) ، وكلتا الطريقتين عالية الكفاءة ، وقد تم استخدامهما فى العديد من المواقع ، ويتم اختيار أيهما حسب حجم المنشأة والموقع واستراتيجية الإنشاء .

الخطوة الثانية : تخليق الهيدروكربونات :

وفيها يتم تفاعل فيشر - تروبش لتخليق الهيدروكربونات فى مفاعل الطور المعلق Slurry Phase Reactor ، والذى تم تطويره بواسطة الشركة ، ويستخدم كعامل مساعد عالى الفاعلية ، ويحتوى على طبقة رقيقة من الكوبالت مثبتة على أكسيد التيتانيوم تحت ظروف هيدروديناميكية محكمة ، مما ينتج عنه إنتاجية وانتقائية عاليتان للمقطرات التى تغلى فوق ٦٥٠ فهرنهيت ، وذلك أكثر مما كان متوقعا فى الماضى حيث تبلغ الإنتاجية أربعة أضعاف الجيل الأول من مفاعل الطور المعلق .

الخطوة الثالثة : معالجة الشموع Wax Upgrading :

الخطوة النهائية فى عملية (إيه - جى - سى ٢١) AGC ٢١ هى تحويل الشموع

المنتجة فى الخطوة السابقة إلى منتجات سائلة عالية النقاء ، فهى منتجات عديمة اللون ، ضعيفة الرائحة ، نظيفة الاحتراق ، وتتحلل حيويا ، وتقوم بذلك خبرة إكسون موبيل فى عمليات المعالجة بالهيدروجين (Hydroprocessing) مجتمعة فى عمليات الأزمرة فى وجود الهيدروجين (Hydroisomerization) ، وعملية التخلص من الشموع بالطرق الحفزية (Catalytic Dewaxing) ، كل ذلك يتيح خيارات تسمح بتصميم المنتج حسب ما يمليه السوق ، فيمكن للمنتجات أن تكون خليطا من وقود الديزل والنافتا ، أو منتجات ذات أوزان جزيئية عالية مثل زيوت التزييت عالية الجودة ، ومنتجات كيميائية خاصة .

ويتميز وقود الديزل ، الذى يمكن أن يمثل ٨٠٪ من إجمالى المنتجات ، بأنه وقود مثالى لعمليات الخلط ، فهو خال من العطريات ، ورقمه الستينى يبلغ ٧٤ ، وهو خفيف نسبياً حيث تبلغ الكثافة النسبية له ٠,٧٨ ، مما يفتح المجال للخلط مع منتجات تقطير البترول الثقيلة نسبياً لإنتاج زيت ديزل ذى جودة عالية .

وعند المقارنة بزيت الديزل البارافينى ، فإن الديزل الخاص بإكسون موبيل يتمتع بقدرة تزييت عالية ، وهذه الخاصية يمكن الحصول عليها بتفصيل المنتج ليحتوى على كمية ضئيلة من الكحولات الأحادية ، وهذه الخاصية فى تكنولوجيا (إيه - جى - سى ٢١) محمية ببراءات الاختراع . وهى تساعد على تقليل الانبعاثات الضارة ، كما أنها لا تستدعى إضافات لتحسين مرونة الخلط .

اقتصاديات تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل

فى إطار الدراسة محل البحث ، يتطلب الأمر دراسة الجدوى الاقتصادية لتحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل ، مع الأخذ فى الاعتبار دراسة مشروع حالة لإنتاج ٧٠ ألف برميل/يوم من الوقود السائل باستخدام الغاز الطبيعى ، وذلك على أساس النوع الذى يتحول فيه الغاز الطبيعى إلى هيدروكربونات شبيهة بنواتج تقطير البترول . وتجدر الإشارة إلى أن كمية الغاز الطبيعى المطلوبة فى حالة هذا المشروع هى ٥٩٠ مليون قدم مكعب غاز طبيعى / يوم . هذا وسيتم استعراض نتائج طريقتين من طرق

التقييم الاقتصادى ، الأولى : هى صافى القيمة الحالية Net Present Value (NPV) ، والثانية : هى معدل العائد الداخلى على الاستثمار Internal Rate of Return (IRR) .

مخرجات المشروع من الوقود السائل والكهرباء والمياه :

تعتمد التكنولوجيا المستخدمة لتحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل على استخدام ٥٩٠ مليون قدم مكعب /يوم (أى ٤,٦ مليون طن مترى) لإنتاج ٧٠ ألف برميل / يوم من الوقود السائل . وتتمثل أهم مخرجات تلك التكنولوجيا فيما يلى :

– ٧٠ ألف برميل من الوقود السائل تحتوى على ٦٠٪ سولار ، و٢٥٪ كيروسين ، و١٥٪ نافتا ، أى أن كمية السولار المنتجة ستصل إلى نحو ٤٢ ألف برميل / يوم ، بما يعادل مليونى طن مترى سنوياً .

– بعض المخرجات الثانوية الهامة هى :

• المياه العذبة بواقع برميل مياه عذبة لكل برميل يتم إنتاجه من الوقود السائل ، أى ٧٠ ألف برميل مياه عذبة / يوم .

• ٤٥٠ ميجاوات قدرة مركبة من الطاقة الكهربائية يتم توليدها باستخدام بخار الماء الناتج من التفاعلات الكيماوية ، ويقوم هذا البخار بإدارة تربينة بخارية تولد قدرة كهربائية حوالى ٤٥٠ ميجاوات ، يستهلك فيها حوالى ١٥٠ ميجاوات للمشروع ، ويتبقى ٣٠٠ ميجاوات يتم ضخ الطاقة الكهربائية الناتجة عنها فى الشبكة العامة للكهرباء ، طوال فترة تشغيل المشروع .

ولما كانت كمية السولار التى يمكن إنتاجها عن طريق هذا المشروع تساوى ٤٢ ألف برميل / يوم ، أى مليونى طن سنويا ، وإذا كانت الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك من السولار تتزايد سنوياً لتصل إلى نحو ٦,٥ مليون طن عام ٢٠١٠/٩ (مع الأخذ فى الاعتبار ٢,١ مليون طن سولار من شركة ميدور) ، لذلك يعتبر هذا المشروع كافيا لسد العجز فى السولار حتى عام ٢٠٠٥/٤ كما هو موضح فى جدول رقم (٨) .

هذا ، وسنوضح فيما يلى أهم بنود دراسة الجدوى الاقتصادية لتحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل .

الأسس الاقتصادية التى تقوم عليها دراسة الجدوى :

يقدر العمر الافتراضى للمشروع بنحو ٢٠ عاما ، ويفرض قسط إهلاك ثابت خلال السنوات العشر الأولى ، مع الأخذ فى الاعتبار أن سعر الخصم هو ٧٪ فى حالة الأساس ، وإجراء دراسة حساسية لسعر الخصم بواقع ٥٪ و ١٠٪ . هذا ، مع ملاحظة أن سعر الخصم فى حالة الاقتراض من البنوك العالمية أقل بكثير مما هو مفترض فى حالة الأساس ودراسة الحساسية . ومن ناحية أخرى يفترض معدل للضريبة على صافى الدخل بواقع ٣٤٪ سنويا ، مع إعطاء فترة سماح ١٠ سنوات من بداية إنتاج المشروع . ويفترض عدد أيام تشغيل سنوية ٣٥٥ يوم/سنة لإنتاج الوقود السائل ، ونحو ٣٤٠ يوم/سنة لإنتاج الطاقة الكهربائية .

وفيما يلى أهم عناصر التكلفة والعائد :

عناصر التكلفة للمشروع :

تتمثل أهم عناصر التكلفة فى : التكلفة الاستثمارية ، وتكاليف التشغيل والصيانة ، وتكلفة المدخلات من الغاز الطبيعى والضرائب والإهلاك ، وهى كالآتى :

التكلفة الاستثمارية : يتطلب إنتاج ٧٠ ألف برميل / يوم من الوقود السائل من الغاز الطبيعى ، إنشاء وحدتين إنتاجيتين قدرة كل منهما ٣٥ ألف برميل / يوم ، وتتراوح التكلفة الاستثمارية لإنتاج البرميل الواحد يوميا ما بين ١٧ - ٢٠ ألف دولار .

ومن ناحية أخرى ، يصاحب إنتاج الوقود السائل من الغاز الطبيعى إنتاج طاقة كهربائية بقدرة ٣٠٠ ميجاوات بتكلفة استثمارية قدرها ٣٠٠ ألف دولار / ميجاوات ، وترتبط بتكلفة التوربينات والمولدات فقط ، وبالتالى فإن التكلفة ستكون أقل من تكلفة محطة جديدة .

وبناء عليه يقدر إجمالى التكلفة الاستثمارية لوحدات إنتاج الوقود السائل من الغاز الطبيعى ، والطاقة الكهربائية المصاحبة لها ، بنحو ١,٤٩ مليار دولار .

تكاليف التشغيل والصيانة : تقدر تكاليف التشغيل والصيانة للبرميل من الوقود

السائل من الغاز الطبيعى بنحو ٣,٥٧ دولار/برميل . وبافتراض عدد أيام تشغيل ٣٥٥ يوم/سنة وإنتاج ٧٠ ألف برميل/يوم ، فإنه تم تقدير تكاليف التشغيل والصيانة بنحو ٨٩ مليون دولار سنوياً .

تكاليف الغاز الطبيعى المستخدم : لإنتاج ٧٠ ألف برميل / يوم من الوقود السائل من الغاز الطبيعى ، يتطلب الأمر استخدام نحو ٥٩٠ مليون قدم٣ من الغاز يوميا (٤,٦ مليون طن مترى) . وبناء عليه فقد تم تقدير كمية الغاز المطلوبة للمشروع بنحو ٤,٠١٢ تريليون قدم٣ (٨٣ مليون طن مترى) .

ومن ناحية أخرى ، فقد تم افتراض ٣ بدائل لتسعير الغاز المستخدم لإجراء دراسة الجدوى وهى :

- ١,٠ دولار / ألف قدم٣ ، وهو ما يعكس حالة الأساس .
- ٠,٧٥ دولار / ألف قدم٣ ، وهو ما يعكس الحد الأدنى لسعر الغاز .
- ١,٢٥ دولار / ألف قدم٣ ، وهو ما يعكس الحد الأقصى لسعر الغاز .

هذا ، وقد تم استخدام سعر الغاز ١,٠ دولار / ألف قدم٣ فى حالة الأساس لدراسة الجدوى الاقتصادية ، وهو ما يترتب عليه تقدير قيمة الغاز المطلوبة بنحو ٢٠٩,٥ مليون دولار سنوياً .

عناصر العائد للمشروع :

تتمثل أهم عناصر العائد للمشروع فى مبيعات الوقود السائل المستخرج من الغاز الطبيعى ، بالإضافة إلى مبيعات كل من الطاقة الكهربائية المنتجة والمياه العذبة كمنتجات ثانوية . هذا بالإضافة إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الإيجابية الناتجة عن المشروع .

العائد من مبيعات الوقود السائل من الغاز الطبيعى : يقدر إجمالى إنتاج المشروع من الوقود السائل بنحو ٧٠ ألف برميل/يوم ، أى نحو ٣,٢ مليون طن سنويا ، منها ٦٠٪ سولار (٢ مليون طن) ، و٢٥٪ كيروسين (٧٨٥ ألف طن) ، و١٥٪ نافتا (٤٢٤ ألف طن) .

قيمة المبيعات من السولار : تمثل كمية السولار المنتجة سنويا – وهى مليونا طن – نحو ٢٥٪ من إجمالى استهلاك السولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وهي نحو ٧,٨ مليون طن ، بالإضافة إلى أنها تقترب من كمية الواردات من السولار التى بلغت نحو ٢,٤ مليون طن خلال ذات العام . وإذا أخذنا فى الاعتبار السعر العالمى للسولار بنحو ٢١٩ دولار/طن ، فإن قيمة المبيعات من السولار تقدر سنويا بنحو ٤٣٨ مليون دولار .

قيمة المبيعات من الكيروسين : تمثل كمية الكيروسين المنتجة سنويا – وهى ٧٨٥ ألف طن – نحو ٧٩٪ من إجمالى كمية الكيروسين المستهلك عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، وهى ٩٩٤ ألف طن . وإذا أخذنا فى الاعتبار السعر العالمى للكيروسين بنحو ٢٢٤ دولار/ طن ، فإن قيمة المبيعات من الكيروسين تقدر سنويا بنحو ١٧٦ مليون دولار .

قيمة المبيعات من النافتا : تمثل كمية النافتا المنتجة سنويا – وهى ٤٢٤ ألف طن – أحد المنتجات البترولية التى يتم تصديرها سنويا . وإذا أخذنا فى الاعتبار السعر العالمى للنافتا بنحو ٢٤٠ دولار / طن ، فإن قيمة المبيعات من النافتا تقدر سنويا بنحو ١٠٢ مليون دولار .

وبناء عليه ، فقد تم تقدير قيمة المبيعات من الوقود السائل من الغاز الطبيعى بنحو ٧١٦ مليون دولار سنويا ، وبإجمالى ١٤,٣١٣ مليار دولار خلال فترة المشروع .

العائد من مبيعات الطاقة الكهربائية والمياه العذبة :

كما هو معروف ، فإن تكنولوجيا تحويل الغاز الطبيعى إلى صورة الوقود السائل هى تكنولوجيا قائمة بذاتها ، ولكن يمكن الاستفادة منها فى إنتاج ثانوى يتمثل فيما يأتى :

العائد من مبيعات الطاقة الكهربائية : تقدر القدرة الكهربائية الفائضة بحوالى ٣٠٠ ميجاوات ، تقوم بضخ طاقة كهربائية للشبكة العامة للكهرباء تصل إلى ٢,٤٤٨ مليار ك و س سنويا وبافتراض متوسط سعر بيع الكهرباء ٢,٤ سنت ك و س ، وكما هو الحال فى المحطات التى تعمل بنظام Boot . وتقدر مبيعات الكهرباء

بحوالى ٥٨,٧٥٢ مليون دولار سنويا ، بإجمالى قدره ١,١٧٥ مليار دولار طوال فترة المشروع .

هذا ويضاف إلى تلك العوائد أحد المزايا الإيجابية التى تتمثل فى توليد الطاقة الكهربائية بدون انبعاثات ضارة بالبيئة ، وبالتالى تجنب تكاليف الحد من الانبعاثات والتى تقدر بنحو ٣٥ دولار / طن ثانى أكسيد الكربون ، وبناء عليه فقد تم تقدير كمية الانبعاثات من ثانى أكسيد الكربون المصاحبة لتوليد تلك الكمية من المحطات التقليدية ، حيث قدرت بما يزيد على ١,٤ مليون طن انبعاثات من ثانى أكسيد الكربون سنويا ، وبالتالى تفادى تكلفة قدرها ٤٥ مليون دولار سنوياً .

العائد من مبيعات المياه العذبة : تقدر كمية المياه العذبة المنتجة بنحو برميل من المياه لكل برميل يتم إنتاجه من الوقود السائل من الغاز الطبيعى . وتقدر كمية المياه المنتجة من هذا المشروع بنحو ٣,٩٥ مليون م٣ سنويا ، وبافتراض متوسط سعر ٥ جنيهات لكل م٣ من المياه ؛ فقد تم تقدير قيمة مبيعات تلك الكمية بنحو ٥,٨ مليون دولار سنويا .

نتائج الجدوى الاقتصادية للمشروع :

حالة الأساس : فى ضوء الأسس التى قامت عليها دراسة الجدوى الاقتصادية والسابق الإشارة إليها ، وبافتراض سعر خصم ٧٪ وسعر للغاز الطبيعى المستخدم ١,٠ دولار / ألف قدم ٣ ، فقد تم تقدير صافى القيمة الحالية للدخل (NPV) بنحو ٣,٠٣٢ مليار دولار ، ومعدل العائد الداخلى للاستثمار (IRR) بنحو ٣١,٦٪ ، وهو ما يعكس الجدوى الاقتصادية للمشروع .

دراسة حساسية لتغيير سعر الغاز المستخدم Feed Gas Price : بافتراض ثبات العوامل الأخرى والقيام بدراسة حساسية لنتائج حالة الأساس للجدوى الاقتصادية للمشروع ، يوضح البيان التالى اتجاه كل من صافى القيمة الحالية والعائد الداخلى على الاستثمار إلى الانخفاض ، مع اتجاه أسعار الغاز المستخدم إلى الارتفاع والعكس .

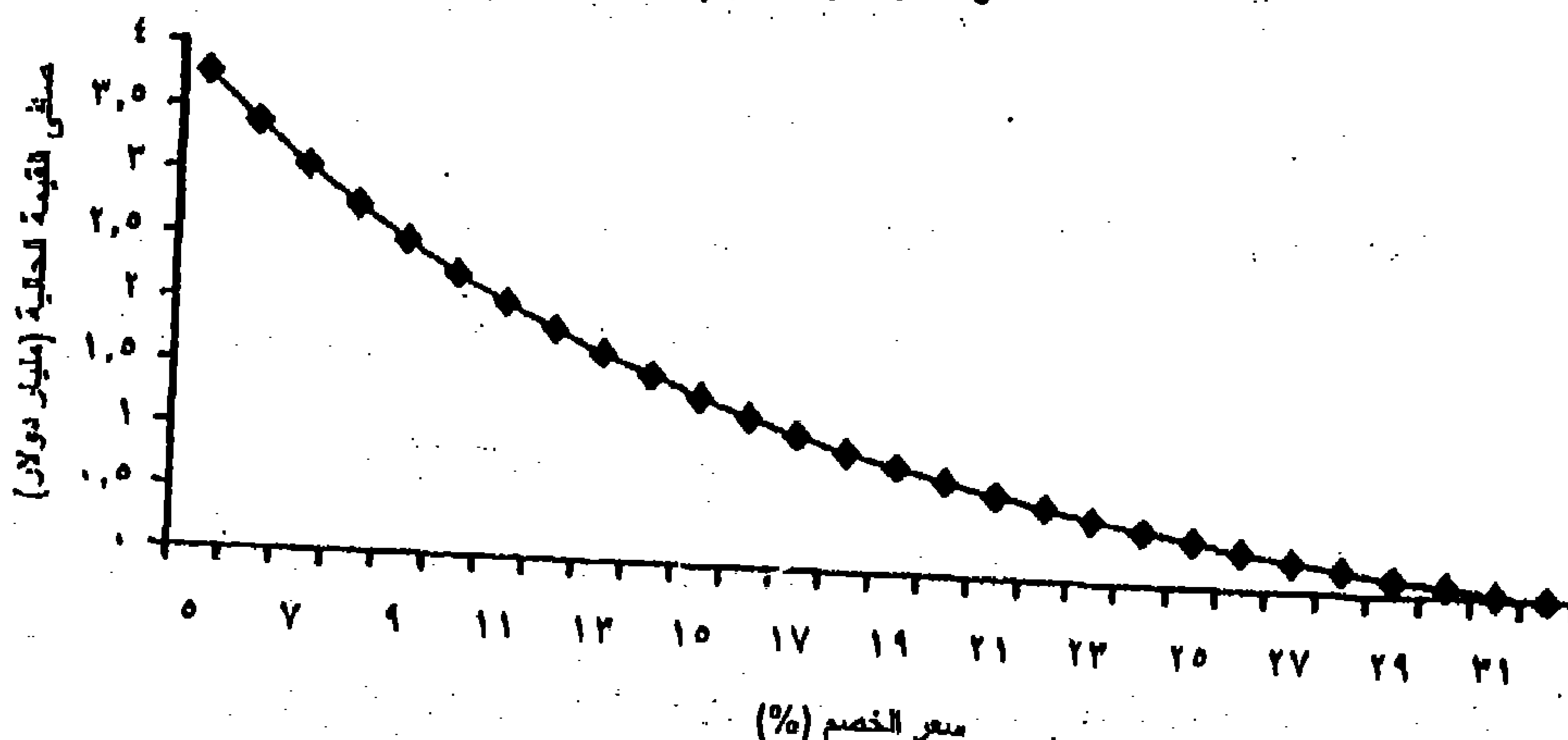
سعر الغاز المستخدم دولار / ألف قدم٣	معدل العائد الداخلى IRR	صافى القيمة الحالية NPV مليار دولار
١	٪ ٣١,٦	٣,٠٣٢
٠,٧٥	٪٣٥,٣	٣,٥٣٢
١,٢٥	٪٢٧,٩	٢,٥٤١

دراسة حساسية لتغيير سعر الخصم Discount Rate : بافتراض ثبات العوامل الأخرى ومع سعر الغاز المستخدم ١,٠ دولار/ألف قدم٣ ، يوضح البيان الآتى والشكل رقم (٢) اتجاه صافى القيمة الحالية للانخفاض كلما ارتفع سعر الخصم ، مع ملاحظة أن سعر الخصم فى حالة الاقتراض من البنوك العالمية أقل بكثير مما هو مفترض فى حالة الأساس ودراسة الحساسية .

سعر الخصم	صافى القيمة الحالية NPV (مليار دولار)
٪ ٥	٣,٧٤١
٪ ٧	٣,٠٣٢
٪ ١٠	٢,٢٢٦

هذا ، وتوضح نتائج حالة الأساس ودراسة الحساسية لتغيير سعر الغاز وسعر الخصم ؛ مدى الجدوى الاقتصادية لهذه التكنولوجيا الهامة فى ظل الفروض المستخدمة فى الدراسة .

شكل رقم (٢)
دراسة حساسية الجدوى الاقتصادية
اثر تغير سعر الخصم على صافى القيمة الحالية (NPV)
حالة الأساس : سعر الغاز المستخدم ١ دولار / ألف قدم مكعب



مقارنة بين تنفيذ مشروع تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود سائل وبين استيراد السولار :

تجدر الإشارة إلى أنه قد يتبادر إلى الأذهان مقارنة جدوى تنفيذ مشروع تحويل الغاز الطبيعي إلى وقود سائل بدلا من استيراد السولار ، لذا نجد أنه من الضرورى عرض النقاط التالية التى تؤكد جدوى تنفيذ هذا المشروع :

– تم تقدير القيمة الحالية لواردات السولار على مدى ٢٠ عاما ، وهى عمر المشروع ، بواقع مليونى طن سنويا ، وعلى أساس سعر استيراد ٢١٩ دولار/طن ، وتقدر بنحو ٤,٦٤ مليار دولار .

– تم تقدير القيمة الحالية لإجمالى تكاليف المشروع (الاستثمارية والتشغيل والصيانة وقيمة الغاز المستخدم) على مدى ٢٠ عاما ، وهى عمر المشروع ، وتقدر بنحو ٤,٦٤ مليار دولار أيضاً .

– أنه رغم تساوى القيمة الحالية لواردات السولار مع القيمة الحالية للتكاليف الكلية للمشروع ، إلا أن تنفيذ المشروع يعتبر أجدى ، حيث يتضمن تحقيق قيمة مضافة تقدر بنحو ٣ مليارات دولار (صافى القيمة الحالية للمشروع) ، ويبلغ معدل العائد الداخلى على الاستثمار نحو ٣٢٪ ، مع الأخذ فى الاعتبار الجوانب الإيجابية والخاصة بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع والمشار إليها فى الدراسة .

وبناء عليه ، يعتبر تنفيذ هذا المشروع أجدى من استيراد السولار .

التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع :

كما هو معروف ، لا تقتصر دراسة الجدوى الاقتصادية على تقدير التكاليف والعوائد الخاصة بالمشروع ، ولكنها تمتد لتشمل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تعود على المجتمع ككل ، وذلك على النحو الآتى :

التأثيرات الاقتصادية : وتتمثل فيما يأتى :

– العوائد من الضرائب على الدخل للمشروع .

– تأثير الإنفاق الاستثمارى للمشروع على النمو الاقتصادى فى مصر ، من خلال

ما يعرف بمعامل رأس المال المضاعف ، وهو ما يعنى مزيداً من السلع والخدمات وبالتالى الرفاهة الاقتصادية .

– تحقيق إمداد آمن للطاقة وخاصة من صور الوقود السائل التى يتم استيرادها من الخارج مثل السولار ، أو التى يتم تصديرها مثل النافتا ، أو مواجهة الطلب المحلى مثل الكيروسين ، بالإضافة إلى الطاقة الكهربائية التى يتم توليدها والمياه العذبة التى يتم استخلاصها .

– تأثير إمداد المناطق النائية بالطاقة الكهربائية المولدة من المشروع والمياه العذبة .

– يعتبر مشروع تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل مكملا لمشروعات تصدير الغاز الطبيعى – سواء بواسطة خطوط الأنابيب أو فى صورة غاز مسال – التى تهدف جميعها إلى تحقيق أكبر عائد من استغلال فائض الغاز الطبيعى بالبلاد .

– أن أسعار بيع الوقود السائل من الغاز الطبيعى ستفوق أسعار مثيلتها من معامل التكرير ، نظرا لخلوها من العديد من العناصر ذات التأثيرات الضارة .

التأثيرات الاجتماعية :وتتضمن :

– معالجة مشكلة البطالة وإيجاد فرص عمل فى مجالات خبرة جديدة ، حيث يقدر عدد العمالة الفنية المباشرة بنحو ٤٠٠ عامل لكل مشروع ذى قدرة إنتاجية ٧٠ ألف برميل / يوم .

– إيجاد مجتمعات عمرانية جديدة ، تقوم على استغلال فائض الطاقة الكهربائية والمياه العذبة ، مما يسهم بشكل أو آخر فى إيجاد مجتمعات عمرانية جديدة ، وخاصة فى المناطق النائية .

التأثيرات البيئية :وتتمثل فى الآتى :

– أن صور الوقود السائل التى يتم إنتاجها باستخدام هذه التكنولوجيا تتسم بخلوها من بعض العناصر ذات التأثيرات البيئية الضارة ، وخاصة الكبريت ، والتى توجد فى ذات المنتجات التى يتم إنتاجها من معامل التكرير العادية .

– أن الطاقة الكهربائية التى يتم توليدها هى طاقة نظيفة بدون تلوث بيئى من ثانى أكسيد الكربون .

ونخلص مما تقدم إلى ما يلى :

– أوضحت نتائج دراسة الجدوى الاقتصادية ، أن حالة الأساس لمشروع تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل ذات جدوى اقتصاديا ، وخاصة مع توافر احتياطيات الغاز اللازمة لهذا المشروع ، والتى تقدر بنحو ٤ تريليون قدم٣ طوال فترة المشروع . ويبلغ معدل العائد الداخلى على الاستثمار نحو ٣١,٦٪ ، بافتراض أن سعر الغاز ١,٠ دولار / ألف قدم٣ .

– أوضحت نتائج دراسة الحساسية لاقتصاديات مشروع تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل أنها ذات جدوى اقتصادية أيضا ، سواء بالنسبة لتحريك أسعار الغاز الطبيعى ما بين ٧٥ سنت حتى ١,٢٥ دولار/ ألف قدم٣ ، أو تحريك سعر الخصم من ٥٪ حتى ١٠٪ .

– أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمشروع تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل هى تأثيرات إيجابية على كل من : الناتج المحلى الإجمالى ، الإيرادات الحكومية ، العمالة ، إيجاد مجتمعات عمرانية جديدة ، تحقيق أمن الطاقة ، المحافظة على البيئة .

– يعتبر مشروع تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل مكملا لمشروعات تصدير فائض الغاز الطبيعى ، سواء بواسطة خطوط الأنابيب أو بصورة غاز مسال ، بهدف تعظيم العائد من هذا الغاز .

تقييم الفرص البديلة : هذه النقطة غير مضمنة فى دراسة الجدوى ، نظرا لأن توافر السولار يعتبر مسألة أمن قومى ، حيث تتوقف عليه حركة النقل الثقيل بالتربينات الغازية والدورة الحركية .

التوصيـــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تشجيع تنفيذ مشروعات تحويل الغاز الطبيعى إلى وقود سائل (السولار بصفة خاصة) كأحد البدائل المكملة لاستغلال فائض الغاز الطبيعى (جنبا إلى جنب مع مشروعات صناعة البتروكيماويات وغيرها من وسائل الاستغلال) ، بهدف تعظيم العائد من استغلال ذلك الفائض ، لما قد يكون فى هذا البديل من مزايا اقتصادية وبيئية ترجحه أمام البدائل الأخرى ، فضلا عن أهميته فى تحقيق مصدر آمن للطاقة لا يعتمد على الاستيراد .

* تشجيع تنفيذ مثل هذه المشروعات بمعرفة القطاع الخاص إلى جانب القطاع الحكومى .

* ضرورة النظر فى هيكل تسعير المنتجات البترولية ، وخاصة مع الزيادة الكبيرة فى الاستهلاك ، ولما لذلك من أثر كبير فى نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية موضوع هذه الدراسة .

* ضرورة ترشيد استهلاك السولار فى النقل خاصة ، سواء أكان السولار سيتم استيراده كليا أو جزئيا ، أو سيتم استخراجه من الغاز الطبيعى .

تحقيق التوازن المالى بين الإيرادات والمصروفات للسكك الحديدية *

تعتبر السكك الحديدية فى مقدمة وسائل النقل التى أسهمت فى نشر الحضارة والعمران ، فهى أقدم وسائل النقل السريع ظهورا ، ولاتزال تتفوق على وسائل النقل البرى الأخرى ، حيث تتمتع بعدة مزايا بالمقارنة مع النقل بالشاحنات ، فهى :

- أقل استهلاكاً للوقود .
- أقل فى تكاليف التشغيل .
- أقل تأثيرا فى الإضرار بالبيئة .
- الأكثر أمناً .
- تساعد فى التخفيف من كثافة حركة النقل على الطرق البرية .

وتعد مصر فى مقدمة الدول التى استخدمت السكك الحديدية كوسيلة للنقل فى قارتى إفريقيا وآسيا ، إذ بدأ إنشاء أول خط حديدى بين الإسكندرية والقاهرة فى عام ١٨٥٢ ، وتم تشغيله فى عام ١٨٥٦ . وأعقب ذلك إنشاء ومد شبكة الخطوط تدريجيا ، ومازالت خطط الهيئة تتضمن تنفيذ وإنشاء العديد من الخطوط الجديدة التى تسهم فى خدمة أغراض التعمير وتنمية المجتمعات العمرانية الجديدة .

ويبلغ إجمالى أطوال شبكة الخطوط حتى نهاية عام ٢٠٠١ حوالى ٤٩٠٠ كيلو متر ؛ تقوم بربط شمال البلاد بجنوبها وشرقها بغربها . وتمتد معظم الخطوط الحديدية بمحاذاة مجرى نهر النيل ودلتاه عبر مناطق عامرة بالسكان ، مما جعلها خطوطاً كثيفة الحركة بالنسبة لخدمة نقل الركاب .

وقد حظى مرفق السكك الحديدية باهتمام الحكومات عبر العصور المختلفة ، لدعم دورها المتميز فى مجال خدمات النقل ، فقد ظل المرفق منذ إنشائه مصلحة حكومية حتى صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة العامة لشئون سكك حديد مصر ، بتحويلها إلى هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة وذلك بهدف

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٣٠ .

تطوير أسلوب إدارتها وتحويلها من مصلحة إلى هيئة عامة . ثم صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بانشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، بهدف إدارة المرفق على أسس تجارية متحررة من القيود الحكومية .

نطاق الدراسة : يعاني مرفق السكك الحديدية من الكثير من المعوقات والمشكلات التي تحد من الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها هذه الوسيلة ، واستغلال الطاقات المتاحة في هذا المرفق بما يمكنه من أداء دوره في منظومة قطاع النقل الداخلي ؛ وبخاصة في مجال خدمة نقل البضائع – لاستغلال الميزات التنافسية التي تتمتع بها هذه الوسيلة ، ولتعظيم العائد من الاستثمارات الكبيرة التي ضخت في مشروعات هذا المرفق خلال العشرين سنة الماضية .

ونظرا لما أسفرت عنه نتائج التشغيل المالية من تحقيق عجز ، وبصفة مستمرة ، خلال ما يزيد على خمسة وعشرين عاما ، وفي إطار خطط الإصلاح الاقتصادي للدولة ؛ أعدت خطط مرحلية لتحقيق التوازن المالي لهذا المرفق ، ولكن جميع هذه الخطط لم تحقق المستهدف منها . وقد يتطلب الأمر إدارة هذا المرفق على أسس تجارية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء المالي الذاتي ، مع تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر – والذي يقدر بحوالي ١٤ مليار جنيه ، وذلك من خلال إعداد استراتيجية طويلة الأجل يتم تنفيذها على مرحلتين هما :

المرحلة الأولى : تهدف إلى اقتراح سياسة لخفض العجز المالي تدريجيا ، وتحقيق التوازن المالي خلال فترة زمنية محددة .

المرحلة الثانية : تطوير هيكل المرفق بتحويل الأنشطة والمرافق إلى وحدات اقتصادية مستقلة تدار على أسس اقتصادية ؛ لتحقيق عائد مناسب على رأس المال في إطار تطوير الهيكل التنظيمي إلى شركة قابضة وشركات مساهمة تابعة .

أهداف الدراسة : توضيح الوضع الحالي للسكك الحديدية على ضوء تطور النتائج المالية لتشغيل خدمات السكك الحديدية ، ووضع الإطار العام للخطط التنفيذية التي

تسهم فى تضييق الفجوة بين المصروفات والإيرادات تدريجيا ، وتحقيق التوازن المالى خلال فترة زمنية محددة .

أهمية الدراسة : ترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما تتضمنه من عناصر استراتيجية لتحقيق التوازن المالى للسكك الحديدية ، وبما يحقق :

– ترشيد الاستثمارات فى أسطول الوحدات المتحركة بالسكك الحديدية .

– تحقيق وفورات فى تكاليف النقل باستغلال الطاقات المتاحة وبدون استثمارات إضافية .

– تخفيض العجز المالى للسكك الحديدية تدريجياً .

– تحقيق التوازن المالى خلال فترة خمس سنوات قادمة .

– تهيئة المرفق لتحويله إلى شركة قابضة – تدار على أسس تجارية – لتحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر .

دراسة الوضع الحالى للسكك الحديدية :

أولاً : الشكل القانونى للهيئة :

تعتبر السكك الحديدية هيئة اقتصادية ينظم اختصاصاتها وأسلوب إدارتها وعلاقتها بالدولة القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، وطبقا لأحكام هذا القانون ، تختص الهيئة بما يلى :

– إنشاء وتشغيل شبكات السكك الحديدية على المستوى القومى ، وتطوير هذه الشبكات وتدعيمها بما يتناسب مع دورها الرئيسى فى حركة النقل ، والعمل على مسايرتها لمتطلبات التوسع فى الإنتاج والتعمير ، فى إطار الخطة الاقتصادية والسياسة العامة للدولة .

– وضع الخطط والبرامج ، وتتبع فى ذلك أساليب الإدارة التى تتفق ونشاطها ، وبدون التقيد باللوائح والقواعد الحكومية .

– إنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين ، ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها ، ويكون للعاملين فى الهيئة الأولوية فى شراء تلك الأسهم .

– يكون لها موازنة خاصة يتم إعدادها تبعا للقواعد التى تحددها اللوائح الداخلية للهيئة ، ودون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لإعداد موازنة الدولة .

– يعفى من الضرائب والرسوم الجمركية ما تستورده الهيئة من المعدات والآلات والأجهزة الفنية اللازمة لتشغيل مشروعات الهيئة .

– يقترح مجلس إدارة الهيئة أسعار أداء الخدمات التى تقوم بها ، وفقا لنظم التكاليف المحاسبية السليمة ، والأسس التى يقرها مجلس الإدارة ، وفى حالة قيام الدولة بتحديد أسعار الخدمات بأقل من الأسعار المعتمدة تتحمل الموازنة العامة للدولة الفروق الناتجة عن ذلك ، ويتعين إدراجها فى موازنة الهيئة عن السنة المالية التالية .

ثانيا: الطاقات المتاحة للنقل:

شبكة الخطوط الحديدية : تتكون شبكة الخطوط الحديدية من ٤٣ خطا ، عدا الخطوط الجارى إنشاؤها ، ويبلغ إجمالى أطوال هذه الخطوط حوالى ٤٩٠٠ كيلو متر ، بالإضافة إلى أطوال الفروع والتى تبلغ حوالى ٢٩٠٠ كيلو متر .

وتستطيع طاقة الخطوط الحالية تشغيل حوالى ١٩٥٠ قطار ركاب ، و٤٨٠ قطار بضاعة فى اليوم ، وذلك طبقا لدراسة الخطة الرئيسية للسكك الحديدية فى عام ١٩٩٦ .

وتبلغ أطوال الخطوط المربعة ٢٠ كيلو مترا فقط (أربعة خطوط فى المسافة من القاهرة – قليوب) ، وأطوال الخطوط المزدوجة ١٣٢٢ كيلو متراً ، وباقى الخطوط مفردة .

ومعظم الخطوط – ٣١ خطاً – يعمل عليها كل من قطارات الركاب والبضائع ، وتسعة خطوط يعمل عليها قطارات ركاب فقط ، وثلاثة خطوط مخصصة لقطارات البضائع .

ويبلغ عدد المحطات على هذه الخطوط حوالى ٧٨٥ محطة .

وتسمح الخطوط بمسير القطارات بسرعات قصوى تتراوح ما بين ٧٠ – ١٦٠كم/ساعة ، فى حين تتراوح سرعة القطارات على معظم الخطوط ما بين ٤٠ إلى ١٢٠ كم/ساعة .

أسطول الوحدات المتحركة : تمتلك السكك الحديدية أسطولاً كبيراً من الوحدات المتحركة يتمثل فيما يلى :

– ٦٧٤ قاطرة تتراوح قدراتها ما بين ١٦٥٠ إلى ٢٤٥٠ حصان ، وحوالى ٦٦٪ من هذه القاطرات تجاوزت موعد إجراء العمرة الشاملة والتى تجرى كل ١٢ عاماً .

ولا توجد بالهيئة حاليا قاطرات مناورة ، وتتم عمليات المناورة فى الورش والأحواش بقاطرات الطوالى ، مما يؤثر سلبا على طاقة الجر ، وتقدر احتياجات الهيئة من هذه القاطرات بحوالى ١٠٠ قاطرة مناورة .

– ٣ وحدات ديزل توربينية ، وتعمل على خط القاهرة – الإسكندرية .

– ٣١٥٣ عربة ركاب متنوعة ، وتقوم الهيئة بتنفيذ مشروع تطوير العربات العادية إلى عربات مميزة .

– ١٢٠٢٠ عربة بضائع مختلفة الحمولات والطرازات ، ومعظم أسطول العربات من هذا النوع غير مزود بأجهزة فرامل ، مما يحد من سرعة مسير قطارات البضائع . ولزيادة سرعة قطارات البضائع من ٤٠ كم إلى ٧٠ كم ساعة فإنه يتم حاليا تنفيذ مشروع تزويد عربات البضائع بأجهزة فرامل .

الــــورش : يخدم أسطول الوحدات المتحركة ٢١ ورشة ، منها ٨ ورش رئيسية للعمرات الشاملة والتجديدات وإنتاج بعض قطع الغيار ، و١٣ ورشة صيانة بالمناطق . وتحتاج الورش إلى تطوير فى بنيتها الأساسية وإمكاناتها الفنية ، حتى ترتفع كفاءتها للقيام ببرامج الصيانة بالجودة والكفاءة الفنية المطلوبة .

ثالثاً : خدمات النقل بالسكك الحديدية :

تعتبر السكك الحديدية أحد الوسائل الهامة فى منظومة النقل الداخلى فى مصر ؛ بما تمتلكه من طاقات نقل كبيرة تتمثل فى شبكة الخطوط الممتدة وأسطول الوحدات المتحركة . وتعتبر وسيلة السكك الحديدية الدعامة الأساسية لنقل الركاب ، إذ تسهم بنقل حوالى ٥٠٪ من حجم حركة الركاب على المستوى القومى ، كما تسهم بنصيب محدود فى نقل المنقولات الاستراتيجية من مستلزمات الإنتاج والإنتاج التام ، إلى جانب مساهمتها فى نقل التجارة الخارجية ، وبصفة خاصة المواد التموينية المستوردة . ويبلغ نصيبها حوالى ٥٪ من إجمالى منقولات البضائع على المستوى القومى .

وفيما يلى موجز لخدمات النقل والطاقات المتاحة لها :

خدمة نقل الركاب : تقوم السكك الحديدية بأداء خدمات نقل الركاب المختلفة بين المدن للمسافات الطويلة والمتوسطة ، إضافة إلى خدمة النقل داخل المدن والضواحى لمدينتى القاهرة والإسكندرية .

خدمات التشغيل : تبوب خطوط السكك الحديدية من ناحية التشغيل إلى ثلاثة أقسام :

خطوط رئيسية : وهى :

- خط القاهرة – طنطا – الإسكندرية .
- خط القاهرة – الإسماعيلية – بورسعيد .
- خط القاهرة – أسيوط – السد العالى .

خطوط فرعية : وهى جميع الخطوط بعد استبعاد الخطوط الرئيسية وخطوط الضواحى .

خطوط الضواحى : وهى الخطوط الخاصة بخدمة الضواحى بمدينتى القاهرة والإسكندرية .

تشغيل قطارات نقل الركاب : توجد خمسة أنواع من قطارات نقل الركاب هى :

- قطارات ركاب سريعة (وهى قطارات قد تبلغ سرعتها القصوى ١٤٠ كيلو متراً

فى الساعة) ، ومنها : قطارات لا تقف فى محطات متوسطة ، وبعضها يعمل على خطى القاهرة – الإسكندرية ، والقاهرة – الأقصر .

– قطارات تتوقف فقط بعواصم المحافظات وبعض المدن الهامة .

– قطارات مراكز شبه سريعة : وهى التى تبلغ سرعتها ٩٠ كيلو متراً فى الساعة ، وتتوقف فى عواصم المحافظات وفى المدن الهامة .

– قطارات ركاب محلية ، وتقف بجميع المحطات .

– قطارات نوم ، وهى قطارات خدمات ليلية على خطى القاهرة – السد العالى ، والقاهرة – مرسى مطروح .

ويتم تشغيل حوالى ١٣١٥ قطار ركاب يومياً .

ويوضح الجدول التالى أعداد قطارات الركاب التى يتم تشغيلها يومياً على خطوط الشبكة .

جدول رقم (١)

توزيع قطارات الركاب حسب أنواعها

نوعية القطارات	قطارات مكيفة	قطارات سياحية	قطارات إكسبريس	قطارات ركاب محلية	قطارات ضواحى	إجمالى
العدد	٧١	٦٨	١٥٧	٧٧١	٢٤٨	١٣١٥

المصدر : الإدارة العامة للتشغيل ، سكك حديد مصر .

درجات السفر : توجد بالسكك الحديدية أربع درجات رئيسية للسفر بقطارات الركاب تبعاً لنوع الخدمة وهى : الدرجة الأولى المكيفة ، والدرجة الثانية المكيفة ، والدرجة الثانية العادية والمميزة ، والدرجة الثالثة العادية والمميزة .

خدمة نقل البضائع : تقوم السكك الحديدية بأداء خدمات النقل لجميع أنواع المنقولات ، سواء للبضائع المحزومة أو بضائع الصب الجاف والسائل ، وكذلك السلع المجمدة ونقل الحاويات . وتسهم السكك الحديدية بصفة خاصة فى نقل السلع التى تنقل بأوزان كبيرة ولمسافات طويلة وتحتاج إلى ترتيبات خاصة فى النقل ، مثل : توفير طرازات خاصة – تشغيل قطارات كاملة – إعداد برامج زمنية للنقل .

تشغيل قطارات البضائع : يتم تشغيل حوالى ٥٠ قطار بضائع يومياً . ويوجد نوعان من قطارات البضائع هما :

قطارات بضائع موحدة : وهى مركبة من عربات ذات طراز واحد ، وتنقل سلعة واحدة من نقطة شحن واحدة إلى نقطة تفريغ واحدة – أو إلى عدة محطات متقاربة . ونظراً لأن السكك الحديدية هى الوسيلة المناسبة لنقل الشحنات الكبيرة ، فإن أوزان المنقولات بهذه القطارات تمثل حوالى ٩٥ – ٩٨٪ من إجمالى منقولات السكك الحديدية ، ومن أهم هذه القطارات :

– قطارات نقل الغلال الصب ؛ وتستخدم فى نقل الغلال الصب من الموانى إلى الصوامع الرئيسية بداخل البلاد .

– قطارات نقل خام الحديد ؛ وتستخدم لنقل خام الحديد من مناجم الواحات البحرية إلى مصانع الحديد بالتبين .

– قطارات المواد البترولية ؛ ويتم الاستفادة منها فى نقل المواد البترولية من معامل التكرير إلى المستودعات الرئيسية بمحافظات الاستهلاك .

– قطارات نقل الفوسفات ؛ وتستخدم فى نقل الفوسفات من مناجم السباعية إلى مصانع الأسمدة .

– قطارات نقل المنتجات الصناعية (أسمدة – سكر – أسمنت) ؛ وتقوم بنقل الإنتاج التام من مصانع الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك .

– قطارات نقل الحاويات ؛ وتستخدم فى نقل الحاويات الترانزيت ما بين الموانى المصرية .

قطارات بضائع عادية (نقالى) : وهى التى تنقل الرسائل الصغيرة بنظام الشحنة الكاملة أو غير الكاملة ، وتقدم هذه القطارات عند الطلب ، وهى نادرة الحدوث فى الوقت الحالى حيث تبلغ نسبتها حوالى ٢٪ من إجمالى قطارات البضائع .

رابعاً: تطور نتائج التشغيل المالية :

كان مرفق السكك الحديدية يحقق فائضاً ماليا يدعم موارد الدولة المالية حتى الستينات من القرن الماضى ، إلا أنه لعدة ظروف تاريخية وبصفة خاصة بعد ١٩٦٧ ،

وما تبع ذلك من عدم توفر الاستثمارات الكافية ، سواء لإجراء أعمال صيانة الخطوط والوحدات المتحركة ، أو تلك اللازمة لتدعيم البنية الأساسية وتوفير طاقة الجر اللازمة للوفاء باحتياجات الطلب - فقد أدى ذلك إلى انخفاض كفاءة المرفق ، وانصراف العديد من كبار العملاء عن النقل بالسكك الحديدية ، وانخفاض إيرادات نقل البضائع والتى كانت أحد المصادر الهامة للإيرادات فى تلك الفترة . ونجم عن ذلك أن بدأ المرفق منذ عام ١٩٧٦ فى تحقيق عجز مالى متزايد بصفة مستمرة ، حتى انخفضت نسبة تغطية الإيرادات إلى المصروفات فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى حوالى ٦٠,١٪ (شاملة الإهلاك فقط ولا تشمل فوائد القروض) .

وفى إطار تدعيم وتطوير المرفق ليقوم بدوره المناسب فى النقل القومى ، فقد أعدت خطة لتطويره حتى يمكن تحقيق التوازن المالى وتغطية الإيرادات للمصروفات ، وذلك بالأخذ بعدة أساليب منها :

- الزيادة التدريجية فى تعريفات وأجور النقل .
- تخفيض بعض الأعباء المالية عن الهيئة .
- العمل على ترشيد مصروفات التشغيل .

وقد تم زيادة فئات أجور السفر تدريجيا خلال السنوات من ١٩٩٢/٩١ إلى ١٩٩٥/٩٤ مع تحمل الدولة أعباء فوائد القروض المحلية والخارجية ، مما كان له الأثر الواضح على تحسين نسبة التشغيل تدريجياً ، حتى بلغت نسبة تغطية الإيرادات إلى المصروفات ٧٦٪ عام ١٩٩٥/٩٤ . ويوضح جدول رقم (٢) تطور نسبة التغطية خلال الفترة من عام ١٩٩١/٩٠ حتى ١٩٩٥/٩٤ .

جدول رقم (٢)

تطور نسبة الإيرادات إلى المصروفات

السنة	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	١٩٩٥/٩٤
نسبة الإيرادات إلى المصروفات	٪٦٠,٣	٪٦٠,١	٪٦٩,١	٪٦٨,٧	٪٧٦,١

المصدر : الإدارة العامة للشئون المالية ، سكك حديد مصر .

وبدءاً من عام ١٩٩٦/٩٥ تجمدت أجور السفر ، على الرغم من تزايد الأعباء المالية للهيئة نتيجة الارتفاع المستمر فى تكاليف التشغيل ، وأعباء تمويل الاستثمارات ، مما أدى إلى الزيادة المستمرة فى العجز المالى ، وانخفاض نسبة التغطية تدريجيا خلال الفترة من عام ١٩٩٦/٩٥ حتى عام ٢٠٠٠/٩٩ . ويوضح جدول رقم (٣) أن إجمالى العجز خلال عام ٢٠٠٠/٩٩ بلغ ٣٨٤ مليون جنيه ، بنسبة تغطية قدرها ٦٦,٨ ٪ .

جدول رقم (٣)
تطور النتائج المالية

بالمليون جنيه

السنة المالية	الإيرادات		المصروفات		العجز		نسبة التغطية ٪
	المبلغ	٪	المبلغ	٪	المبلغ	٪	
١٩٩٥/٩٤	٦٢٣	-	٨١٨	-	-	-	٧٦
١٩٩٦/٩٥	٦٢٦	١٠٠	٨٨٣	١٠٠	٢٥٧	١٠٠	٧١
١٩٩٧/٩٦	٦٥٠	١٠٤	٩٢٤	١٠٥	٢٧٤	١٠٧	٧٠
١٩٩٨/٩٧	٦٥٦	١٠٥	١٠٠٠	١١٣	٣٤٤	١٣٤	٦٦
١٩٩٩/٩٨	٦٧١	١٠٧	١٠٧٧	١٢٢	٤٠٦	١٥٨	٦٢
٢٠٠٠/٩٩	٧٧٦	١٢٤	١١٦٠	١٣٠	٣٨٤	١٤٤	٦٦,٨

المصدر : الإدارة العامة للشئون المالية ، سكك حديد مصر .

ويتبين من الجدول السابق ما يلى :

- ارتفعت الإيرادات تدريجياً خلال هذه الفترة حتى بلغت نسبة الزيادة ٢٤٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩ .

- ارتفعت المصروفات تدريجيا بنسب تفوق زيادة الإيرادات خلال ذات الفترة حتى بلغت نسبة الزيادة ٣٠٪ فى عام ٢٠٠٠/٩٩ .

- بلغ إجمالى تكاليف التشغيل ١١٦٠ مليون جنيه فى عام ٢٠٠٠/٩٩ ، ويمثل بندا الأجور ومخصصات الإهلاك حوالى ٦٨,١٪ من إجمالى التكاليف ، منها :

  - تكاليف الأجور وصلت إلى ٤٥٥,١ مليون جنيه بنسبة ٣٩,٢٪ .
  - تكاليف الإهلاك بلغت ٣٣٤,٨ مليون جنيه بنسبة ٢٨,٩ ٪ .

مما يتطلب ضرورة النظر فى إعادة هيكلة العمالة بما يتناسب والاحتياجات الفعلية للتشغيل ، وكذلك فى أسلوب احتساب العمر الإنتاجى ومخصصات الإهلاك للأصول الثابتة والمتحركة .

- بلغت الزيادة المستمرة فى إجمالى العجز حوالى ٣٨٤ مليون جنيه فى عام ٩٩/٢٠٠٠ .

- الانخفاض المستمر خلال هذه الفترة فى نسبة تغطية الإيرادات إلى المصروفات حتى بلغت ٦٦,٨٪ فى عام ٩٩/٢٠٠٠ .

- أظهرت الميزانية العمومية المعدلة فى ٣٠/٦/٢٠٠٠ وجود عجز مقداره ٣,٢ مليار جنيه يمثل مجموع عجز النشاط الجارى المرحل من موازنة العام السابق ، والذى كان من المقرر - طبقا لبرنامج الإصلاح المالى - أن تقوم الدولة بتمويله خلال سنوات تنفيذ هذا البرنامج .

ويلزم تصويب ذلك الأمر عن طريق اعتباره ديناً معدوماً أو مساهمة من الدولة فى رأس مال السكك الحديدية ، وإعداد خطة عاجلة تتضمن حزمة متكاملة من الأساليب لتقليل الفجوة بين الإيرادات والمصروفات خلال الفترة القادمة .

خامساً : تحليل نتائج التشغيل عن عام ٩٩/٢٠٠٠ :

أظهرت نتائج التشغيل لعام ٩٩/٢٠٠٠ ، مقارنة مع عام ٩٨/١٩٩٩ ، زيادة فى الإيرادات مقدارها ١٠٥ ملايين جنيه ، بنسبة قدرها ١٥,٦٪ ، كما أسفرت عن زيادة فى المصروفات جملتها ٨٣,١ مليون جنيه فقط ، بنسبة قدرها ٧,٧٪ عن العام السابق ، وتراجع إجمالى العجز المالى إلى ٣٨٤,٥ مليون جنيه مقابل ٤٠٦,١ مليون جنيه ؛ بنسبة انخفاض قدرها ٤,٩٪ عن العام السابق .

نتائج التشغيل المالية : أسفرت نتائج التشغيل المالية عن تحقيق عجز قدره ٣٨٤,٥ مليون جنيه على الوجه التالى :

٣٥٧,٠ مليون جنيه خدمة نقل الركاب

١٠٤,٣ مليون جنيه خدمة نقل البضائع

٤٦١,٣ جملة العجز

٧٦,٨ - فائض الخدمات الأخرى

٣٨٤,٥ صافى العجز

ويوضح جدول رقم (٤) إجمالى نتائج التشغيل عن العام المالى ٩٩/٢٠٠٠ :

جدول رقم (٤)

النتائج المالية لعام ٩٩/٢٠٠٠

البند	الإيرادات	المصروفات بما فيها الإهلاك	الفائض / العجز النهائى	نسبة التغطية %
نقل الركاب	٤٦٠,٢	٨١٧,٢	٣٥٧	٥٦,٣٪
نقل البضائع	٢٢٥,١	٣٢٩,٤	١٠٤,٣	٦٨,٣٪
متنوعة	٩٠,٤	١٣,٦	٧٦,٨	-
إجمالى	٧٧٥,٧	١١٦٠,٢	٣٨٤,٥	٦٦,٨٪

المصدر : تقرير نتائج أعمال مراكز الربحية للعام المالى ٩٩/ ٢٠٠٠ ، سكك حديد مصر .

كما بلغت نسبة تغطية الإيرادات إلى المصروفات لهذا العام ٦٦,٨٪ . وتجدر الإشارة إلى أن نسبة التغطية قبل حساب الإهلاك وفوائد القروض بلغت ٩٤٪ ، بينما انخفضت إلى ٤٠,٢٪ بعد احتساب الإهلاك وكذا فوائد القروض التى بلغت ٧٧١,٤ مليون جنيه .

خدمة نقل الركاب : أسفرت النتائج عن تحقيق عجز قدره حوالى ٣٥٧ مليون جنيه ، تمثل نسبة ٩٣٪ من إجمالى العجز للركاب والبضائع لذلك العام ، والبالغ قدره ٤٦١,٣ مليون جنيه . وحققت خدمة المميز (المكيف ويشمل قطارات التوربينى) فائض تشغيل حوالى ١٩ مليون جنيه ، كما بلغت نسبة التغطية لهذا العام ١٠٨,٧٪ ، ترتفع إلى حوالى ١٢١٪ بدون خدمة قطارات التوربينى ، إذ أسفرت هذه الخدمة عن تحقيق خسائر قدرها حوالى ١٧,٥ مليون جنيه ، بنسبة تغطية قدرها ٥٩,٤٪ فقط . كما أسفرت جميع الخدمات الأخرى عن تحقيق عجز ، إذ بلغت نسبة التغطية لهذه الخدمات ما بين ٢٣ – ٥٢٪ فقط . وتحقق خدمة قطارات الركاب المحلية أعلى خسائر حيث بلغت ٢٠٤,٣ مليون جنيه ، وأقل نسبة تغطية ، إذ وصلت إلى ٢٣٪ فقط .

ويوضح جدول رقم (٥) نتائج التشغيل ونسبة التغطية لخدمة نقل الركاب :

جدول رقم (٥)
نتائج التشغيل ونسبة التغطية لخدمة نقل الركاب

م	الخدمـــة	إجمالي الإيرادات بالمليون جنيه	إجمالي المصروفات بالمليون جنيه *	الفائض / العجز بالمليون جنيه	نسبة التغطية ٪
١	خدمات المميز (المكيف) :				
	• خدمات المكيف	٢١٠,٦	١٧٤,١	٣٦,٥	٪١٢١
	• خدمات الوحدات التوربينية	٢٥,٦	٤٣,١	١٧,٥	٪٥٩,٤
	الإجمالى	٢٣٦,٢	٢١٧,٢	١٩	٪١٠٨,٧
٢	قطارات الإكسبريس	١٢٨,٢	٢٤٥,٢	١١٧	٪٥٢,٣
٣	قطارات الركاب المحلية	٦١,٠	٢٦٥,٣	٢٠٤,٣	٪٢٣,٠
٤	ضواحى	١٥,٧	٤٠,٢	٢٤,٥	٪٣٩,٠
٥	خدمات متنوعة	١٩,١	٤٩,٣	٣٠,٢	٪٣٨,٧
	إجمالى	٢٢٤,٠	٦٠٠,٠	٣٧٦	٪٣٧,٣
	الإجمالى الكلى	٤٦٠,٢	٨١٧,٢	٣٥٧	٪٥٦,٣

* بيانات المصروفات عاليه شاملة الإهلاك فقط وبدون إضافة الفوائد على القروض .
المصدر : تقرير نتائج أعمال مراكز ربحية خدمات الركاب للعام المالى ٩٩/٢٠٠٠ ، سكك حديد مصر .

خدمة نقل البضائع : أسفرت نتائج تشغيل خدمة نقل البضائع عن تحقيق إيرادات بلغت ٢٢٥,١ مليون جنيه ، ومصروفات وصلت إلى ٣٢٩,٤ مليون جنيه ، وبنسبة تغطية ٦٨,٣٪ ، وبعجز صاف قدره حوالى ١٠٤,٣ مليون جنيه ، تمثل ٢٧٪ من إجمالى العجز المالى للركاب والبضائع والبالغ ٤٦١,٣ مليون جنيه . وحققت ثلاثة منقولات فقط هى : الحبوب ، والحاويات ، وقصب السكر ، فائض تشغيل بلغ ١١,٧ مليون جنيه ، ونسب تغطية تتراوح ما بين ١١٠٪ و ٣٥٥,١٪ . كما حققت باقى الأصناف المنقولة عجزاً بلغ حوالى ١١٦ مليون جنيه ، ونسب تغطية تتراوح ما بين ١٧٪ و ٨٨٪ .

ويوضح جدول رقم (٦) نتائج التشغيل ونسبة التغطية لمنقولات البضائع :

جدول رقم (٦)

نتائج التشغيل ونسبة التغطية لمنقولات البضائع

المبالغ بالمليون جنيه

السلعة	الإيرادات	المصروفات بما فيها الإهلاك	الفائض / العجز	نسبة التغطية %
أولاً : منقولات تحقق فائضاً :				
– الحبوب	٣٥,٢	٣١,٠	٤,٢	١١٢,٥٪
– الحاويات	١٠,٣	٢,٩	٧,٤	٣٥٥,١٪
– قصب السكر	١,٣	١,٢	٠,١	١١٠٪
إجمالي الفائض	٤٦,٨	٣٥,١	١١,٧	
ثانياً : منقولات تنقل بالتكلفة :				
خام الحديد	٦٢,٤	٦٢,٤	—	١٠٠٪
ثالثاً : منقولات حققت عجزاً :				
– منتجات بترولية	٢٥,٥	٣١,٤	– ٥,٩	٨١٪
– فحم كوك	٢٣,٦	٢٦,٩	– ٣,٣	٨٨٪
– مهمات الهيئة	١٧,٧	٥٣,٩	– ٣٦,٢	٣٣٪
– الفوسفات	٨,٥	١٠,٦	– ٢,١	٨٠,٣٪
– الطفلة	٨,٨	١٣,٣	– ٤,٥	٦٦,٤٪
– الحربية	٩,٦	١٨,٩	– ٩,٣	٥٠,٧٪
– أحجار وحجر جيرى	٥,١	١٠,٤	– ٥,٣	٤٩,٤٪
– أسمدة	٥,٣	١٣,٣	– ٨,٠	٣٩,٧٪
– أسمنت	٢,٠	٤,٢	– ٢,٢	٤٧,٢٪
– مولاس	١,٥	٥,٩	– ٤,٤	٢٥,٢٪
– مياه	٢,٠	١١,٨	– ٩,٨	١٧,٢٪
– سكر	٣,٧	٢٢,٠	– ١٨,٣	١٧,٠٪
– منقولات أخرى	٢,٦	٩,٣	– ٦,٧	٢٨,٠٪
إجمالي العجز	١١٥,٩	٢٣١,٩	– ١١٦,	٥٠٪
إجمالي الأصناف	٢٢٥,١	٣٢٩,٤	١٠٤,٣	٦٨,٣٪

المصدر : تقرير نتائج أعمال مراكز ربحية خدمة نقل البضائع للعام المالي ٩٩/٢٠٠٠ ، سكك حديد مصر .

سادسا : خطة الإصلاح المالى للهيئة :

فى إطار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر - وفى ضوء توصيات البنك الدولى - سبق أن أعد برنامج لإصلاح الهيكل المالى لهيئة السكك الحديدية ، يهدف إلى تخفيض العجز المالى تدريجياً بدءاً من العام المالى ١٩٩١/٩٠ ، وتحقيق التوازن المالى بين الإيرادات ومصروفات التشغيل والصيانة والإهلاك بنهاية العام المالى ١٩٩٨/٩٧ ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذا البرنامج الذى ارتكز على عدة محاور ، من أهمها :

- تحويل كافة أرصدة القروض المحلية والأجنبية إلى رأس مال الهيئة ، على أن تقوم الدولة بسداد أقساط وفوائد هذه القروض .

- تقوم الحكومة بتمويل العجز المالى خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح للسنوات المالية من ١٩٩١/٩٠ حتى ١٩٩٨/٩٧ .

- قيام الحكومة بتمويل القروض اللازمة للاستثمارات الجديدة المخططة خلال تلك الفترة .

- استمرار إضافة ما يتاح من تمويل محلى وخارجى للخطة الاستثمارية للهيئة ، بما فيها الدفعات المقدمة إلى رأس المال ، باعتبارها مساهمة من الدولة وليست قروضاً ، وذلك عن الفترة من عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩٨/٩٧ .

- تحريك فئات أجور السفر وتعريفات نقل البضائع سنويا ، إلا أن الزيادات التى تقررت فى أجور النقل فى عامى ١٩٩١/٩٠ ، ١٩٩٣/٩٢ - إضافة إلى عوامل التضخم وارتفاع تكاليف التشغيل - أدت إلى عدم تحقيق نسبة التغطية المستهدفة خلال هذين العامين ، مما حدا بالهيئة إلى التقدم للحكومة للموافقة على تعديل نسبة التغطية ، وقد تمت الموافقة على تعديل هذه النسب .

وقد أسفرت نتائج التشغيل الفعلية خلال الفترة من عام ١٩٩٣/٩٢ حتى ١٩٩٨/٩٧ عن عدم تحقيق نسب التغطية المعدلة ، بل تراجعت تلك النسب عام ١٩٩٨/٩٧ عن العام المالى الذى يسبقه ، لذلك تقدمت الهيئة بطلب مد الفترة اللازمة لتحقيق التوازن المالى حتى عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وقد تمت الموافقة على هذا المد .

ويوضح جدول رقم (٧) بيان نسب التغطية فى خطة الإصلاح ونسب التغطية الفعلية حتى عام ١٩٩٨/٩٧ :

جدول رقم (٧)
نسب التغطية فى الخطة الأولى
والمعدلة ونسبة التغطية الفعلية حتى عام ١٩٩٨/٩٧

السـنة	نسبة التغطية فى الخطة الأولى	نسبة التغطية فى الخطة المعدلة	نسبة التغطية الفعلية
٩١/٩٠	٪٦٥	—	٪٦٠,٣
٩٢/٩١	٪٧٠	—	٪٦٠,١
٩٣/٩٢	٪٧٥	٪٦٢	٪٦٩,١
٩٤/٩٣	٪٨٠	٪٦٨	٪٦٨,٧
٩٥/٩٤	٪٨٥	٪٧٦	٪٧٦,١
٩٦/٩٥	٪٩٠	٪٨٤	٪٧٠,٧
٩٧/٩٦	٪٩٥	٪٩٢	٪٧٠,٣
٩٨/٩٧	٪١٠٠	٪١٠٠	٪٦٥,٦
١٩٩٩/٩٨			٪٦٢,٣
٢٠٠٠/٩٩			٪٦٦,٨

(*) نسبة الإيرادات إلى المصروفات (شاملة الإهلاك) .
المصدر : الإدارة العامة للشئون المالية ، سكك حديد مصر .

العوامل المؤثرة على الكفاءة الإنتاجية والربحية :

تواجـه السكك الحـديدية العـديد من المشكلات التى تؤثر على كـفـاءة التـشـغـيل والربحية ، ومن أهمها :

أولا : تشغيل الخطوط ضئيلة الحركة :

أنشأت الهيئة العديد من الخطوط قبل التوسع فى إنشاء شبكة الطرق البرية ، وقد نجم عن تطور إنشاء شبكة الطرق وإنشاء طرق برية موازية لبعض الخطوط ، مع توفير وسـائل نقل بديلة تتسم بالمرونة فى أداء الخـدمـات - أن تحـول مـعظم الركـاب إلى استخدام وسيلة السيارات وانخفضت نسبة إشغال القطارات ، وأصبحت هذه الخطوط ضئيلة الحركة . وتتسم ظروف النقل على هذه الخطوط بالآتى :

- انخفاض عدد الركاب بهذه القطارات بنسبة كبيرة .
- توفر وسائل خدمة بديلة .

- غير متوقع زيادة حجم الطلب مستقبلاً .
- تراجع أهمية هذه الخطوط سواء لخدمة الركاب أو البضائع .
- لا توجد خطط لتطوير هذه الخطوط .

وتتراوح نسبة تغطية الإيرادات إلى مصروفات التشغيل ما بين ١٪ - ١٠٪ تقريباً .

وفيما يلى بيان بهذه الخطوط ونسبة التشغيل طبقا لتقديرات دراسة الخطة الرئيسية للسكك الحديدية :

الخـــط	نسبة الإيرادات إلى التكاليف
مواصلة الروضة / الروضة بلد	١٪
كفر سعد / كفر سليمان	٣٪
الفيوم / سنورس	٥٪
جاويش / منشية أبو الصمد	٦٪
بنى سويف / سنورس	١٠٪

المصدر : دراسة الخطة الرئيسية لسكك حديد مصر ١٩٩٩ .

ثانيا : انخفاض الطلب على خدمة نقل البضائع :

كانت السكك الحديدية حتى الستينات من القرن الماضى هى الوسيلة الرئيسية لنقل البضائع ، ولظروف تاريخية مرت بها البلاد فى أعقاب عام ١٩٦٧ ، ولنقص الاعتمادات المالية التى خصصت لمرفق السكك الحديدية - حدث انخفاض فى مستوى الخدمة ، ومع بداية الثمانينات شرعت الهيئة فى تنفيذ برنامج طموح للنهوض بالمرفق والقيام بأعمال التجديدات . وخلال هذه الفترة أعطيت الأولوية لتشغيل قطارات الركاب ، مما تعذر معه الالتزام بجداول مسير قطارات البضائع ، وطول زمن الرحلة لرسائل البضائع ، وعدم إمكان الوفاء بمتطلبات كبار عملاء النقل .

وقد أدت هذه الظروف إلى انصراف بعض العملاء عن التعامل مع السكك الحديدية ، وتحول بعض المنقولات كلية إلى استخدام الوسائل المنافسة .

وقد تضاءل نصيب السكك الحديدية فى نقل البضائع من إجمالى منقولات البضائع ، ليصل فى عام ١٩٩٢ إلى ٥٪ فقط من إجمالى المنقولات على المستوى

القومى – وتعد هذه النسبة من أدنى المستويات فى مختلف دول العالم ، وذلك على الرغم من تمتع السكك الحديدية بعدة ميزات تنافسية لنقل العديد من المنقولات ، مع انخفاض نولون النقل بها بالمقارنة مع وسيلة النقل البرى .

هذا وقد أوصت دراسات النقل القومى بزيادة نصيب مشاركة السكك الحديدية فى سوق النقل ، لتصويب نموذج توزيع النقليات Modal Split بين وسائل النقل الداخلى . وطبقا لتقديرات دراسة الخطة الرئيسية للسكك الحديدية ، فإن نصيب السكك الحديدية المستهدف فى عام ١٩٩٨ قدر بحوالى ١٤,٣ مليون طن ، يرتفع إلى حوالى ١٨,٤ مليون طن فى عام ٢٠١٢ ، إلا أن نتائج تشغيل خدمة نقل البضائع خلال السنوات السابقة تشير إلى عدم تحقيق هذا المستهدف ، إذ بلغ إجمالى أوزان المنقولات بالسكك الحديدية فى عام ١٩٩٨ حوالى ١٠,٨٨٥ مليون طن فقط ، وارتفعت فى عام ٢٠٠٠ إلى حوالى ١٢ مليون طن تقريبا .

ومن الأهمية بمكان إعداد دراسة تحليلية لمنقولات البضائع بالسكك الحديدية لتحديد دورها فى حركة النقل ، وخاصة للسلع التى تتمتع فيها السكك الحديدية بميزة تنافسية فى النقل .

ومن وجهة النظر التسويقية ، يمكن تقسيم منقولات البضائع بالسكك الحديدية إلى مجموعتين هما :

الأولى : المنقولات الخاصة ؛ وهى التى لا تحتاج إلى جهود تسويقية لاجتذابها ، وتتضمن هذه المجموعة : المنقولات الخاصة بمشروعات السكك الحديدية ، ومنقولات خام الحديد بخط الواحات ، ومنقولات القوات المسلحة ، وهذه المنقولات تخصص لها أساطيل نقل خاصة .

الثانية : المنقولات التجارية ؛ وهى التى تحتاج إلى جهود تسويقية وإجراء بحوث ودراسات سوق ، بما يكفل احتفاظ السكك الحديدية بدورها فى نقل بعض السلع أو لزيادة نصيبها من البعض الآخر .

ويوضح جدول رقم (٨) تطور إجمالى منقولات السكك الحديدية خلال التسعينات :

جدول رقم (٨)

تطور إجمالى منقولات البضائع فى الفترة من ١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٠/٩٩ (ألف طن)

السنة	إجمالى المنقولات (١)		المنقولات الخاصة (٢)		المنقولات التجارية (٣)		نسبة المنقولات التجارية ٣/١٠٠%	
	طن ألف	طن . كم مليون	طن ألف	طن . كم مليون	طن ألف	طن . كم مليون	طن ألف	طن . كم مليون
١٩٩١/٩٠	١٠٨٢١	٣١٤٨	٤٩٩٧	١٣٠٥	٥٨٢٤	١٨٤٣	٥٤	٥٩
١٩٩٢/٩١	١٠٨٧٥	٣٢١٢	٤٥٦٥	١١٨٥	٦٣١٠	٢٠٢٧	٥٨	٦٣
١٩٩٣/٩٢	١٠٣٠٩	٣١٤٢	٤٤٩٩	١٢٩٣	٥٨١٠	١٨٤٩	٥٦	٥٩
١٩٩٤/٩٣	١١٥٦٦	٣٦٢١	٤٩٤٤	١٣٢٨	٦٦٢٢	٢٢٩٣	٥٧	٦٣
١٩٩٥/٩٤	١٢٢٤٠	٤٠٧٣	٤٨٢٤	١٣٦١	٧٤١٦	٢٧١٢	٦١	٦٧
١٩٩٦/٩٥	١٢٧٩٥	٤١١٧	٥١٦٥	١٤٠٠	٧٦٣٠	٢٧١٧	٦٠	٦٦
١٩٩٧/٩٦	١٢٠٤٢	٣٩٦٩	٥٠٩١	١٣٧٩	٦٩٥١	٢٥٩٠	٥٨	٦٥
١٩٩٨/٩٧	١٢٣٣٤	٤٠٢٧	٥٦٣١	١٥٦٥	٦٧٠٣	٢٦٤٢	٥٤	٦١
١٩٩٩/٩٨	١٠٨٨٥		٤٢٩٠		٦٥٩٥		٦١	
٢٠٠٠/٩٩	١١٨٢٦	٣٩٨٣	٤٢٤٠	١٠٢٢	٧٥٨٦	٢٩٦١	٦٤	٧٣

المصدر : تقارير التحليل السنوى لمنقولات البضائع ، سكك حديد مصر .

ويتبين من الجدول السابق أن إجمالى منقولات السكك الحديدية السنوية يتراوح ما بين ١١ – ١٢ مليون طن تقريباً ، بينما يتراوح نصيبها من المنقولات التجارية ما بين ٦ – ٨ ملايين طن فقط ، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها :

– انصراف العديد من كبار العملاء عن النقل بالسكك الحديدية .

– المنافسة الشديدة التى تلقاها من وسيلة النقل بالشاحنات .

– انخفاض الطلب على النقل بالسكك الحديدية بصفة عامة .

– التغيرات التى طرأت على سوق النقل نتيجة للتوجه الاقتصادى للدولة بالأخذ بنظام الاقتصاد الحر وإعمال آليات السوق ، وما تبع ذلك من تفتت كتلة كبار العملاء المتعاملين مع السكك الحديدية .

ثالثاً: طول زمن دورة عربات البضائع :

تعرف دورة العربة بأنها الفترة الزمنية التى تمر بين تقديم العربة للشحن مرتين ، وتهدف السكك الحديدية إلى تحقيق أقصى كفاءة من تشغيل أسطول العربات المملوكة مع تقليل زمن دورة العربة إلى أدنى حد ، وبذلك يمكن زيادة الأوزان وحجم الحركة المنقولة بأقل عدد ممكن من العربات .

وتعانى السكك الحديدية من عدم استغلال الطاقات المتاحة لهذا الأسطول ، لطول زمن دورة العربات الفعلية بالمقارنة مع زمن الدورة النمطية ، مما يترتب عليه وجود طاقات غير مستغلة ، وينجم عن ذلك انخفاض إيرادات النقل وارتفاع تكاليف التشغيل . وتقدر طاقة النقل غير المستغلة بحوالى ١١,٤ مليون طن سنوياً بحجم حركة قدره ٦٠١١ مليون طن/كم ، أى أنه يمكن مضاعفة المنقولات التجارية بدون أية استثمارات جديدة . وإذا أمكن استغلال هذه الطاقات العاطلة يمكن زيادة إيرادات نقل البضائع – دون تحمل تكاليف استثمارية جديدة – تقدر بحوالى ١٤٧ مليون جنيه كإيراد إضافى سنوى .

ويوضح جدول رقم (٩) مقارنة بين متوسط زمن الدورة النمطية والفعلية لبعض الطرازات الخاصة ، والطاقة غير المستغلة لبعض طرازات العربات .

جدول رقم (٩)

مقارنة بين زمن الدورة النمطية والفعلية ، والطاقات غير المستغلة لبعض طرازات العربات

الأسطول المتخصص	مدة الدورة «يوم»		متوسط المسير/ كم	الطاقة غير المستغلة*	
	النمطية	الفعلية		ألف طن	مليون طن / كم
القمح	٢	٦	٢٨٠	٣١٨٠	٨٩٠
الفوسفات	٤	٦	٨٦٠	١٦٠	١٣٨
سكر (معبأ)	٣	٢٥	٤٨٠	١٧٦٠	٨٤٥
أسمنت	٢	١٨	٢٢٠	١٦٠٠	٣٥٢
أسمدة	٣	١٨	٤٠٠	١٨٨٠	٧٥٢
مواد بترولية	٣	٨,٥	٥٨٠	١٩٩٠	١١٥٤
مولاس	٤	١٢	٨٧٠	١٩٤	١٦٨٨
الحاويات	٢	٤	٣٢٠	*٦٠٠	١٩٢
إجمـــالى				١١٣٦٤	٦٠١١

* تعادل ٣٠ ألف حاوية مكافئة (٢٠ قدم) بمتوسط حمولة ٢٠ طن للحاوية .

المصدر : دراسة تطوير خدمة نقل البضائع بالسكك الحديدية وأثرها على قطاعى الطاقة والبيئة عام ٢٠٠١ .

رابعاً : انخفاض فئات أجور السفر وفئات تعريفة نقل البضائع :

خدمة نقل الركاب : تعتبر فئات أجور خدمات سفر الركاب منخفضة – بالمقارنة مع متوسط دخل الفرد ، وهى من أدنى الفئات فى العالم بالمقارنة مع الدول الأخرى . ويعود ذلك إلى وجود قيود على رفع أجور السفر ، وكذا التزام الهيئة بتخفيض أجور السفر للعديد من الفئات .

ويترتب على ذلك أن تسفر نتائج التشغيل لمعظم الخطوط والخدمات عن عدم تغطية إيرادات الخدمة لمصروفاتها وتحقيق عجز مالى .

ويبين جدول رقم (١٠) نسبة التشغيل للخدمات المختلفة ، ونسبة تغطية الإيرادات للمصروفات :

جدول رقم (١٠)

نسبة التشغيل للخدمات المختلفة

(بالمليون جنيه)

م	الخدمة	الإيرادات	المصروفات (شاملة الإهلاك)	الفائض / العجز	نسبة الإيرادات إلى المصروفات
١	مميز	٢٣٦,٢	٢١٧,٢	١٩,٠	١٠٨,٧٪
٢	إكسبريس	١٢٨,٢	٢٤٥,٢	(١١٧,٠)	٥٢,٣٪
٣	ركاب محلى	٦١,٠	٢٦٥,٣	(٢٠٤,٣)	٢٣,٠٪
٤	ضواحى	١٥,٧	٤٠,٢	(٢٤,٥)	٣٩,٠٪
٥	قطارات حربية	٧,٥	٢٨,٥	(٢١,٠)	٢٦,٣٪
٦	قطارات خاصة	٣,٧	٤,٧	(١,٠)	٧٧,٧٪
٧	قطارات عمال هيئة	—	٣,٠	(٣,٠)	صفر
٨	قطارات الألومنيوم	١,٦	٠,٦	١,٠	٢٦٦,٧٪
٩	نقل الطرود	٦,٣	١٢,٥	(٦,٢)	٥٠,٤٪
	إجمالــى	٤٦٠,٢	٨١٧,٢	(٣٥٧,٠)	٥٦,٣٪

المصدر : تقرير نتائج مراكز ربحية خدمات نقل الركاب للعام المالى ٩٩/٢٠٠٠ ، سكك حديد مصر .

خدمة نقل البضائع : تعتبر فئات تعريفة نقل البضائع متدنية بالمقارنة مع الدول الأخرى ، ولا يغطى نولون النقل تكاليف التشغيل ، إذ يقدر متوسط إيراد الطن / كم بحوالى ٥٧,٠ جنيه ، بينما متوسط التكلفة حوالى ٨٣,٠ جنيه ، أى يقدر متوسط خسارة نقل الطن / كم بحوالى ٢٦,٠ جنيه ، ويسفر إجمالى نتائج التشغيل عن تحقيق عجز مالى . وتقدر نسبة التغطية بحوالى ٦٨٪ فقط ، إذ تزيد نسبة الإيرادات إلى المصروفات بالنسبة لثلاثة منقولات فقط ، بينما تتراوح نسبة التغطية ما بين ١٧ – ٨٨٪ لباقى المنقولات .

خامساً : الأعباء المالية الناجمة عن تنفيذ قرارات سيادية :

تتحمل موازنة السكك الحديدية الكثير من الأعباء المالية الناجمة عن تنفيذ العديد من القرارات والقوانين – نتيجة للعلاقة التاريخية بين الدولة ومرفق السكك الحديدية –

وهذه الأعباء تسهم فى تحقيق العجز المالى ، عن طريق زيادة التكاليف أو خفض الإيرادات . وفيما يلى موجز لأهم هذه الأعباء :

الأعباء التى تؤدى إلى زيادة التكاليف :

تتحمل موازنة الهيئة العديد من أوجه الإنفاق وبنود المصروفات التى تؤثر سلباً على موازنة الهيئة – لأمور خارجة عن سلطة الإدارة ، ومنها :

الضرائب والرسوم الجمركية : طبقاً لأحكام المادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء الهيئة القومية لسكك حديد مصر ، تعفى من الضرائب والرسوم الجمركية ما تستورده الهيئة من المعدات والأجهزة الفنية اللازمة للتشغيل بمشروعات الهيئة ، وبناء على إقرار من الهيئة بأن الأشياء المستوردة تخص مشروعاتها أو نشاط التشغيل بها ، إلا أن التطبيق العملى يلزم الهيئة بسداد الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على وارداتها من الخارج ، والتى قدرت بحوالى ١٢٠ مليون جنيه عام ٩٩/٢٠٠٠ .

المشروعات الاستراتيجية والقومية : يتطلب الأمر فى إطار الخطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة إنشاء بعض الخطوط لخدمة بعض المشروعات القومية أو مناطق التعمير الجديدة ، وعادة ما يكون حجم النقل على هذه الخطوط صغيراً ، وإيرادات تشغيل هذه الخطوط قد لا تفى بتغطية تكاليف التشغيل . ومن أبرز هذه المشروعات :

- مشروع إنشاء خط الإسماعيلية – رفح .
- مشروع إنشاء كوبرى الفردان .
- مشروع إنشاء خط لخدمة المنطقة الاقتصادية والميناء الجديد بشمال غرب خليج السويس .
- إنشاء خط لربط مدينة الخارجة – باريس .
- مشروع تطوير خط سملا – السلوم .

ويترتب على تنفيذ مثل هذه المشروعات تحمل موازنة الهيئة أعباء تكاليف تشغيل هذه الخطوط ، والتى من أهم بنودها : مخصص الإهلاك للأصول الثابتة والوحدات المتحركة ، وتكاليف الصيانة الدورية للمنشآت والوحدات ، وأجور العاملين .

إنشاء مشروعات خاصة لخدمة الغير : تقوم الهيئة بإنشاء بعض الخطوط لخدمة مشروعات خاصة ، ومن أبرزها : خط أبو طرطور – سفاجا الذى أنشئ بناء على تكليف من وزارة الصناعة ، وقام بتمويل استثمارات هذا الخط هيئة المجمعات الصناعية والتعدينية – وذلك بهدف نقل خام الفوسفات من المناجم إلى ميناء التصدير بسفاجا ، بمعدل ٢٠ ألف طن شهرياً .

ولا يحقق هذا الخط أية إيرادات ، بينما تتولى السكك الحديدية أعباء صيانة هذا الخط للمحافظة على الأصول ، ويترتب على ذلك تحمل موازنة السكك الحديدية حوالى ٤٠ مليون جنيه سنوياً ، ترتفع إلى حوالى ١٢٠ مليون جنيه فى حالة نقل ملكية هذا الخط إليها لمقابلة تكاليف مخصص الإهلاك وفوائد القروض .

تراكم مستحقات الهيئة لدى الغير : تعانى الهيئة من تراكم مستحقاتها لدى الغير ، وبصفة خاصة مستحقات نقل البضائع لدى كبار العملاء مثل :

- الهيئة العامة للسلع التموينية .
- شركة النصر لصناعة الكوك .
- شركة الحديد والصلب المصرية .

وقد بلغ رصيد العملاء فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ حوالى ٤٣٨ مليون جنيه ، ويترتب على ذلك عدم توفر السيولة المالية ، واضطرار الهيئة للقيام بالسحب على المكشوف وتحمل أعباء مالية إضافية تتمثل فى : فوائد السحب على المكشوف ، ومصاريف بنكية للحصول على تسهيلات فتح الاعتمادات اللازمة للصيانة لعدم توفر السيولة اللازمة لها . وتقدر الفوائد البنكية بحوالى ٨ ملايين جنيه .

تحمل تكاليف إنشاء وصيانة السكة والمنشآت الثابتة : تتحمل موازنة السكك الحديدية أعباء إنشاء وصيانة السكة Track والمنشآت الثابتة مثل : الكبارى ونظم الإشارات ، وما يترتب على ذلك من تحمل أعباء مخصصات الإهلاك لهذه الأصول ، بينما تتحمل الدولة أعباء إنشاء وصيانة الطرق البرية والمائية ، مما يجعل السكك الحديدية فى وضع منافسة غير عادلة مع وسائل النقل الأخرى .

الأعباء التى تؤدى إلى خفض الإيرادات :

– القيود على زيادة أجور السفر وتعريفات النقل : على الرغم من الارتفاع المستمر فى تكاليف التشغيل ، فقد تم تجميد أجور وتعريفات النقل تقريبا منذ عام ١٩٩٥ – دون تعويض السكك الحديدية بالفرق بين التكاليف والتعريفات التى اقترحتها ، مما أسهم فى زيادة فجوة العجز خلال السنوات السابقة .

– تخفيضات وامتيازات أجور السفر : تمنح الهيئة للعديد من الفئات تخفيضات فى أجور السفر ، تتراوح ما بين ٢٥ – ٨٧٪ . وقد تصل نسب تخفيض اشتراكات الطلبة إلى ٩٨٪ ، وتؤثر هذه التخفيضات سلباً على إيرادات نقل الركاب .

استراتيجية تحقيق التوازن المالى

فى ضوء دراسة الوضع الحالى للسكك الحديدية وما تسفر عنه نتائج التشغيل المالية من عجز مالى مستمر خلال السنوات العشر السابقة – وما قبلها – والنتائج المالية لكل من خدمتى نقل الركاب والبضائع ، وما تهدف إليه السكك الحديدية من تحقيق التوازن المالى – فإن الأمر يتطلب إعداد خطة مرحلية تتضمن حزمة متكاملة من السياسات التنفيذية التى تهدف إلى تحقيق التوازن المالى للهيئة خلال فترة محددة ، يتم تنفيذها بالتعاون بين إدارة السكك الحديدية وأجهزة الدولة المعنية ، وذلك بالعمل على عدة محاور هى :

- تنمية الإيرادات ودعم الجهود التسويقية .
- استغلال الطاقات المعطلة فى أسطول نقل البضائع .
- ترشيد وخفض التكاليف .
- تطوير نظم الإدارة والتشغيل .
- تخفيض الأعباء المالية .

وفيما يلى عرض موجز لمجالات تطوير الإيرادات وترشيد التكاليف وتخفيض الأعباء المالية التى تسهم فى تحقيق التوازن المالى للهيئة .

أولا: مجالات تنمية الإيرادات :

هناك العديد من المجالات لتنمية إيرادات النقل بالسكك الحديدية لكل من خدمتى نقل الركاب والبضائع ، ويتطلب ذلك من إدارة السكك الحديدية بذل الجهود فى العديد

من المحاور مثل : دعم وظيفة التسويق ، استغلال الطاقة وتعظيم دورها فى النقل باستغلال الطاقات غير المستغلة ، تطوير هياكل التعريفات ، تطوير نظم التحصيل .

وفيما يلى موجز لمجالات هذه المحاور :

تنمية إيرادات نقل البضائع :

لمواجهة منافسة النقل البرى فإن على هيئة السكك الحديدية أن تعمل على تدعيم وظيفة التسويق فى مجال خدمة نقل البضائع ، ويتطلب ذلك أن تتحول من التوجه الإنتاجى إلى التوجه التسويقى ، إذ أصبحت وظيفة التسويق أحد أهم وظائف الإدارة لدعم دور الهيئة فى سوق النقل ، واجتذاب مزيد من المنقولات وخاصة التى تتمتع فيها بميزة تنافسية .

ويرتكز الإطار العام لاستراتيجية تعظيم دور السكك الحديدية فى نقل البضائع وتنمية إيرادات هذه الخدمة على عدة محاور ، منها :

أ) استغلال الطاقة غير المستغلة فى أسطول نقل البضائع : أظهرت الدراسة أن هناك طاقة نقل غير مستغلة لبعض الطرازات الخاصة تقدر بحوالى ١١ مليون طن ، وفى حالة استغلال هذه الطاقات يمكن تنمية إيرادات النقل بحوالى ١٤٧ مليون جنيه دون ضخ استثمارات جديدة . ويوضح جدول رقم (١١) الإيرادات المتوقعة من المنقولات المختلفة بذات فئات نولون النقل الحالية :

جدول رقم (١١)
الإيرادات المتوقعة من المنقولات المختلفة

السلعة المنقولة	الزيادة فى الإيراد (بالمليون جنيه)
القمح	٤٨
المواد البترولية	٣٢
السكر	١٨,٢
الأسمنت	١١,٣
الأسمدة	١٩,٨
الفوسفات	٣,٣
المولاس	٢,٥
الحاويات	١١,٦
الإجمالى	١٤٦,٧

المصدر : دراسة تطوير خدمة نقل البضائع بسكك حديد مصر وأثرها على قطاعى الطاقة والبيئة (عام ٢٠٠١) .

ب) تحديد مجالات التسويق المرتقبة : يتطلب اجتذاب المنقولات إلى السكك الحديدية بذل الجهود التسويقية لزيادة نصيبها من المنقولات ، ويمكن تقسيم مجالات التسويق المرتقبة إلى عدة محاور هى :

١ - اجتذاب مزيد من المنقولات التى تسهم فى نقلها حالياً على النحو الآتى :

- منقولات الصب الجاف والسائل : تتمتع السكك الحديدية بعدة ميزات فى نقل العديد من منقولات الصب الجاف والسائل ، ومن أهم هذه الميزات النقل بالقطارات على طول مسافة الرحلة من المصدر إلى الهدف ، وبدون الحاجة إلى رحلة مكملة ، ويتطلب الأمر التنسيق مع العملاء لزيادة المنقولات بالسكك الحديدية بما يحقق صالح المشغل والشاحن . ومن أهم هذه المنقولات :

• نقل القمح المستورد من الموانى البحرية إلى صوامع التخزين الرئيسية بداخل البلاد .

• نقل الفوسفات من مناجم السباعية إلى مصانع إنتاج الأسمدة الفوسفاتية .

• نقل المواد البترولية من مواقع معامل التكرير إلى مستودعات التخزين بالمحافظات .

- المنقولات المعبأة : تتطلب منقولات البضائع المعبأة مثل : الأسمدة - السكر - الأسمنت ؛ إعداد ترتيبات استكمال الرحلة بالسيارات من محطات الوصول إلى مخازن العملاء ، ويتطلب ذلك تطوير نظام النقل بالسكك الحديدية لاجتذاب مزيد من هذه المنقولات ، وذلك من خلال :

• إعداد الدراسات التسويقية للتعرف على خطط الإنتاج ، ونظم التوزيع والتسويق لمصانع الإنتاج .

• تحديد عملاء النقل الحاليين والمرتقبين - من شركات التجارة والتوزيع - لنقل الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مواطن التسويق .

• الاستفادة من مزايا واقتصاديات النقل التكاملى متعدد الوسائل .

• النظر فى إعداد ترتيبات استكمال الرحلة من محطات الوصول إلى مخازن

العملاء ، للاستفادة من مزايا اقتصاديات النقل التكاملى ، وقد يتطلب ذلك : التعاقد مع شركات نقل البضائع أو الجمعيات التعاونية للبضائع ، وإدخال نظام وسيط النقل .

٢ – إعادة اجتذاب بعض المنقولات التى فقدتها : فقدت السكك الحديدية لظروف تاريخية بعض المنقولات الهامة ، والتى تحولت إلى وسيلة السيارات ، وعلى الهيئة أن تبذل الجهود التسويقية لإعادة اجتذاب هذه المنقولات ، خاصة وأنها تنقل بكميات كبيرة ولمسافات طويلة ، ومن هذه المنقولات :

- القطن المحلوج ؛ وينقل من المحالج إلى المصانع وموانى التصدير .
- البصل ، وينقل من محافظات الإنتاج بالوجه القبلى إلى ميناء الإسكندرية للتصدير .
- الحيوانات ، وبصفة خاصة الجمال الواردة من أسوان وتنقل من محاجر دراو وإسنا إلى سوق الجمال بإمبابة .
- الحبوب ، وبصفة خاصة الأذرة المستوردة عن طريق ميناء بورسعيد .

٣ – مجالات جديدة للنقل : حيث يتم الإسهام فى النقل الداخلى للحاويات ، وقد يتطلب الأمر :

- إعداد ترتيبات استكمال الرحلة بالسيارات .
- إنشاء وصلات سكك حديدية إلى بعض الموانى البرية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .

٤ – الوفاء بمتطلبات العملاء لتوفير خدمات مناسبة ، ومن أهم متطلبات العملاء للنقل بالسكك الحديدية :

- تقديم عربات مناسبة للمنقولات .
- سرعة النقل وتخفيض زمن الرحلة .
- نظافة العربات .
- إعداد برامج زمنية لتقديم العربات للشحن .

٥ – إدخال أساليب حديثة للنقل : مثل :

- إدخال نظام وكيل النقل لترويج الخدمة .
- إدخال النقل المشترك مع النقل البرى .

• إنشاء محطات تبادلية .

• إدخال نظم المعلومات الآلية لمراقبة وتشغيل قطارات البضائع .

جـ) تطوير نظم التشغيل : يتطلب دعم الجهود التسويقية لاجتذاب مزيد من منقولات البضائع والوفاء بمتطلبات العملاء - العمل على تطوير نظم تشغيل قطارات البضائع ، ويقتضى ذلك :

• إعطاء أولوية لمشروع تزويد عربات البضائع بنظام الفرامل بما يسمح بزيادة سرعة سيرها إلى ٧٠كم/ساعة ، وبالتالى إمكان جدولة مسيرها .

• تطوير نظم الرقابة على توزيع عربات البضائع ، وتشغيل قطارات البضائع بإدخال نظم معلومات متطورة ، والتى سبق إدخالها فى العديد من الدول المتقدمة .

تنمية إيرادات خدمة نقل الطرود :

أوضحت الدراسة أن خدمة نقل الطرود بقطارات الركاب تسفر عن تحقيق عجز ، ويمكن للسكك الحديدية تطوير هذه الخدمة باجتذاب مزيد من المنقولات وتطوير الخدمة بإدخال نظام النقل من الباب إلى الباب ، ويتطلب ذلك إعداد دراسات تسويقية لاحتياجات السوق ومتطلبات العملاء ، كما يمكن الاستعانة بوكيل النقل فى هذا المجال .

تنمية إيرادات نقل الركاب :

يمكن للسكك الحديدية تنمية إيرادات نقل الركاب باتخاذ العديد من الإجراءات فى عدة مجالات ، منها :

١) تطوير تعريفات وأجور النقل : يتعين على إدارة هيئة السكك الحديدية تطوير هيكل تعريفات وأجور النقل واستخدامها كأداة تسويقية لتعظيم دورها فى نقل الركاب ، وزيادة نسبة مشغولية المقاعد بقطارات الركاب فى أوقات انخفاض الطلب ، ومن أساليب هذا التطوير :

• نظام التميز السعرى لبعض الخطوط .

• نظام التميز السعرى الموسمى .

• تطوير نظم السفر بنظام الاشتراكات .

٢) تطوير وسائل التحصيل : ومن هذه الوسائل :

• تعميم استخدام ماكينات صرف التذاكر المحمولة ، وبصفة خاصة بقطارات الركاب المحلية التى تتميز بقصر المسافات البينية وكثافة الركاب ، لزيادة معدلات تحصيل أجور السفر من الركاب المسافرين بدون تذاكر .

• زيادة أعداد مشرفى القطارات بقطارات الضواحى .

٣) تنمية إيرادات خدمات القطارات الخاصة : أوضحت الدراسة أن إيرادات القطارات الخاصة لا تغطى التشغيل ، ويمكن تطوير تعريفات وأجور وعقود هذه الخدمات لتغطية التكاليف بما يحقق زيادة إيرادات هذه الخدمات .

تنمية الإيرادات المتنوعة : وذلك بالبحث عن وسائل غير تقليدية فى تنمية موارد هيئة السكك الحديدية ، بخلاف خدمة نقل الركاب والبضائع ، عن طريق :

– إيجاد مجالات لممارسة الأنشطة التجارية والترفيهية ، داخل وخارج محطات السكك الحديدية وحول أسوارها ، بالمدن المختلفة مما ينمى مواردها .

– إمكانية التوسع فى تقديم الخدمات للغير بواسطة ورش الهيئة المختلفة ، والسعى لدى جهات الصناعة للوقوف على احتياجاتهم للاستفادة من طاقات الورش فى جذب مزيد من الموارد للهيئة .

– إتاحة ساحات تخزين بجوار محطات السكك الحديدية يستخدمها عملاء الهيئة كمخازن لهم ، بشرط النقل بالسكك الحديدية .

– التوسع فى استخدام مختلف أماكن الهيئة ووسائل النقل بها فى الإعلان بداخلها .

ثانياً: مجالات ترشيد التكاليف:

على إدارة هيئة السكك الحديدية أن تعمل على ترشيد الإنفاق بهدف خفض العجز المالى ، مع عدم المساس بكفاءة التشغيل ، والوفاء باحتياجات الطلب ، وتوفير وسائل الأمان لكل من المستخدمين والمعدات ، وذلك بالعمل على ترشيد الإنفاق فى عدة مجالات منها :

١) إلغاء تشغيل الخطوط ضئيلة الحركة ، وذلك من خلال إعداد دراسات عن جدوى استمرار تشغيلها ؛ لاتخاذ القرار المناسب لاستمرار تشغيلها أو إلغائها ، ويحقق إلغاء هذه الخطوط :

– ترشيد الاستثمارات بتحويل أسطول الوحدات المتحركة المخصصة لهذه الخطوط وتشغيلها على الخطوط الأخرى .

– تجنب تكاليف تشغيل هذه الخطوط بما يحقق المساهمة فى خفض العجز المالى للمرفق .

٢) تخفيض تكاليف صيانة أسطول عربات نقل البضائع : وذلك بالقيام بإعداد خطة سنوية لصيانة عربات نقل البضائع من الطرازات المختلفة على ضوء الاحتياجات الفعلية للمنقولات ، بهدف توفير الطاقات اللازمة فى الوقت المناسب تبعاً لبرامج المنقولات الهامة ، مع تجنب صيانة الأساطيل غير المستغلة . على أن يتم ذلك بالتعاون بين الإدارات المعنية (التجارية – التشغيل – الوحدات) ، بما يؤدى إلى خفض تكاليف صيانة الأسطول .

٣) تطوير جداول تشغيل وتركيب قطارات الركاب الفرعية المحلية : على أن يسبق ذلك إعداد دراسات ميدانية لتقدير احتياجات الطلب على خدمات قطارات الركاب المحلية – بالمناطق المختلفة على ضوء : حجم وخصائص الطلب الحالى ، وفترات الذروة ، ونسبة مشغولية المقاعد خلال رحلة القطار فى الفترات الزمنية ، ومدى توفر خدمات النقل البديلة ، وعلى ضوء ذلك يعاد النظر فى جداول تشغيل قطارات الركاب ، وتركيب القطارات ، بهدف تحديد الاحتياجات الفعلية من الاستثمارات فى هذه الخدمة ، والحد من التشغيل غير الاقتصادى لهذه القطارات ، بما يخفض من تكاليف التشغيل .

٤) إعادة تخطيط القوى العاملة : وذلك بهدف تخفيض أعداد العاملين بالمرفق تدريجيا بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية ، مع عدم إجراء تعيينات جديدة فى الوظائف التى بها فائض ، وإعادة تأهيل العاملين الزائدين على الحاجة لشغل الوظائف التى بها عجز .

ثالثا: مجالات تخفيف الأعباء المالية عن الموازنة :

يمكن لإدارة هيئة السكك الحديدية بالتعاون مع أجهزة الدولة ذات العلاقة بالمرفق – اتخاذ عدة إجراءات لتخفيف الأعباء المالية عن موازنة الهيئة فى عدة مجالات ، منها :

١) الحد من القيود على أجور السفر : وذلك من خلال منح الهيئة حرية إعداد وتطوير هيكل التعريفات بالوسائل التالية :

- تحريك أجور السفر لمواجهة ارتفاع تكاليف التشغيل .

- تحريك نسب التخفيضات الحالية للسفر بموجب الاشتراكات ، وبصفة خاصة : اشتراكات الطلبة ، واشتراكات العاملين بالقطاع العام والخاص .

وفى حالة عدم الموافقة على تحريك أجور السفر ، يتم سداد الفرق كإيرادات للهيئة .

٢) الضرائب والرسوم الجمركية : إعمال المادة (١١) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ بإعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية على ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة تخص مشروعاتها أو نشاط التشغيل بها . وقدرت أعباء هذا البند بحوالى ١٢٠ مليون جنيه فى عام ٩٩/٢٠٠٠ .

٣) مخصص إهلاك السكة والمنشآت الثابتة : يجب أن تتحمل الدولة تكاليف إنشاء وتجديد الخطوط والمنشآت الثابتة للسكك الحديدية ومخصصات الإهلاك - أسوة بتحملها تكاليف إنشاء وصيانة شبكتي الطرق البرية والمائية لتهيئة مناخ منافسة عادلة مع وسائل النقل الأخرى .

ويحقق ذلك خفض تكاليف مخصص الإهلاك بمبلغ ١٣٤ مليون جنيه ، بنسبة حوالى ٤٠٪ .

٤) معدلات إهلاك الأصول الثابتة والمتحركة : تمتلك هيئة السكك الحديدية العديد من أنواع الأصول الثابتة والمتحركة والتى تنفرد بتملكها مثل : الأصول الخاصة بكل من الإنشاءات ونظم الأمان والتحكم فى مسير القطارات والوحدات المتحركة من قطارات ، ووحدات ديزل ، وعربات ركاب وغيرها . ويقدر إجمالى قيمة الأصول الثابتة والمتحركة بحوالى ٩,٨ مليار جنيه ، ويقدر مخصص الإهلاك لهذه الأصول بحوالى ٣٣٥ مليون جنيه سنوياً .

ويحدد النظام المحاسبى الموحد العمر الإنتاجى لأنواع الأصول المختلفة ومعدلات احتساب أقساط الإهلاك ، وقد تبين من الممارسة الفعلية أن متوسط العمر الإنتاجى لبعض الأصول يزيد على العمر الإنتاجى المحدد بالنظام المحاسبى الموحد .

ولذلك يجب إعداد دراسة مشتركة بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر والجهاز

المركزى للمحاسبات ، بهدف إعادة تقدير متوسط العمر الإنتاجى للأصول الثابتة والمتحركة ، بما يؤدى إلى تخفيض معدلات الإهلاك وتخفيض مخصص الإهلاك ، مما يسهم فى خفض العجز المالى للموازنة السنوية .

ويمكن فى إطار هذه الدراسة تحديد الأصول التى تجاوزت العمر الافتراضى واتخاذ إجراءات تنزيلها من قائمة الأصول ، والتصرف فى هذه الأصول بما يوفر سيولة نقدية للهيئة .

٥) أعباء امتيازات وتخفيضات أجور السفر : هناك ضرورة لإعادة النظر فى لائحة الامتيازات وتخفيضات أجور السفر وتطويرها فى إطار ظروف المنافسة ومرونة الطلب ، وبما يحقق تنمية الإيرادات ، وذلك عن طريق : التخفيض التدريجى لبعض نسب التخفيضات ، مع تحمل الجهات المعنية لنسب التخفيض الممنوحة لأعضائها .

رابعاً: تقدير النتائج المالية لتنفيذ استراتيجية تحقيق التوازن المالى :

فيما يلى موجز لتقديرات آثار تنفيذ بعض محاور الاستراتيجية على تحقيق التوازن المالى :

الجهود التى تبذلها السكك الحديدية فى مجال تنمية الإيرادات وترشيد التكاليف :

ويمكن تقديرها على النحو الموضح بالجدول التالى :

البنـــد	الإيراد المنتظر تحقيقه (بالمليون جنيه)
١ – استغلال طاقة أسطول البضائع	١٤٧
٢ – تطوير خدمة نقل الطرود بقطارات الركاب	٥
٣ – تطوير تعريفات خدمات الركاب الخاصة	١٣
٤ – ترشيد تشغيل وحدات التوربينى	١٧
٥ – تطوير صرف التذاكر بالقطارات «الركاب بدون تذاكر»	٢
إجمالى الإيرادات	١٨٤

- **تخفيض الأعباء المالية** :وذلك على النحو الموضح بالجدول التالى :

١ – الضرائب والرسوم الجمركية	١٢٠
٢ – مخصصات الإهلاك	١٣٥
الإجمالى	٢٥٥

التوصيـــــات

وعلى ضوء ما سبق ، وبما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

أولاً : بالنسبة لهيئة السكك الحديدية :

* ضرورة قيام إدارة السكك الحديدية بإعداد وتنفيذ حزمة متكاملة من الإجراءات اللازمة لتحقيق التوازن المالى ، على أن تتضمن ما يلى :

– إعداد دراسات اقتصاديات التشغيل فى كل من :

• تشغيل الخطوط ضئيلة الحركة .

• تشغيل وحدات الديزل التوربينى .

• إعادة جدولة تشغيل قطارات الركاب .

– تنمية إيرادات خدمات نقل الركاب بعدة وسائل ، منها :

• إعادة النظر فى أجور أداء وتشغيل قطارات الخدمات الخاصة (قطارات – عمال – رحلات ... وغيرها) .

• تطوير خدمة نقل الطرود ، وإدخال خدمة النقل من الباب إلى الباب .

– تنمية إيرادات خدمة نقل البضائع ، وذلك من خلال دعم وظيفة التسويق وبذل الجهود التسويقية ، واستغلال الطاقات غير المستغلة بالتركيز على اجتذاب المنقولات التى تتمتع فى نقلها بميزات تنافسية .

– تنمية مصادر الإيرادات الأخرى ، ومنها :

• إتاحة استغلال ساحات تخزين بالمحطات الهامة للعملاء .

• التوسع فى تقديم الخدمات للغير بورش الهيئة للاستفادة من طاقاتها فى جذب مزيد من الموارد للهيئة .

• تخصيص مساحات متميزة لإقامة منشآت سياحية فى محطات السكك الحديدية بالاشتراك مع القطاع الخاص .

• تنمية مصادر الإعلانات بمنشآت الهيئة ووسائل النقل بها .

– ترشيد تكاليف التشغيل فى مجالات :

• صيانة الوحدات المتحركة .

• إعادة جدولة تشغيل قطارات الركاب .

• إعادة تخطيط القوى العاملة بما يناسب الاحتياجات الفعلية .

– تطوير نظم الإدارة والتشغيل فى مجالات :

• إدخال نظم المعلومات الآلية لمراقبة وتشغيل قطارات البضائع .

• تعميم استخدام آلات صرف التذاكر الآلية بالقطارات للمسافرين بدون تذاكر .

• زيادة سرعة قطارات البضائع بتزويد العربات بأجهزة الفرامل .

• جدولة مسير قطارات البضائع .

ثانياً: بالنسبة لأجهزة الدولة :

* تخفيف بعض الأعباء المالية بموازنة مرفق السكك الحديدية ، من خلال :

– إعفاء الهيئة من الضرائب والرسوم الجمركية لما تستورده من المعدات والآلات والأجهزة الفنية للتشغيل بمشروعات الهيئة إعمالاً للمادة ١١ من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ ، ويمكن أن يتم ذلك تدريجياً .

– أن تتحمل الموازنة العامة للدولة الفروق الناتجة عن أية تخفيضات لتعريفة النقل بالمرفق ، لاعتبارات سياسية أو اجتماعية ، مع إدراجها فى موازنة الهيئة إعمالاً للمادة ١٢ من القانون المشار إليه .

– توفير المنافسة العادلة للسكك الحديدية – فى ظل اقتصاديات السوق – وذلك بتحمل موازنة الدولة الأعباء الاستثمارية ومخصصات الإهلاك بمنشآت الهيئة ، ونظم الإشارات ، باعتبارها مرافق عامة – أسوة بما يتبع مع شبكتى الطرق البرية والمائية .

– تطوير نظم تقدير العمر الإنتاجى ومخصصات الإهلاك ليتفق مع الواقع الفعلى للسكك الحديدية ، على أن يتم ذلك بالتعاون مع اللجنة الدائمة للنظام المحاسبى بالجهاز المركزى للمحاسبات .

– تيسير حصول الهيئة على مستحقاتها لدى العملاء من الوزارات وشركات قطاع الأعمال العام ، لتوفير السيولة .

– إعادة النظر في القيود الموضوعة على ملكية الهيئة للأراضى التى فى حوزتها وإطلاق يدها فى استغلالها ، عن طريق توثيق ملكيتها بما يحقق لها أعلى إيرادات تسهم بها فى سد العجز الحالى .

– التخلص من قيمة عجز النشاط الجارى المرحل ، والذى بلغ ٣,٢ مليار جنيه فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ ، باعتباره دينا معدوما ، أو مساهمة من الدولة فى رأس مال السكك الحديدية . وذلك بهدف تحسين المركز المالى للهيئة .

ثالثاً: فى شأن مراحل تحقيق التوازن المالى وتدرج زيادة نسبة التغطية :

* أن يتم تحقيق التوازن المالى فى موازنة الهيئة على مرحلتين :

المرحلة الأولى: ويتم خلالها تحقيق التوازن المالى بين إيرادات الهيئة ومصروفاتها قبل حساب الإهلاك . إذ أظهرت نتائج التشغيل فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ أن نسبة التغطية بلغت ٩٣,٤٪ ، ومن الممكن إذا ما تم الأخذ بمقترحات الدراسة أن تزيد هذه النسبة لتصل إلى ١٠٠٪ خلال العام المالى القادم .

المرحلة الثانية: ويتم خلالها تحقيق التوازن المالى بين إيرادات الهيئة ومصروفاتها بما فيها مخصصات الإهلاك ، إذ أظهرت نتائج التشغيل فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ أن هذه النسبة بلغت ٦٦,٨ ٪ فقط ، وأنه يمكن – إذا ما أخذ بالتوصيات الواردة بهذه الدراسة – تحقيق التوازن المطلوب خلال خمس سنوات بزيادة نسبة التغطية بمتوسط قدره ٨٪ سنوياً . ويقتضى ذلك ، بصفة خاصة : تعديل نسب مخصصات الإهلاك وتحمل الدولة بمخصصات الإهلاك الناتجة عن تحملها أعباء البنية الأساسية (سكة ، إنشاءات ... وغيرها) ، مع الموافقة على التدرج فى زيادة تعريفة النقل سنويا لتغطية الزيادة السنوية فى تكاليف التشغيل ، نتيجة تحسين أحوال العاملين ، وكذا تغطية نسبة التضخم مع استمرار قيام الدولة بأداء التزاماتها الواردة بموافقة مجلس الوزراء فى يناير ١٩٩١ على برنامج إصلاح الهيكل المالى للهيئة .

الدور القومى للبريد فى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية *

تظهر أهمية مرفق البريد باعتباره أحد المؤسسات القومية والاقتصادية التى تشكل عنصرا جوهريا فى البنية الأساسية للنمو الاقتصادى ، حيث تميز بانتشار وتعدد ما يؤديه من أعمال وخدمات . فالبريد مؤسسة ذات طبيعة خاصة ، تعمل فى مجالات متعددة تخدم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى وقت واحد . بالإضافة إلى دوره الاجتماعى المتمثل فى ربط أواصر المجتمع بعضه مع بعض ، وربط المجتمع بسائر المجتمعات الأخرى .

وهو وسيلة اتصال بما يؤديه من خدمات ونقل وتوزيع المواد البريدية المتعددة من رسائل وطرود ، داخليا وخارجيا ، كما يعتبر مؤسسة مالية لما يؤديه من خدمات نقل الأموال والمؤمَّنات ، وصرف وتحصيل الأموال نيابة عن العديد من الجهات الحكومية والأهلية ، كما يؤدى خدمة الحسابات الجارية للشركات والأفراد والتجار والجمعيات . إلى جانب ما يؤديه من دور ريادى فى مجال تجميع المدخرات ودفعها الى مجالات الاستثمار المختلفة ، باعتبار أن صناديق الادخار البريدى هى الأكثر شعبية وثقة ورسوخا فى المجتمع .

وللبريد دور مزدوج عليه أن يؤديه باعتباره خدمة عامة ومؤسسة تجارية فى ذات الوقت ، وعليه أن يخدم صالح المجتمع كله والاقتصاد القومى ، وأن يقدم خدماته بأسلوب فعال وبأسعار اقتصادية معقولة .

وينظم القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ إجراءات وقواعد وشروط ونظم إدارة الخدمات البريدية فى مصر .

وبصدور القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ الخاص بإنشاء الهيئة القومية للبريد ؛ أصبح نشاط البريد يدار وفقا للقواعد الاقتصادية والتجارية ، وذلك بهدف تغطية مصروفاته وبيع خدماته بما يتمشى مع تكلفة أدائها ، وتحقيق فائض مالى يُسهم فى تنمية خدمات الهيئة ، ومواجهة نفقات الاستثمار المتزايدة لتحسين نوعية خدماتها وإمدادها

---

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠١/١٢/٢٢ .

بالمعدات والآلات الجديدة التى تحتاجها ، ليتسنى لها مواكبة التطور العالمى فى أداء الخدمات البريدية والمالية ، ولمواجهة المنافسة القوية التى تتعرض لها من الشركات الخاصة متعددة الجنسيات .

ويتم تصريف أمور الهيئة وإدارة أنشطتها من خلال مجلس الإدارة ومجلس المديرين .

الأنشطة والخدمات البريدية :

ينظم القانونان رقما ١٦ لسنة ١٩٧٠و ١٩ لسنة ١٩٨٢ أنواع الخدمات التى تؤديها الهيئة القومية للبريد فى مصر ، كما ينظمان أسلوب إدارتها وكيفية تحقيق أهدافها .

وفى الوقت ذاته فإن اتفاقية البريد العالمية تضع المواصفات القياسية لكل هذه الخدمات من حيث : المعايير الخاصة بكل خدمة ، ومستوى النوعية والأوزان والأبعاد والحدود الدنيا والقصوى للأجور ، كما تضع أسلوب ونظم المحاسبة بين الدول فيما يتعلق بأجور التوزيع (النفقات الختامية) ، وكل ما يضمن انتظام تبادل الخدمات البريدية فيما بين الدول بأقصى درجة من الجودة لخدمة المجتمع الدولى .

والخدمات التى تؤديها الهيئة القومية للبريد فى مصر متنوعة وعديدة ، تليق بدولة كانت ضمن عدد قليل من مؤسسى الاتحاد البريدى العالمى فى عام ١٨٧٤ .

وفيما يلى أهم هذه الخدمات :

أولا : الخدمات البريدية :

الخدمات البريدية هى التى يتم عن طريقها النقل المادى للرسائل والعينات والمطبوعات والطرود البريدية ، وغيرها من الخدمات الجديدة . وقد أخذت مصر بنظام الاحتكار فى أداء هذه الخدمات ، لضمان تحقيق أهداف الدولة التى تتعلق بالجوانب الاجتماعية لصالح المجتمع ، حيث تنص المادة ١ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ على ما يلى : «تختص هيئة البريد وحدها بنقل الرسائل وكذلك الطرود البريدية وبأداء الخدمات المالية البريدية وأعمال صندوق توفير البريد ، ويجوز للهيئة أن تعهد للغير بأداء بعض الخدمات البريدية لحسابها وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية» .

أنواع الخدمات البريدية : تنقسم الخدمات البريدية الى نوعين :

أ – خدمة بريد الرسائل : وتطلق على خدمات نقل الرسائل والمطبوعات ، والعينات الداخلية والخارجية العادية أو المسجلة ، بالطرق السطحية «البرية والبحرية» أو الجوية .

ب – الطرود البريدية : وتشمل عدة أنواع منها :

- الطرود العادية .
- الطرود المحول عليها أو التجارية ، وهى التى يتم توزيعها مقابل تحصيل الثمن .
- الطرود المؤمن عليها .

وجميع هذه الأنواع لها مواصفاتها وأبعادها وأوزانها ، وتنقل إما بالطريق السطحى أو الجوى أو بالبريد السريع .

تطور حجم الأنشطة فى الخدمات البريدية :

يوضح جدول رقم (١) حركة الرسائل البريدية والطرود خلال الفترة من عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠١ وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (١)

حركة الرسائل والطرود البريدية خلال الفترة من ١٩٨١ - ٢٠٠١

بيـــــان	وحدة القياس	١٩٨٢/٨١	٢٠٠١/٢٠٠٠	نسبة التغير٪
الرسائل العادية :				
الداخلية الصادرة	بالألف رسالة	٧٥٥٠٠	١٣٠١٠٠	٪٧٢,٣
الخارجية الصادرة	بالألف رسالة	٥٠٣٤٣	٨٥٨١٠	٪٧٠,٥
الخارجية الواردة	بالألف رسالة	٤١٢٠٠	١٠٠٨٣٥	٪١٤٤,٧
الرسائل المسجلة :				
الداخلية الصادرة	بالألف رسالة	٤٩,٢٠٢	٥٨٣٩٨	٪١٨,٧
الخارجية الصادرة	بالألف رسالة	٥٤٦٠	١٧٢	٪٢١٧-
الخارجية الواردة	بالألف رسالة	٥٩٥٨	٢٦٦٦	٪١٢٣-
الطـــرود :				
الداخلية الصادرة	بالألف طرد	٣٠٣	١٧٧	٪٧١-
الخارجية الصادرة	بالألف طرد	١٣	٢٨	٪١١٥,٤
الخارجية الواردة	بالألف طرد	٥٧	٥٣	٪٧,٥-

ومن الجدول السابق يتضح ما يلى :

- يبلغ إجمالى الرسائل العادية والمسجلة التى يتم تداولها حوالى ٣٨٠ مليون رسالة ، بمعدل ١,١ مليون رسالة فى كل يوم عمل .

- يرجع السبب فى نقص الرسائل المسجلة الواردة من الخارج إلى تناقص العمالة المصرية بدول الخليج .

- يرجع السبب فى انخفاض الطرود الخارجية الواردة إلى النتائج الإيجابية للإصلاح الاقتصادى فى مصر ، بتوفير كثير من السلع التى كانت تستورد بمعرفة الأفراد من الخارج .

- تنظم الاتفاقات الثنائية بين الدول واتفاقية الطرود البريدية إجراءات تبادل الطرود وأوزانها وأبعادها وأجور التوزيع وحصص بلاد العبور ، وتوضح المؤشرات أن عدد الطرود البريدية الصادرة أقل من عدد الوارد منها ، وبالتالى فإن الحسابات الدولية فى هذا المجال دائما لصالح مصر ، إلا أن ذلك لا يمنع من ضرورة منح تيسيرات أكبر لتشجيع التصدير عن طريق البريد .

ثانيا : الخدمات البريدية المستحدثة :

وتطلق على : خدمات البريد السريع الدولى والداخلى ، والنقل رأسا من الباب إلى الباب ، وخدمات البريد الإلكترونى بأنواعها المختلفة ، سواء باستخدام الفاكس كخدمة بريدية أو نقل الرسائل عن طريق الكمبيوتر ، وهو ما يطلق عليه خدمة صناديق البريد الإلكترونية ، وكذلك خدمات نقل الشرائط الصوتية ، وبعض الخدمات الأخرى التى أخذت بها مصر مثل الرسائل الدعائية غير المعنونة ، وكذلك خدمة تبادل المستندات إلكترونيا (EDI) داخل مصر وخارجها ، وفقا لمعايير قياسية وعالمية معروفة باسم الـ EDI - FACT والتى تم إرساؤها من قبل هيئة الأمم المتحدة .

وتسعى الهيئة القومية للبريد إلى العمل بكل الوسائل لزيادة مواردها ، ولذلك لجأت إلى إدخال خدمات جديدة متميزة تلبى احتياجات العملاء من ناحية ، وتحقق دخلا إضافيا يمكن الاستفادة به فى تحسين الخدمات التقليدية من ناحية أخرى ، ومن هذه الخدمات ما يلى :

أ – البريد السريع :

يعتمد مفهوم الخدمة على نوعية ومعايير محددة تلبى احتياجات العملاء فى دقة الأداء والسرعة فى الإيداع والنقل والتوزيع ، والالتزام بالمواعيد المعلن عنها حتى يتم التسليم إلى المرسل إليه .

ويتم تبادل هذه الخدمة على المستوى الدولى على أساس اتفاقات ثنائية ، وقد قامت الهيئة بتوقيع ١٢٨ اتفاقا مع مجموع الدول التى تربطها بمصر علاقات تتطلب حركة بريدية لهذه الخدمة . وتغطى الخدمة حاليا كل المدن الرئيسية فى جميع المحافظات ، وتستهدف الهيئة التوسع فى هذه الخدمة بحيث تغطى كل أنحاء الجمهورية فى نهاية الخطة الخمسية الرابعة .

ويبلغ إجمالى الرسائل التى يتم تبادلها حاليا عن طريق هذه الخدمة ١,٧ مليون رسالة سنويا ، مما يحقق إيرادات سنوية للهيئة تبلغ حوالى ١٨,٢ مليون جنيه .

وقد أدخلت الهيئة نظما تكنولوجية حديثة تتيح متابعة رسائل البريد السريع منذ بداية التصدير حتى وقت التوزيع داخليا وخارجيا ، باستخدام الكمبيوتر وتسجيل البيانات والمعلومات باستخدام الليزر من خلال نظام لترقيم الرسائل بالأرقام والخطوط ذات الرموز .

وتعطى هذه الخدمة مميزات إضافية منها ما يلى :

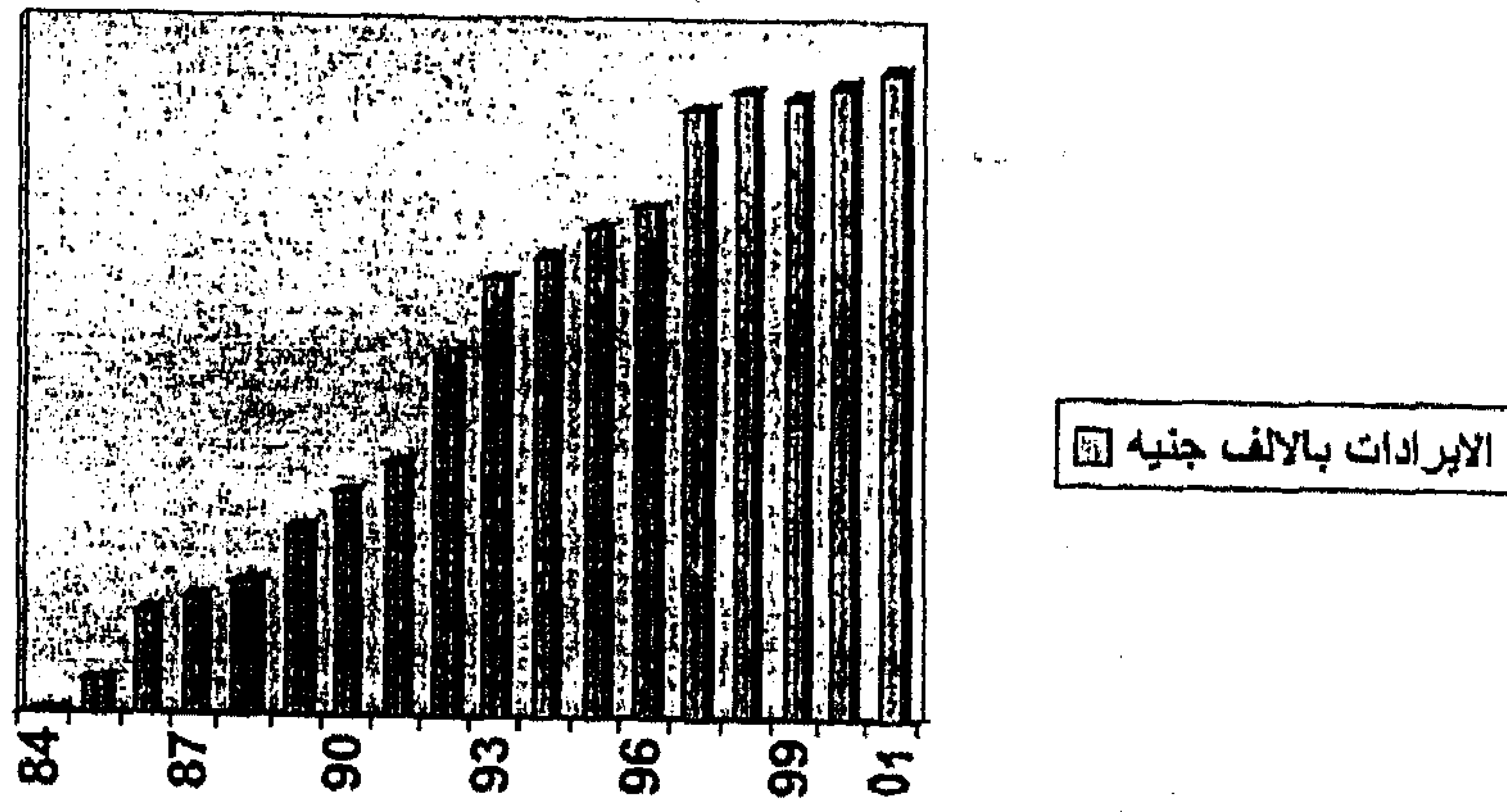
– الانتقال الفورى إلى مقار العملاء لاستلام البريد السريع من محل الإقامة ، من خلال خدمة يطلق عليها من الباب إلى الباب ، حيث يتم التوزيع إلى المرسل إليه مباشرة فى نفس اليوم .

– نقل الحوالات البريدية بالبريد السريع ، بما يتيح صرف القيمة من أى منفذ فى اليوم التالى .

وفيما يلى تطور خدمة البريد السريع منذ عام ١٩٨٤ «تاريخ بدء الخدمة» وعام ٢٠٠١ :

بدأت الخدمة فى نهاية عام ١٩٨٣ وكان عدد المنافذ التى تؤدى الخدمة ١٥ مكتبا ، وقد بلغت منافذ الخدمة ٣٣١ منفذا فى ٢٠٠١/٦/٣٠ ، بالإضافة إلى الوكالات الخاصة وعددها ١٣٦ وكالة بريد سريع ، ويتم تبادل الخدمة مع ١٢٨ دولة ، كما يتم تقفى أثر بعائث البريد السريع على المستوى المحلى والدولى باستخدام الحاسبات الآلية والشبكات الدولية . ويوضح شكل رقم (١) تطور الإيرادات فى تلك الفترة :

شكل رقم (١)



عام ٨٤ : ١٥٤ ألف جنيه	عام ٨٧ : ٣٣٧٣ ألف جنيه
عام ٩٠ : ٦٣٧٤ ألف جنيه	عام ٩٣ : ١٢٥٠٦ ألف جنيه
عام ٩٦ : ١٤٦٣٧ ألف جنيه	عام ٩٩ : ١٧٨٩٦ ألف جنيه
عام ٢٠٠١ : ١٨٥٨٤ ألف جنيه	

ب - **صناديق البريد الإلكترونية :** يتم عن طريق هذه الخدمة تبادل الرسائل باستخدام الكمبيوتر بين المشتركين ، وتوفر الخدمة فى محطات يمكن من خلالها استقبال الرسائل إلكترونيا وتوزيعها لغير المشتركين بواسطة الموزعين على عناوينهم ، وما تزال الخدمة فى بداية التشغيل والتسويق .

جـ - **خدمة نقل الرسائل الصوتية (الكاسيت بوست) :** تتيح الخدمة نقل الشرائط التى تحتوى على الرسائل الصوتية فى مظاريف وأغلفة ، بما يضمن المحافظة عليها حتى يتم تسليمها الى أصحابها ، ويجرى تقديم هذه الخدمة داخليا وخارجيا ، وتنقل الخدمة حاليا حوالى ١٫٤ مليون رسالة مقابل ٣٧٠ ألف رسالة فى بداية الخطة ، وتحقق هذه الخدمة إيرادات تقدر بحوالى ٢٫٤ مليون جنيه سنويا .

ثالثا : الخدمات المالية والاقتصادية :

أنشئ صندوق توفير البريد عام ١٩٠١ ، وتؤدى خدماته فى جميع المكاتب البريدية الحكومية (٣١٦٤ مكتباً) دون الوكالات أو المكاتب الأهلية ، والحد الأدنى للإيداع جنيه واحد ، وهو ما يتفق مع الهدف الأساسى لصناديق توفير البريد وهو تجميع المدخرات الصغيرة ، ويدعم الخدمة وينميها النشاط الإعلامى المكثف لها من خلال كل الوسائل المتاحة (تليفزيون - إذاعة - صحافة - لافتات - ملصقات - جوائز ...) .

ويمكن تقسيم هذه الخدمات إلى ما يلى :

خدمة صندوق التوفير واستثمار الأموال :

يؤدى هذه الخدمة جميع المكاتب المرخص لها بذلك ، ويمكن فتح دفتر توفير لكل شخص طبيعى يُقيم على أرض مصر (وطنى أو أجنبى) ويبلغ عمره ١٦ سنة ، ولمن يقل عمره عن ذلك بوصاية أو ولاية من له الحق فى ذلك ، كما يُقبل فتح الدفتر لحساب الأشخاص المعنوية والمؤسسات والمدارس ووحدات القوات المسلحة والجهات الإدارية .

وتدخل جميع حسابات الصندوق ، التى لا يقل رصيدها عن ١٠ جنيهات ، سحبا شهريا دوريا (١٠ شهور فى السنة) وسحبين متميزين فى أكتوبر ويناير من كل عام ، كما تدخل سحبا سنويا إضافيا جميع الحسابات التى لا تقل عن ٥ آلاف جنيه واستقرت حتى نهاية السنة المالية ، وتعطى فرصة دخول السحب لكل ٥ آلاف جنيه تالية .

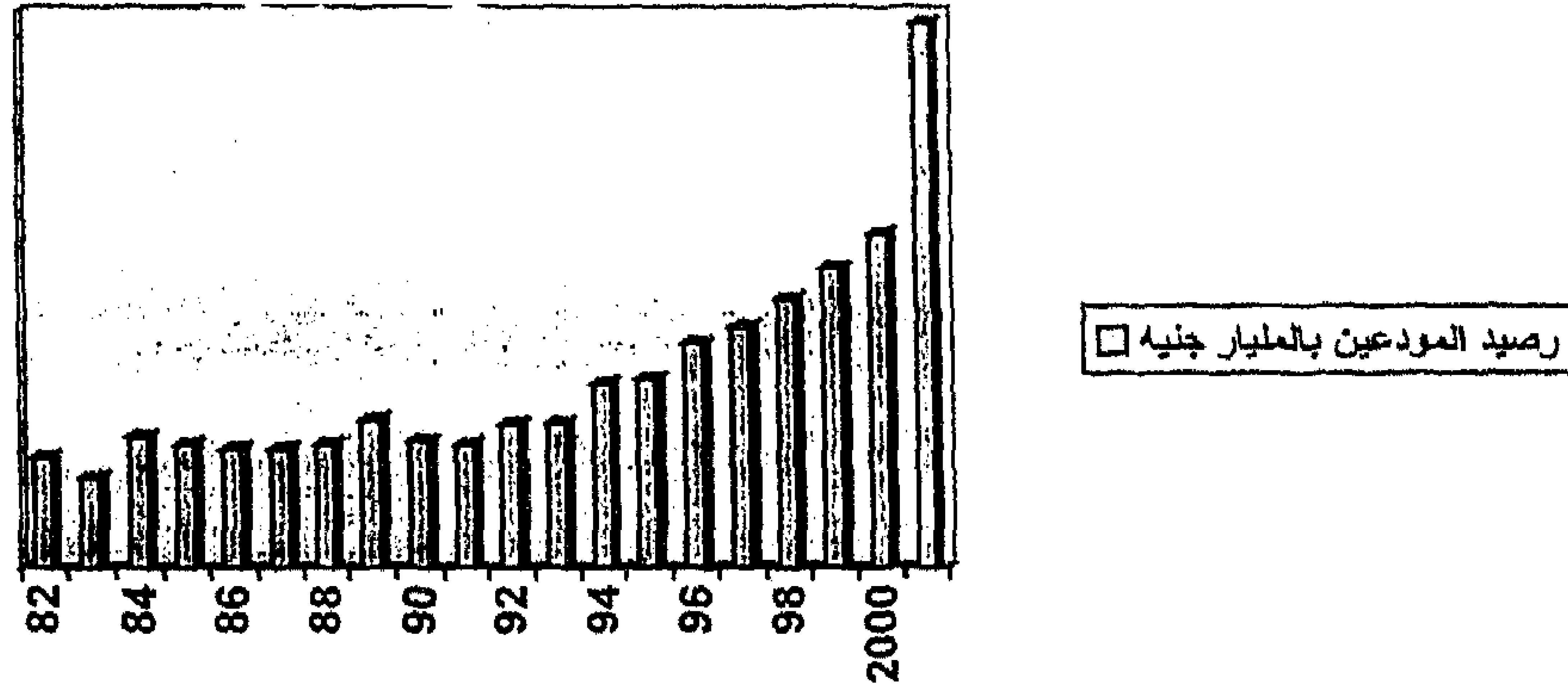
وفى عام ١٩٧٤ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء صندوق الودائع والتأمينات ، ويقضى بأن تلتزم جميع الجهات ، ومن بينها صندوق التوفير ، بإيداع فائض أموالها الموجهة للاستثمار فى صندوق استثمار الودائع والتأمينات .

وفى عام ١٩٨٠ صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومى ، ليحل محل صندوق استثمار الودائع والتأمينات فيما له من حقوق وما عليه من التزامات .

وقد نص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ والخاص بإنشاء الهيئة القومية للبريد على اختصاص مجلس إدارة الهيئة بوضع نظام استثمار أموال صندوق توفير البريد فى إطار الخطة الاقتصادية والاستثمارية للدولة .

ويوضح شكل رقم (٢) نشاط صندوق توفير البريد منذ عام ١٩٨١ حتى ٢٠٠١ لتطوير حركة المدخرات :

شكل رقم (٢)



عام ٨٢ : ٠,٣٢ مليار جنيه
عام ٨٦ : ٠,٥٩ مليار جنيه
عام ٩٠ : ٠,٨٩ مليار جنيه
عام ٩٤ : ٢,١ مليار جنيه
عام ٩٨ : ٨,٠ مليار جنيه
عام ٢٠٠١ : ١٣,٧ مليار جنيه

عام ٨٤ : ٠,٣١ مليار جنيه
عام ٨٨ : ٠,٧١ مليار جنيه
عام ٩٢ : ١,٢٤ مليار جنيه
عام ٩٦ : ٤,٤ مليار جنيه
عام ٢٠٠٠ : ١٠,٦ مليار جنيه

خدمة الحوالات الخارجية والفورية والشيكات السياحية :

تقوم الهيئة القومية للبريد منذ عام ١٩٥٩ بأداء خدمة الحوالات البريدية الخارجية مع العديد من الدول الأخرى ، والشيكات البريدية الخارجية (السياحية) لخدمة السائحين الأجانب ، وذلك بالاتفاق الثنائى مع الدول الأخرى . كما أدخلت الهيئة فى مارس ١٩٩٤ خدمة صرف الحوالات الفورية بالتعاون مع البنك الوطنى العربى بالرياض وفروعه بالمملكة العربية السعودية ، وذلك لخدمة العاملين المصريين هناك ، وفيما يلى تصنيف هذه الخدمات :

الحوالات البريدية الخارجية : تصرف جميع مكاتب الهيئة الحوالات البريدية الخارجية التى ترد للمصريين من الخارج ، ويتم الصرف للمستفيدين بالعملة المصرية حسب أسعار صرف العملات الحرة بالسوق المصرفية ، ودون تحمل هؤلاء المستفيدين لأية رسوم مقابل الصرف .

خدمة صرف الشيكات البريدية الخارجية (السياحية) : تؤدى مكاتب البريد الرئيسية والمكاتب التى توجد فى الأماكن السياحية بمصر خدمة صرف الشيكات البريدية الخارجية للسائحين الأجانب الذين يفدون لزيارة مصر .

خدمة الحوالات الفورية : تصرف جميع مكاتب البريد الحوالات الفورية المسحوبة من العاملين بالمملكة العربية السعودية إلى ذويهم فى مصر ، ويتم استقبالها من خلال جهاز كمبيوتر خاص بالهيئة لهذه الخدمة يتصل بالبنك الوطنى العربى فى الرياض ، ويتم الصرف للمستفيد خلال ٢٤ ساعة دون تحمله أية أعباء مالية .

وجدير بالذكر أن هذه الخدمات توفر للهيئة جانبا كبيرا من النقد الأجنبى يحقق لها الاكتفاء الذاتى فى تغطية احتياجاتها منه ، وتحدث أثرا طيبا فى نفوس العاملين المصريين بالخارج .

خدمة الحوالات الداخلية والحكومية وإيصالات التوريد :

تخدم الحوالات الداخلية نقل الأموال من فرد الى آخر ، وتخدم الحوالات الحكومية نقل الأموال من الأفراد الى الجهات الحكومية بحد أقصى ١٠٠٠ جنيه ، وبحد أدنى جنيه واحد لحوالات الأفراد ، وعشرة قروش فقط لحوالات الحكومة .

ويتم استخدام الكمبيوتر فى أعمال الحوالات بالمكاتب المرتبطة معا بشبكة واحدة ، وخصوصا فى سداد مستحقات المصالح الحكومية ، سواء من الحوالات أو إيصالات التوريد (٣٧ ع . ح) ، أو نقل الأموال من فروع المصالح المختلفة الى رئاستها كالوزارات أو الهيئات الحكومية .

وقد بلغت قيمة الحوالات المسحوبة للأفراد فى عام ٢٠٠١ حوالى ٢٠٣ ملايين جنيه ، ويعاد صرف ذات القيمة للمستفيدين من الأفراد عن طريق المكاتب ، أما المصالح

المختلفة فتستخرج لها الهيئة شيكات حكومية ، كل بما يخصها ، من قيم الحوالات المسحوبة لصالحها .

ويوضح جدول رقم (٢) نشاط الحوالات خلال السنوات الخمس الأخيرة (٩٦/٩٧ - ٢٠٠٠/٢٠٠١) .

جدول رقم (٢) (بالجنيه)

السنة	إيداع ج ٧	العدد	استرداد ج ٤٣	العدد	الحوالات الداخلية المسحوبة ج ٩	العدد	الحوالات الداخلية المصروفة ج ٤٦	العدد
٩٧/٩٦	٢٧٥٩٩٩٢,٥٣	٥٠٧٨٢٢٢	١٩٩٢٥٠٣,٦١	٣٩٧٣١٥٩	٩٦٠٤٠,٩٧	٦٣٦٨٨١	٩٤٨١٤,١٤	٥٥٩٦٣٧٩
٩٨/٩٧	٣٨٢٥٦١٨,٢٧	٦٢١١٢٩٠	٣٦٦٨١٨٠,٢١	٤٥٨٠٥٢٢	١٠٨٠٥٦,٧٥	٦٨٩٢٧٣	١٦٤٦٨,٠٥	٦٢٦١٥٦
٩٩/٩٨	٤٧٣٥٠٦٥,٣٢	٧٧٤٣٠٧٥	٣٥٧٧٣٣٦,٠١	٥٦٧٤٥٤٥	١١٩٤١٦,٧٤	٧١٦١٢٢	١١٧٨٤٤,٨٠	٧٠٠٩٥١
٢٠٠٠/٩٩	٥٨٨٤٦٣٢,٥٧	٨٣٥٣٦٢٠	٤٣٩٥٧٤٣,٣٠	٦٢٦١٤٢٧	١٣٤٢٣٠,٧٩	٧٥٨٠٢٧	١٣٢٨٠٨,٧٤	٦٩٨٦٨٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	٧٠٣٨٨٤٤,٠٢	٨٥٥٥٩٠٠	٥٣٠٨٦٢٢,٨١	٦٨٠٠٥١٧	١٤٢٧٩٩,٢٧	٨٢٦٧٧٣	١٤١٥١٩,٧٩	٧٩٥٩٧٥
الإجمالى	٢٤٢٤٤١٥٢,٧٠	٣٥٤٤٢١٠٧	١٧٩٤٢٢٨٤,٩٢	٢٧٢٩٥١٩٠	٦٠٠٥٤٤,٥٣	٣٦٢٧٠٧٦	٥٩٣٤٥٥,٥٢	٣٤١٨١٤٩

الشيكات البريدية :

وتعتمد هذه الخدمة الآن على تحصيل مستحقات الشركات لدى الغير على مستوى الجمهورية ، وتطور هذه الخدمة خلال مدة معينة يسمح بفتح حساب أو أكثر بالشيكات لأى شخص طبيعى بالغ أو قاصر ، مصرى أو أجنبى ، برصيد لا يقل عن خمسة جنيهات ، كما يسمح بذلك للأشخاص المعنوية أو الجهات الإدارية برصيد لا يقل عن عشرين جنيها ، وليس هناك حد أقصى للإيداعات .

ويقبل بحسابات الشيكات الإيداع النقدى أو الإيداع بشيكات مصرفية ، أو أى مستندات مالية أخرى يجرى تحصيلها وإضافة قيمتها بالحساب الجارى ، ويتم السحب بموجب شيكات يحررها صاحب الحساب أو من له حق التوقيع ، وتصرف من المكتب المفتوح به الحساب أو أى مكتب آخر .

وقد بلغت جملة الإيداعات والاستردادات بالحسابات الجارية بالشيكات ، خلال العام المالى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، حوالى ٤ مليارات جنيه ، كما بلغت التحويلات من حسابات لأخرى أكثر من مليار جنيه .

وتهدف الشيكات البريدية إلى خدمة الاقتصاد القومى ، وتسهيل المعاملات المالية لعملاء الخدمة ، وتسهيل قيامهم بسدد المبالغ للغير بموجب شيكات تصرف من أى

مكتب بريد ، وتحد بذلك من تداول النقود وحمايتها وعدم تعرضها للسرقة أو الضياع .

ويوضح جدول رقم (٣) حجم عمليات حركة الشيكات البريدية خلال السنوات الخمس الأخيرة (٩٦/٩٧ - ٢٠٠٠/٢٠٠١) .

جدول رقم (٣) (بالجنيه)

السنة	إيداعات الشيكات البريدية	العدد	استرداد الشيكات البريدية	العدد
٩٧/٩٦	٢٠٣٥١٠٦,٧٦	٣٢٥٦٠٠	١٠٤١٩٥٦,٨٧	٥٦٥٨٢
٩٨/٩٧	١٩٩٦٨٠٩,٩٥	٣٤١٨١١	٩٩٩٥٦٩,٤٣	٥٨٢٩٢
٩٩/٩٨	٢٠٢٨٣١٥,٧٨	٣٠٥٧٤٧	١١٠٣٦٠٢,٦٧	٥٨٠٩٥
٢٠٠٠/٩٩	١٨٥٨٨١٧,٦٢	٣١٨٣٤٢	١٠٦٥٤٩٤,٢٠	٥٤٨٣٦
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٧١٩١٤٢,٠٦	٣٤٥٢٧٢	٦٥٤٩٢٣,٦٧	٥٦٨٨٥
الإجمالي	٩٦٣٨١٩٢,١٥	١٦٣٦٧٧٢	٤٨٦٥٥٤٦,٨٣	٢٨٤٦٩٠

خدمة تحصيل رسوم تراخيص السيارات الملاكى ووثائق التأمين الإجبارى عليها :

تقوم مكاتب الهيئة المختارة ، والتى تخدم أقسام المرور المختلفة من خلال خدمة الشيكات البريدية بتحصيل كل من رسوم تراخيص السيارات الملاكى ، وقيم وثائق التأمين الاجبارى ، وقد بدأ النظام كتجربة في عام ١٩٩٢ فى محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية ، وأثبتت نجاحها وبدأ تعميمها فى باقى المحافظات .

وبلغت جملة المتحصلات لرسوم التراخيص عام ٢٠٠١ حوالى ٣٨ مليون جنيه ، وتم تحويلها بالكامل لإدارات المرور المختصة .

وبلغت جملة المتحصلات من قيم وثائق التأمين الاجبارى عن نفس العام حوالى ٦ ملايين جنيه ، وتم تحويلها بالكامل أيضا لشركات التأمين المختلفة .

تحصيل قيم وثائق التأمين الإجبارى على السيارات الخاصة :

اعتبارا من بداية عام ١٩٩٣ تم تحصيل قيم وثائق للتأمين الإجبارى على السيارات الخاصة ، بالمحافظات التى طبق فيها نظام تحصيل رسوم تراخيص السيارات من خلال مكاتب البريد التى حددها النظام ، ويبين جدول رقم (٤) جملة ما تم تحصيله فى السنوات الست الأخيرة وأجور البريد عنها .

جدول رقم (٤)

العام المالى	العدد	القيم المحصلة بالجنيه	الأجرة البريدية بالجنيه
١٩٩٦/٩٥	١١٨٧٥٤	٣٦٣٩٣٧٨	١٦٦٢٥٢
١٩٩٧/٩٦	١٤٥٧١٥	٤٤٨٣٦٣٦	٢٠٤٠٠١
١٩٩٨/٩٧	١٧٣٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠	٢٤٢٠٠٠
١٩٩٩/٩٨	٢٢١٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠	١٩١٠٠٠
٢٠٠٠/٩٩	١٧٢٠٠٠	٥,٤٠٠,٠٠٠	٢٤١٠٠٠
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٨٦٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٦١٠٠٠

خدمة صرف الأذون الحكومية بالمكاتب البريدية :

تقوم الوحدات الحسابية بالوزارات والمصالح الحكومية بسحب الأذون الحكومية للصرف من مكاتب البريد ، لأمر المستفيدين من الأفراد فى حدود خمسة وعشرين جنيها فقط ، فى الجهات التى بها فرع للبنك المركزى ، وفى أى حدود للجهات التى ليس بها فرع للبنك المذكور ، وتسحب هذه الأذون الحكومية لصرف المرتبات والنفقات والمعاشات والإيجارات والمنح والعلاوات والمكافآت ... وغيرها .

ويبلغ عدد الوحدات الحسابية للوزارات والمصالح الحكومية التى تتعامل مع مكاتب البريد حوالى ٢٥٠٠ وحدة لها وحدها حق سحب الأذون الحكومية ، ويبلغ حجم معاملاتها السنوية حوالى مليار جنيه .

ويوضح جدول رقم (٥) نشاط خدمة الأذون الحكومية خلال السنوات الخمس الأخيرة ٩٦/٩٧ – ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

جدول رقم (٥)

السنوات	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
أذون ٩ ع . ح	٩٩٤٤٢٦,٥١٤	١٠٩٣٠٦٨,٢٥٩	١١٥٢٢٠٨,٧٢٢	١٣١٩٣٩٤,٨١٢	١٥٣٠٢١٨,٠٠١
العدد	١٢٢١٣٣٦	١٣٢٠٧٣٠	١١٢٤٦٦٦	١١٤٥٥٢٣	١٢١٨٣٢٨

خدمة صرف المعاشات :

يتحمل البريد منذ عام ١٩٦٢ النصيب الأكبر فى عملية صرف المعاشات التى تقررها لمستحقيها كل من هيئات : التأمين والمعاشات ، والتأمينات الاجتماعية ،

والقوات المسلحة ، بالمشاركة مع منافذ هذه الجهات والبنوك ، وذلك وفقا للقوانين والقرارات الصادرة بتنظيم هذه العملية . كما يتعاقد البريد مع كل الجهات الأخرى الراغبة فى صرف معاشات مستحقيها من مكاتبه (النقابات - الجمعيات - المقاولون العرب ...) .

وتؤدى هذه العملية من خلال المكاتب الحكومية ، والتى تصل الى حوالى ٣١٦٤ مكتباً تقوم جميعها بعمليات الصرف على مستوى الجمهورية ، ويفوق هذا العدد عشرات المرات عدد المنافذ التي تتيحها البنوك أو الجهات أو الهيئات سالفة الذكر .

ولا يتقاضى البريد عن هذه الخدمة سوى أجور رمزية تقل كثيرا عما تتقاضاه أى جهة صرف أخرى ، كما تقل عن التكلفة الفعلية للخدمة (١٪ بحد أقصى ٢٠ قرشا عن كل معاش) .

وتجتهد الهيئة فى تطوير هذه الخدمة تطويرا جذريا بما يضمن رضا وراحة أصحاب المعاشات ، وبما يشعرهم بلمسة وفاء تقدمها الدولة لهم . وتجرى الهيئة حاليا بعض الدراسات لاستخدام أنظمة صندوق التوفير والشيكات البريدية والكارت الشخصى والكمبيوتر لتقديم الخدمة سهلة ميسرة ، الى جانب إمكانية الصرف فى محال الإقامة بمقابل زهيد .

وقد استحدثت الهيئة نظام الصرف بالكروت الملونة التى يمثل كل كارت منها يوما معينا ، لتسهيل عمليات الصرف ومنع التزاحم على المكاتب .

ويتم الصرف شهريا لعدد يصل إلى ٢,٧ مليون مستفيد ، يصرفون نحو ٥,٩ مليار جنيه سنويا . ويوضح جدول رقم (٧) أهم الإنجازات لأنشطة الهيئة عن الفترة من ٩٨/٩٩ - ٢٠٠٠/٢٠٠١ .

جدول رقم (٧)

نتائج أعمال الهيئة عن السنوات الثلاث الأخيرة

بيــــان	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
إيرادات	١٠٣٧٨٤٩٤٦٥	١٣٤٥٢٥٥٢٤٧	١٧٢٠٩١٤٥٩٠
مصروفات	١٠١٢٠٩٢٥٢٠	١٣١٥٩١٩٥٧٣	١٧٠٣٨١١٧٨٩
فائض	٢٥٧٥٦٩٤٥	٢٩٣٣٥٦٧٤	٢٧١٠٢٨٠١

مطابع البريد :

تأسست هذه المطابع عام ١٩٥٩ ، وذلك للقيام بطبع جميع المطبوعات ذات القيمة طباعة عادية أو ملونة ، لاستخدامها فى أشغال الهيئة القومية للبريد ، كما تقوم بطبع ما يطلب منها للأعمال المختلفة للوزارات والهيئات والشركات والبنوك والنقابات ، وغير ذلك مما يطلبه العملاء .

وهذه المطابع مجهزة بأحدث الآلات والماكينات ، ويقوم بتشغيلها مهندسون وفنيون من ذوى الخبرة والمهن والحرف المختلفة من تصميم وتصوير ميكانيكى وطباعة ، ولديها أحدث مصنع «أظرُف» بالشرق الأوسط ، لإنتاجها بأحجامها وأشكالها وأوزانها المختلفة ، بما يتفق مع المواصفات القياسية العالمية .

وتقوم المطابع بطبع : طوابع البريد بكافة أنواعها ، ودفاتر الشيكات والأذون البريدية والحوالات ، وطوابع الدمغة وطوابع النقابات ، والأسهم والسندات والاستمارات والنماذج ، وجميع أنواع المطبوعات والكتب والإعلانات والشهادات .

كما تقوم المطابع بتصنيع الظروف المطبوعة وغير المطبوعة بجميع أنواعها ، والرسائل الجوية والأختام بمختلف أنواعها .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبريد :

من المعروف أن البريد يؤدى دورا هاما فى المجتمع كوسيلة اتصال تعمل على تقريب العلاقات فيما بين الأفراد والجماعات ، أو فيما بينهم وبين المؤسسات الأخرى داخليا وخارجيا ، مما يساعد على دعم صلاتهم وتحقيق مصالحهم ، وعلى ذلك فإن دور الخدمات البريدية يهدف الى :

أولا : توثيق الروابط الاجتماعية والإنسانية :

يرتكز دور البريد فى توثيق الروابط الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات على الدعائم التالية :

– تأكيد اتفاقية البريد العالمية على حرية نقل البريد عبر الحدود ، انطلاقا من كون البلاد الأعضاء فى الاتحاد البريدى العالمى إقليما بريديا واحدا .

– حماية القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ بنظام البريد فى مصر للحريات الشخصية فى تبادل الرسائل بين الأفراد ، مع حظر فتحها أو الاطلاع على محتوياتها إلا بإذن من قاضى المحكمة الجزئية ، وبالتالى يستطيع البريد أن يؤدى دوره الآمن فى تنمية العلاقات الاجتماعية والاستقرار فى المجتمع .

– يعتبر قيام البريد بنقل البطاقات البريدية ذات الصور الفنية والمظاهر الحضارية والتى تحمل عبارات التخاطب والتراسل ، وسيلة حيوية للمجاملات وترقية الإحساس بالجمال والمشاعر الإنسانية .

– تسهم خدمة نقل الرسائل الصوتية « الكاسيت بوست » بصورة أكثر تأثيراً فى تنمية العلاقات بين الأفراد ونقل أحاسيسهم ومشاعرهم ، خاصة وأن هذه الرسائل تكون على شرائط مسجلة ، تنقل ما قد لا تستطيع الرسائل المكتوبة التعبير عنه بين الأفراد وذويهم بالخارج ، وتزيد فاعلية هذه الرسائل بصفة خاصة بين بعض فئات من الأفراد الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ، علاوة على قلة تكلفتها بالنسبة للاتصال التليفونى وغيره .

– يقوم البريد بالعديد من الخدمات المالية ذات الآثار الاجتماعية ، مثل صرف المعاشات ونقل الحوالات البريدية وبيع نماذج وطوابع التبرعات الخيرية عن طريق مكاتب البريد ، وصرف مرتبات العاملين بالدولة وأذون الصرف الحكومية لصالح الأفراد .

ثانيا : المساهمة فى نشر الثقافة :

يؤدى البريد دورا هاما فى نشر الثقافة فى المجتمع من خلال الأنشطة الآتية :

– نقل الكتب والمطبوعات ، مع إقرار أجور مخفضة لهذه النوعية من المراسلات يتحمل البريد فروقها بغية تشجيع الثقافة ، كما أن البريد هو الوسيلة الرئيسية لنظم التعليم عن طريق المراسلة .

– إذا كانت المطبوعات الدورية مثل : الصحف والمجلات وسيلة منتظمة للثقافة بين قطاع عريض في المجتمع ، فإن البريد يمنح هذه الدوريات أجوراً أكثر تخفيضا من الكتب والمطبوعات ، وذلك إدراكا منه للدور الهام في نقل وتوفير المواد الثقافية للمواطنين .

– اهتم البريد بتشجيع المكفوفين على التعليم والثقافة ، ورغم أن مطبوعات هؤلاء ذات أوزان غير عادية مثل « مطبوعات برايل » ، إلا أن البريد أخذ على عاتقه نقل هذه المطبوعات ، وهي معفاة تماما من الأجور البريدية تحقيقاً لهذا الهدف النبيل .

– يعتبر البريد الناقل الرئيسي للوثائق العلمية والمؤلفات الأجنبية التي تحمل أحدث التطورات التكنولوجية والأبحاث العلمية ، مما يساعد على نشر الثقافة والعلوم ، وتوفير المراجع والأسانيد العلمية أولا بأول .

– إن البريد بما يصدره من طوابع بريدية عادية وتذكارية يقدم وسيلة ممتازة للثقافة والتعريف بمعالم الآثار والحضارة ، وبأعلام الفكر والفن والسياسة .

ثالثا : المساهمة في التنمية الاقتصادية :

تسهم الخدمات المالية البريدية في تنمية الاقتصاد القومي ، وتعتبر أحد عناصر البنية الأساسية في هذا المجال . ويتضح ذلك فيما يلي :

– يعتبر صندوق توفير البريد أقدم وعاء ادخاري ، حيث أنشئ في عام ١٩٠١ ، وتستخدم مدخراته في تمويل المشروعات الاستثمارية للدولة عن طريق إيداع هذه المدخرات في بنك الاستثمار القومي ؛ وقد بلغت هذه المدخرات حوالي ١٣,٧ مليار جنيه في ٣٠ يونيو عام ٢٠٠١ .

– في سلسلة الخدمات المالية تقدم الهيئة خدمة « الشيكات البريدية » ، وهي خدمة مصرفية لها طابع خاص ساهمت في تشجيع المواطنين في الريف على الاستفادة منها ، كما أفادت معظم الشركات والمؤسسات الكبرى التي لها فروع في أنحاء الجمهورية بإجمالي ٤ مليارات جنيه يتم تداولها عن طريق هذه الخدمة .

– يصل حجم الأموال التي يتم تداولها عن طريق الهيئة الى حوالي ٥٤,٢ مليار

جنيه سنويا ، ويوضح ذلك مدى الاعتماد على البريد فى هذا المجال ، ومدى مساهمته فى إدارة العجلة الاقتصادية فى النشاط القومى .

– يقوم البريد بتقديم خدمات مباشرة لأجهزة الحكومة ، وذلك بقبول إيداعات لحساب هذه الأجهزة من خلال جميع مكاتب البريد ، وقد بلغ إجمالى هذه الإيداعات حوالى ٢٣٢ مليون جنيه سنويا .

– يرجع انتشار استخدام الحوالات البريدية بين الأفراد والمؤسسات إلى دورها الاجتماعى وعلاقاتها المباشرة بالاقتصاد ، حيث تعد وسيلة مضمونة لنقل الأموال من مكان لآخر بين الأفراد وذويهم أو بين الأفراد والمؤسسات التجارية ، مما يساعد على تنشيط التجارة الداخلية والخارجية ، وهذه الحوالات إما داخلية يتم تداولها داخل الجمهورية ، أو خارجية .

رابعا : العمل على تنشيط التجارة :

هناك علاقة مباشرة بين مستوى الخدمات البريدية وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية ، وكلما تحسنت هذه الخدمات زاد الاعتماد عليها فى هذا المجال ، ويتضح ذلك فيما يلى :

– القيام بنقل العينات التجارية بين الصانع والتاجر فى الداخل والخارج ، وهى وسيلة مباشرة لترويج السلع والخدمات وتشجيع التصدير والاستيراد .

– تبادل الطرود البريدية التى تحتوى على بضائع ، من خلال النقل السريع والنقل الجوى ، والنقل بالطريق السطحى (البرى والبحرى) ، وذلك لتلبية احتياجات العملاء حسب اختيارهم .

– نقل المستندات والفواتير والمخالصات .

– نقل المناقصات والعطاءات ، وكل ما يتعلق بإتمام الصفقات التجارية .

– أداء خدمة تحصيل الكمبيالات لحساب المؤسسات والأفراد .

– نقل الطرود البريدية التجارية (المحول عليها) ، وتسليمها الى أصحابها بعد تحصيل قيم البضائع التى تحتويها لصالح مرسلى هذه الطرود وفاء لأثمانها .

- نقل الأشياء الثمينة والهامة داخل طرود خاصة يتم التأمين عليها بقيمة هذه الأشياء ، في خدمة خاصة يطلق عليها « الطرود المؤمن عليها » ، وتلتزم الهيئة بدفع التعويض بقيمة التأمين فى حالة فقدها أو تعرضها للتلف الكلى أو الجزئى .

ومما سبق يتضح أن الخدمات البريدية - رغم منافسة وسائل أخرى إلكترونية وسلكية ولاسلكية - سوف تظل ضرورة اتصالية مجسدة لخدمة الإنسان اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ، وسوف تلاحق التطور الذى يزيد من فاعليتها فى هذه المجالات .

ثورة الاتصالات وأثرها فى العمل البريدى :

أدى التقدم العلمى إلى تنوع سبل الاتصال وتطورها ، وأصبح العالم أكثر تقارباً وتفاعلا ، بل كان لهذه الثورة التكنولوجية فى مجال الاتصالات أثرها العميق على مظاهر النشاط الإنسانى المختلف ، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وغير ذلك ، وتمخض هذا التأثير بالتالى عن تغيرات إيجابية وأخرى سلبية .

وقد تأثر البريد - باعتباره الوسيلة الأكثر تناسبا فى نقل الأفكار والمعلومات والأموال والبضائع من مكان لآخر - بهذه الثورة المتواترة فى عالم الاتصالات ، وكاد هذا التأثير في جانبه السلبى يغطى على ما استفاده البريد من إيجابيات التطور العلمى ، وبات يواجه منافسة شرسة ، سواء من جانب أجهزة النقل المادى للمعلومات (المنافسة التكنولوجية) ، أو من جانب الشركات الخاصة التى اقتحمت سوق البريد لتقاسم الإدارات البريدية نشاطها وتترك عليه بصماتها .

ولم يستشعر البريد هذه التغيرات التى وقعت فى السوق معتمدا على الحماية التى وفرها له الاحتكار ، ومقتنعا بالأساليب التقليدية فى إدارة نشاطه من خلال مواقف إدارية لا مواقف تجارية .

وغنى عن البيان أن هذا الانفتاح العملى صاحبه اتجاه لتعديل القوانين واللوائح القائمة فى مختلف الأنشطة البريدية ، لتواكب المفاهيم الجديدة فى الفكر الإنسانى ، وتحمى حقوق المنشآت والأفراد ، وتمنح المنظمات المرونة الملائمة والاستقلالية اللازمة لتحقيق إدارة اقتصادية ناجحة ، ولمواجهة التأثيرات السلبية والتنافسية فى السوق .

ومن ثم فقد كان للبريد نصيبه فى هذه الصحوة الشاملة ، وبرزت فى الأفق استراتيجية بكين التى أسفر عنها مؤتمر الاتحاد البريدى العالمى الثانى والعشرون ، الذى عقد فى الصين عام ١٩٩٩ ، والتى تهدف إلى النهوض بالمرافق البريدية وإحداث إصلاحات هيكلية وإدارية ولائحية ، لإدارة أنشطة البريد بمنظور جديد يستجيب لرغبات العملاء ويحقق طموحاتهم ، من خلال التعايش فى بيئة تنافسية .

المنافسة فى السوق البريدية :

بات واضحا أن الخدمات التقليدية ، الموجودة منذ مائة عام أو أكثر ، لم تعد تستجيب لمتطلبات العملاء العصريين ، سواء فيما يتعلق بنظام المعالجة أو الأسعار أو زمن الوصول (مهلات التوجيه) ، وذلك بسبب الثقل الإدارى والروتين ، وعدم الاهتمام بالعميل والاستماع لمطالبه والتعرف على احتياجاته ، وهو ما يعنى معرفة أدق بالسوق البريدية بمختلف عناصرها . ويتطلب ذلك ضرورة معرفة : خصائص قطاعات السوق ، ونوعية الخدمات المعروضة ، ووضع برنامج للاتصال بالعملاء ومواجهة المنافسة وتحديد أبعادها ، ومدى رضاء المواطنين عن الخدمة ومجالات الشكوى واستكشاف ردود أفعالهم وآرائهم ، وبمعنى أدق ؛ فإن الجمود أمام هذا التغير السريع فى سوق البريد يضر بالبريد ، وعلى المسئولين التأقلم ومسايرة هذا التطور واللحاق به .

وعلى الرغم من تعدد أشكال المنافسة واتساع نشاطها إلا أنه يمكن بالتحليل تصنيفها فى مجموعتين هما :

أولا : المنافسة التكنولوجية : أى النقل المادى للمعلومات بواسطة وسائل الاتصال الكهربائية أو الإلكترونية ، والتى تضم :

الهاتف : وهو وسيلة لإبلاغ البيانات بالطريق الشفهى ، ولكن يؤخذ عليها أنها لا تتميز بصفات الاتصال المكتوب .

الإرسال الإلكترونى للمستندات : ويقوم بالنقل المادى للبيانات على الورق .

التلكس : وهو وسيلة توفير نقل نص مطبوع على الآلة الكاتبة ولكنه قصير نسبيا بسبب تكاليفه .

الصورة البعدية : وهو أخطر منافس للنقل المادى للمستندات ، حيث يوفر معظم إمكانياته فيما عدا اللون وضمان التسليم على الوجه الأكمل ، وطابع السرية ، بالإضافة الى سهولة الاستخدام .

الإعلامية البعدية فى حد ذاتها : ويقصد بها أى تبادل أو اتصال بين الرسائل الطرفية والحاسب الآلى ، ويؤدى إلى ظهور البيانات على الشاشة ، وبالتالى يتعلق الأمر بتبليغ بصرى للمعلومات المرسلة أو الواردة .

ثانيا : المنافسة من قبل المؤسسات : أدى تنوع سبل المواصلات وتطور التجارة الدولية الى انتعاش فى الأسواق البريدية ونمو فى الرواج البريدى ، الأمر الذى دفع بالمؤسسات الخاصة الى اقتحام هذه السوق لتقاسم الإدارات البريدية نشاطها فى تنافس ذكى وفعال ، ولتترك بصماتها على حجم ونوعية الرواج الذى بقى للإدارات البريدية على مدار السنوات العشرين الأخيرة .

ومن المعروف أن البريد هو دائما سوق مربحة ، والدليل على ذلك هو الاهتمام الذى تبديه الشركات الخاصة بهذا النشاط – والجميع متفق على أن «السعاة الخواص» هم أقوى المنافسين بسبب مهاراتهم ، وتنافسهم الفعال فى مستوى النوعية والسعر .

وقد استقر هذا النوع من المنافسة فى أغلب الدول تقريبا ، حيث إنها تحتل جزءا كبيرا أو صغيرا من سوق البريد العاجل ، وأن المرفق البريدى لابد أن يتعايش معها .. ولكن فى أى ظروف ؟ وإلى أى حد ؟ .

١ – التنافس على البريد السريع أو التوزيع السريع : وذلك على المستوى المحلى أو الدولى ، وهى فى أغلبها مؤسسات متعددة الجنسيات – ولها فروع نشطة فى معظم الدول ، وهى مؤسسات تمتلك وتستثمر بنفسها عربات ومعدات وأحيانا طائرات . وهناك شركات محلية أخرى كبيرة .

وتقوم هذه الشركات بواسطة وسائل مختلفة بالاحتيال على الأنظمة الاجتماعية لتخفيض أعبائها ، وتحدد الأجور حسب كل عملية نقل . وقد وفرت معظم هذه الشركات خدمة (من الباب إلى الباب) تتميز بمهلة نقل قصيرة ، وهناك شركات

أصغر حجما أقامت خدماتها في سوق النقليات فائقة السرعة ، إلا أنها تستخدم بصفة عامة متعهدين من الباطن للنقل .

ويعمل جميع المنافسين فى الوقت الحاضر على توسيع سوقهم عن طريق تنمية خدمات مناسبة لمعظم احتياجات النقل ، والقيام بتسويق جذاب لصالح هذه الخدمات ، وإقامة علاقات متميزة مع مختلف العملاء .

٢ – المنافسة فى مجال إعادة الإيداع على المستوى الدولى : استغلت بعض هذه المؤسسات الاختلافات الموجودة بين التعريفات والعملات ، وعدم تكيف النظم المالية بين الإدارات البريدية ، لكى تحول الرواج من دوائر التوجيه البريدية العادية ، وقد ترتب على ذلك خلق منافسة بين الإدارات البريدية ذاتها .

وتكمن نقاط الضعف بهذه المؤسسات المنافسة فى أن الأجور المحصلة أكثر ارتفاعا ، وأن شبكة التوزيع أقل اتساعا من الشبكة البريدية .

وسائل المواجهة :

ومن الأمور التى ينبغى مراعاتها فى هذا المجال موضوع الاحتكار ، فقد ثبت أمام انفتاح السوق وقوة المنافسة عدم فعالية الاحتكارات المتفتتة تحت ضربات التحرر من الأنظمة . ولذلك ينبغى إعادة النظر فى النظم والتشريعات القائمة على ضوء : ظروف السوق ، وسياسة العرض والطلب ، وأخذ ظروف الخدمة العمومية فى الاعتبار .

كما أن الأمر يتطلب الإبقاء على قدر من الاحتكار الذى تتطلبه بعض الخدمات الأساسية ، كوسيلة لتعويض المرافق البريدية أمام شراسة المنافسة وتطورها ، خاصة فى الدول النامية ، مما يجعل للبريد مسئولية مزدوجة ، فعليه أن يوفق بين التزاماته المكلف بها كخدمة عامة ، وفى الوقت ذاته يجب أن يعمل كمؤسسة تجارية تغطى نفقاتها . وكلما زادت استقلالية الإدارة البريدية عن قيود الدولة ؛ كلما ساعدها ذلك على : تعميق مفهوم العمل التجارى ، وتحقيق خططها وطموحاتها ، وبالتالى التكيف

مع متطلبات السوق وتلبية احتياجات المواطنين ، وخاصة كبار العملاء بمشاركتهم الكبيرة فى إيرادات البريد .

وفى مصر فإن كلا من القانونين رقمى ١٦ لسنة ١٩٧٠ و١٩ لسنة ١٩٨٢ سمح بقيام القطاع الخاص بالخدمة البريدية ، وهو يشارك فروع الهيئة فى إقامة وإدارة عدد ضخم من المكاتب والوكالات الأهلية ، كما اشترك الناقل الخاص مؤخرا فى خدمات البريد السريع .

التعرف على المنافسين :

إن توجه الإدارات البريدية نحو إقامة استراتيجيات رد الفعل يقتضى التعرف جيدا على المنافسين ، والوسائل المادية والبشرية المتوافرة لديهم ، وخصائص المنتجات والخدمات التى يقدمونها ، والخطط التى يتبعونها فى مجال إقامة الفروع المحلية ، وإجراءات التخليص الجمركى التى يستخدمونها ، والوسائل التى يلجأون إليها لمتابعة الرسائل ، والضمانات التى يقدمونها ، والمقترحات التى تعرض على العملاء .

ولذلك فإن هناك طرقا مختلفة لمتابعة المنافسة : المراقبة الدائمة - الاحتفالات الرسمية - زيارات الزبائن - دراسات السوق ، كما أن هناك إجراءات عملية للمواجهة منها :

- دراسة خصائص السوق ، وحصر أسواق البريد بقصد التعرف على الأسواق الكبيرة والحصص المتاحة .

- معرفة نوعية العملاء الحقيقيين والمحتملين الذين تتوجه إليهم ، وتحليل معايير وأسباب اختيار العملاء للبريد أو منافسيه .

- دراسة من هم المنافسون ، وتصنيفهم ، وتحليل صور المنافسة ، والتغييرات الهيكلية فى عالم الأعمال .

- استحداث مجموعة من نظم الأداء والخدمات الجديدة ، وتوفير منتجات حديثة قليلة التكلفة ، والاهتمام بالبريد الدعائى .

- النظر فى تطوير الخدمات غير المربحة وتحسين إنتاجيتها أو إلغائها .

- تبنى استراتيجيات تهدف الى تنمية الخدمات البريدية ، وتعتمد أساسا على عناصر السرعة والضمان ، والثقة بالخدمة ، والسلامة والانتظام ، وسهول التوصل إليها ، مثل : (الخدمة من الباب الى الباب - تهيئة البريد - قبول بعائث ذات أوزان أو أبعاد أو أحجام أكثر ارتفاعا - تقصير مهلات التسليم - خدمات نهاية الأسبوع ، والإيداعات المتأخرة) .

- الاهتمام بحسابات تكلفة الخدمات البريدية وتحليلها من أجل إعادة تصويب الأجور ، وإمكانية منح تخفيضات لكبار العملاء ، واتباع سياسة مرنة للأسعار .

- إقامة تعاون أوثق ونشاط أكثر فعالية بين مختلف الإدارات البريدية ، والقضاء على أى منافسة فيما بينها ، وتنسيق الخدمات المقدمة ، والقيام بعمل جماعى مشترك على المستوى الدولى لمواجهة منافسة شركات الناقلات الخاصة ، وتطويع التكنولوجيا الحديثة للاتصالات فى مجال الخدمة البريدية .

إعمال الفكر التجارى فى إدارة الخدمات البريدية :

تقوم استراتيجية مواجهة السوق البريدية الحديثة على مفهوم تجارى وفكر اقتصادى يهدف الى : تلبية احتياجات العملاء ، وإشباع رغباتهم لنوعية جيدة من خدمات قائمة أو لخدمات جديدة تقتضيها ظروف التطور وثورة الاتصال ، ولتواجه بصورة عملية تلك الهجمات المتواصلة التى يقوم بها المنافسون .

وإذا كان المحور الرئيسى الذى تدور حوله أغلب هذه المفاهيم الجديدة هو (العمل التجارى) بمعنى إدارة الخدمات البريدية بطريقة تجارية ، فإن هذا الاتجاه يرمى الى اعتبار البريد مؤسسة يجب أن تدار شئونها وفقا للمبادئ التجارية التى تكفل لها مرونة الإدارة ، والتحرر من اللوائح الحكومية ، وبحيث تكون لها شخصية اعتبارية تسرى عليها القواعد المتبعة فى المشروعات الاقتصادية أو الهيئات التجارية .

وغنى عن البيان أن هذا الأمر يستتبع تزويد البريد بلائحة قانونية حديثة ، ونظم

عملية للإدارة ، يوفران له الاستقلال الذاتى المناسب ، والوسائل البشرية والمالية الملائمة التى تعتمد على مفهوم «المردودية» .

كما أن ذلك يتيح له إعادة تنظيم خدماته والتكيف السريع مع تطور العرض والطلب على الخدمة ، مما يدفعه الى تحسين أدائه وتقديم خدمات ومنتجات ذات نوعية متميزة .

هذا بالإضافة الى أن الاستفادة القصوى من مرونة الإدارة وحرية الحركة تساعد على التكيف السريع مع متطلبات السوق ، وردود فعل المنافسة ، وتبنى استراتيجيات تجارية وتسويقية مؤثرة تدعمها برامج للاتصال ، وترويج الخدمات وبيعها ، وإقرار نظم دعائية وإعلامية فعالة تقوم على دراسات السوق واستطلاع الرأى .

وإذا كان السعى مطلوبا فى هذا المجال لتحقيق الاستقلالية المالية والإدارية ؛ فيحسن أن نشير الى أن الاستقلالية المنشودة فى معظم الإدارات ليست مطلقة ، وذلك بسبب طبيعة الخدمة البريدية ، ففى أغلب البلاد يوجد للبريد دور مزدوج عليه أن يؤديه ، فهو إدارة من إدارات الدولة أو جزء من وزارة ، ولكنه فى ذات الوقت يجب أن يعمل كمؤسسة تجارية تغطى نفقاتها ، وعليه أن يوفق بين هذا العمل وبين الالتزامات المكلف بها كخدمة عامة . وهذه المسئولية المزدوجة كثيرا ما تضع الإدارة البريدية أمام مشكلة ذات حدين : إما أن تسعى لإرضاء المجتمع بتقديم خدمات فعالة للعملاء بأسعار معقولة واقتصادية ، أو التمشى مع السياسة أو مع الأهداف الأكثر تجريدا للدولة ، والخضوع لما يفرضه القانون الأساسى على البريد كمرفق عام .

وعلى هذا فإنه كلما زادت استقلالية الإدارة البريدية عن قيود الدولة ؛ ساعدها ذلك على تعميق مفهوم العمل التجارى ، واستطاعت أن تحقق خططها وطموحاتها ، وبالتالى إقرار دور متميز للبريد يمكنها من تلبية احتياجات السوق ومواجهة المنافسة ، وإعداد برامج للعلاقات التجارية مع العملاء .

ورغم أن هيئة البريد هيئة اقتصادية لها ميزانيتها المستقلة وقانونها الخاص ولوائحها التى تتفق مع طبيعة أعمالها ؛ إلا أن الأمر يحتاج لمزيد من الواقعية واستقلالية التطبيق وتعميق مفهوم الإدارة التجارية الحقيقية للمرفق .

إقامة علاقات جديدة مع العملاء :

تعتبر العلاقات العامة الأسلوب العصرى لإقامة تفاهم متبادل بين المنشأة وعملائها ، ولم يكن هذا التفاهم من الأهمية بمكان مثلما هو فى الوقت الحاضر .

والبريد - وهو يواجه اليوم تحديات تطور المجتمع الحديث - يلجأ إلى الأساليب التى تنتهجها المنشآت التجارية لترويج منتجاتها ، فهو مضطر من جهة إلى أن يحسن نوعية الخدمة وفرض نفسه على سوق المواصلات ، ومن جهة أخرى : إقامة علاقات طيبة لإقرار تفاهم مشترك مع العملاء ودعم الثقة فى خدماته .

والعلاقات الجيدة التى ننشدها فى السياسات الجديدة تتجاوز ذلك المفهوم المجرد للعلاقات الإنسانية ، لتصبح أعمالا نشطة متميزة فى توفير البيانات والإعلام والاتصال ، وتقديم المعونة والتسهيلات لدعم العمل التجارى فى البريد .

ومن شأن هذه الجهود الاتصالية أن تحقق الأهداف الترويجية والبيعية للخدمة البريدية ، وتعمل على إقرار مفهوم تجارى لنشاط العلاقات العامة فى البريد ، يسهم فى الجهود الشاملة الرامية لإيجاد صورة متميزة للبريد فى سوق المواصلات .

وهذه العلاقات التجارية تمثل مطلبا ملحا فى نشاط وحدات الاتصال والتسويق ، وخاصة مع كبار العملاء ، بسبب مشاركتهم الكبيرة فى إيرادات البريد ، كما أنها تنتقل أيضا لتشمل العميل العادى من جمهور مكتب البريد بحيث تستحوذ عليه ، وقد لا تتركه من خلال الحوار واستطلاع رأيه إلا بعد أن توثق صلته بالوحدة ، حين يجد فيها ما يشبع رغباته ويلبى مطالبه من خدمات غير تقليدية يقدمها المكتب ، مثل : بيع الكروت السياحية وتذاكر القطارات والمهرجانات وخدمات الآلات التلقائية غير البريدية ، هذا علاوة على اللوحات الإعلانية الجذابة والدائرة التليفزيونية داخل صالة التعامل .

تقييم البريد فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والدولية :

سبق أن قامت إدارة البريد فى مصر - من خلال المكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمى - بإجراء دراسة عن حالة الخدمات البريدية فى البلاد النامية ، وعن طريق هذه الدراسة التى شملت أكثر من مائة دولة أخرى - منها بعض الدول المتقدمة أيضا - يمكن تقييم حالة البريد فى مصر على النحو التالى :

اولاً: المتغيرات المحلية والدولية :

المتغيرات الدولية :

ظلت الخدمات البريدية ، منذ تأسيس الاتحاد البريدى العالمى فى عام ١٨٧٤ ، تدار بمؤسسات حكومية تسعى فى المقام الأول إلى المساهمة فى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات ، وكان كثير من هذه المؤسسات يطبق سياسة الاحتكار البريدى لضمان تحقيق هذه الأهداف ، ولا شك أن هذه السياسة قد ساهمت فى تدنى مستوى الخدمات البريدية بمعظم الدول النامية ، نتيجة ما كانت تحققه المؤسسات البريدية بها من خسائر متلاحقة ، وعدم منح أولوية لتطوير الخدمات بهذه الدول .

ومع دخول الشركات الخاصة فى مجال المنافسة ، ومع عصر اتفاقية التجارة فى الخدمات وخضوع السلع والخدمات لاقتصاديات السوق والعرض والطلب ، تنبهت الإدارات البريدية الى خطورة وضع البريد فى المستقبل ، مما دعا مؤتمر واشنطن للاتحاد البريدى العالمى الى إقرار برنامج للإصلاح الإدارى والهيكلى للإدارات البريدية أطلق عليه « برنامج العمل العام لمؤتمر واشنطن عام ١٩٨٩ » ، ثم وضع استراتيجية سيول عام ١٩٩٤ ، ثم تلا ذلك استراتيجية بكين عام ١٩٩٩ ، وقد حث الاتحاد البريدى العالمى الحكومات على الأخذ بهذه الاستراتيجيات لتطوير الخدمات البريدية لديها لمواجهة المنافسة .

ويهدف البرنامج والاستراتيجية الى تحقيق الأهداف الآتية :

- إدارة الخدمات البريدية على أسس واستراتيجيات تجارية .
- دراسة سوق الخدمات البريدية ، ومحاولة الحصول على أكبر نصيب منه .
- تحسين نوعية الخدمات البريدية .
- الاهتمام بالاستراتيجيات التشغيلية .
- تحقيق الاستقلالية الإدارية والمالية الكاملة للمؤسسات البريدية .
- الاهتمام بالموارد البشرية .

المتغيرات المحلية :

– سارت مصر بخطوات سريعة وفعالة نحو الإصلاح الاقتصادى ، ونجحت فى هذا المجال بمعدلات كانت موضع تقدير المجتمع الدولى .

– تم التصديق على نتائج مفاوضات جولة أورجواى مؤخرا ، وبدأت بالفعل فى تطبيق الاتفاقية فى مجالات عديدة ، سواء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أو التجارة فى الخدمات .

– بدأ التحول التدريجى نحو الأخذ باقتصاديات السوق والعرض والطلب ، وتعديل الهياكل القانونية والإدارية التى تعوق هذه السياسة .

– تشجيع الاستثمار المصرى والعربى والأجنبى ، وإزالة العقبات فى هذا المجال .

– دخول الشركات العاملة فى مجال البريد السريع لأول مرة ، لتنافس فى أداء الخدمات البريدية .

وفى ضوء هذه المتغيرات العالمية والمحلية ؛ فإن الهيئة القومية للبريد فى مصر تحاول قدر المستطاع – وفى حدود الاعتمادات المالية التى تتاح لها – الإعداد الجيد لمواجهة كل هذه المتغيرات .

ثانيا: حالة البريد فى البلاد النامية :

لقد سبق أن كلفت إدارة البريد فى مصر من الاتحاد البريدى العالمى ؛ بإجراء دراسة عن حالة الخدمات البريدية فى البلاد النامية ، والمشاكل التى تواجه تمويل المشروعات البريدية بها ، وعرضت نتائج هذه الدراسة على المجلس الاستشارى للدراسات البريدية بالاتحاد .

ومن واقع هذه النتائج ، ومن المعطيات الأخرى المتاحة بالمكتب الدولى للاتحاد البريدى العالمى ، يتضح ما يلى :

الرواج البريدى :

– لازالت حصة البلاد النامية من الرواج البريدى العالمى محدودة ، ومع أن هذه البلاد يقطنها حوالى ٨٠٪ من سكان العالم ، إلا أن نسبتها من سوق الخدمات

البريدية والرواج البريدى ما زالت أقل من ١٧٪ من المبادلات البريدية الدولية .

– يبلغ متوسط نمو الرواج البريدى فى البلاد النامية حوالى ٤,٦٪ فى الرسائل والبطاقات البريدية والمطبوعات .

– يوجد أقل من مكتب بريد واحد (٩٤, مكتب) لكل عشرة آلاف نسمة فى البلاد النامية ، بينما توفر البلاد المتقدمة الصناعية فى مجموعها معدل ٢,٧ مكتب لهذا العدد من السكان .

– كل عشرة آلاف نسمة يخدمها ٦,٦ موظف بريدى فى البلاد النامية ، بينما يخدم نفس هذا العدد من السكان فى الدول الصناعية حوالى ٣١,٦ موظف بريدى .

– متوسط عدد الرسائل والبطاقات للفرد فى الدول النامية حوالى ٨,٤ رسالة فى السنة ، ويصل الى حوالى ٢,٣ رسالة فى بعض هذه الدول ، بينما يكون متوسط عدد الرسائل للفرد فى الدول الصناعية حوالى ١٥٣ رسالة سنويا .

المشكلات التى تواجه الخدمات البريدية فى البلاد النامية :

أسفرت الدراسة التى أجريت فى هذا المجال عن أن أهم المشكلات التى تواجه تقدم الخدمات البريدية فى الدول النامية تتركز بصفة عامة فى الأمور الآتية :

١ – عدم وجود الاستقلالية الإدارية :

إذ إن الإدارات البريدية قطاع أو مصلحة من بين الوزارات ولا تتمتع بأى استقلالية فى اتخاذ القرارات ، مع وضع قانونى لا يتيح الحرية والسرعة فى اتخاذ القرارات .

– تواجد إدارات البريد وإدارات الاتصالات فى كيان واحد .

– وجود هياكل إدارية لا تتيح السرعة فى اتخاذ القرارات ، ولا تحقق النشاط الحيوى أو روح المبادرة فى مختلف مستويات التسلسل الإدارى ، وتتسم هذه الهياكل بالمركزية الشديدة فى الإدارة .

– عدم وجود تقسيمات إدارية فى هذه الهياكل تهتم بالتخطيط ودراسة السوق وسياسات التسويق لمواجهة المنافسة .

٢ – عدم توافر الاستقلالية المالية :

– لا توجد فى قوانين المؤسسات البريدية حرية انتهاج سياسة مالية مستقلة للميزانية والحسابات .

– عدم وجود محاسبة مالية تحليلية .

– عدم وجود نظم للتكاليف والأعباء .

– عدم الحرية فى تحديد أجور الخدمات ، وغالبا ما تحدد الحكومات هذه الأجور على أسس اجتماعية أو سياسية بأقل من تكلفة هذه الخدمات ، مما يؤدى الى تحقيق عجز دائم يرحل الى السنوات التالية ، وقد تبين من الدراسات أن حوالى ٤٠٪ من إدارات البريد فى البلاد النامية تحقق عجزا سنويا متواصلا .

٣ – عدم وجود خطط لتنمية الموارد البشرية :

إن تدنى مستوى الخدمات البريدية فى الدول النامية يرجع إلى عدد من الأسباب التى تتعلق بالموارد البشرية ، منها مايلى :

– تتحكم القواعد الوظيفية العمومية فى إدارة الموارد البشرية ، فى كل ما يتعلق بإجراءات التعيين والحياة الوظيفية وشروط العمل .

– لا تتوافق قواعد تعيين الموظفين وتحفيزهم مع احتياجات مؤسسات يفترض أنها تطبق الأسلوب التجارى فى إدارة الأنشطة .

– عدم وجود خطط لتأهيل الموظفين وتدريبهم على التقنيات الحديثة .

٤ – سوء نوعية الخدمات :

لا تهتم معظم الدول النامية بمستوى نوعية الخدمات البريدية التى تقدم للجمهور ، وغالبا ما تعتمد على نظام الاحتكار فى هذه الخدمات ، وكان واضحا من نتائج هذه الدراسات ما يلى :

– لا توجد وحدة إدارية تهتم بنوعية الخدمات وتضع أساليب تحسينها ومراقبتها .

– سوء حالة مكاتب البريد التى تستقبل العملاء ، ولا وجه للمقارنة فى هذا المجال

بينها وبين الأماكن التى توفرها الدول المتقدمة ، أو التى توفرها الشركات الخاصة العاملة فى هذا المجال .

– نقص عدد المنافذ البريدية وتباعدها ، مما يؤدى الى الازدحام وطول فترات انتظار العملاء أمام الشبابيك .

– إنجاز الموظفين ذو طابع حكومى إدارى أكثر من أن يكون تجاريا .

– مُهلات نقل وتوزيع الرسائل طويلة ولا توجد وسائل فعالة لمراقبتها .

ثالثا: مستوى حالة الخدمات البريدية فى مصر :

بعد استعراض حالة البريد فى الدول النامية ، وبالقياس عليها يمكن تقييم حالة البريد فى مصر ، خاصة فيما يتعلق بالموضوعات التالية :

مراكز الحركة البريدية :

أخذت الهيئة القومية للبريد بالنظم الحديثة فى إدارة الحركة البريدية ، بإنشاء ٢٦ مركزا للحركة فى عواصم المحافظات بالجمهورية ، بحيث يتولى كل منها تجميع البريد من المكاتب التابعة لكل محافظة فى مواعيد مقررة فى نهاية عمل كل يوم ، لكى يتم فرزها وإعدادها للتصدير إلى باقى مراكز الحركة فى المحافظات الأخرى فى ذات اليوم أيضا ، من خلال شبكة لنقل البريد بين هذه المحافظات تعتمد على السكة الحديد ورحلات الطيران الداخلى ، بالإضافة الى أسطول المركبات التى توفرها الهيئة فى بعض الجهات .

وتم إدخال نظم الفرز الآلى والتلقائى فى مركز الحركة الرئيسى بالقاهرة بتكلفة إجمالية قدرها ٢٣ مليون جنيه ، وتستطيع هذه الآلات الحديثة قراءة الرقم الكودى المعبر عن الرقم البريدى بمعدل فرز ٣٦٠٠٠ رسالة فى الساعة لكل آلة ، مع استخدام السيور الكهربائية الناقلة للبريد فى مراحل الفرز المختلفة .

المنافذ البريدية :

– يبلغ عدد المنافذ البريدية حاليا ٩٦٩٢ منفذا ، منها ٣١٦٤ مكتب بريد حكومى ، و ٢١٢٧ مكتب بريد أهلى ، و ٢٢٣٥ وكالة بريدية ، و ٢٠٦٦ خط طوافة ، و ١٠٠ منطقة توزيع .

– كل عشرة آلاف نسمة يخدمها ١,٥ وحدة بريدية في مصر ، بينما يكون المعدل في الدول النامية أقل من وحدة بريدية لكل عشرة آلاف نسمة .

– يتوفر في كل تجمع سكاني في الريف وحدة بريدية إما : حكومية ، أو أهلية ، أو محطة طوافة .

– تقتضي المعايير الموضوعة للتوسع في فتح منافذ بريدية حكومية جديدة أن يكون عدد السكان في حدود خمسة آلاف نسمة ، وفي ذات الوقت فإن هذه المعايير تسمح بافتتاح وحدات بريدية بالجهود الذاتية ، كما تسمح باستثناء التجمعات العمرانية الجديدة وتجمعات القرى الزراعية الجديدة من شرط عدد السكان .

تعبئة الموارد البشرية :

يبلغ عدد العاملين بالهيئة ٤٤ ألف عامل ، أي أن كل عشرة آلاف نسمة يخدمها حوالي ٦ من العاملين . وإذا ما أخذ في الاعتبار أن المعدل في الدول النامية ٦,٦ عامل لكل عشرة آلاف نسمة وفي الدول المتقدمة ٣١,٦ عامل ، وإذا كان قد أخذ على الدول النامية أنها لم تخطط لتعبئة الموارد البشرية في الخدمات البريدية لديها – فإن الهيئة القومية للبريد في مصر اهتمت باستخدام الأسلوب العلمي في تعبئة هذه الموارد ، في تخطيط جيد بالوسائل الآتية :

– إنشاء ٢٦ مدرسة ثانوية للبريد يبلغ عدد خريجيها حوالي ٧٥٠ خريجا كل عام ، لتأهيل الكوادر اللازمة للعمل في الخدمات البريدية في مجالات : الحركة البريدية والتوزيع ، وبعض أعمال الشبابيك في مكاتب البريد المختلفة . ويدرس في هذه المدارس – التي تخضع من الناحية الفنية لوزارة التربية والتعليم – كل ما يتعلق بالخدمات البريدية بمجالاتها المختلفة ، بالإضافة إلى بعض المواد التجارية واللغات الإنجليزية والفرنسية التي تخدم هذه المجالات ، وتمنح هذه المدارس دبلوم المدارس الثانوية البريدية التي تعادل دبلوم المدارس التجارية ، ويدخل هذا المؤهل ضمن المؤهلات التي تجيز الالتحاق بالجامعات من خلال مكتب التنسيق .

– إنشاء شعبة للبريد في كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان ، للتأهيل العالي في الخدمات البريدية لهؤلاء الذين يلتحقون بهذه الشعبة ، في حدود ٢٥٠ خريجاً كل عام عن طريق مكتب تنسيق القبول في الجامعات .

- إتاحة الفرصة لعدد من العاملين بالهيئة ، والذين يرغبون فى استكمال دراستهم ، للالتحاق بشعبة البريد بكلية التجارة عن طريق المنح الدراسية التى تمنح للمقبولين منهم سنويا ، بعد اجتيازهم للاختبارات التى تجريها الجامعة لهم ، وتتحمل الهيئة رواتبهم طوال فترة الدراسة لحين تخرجهم ، بشرط استمرار نجاحهم .

- إنشاء مركز تدريب إقليمى للاتحاد البريدى العالمى فى القاهرة ، لتدريب العاملين المصريين والعرب والأفارقة على المجالات المتقدمة فى الخدمات البريدية .

- إنشاء مركز تدريب بريدى فى كل محافظة من محافظات الجمهورية ، لتدريب العاملين فى مجالات وبرامج الخدمة .

- التدريب فى المجالات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة فى الشركات والمراكز المتخصصة ، ويبلغ عدد المتدربين فى مجالات الخدمات البريدية ٦٨٢٩ متدربا كل عام .

- إيفاد بعض المبعوثين الى الخارج .

- إلحاق بعض العاملين فى مجالات معينة بالمعاهد اللغوية المعروفة مثل : الجامعة الأمريكية ، والمجلس الثقافى البريطانى ، والمركز الفرنسى ، والجامعات المصرية ، لإتقان اللغتين الإنجليزية والفرنسية وغيرهما .

- تشجيع الحصول على مؤهلات أعلى من المؤهلات الجامعية فى المجالات التى يمكن الاستفادة بها فى الهيئة .

رابعا: التشريعات والقوانين البريدية فى مصر :

ينظم أداء الخدمات البريدية والهيئة القومية للبريد فى مصر قانونان هما : القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ ، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء هذه الهيئة .

وفيما يلى أهم ما ورد بكليهما :

الاحتكار البريدى :

أخذت مصر بنظام الاحتكار البريدى فى أداء الخدمات البريدية ، فقد نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ على أن « هيئة البريد تختص وحدها بنقل الرسائل ، وكذلك الطرود البريدية وبأداء الخدمات المالية البريدية وأعمال صندوق توفير البريد » ، ومع ذلك فقد أتاح القانون فى ذات المادة أن : تعهد

الهيئة للغير بأداء بعض الخدمات البريدية لحسابها وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

واستنادا إلى هذا النص فقد عهدت الهيئة إلى القطاع الخاص ، ممثلا فى الوكالات الأهلية والمكاتب الأهلية ووكالات البريد السريع الدولى ؛ بالقيام بأداء نوعيات معينة من الخدمة البريدية ، حتى بلغ عدد هذه الوحدات الأهلية حتى الآن (٤٣٦٢) وحدة تغطى كل أنحاء الجمهورية ، وتسهم بقدر كبير فى تقديم الخدمات ، وخاصة فى المناطق الريفية .

كما نص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد فى مادته الثانية على أن « تختص الهيئة دون غيرها بإدارة مرفق البريد وتطويره وتدعيمه بما يتناسب مع دوره الرئيسى والعمل على مسايرته لمتطلبات التطور فى إطار الخطة الاقتصادية والسياسة العامة للدولة » .

ولما كانت التشريعات البريدية قد نصت على الاحتكار فى أداء الخدمات البريدية وفى إدارة هذه الخدمات ، فإن الأمر يحتاج الى إعادة النظر فى هذه النصوص قبل بدء تطبيق اتفاقية التجارة فى الخدمات على الخدمات البريدية .

التشريعات والاستقلالية الإدارية :

أولى المشرع المصرى منذ عام ١٩٨٢ اهتمامه بالاستقلالية الإدارية للبريد كوسيلة ضرورية لتطوير الخدمات البريدية وتحديثها ، فقد نص القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد فى مادته الأولى على ما يلى : « تنشأ هيئة قومية لإدارة مرفق البريد ، تسمى الهيئة القومية للبريد ، تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير النقل والمواصلات ، وتدار بطريقة مركزية موحدة ، ويكون مركزها مدينة القاهرة ، ولها فروع فى جميع أنحاء الجمهورية » .

وتحدد المادة (١٤) من هذا القانون كيفية إدارة الهيئة عن طريق مجلس إدارة معظم أعضائه من ذوى الخبرة ، حيث تنص هذه المادة على مايلى : « يكون للهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة رئيس مجلس الإدارة وعضوية ثلاثة أعضاء من المديرين بالهيئة يتم اختيارهم بقرار من وزير النقل والمواصلات ومستشار الدولة رئيس إدارة الفتوى وعشرة أعضاء على الأكثر من ذوى الخبرة المعنيين بنشاط الهيئة ، بالإضافة الى أحد أعضاء النقابة العامة للبريد » .

وأتاحت المادة (١٥) من ذات القانون إمكانية قيام الهيئة بإنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين لتحقيق أغراضها ، حيث تنص هذه المادة على ما يلى : « مع عدم الإخلال بأحكام المادة الثانية من هذا القانون يجوز للهيئة فى سبيل تحقيق أغراضها وبعد موافقة وزير النقل والمواصلات إنشاء شركات مساهمة بمفردها أو مع شركاء آخرين ، ويجوز تداول أسهم هذه الشركات بمجرد تأسيسها ، ويكون للعاملين فى الهيئة الأولوية فى شراء تلك الأسهم » .

كما حددت المادة (١٦) من ذات القانون سلطة مجلس الإدارة بأنه هو السلطة المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها ، وله أن يتخذ ما يراه لازما من قرارات لتحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية وما قد تقتضيه من الرجوع الى أية جهة خارج الهيئة ، وله أن يضع الهيكل التنظيمى المناسب للهيئة ، واللوائح الإدارية والفنية ، والمشتريات والمخازن لتنظيم أنشطة الهيئة .

التشريعات والاستقلالية المالية :

اهتم القانون بالاستقلالية المالية للهيئة القومية للبريد ، حيث أكد على أن تكون لها موازنة خاصة يتم إعدادها طبقا للقواعد التى تحددها اللوائح الداخلية للهيئة ، دون التقيد بالقوانين واللوائح المنظمة لإعداد موازنة الدولة .

ويكون للهيئة حساب خاص تودع فيه مواردها ، ويرحل الفائض من موازنة الهيئة من سنة الى أخرى .

وللهيئة أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير – دون ترخيص – ما تحتاج إليه من : مستلزمات الإنتاج ، والمواد والمعدات ، وقطع الغيار ، والأجهزة الفنية ، ووسائل النقل اللازمة لنشاطها ، وذلك طبقا للوائح التى تضعها الهيئة .

ويقترح مجلس الإدارة أسعار الخدمات ، وتتحمل الدولة فروق الأسعار إذا رأت تطبيق أسعار أخرى لأسباب اجتماعية .

وتخصص الهيئة جزءا من استثماراتها للبحوث والدراسات ذات الصلة بنشاطها .

وتضع الهيئة نظام استثمار أموال الهيئة وأرصدة حسابات التوفير .

وتعقد الهيئة القروض الداخلية والخارجية ، وإبرام الاتفاقات التى تدخل فى اختصاصها .

وفى الوقت الذى منح فيه القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الهيئة القومية للبريد ميزات معقولة تحقق الاستقلالية المالية والإدارية ، وتتيح المرونة الكافية للإدارة فى سبيل تحقيق الأهداف ، إلا أن هناك عدة ملحوظات فى هذا المجال ، منها ما يلى :

– فى الوقت الذى أناط المشرع بمجلس الإدارة اختصاص « تحديد فئات التعريفات وأجور الخدمات البريدية التى تقوم بها الهيئة » ، فإن الأمر مازال يتطلب العرض على الحكومة لأسباب اجتماعية وسياسية .

– بعض مواد هذا القانون تكاد تكون معطلة بقوانين أخرى مثل : قانون الجمارك ، وقانون الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، وقوانين ربط الموازنة العامة للدولة ، ويتطلب الأمر التحرر من كل هذه القيود .

إدخال التقنيات الحديثة فى الخدمات البريدية :

تعتبر عملية إدخال التقنيات الحديثة فى أداء الخدمات البريدية من المحاور الرئيسية لتطوير هذه الخدمات ، حتى نواكب الدول المتقدمة فى هذا المجال ، ونواجه المنافسة فى مستقبل يعتمد على اقتصاديات السوق والعرض والطلب والنوعية والجودة الشاملة .

وفى هذا الاتجاه ؛ تم تطوير الخدمات فى المجالات الآتية :

– تطوير أماكن تقديم الخدمات للجمهور .

– إنشاء خدمات جديدة مثل : البريد السريع ، والفاكس البريدى ، والرسائل الصوتية (الكاسيت بوست) ، وصناديق البريد الإلكترونية ، وخدمات الحوالات الفورية باستخدام الكمبيوتر ، خدمة تبادل المستندات إلكترونيا الـ EDI .

– إدخال التكنولوجيا الحديثة فى أداء الخدمات المالية البريدية فى مكاتب البريد باستخدام الكمبيوتر ، عن طريق تطوير نظام الشيكات البريدية وإدخال خدمة الصرافات الآلية للمكاتب ATM,S .

– ميكنة أعمال الفرز الآلى والختم ، وكل ما يتعلق بالمعالجات البريدية فى مراكز الحركة البريدية .

التوصيـــــات

وعلى ضوء ماسبق ، وبما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* استخدام الأداء الآلى فى الخدمات البريدية خلال عمليات المعالجة البريدية داخل مراكز الحركة ، بما يكفل سرعة عمليات الفرز وتصدير المواد البريدية .

* نشر الصناديق البريدية بما يتناسب مع الكثافة السكانية وحجم المواد البريدية .

* تشجيـع جمـهور المتعـاملين مـع الهيئـة ، من أندية وشـركات وبنـوك ومصـالح حكومية ، على استخدام الرقم البريدى .

* زيادة عدد منافذ الخدمة البريدية (مكاتب البريد) للوصول إلى المعدلات العالمية (مكتب بريد لكل خمسة آلاف نسمة) بالمدن وعواصم المحافظات .

* تحسين الخدمات الجماهيرية ، عن طريق تصميم مكاتب بريد نموذجية يراعى فيها أن يكون مكتب البريد هو محور أداء الخدمـات للمواطنـين ، بحيث يتيح للمواطن أن يقوم بسداد :

– قيم فواتير استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعى وغيرها بمكتب البريد ، بعد الاتفاق مع الجهات المعنية .

– رسـوم جـوازات السـفـر ، وكذا وثـائق التـأمين على المركبـات وقـيم تراخـيص السيارات فى كافة أنحاء الجمهورية من خلال مكاتب البريد .

* تدعـيم أسطول النقل البـريدى بالمركبات اللازمـة ، باعـتـبـاره من ركـائز العـمل البريدى ، لتحقيق عامل السرعة فى نقل المواد البريدية من مكان لآخر .

* تطوير الخدمات البريدية باستـخدام الحاسبات الآلية فى أداء أعمالها ، وبالذات فى التوفيـر البريدى – الشيكات – الحوالات – المعاشات ، وغيرها من الخدمات المالية .

موضوعات مطلوبة من الحكومة :

١) دراسة تفعيل نص المادة الخامسة عشـرة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٢ ، بما يكفل تحويل بعض الخدمات إلى شركات مساهمة تابعة للهيئة القومية للبريد فى الوقت المناسب .

٢) (ترقيم المنازل – تسمية الشوارع) بمعرفة أجهزة الإدارة المحلية بالمحافظات .

٣) تخصيص الأراضى لإقامة مكاتب بريد عليها فى الأماكن المحرومة من الخدمة أو ذات الكثافة السكانية العالية (السادة المحافظون – وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية) .

٤) حث الجهات الحكومية ذات الصلة بالخدمات البريدية على تيسير مهمة الهيئة فيما يتصل بعلاقاتها بكل من : المطارات – السكة الحديد (سبنسات) – المحافظات – المحليات – الجمارك .

٥) إلزام أصحاب العمارات بتركيب صناديق للبريد بمداخل العمارات السكنية ، لتسهيل عملية توزيع وتسليم البريد فى محلات الإقامة (طبقا للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠) .

٦) حث مصلحة التوحيد القياسي لتصنيع مظاريف بمواصفات قياسية ، ومراقبة تنفيذ ذلك بالنسبة للجهات الحكومية ومصانع القطاع الخاص التى تقوم بتصنيع المظاريف ، لتسهيل عمليات فرز البريد وسرعة توصيل الرسائل .

٧) قيام هيئة المجتمعات العمرانية وأجهزة التعمير بإنشاء مكاتب البريد داخل المناطق العمرانية والصناعية وفقا للمعايير الدولية ، كبنية أساسية تسلم بعد ذلك للهيئة دون مقابل ، باعتبارها من الخدمات الضرورية لخدمة السكان والأجهزة الإدارية والحكومية بهذه المناطق .

٨) أن تقوم وزارة الشئون والتأمينات الاجتماعية بإعادة النظر فيما تحصل عليه الهيئة القومية للبريد نظير صرف المعاشات من مكاتب البريد ، بحيث يتناسب مع التكلفة الفعلية لتقديم هذه الخدمة ، تداركا لما يحدث من خسائر تقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه كل عام (أجور – عمالة – تكلفة سيارات نقل الأموال – تكاليف الحراسة .. وغيرها) لأن البريد يتقاضى عشرين قرشا فقط عن كل معاش .

موضوعات تخص الجمهور :

* حث الجمهور والمصالح (شركات – مصالح – بنوك) على ضرورة استخدام الرقم البريدى ، لضمان التوجيه السليم للمراسلات وسرعة وصولها ، بما فى ذلك الحرص على كتابة العنوان بشكل واضح .

* عدم وضع الأشياء الثمينة داخل الخطابات ، واستخدام الوسائل المشروعة والقانونية فى ذلك .

تطوير الجودة فى الخدمات السياحية *

مقدمة : ترجع السياحة ، فى جذورها التاريخية ، إلى منتصف القرن التاسع عشر ، ثم أصبحت ظاهرة إنسانية اجتماعية واقتصادية ضخمة ، فرضت نفسها على مسار النشاط الإنسانى ، فى النصف الثانى من القرن العشرين ، كصناعة عملاقة بالنسبة للدول المستقبلة للسياحة ، أو ما اصطلح على تسميته بالمقاصد السياحية . والسياحة باعتبارها صناعة مركبة ومتشابكة من عدة صناعات ونشاطات متباينة مثل : صناعات النقل والفندقة والأغذية والمشروبات والمؤتمرات ونشاط منظمى الرحلات وشركات السياحة وغيرها ، ولكن متكاملة نتيجة انتظامها فى وحدوية الظاهرة - تجاوزت نقطة اللاعودة وتطورت تطورا بعيد المدى ، حتى إنها أصبحت بنوعيها الدولية والداخلية أكبر صناعة فى العالم تسجل إنفاقا يزيد على أربعة تريليونات دولار أمريكى ، مما يعنى نسبة تزيد على ١٢٪ من الناتج الإجمالى العالمى عام ١٩٩٩ .

ولما كانت المنافسة القائمة بين المقاصد السياحية تدور حول عدة عوامل تسهم فى تحديد مسارات التدفقات السياحية ، وتختلف بين بعضها وبعض قوة وضعفا فى التأثير وتتباين فى الزمان والمكان - فإن الدراسات العلمية والتطبيقية فى هذا المجال قد حددت ما يزيد على مائة عامل من هذه العوامل ، يمكن تصنيفها فى أربع مجموعات رئيسية :

الأولى : مجموعة عوامل الجذب الطبيعى والحضارى والبيئى ، والتى تشكل الخلفية الرئيسية للمزايا المطلقة أو النسبية ، وبالتالى التنافسية ، للمقصد السياحى .

الثانية : مجموعة العوامل الحضارية والاقتصادية وتضم : السكان ومستوى الدخل ومدى ارتفاع مستوى التحضر ، وتزايد أوقات الفراغ وغيرها فى الأسواق المصدرة ، ومدى مناسبة أسعار الخدمات السياحية مع سعر الصرف للعملات المختلفة ، ومدى تناسبه مع إمكانات السائحين .

الثالثة : مجموعة العوامل النفسية والاجتماعية وتشمل : الدوافع للسفر والترويح

---

* **عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٧ .**

والسياحة ، ومدى توفر الإجازات الطويلة والقصيرة ، والصحة ، والمعتقدات الدينية والتقاليد والقيم الاجتماعية ، والثقافة والتعليم ، وتوافر الأمن والأمان فى المقاصد السياحية المختلفة ، ومدى فعالية أساليب التسويق السياحى والتنشيط التى تمارسها المقاصد السياحية فى الأسواق المختلفة ، ونجاحها فى إيجاد صورة سياحية جاذبة .

الرابعة : مجموعة العوامل الفنية ، وتشمل : مدى تنظيم وفعالية صناعة السياحة بمختلف مكوناتها فى المقصد السياحى ، ومدى توافر المعلومات الكافية « ووسائط الاتصال السهل بالمقصد السياحى تكنولوجيا » ، ومدى جودة الخدمات السياحية من مرافق أساسية وبنية سياحية أساسية وفوقية .... وغيرها .

وهذه العوامل المختلفة لا تتداخل فى خط مستقيم فى إنتاج التدفق السياحى المتزايد على مقصد سياحى معين ، ولا تجرى بترتيب يحقق نتائج معينة فى الأمد القصير ، بل تتفاعل كلها معا بصور تختلف من سوق سياحى إلى سوق سياحى آخر ، ومن مقصد سياحى الى مقصد سياحى آخر ، بحيث يمكن اعتبار هذا التفاعل تفاعلا تبادليا يشكل سلسلة من التأثيرات القبلية والبعدية ، والتى يصعب أن يكون لعامل واحد منها تأثير متفرد عن باقى العوامل الأخرى ، وإن كان يمكن – بل يتعين – ترتيب هذه العوامل فى أولويات بالنسبة لكل مقصد سياحى من كل سوق سياحى مصدر ، بعد دراسة مسحية فنية دقيقة فى كل سوق يستخدم فى تحليل نتائجها الحاسب الآلى بناء على برمجيات منتجة .

وقد تطورت السياحة تطورا بالغا منذ ستينات القرن العشرين حتى شملت أنماطا سياحية متنوعة كالسياحة الثقافية ، والسياحة الدينية ، والسياحة العلاجية ، وسياحة الترويح ، وسياحة المغامرات ، وسياحة رجال الأعمال ، وسياحة المؤتمرات . واعتبارا من الثمانينات ظهرت أنماط سياحية جديدة أساسها احترام البيئة ، كالسياحة البديلة ، والسياحة الإيكولوجية ، وسياحة الاهتمامات الخاصة وغيرها ، وبرزت أهمية الإنتاج المرن وحسن الممارسة للسياحة الجديدة التى تنتج تغييرا جوهريا فى أبعاد صناعة السياحة ومراكز منتجى خدماتها ، مما يترتب عليه إعادة التفكير فى مركز كل منتج للخدمة السياحية وموقفه ، فى إطار سلسلة المنتجات والقيم التى ينتجها ظهور

احتياجات جديدة لنجاح استراتيجية التنمية السياحية فى أى مقصد سياحى ، وتتمثل فى "إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management" التى تضم اعتبارات تأكيد الجودة وطرق رقابتها وقياسها على النحو الذى سيرد فيما بعد .

الخدمة كأساس للتعرف على مدى رضاء السائح :

تعتبر «الخدمة» تجربة اجتماعية تقدم من شخص إلى أخر ، بهدف إرضائه نفسيا وتحقيق هدف له أو أكثر . وتحكم هذه التجربة الاجتماعية - أيا كان نوع النشاط الخدمي الذى تقدم الخدمة فى إطاره - عدة مبادئ أساسية تحدد هويتها وأهميتها :

أولا : الخدمة هى محاولة شخص إشباع الرغبات المحددة لشخص آخر داخل بيئة اجتماعية معينة . وبهذا التعريف الواسع تعتبر «الخدمة» ظاهرة يمكن ملاحظاتها فى كل مجتمع أو دولة .

ثانيا : تتضمن الخدمة اتصالا بين الناس وتفاعلا اجتماعيا بينهم ، ويأخذ هذا التفاعل شكلا أو أشكالا تتوقف على المضمون الاجتماعى والحضارى السائد فى مجتمع معين .

ثالثا : يترتب على إشباع رغبات مستهلك الخدمة أن يتوفر مستوى عال من الرضاء النفسى لدى هذا المستهلك . ويختلف هذا الرضاء النفسى باختلاف المستوى الاجتماعى والثقافى والاقتصادى للمستهلك ، فإذا تم إشباع رغبات المستهلك أو مجموعة متجانسة من المستهلكين كانت الخدمة جيدة مرضية ، وإلا كان العكس صحيحا .

رابعا : تعنى إدارة وتنظيم الخدمة إدارة الأشخاص ومختلف بيئاتهم ، سواء كانوا مستهلكين أو عاملين بالمنشأة التى تقدم الخدمة ، فالمستهلكون والعاملون يصطحبون مستواهم الحضارى معهم ويصبونه فى قالب الخدمة ، فإن لم يتم التفاعل الإيجابى بين هذه المستويات نشأ بينهم نوع من الإنفصام وعدم التفاهم وعدم إشباع الرغبات ، وبالتالى عدم الرضاء النفسى عن الخدمة المؤداة . وهنا تكمن أهمية دراسة دوافع المستهلكين دراسة واعية لإمكان تحديد احتياجاتهم ، وتقديم الخدمات التى تشبع هذه الاحتياجات .

ولاشك أن كل المبادئ السابقة تنطبق على الخدمات السياحية ، لأنها انعكاس للتلازم القائم بين الخدمة والدوافع النفسية ، وبذلك يتبين أن دراسة الدوافع النفسية للسائحين تقع فى القلب من أية استراتيجية قومية أو إقليمية للتنمية السياحية ، لأنها تعنى بتحديد بعض المتطلبات الجوهرية لنمو الحركة السياحية الدولية والداخلية لأى مقصد سياحى .

الرضاء عن الخدمة وبحوث الدوافع النفسية :

الرضاء مسألة نفسية اجتماعية ؛ تحمل الشعور بالاطمئنان والسرور الناتجين عن الحصول على ما يرغبه الإنسان وما يتوقعه من مستوى خدمة يسعى للحصول عليها ، وإذا كانت الرغبة هى بحث عن الرضاء ؛ فإن الفارق بين حجم الرضاء الحاصل فعلا وحجم الرضاء المطلوب يمثل قوة دافعة تحول بين الناس وبين قبولهم موقفاً معيناً دون ما يتوقعونه ، وإذا كان هذا الفارق بالنقص أو بالسلب كانت النتيجة إحباطا أو رفضا .

وتحليل الرضاء يبنى على عدة أفكار مثل : الرغبات الإنسانية أو الحاجات ، والاختيار الفردى واتخاذ القرار أو الإرادة . ولكن فى عميق نفس الإنسان هل يستطيع أن يختار عدم تحقيق رغباته ؟ هل يعى الإنسان مقاصده ودوافعه غير الواعية ؟ وهل وعى الإنسان لرغبة يتضمن بالضرورة أن يعلم ما هى الأمور التى تشبع هذه الرغبه ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة بالنفى ، وعلى ذلك فالسرور مثلا يعنى أحيانا أكثر من الرضاء بتحقيق رغبة ، ولكن كل أنواع السرور تنتمى للرغبات الإنسانية الأساسية نتيجة الرضا بها . فالسرور هو الرضاء بتحقيق رغبة بصورة تتصل بالدوافع وبالحاجات .

طرق قياس الرضاء عن مستوى الجودة :

أما طرق قياس درجة الرضاء السياحى ، على المستوى القومى أو الإقليمى ، فهى دراسات المسح الكمية والكيفية ، ومنها التساؤل عن مدى استعداد السائح للعودة فى زيارة جديدة ، وكذلك مدى استعداده لاقتراح زيارة الدولة (مصر مثلا) على أصدقائه أو أقاربه .

وقد تغلغلت بعض الدراسات التى تمت فى بعض الدول السياحية مثل : أسبانيا وإيطاليا ، فى التفاصيل ، حتى إنها وضعت أسسا لقياس درجة رضاء السائحين عن الطعام والشراب ، ومدى معاملة موظفى الجوازات والجمارك والفنادق وشركات السياحة والسائقين وغيرهم لهم .

أما طرق قياس مستوى جودة الخدمات السياحية على مستوى المنشآت التى تقدم هذه الخدمات فتتم عن طريق الحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠٠ ، أو الحصول باستمرار على إجابات من عملاء هذه المنشآت بتفاصيل مستوى الخدمات المقدمة لهم ، على استمارات استقصاء تصمم لهذا الغرض ، وتوزع على عملاء هذه المنشآت بصورة دورية .

ولما كان لا يتصور أن يحصل كل شخص على نفس الرضاء من نفس الأشياء ، فإنه يلزم التعرف بوضوح على الدوافع التى تتصل بأنواع مختلفة من الرضاء بالنسبة لكل نوعية من نوعيات العملاء . ويقودنا ذلك إلى ضرورة تقسيم السوق إلى عدة شرائح ؛ لأن الخدمة السياحية لا يمكن أن تولد عند كل شخص ذات الدرجة من الرضاء النفسى .

وتعرف الشريحة السوقية بأنها جزء متجانس من أجزاء السوق الكلى ، بحيث يكون لكل عضو فى الشريحة خصيصة أو خصائص مشتركة مع غيره من أعضاء الشريحة .

ولعل أول تقسيم لشرائح المستهلكين كان تقسيما جغرافيا ، فحتى الستينات من القرن العشرين تركز الاهتمام فى المدن والمراكز العمرانية الكبيرة . وقد أدى التقدم التكنولوجى فى وسائل الاتصال وطرق التوزيع إلى تقلص المسافات بين المستهلكين المحتملين فى المناطق الجغرافية المختلفة ، ولذلك فقد بات من اللازم اختيار عناصر أخرى للتقسيم الى شرائح مثل :

- تدرج الدوافع والحاجات والأذواق والأفضليات وطرق المعيشة .
- التقسيم بحسب السن .
- بحسب التعليم والثقافة .
- بحسب الدخل المادى .

وتتجه الدراسات السياحية ، التى تجريها بعض الدول المتقدمة سياحيا ، إلى الكشف عن شرائح يسودها التناسق والانسجام فى سلوكياتها ، والتى يمكن التعبير عنها كميا (مثل السعر ، نسبة الإشغال ، مدة الإقامة) ، أو كيفيا (الشرائح بحسب السن ، الدخل ومستويات الإنفاق) ، أو بطرق كيفية أخرى كالجنسية والتقسيم إلى مجموعات وأفراد ، وغيرها .

دراسات الدوافع والحاجات والمنافع :

يمكن تعريف دراسة الدوافع بأنها كل محاولة تبذل لتفسير سلوك الأفراد ، إما فرديا أو كمجموعات «عائلية أو تجميعية» ، بهدف التعرف على البواعث الحقيقية لقرارات الشراء ، والتى يتبين منها أهمية التعرف على ما يلى :

- نظرة السائح إلى العرض السياحى بكافة تفاصيله .
- عناصر الجذب والتسهيلات .
- سلوك منتجى الخدمات عند شراء الخدمة السياحية وعند استهلاكها .
- الرأى الإجمالى بالنسبة إلى الخدمة فى مجموعها كتجربة سياحية .

وقد تمت فى بعض الدول السياحية عدة دراسات لتحليل الحاجات منذ سنوات ، واستخدمت استخداما مفيدا فى التسويق السياحى على المستوى القومى والإقليمى أساسا .

ولما كانت الحاجة هى طلب ينشأ بصورة طبيعية فى نفس الإنسان أو بصورة مكتسبة فى المجتمع ، فإنه يمكن تمييز نوعين من الحاجات : فمن ناحية توجد الحاجات الذاتية أو الطبيعية أو النفسية التى تأخذ أهمية كبيرة عندما يشتد الإحساس بها كالجوع والعطش والنوم والراحة والمسكن ، ومن ناحية أخرى هناك الحاجات المكتسبة التى تنشأ من التجربة ومن الظروف الاجتماعية والبيئية . ولعل أحد التقسيمات العامة والهامة هى التى نادى بها الأستاذ «مازلو» ، والتى تضع الحاجات فى أولويات تبدأ بالحاجات النفسية مثل الحاجة إلى الأمان «جسميا وماديا ومعنويا» ، والحاجات الاجتماعية مثل الحاجة إلى إثبات النفس والاحترام من الغير ، والحاجة إلى

المستوى الاجتماعى المتميز ، وأخيرا الحاجة إلى إنجاز الأشياء «كل شئ يدفعنا إلى استخدام قدراتنا وإمكاناتنا إلى أقصى حد - الحاجة إلى الخلق والإبداع ... وغيرها» .

وفضلا عن ذلك ، فإن مجموعة من الحاجات والتوقعات - التى قد يسودها التضارب - بدأت فى الظهور فى المجتمعات المتقدمة فى دول ما بعد المرحلة الصناعية ، وذلك مثل :

- الانعزال أو المعيشة فى مجموعة .
- الاستقرار أو التحرك الدائم .
- الراحة أو النشاط .
- تغيير البيئة .
- الاستهلاك السلبى Passive Consumption وقضاء وقت الفراغ فى تنمية الذات .
- رحلات الهواية والاهتمامات الخاصة .

ولعل أول خطوة فى دراسة الدوافع هى تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها ، ولنا هنا أن نتساءل عن المعايير اللازم تحديد هذه الأهداف على ضوئها ، ومنها :

أ) طبيعة تخصص المشروع السياحى ، وهل هو بالقدر من الاتساع الذى يغطى السوق بكامله ، أو يحسن أن يركز نفسه فى جزء من أجزاء السوق .

ب) مدى إمكان تقسيم السوق - وهو كبير الحجم بحسب الأصل - إلى أسواق فرعية .

جـ) طبيعة العرض السياحى مع توافر اختيارين :

- القيام بدراسة دوافع من أجل تسويق عرض سياحى موجود بالفعل .

- القيام بدراسة دوافع للتعرف على كيفية إيجاد عرض سياحى ملائم ومواكب للطلب السياحى .

ويعتبر اختيار عينة الدراسة أولى مراحل بحوث الدوافع ، بل إن صحة البحث تتوقف على حسن هذا الاختيار وملاءمته وحجم العينة ونسبتها إلى العدد الإجمالى . وتعتمد دراسة الدوافع عادة على ما يلى :

- أنها تقوم على المجموعات التى تمثلها خلايا تتكون كل منها من عشرين شخصاً تقريبا .

- عدم تماثل الخلايا دائما من حيث السمات والدوافع .

- أنها لا تختار عشوائيا بصورة مطلقة ، بل يتم اختيارها عشوائيا طبقا لنسب محددة .

الحاجات ونوعيات السائحين :

يتبين من تحليل بعض الدراسات الميدانية - التى أجريت فى بعض الدول السياحية - أنه يمكن تقسيم السائحين إلى أربعة أنواع هى :

النوع المقيم Sedentary : ويتراوح مستواهم المعيشى ما بين فئة الدخل المنخفض وفئة الدخل المتوسط ، وهم عادة صغار رجال الأعمال والموظفين ذوى المرتبات المتوسطة . وجزء كبير من هؤلاء قد يكون من الشباب الذى لا يميل إلى ممارسة الرياضة ، ومن كبار السن الذين بلغوا خمسة وستين عاما فأكثر ، وأهم جاذب لهم هو البحر والشمس والشاطئ . وهذا النوع من السائحين يتوجه إلى المناطق التى يشعر فيها وكأنه فى منزله ، فيهتم بالمحافظة على عاداته المعيشية بقدر الإمكان . ويهتم هؤلاء بمشاهدة الرياضة والمشاركة فى الحياة الليلية فى حدود معقولة ، ويختارون لإقامتهم فنادق متوسطة الدرجة ذات الخدمة المتميزة ، ولأنهم من ذوى الدخل المحدود فإنهم يدققون فيما ينفقون ، ويرغبون فى الحصول على أكبر منفعة ممكنة لإنفاقهم .

النوع المقيم المتنقل Mobile Sedentary : ويضم السائحين الراغبين فى الاسترخاء والاستكشاف ، وهم عادة الموظفون الرئيسيون وأصحاب المهن الحرة ، وتتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ - ٥٠ سنة ، ومعظمهم من خريجى الجامعات ، وحينما يسافرون لقضاء إجازاتهم يشتركون فى عدة أنواع من النشاطات والرياضات ، ويميلون إلى الاختلاط بالناس ، وإلى زيارة المعالم الأثرية والسياحية . وهذا النوع من السائحين يميل إلى قضاء زيارة تزيد على أسبوع ، وقد يقبلون استثناء النزول بعض الشئ عن الراحة المفترض توافرها مقابل مشاهدة معالم هامة .

النوع المتنقل Removing Clients : وهم السائحون الذين يتطلعون الى تغيير كامل للبيئة الطبيعية والاجتماعية والحضارية التى يعيشون فيها ، وهم ينتمون إلى طبقة متميزة تتمتع بدخل مرتفع ، أو بدخل يسمح بادخار كاف للسفر . وهذا النوع من السائحين يضم إطارين مختلفين سنا : الأول من ٥٠ - ٦٠ سنة ، والثانى من ٢٠ - ٥٠ سنة ، ويسافرون فرادى أو فى مجموعات محدودة ، وعندما يشتركون فى مجموعة سياحية يختارون مستوى عالياً من الفنادق ووسائط النقل الجوى ، فلا يسافرون عادة إلا بطائرات الخطوط المنتظمة لسهولة توقفهم فى عدة دول أو مدن ، ويميلون إلى زيارة كل المعالم السياحية التى تتضمنها كتب الإرشاد السياحى ، ويفضلون الطعام الدولى ، وينفقون مبالغ كبيرة على المشتروات بما فيها من تذكارات غير عادية ، ويمكثون فى الدولة أو المنطقة المزارة ما بين أسبوعين الى ثلاثة أسابيع .

النوع المتجول Nomadic : ويضم السائحين الذين يتطلعون الى اختلاط حقيقى مع مواطنى الدولة المزارة ، وإلى الاتصال بالطبيعة . وهؤلاء عادة على مستوى عال من التعليم أو من المثقفين ثقافة عالية من مختلف الأعمار ، وبوجه خاص الشباب . وتختلف دوافع هؤلاء باختلاف الأشخاص ، من التعرف على الحضارات القديمة ، الى دراسة البيئات المختلفة ، الى المغامرة ، إلى زيارة المتاحف الأثرية والفنية ، إلى الرحلات الدينية ، وغيرها ، وهم على استعداد لتجربة صنوف الطعام المحلى ، ويهتمون اهتماما خاصا بالفلكلور الأصيل ، وهم على استعداد - بوجه عام - للتكيف مع الاتجاهات المتطورة فى السياحة .

مفهوم الجودة فى الخدمات السياحية :

رغم صعوبة تحديد مفهوم جامع مانع للجودة فى الخدمات السياحية لتعقد تركيبها وتشابك مكوناتها ، إلا أنه يمكن تصور هذا المفهوم بوجه عام على أنه يشمل المفردات التى تسهم فى خلق التكامل بين العناصر المكونة لكل خدمة من الخدمات التى يقدمها منتجو وموردو الخدمات السياحية المختلفة ؛ من خلال استخدام أفضل أساليب ووسائل تقديم الخدمة ، وكذا الموارد البشرية القادرة على تحسين هذه الخدمات والتميز فى أدائها ، على أساس من التعاون والتنسيق بين جميع المشاركين فى تقديم

هذه الخدمات – بما يستهدف النجاح طويل المدى من خلال إرضاء العميل وتحقيق رغباته ، وبما يحقق الصالح العام لصناعة السياحة والمشتغلين بها وللمجتمع بصفة عامة .

لذلك فإن تطوير الجودة فى الخدمات السياحية يقصد بها جودة شاملة لا تتجزأ ، بمعنى أنه يجب العمل على تحقيق الجودة فى كافة الخدمات السياحية التى تقدم لجميع السائحين ، فلا توفر لبعضهم دون البعض الاخر ، ولا يسوغ كذلك أن تتوفر فى بعض مكونات صناعة السياحة دون البعض الآخر ، كما لو تحققت الجودة فى خدمة النقل أو خدمة الإقامة دون باقى الخدمات الأخرى التى تقدم للسائحين .

ولا يتصور أن تتحقق الجودة الشاملة فى الخدمات السياحية إلا بناء على اقتناع كامل من جميع القائمين على تقديم وتنفيذ جميع الخدمات السياحية ، لأن هذا الاقتناع هو وحده الذى يحدد اتجاهات وفعاليات هذه الجودة ، وفضلا عن ذلك فإنه يلزم التسليم بضرورة العمل على استمرار ضمان الجودة والتحسين المستمر والتطوير الدائم لها ، فى إطار المنافسة الدولية بين المقاصد السياحية المختلفة .

تحديد مفهوم إدارة الجودة الشاملة :

يرجع ظهور اصطلاح إدارة الجودة الشاملة – بمفهومه الحديث – إلى جهود العديد من علماء الإدارة والاقتصاد ، الذين يقومون بدراسات علمية وعملية من أجل تحقيق جودة الإنتاج والخدمات . وقد بدأت التطور التاريخى بعد الحرب العالمية الأولى (١٩٢٠) ، حيث قام العالم «شيورات» باستخدام الأساليب الإحصائية فى مجال مراقبة جودة المنتج . وفى أواخر الأربعينات وضع «د. إدوارد ديمنج» سلسلة من الأفكار التى تدور حول فكرة التكامل بين أنشطة المنشأة كلها ، فى سبيل التوصل الى الجودة الشاملة لمنتجاتها وخدماتها ، وكذلك فى ضوء أربع عشرة نقطة رئيسية ، وهو ما عرف بفلسفة الإدارة لديمنج ، وهذه النقاط هى :

– التفكير الدائم فى هدف تحسين الإنتاج والخدمة .

- مشاركة جميع العاملين فى المنظمة فى تبنى وتطبيق الفلسفة الجديدة .

- التوقف عن الاعتماد فقط على أساليب الفحص اللاحق على الإنتاج ، لأنه يتعذر إضافة الجودة بعد إنتاج السلعة أو أداء الخدمة .

- العمل على تخفيض التكلفة الكلية .

- التحسين المستمر لنظام الإنتاج والخدمات .

- الاهتمام بالتدريب المستمر للخط الأول من القوى الوظيفية .

- حسن إعداد القيادات .

- استبعاد عوامل الخوف لدى العاملين وإشعارهم بالأمان والاطمئنان فى العمل .

- العمل على إزالة العوائق والخلافات بين الأقسام المختلفة ، إذ عليهم جميعا أن يتعاونوا ، لا أن يتنافسوا ، وأن يعملوا كفريق واحد لحل المشكلات التى تواجه إنتاج السلع أو الخدمة .

- استبعاد الشعارات واتباع أساليب حث القوة العاملة على تحقيق الأهداف ، والاستعانة بالطرق العلمية السليمة لتحقيق الهدف .

- تركيز الأهداف على جودة الإنتاج وليس على كميته .

- وضع نظام للعمل يسمح لجميع الموظفين بأداء عملهم على أفضل وجه ، وليس نظاما يجبرهم على الأداء القوى .

- إقامة برنامج نشط وفعال للتعليم والتحسين .

- التحرك كمجموعة عمل من أجل عملية التحول الإنتاجى والإدارى .

وقد حددت هذه المبادىء الملامح الرئيسية لما يطلق عليه «الإدارة بالجودة الشاملة» التى اعتمدت فى أساسها على منظومة عمل متكاملة يتم رفع كفاءتها بشكل متوازن ، بحيث تصبح جودة المنتج أو الخدمة أمراً طبيعيا ناتجا عن جودة أساليب العمل ونظمه .

وقد كانت اليابان أول من استفاد بنظريات ديمنج ، وساعدها على ذلك فيما بعد واحد من عمالقة نظريات الجودة ، وهو «جيوران Juran» الذى قام بتصميم طريقة من شأنها أن تجعل من المستهلك (العميل) عاملاً أساسياً من عوامل العمليات التنظيمية

التى ترتبط بالإنتاج والخدمات ، وأطلق على هذه الطريقة Juran's quality Trilogy وهى مكونة من ثلاث عمليات ، كل عملية مستقلة بذاتها ، ولكنها شديدة الاتصال ببعضها . هذه العمليات الثلاثة هى : جودة التخطيط Quality of Planning ، وجودة الإدارة Quality of management ، وجودة الرقابة Quality of control .

وفى أواخر الستينات (١٩٦٦ - ١٩٧٠) استخدمت المؤسسات اليابانية نظام دوائر (حلقات) الجودة Quality circles التى ابتكرها اليابانى إشيكاوا Ishikawa ، وتعتمد فلسفتها على وحدات عمل ذاتية الحركة ؛ تتكون كل منها من مجموعة صغيرة من العاملين ، مهمتها تحديد المشكلات التى تعوق سير العمل ودراستها واقتراح الحلول المناسبة لها . وتتميز هذه المجموعة بأنها تطوعية ، ينضم إليها العاملون فى نشاط واحد بشكل اختيارى مطلق . وقد قام إشيكاوا أيضا بتقديم نظام مراقبة الجودة الكلية بالمفهوم اليابانى ، والذى يعرف بـ CWQC أو Company Wide Quality Control . ومن أبرز مراحل مراقبة الجودة الكلية : جودة الإدارة - جودة السلوك البشرى - جودة العمل الذى يتم تأديته - جودة مناخ العمل - جودة المنتج أو الخدمة .

وقد قام فيليب كروسبى P. Crosby منذ السبعينات بتطوير مفاهيم الإدارة بالجودة الشاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان أول من نادى بما يطلق عليه ثوابت الجودة الأربعة Four absolutes of quality وهى :

- أن تعريف الجودة هو التطابق مع متطلبات العملاء .
- أن نظام الجودة هو المنع والوقاية وليس مجرد اكتشاف الأخطاء .
- أن معيار الجودة هو انعدام المعيب ، أو اللا خطأ Ozero defect .
- أن مقياس الجودة هو فعالية التكلفة .

وترتيبا على ما تقدم ؛ يكون نظام الإدارة بالجودة الشاملة نظاماً فعالاً لتحقيق التكامل بين جهود مختلف الجماعات فى التنظيم ، لتطوير الجودة وصيانتها وتحسينها ، بهدف تسهيل إنتاج وتسويق المنتج أو الخدمة بأكثر الأساليب الاقتصادية ، لتحقيق الرضاء الكامل للمستهلك .

لذا فإن إدارة الجودة الشاملة على هذا النحو ليست فقط نظاماً ، ولكنها فلسفة تعمل المنشأه فى إطارها من خلال مجموعة من القيم أهمها :

– العميل له الأهمية الرئيسية ، وعلى ذلك يجب اتخاذه معيارا أساسيا فى الاختيارات الإدارية .

– أن يشمل النظام جميع القطاعات والمستويات والوظائف فى المنظمة ، وأن يعتمد على تضامن وتعاون كل أجزاء المنظمة .

– أن تقوم مشاركة جميع العاملين فى تطبيق الفلسفة الجديدة على أساس من القناعة والتفهم ، بحيث يحدث تغيير فكرى وسلوكى فى الأفراد ، يدعمه رفع الكفاءة وصقل الخبرات بالتدريب المستمر .

– تبنى فلسفة منع الخطأ Prevention وليس مجرد كشف الخطأ detection ، أى تنفيذ العمل على الوجه الصحيح من أول مرة وفى كل مرة .

– لكى يحصل العميل على خدمة جيدة ، فإن كل ما يدخل فى تصميمها وإعدادها وإنتاجها وتسويقها يجب أن يتصف بالجودة – حتى يأتى المنتج النهائى جيدا .

– يعتبر وجود المنافسة واقعاً حتمياً ، وعلى ذلك فإنه يجب السعى إلى محاولة تحقيق السبق على المنافسين من خلال تحقيق التميز ، وذلك بحشد كل الطاقات والموارد وتوظيفها بالطريقة المثلى .

– التعامل مع المتغيرات باعتبارها حقيقة بدلا من محاولة تجنبها أو تجاهلها ، ويتطلب هذا ابتكار أساليب وتقنيات إدارية جديدة ، وعدم الاعتماد على المبادئ والمسلمات الكلاسيكية فى الإدارة .

– الجودة بمفهومها الشامل قابلة للقياس ، وعلى ذلك فإنه لابد من استخدام الوسائل الإحصائية بشكل يتناسب مع متطلبات تطبيق الجودة الشاملة .

محددات مستوى الجودة فى الخدمات السياحية :

تتأثر الجودة فى الخدمات السياحية بعدد من المحددات والعوامل ، منها :

١) نتائج دراسات السوق ، التى تهدف إلى :

- تحديد أنواع السائحين الذين تقدم لهم الخدمات السياحية ، والتعرف على دوافعهم لشرائها ، ومشتملات ونوعية هذه الخدمات ، ومدى قدرة هؤلاء السائحين على الإنفاق وعاداتهم الاستهلاكية .

- تحديد خصائص ومواصفات الخدمات السياحية كما يتوقعها السائحون ، مع إجراء نفس التحديد للخدمات المنافسة .

- تحديد حجم الطلب على كل خدمة من الخدمات السياحية ، مما يساعد على تحديد جودة وكفاءة الخدمات المقدمة ، خاصة إذا ما اشتد الطلب عليها .

- أن مستوى جودة الخدمات السياحية يتحدد على ضوء نتائج الدراسات السابقة ، ومن ثم تقويم هذا المستوى بعد أدائها .

٢) تغير رغبات السائحين وأذواقهم ، ومن ثم توقعاتهم بشأن جودة الخدمات السياحية .

٣) مدى حدة المنافسة ، إذ كلما زادت هذه الحدة زادت معها الرغبة فى التشدد إزاء معايير الجودة .

٤) المعايير والمتطلبات التى تحددها القوانين واللوائح ، والمواصفات التى تضعها الجهات الحكومية وغير الحكومية والتى يتعين الالتزام بها ، مثل المواصفات المطلوبة لوسائل النقل السياحى ، أو تلك المطلوبة للفنادق ووسائل الإقامة التكميلية الأخرى .

٥) العلاقة القائمة بين الجودة وأسعار الخدمات السياحية ، وهى علاقة طردية حينا وعكسية أحيانا ، وتتفق مع كل سعر ومع كل مستوى استهلاكى ، ولا يتصور أن تقتصر على المستويات العليا للخدمات السياحية . ويعبر عن هذا المبدأ بضمان الجودة عند كل مستوى من مستويات العمل السياحى ، وهو مبدأ يتأسس على العمل الجماعى ، وعلى مدى الاستعداد للمساهمة بالأفكار والممارسات التى تؤدى إلى تحسين ورفع

مستوى الخدمة . وغير خاف أنه إذا لم تتمسك جهة الإدارة بالجودة وضرورة تحقيقها فلا يتصور تمسك العاملين بها .

ولما كانت الجودة فى الخدمات السياحية التى تقدم للسائحين تؤدى دورا فعالا وحاسما فى تحقيق موقف تنافسى مميز للمقصد السياحى فى الأسواق السياحية ، وفى ظل المتغيرات الكثيرة التى تطرأ دائما وبصفة مستمرة على صناعة السياحة ، فإنه يصعب على المقاصد السياحية تحقيق نجاح حقيقى دون تبنى استراتيجية فعالة تجاه جودة خدماتها السياحية . ولاشك أن فشل أى مقصد سياحى فى تحقيق رضاء السائحين بإشباع حاجاتهم وتحقيق دوافعهم ؛ لا يمكن أن يعوضه أى جهد تسويقى يقوم به هذا المقصد السياحى دوليا ، على الأقل فى الأمدين المتوسط والطويل .

جودة الخدمات السياحية ومتغيرات المنافسة الدولية :

تضمنت اتفاقية التجارة الحرة فى الخدمات (الجاتس) مجموعة من الأهداف العامة بغرض تحديد العلاقات التجارية بين الدول الموقعة عليها ، كما أنها فى سبيل حرصها على نظام عالمى متعدد الأطراف ؛ وضعت لنفسها عددا من المبادئ لتحقيق عالمية التجارة الدولية ، وخلق آليات جديدة تؤثر فى السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء .

وتشير المعطيات الحالية للاتفاقية - بما لايدع مجالا للشك - إلى توقع بروز العديد من المتغيرات الجديدة على كافة المجالات الإنتاجية ، ومن بينها : أن صناعة السياحة والمنتج السياحى بمكوناته من الخدمات السياحية المختلفة سيواجه العديد من المتغيرات ، أهمها :

- تطور دور السائح خلال السنوات القادمة ، وتوقع زيادة مقدرته على الإنفاق ، وتمتعه بقدر أكبر من المعلومات ، مما سيؤدى إلى اختلاف رغباته وزيادة متطلباته من حيث مستوى نوعية وجودة الخدمات السياحية المعروضة ، الأمر الذى سيجبر منتجى وموردى الخدمات السياحية المختلفة والأجهزة السياحية الرسمية على ضرورة العمل الدائب لرفع مستوى هذه الخدمات .

- الحاجة المستمرة الى تطوير الخدمات السياحية ، واستحداث خدمات جديدة بمستويات مختلفة ، للتعامل مع جميع مستويات السائحين الذين ستوجه إليهم

الخدمات التسويقية ، بما يتم استحداثه من منتجات وخدمات سياحية تلبى مطالب ورغبات السائحين ، وتكون جودتها على قدر القيمة المادية المعروضة بها .

– أن التغيرات التى تطرأ عادة تتطلب وسائل وخدمات تسويقية من نوع يختلف عن الأدوات التسويقية التى كانت تسود فى السياحة التقليدية ، ولابد أن تحتاج إلى أنماط جديدة للتعامل مع الأسواق السياحية التى يسودها منطق شبكات المعلوماتية الدولية والاتصالات التكنولوجية .

– مع بدء تطبيق اتفاقية التجارة الحرة فى الخدمات سنة ٢٠٠٥ ، سوف تختفى – أو على الأقل تنكمش – السياسة الحمائية للصناعات المحلية ومن بينها صناعة السياحة ، حيث لن تستطيع الحكومات حماية هذه الصناعة ولا منشآتها السياحية المحلية من خلال القوانين والقرارات السيادية ، إذ ستكون المنافسة من خلال مدى جاذبية المنتج السياحى وجودة الخدمات السياحية ، وبالتالى يصبح الحل الوحيد أمام الكيانات السياحية الوطنية هو زيادة قدراتها التنافسية وفتح أسواق جديدة ، مع توسيع دائرة الأسواق الحالية ليس من أجل الهدف المادى وحده وتحقيق مكاسب وأرباح فقط ، وإنما أيضا بهدف المحافظة على الأسواق التقليدية وفتح أسواق سياحية جديدة .

– بينما ستواجه الكيانات الوطنية فى الدول النامية منافسات متعددة من جراء آثار تطبيق اتفاقية الجاتس ، وتزايد ظهور الكيانات العملاقة العولمية ، فإن ردود أفعال هذه الكيانات ستتراوح بين السلبيات والإيجابيات التى تتمثل فى جودة الخدمات السياحية ، والارتقاء بها إلى المستويات التى تحقق رضاء السائحين بها باختلاف جنسياتهم ودوافعهم ومستوياتهم .

تطبيقات الجودة الشاملة فى الخدمات السياحية :

التسهيلات فى السياحة الدولية :

قد تتطلب ممارسة سيادة الدولة وتحقيق أمنها فرض الرقابة الدقيقة على دخول وخروج الأجانب ، وبخاصة فى أوقات الأزمات ، فى حين يستلزم التوسع السياحى

الحد من هذه الإجراءات أو تخفيضها - على الأقل - إلى القدر الذى يشعر معه السائحون بالراحة والسرعة فى دخول الدولة والخروج منها . وتشمل إجراءات الحدود عادة : تسهيل إجراءات منح تأشيرات الدخول ، وسرعة إنهاء الإجراءات فى المطارات والموانى من جوازات وجمارك ونقد وصحة وغير ذلك .

وكلما خفت هذه الاجراءات أو تلاشت تحقق رضاء السائحين وزاد إقبالهم على الدولة .

ولقد تضمن إعلان مؤتمر مانيلا عن السياحة العالمية عام ١٩٨٠ بالنسبة الى التسهيلات السياحية ما يلى :

«يدعو المؤتمر الدول ، على أساس المعاملة بالمثل أو انفراديا ، إلى دراسة إمكانية إلغاء تأشيرات الدخول بالنسبة إلى الإقامة القصيرة للسائحين» .

«إن تنمية حركة السياحة بين الدول النامية تتطلب تسهيل الإجراءات النقدية ومرونتها» .

«يعبر عن الرأى بأن الضرائب المستحقة على السائحين بسبب النشاط السياحى ضارة بالسياحة ما لم تستثمر هذه الإيرادات الضرائبية مباشرة فى القطاع السياحى وفى تنشيط السياحة» .

«حث الحكومات على أن تمتنع عن فرض القيود والإجراءات أو أية معوقات أخرى على دخول وخروج السائحين ، سواء كانت مادية أو نفسية» .

«تدعو الدول الى الاعتراف واحترام حق الفرد - بغض النظر عن ديانته أو جنسه أو عقيدته أو محل إقامته - فى زيارة وطنه ، وأن تعمل كل ما من شأنه تسهيل حريته فى الانتقال وضمان أمنه» .

حسن الضيافة :

يتعين أن يندرج مبدأ «حسن الضيافة» فى السياسة السياحية للدولة ، وأن تنظم تسهيلات الضيافة وحسن الاستقبال بشكل يجعلها عنصرا متميزا من عناصر خطط وبرامج التنمية السياحية ، واستراتيجيات التسويق والحملات التنشيطية ، وجزءا لا

يتجزأ من وسائل الإعلام والاتصال بالأسواق ، ومن برامج التدريب السياحى .

ولذلك فإن بعض الدول السياحية المتقدمة – مثل : أسبانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا – تنظم برامج تدريبية مستمرة فى السياحة لموظفى الجوازات والجمارك فى المطارات والموانى ونقاط الدخول والخروج البرية . وطالما أن الضيافة هى إحساس واتجاه وسلوك ، فإنه يمكن التفكير فى مبادئ معينة تتبناها الدول السياحية ، على المستويين القومى والإقليمى ، مثل :

– توفير المعلومات عن العرض السياحى القومى والإقليمى للأسواق السياحية المتعددة ، مع معلومات واضحة عن مستوى كفاءة وجودة الخدمات والأسعار ، وعرض صورة سياحية جذابة لدولة المقصد السياحى بأقاليمها المتعددة .

– محاولة الحفاظ على الطابع الأصيل لكل إقليم أو منطقة سياحية داخل الدولة ، مع التركيز على إبراز هذا الطابع فى الحملات التنشيطية .

– الترحيب بالسائحين عند مداخل الدولة وكل إقليم أو منطقة سياحية فيها ، عن طريق اللافتات الإرشادية والترحيبية ومكاتب الاستعلامات السياحية ، وتقديم مشروب الضيافة فى المطارات والموانى ومداخل الأقاليم والمناطق والمدن وداخل الفنادق ، وفى مختلف مناطق الجذب السياحى .

– الاهتمام بالشكاوى التى يقدمها السائحون بمعالجة أسبابها والرد على مقدميها بسرعة .

– إقامة مكاتب استعلامات سياحية بالمناطق الاستراتيجية السياحية ؛ تزود بمضيفين ومضيفات يتقنون عدة لغات .

– تسهيل مزاولة الرياضات المختلفة للسائحين فى النوادى الرياضية المختلفة والفنادق والقرى السياحية وغيرها .

– تزويد الطرق العامة بلافتات إرشادية كافية وفقاً للتصميم الدولى المتفق عليه .

الخدمات الفندقية وخدمات الأغذية والمشروبات :

نظراً لاختلاف أماكن الإقامة السياحية وأماكن خدمة التغذية والمشروبات نوعاً ودرجة وحجماً وموقعاً ، فإنه يصعب – إن لم يكن يستحيل – وضع قائمة لحصر كل

الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الخدمات الفندقية وخدمات الطعام والشراب ، والتى تسهم بطريق مباشر أو غير مباشر فى تحقيق رضاء السائحين . على أنه يمكن القول إجمالاً : إنه إلى جانب نظم تصنيف الفنادق وأماكن الإقامة التكميلية ، يمكن اتخاذ الخطوات التالية :

– ضرورة تجانس واتساق المبانى مع طبيعة الموقع والبيئة من الناحيتين المعمارية والإنشائية ، وأن تتوافق مع الجوانب الاجتماعية والحضارية للمجتمع .

– تقييم أماكن الإقامة السياحية من حيث اتساقها مع التطورات الحادثة فى احتياجات ورغبات ودوافع السائحين التى تزداد عمقاً وتنوعاً ، وتنمو بصفة مستمرة بسبب اشتراك شرائح وقطاعات اجتماعية أكبر من السكان فى النشاط السياحى .

– الاستجابة إلى الاحتياجات المحددة لكل شريحة من شرائح السائحين ، مثل الشباب والعائلات وكبار السن ومحبى الرياضيات المختلفة وسائحى الحوافز ، وغيرها .

– تحسين مستويات الربح فى الفنادق عن طريق سياسات التفعيل الفعالة ، مع التأكيد على المنافسة الشريفة ومع إطالة المواسم لرفع نسب الإشغال .

– تنمية التعاون بين مديرى الفنادق للاستفادة من الوسائل الجديدة لزيادة الإنتاجية ، والتى تتطلب وحدات كبيرة تتجاوز إمكانات الفندق الواحد كالمغسلة والأنظمة الإلكترونية للحجز المركزى وإدارة المشتروات المشتركة .

– تدريب مسئولى المنشآت الفندقية على طرق الإدارة الحديثة ورقابة الجودة .

– الحيلولة دون أن تصبح الخدمات آلية (غير شخصية) نتيجة سيطرة مبدأ الكم على مبدأ الكيف ، وسيادة ما هو وظيفى على ما هو إنسانى ، والتطور التكنولوجى نحو الآلية .

وقد تم تبنى هذه المبادئ بواسطة بعض اتحادات الفنادق فى عدة دول ، مثل الاتحاد الفرنسى للفنادق متوسطة الدرجة ، والذى وضع لأعضائه ميثاقا لشرف المهنة يقوم على المبادئ السابقة بالإضافة إلى ما يلى :

– أن يكون الفندق على مستوى وحجم إنسانى .

– أن يؤمّن مدير الفندق ، ويعمل على أساس أنه روح الفندق .

– أن يقدم الطعام فى الفندق متقناً بنفس مستوى الطعام المنزلى ، مع الاحتفاظ بالطابع المحلى الذى يحافظ على القيم التقليدية السائدة فى المجتمع الذى يوجد فيه الفندق أو المطعم .

– أن تكون الأسعار فى متناول قدرة النزلاء ، مع المحافظة على المناخ المريح المضياف .

خدمات النقل :

يتطلب تحسين خدمات النقل السياحى بأنواعه المختلفة – من جوى وبحرى وبرى – الاهتمام بأمور تفصيلية عديدة تتجاوز السرعة والأمان والتكلفة المناسبة والانضباط فى المواعيد ، وعلى سبيل المثال يتعين اتباع القواعد التالية :

– تفادى فوضى أسعار السفر بزيادتها دون إخطار مسبق ، وضرورة ترك فترة كافية قبل العمل بالأسعار الجديدة (سنة مثلاً) .

– يجب تزويد السائحين بمعلومات كافية عن خدمات النقل .

– وضع اللافتات الإرشادية الكافية فى المطارات ومحطات السكك الحديدية والموانى وعلى الطرق ، مع تحسين مستوى الراحة والنظافة فى تلك الأماكن وفى وسائط النقل المختلفة .

– تسهيل الانتقال من وسيلة نقل إلى أخرى ، وبوجه خاص فى وسط المدينة .

– رفع مستوى خدمات الطعام فى الطائرات والقطارات ، وفى مطاعم وكافتريات المطارات والسكك الحديدية .

– تحسين مستوى الخدمة فى كل نوع من أنواع وسائل النقل .

خدمات شركات السياحة ومنظمى برامج الرحلات الشاملة :

كانت خدمات شركات السياحة ووكالات السفر فى الأصل محدودة ؛ تتلخص فى خدمات الوسيط بين السائح أو المسافر وبين منتجى الخدمات السياحية المختلفة كشركات الطيران والفنادق وغيرها ، وكانت هذه الخدمات بسيطة إذا ما قورنت بالتنوع الذى طرأ على خدمات شركات السياحة ومنظمى الرحلات فى الوقت

الحاضر ، إذ أصبح هؤلاء موزعين للخدمات التى ينتجها موردو الخدمات السياحية ، مما حدا بكثير من الدول السياحية ، فى العقود الأربعة الأخيرة ، إلى استصدار التشريعات المنظمة لأعمال شركات السياحة ومنظمى برامج الرحلات السياحية الشاملة . ومع اختلاف هذه التشريعات توسعة وضيقا من حيث إحكام الرقابة على تلك الشركات ؛ فلا يزال الباب مفتوحاً على مصراعيه لرفع مستوى الجودة فى البرامج السياحية ذاتها ، وتقديم مختلف الخدمات المتعاقد عليها بدقة وانضباط ، أو من حيث اختيار مقاصد سياحية متميزة تستطيع أن تقدم للسائح تجربة سياحية لا تنسى ، وبوجه خاص مع تعدد واختلاف أنماط السياحة فى الوقت الحاضر . ومن المقترحات التى يمكن تنفيذها لرفع مستوى هذه الخدمات ما يلى :

- تقديم المعلومات الكافية والصادقة للسائحين عن البرامج السياحية المتعددة بمختلف مكوناتها .

- القيام بدور مستشارين للسفر والسياحة إلى جانب دورهم كموزعى خدمات سياحية ، مع تدريب العاملين على هاتين الصفتين .

- الاهتمام بتأكيد الحجوزات طبقاً للبرامج المعلنة ، والإسراع فى تنفيذ الخدمات قبل مواعيد السفر بمدة كافية .

- تحسين العلاقات ودعم الثقة بين وكالات السفر والسياحة وموردى الخدمات السياحية .

- الاهتمام بدراسة شكاوى العملاء والعمل الجاد على حل المشكلات التى تقابلهم أيا كان نوعها .

- تنويع أسعار الخدمات المتعددة تبعاً لاختلاف البرامج مستوى ومدة ومكاناً ، مع التأكد من تناسب أسعار البيع مع مستوى الخدمات المختلفة المقدمة .

حسن إدارة وسائل الترويج :

يعتبر الترويج المنظم أحد العوامل الأساسية فى برامج الزيارة السياحية ، وهو فى ذات الوقت عامل رئيسى من عوامل تحقيق رضاء السائحين . ولما كانت مفردات الترويج متنوعة - سواء أكان ترويجاً ساكناً أو ترويجا نشطاً - فإن ثمة تدابير يمكن اتخاذها لزيادة فعالية الترويج ، منها ما يلى :

- ضرورة إعداد مسارات لسير السائحين على الأقدام داخل المنتجعات السياحية وفى مناطق الزيارات المختلفة ، لكى يتمتع السائحون فيها بالمشى غير المتعجل ، مع تزويدها بالنطاقات الخضراء ما أمكن ، وبعض محلات التسويق وملاعب الأطفال ، بناء على تخطيط جذاب .

- تشجيع المواطنين على طلاء منازلهم من الخارج ، وتزويد مطلاتها من نوافذ وتراسات بأحواض الزهور .

- التنسيق بين الترويح السياحى وبين الأنشطة الاجتماعية والثقافية للمواطنين «كالمعارض الفنية والعروض الفلكلورية والأوبرا والمسارح وغير ذلك » ، مع تشجيع السائحين على الاشتراك فى هذه الأنشطة .

- تشجيع أصحاب المشروعات الفندقية والسياحية على تزويد مشروعاتهم بمختلف الأنشطة الترويحية والرياضية ، عن طريق الحوافز الضريبية والمنح والقروض بفوائد مخفضة .

- التخفيف من صعوبة الحياة فى المدن الكبيرة مثل القاهرة عن طريق محاربة الضوضاء والتلوث بكافة الوسائل ، وأهمها : الغرامات الفورية بناء على تشريع يستصدر فى هذا الشأن .

- تشجيع مديرى الفنادق والقرى السياحية ، وغيرها من أماكن الإقامة السياحية ، على إنشاء مكتبات للاطلاع تضم كتباً ومجلات بمختلف اللغات ، وتنظيم الندوات التى يشترك فيها السائحون والزائرون فى الموضوعات العامة ، وتنظيم عروض الأزياء وأمسيات موسيقية يحييها فنانون مصريون وغير مصريين .

- تنظيم مسابقات فى ابتكار وسائل وأشكال جديدة للترويح ، وتسليم جوائز وحوافز لكل من يتصدر نتائج هذه المسابقات ، بناء على معايير موضوعية للتقييم توضع مقدماً .

- طبع أجندة للأحداث والمناسبات السياحية التى تتم سنويا فى مصر ، وتعميمها على مكاتبنا السياحية التى تتعامل مع مصر وشركات السياحة المصرية .

التوصيـــات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* يتعين أن تكون الاستراتيجية التى تختار للتنمية السياحية مؤدية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، فى إطار تفادى مخاطر وتكاليف التنمية السريعة الخطى التى لا تخضع لقدر كاف من الرقابة التخطيطية .

* ضرورة قيام وزارة السياحة بإجراء دراسات للدوافع النفسية للسائحين فى مختلف الأسواق السياحية الرئيسية ، وأن تكون هذه الدراسات فى القلب من أية استراتيجية قومية أو إقليمية للتنمية السياحية ، إذ تفيد فى الكشف عن بعض المتطلبات الجوهرية لرفع مستوى العرض السياحى ، من خلال الإبانة عن العناصر الأساسية لتحقيق رضاء السائحين بالخدمات السياحية التى بلغت مستوى الجودة المتوقع .

* ضرورة التركيز على تميز التجربة السياحية المتكاملة ، التى تضم كافة الخدمات معا بطريقة منسقة ومنظمة ، تقوم على تنظيم سياحى منضبط وتنمية سياحية مخططة ، بالتعاون بين وزارة السياحة باعتبارها الجهاز السياحى الرسمى المركزى ، وبين جهود سلطات الإدارة المحلية ، وبين قطاع الاعمال السياحى ممثلا فى الاتحاد المصرى للغرف السياحية وغرفه الأربع . فالسائح لا يتحقق رضاؤه الكامل إلا بتحقيق أعلى جودة ممكنة لتجربته السياحية أو رحلته السياحية المتكاملة ، من خلال جودة عالية للعرض السياحى بكافة مكوناته ، بحيث تشبع رغبات وتوقعات ودوافع السائحين . ولاشك أن تحصيل ذلك كله يكون بالتدريب العلمى والعملى المتكامل لكل العاملين فى مجال السياحة ، وفى القطاعات الأخرى الخدمية والإنتاجية المتكاملة له .

* توجيه الخطة التسويقية والاستراتيجية التنشيطية نحو الأسواق السياحية ذات الأولوية والثانوية والمحتملة بصورة مخططة تخطيطا علميا ، فى عصر تبلورت فيه المتغيرات الطارئة على المجتمع الدولى نتيجة الثورات الكمية والتكنولوجية والمعلوماتية

فى سياحة جديدة تفرض نفسها تدريجيا على المجتمع الدولى ، وتشكل عولة لها منطقها الجديد ووسائلها المستحدثة التى توجت ثورة كبرى فى التسويق السياحى .

* دراسة إمكان تعظيم الفوائد الاجتماعية والسيكولوجية للسائحين ، فى حدود أسعار تنافسية لبرامج الرحلات السياحية ذات الخدمة المتميزة والجودة الأعلى للمنتجات السياحية ، من خلال : إدارة كفء للعرض السياحى ، وتخطيط وتصميم يحقق المستوى الجمالى الأمثل ، ويحافظ على البيئة بكل عناصرها فى كافة مستويات العمل السياحى .

* فى ظل عرض فندقى يتزايد متواكبا ومتزامنا مع الطلب السياحى ، فإنه يجب التحرر من النزول بأسعار الخدمات السياحية كعنصر جاذب لتدفق سياحى متزايد من السياحة الجماهيرية على مصر ، لأنه إن كان يؤدى إلى زيادة أعداد السائحين والليالى السياحية ، فإنه غالبا لا يرتب زيادة فى الدخل السياحى تتناسب مع هذه الزيادة العددية ، فضلا عن أن غلبة السياحة الجماهيرية ، فى الفنادق والقرى السياحية المرتفعة المستوى ، بالمناطق السياحية الجديدة فى البحر الأحمر وجنوب سيناء على السياحة المتميزة ، من شأنه أن يضر بالصورة السياحية القومية لمصر ، ويتسبب فى خروج السائحين القادرين على الإنفاق السخى منها ، لأنه فى ظل أسعار متدنية يتعذر تحقيق مستوى الجودة المطلوب ، فضلا عن أنه من غير المقبول وجود فروق كبيرة بين الأسعار التى يدفعها سائحو المجموعات فى السياحة الجماهيرية الشاطئية ؛ والأسعار التى يدفعها السائحون الأجانب أو الأفراد ، أو سائحو المجموعات المرتفعة المستوى وهم أقلية ، أو السائحون المواطنون .

* ضرورة الاهتمام بالمطارات المصرية وإزالة الاختناقات المترتبة على زيادة حركة المسافرين ، وبوجه خاص زيادة التدفق السياحى على القاهرة والغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان ، وغيرها من مناطق مصر السياحية .

ولما كان مطار القاهرة الدولى يكاد يصل إلى درجة التشبع فى طاقته الاستيعابية ، سواء فى المطار رقم (١) الذى افتتح عام ١٩٦٣ ويستخدمه الآن حوالى

ستة ملايين راكب فى السنة ، أو المطار رقم (٢) الذى افتتح عام ١٩٩٢ وبلغ عدد مستخدميه الآن ثلاثة ملايين راكب سنويا - فإنه يجب البت بصورة عاجلة فيما إذا كان يجدر إنشاء المطار رقم (٣) أو استكمال المطار رقم (٢) ، لزيادة قدرة مطار القاهرة الدولى على استيعاب حركة زائرين وسائحين قد تصل إلى ثلاثين مليوناً فى عام ٢٠٢٠ ، مع توفير التمويل اللازم لذلك باعتباره من الإجراءات العاجلة التى لا تحتمل التأخير .

وكخطوة فى سبيل توفير التمويل اللازم لذلك ؛ يجب ترك وفورات إيرادات مطار القاهرة الجوى للهيئة العامة لميناء القاهرة الجوى باعتبارها هيئة ذات طابع اقتصادى ، وتخصيص معظم إيرادات صندوق خدمات الطيران لهذا الغرض ، فضلا عن تخصيص باقى ما يلزم من أموال فى ميزانية الدولة على مدى سنوات التنفيذ .

وقد يكون من المناسب بحث إمكان توفير التمويل عن طريق نظام BOT مطلقا ، أو اشتراك الدولة مع مستثمر رئيسى يوفر التمويل الجزئى عن طريق BOT .

ملحـــق

مجالات تطبيق المواصفة القياسية الدولية
ISO 9000 Series

تتكون المواصفة الدولية ٩٠٠٠ ISO من سلسلة من المواصفات على النحو التالى :

ISO 9000 : مواصفة توكيد وإدارة الجودة ، وهى توضح الخطوط العريضة لكيفية اختيار المواصفة لكى تتناسب مع طبيعة المنشأة ، والأساليب اللازمة للتنفيذ . كما تشرح كيفية إعداد وتقييم العقود بين الأطراف المختلفة .

ISO 9001 : وهى المواصفة الخاصة بنظم الجودة التى تغطى مجالات : التصميم De-sign – التطوير Development – الانتاج Production – الفحص والاختبار Inspection & Testing – التركيب والخدمة Installation & servicing

وتنطبق هذه المواصفة على المؤسسة التى تتعامل فى منتج ما منذ التصميم وحتى التسليم وإلى خدمة ما بعد البيع .

ISO 9002 : تغطى هذه المواصفة كل المجالات السابقة باستثناء : التصميم والتطوير وخدمة ما بعد البيع .

ISO 9003 : تغطى هذه المواصفة عمليات الفحص النهائى والاختبار فقط .

ISO 9004 : وهى مجموعة الإرشادات العامة والتوجيهات اللازمة لإدارة الجودة وبيان عناصر نظام الجودة فى جميع المنشآت بصرف النظر عن طبيعة نشاطها ، وبالتالى فهى تتضمن عناصر إدارة الجودة وأنظمتها الواردة فى المواصفات الثلاث السابقة .

ملحوظة : يحتاج الأمر إلى الاجتهاد لإيجاد التناظر بين الشروط فى المواصفة

شروط المواصفات الدولية ISO 9000

Requirements of ISO 9000 models

Reference	Requirement	شروط المواصفة	Model		
			٩٠٠١	٩٠٠٢	٩٠٠٣
٤,١	Management responsibility	مسئوليات الادارة	*	*	*
٤,٢	Quality system	نظام الجودة	*	*	*
٤,٣	Contract review	مراجعة العقود	*	*	
٤,٤	Design control	رقابة التصميم	*		
٤,٥	Document and data control	ضبط الوثائق	*	*	*
٤,٦	Purchasing	المشتريات	*	*	
٤,٧	Control of customer supplied product	مراقبة منتجات الموردين	*	*	
٤,٨	Product identification and traceability	تمييز وتتبع الخدمة والمنتج	*	*	*
٤,٩	Process control	ضبط العمليات	*	*	
٤,١٠	Inspection and testing	الفحص والاختبار	*	*	*
٤,١١	Control of inspection, measuring and test equipment	رقابة معدات القياس والاختبار	*	*	*
٤,١٢	Inspection and test status	حالة الفحص والاختبار	*	*	*
٤,١٣	Control of nonconforming product	رقابة المنتجات غير المطابقة	*	*	*
٤,١٤	Corrective and Preventive action	الإجراءات التصحيحية والوقائية	*	*	
٤,١٥	Handling, storage, packaging, preservation and delivery	التداول ، التخزين ، التعبئة والتسليم	*	*	*
٤,١٦	Control of quality records	سجلات الجودة	*	*	
٤,١٧	Internal quality audits	مراجعة الجودة داخليا	*	*	*
٤,١٨	Training	التدريب	*	*	*
٤,١٩	Servicing	الخدمات	*	*	
٤,٢٠	Statistical techniques	الأساليب الإحصائية	*	*	*

وفيما يلى بعض الشرح والتوضيح لشروط الأيزو :

١ – مسئولية الإدارة (Management Responsibility) :

تكون الإدارة مسئولة عن تحديد الأهداف وفقاً لمتطلبات العميل مع التزامها وتأكيدها لمفاهيم الجودة .

كذلك فإن الإدارة مسئولة عن تحديد سياسة المنظمة تجاه الجودة وتوثيقها والتأكد من فهمها وتنفيذها بواسطة جميع العاملين باختلاف مسئولياتهم ودرجاتهم .

ويتحقق هذا الشرط بإصدار وثيقة من الإدارة العليا تحدد أهداف وسياسة الجودة ، بحيث تكون معلنة ومنفذة ومحافظاً عليها .

٢ - نظام الجودة (Quality System) : يتناول هذا الشرط ضرورة تصميم نظام متكامل للجودة فى المنظمة ؛ يشمل حصراً لجميع العمليات التى يتم تنفيذها على جميع مستويات المنظمة .

ولاستيفاء هذا الشرط يجب إعداد نظام وثائق خاص بالجودة والتأكد من العمل به على النحو الآتى :

- إنشاء دليل الجودة وهو مرجع دائم لوصف نظام الجودة ، ويشمل :
  - سياسة وأهداف الجودة .
  - وصف نظام الجودة بكل عناصره .
  - الهيكل التنظيمى وتحديد المسئوليات .
  - هيكل وتوزيع نظام الوثائق .

- إنشاء دليل للإجراءات لكل إدارة أو قسم أو وظيفة بالمنظمة ، مبين فيها الإجراءات المتصلة بالجودة فيما يخص عمليات تلك الإدارة أو القسم أو الوظيفة .

- إصدار تعليمات لضمان حسن سير العمل ، وهى تعليمات تفصيلية لما جاء بدليل الإجراءات ، موضح بها كيفية إتمام كل إجراء بحيث يأتى مطابقاً لشروط الجودة المحددة .

٣ - مراجعة العقود (Contract Review) :

- اتباع إجراءات محددة فى كل عملية تعاقد لتأكيد وضمان صحة التعرف على احتياجات وتوقعات مستهلك الخدمة من ناحية ، وقدرة الشركة على الوفاء بتلك المتطلبات من ناحية أخرى .

- توثيق تلك المراجعات فى تسجيلات .

٤ – **رقابة التصميم (Design Control) :**

– يتطلب تصميم الخدمات : تحويل احتياجات ورغبات العميل وقدرات المنظمة إلى مواصفات للخدمة .

– تشمل هذه المواصفات تحديداً دقيقاً لخصائص أداء الخدمة ومواصفات الرقابة على جودة الأداء .

– عمل مراجعات للتصميم فى كل مراحل الخدمة .

– القدرة على تطوير وتحسين ومراجعة التصميمات .

٥ – **ضبط الوثائق (Document & Data Control) وتتضمن :**

– إجراءات عمل موثقة لكيفية إصدار واعتماد وتوزيع الوثائق المرتبطة بجودة أداء الخدمة .

– وضع نظام يضمن وجود الوثائق فى كل المواقع بآخر إصدار .

– مراجعة واعتماد الوثائق الخاصة بالتعديلات بذات الأسس التى يتم بها إصدار الوثيقة الأصلية .

– وضع نظام يضمن أن الوثائق القديمة والملغاة يتم التخلص منها ونزعها من كل مواقع الاستخدام .

٦ – **المشتريات (Purchasing) :**

– وضع المعايير لاختيار وتقييم الموردين وفقا لقدراتهم على الوفاء بالمتطلبات الفنية لتوريداتهم .

– إنشاء وحفظ سجل الموردين المعتمدين .

– إصدار نماذج طلبات الشراء بحيث تؤدى إلى التوصيف الدقيق للمطالب .

– أن تكون الوثائق المستخدمة فى الشراء واضحة ومبينا بها شروط التوريد .

– التحقق من مطابقة المنتجات المشتراة للمتطلبات الموضحة بوثيقة الشراء قبل الاستخدام .

– إصدار تعليمات لسلطات إدارة الجودة بمراجعة الوثائق قبل الشراء ، وإجراء المراجعات الاستقصائية لدى الموردين .

٧ - مراقبة منتجات الموردين (Control of Customer Supplied Product) :

تتطلب المواصفة قيام العميل الذى يقوم بتوريد أى مواد أو منتجات لجهة ما لتدخل ضمن وارداته بالتفتيش والاختبار لهذه المواد ، وكذلك تخزينها بطريقة تؤدى إلى حمايتها .

٨ - تمييز وتتبع الخدمة والمنتج (Product/Service Identification & Traceability) :

- إنشاء إجراءات عمل موثقة لتمييز الخدمة بوسائل مناسبة ، بدءاً من الاستقبال ومرورا بمراحل التشغيل والإعداد والتقديم .

- عندما يكون التتبع مطلبا محددا (فى عقد) ، ووفقاً لمستوى التتبع المطلوب ، يتم إعطاء تمييز وحيد لكل خدمة ، ويسجل هذا التمييز .

٩ - ضبط العمليات (Process Control) :

- اتباع إجراءات موثقة تحدد تسلسل العمليات وطرق الأداء .

- استخدام المعدات المناسبة وتهيئة بيئة العمل المناسبة .

- أعمال التأهيل للأفراد والعمليات والمعدات يجب تسجيلها باعتبارها أحد سجلات الجودة .

١٠ - الفحص والاختبار (Inspection & Testing):

تتخذ إجراءات عمل موثقة للفحص والاختبار ، مع حفظ سجلات توضح اجتياز الخدمة وطرق أدائها لأعمال الفحص والاختبار الواردة فى خطة الجودة .

١١ - رقابة معدات القياس والاختبار (Control of Inspection Measuring and Test Equipment)

- إصدار وثائق معتمدة تحدد مسموحات القياس وحدود الدقة لكل عملية وأجهزة القياس المستخدمة .

- وضع نظام دائم لمعايرة أجهزة ومعدات القياس .

- إنشاء سجلات كاملة تدل على أن المعايرة تتم بصفة منتظمة .

١٢ - حالة الفحص والاختبار (Inspection & Test Status) :

وضع أسلوب لتمييز حالات الفحص والاختبار لكل خدمة خلال مراحل تقديم الخدمة المختلفة .

١٣ - رقابة المنتجات (الخدمات) غير المطابقة (Control of Non-Conforming Product (Service)

- تتخذ إجراءات موثقة للتحكم فى المنتج (الخدمة) غير المطابق لمتطلبات العميل والمواصفة .

- تحديد السلطات والأفراد المختصين باتخاذ القرار فى حالات عدم المطابقة .

١٤ - الإجراءات التصحيحية الوقائية (Corrective & Preventive Action) :

- وضع نظام يسمح بالتوصل إلى أسباب حدوث عدم المطابقة وتحليل هذه الأسباب .

- تصميم أدلة عمل موثقة للإجراءات التصحيحية والوقائية التى يتم اتخاذها .

- وضع نظام رقابى لضمان تنفيذ الإجراءات التصحيحية المطلوبة ، مع الاحتفاظ بسجلات لهذه الإجراءات التصحيحية .

- تمييز وكتابة تقرير عدم مطابقة الخدمات يكون مسئولية كل قسم فى شركة الخدمات ، ويجب بذل كل مجهود لتحديد أسباب عدم مطابقة الخدمة ومعالجتها قبل أن يتأثر بها العميل ، وتحديد المسئوليات والسلطات لتنفيذ الإجراءات التصحيحية .

١٥ - التداول والتخزين والتعبئة والتسليم (Handling , Storage, Packaging, Pres- ervation & Delivery)

إصدار إجراءات عامة وتعليمات بمسئوليات إدارة الجودة فيما يختص بعمليات التداول والتخزين والتعبئة والتسليم .

١٦ - سجلات الجودة (Control of Quality Records) :

وجود طريقة لتمييز ، وجمع ، وفهرسة ، وحفظ ، وتخزين ، وصيانة ، وترتيب السجلات وضمان سهولة الرجوع إليها عند الحاجة ، مع تحديد فترة استبقاء كل منها ، على أن تكون هذه السجلات واضحة ومقروءة .

١٧ – مراجعة الجودة الداخلية (Internal Quality Audits) :

– وضع خطط زمنية لمراجعة النظام للتحقق من تطبيق نظم الجودة وفاعليتها .

– إجراء مراجعات التطابق وفقاً لخطوات موثقة وتوثيق نتائج المراجعات باعتبارها أحد سجلات الجودة .

– متابعة نتائج مراجعات الجودة للتأكد من إتمام وتنفيذ الإجراءات التصحيحية المحددة فى تقارير المراجعة .

١٨ – التدريب (Training) :

– دراسة احتياجات المنشأة من التدريب وتأهيل الأفراد ، ووضع نظام منهجى مخطط لتدريب الأفراد على سياسة الجودة التى تعتمد على إرضاء العميل .

– إنشاء والاحتفاظ بسجلات التدريب وتأهيل الأفراد وتعريف وتوصيف الأفراد الذين تلقوا التدريبات .

– تقييم الأداء الجيد للأفراد للتعرف على مدى احتياجهم للتطوير واستغلال الطاقات الخلاقة .

١٩ – الخدمات (Servicing) :

إنشاء إجراءات عمل موثقة للأداء ، والتحقق من – والتقرير عن – مدى مطابقة هذه الخدمات لما هو منصوص عليه فى التعاقدات .

٢٠ – الأساليب الإحصائية (Statistical Techniques) :

– تحديد وإصدار تعليمات بالأساليب الإحصائية المناسبة واللازمة لجميع العمليات .

– اتخاذ إجراءات عمل موثقة لكيفية تطبيق هذه الأساليب وضبط هذا التطبيق .

السياحة الداخلية فى مصر *

يرى كثيرون ممن يتناولون موضوع السياحة الداخلية أن استخدام التعريف الدولى للسائح والذى ينص على أنه : الشخص الذى ينتقل من محل إقامته المعتاد إلى وجهة أخرى لفترة لا تقل عن ٢٤ ساعة ولا تزيد على عام لغير أغراض الكسب المادى أو ترتيب إقامة دائمة ينطبق على «السائح الداخلى» ، وأنه ليس فى الأمر ما يدعو إلى التفرقة فى المفهوم بين : السائح الوافد من الخارج ، والسائح النابع من الداخل ، ما دامت ممارسات كل منهما متشابهة . ولكن البعض ذهب إلى أن هناك محاذير مهنية فى تطبيق التعريف الدولى على السائح الداخلى ، وهى محاذير قد ترجع أحيانا إلى التقسيمات الإدارية للدولة ، ومن أمثلتها – فى مصر – أن ما يفصل بين محافظتى القاهرة والجيزة بضعة كبارى قد لا يزيد طولها على بضعة مئات من الأمتار ، وهو وضع يتكرر بين محافظتى القاهرة والقليوبية حيث تتلاقى حدودهما . كما ترجع أحيانا إلى اختلاف استخدام كل من السائح الخارجى والسائح الداخلى للمنشآت السياحية ، وكذلك بعض الخدمات ، ومنها – على سبيل المثال – الإرشاد السياحى . ومن هنا أدخل هذا البعض شيئا من التعديلات الطفيفة على التعريف ، من أبرزها وضع حد أدنى من الكيلو مترات كمسافة إذا قطعها الفرد أمكن اعتباره سائحا داخليا (٤٠ كيلو مترا فى أوربا ومائة كيلو متر فى أمريكا الشمالية) ، مع استمرار اشتراط مبيت ليلة واحدة على الأقل ، كما هى الحال فى التعريف الدولى .

وبخلاف الجدل فيما يتعلق بالمسافة ؛ فإن هناك جدلاً آخر أكثر عمقا وحدة ، وهو يتعلق بمدى انطباق تعريف السائح على الفرد الذى ينتقل من مسكنه الخاص الذى يقيم فيه بصفة دائمة إلى سكن خاص آخر يقيم فيه بصفة مؤقتة . ويذهب البعض إلى أن المحك هنا لا ينبغى أن يكون عملية الانتقال ، وإنما المردود الاقتصادى لهذا الانتقال ، إذ يحدث كثيراً أن يصاحب انتقال الفرد من محل إقامته المعتاد إلى سكنه الثانى نقل احتياجاته من طعام وشراب وما إلى ذلك ، وخاصة إذا كانت فترة الإقامة مؤقتة مثلما هى الحال فى عطلة نهاية الأسبوع .

---

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٢ .

وواقع الأمر أن هذه النقطة الأخيرة لا تقتصر أبعادها على ما يتعلق بتقدير حجم حركة السياحة الداخلية وحدها ، وإنما تمتد لما هو أهم وأخطر ، وهو ما يتعلق بمدى اعتبار الوحدات السكنية التى تقام فى المناطق السياحية تنمية سياحية أم مشروعات إسكان وتنمية عقارية . ورغم أهمية هذا الموضوع إلا أنه يخرج عن إطار التقرير الراهن .

ويمكن تقسيم حركة السياحة الداخلية إلى فئات ثلاث :

أ - فئة تتماثل تماما مع السياحة الوافدة من الخارج من حيث : الانتقال ، واستخدام المنشآت السياحية والمخيمات لأغراض المبيت والإعاشة ، ودوافع السفر .

ب - فئة تختلف عن السياحة الخارجية فى خصوصية المبيت ، حيث تستخدم إما السكن الخاص أو الشقق المفروشة ، ولكنها تتعامل لأغراض الإعاشة مع المنشآت السياحية المتخصصة ، كما أنها قد تستخدم فى تنقلاتها وسائل النقل السياحى (أتوبيسات السياحة أو الرحلات) .

جـ - فئة ذات إنفاق سياحى يصب فى المنشآت السياحية ولكنه لا يرتبط بالصورة التقليدية للسياحة ، كما أن القائمين به لا ينطبق عليهم كل أركان تعريف السائح ، ومن ذلك :

١) الإنفاق فى المرافق العامة بالفنادق ، والتى تشمل (المطاعم ، الكافيتريات ، تمضية يوم حول حمام السباحة Day use ، النوادى الليلية ... الخ) .

٢) الإنفاق فى المحلات العامة ، وخاصة المطاعم والكازينوهات السياحية والملاهى الليلية .

٣) الإنفاق فى مدن الملاهي ، وقد شهدت مصر فى الفترة الأخيرة تشغيل العديد من هذه النوعية من المنشآت .

٤) الإنفاق على تنظيم اجتماعات اليوم الواحد أو أكثر من يوم ، دون أن يترتب على ذلك بيع خدمات أخرى ، مثل المبيت أو المأكولات .

ومفاد هذا العرض أن السوق الداخلى يغذى السوق السياحى المصرى بثلاثة روافد :

- رافد سياحى بحت ، يتشابه فى الخدمات السياحية مع الرافد السياحى الغربى فى مكونات السوق السياحى المصرى دوليا .

- رافد سياحى يتشابه مع الرافد السياحى العربى فى السوق المصرى ؛ من حيث استخدام السكن الخاص أو الشقق المفروشة .

- رافد إنفاق سياحى يصب فى إيرادات المنشآت السياحية ، ويلعب دورا هاما فى اقتصاديات تشغيل هذه المنشآت ، برغم أن هذه الشريحة ليست أصلا شريحة سياحية .

والمتتبع للسوق السياحى المصرى الداخلى يلاحظ أن له اتجاهات راسخة ، بعضها له جذور تاريخية ، وبعضها الآخر يستمد وجوده ونموه لاعتبارات قومية واجتهادات مهنية ؛ أضافت إلى رقعة السوق الداخلى مقاصد سياحية باتت تتنافس فى قدراتها الجاذبة وسعتها الاستيعابية مع المقاصد التقليدية . ولعل فى إيراد بعض العناصر الحاكمة للسلوك السياحى المصرى ما يساعد على تحديد أبرز ملامح سوق السياحة الداخلية المصرى :

أ - إن مصر كدولة قامت على الزراعة التى ارتبطت بدورها بنهر النيل ، والترجمة السياحية لهذا تتمثل فى حب المواطن المصرى للخضرة وميله للاحتكاك المباشر بالطبيعة ، وهو ما يجعله يميل لتمضية عطلاته وسط الخضرة والطبيعة .

ب - إن الزراعة فى مصر القديمة - وربما الحديثة - كان يغلب على ممارستها الطابع العائلى ، بمعنى اشتغال كل أفراد العائلة بها ، وهو ما جعل العائلة المصرية من أكثر العائلات تماسكا فى العالم . والترجمة السياحية لهذا التماسك تجعل السمة الغالبة على الرحلات السياحية المصرية هى الطابع العائلى ، وخاصة فى عطلات نهاية الأسبوع أو الأجازات السنوية .

جـ - إن التقاليد والعادات والمعتقدات الدينية - ورغم حركة التحرر الحديثة الواضحة - قد أضافت الكثير لهذا التماسك الأسرى ، والذى يبين بصورة أوضح فى الرعاية الخاصة التى تحيط بها الأسرة المصرية الإناث من أفرادها ، دون أن يعنى ذلك ترك الذكور بدون رعاية .

د – إن الشعب المصرى منذ أقدم العصور قد عرف الدين واشتهر عنه التدين ، ومن المعروف أن الديانات القديمة الوضعية كانت لها طقوس واحتفالات ومناسبات دينية ، بعضها محلى (على مستوى تقسيم إدارى فرعى) والبعض الآخر على المستوى القومى ، منها على سبيل المثال : احتفالات الإله آمون فى طيبة ، وكذلك ما ورد فى كتابات هيرودوت عن احتفالات المصريين بالإلهة «باستت» فى تل بسطا ، وما ذكره القرآن الكريم عن « يوم الزينة » والذى يرى البعض أنه يوم (شم النسيم) حاليا . وقد طور المصريون هذه العادات والممارسات الموروثة عندما آمنوا بالديانات السماوية ، المسيحية ثم الإسلام ، وأخضعوها لأصول هذه العقائد ، والترجمة السياحية لهذا هى ما نجده حتى الآن فى بعض الاحتفالات الدينية الخاصة بالأولياء والقديسين فى مختلف محافظات مصر .

إن حصيلة هذا العرض تتمثل فى أن المواطن المصرى يسرى فى دمائه حب الطبيعة الخضراء ومياه النهر ، ونحن نجد ترديدا لهذا فى بردية شهيرة باسم بردية خوفو والسحرة ، وهى تتحدث عن هذا الملك الذى أصابه الملل لفترة من الفترات ، فاصطحب أبناءه وعددا من جواريه فى مركب على النيل وأخذ مرافقوه يسرون عنه برواية القصص حتى زال عنه الملل ، ولعل ملل خوفو هو ما نسميه نحن الآن بالاكتئاب . كما أن المواطن المصرى شديد الارتباط بأسرته ، وأنه حريص على جمع شمل الأسرة ، مما ينعكس على مفهومه للرحلة السياحية ، بالإضافة إلى أن هذا المواطن لديه رصيد كبير موروث من المناسبات والاحتفالات الخاصة التى تدفعه للتواجد فى موقع هذه الاحتفالات والمناسبات .

التطورات الطارئة على المجتمع وآثارها السياحية :

تتسم مصر الحديثة بعدد آخر من الملامح التى يمكن أن تضاف إلى إرسابات الماضى ، ومن ذلك :

– أن المجتمع الذى أخذ يتشكل فى مصر الحديثة كنتيجة للجهود التى بذلت فى إيفاد بعثات للخارج للتعلم واكتساب خبرات أوربا المتقدمة ، وكذلك فى تكوين جيش مصرى قوى وقادر ، وتوفير احتياجاته من الفنيين ومن العتاد والسلاح ، وتشجيع

انفتاح المجتمع فيما عرف فيما بعد بحركة التنوير - قد ظهرت فيه طبقة متميزة من بين أفرادها موظفو الدولة والتجار وملاك الأراضي الزراعية ، وكل هؤلاء تيسرت لهم أسباب السفر إلى الخارج وفي الداخل وخاصة المصايف ، حيث كانت المؤسسة الحاكمة قبل الثورة بكامل هيئتها تمضي أشهر الصيف بالإسكندرية التي أطلق عليها مسمى العاصمة الثانية للبلاد ، وقد استتبع انتقال كبار رجال الدولة انتقال أطقم من العاملين وأسرهم ، أما أولئك الذين كانت لا توجد لهم روابط بالجهاز الإدارى للدولة فقد اتجهوا إلى مصايف أخرى ، مثل رأس البر وبورسعيد ومن بعدها جمصة وبلطيم ومرسى مطروح .

- أن مصر ، وخاصة القاهرة ، تمثل مركزاً للإشعاع الحضارى المتمثل فى الفنون والمسرح والغناء وفنون الاستعراض وما إلى ذلك ، وقد كان هذا الإشعاع الحضارى قوة جاذبة لكثير من أبناء الأقاليم للانتقال إلى القاهرة ومن بعدها الإسكندرية ، بل إن جاذبية مصر فى هذا المجال قد تجاوزت حدود الوطن وامتدت إلى البلاد العربية كلها .

إن كثيرا من التطورات التى شهدتها مصر منذ يوليو ١٩٥٢ ، وما تبعها من أحداث هامة متتالية ، تتمثل أساسا فى تبنى سياسة اقتصاديات السوق الحر كبديل للسياسة الاشتراكية ، قد انعكست على السياحة الداخلية بصورة واضحة ، ومن ذلك :

أ - عندما تولت الدولة بنفسها الأنشطة الإنتاجية والخدمية فيما يعرف بالقطاع العام ، تضمنت القوانين الصادرة بشأن العاملين فيه حقوقا معينة ، من بينها تنظيم رحلات ومصايف للعاملين تتحمل جهات العمل الجزء الأكبر من تكاليفها ، ويتحمل العامل وأسرته اشتراكا رمزيا . ولا تزال هذه الحقوق قائمة وإن كانت بصورة مخففة عن ذى قبل .

ب - كان ولا يزال هناك اهتمام كبير بالرحلات المدرسية والجامعية ، وربما لا يعتبر تعميما مخلا القول بأن كثيرا من المصريين لم يتيسر لهم زيارة المناطق الأثرية ، وخاصة فى الأقصر وأسوان ، إلا من خلال هذه الرحلات .

جـ – تواكب مع مختلف مراحل الإصلاح الاقتصادى حدوث تغيرات انعكست على السياحة الداخلية إيجابا ، ومن ذلك :

١) ظهور شريحة قادرة ماليا من المصريين العاملين بالشركات الاستثمارية ، وقادرة على القيام برحلات سياحية فى الداخل والخارج .

٢) تحقق زيادات مطردة فى دخول كثير من المواطنين ، بما فى ذلك شريحة العاملين بالدولة ، مما زاد من إمكانية دخول شرائح جديدة تغذى السياحة الداخلية .

٣) الاتجاه المتزايد للعمل الحر وعدم الإصرار على العمل الحكومى ، مما أتاح الفرصة لكثير من الأفراد لتنظيم وقتهم بما يسمح بالقيام برحلات داخلية (بخلاف السفر للخارج) .

ومنذ أن تبنت مصر سياسة تحقيق السلام العادل والشامل فى الشرق الأوسط ، تحققت عدة إيجابيات تتعلق – إلى جانب أشياء أخرى – بالسياحة الداخلية ، ومن ذلك :

أ – توافر الظروف والإمكانات التى ساعدت على تطوير ضخم فى شبكات المرافق ، وهو ما حقق الكثير من التيسير على المواطن فى حياته ، وأوجد المناخ المناسب لتدفق الاستثمارات وتنفيذ كثير من مشروعات التنمية .

ب – نشوء ونمو عدد كبير من المقاصد السياحية الفرعية فى مصر ، من أبرزها ما تحقق فى محافظات البحر الأحمر وجنوب وشمال سيناء ومطروح ، مما وسع من نطاق حركة السياحة الداخلية التى اتجهت بكثافة إلى الغردقة وشرم الشيخ ودهب ونويبع والعريش وسفاجا والساحل الشمالى الغربى ، وما يجرى فيه العمل الآن لزيادة إمكانات هذه المقاصد ، وإضافة مقاصد أخرى جديدة إليها .

جـ – ما طرأ على قطاع النقل والمواصلات والاتصالات من تطورات كبيرة ومؤثرة ، ورغم أنها تقع فى إطار ما سبق الإشارة إليه عند الحديث عن شبكات المرافق – إلا أن الصلة الوثيقة بين النقل والسياحة تجعل من المفيد التنويه بما يلى :

– التطوير الذى تحقق لمؤسسة مصر للطيران ، سواء من حيث الوحدات وما يرتبط

بذلك من سعة استيعابية ، أو من حيث امتداد خطوط شبكتها عبر العالم – والحديث هنا أساسا عن الخطوط الداخلية – أو من حيث عدد الرحلات المتجهة للمقاصد السياحية التقليدية أو المستجدة .

– تطوير خدمات ووحدات السكك الحديدية وتسيير خطوط مباشرة دون توقف لوحدات سريعة (القطار التوربينى) ، مما جعل السكك الحديدية تسهم إلى حد كبير فى تيسير وتكثيف حركة السياحة الداخلية ، وخاصة الرحلات المدرسية والجامعية .

– النقل البرى العام ، حيث تحقق لوحداته وشبكاته التحديث والتوسع ذاته ، وفى هذا الصدد فإن وحدات الأتوبيس العاملة فى مختلف الشركات قد مدت خطوطها إلى كل المقاصد السياحية ، مما قدم للأسرة المصرية وللراكب المصرى عموما بديلا معقول التكلفة .

– النقل السياحى والقيد الزمنى المفروض على وحداته التى تحمل لوحات معدنية « سياحة » مما يحيلها إلى وحدات «رحلات» ، قد طرح فى السوق بديلا أخر ذا تكلفة معقولة ، وخاصة بالنسبة للمجموعات .

د – زيادة عدد المطارات الداخلية أسهم أيضا فى خدمة النقل الداخلى ، وخاصة الشق السياحى منه ، وهو شق لا يواجه – بذات الدرجة – بعض المشاكل التى تواجه الشق السياحى الدولى ، وإن كان ذلك لا يعنى عدم ضرورة تطوير هذه المطارات لخدمة الشقين السياحيين الدولى والداخلى ، أخذا فى الاعتبار الزيادات المتوقعة فى الحركة على المسارين .

هـ – نشوء عدد من المدن الجديدة والمجتمعات العمرانية التى استطاعت أن تمثل نقاط جذب سياحى داخلى لشريحة فى السوق المحلى ، ومن ذلك :

– مدينة ٦ أكتوبر ، التى أصبحت مزارا سياحيا لما يتوافر فيها من إمكانات ترويحية ، مثل مدينة الإنتاج الإعلامى ومدن الملاهى وملاعب الجولف وغيرها .

– مدينتا العاشر من رمضان والعبور ، حيث توجد حركة سياحية للاطلاع على

معالم النهضة الصناعية الجديدة فى مصر ، والدور الرائد لكل من القطاع الخاص المصرى والقطاع الاستثمارى (المصرى والعربى والأجنبى) فى تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

– إن المشروعات القومية العملاقة الجارى تنفيذها لابد أن تمثل مناطق جذب سياحى مضافة ، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال التفاعل الخلاق بين أجهزة الدولة المعنية على المستوى المركزى ، وأجهزة المحليات فى المحافظات التى يجرى على أرضها تنفيذ هذه المشروعات ، والقطاع السياحى المهنى . وهناك سابقة لهذا تحققت أثناء بناء السد العالى وتنفيذ برنامج «اعرف بلدك» ، ويمكن بشئ من الجهد تكرار التجربة مع تطويعها لتتواءم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تعيشها مصر حاليا وتنتظرها فى المستقبل .

خصائص السياحة الداخلية فى مصر :

إن السياحة الداخلية فى مصر لا تختلف كثيرا عن السياحة الدولية من حيث اختلاف الكثافة على مدار العام ، أو من حيث اتجاهاتها للمقاصد السياحية المختلفة داخل مصر ، وفى هذا الصدد يمكن القول بأن :

أ – الإجازات الرسمية وهى فترات تكثيف على نوعين :

– إجازات اليوم الواحد ، والتى غالبا ما يتجه فيها المواطن المصرى إلى أقرب مقصد سياحى له ، مثل القناطر الخيرية أو بعض الحدائق العامة أو الأهرام أو الفيوم أو – مؤخرا – العين السخنة وفايد والإسماعيلية وبورسعيد .

– إجازات الأعياد ، ونظرا لارتباط الأعياد الإسلامية بالشهور القمرية مما يجعلها تقع فى فصول مختلفة يتحدد بمقتضاها الاتجاه إلى مصيف أو مشتى قريب ، وتتشابه معها فى ذلك إجازات اليوم الواحد إذا ما جاءت مصحوبة بعطلة نهاية الأسبوع – وإن كانت تختلف عنها فى أنها ترتبط بالسنة الميلادية – وبالتالى فإن اختيار المقصد يتحدد مسبقا وقد يتكرر كل عام .

ب – إجازة نصف العام الدراسى ، والغالب الأعم فيها هو تنظيم رحلات مدرسية

وجامعية إلى الأقصر وأسوان ، وإن كان ذلك لا يعنى عدم تنظيم رحلات إلى منطقتى البحر الأحمر وجنوب سيناء .

جـ – الإجازات الصيفية ، والتى تبلغ ذروتها فى شهرى يوليو وأغسطس ، وفيهما تصل الحركة الداخلية إلى أقصى تكثيف لها فى منطقة المصايف . وما تحقق من تنمية على الساحل الشمالى الغربى يؤكد أن امتداد التنمية لأغراض الاصطياف ستظل هى الرد الطبيعى على زيادة الطلب السياحى الداخلى على المصايف .

إن العرض السابق لا يعنى أن حركة السياحة الداخلية فى مصر تتوقف بقية العام ، ذلك أن المعلومات المتوافرة تفيد أن حركة السياحة المصرية الداخلية تكاد لا تتوقف على مدار العام ، وأن هناك شرائح فى المجتمع لديها القدرة المادية والرغبة الذاتية فى السياحة ، وليس لديها التزامات تحول دون تحقيق هذا ، كما أن من لديه التزامات قد يجد من المحتم عليه – تخفيفا للضغوط العصبية والذهنية – اقتناص بعض أيام لصالح رحلة سياحية داخلية لاستعادة النشاط .

وفضلا عن ذلك ، فإن السوق الداخلى المصرى يشهد حركة كثيفة من تنظيم الاجتماعات المهنية والفئوية ، كما يشهد حركة موازية لتنظيم معارض وأسواق تستقطب أعداد كبيرة من المواطنين ، مما يزيد من إسهام السوق المحلى فى تغذية حركة السياحة ، ويجعله شقا مكملا وليس بديلا ولا منافسا للسوق الخارجى ، ومن باب أولى ألا يكون حاجبا أو مضادا له .

إن معالجة موضوع السياحة الداخلية فى مصر ، وفى كثير من البلاد النامية ، يصطدم عادة بعقبتين رئيسيتين هما :

١) عدم توافر معلومات كافية ودقيقة تسمح باتخاذها أساسا لتقديم تصور علمى للاحتمالات المستقبلية .

٢) اعتبار السياحة الداخلية فى كثير من الأحيان سياحة اجتهادية ، لا تتم من خلال الاستعانة بالقنوات المتخصصة مهنيا – وهى شركات السياحة – وإنما يقوم المواطنون بعمل ترتيباتها بأنفسهم ، ظنا منهم بأن هذا أسهل وأقل تكلفة . ولعل هذه

الاجتهادية هى التى تجعل من الصعب تحديد دور القطاع المهنى فى تصويب مسار السياحة الداخلية وتعظيم دورها .

تراكيب وإحصاءات السياحة الداخلية :

اتساقا مع البيانات التى أوردها تقرير « التنمية السياحية المتوازنة والمتواصلة » الذى أعده المجلس القومى للإنتاج فى دورته الماضية ، فإن النسبة المئوية المقدرة للطلب على السياحة الداخلية فى مصر تبلغ ٩ – ١٠٪ من مجموع السكان ، وهى نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بنسب السياحة الداخلية فى الدول الأوربية (متوسط ٥٥٪ عام ١٩٩٥) ، وفى أمريكا الشمالية (متوسط ٧٢٪) ، وفى أمريكا الجنوبية (متوسط ٤٦٪) ، ولكنها تعتبر نسبة معقولة إذا ما قورنت بنسبة السياحة الداخلية فى إفريقيا (حوالى ٤٪ سنة ١٩٩٥) . وهذه النسبة تعنى أن عدد السائحين المصريين داخل مصر يزيد قليلا على ستة ملايين مواطن ، ويقتضى الأمر محاولة تبين من أين يأتون ؟ وإلى أين يتجهون ؟ وللإجابة على السؤال الأول يمكن القول :

أ – إن الجزء الأكبر من الطلب السياحى الداخلى فى مصر يأتى من جانب الأسرة المصرية ، وتتولى الأسرة المصرية ترتيب رحلتها الداخلية على نحو من الأنحاء الآتية :

- بذاتهـا .
- من خلال العضوية فى ناد (اجتماعى أو رياضى) أو نقابة أو أى تنظيم مهنى مشابه .
- من خلال رحلة تنظمها جهة عمل الأب أو الأم أو أحد الأبناء العاملين .
- بالاتفاق مع أسرة / أو أسر صديقة .
- من خلال رحلة منظمة من جانب شركة سياحية ومعلن عنها .
- من خلال «عرض خاص» معلن عنه من جانب منشأة فندقية .

ب – الرحلات المدرسية والجامعية ، وهى رحلات لأفراد تجمعهم مؤسسة تعليمية واحدة ، وتتم تحت إشراف مسئولين من هيئة التدريس وإدارة المؤسسة المعنية .

جـ – رحلات جماعية لأفراد ليسوا بالضرورة على هيئة أسرة ، ولكن

تجمعهم رابطة ما كعضوية ناد أو نقابة أو جهة عمل ، ولا سيما من القطاع الخاص أو الاستثمارى .

د- رحلات فردية (فردين أو أكثر) يتم تنظيمها ذاتيا أو بالانضمام لرحلة منظمة ومعلن عنها بمعرفة الغير ، مثل ناد أو شركة سياحية أو منشأة فندقية .

أما الإجابة على السؤال الثانى وهو إلى أين يتجه السائحون الداخليون فى مصر ، فإن الأمر قد يحتاج إلى شئ من التفصيل : فاختيار المقصد الداخلى يتوقف عادة على المدة المتاحة (يوم / عطلة أسبوع فأكثر / الإجازة السنوية) ، كما أنه يتوقف على توافر وسيلة الانتقال والمدة اللازمة لقطع المسافة ، بالإضافة إلى ضرورة تحديد تكلفة الفرد/ يوم (وخاصة فى حالة الأسر كبيرة العدد) ، وبإعمال هذه المعايير نجد :

أ - أن رحلات اليوم الواحد (وقد تخرج عن المفهوم الفنى للسياحة الداخلية وتدخل فى مفهوم الترويح) تتجه إلى مقصد قريب نسبيا ، قد يكون بالنسبة لسكان القاهرة - على سبيل المثال : القناطر الخيرية / منطقة الأهرام / حديقة الحيوان / نزهة نيلية . وقد أخذت إحدى الشركات العاملة على خط القاهرة / بورسعيد ذلك فى الاعتبار ، وأصبح هذا الخط هو الوحيد الذى يمكن للراكب أن يتحصل فيه على تذكرة ذهاب وعودة من منفذ بيع التذاكر ، ولاشك أن بقية المحافظات لديها مثل هذه البدائل ، علما بأن الفيوم تمثل مقصدا طبيعيا لمحافظتى القاهرة والجيزة .

ب - أما رحلات عطلة نهاية الأسبوع فهى تأخذ فى الاعتبار عادة الظروف المناخية وقت القيام بالرحلة والمدة اللازمة للسفر ذهابا وإيابا ، وسهولة التحرك داخل المقصد ، وهنا تبرز أهمية الإسكندرية بالنسبة لسكان القاهرة كمقصد رئيسى ، ولكن برزت أهمية مقاصد سياحية أخرى مثل الإسماعيلية وفايد والعين السخنة وإلى حد ما رأس سدر ، لتدخل مضمار المنافسة مع الإسكندرية .

جـ - أما العطلة لأسبوع فأكثر فلها شقان :

- إجازة نصف العام الدراسى ، ومقصدها الرئيسى الأقصر وأسوان إذا كانت منظمة بمعرفة مؤسسة تعليمية ، مع وجود بدائل فى الغردقة وجنوب سيناء .

– إجازة لغير الطلبة (وخاصة فى عيد الفطر وعيد الأضحى) وهى تطرح بدائل كثيرة ، وإن كان يحكم توجهها الظروف المناخية .

د – الإجازة السنوية ومقصدها الرئيسى هو المصايف ، وعلى رأسها الإسكندرية والساحل الشمالى الغربى ورأس البر وبورسعيد وجمصة .

وجدير بالذكر أن حركة المصريين داخل بلادهم قد اتسمت باتساع نطاقها لتوالى إضافة مقاصد جديدة ، فعلى سبيل المثال نجد أن محافظة البحر الأحمر قد أضافت سفاجا إلى الغردقة ، وهى الآن تعد لإضافة مقاصد أخرى فى القصير ومرسى علم وبرنيس وحلايب وشلاتين ، وهو نفس ما يتحقق فى جنوب سيناء من توالى تحقق إضافات للبنية السياحية فى هذه المحافظة ، سواء فى دهب أو نويبع أو طابا ، وبالمثل شرم الشيخ . ولا يختلف الساحل الشمالى كثيرا عن الوضع فى البحر الأحمر وسيناء من حيث تحقيق إضافات ، وإن كان هناك اختلاف جذرى من حيث نوعية المنشآت . ففى الوقت الذى يشهد فيه البحر الأحمر وسيناء إنشاءات فندقية متعددة تضيف للطاقة الإيوائية المتاحة لمصر ، نجد الساحل الشمالى يقوم على إنشاء قرى فئوية مثل قرية الدبلوماسيين أو العسكريين أو الصحفيين أو أساتذة الجامعات ، أو قرى تباع كوحدات لأفراد ولا تدار سياحيا أو تجاريا ، بالإضافة إلى وجود ظاهرة تحتاج لمزيد من الدراسة والتدقيق ، وهذه الظاهرة تتمثل فى القصر النسبى لعمر مناطق التنمية ، وهو ما يرجع عادة لسببين : أولهما تحميلها بكثافات أكبر من طاقاتها ، وعدم بذل الجهد الكافى لصيانة مرافقها العامة وما بها من منشآت . فقد بدأت المعمورة مثلا كمصيف متميز ، ثم لم تلبث أن تحولت إلى حى سكنى ثم اكتظت بساكنيها وقاصديها من المصيفين ، وتكررت نفس الظاهرة فى العجمى ومن بعده مراقيا ، وربما يأتى الدور قريبا على مارابيلا ومارينا . والواقع أن دراسة هذه الظاهرة أمر واجب ، للتفكير فى استخدام أساليب أخرى من شأنها تفادى التدهور للمناطق السياحية الشاطئية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن زيادة السكان وحدها لا تعنى بالضرورة زيادة موازية فى حركة السياحة الداخلية ، وأن ذلك يتطلب أيضا ارتفاعا موازيا فى مستوى الدخول بما له من انعكاسات على أسلوب المعيشة ونوعية الحياة ، بحيث يصبح القيام برحلة –

أو رحلات – سياحية بندا رئيسيا من بنود الإنفاق فى ميزانية الأسرة والفرد . ومن ثم فإننا نرى أن مصر سيتحقق لها – بالإضافة إلى الزيادة فى عدد السكان – نمو اقتصادى جيد ، وأن دخول كثير من الشرائح ستتجه إلى الارتفاع ، كما أن أسلوب المعيشة سيتغير أيضا فى صالح السياحة ، بما يعنى مستقبلا أفضل لهذا النشاط الاقتصادى ، وقد يمثل ذلك ارتفاعا تدريجيا فى النسبة المئوية السابق الإشارة إليها (٩–١٠٪) . ووفقا لتوقعات الزيادة فى عدد سكان مصر – على نحو ما تضمنته الوثائق الصادرة عن أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة – فإن عدد السكان عام ٢٠٠٠ هو ٦٨ مليونا ، يرتفع إلى ٨١,٤٩٠ مليون عام ٢٠١٠ ليصل إلى ٩٢,١٥٠ مليون عام ٢٠٢٠ ، ويعنى ذلك أن حجم السياحة الداخلية فى مصر يمكن أن يكون فى حدود ٦,٨ مليون عام ٢٠٠٠ ، و٩ ملايين عام ٢٠١٠ ، و١٢ مليوناً عام ٢٠٢٠ ، وهى أرقام قد لا تبدو كبيرة ، ولكنها إذا أضيفت إلى الحركة الوافدة من الخارج (المتوقعة أو المستهدفة) والتى تبنتها وزارة السياحة كاستراتيجية لها وتهدف بمقتضاها إلى تحقق استقبال ١٦ مليون سائح عام ٢٠١٧ ، يمضون ١٣٠ مليون ليلة ، لكان معنى ذلك أن على قطاع السياحة المصرى أن يوفق أوضاعه لخدمة ما لا يقل عن ٢٨ مليون سائح عام ٢٠٢٠ . وجدير بالذكر أن السياحة الداخلية لابد أن تمثل ، مع مرور الوقت وزيادة الحجم ، مكونا أكثر ثباتا واستمرارية للقطاع المهنى ، نظراً لما تواجهه السياحة الدولية أحيانا من عثرات تؤثر سلبا عليها .

وإذا كان تقرير التنمية السياحية قد تناول الإضافات الواجب تحقيقها لرفع كفاءة البنية السياحية للدولة ، وخاصة فيما يتعلق بالطاقة الإيوائية ، فإننا نرى ضرورة طرح عدد من النقاط التى تتعلق بمستقبل السياحة الداخلية فى مصر لاتخاذ خطوات عملية ، تدفع السياحة الداخلية لموقع أكثر تقدما وأكثر إيجابية فى منظومة العمل السياحى الشامل ، ومن ذلك :

أ – أن محافظات مصر لا تسهم جميعا – كل بحجم سكانه – فى حركة السياحة الداخلية ، إذ لازال الجزء الأكبر من هذه الحركة ينبع من القاهرة والجيزة ، تليهما الإسكندرية ، أما باقى المحافظات فإن إسهامها يكاد يكون رمزيا ، وهذه النقطة تحتاج إلى دراسة أعمق وتوثيق أكثر .

ب - أن توزيع حركة السياحة - الداخلية أو الدولية - لا يزال يغطى بضع مدن محدودة فى محافظات قليلة من إجمالى عدد المحافظات ، ويكفى على سبيل الإيضاح ؛ الإشارة إلى أن كل محافظات الدلتا تقريبا لا يوجد بها نشاط سياحى يذكر فى جانب الاستقبال ، وإن جمصة وبلطيم وطنطا - على اختلاف أسباب زيارتها - تمثل نوعا من الاستثناء الذى يؤكد القاعدة . كذلك فإن الحركة المحدودة التى تتجه إلى المنيا والوادى الجديد وأسيوط وسوهاج ؛ تعنى أن الجزء الأكبر من مساحة البلاد بعيد تماما عما يمكن أن يكون نشاطا سياحيا ملموسا .

جـ - أن الطاقة الإيوائية القائمة وتلك المستهدفة تكاد تكون تكريسا لهذا الوضع ، إذ يمكن القول - باستثناءات قليلة - بأن أماكن الطاقة القائمة هى نفسها أماكن الطاقة المستهدفة ، وإذا كان هناك اختلاف فى الأماكن فإنها لا تزال فى نفس المحافظات .

د - أن هناك حاجزا نفسيا بين غالبية القطاع المهنى السياحى وبين السياحة الداخلية ، حيث إن كثيرا من مالكى ومديرى المنشآت يعتبرون منشآتهم منشآت سياحية لأنها تبيع خدماتها للسائح الأجنبى ، ويعتقدون أن بيع هذه الخدمات للسائح المصرى قد لا يتواكب مع مفهوم أنها منشآت سياحية ، ويوضح استعراض مجريات الأمور فى بعض المنشآت السياحية فى مصر هذا الانحياز للسياحة الأجنبية ، ومن ذلك :

- فى الوقت الذى تبارت فيه المنشآت السياحية فى منح تخفيضات للسائح الأجنبى ؛ فإن شيئا من هذا لم يتحقق بالنسبة للسائح المصرى .

- أن الجهود التسويقية تتجه فى الغالب الأعم للأسواق الخارجية ، ونادراً ما تتجه للسوق الداخلى ، باستثناء ما يحدث أحيانا فى فترات الركود أو الانحسار الموسمى لحركة السياحة الخارجية ، نظرا لفردية أو عائلية طابع سياحة المواطنين ، على عكس السياحة الخارجية الوافدة التى لا تزال تتسم بالجماعية ، ولكونها تخضع عادة لاتفاقات خاصة مع منظمى الرحلات الشاملة الأجانب الذين يتعاملون فى الأفواج الكبيرة من السائحين .

- ربما يزيد من حدة الإحساس بهذا الحاجز النفسى ، أن المعالجة الإعلامية لكل

ما يتعلق بالسياحة تركز على الشق الدولى منها ، ولا يحظى الشق المحلى بتغطية إلا فى موسم الصيف ، وفى حالة وجود أزمات أو شكاوى .

هـ - أن هناك شيئا من التحفظ من جانب أصحاب وإدارات المنشآت السياحية بالنسبة لبعض سلوكيات السائح المحلى ، يجدر تناولها ومعالجتها بصراحة حرصا على صالح الطرفين ، ومن ذلك :

- ما يحدث من موائد البوفيه المفتوح .

- التلفيات التى تحدث فى الغرف وبقية مرافق المنشآت نتيجة لسوء الاستخدام ، وأحيانا الإتلاف المتعمد .

- التجاوزات التى تمثل اعتداء على حريات الآخرين (الصوت المرتفع للأفراد وأجهزة الراديو والتليفزيون - لعب الكرة على الشاطىء الرملى - صخب الأطفال ، إلى غير ذلك) .

- عدم احترام خصوصية الآخرين ، وخاصة فى حالة وجود نزلاء أجانب فى نفس المنشأة .

و - أن هناك شكوى متكررة من جانب العميل المحلى ، تتمثل فى شعوره بأنه يعامل معاملة خالية من الود وحسن الاستقبال ، تختلف عن معاملة نظيره العميل الأجنبى ، وأن طلباته لا تلبى بنفس السرعة والدقة التى تلبى بها طلبات العميل الأجنبى ، ويشعر بأنه يدفع أكثر ولا يحصل على مستوى من الخدمة يتوازى مع ما يدفعه .

نحو مستقبل أفضل للسياحة الداخلية :

لسنا هنا بصدد تحديد من المسئول بقدر ما هو تحديد كيف يمكن تجاوز المحددات السابقة ، وتصويب وضع السياحة الداخلية على المستوى القومى كجناح رئيسى من أجنحة العمل السياحى . ويعتقد أن هناك مجموعة من الإجراءات التى يمكن اتخاذها لتحقق - بعد فترة زمنية معقولة - هذا الهدف ، ولعل نقطة البداية فى هذا الاتجاه هى : كيف يمكن تنمية الحس السياحى Tourist Sense (وهو ما يختلف عن الوعى

السياحى) لدى المواطن المصرى ، لكى يصبح قيامه برحلة ممارسة عادية من ممارسات حياته التى تتكرر بدورية معقولة ؟ وللإجابة على هذا السؤال فإن هذا التقرير يطرح تصوراً من شقين :

أ – شق يبدأ من سن مبكرة من سنوات الدراسة (الرابعة الابتدائية) ويستمر حتى نهاية الدراسة الثانوية أو مايعادلها ، ويتم تنفيذه بالتنسيق بين وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لرعاية الشباب والهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة ، ويتخذ له شعارين على التوالى على امتداد سنوات التعليم وهما :

– «اعرف محافظتك» ، وفيه تتم زيارة أبرز معالم المحافظة ومراكز الإنتاج فيها وما تقدمه الدولة من خدمات للمواطن ، وبذلك يتحصل التلميذ على المعرفة الميدانية للمحافظة التى توجد بها مدرسته . ويمكن إذا تصادف وجود شركات كبيرة أو مصانع ضخمة فى المحافظة المعنية أن تسهم فى هذه الرحلات ، سواء بتقديم الأتوبيسات أو بعض المأكولات الجافة والمشروبات . والمهم أن تكون هذه الرحلات تحت إشراف مشرفين يتم تدريبهم مسبقا على مفهوم قيادة الرحلات ، بحيث يتعلم التلميذ أيضا قواعد السلوك والحفاظ على النظافة ، ويكتسب شيئا من الشعور بالمسئولية حيال المجموعة التى يتواجد معها والأماكن التى يتواجد فيها .

– «اعرف المحافظات المجاورة» ، وهو ما يعنى توسيع نطاق حركة التلاميذ مع توافر نفس اشتراطات مرحلة «اعرف محافظتك» ، مع ما يتوافق مع سن تلاميذ المدارس .

ب – شق مشابه لما ورد فى الفقرة "أ" السابقة ، ولكن تتولى تنفيذه النقابات الفرعية لأعضائها ، ويضاف إليه تبادل الزيارات ولقاءات التعارف بين أبناء المهنة الواحدة بما يزيد من الترابط المهنى ، وفى الوقت ذاته يسمح بالاطلاع على ما يجرى فى المحافظة أو المحافظات المتجاورة . ومما يساعد على هذا أن هناك تقسيماً شبه متعارف عليه ، يجعل من محافظات مصر أقاليم ، مثل إقليم شمال الصعيد ووسط الصعيد وجنوب الصعيد ، وهكذا .

إن الحركة بين المحافظات يمكن أن تتكثف فى أطر كثيرة ، منها الإطار الرياضى على سبيل المثال ، حيث يمكن - من خلال المجلس الأعلى للشباب والرياضة - إعداد جداول مباريات لفرق المحافظات فى مختلف اللعبات الرياضية ، كما يمكن أيضا تنظيم مسابقات ثقافية تحت رعاية وزارة الثقافة (الهيئة العامة لقصور الثقافة) ، والمهم أن تتسم هذه المسابقات بالجدية والدورية .

إن تنفيذ هذا البرنامج على مستوى المدارس يمكن أن يمتد إلى الجامعات ، وخاصة فى إطار برنامج لزيارة الكليات النظيرة فى الجامعات الإقليمية ، وبهذا يمكن أن يرتفع عدد من يشملهم برنامج تبادل الزيارات الطلابية لعدة ملايين من مختلف الأعمار . والحقيقة أن نجاح هذا البرنامج يتوقف إلى حد كبير على توفير إشراف واع يعلم أبعاد ما هو مستهدف من هذه التحركات ، وأنها ليست نزهة فقط ، ولكن لها بعد تثقيفى وبعد اجتماعى وبعد قومى يربط المواطن ببلده ويؤكد انتماءه ، وفى الوقت ذاته هو سبيل لصياغة الحس السياحى لسائح المستقبل .

ويمثل برنامج «اعرف محافظتك» و «اعرف المحافظات المجاورة» مدخلاً للبرنامج القومى الأكبر وهو «اعرف بلدك» ، الذى لابد أن يمارس على أسس تجارية ، ويشارك فيه المواطنون بمقابل معقول ، ولا يتولد لديهم شعور بأنه برنامج يتم تنفيذه للدعاية لبعض المشروعات أو المناطق . وهذا البرنامج يتم إعداده وتنفيذه بالتعاون بين أجهزة الدولة والقطاع المهنى السياحى ومختلف الشركات والمؤسسات والصناعات على امتداد الجمهورية ؛ فى مناطق المشروعات العملاقة أو المدن الصناعية الجديدة ، ويتضمن إلى جانب المعلومات الخاصة بالمناطق والمنشآت والمشروعات المزارة - إرشادات للمشاركين عن السلوك السياحى السوى ، فيما يتعلق بالتعامل مع المكان والمنشأة .

إن شرائح السوق السياحى الداخلى لابد أن تمتد إلى شريحة كبار السن ، على نحو ما هو متحقق فى الأسواق الخارجية ، وفى هذا الصدد فإن هناك أكثر من مدخل للتعامل مع هذه الشريحة ، ومن ذلك :

أ - لما كان مواليد الأربعينات (١٩٤٠ فما بعدها) سيحالون الى التقاعد تباعا خلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين ، وأنه يمكن للقطاع المهنى السياحى -

بالاتصال بجهات العمل المختلفة – طرح عدد من البرامج السياحية تقدم على سبيل التكريم لهؤلاء ، ويتم تمويلها من صناديق الزمالة أو التأمين . وهذا الأسلوب غير المسبوق يمكن أن يدفع بعض الفنادق والقرى السياحية لمنح سعر خاص لهذه الفئة التي أدت دورها في خدمة الوطن .

ب – تطبيق النظم المتعارف على تطبيقها عالميا ، والخاصة بمنح تخفيضات على وسائل النقل وبعض الخدمات الأخرى لكبار السن ، وهي تخفيضات تمنح بدون إجراءات تذكر ، لأنه ليس من المعقول مطالبة كبار السن بتقديم طلبات أو مستندات للحصول على هذه الميزات . ويمكن أن يكون من بين الخدمات المخفضة : الإقامة في الفنادق في فترات معينة ، أو تناول الطعام في مطاعم معينة ، إلى جانب المتاحف أو المسارح .

وما ذكرناه آنفا من أن الجزء الأكبر من حركة السياحة الداخلية في مصر يغلب عليه الطابع العائلي ؛ يجب أن يفتح الباب أمام التفكير في منح «الأسرة» تخفيضات معينة Family Plan ، بشرط قصرها على ما تتحصل عليه الأسرة من رحلات سياحية عن طريق شركة سياحة معتمدة ، وعلى أن يتم الاتفاق على حجم الأسرة التي تمنح مثل هذا التخفيض . والواقع أن هذا الاقتراح يمثل نوعا من التوسع في التخفيضات الذي تمنحه الفنادق لأبناء النزلاء الأقل من ١٢ سنة في حالة نزولهم في نفس غرفة الوالدين .

• • •

وتجدر الإشارة ، في ختام هذا التقرير ، إلى أنه لم يتطرق بالتفصيل إلى حركة سياحة الأجانب المقيمين في مصر ، رغم أنهم جزء من حركة السياحة الداخلية وفقا لتعريفها المستقر ، إذ إن الحديث ينصرف أساسا إلى المواطن المصري صاحب الحق الأول في بلده ، وأن حركة سياحة الأجانب تشتبه كثيرا بحركة السياحة الدولية الوافدة من حيث الاتجاهات والسلوكيات ، وإن اختلفت عنها من ناحية أسعار الخدمات السياحية ، لأنها حركة سياحة فردية أكثر منها حركة سياحة مجموعات .

التوصيـــات

وعلى ضوء ماسبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* أن حركة السياحة الداخلية فى مصر لا ينبغى لها أن تظل أسيرة قوالب تقليدية تتمثل فى الرحلات الجماعية لبعض المصايف ، وإنما ينبغى لها أن تتسع لابتكارات أخرى قد تتيح للمشارك الاستمتاع بما عرف عن المواطنين المصريين من حب الشراء ، من ذلك قيام القطاع المهنى السياحى بتنظيم رحلات الى المصانع الكبرى للنسيج والملابس أو الزجاجيات أو الفضيات أو السجاد ، وغيرها ، على أن يكون هناك خصم للمشترك فى الرحلة على مشترياته يتفق عليه مع المصانع المزارة . وبخلاف ذلك فإن هناك نوعا من السياحة المتميزة التى يتوافر لمصر إمكانات كبيرة فيها ، مثل المحميات الطبيعية ، ويمكن التردد عليها عن طريق رحلات منظمة بمعرفة القطاع المهنى تزيد من الوعى البيئى لدى المواطنين ، بالإضافة إلى ما تطرحه هذه المحميات من مقاصد سياحية مختلفة وذات طابع خاص .

* أن القطاع المهنى السياحى لديه إمكانات تقديم مبادرات للسوق الداخلى ، يمكن أن تكون :

- الدفع المسبق باشتراكات شهرية تسمح فى نهاية فترة معينة للمشترك وأسرته بالقيام برحلة سياحية .

- تقسيط اشتراك الرحلة بعد القيام بها على فترة زمنية معقولة ، وفى ظل الضمانات الخاصة بالشراء والتقسيط .

- التوسع فى نظام المشاركة بالوقت Time Share مع إحاطته بكل الضوابط التى تحمى مصالح الطرفين : البائع والمشترى .

* تعديل قانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، بحيث يسمح بخصم ما يتم إنفاقه على السياحة الداخلية من الوعاء الضريبى

للمواطنين ، سواء بتحديد مبلغ معقول لكل فرد بدءا بالممول ثم من يعول – وهو ما قد يشجع الكثيرين على الاستفادة منه – أو استقطاع ما تقدمه الشركات والمصانع والمنشآت من تخفيضات أو دعم للسياحة الداخلية من الوعاء الضريبى .

* قيام كل محافظة بتنظيم مناسبة خاصة بها كفيلة بجذب السياحة الداخلية إليها ، سواء على مستوى المحافظة أو المحافظات المجاورة أو الدولة ككل . وفى هذا الصدد فإنه يمكن للهيئات الإقليمية لتنشيط السياحة وأجهزة الإدارة المحلية الاتفاق على كنه وتوقيت هذه المناسبات الخاصة ، لتوزع على مدار العام بين المحافظات المختلفة .

* إعادة تنظيم وسائل النقل بين المحافظات وداخلها ، والتى تمثل عقبة فى حرية التحرك ، سواء من حيث الوحدات المستخدمة أو المواعيد أو توافر سيارات أجرة عند نهاية خطوط المواصلات . ولعل فى تنظيم هذه المسائل ما ييسر حركة الأفراد وخاصة بعد توسيع شبكات النقل الداخلى ، سواء من حيث المسارات أو عدد الوحدات ، لتحقيق مزيد من الربط بين مختلف مناطق الجمهورية .

* أن النهضة الصناعية والتوسع فى مجال الأعمال والاستثمار يمثل حافزاً للقطاع المهنى السياحى للبحث عن احتياجات رجال الأعمال ، سواء كانت اجتماعية أو ندوات أو معارض نوعية . وليس تزيدا فى هذا الصدد الإشارة إلى نشوء شريحة جديدة فى كثير من الأسواق هى شريحة سيدات الأعمال ، وهى فى حاجة لنفس الخدمات التى يطلبها رجال الأعمال . ويتعين التعاون فى هذا الشأن مع جمعيات رجال وسيدات الأعمال .

* التفكير الجدى فى أن تكون الأولوية فى تشغيل وإدارة البلاجات لقطاع السياحة (الفنادق والمحلات العامة) ، ويمكن أن يتم ذلك بنوعين من التخصيص :

١) التخصيص للمنشآت الفندقية .

٢) بلاجات عامة ولكن تدار بفكر سياحى وبمقابل مجز ، على أن يلتزم المتعهد

باشتراطات شديدة فيما يتعلق بالنظافة (وخاصة دورات المياه والأدشاش ووحدات خلع الملابس) وكذلك ما يتعلق بالصحة العامة .

– والتخصيص بنوعيه السابقين لا يعنى تفرقة بين أبناء الشعب بقدر ما يعنى إيجاد مرافق سياحية يتوق اليها أبناء هذا الشعب وتقصر الموارد المالية المتاحة عن توفيرها لهم ، وفى المقابل فإنه من اللازم توفير بلاجات بمقابل رمزى دون أن يعنى ذلك الإخلال بشرط النظافة ومراعاة متطلبات الصحة العامة .

– وقد يكون من المناسب الآن التفكير فى تحقيق ما تطلبه شريحة معينة من الإناث فى توفير قدر أكبر من الخصوصية لهن ، وقد يتأتى ذلك إما بتخصيص ساعات معينة تقتصر عليهن فى بعض البلاجات أو تخصيص بلاج أو أكثر لهن .

* لما كانت السياحة الداخلية مكوناً أصيلاً من حركة السياحة إلى مصر ، فقد آن الأوان لكى يندرج هذا المكون فى الإطار المهنى الذى يليق بحجمه والمتوقع له ، مع ضرورة العمل على أن يغير القطاع المهنى من توجهاته أو تحفظاته على السياحة الداخلية .

آثار أحداث ١١ سبتمبر على السياحة العالمية والمصرية *

تعرضت السياحة الدولية رغم نموها المطرد ، خلال السنوات الخمسين الأخيرة ، لعدة أحداث ومشكلات بعضها كوارث طبيعية ، وبعضها حروب إقليمية وقلاقل اجتماعية ، وبعضها أزمات اقتصادية وحوادث إرهابية .

ورغم تأثر السياحة بهذه الأحداث والمشكلات ؛ إلا أنها استطاعت أن تتجاوزها ، وأن تصبح قادرة على التأقلم مع هذه الأحداث ، وأن تستعيد قدرتها على البقاء بل والنمو فى كل مرة تتعرض فيها لإحدى هذه الأحداث أو المشكلات ، وبالتالى يمكن القول بأن للسياحة قدرة كبيرة على المقاومة والاستمرار بحكم طبيعتها .

وفى مسيرة النمو والتوسع التى عاشتها السياحة الدولية منذ عام ١٩٥٠ ، كان هناك تذبذب فى النمو والتوسع صعودا وهبوطا من سنة إلى أخرى ، تبعا للمتغيرات الطارئة عليها ، إلا أنها لم تصب فى سنة ما بتراجع جسيم فى مسيرتها التوسعية .

وفى سنة ٢٠٠٠ نمت السياحة الدولية بنسبة ٧,٤٪ عن عام ١٩٩٩ ، ليصل عدد الزيارات السياحية فيها إلى ٦٩٩ مليون زيارة ، بل إنه فى العقد الأخير من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ٢٠٠٠ بلغ متوسط النمو السياحى الدولى ٤,٣٪ سنويا ، رغم حرب الخليج ومشكلات تقسيم يوجوسلافيا والأزمة الاقتصادية العنيفة التى أصابت دول جنوب شرق آسيا . أما أحداث ١١ سبتمبر ؛ فقد تركت آثارها على السياحة ، سواء على المستوى الدولى ، أو المستوى المحلى .

أولاً : أثر أحداث ١١ سبتمبر على السياحة العالمية :

إن أحداث ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١ ، التى وقعت داخل الولايات المتحدة ، قد رتبت آثارا على السياحة الدولية أبعد مدى من الآثار السلبية التى ترتبت على الأحداث والمشكلات السابقة عليها ، نظرا لجسامتها ووقوعها فجأة على غير انتظار وتوقع ضد أكبر وأقوى وأغنى دولة فى العالم ، مما تسبب فى إصرار حكومة الرئيس الأمريكى

* عرض على المجلس بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٢ .

بوش على مهاجمة ما اعتبرته إرهاباً دولياً فى أى دولة يوجد فيها ، مما يهدد باستطالة أمد الحرب التى بدأت ضد حكومة طالبان وتنظيم القاعدة فى أفغانستان . ومن المتوقع أن تُشَن حروب أخرى بعد ذلك ضد دول أخرى تدعى الولايات المتحدة وجود إرهاب فيها مثل : العراق وإيران والصومال واليمن وكوريا الشمالية وغيرها . وكل ذلك يعنى احتمال استمرار هذه الحرب لمدة زمنية غير قصيرة . فضلا عما انتاب مواطنى الدول المختلفة ، وبخاصة الأمريكيون والأوربيون من خوف السفر بالطائرات ، مما ترتب عليه مضاعفة إجراءات الأمن فى المطارات وعلى الطائرات ، الأمر الذى ألحق خسارة فادحة بمعظم شركات الطيران الدولية ، حتى إن بعضها عجز عن الاستمرار فى التشغيل وأشهر إفلاسه .

كل ذلك خلق فى الشهور التالية لشهر سبتمبر ٢٠٠١ نوعا من انعدام الثقة لدى المسافرين بوجه عام ، والسائحين بوجه خاص ، وزاده تعقيدا ما انتاب العالم من ضعف المناخ الاقتصادى فى عدد كبير من دول العالم ، مما أدى إلى الاستغناء عن أعداد ضخمة من العاملين فى شركات الطيران والسياحة وغيرها من الشركات .

وكان أول رد فعل لدى جمهور المسافرين والسائحين هو انعدام الرغبة فى ترك محال إقامتهم المعتادة ، مما تسبب فى إلغاء الحجوزات التى كانت قائمة قبل أحداث ١١ سبتمبر . وقد انتهت هذه الفترة بنهاية شهر ديسمبر سنة ٢٠٠١ ، حين بدأ اتجاه ملحوظ – وإن كان لا يزال ضعيفا – فى عودة المد السياحى لبعض المقاصد السياحية من بعض الأسواق المصدرة مثل : روسيا وإيطاليا بالنسبة لشرم الشيخ فى مصر ، وإن كانت أسعار مثل هذه الرحلات متدنية للغاية .

ولاشك أن أحدث ١١ سبتمبر كان لها أبعد الأثر على السياحة الدولية طويلة المدى Long-haul بوجه خاص ، وعلى السياحة الدولية بأنماطها المختلفة بما فيها : سياحة رجال الأعمال ، وسياحة المؤتمرات ، وسياحة الاستشفاء . وكانت المقاصد السياحية التى تعتمد إلى حد كبير على السياحة الأمريكية مثل : كندا والمكسيك ، وبعض الدول الأخرى فى أمريكا اللاتينية وأوربا ، هى أكثر المقاصد السياحية تأثرا

بالآثار السلبية لهذه الأحداث ، مما أدى إلى إغلاق بعض المنشآت السياحية ، وتخفيض الطاقة الإيوائية المتاحة ، وتقليص ساعات العمل ، وزيادة البطالة .

ورغم تأثر القطاع السياحي بكامله بهذه الأحداث ، إلا أن تأثره في الدول المختلفة لم يكن بنفس الدرجة . ولكن الأمر الغريب هو أن ردود الفعل في الغرب – على اختلاف مصادرها وتباين صياغاتها – أجمعت على إلقاء المسئولية على «الإسلام والمسلمين» ، وضرورة تحديد المسئولية والمسئولين عما حدث ، واتخاذ إجراءات رادعة حيالهم ، وقد أعطى هذا التوجه – الذى يتسم بالتعميم الشديد – دفعة قوية لأصحاب الفكر المتطرف الذى ينادى بحتمية الصراع بين حضارة الغرب والإسلام والمسلمين . وقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية فى تعاملها مع الأزمة إلى (عولمة) المواجهة ، عن طريق تشكيل تحالف دولى انضمت إليها فيه غالبية دول العالم ، وإن اختلفت صور الانضمام .

ولم يمض وقت طويل بين أحداث سبتمبر وبدء العمليات العسكرية ضد نظام طالبان فى أفغانستان ، حتى بدأ التلويح أحيانا والتصريح أحيانا أخرى بأن الحرب سيتسع نطاقها لتشمل دولا أخرى ، أغلبيتها دول عربية وإسلامية ، ولم يخرج عن هذه الغالبية إلا دول قليلة مثل كوريا الشمالية .

السياحة والاقتصاد الدولى قبل أحداث ١١ سبتمبر :

لقد كان النمو السياحى وسيظل دائما ذا اتصال وثيق بالمناخ الاقتصادى العام فى الدول الرئيسية المصدرة للسياحة ، والتى تعتبر الولايات المتحدة فى قمتها ، إذ أنفقت على السياحة الدولية ما لا يقل عن ٦٥ مليار دولار أمريكى فى عام ٢٠٠٠ ، تبعتها ألمانيا بما أنفقته على السياحة الدولية ، والذى وصل إلى نحو ٤٨ مليار دولار أمريكى ، ثم المملكة المتحدة التى أنفقت ٣٧ مليار دولار ، ثم اليابان التى أنفقت ٣٢ مليار دولار . ورغم كل ذلك فإن أساس السياحة الدولية أكثر اتساعا من هذه الأسواق السياحية الرئيسية الأربعة ، والتى تمثل أقل من ثلث ما أنفق على السياحة الدولية فى العالم عام ٢٠٠٠ . ويبين جدول رقم (١) أهم ١٥ دولة فى الإنفاق السياحى الدولى .

جدول رقم (١)
الإنفاق السياحى الدولى فى دول مختارة

المرتبة	الإنفاق على السياحة الدولية بالمليار دولار امريكى			التغير %	النسبة المئوية من السوق %
	الدول	١٩٩٩	٢٠٠٠		
١	الولايات المتحدة	٥٩,٤	٦٥	٩,٦	١٣,٧
٢	ألمانيا	٤٨,٥	٤٧,٦	-١,٨	١٠
٣	المملكة المتحدة	٣٥,٦	٣٦,٦	٢,٦	٧,٧
٤	اليابان	٣٢,٨	٣١,٥	-٤,٠	٦,٦
٥	فرنسا	١٨,٦	١٧,٢	-٧,٩	٣,٦
٦	إيطاليا	١٦,٩	١٥,٥	-٨,٦	٣,٢
٧	كندا	١١,٣	١٢,٤	٩,٤	٢,٦
٨	هولندا	١١,٤	١١,٨	٤	٢,٥
٩	الصين	١٠,٩	–	–	–
١٠	بلجيكا/لكسمبورج	١٠,١	–	–	–
١١	النمسا	٩,٨	٩,٣	-٥,٦	١,٩
١٢	السويد	٧,٦	–	–	–
١٣	روسيا	٧,٤	–	–	–
١٤	كوريا الجنوبية	٤	٦,٤	٦٠,٤	١,٣
١٥	سويسرا	٦,٦	٦,٣	-٧,٨	١,٣

المصدر : تقرير منظمة السياحة العالمية عن آثار ١١ سبتمبر ، مارس ٢٠٠٢ .

تطور حركة السياحة فى العالم عام ٢٠٠٠ :

وكانت سنة ٢٠٠٠ هى قمة حصاد السياحة الدولية فى العالم ، فقد بلغ المناخ الاقتصادى العالمى أعلى معدلاته ، وأسفر مطلع الألفية الثالثة عن إيجابيات عديدة تبلورت فى زيادة معدلات التقدم ، فضلا عن أحداث هامة مثل : الألعاب الأولمبية ومعرض هانوفر ، وفى ذات الوقت حدثت سلبيات مثل : المواجهة بين الفلسطينيين وإسرائيل وبدء الانتفاضة الفلسطينية كرد فعل ضد الاحتلال الإسرائيلى لأرض فلسطين ، وارتكاب أفظع الجرائم ضد الإنسانية .

وشهد عام ٢٠٠١ تدهورا فى الظروف الاقتصادية العالمية وهبوطا فى الأسعار ، وبدأت بعض الحكومات فى الاستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية عن طريق تخفيض أسعار الفوائد على الودائع والقروض سواء بسواء ، وعمدت بعض المنظمات

الاقتصادية الدولية - كصندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية - إلى إعادة النظر فى تنبؤاتها عن النمو الاقتصادى تخفيضا لسنتى ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بسبب ضعف المناخ الاقتصادى . وكان النقل الجوى فى اتجاه التدهور ، حتى قبل أحداث ١١ سبتمبر ، بنسبة تصل إلى ٦,٣٪ فى الربع الأول من عام ٢٠٠١ طبقا لإحصاءات «الياتا» ، ثم أصبحت نسبة الهبوط ٢,٦٪ فى الربع الثانى من ذات العام .

أما حجم السياحة الدولية فقد بدأ يحقق هبوطا يصل إلى ٣,٥٪ ، فى الوقت الذى حققت فيه بعض المقاصد السياحية فى أوربا والبحر المتوسط زيادة فى الشهور الست أو السبع الأولى من تلك السنة ، رغم أن المملكة المتحدة وأيرلندا وهولندا بدأت فى تحقيق هبوط سياحى نتيجة ظهور بعض الأمراض . أما المقاصد السياحية فى آسيا والبحر الباسيفيكى فقد حافظت على مستوى السياحة الوافدة إليها ، على عكس بعض المقاصد السياحية فى الأمريكتين التى بدأت السياحة الدولية إليها فى الهبوط .

ورغم كل ما تقدم فقد كانت تنبؤات صندوق النقد الدولى ، قبل ١١ سبتمبر ، تشير إلى أن التدابير الاقتصادية التى تم اتخاذها ستؤدى إلى إعادة تنشيط الاقتصاد العالمى فى سنة ٢٠٠٢ .

السياحة والاقتصاد العالمى بعد أحداث ١١ سبتمبر :

أسفرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ عن سلسلة من ردود الفعل السلبية السريعة الخطى اقتصاديا وسياحيا ، إذ حدثت موجة عارمة من الإلغاءات ، سواء بالنسبة إلى السفر بوجه عام أو النقل الجوى بوجه خاص ، أو السفر للسياحة بوجه أخص . ونتيجة ما حدث من بطء ثم ركود اقتصادى فقد أفلس عدد من الشركات الأمريكية ، واضطرت أعداد كبيرة من الشركات الأخرى إلى تخفيض أعباء مصروفاتها عن طريق الاستغناء عن نسب كبيرة من عمالتها ، ومن ثم اضطر صندوق النقد الدولى إلى الاعتراف بما أصاب الاقتصاد العالمى من نكسة ، فأعلن عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادى العالمى من ٣,٢٪ إلى ٢,٦٪ ، ثم إلى ٢,٤٪ .

وساعد على هبوط الاقتصاد العالمى ، وبالتالى تدهور السياحة العالمية ، إلى ما

يقرب من الصفر – الحرب التى شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان ضربا للإرهاب الدولى من وجهة نظرها .

ويمكن تركيز الآثار المترتبة على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على السياحة الدولية فيما يلى :

– الدول الموصوفة بأنها ضالعة مع الإرهاب الدولى ، أو مرتبطة بتلك الأحداث ، لن يصلها التدفق السياحى .

– المقاصد السياحية الموصوفة بالأمن والأمان ؛ سيقصدها السائحون .

– المقاصد السياحية التى تعتمد اعتمادا رئيسيا على السوق الأمريكى ؛ ستتأثر نسبيا بدرجات متفاوتة .

– المقاصد التى يمكن الوصول إليها برا ؛ ستتمتع بفرصة سياحية أكبر .

– الحركة السياحية القصيرة المدى دوليا ؛ ستنمو بدرجة أسرع من نمو حركة السياحة طويلة المدى .

– ستنمو السياحة الفردية بدرجة أكبر من نمو السياحة الجماعية .

– ستنتعش حركة السياحة الداخلية بدرجة أكبر من نمو حركة السياحة الدولية ، وستنمو زيارات الأقارب والأصدقاء بدرجة أكبر من الأنماط السياحية الأخرى .

أوجه العلاج دوليا :

كان رد فعل عدة حكومات لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هو اتخاذ التدابير الكثيرة للمحافظة على القدرة التشغيلية لصناعة السياحة Operation Capacity ، وهى القدرة اللازم وجودها عند عودة السياحة إلى حالتها الطبيعية . ويمكن تلخيص هذه التدابير فيما يلى :

– تقديم مساعدات لدوائر الأعمال والمنشآت السياحية ، وبوجه خاص فى المناطق الأشد تأثرا بهذه الأزمة .

– تنفيذ تدابير إعادة الثقة فى الصناعة ، وتنمية النشاطات الترويجية الموجهة إلى المستهلكين .

– إجراء تعديلات فى خطط التشغيل .

وقد وجهت حكومات الدول المختلفة اهتمامها لإعادة بناء ثقة المستهلك فى السفر والسياحة ، مستخدمة بعض التدابير اللازمة لتوفير الأمن والأمان ، وإحاطة الجمهور علما بهذه التدابير .

وفى المواقف التى تنطوى على عدم وضوح الرؤيا ؛ فإن المستهلكين عادة يسلكون مسالك مندفعة نحو تعميمات غير مبررة تتعلق بأحداث ١١ سبتمبر ، مما يؤدى إلى زيادة صعوبة آثار هذه الأحداث . وهذه السلوكيات تتطلب استجابة فورية من الحكومات ؛ لإيصال المعلومات الدقيقة عن الحقائق إلى مسئولى قطاعات الأعمال السياحية وغير السياحية .

ومن ناحية أخرى ، فإن الدول عليها واجب إبلاغ مواطنيها بالظروف العامة والمحددة ، والمخاطر الممكن حدوثها عند السفر للخارج . ومع ذلك ، وكما نص فى التقنين العالمى لأخلاقيات السياحة ، فإن الدول مسئولة عن إصدار هذه المعلومات وإبلاغها - دون مبالغة أو تهويل ودون تهوين كذلك - إلى المتعاملين الرئيسيين فى مجالى السفر والسياحة .

ويتعين - من جهة أخرى - أن تتسع دائرة التعاون بين الحكومات وأصحاب الأعمال من ناحية ، والصحافة وأدوات الإعلام الجماهيرى من ناحية أخرى ، للوصول إلى حقائق الأمور بالنسبة للآثار المترتبة على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وعواقبها من حملات عسكرية محتملة ضد ما يسمى بالإرهاب الدولى ، والذى قد يترتب على توسيع دائرته أن تستمر مخاطر الركود الاقتصادى مدة أطول من التى يتوقعها المتفائلون أو حتى الواقعيون .

إن الحفاظ على مصداقية السياحة ، كصناعة الأمل لكثير من شعوب العالم فى المستقبل القريب ، رهين بأن تكون الاتصالات الدولية قائمة على معلومات أمينة ودقيقة .

ومما لاشك فيه أن التسويق والتنشيط يؤديان دورا حاسما فى العمل على سرعة عودة الطلب السياحى إلى حالته الطبيعية ، على الأقل بالنسبة إلى مناطق معينة ، لأن التجربة قد أثبتت ضرورة تنسيق الجهود بشكل متكامل بين الجهات السياحية الرسمية

وقطاع الأعمال الخاص ، من أجل تأسيس الخطط التسويقية على المعلومات التفصيلية الدقيقة لشرائح السوق المختلفة ، واختيار الأدوات الصحيحة للتسويق التى تتواكب مع لغة العصر من حيث التقدم التكنولوجى ، ومعاصرة منطق سوق المشترين ، بدلا من منطق سوق البائعين الذى يمكن أن يسود فى أوقات ازدهار المد السياحى إلى مقصد أو مقاصد سياحية معينة .

وفى الوقت الحاضر ، فإن عددا من الحكومات أصبح مستعدا لتقرير عدة مزايا مالية ومصرفية ، وإعفاءات أو تخفيضات ضرائبية معينة ، أو تأجيل استحقاقها فترة من الزمن تتراوح ما بين اثنى عشر شهراً وأربعة وعشرين شهراً .

وكذلك عمدت بعض الدول إلى اتخاذ تدابير مشتركة مع قطاع الأعمال الخاص تتعلق بتحسين المناخ العام السياحى فيها ، بالعمل على استحداث أنماط سياحية جديدة ، واستهداف شرائح جديدة فى الأسواق السياحية المصدرة ، سواء التقليدية منها أو الجديدة مثل الصين ، مع رفع كفاءة جودة المنتج السياحى القومى بوجه عام والمنتجات السياحية الفرعية بوجه خاص ، من أجل الوصول إلى نتائج فعالة فى مواجهة المنافسة الدولية بين المقاصد السياحية .

وفضلا عن ذلك فقد عمدت كثير من الدول إلى دعم المنشآت السياحية والفندقية الصغيرة والمتوسطة ، إلى جانب دعم بنوك المعلومات وأجهزة البحوث السياحية داخل الأجهزة السياحية الرسمية المركزية والمحلية ، للوصول إلى فهم أفضل وأعمق للأسواق السياحية بشرائحها المختلفة ، من أجل العمل على وضع خطط علمية مستقبلية ذات فعالية . ورغم مرور صناعة السياحة بعدة أزمات سابقة ؛ إلا أن هذه الأزمة التى ترتبت على أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ أثبتت بكل المقاييس أنها أزمة مؤثرة ، ويتعين نتيجة لذلك أن تعمل حكومات الدول المختلفة على الاعتراف إيجابيا بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة ، بحيث تعطى للسياحة أهمية أكبر فى خطط التنمية المتواصلة فيها .

نظرة مستقبلية :

اتجهت معظم الدراسات التى تمت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى تقرير أن الأزمة السياحية الراهنة لا ينتظر أن تتحسن بدرجة ملحوظة لعدة شهور مقبلة ، ربما

حتى النصف الثانى من سنة ٢٠٠٢ ، ما لم تحدث مضاعفات دولية بسبب اتجاه الولايات المتحدة لضرب ما تسميه بالإرهاب الدولى فى دول معينة ، معظمها دول عربية أو إسلامية .

وكانت بعض التكهنات والتنبؤات قد انتهت إلى أن التحسن المنتظر فى الأحوال الاقتصادية والسياحية سيبدأ فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٢ - بالنسبة للولايات المتحدة وبعدها فى أوربا - فى نهاية هذه السنة ، فى حين أن التحسن - بالنسبة لمعظم دول العالم الأخرى - سيكون خلال عام ٢٠٠٣ .

ويشير تقرير «لجنة الأزمات» التى قررت منظمة السياحة العالمية تشكيلها بقرار من الجمعية العامة للمنظمة فى سبتمبر ٢٠٠١ - والتى أصبحت تسمى بعد ذلك لجنة استعادة النشاط السياحى Tourism Recovery Committee برئاسة الدكتور ممدوح البلتاجى وزير السياحة المصرى ، فى تقريرها المسمى بإعلان تونس - إلى أنها راضية تماما عن مؤشرات التحسن التى حدثت فى الطلب السياحى ، وذلك عقب اجتماعين سابقين على اجتماع تونس ، كان أولهما فى لندن فى ١١ نوفمبر ٢٠٠١ ، والثانى فى مدريد يوم ٣٠ يناير ٢٠٠٢ .

ورغم ما تقدم ، فإن تقرير منظمة السياحة العالمية المقدم فى ١٥ مارس ٢٠٠٢ إلى بورصة برلين السياحية ITB - يشير إلى أن نتائج التدفق السياحى لشهرى يناير وفبراير ٢٠٠٢ تتضمن بعض التناقض ، لأن تحسن الأوضاع السياحية كان بطيئا للغاية ، وفى ذات الوقت غير متوازن بالنسبة للمقاصد السياحية المختلفة ، نتيجة إعادة توزيع الحركة السياحية بعيدا عن الدول القريبة من مراكز المنازعات الدولية ، مثل الشرق الأوسط الذى يتسم باستمرار الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، وبعيدا عن السفر الطويل المدى . ولا يزال منظمو الرحلات السياحية الشاملة Tour Operators غير متأكدين من مستقبل الحجوزات السياحية لصيف ٢٠٠٢ ، رغم أن حجوزات السياحة الجماعية من أكبر سوقين أوربيين مصدرين للسياحة ، وهما ألمانيا والمملكة المتحدة - تسير على مستوى حجوزات نفس الفترة من العام الماضى ٢٠٠١ فى شهرى فبراير ومارس .

ولا توجد بيانات وإحصاءات عن مدى تقدم النشاط السياحى الداخلى فى دول العالم المختلفة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، رغم أن السفر بالسيارات الخاصة ، داخل الدول الأوربية ، يبدو أنه لم يتأثر بالسلب كثيرا . ورغم أن الإنفاق السياحى على السياحة الداخلية يعتبر أقل من الإنفاق السياحى على السياحة الدولية ، فلابد من الاعتراف بوجود فوائد اقتصادية هامة للنشاط السياحى الداخلى ، أهمها : تنشيط الدورة الاقتصادية الوطنية ، وزيادة الناتج الإجمالى المحلى ، فضلا عن تخفيض نسبة تسرب العملات الحرة إلى الخارج .

والتحليلات اليومية لاتجاهات حركة السياحة الدولية تشير إلى تحسن مستمر نحو العودة إلى طبيعتها التى كانت عليها قبل أحداث ١١ سبتمبر ، وإن كان هذا التحسن بطيئا بعض الشئ ، إذ لا يتوقع أن يعود المد السياحى مع الاقتصاد الدولى إلى طبيعته قبل نهاية سنة ٢٠٠٢ وبداية ٢٠٠٣ ، وأن السياحة على هذا النحو ستعود إلى تحقيق نسبة الزيادة السنوية التى كانت متوقعة فى رؤية سنة ٢٠٢٠ وهى ٤,١٪ ، اعتبارا من بداية عام ٢٠٠٣ ، ما لم تحدث تطورات سياسية أو عسكرية تؤدى إلى عودة الانكماش الاقتصادى إلى العالم ، علما بأن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تعتبر منطقة مخاطر كبيرة ، نتيجة الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ، والتى يحول استمرارها دون عودة السياحة إلى طبيعتها فى المنطقة . وإذا كانت بوادر التحسن فى السياحة إلى مصر أصبحت واضحة ، إلا أنه تحسن غير مجزٍ ، نظراً لتدنى أسعار الخدمات السياحية المعروضة من منظمى الرحلات السياحية الشاملة ، والتى يقبلها أصحاب المنشآت الفندقية والسياحية ، باعتبار أنها تسهم – ولو جزئيا – فى تخفيف الأعباء عنها ، خاصة مع اتخاذ أصحاب هذه المنشآت بعض التدابير الأخرى التى تساعد على هذا التخفيف مثل : تقليص أعداد العاملين وتخفيض مرتبات معظمهم .

ثانيا : أثر أحداث ١١ سبتمبر على السياحة المصرية :

التلازم بين صناعتى النقل الجوى والسياحة : نظرا للصلة الوثيقة بين صناعتى السياحة والنقل الجوى فى مصر ، فإننا سنعرض فيما يلى تحليلا للأزمة من المنظور المحلى ، ربطا بمختلف عناصر الأزمة السابق الإشارة إليها ، وذلك على النحو التالى :

– لقد كان النمو المطرد فى حركة السياحة الدولية بوجه عام ، والحركة المتجهة إلى

مصر بوجه خاص ، حافزا لمؤسسة مصر للطيران والشركات الخاصة لكى تعمل على زيادة سعتها الاستيعابية ، بالتعاقد على شراء طائرات جديدة أو التعاقد على استئجار طويل المدى .

– تأهبا لتشغيل هذه الطائرات قامت الشركات المعنية بتعيين وتدريب عمالة جديدة ، من طيارين وفنيين وأطقم معاونة ، بالإضافة إلى توفير قطع الغيار ومستلزمات تشغيل هذه الطائرات .

– بدهى أن الرجوع عن كل هذه الترتيبات يحمل الشركات أعباء مالية ضخمة ، تمثل أحد أهم أعراض الأزمة التى يواجهها النقل الجوى ، ويزيد من حدة الأعباء المالية تقلص التدفقات النقدية ، نتيجة للتدهور السريع فى أعداد الرحلات وساعات التشغيل ، مضافا إلى ذلك زيادة أعباء التأمين نتيجة تعدد حوادث الطيران وزيادة مخاطر الإرهاب الدولى .

– قامت دول أخرى ، واجه فيها قطاع النقل الجوى نفس المشكلات ، بضخ مبالغ كبيرة لشركات النقل الجوى ، لمساعدتها على الاستمرار فى التشغيل ، وذلك فى صورة منح لا ترد أو قروض ميسرة ، وقد انصرف جزء من هذه المعونات للسيطرة – ولو جزئيا – على الاتجاه الذى لجأت إليه معظم هذه الشركات بالاستغناء عن العمالة ، والتى قدرها البعض بما يزيد على مائة ألف وظيفة فى أوربا والولايات المتحدة ، فى حين تقدمت شركات النقل الجوى ببعض المطالب للجهات المعنية ، رأت أن تلبيتها تساعد على مواجهة الآثار المباشرة للأزمة ، ومن ذلك :

• إعفاء شركات الطيران المصرية من كافة رسوم الهبوط والإيواء والمساعدات الملاحية ، وغيرها من خدمات وإيجارات ورسوم مغادرة بجميع المطارات المصرية .

• مساعدة شركات الطيران العارض المصرية فى مجال التكلفة الجديدة الباهظة فى الغطاء التأمينى الجديد ، مع الإعفاء من الرسوم والتمغات الإضافية التى تفرضها شركات التأمين .

• الإعفاء من رسوم الجمارك والخدمات على قطع غيار الطائرات ، مع سرعة رد جميع رسوم الجمارك السابق تحصيلها ، ورد خطابات الضمان المتعلقة بها .

• التوقف عن تحصيل الغرامات التى تفرضها سلطات وشركات الطيران المدنى والمطارات فى الظروف الصعبة الحالية .

• حث البنوك على تخفيض نسبة الغطاء النقدى الخاص بخطابات الضمان إلى أدنى حد ممكن ، ليتوافر للشركات قدر من السيولة .

• إعفاء جميع شركات الطيران ، المسجلة طائراتها فى مصر ، من أية رسوم أو إضافات أو ضرائب على فواتير الوقود الصادرة من شركة مصر للبترول .

مواجهة آثار الأحداث :

إن مطالب شركات النقل الجوى المصرية تهدف إلى توفير ظروف أفضل نسبيا ، لكى يمكنها الاستمرار فى عملها ، وذلك عن طريق إعادة توزيع الأعباء المالية ، وتحميل بعض أطراف الصناعة مثل : سلطات وشركات الطيران المدنى ، وبعض الأجهزة الحكومية مثل الجمارك والضرائب – بجزء منها . والواقع أن إعادة توزيع الأعباء المالية تمثل أحد الأساليب المستخدمة فى مواجهة الأزمات ، إذا ما كان لمدة محدودة وقابلا لتعويضه عندما تتغير الظروف وتعود إلى طبيعتها ، خاصة إذا ما أسهم تحقيق هذه المطالب فى مواجهة البعد الاجتماعى للأزمة ، والمتمثل فى الاستغناء عن العمالة الذى يمثل رافدا جديدا لمشكلة البطالة ، التى تبذل مصر جهدا كبيرا لمواجهتها .

إن الوضع فى قطاع السياحة لا يختلف كثيرا عن الوضع فى قطاع النقل الجوى ، فقد طرأ على الحركة السياحية هبوط حاد نتيجة للإحجام عن السفر ، ونتيجة الخوف من ناحية ، وللركود الاقتصادى الذى ترتب سريعا على أحداث ١١ سبتمبر من ناحية أخرى – إذ تراجع كثير من منظمى الرحلات الشاملة عن تنظيم رحلات تشكل مخاطر متزايدة بالنسبة لهم ، وانخفضت رحلات الطيران العارض تبعا لذلك ، والتى تمثل نسبة مئوية مرتفعة (حوالى ٦٠٪) من الرحلات الدولية للمناطق السياحية ، فى الغردقة وشرم الشيخ والأقصر وأسوان . وكذلك انخفض عدد المسافرين بالطائرات ، واتجه كثير من الشركات العاملة فى مصر إلى تخفيض عدد رحلاتها . وكان من نتيجة ذلك أن التدفق السياحى إلى مصر انحسر فى الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ٢٠٠١ ، عقب أحداث ١١ سبتمبر ، إلى حوالى ٦٠٪ ، مما رتب تراجعا سياحيا يقدر بنسبة

١٥,٦٪ على مدار عام ٢٠٠١ ، بالنسبة لعدد السائحين ، ليصل عددهم فى تلك السنة إلى ٤,٦٤٨ مليون ، بدلا من ٥,٥٠٦ مليون سائح فى عام ٢٠٠٠ . وتراجعت أعداد الليالى السياحية فى نفس السنة إلى ٢٩,٨ مليون ليلة ، بدلا من ٣٢,٧ مليون ليلة فى عام ٢٠٠٠ ، أى بنسبة هبوط قدرها ٩,١٪ .

وكانت الحركة السياحية الوافدة من الدول الأوربية قد تراجعت بنسبة كبيرة ، بلغت ٣٠,٧٪ خلال عام ٢٠٠١ ، حيث وصلت إلى ٩١٥٣٨ سائحا فى مقابل ٢٧٦٣٩٧ سائحا فى عام ٢٠٠٠ . كما انخفضت الليالى السياحية للأوربيين فى مصر بمتوسط بلغ ٣٨,١٪ ، حيث بلغت ٨٩٦٤٥٦ مقابل ١,٤٤٧,٠٧٥ ليلة . وفى مجموعة الأسواق الأمريكية بلغت نسبة التراجع ٢٤,٣٪ عن عام ٢٠٠٠ ، كما بلغت نسبة هبوط الليالى السياحية حوالى ١٤,٣٪ .

أما بالنسبة للسياحة العربية ، فقد بلغت نسبة التراجع فى عدد السائحين ٢,٢٪ ، بينما حققت الليالى السياحية العربية حوالى ٦ ملايين ليلة (٥,٩٩٦,٨٠١ ليلة) بنسبة زيادة بلغت ٧,٥٪ عن عام ٢٠٠٠ .

ويوضح الجدولان رقما (٢) ، و(٣) ترتيب الأسواق المصدرة للسياحة من حيث عدد السائحين وعدد الليالى السياحية خلال عامى ٢٠٠٠ ، و٢٠٠١ .

جدول رقم (٢)

الأسواق المصدرة للسياحة لمصر خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠

الترتيب	الدولة	عدد السائحين	نسبة التغير
١	ألمانيا	٧١٥٠٦٦	- ٩,١٪
٢	إيطاليا	٥٩٤٥٤٩	- ٢١٪
٣	المملكة المتحدة	٣٤٣٧٧٦	- ٩,٢٪
٤	فرنسا	٢٩٠٥٨٧	- ٢٣,٥٪
٥	روسيا ودول الكومنولث	٢٤٥٢٣٥	+ ٣١,١٪
٦	السعودية	٢٢٥٦٢٩	-٦,١٪
٧	دول البنيلوكس	٢٠٥٦٦٢	- ١٩٪
٨	الولايات المتحدة	١٧٨١٩٧	- ٢٤,٣٪
٩	ليبيا	١٦٥٧٩٢	+ ٨,٧٪
١٠	الدول الاسكندنافية	١٦٢٠٣٨	- ٨,٦٪

المصدر : تقرير منظمة السياحة العالمية عن آثار ١١ سبتمبر - مارس ٢٠٠٢ .

جدول رقم (٣)
الأسواق المصدرة للسياحة لمصر خلال عامى ٢٠٠٠ و٢٠٠١
من حيث عدد الليالى السياحية

الترتيب	الدولة	الليالى السياحية	نسبة التغير
١	ألمانيا	٥٣٧٣٦٤١	- ٥,٥٪
٢	إيطاليا	٤١٣٤٥٦٠	- ٢٤٪
٣	فرنسا	٢١٨١٤٧١	- ١٩,٥٪
٤	المملكة المتحدة	٢١٠٩٧١٣	+ ٣,١٪
٥	السعودية	١٧٦٣٤٨٤	+ ٢,١٪
٦	دول البنيلوكس	١٤٠٤٦٠٢	- ١٧,٤٪
٧	روسيا ودول الكومنولث	١٢٨٨٢١٦	+٤٩٪
٨	الولايات المتحدة	١٢٥٥١٨٨	- ١٤,٣٪
٩	الدول الاسكندنافية	١٠٧٩٤٦٤	+١٣,٨٪
١٠	سويسرا	٦٥٢٠٤٢	-١٠,٣٪

المصدر : تقرير منظمة السياحة العالمية عن آثار ١١ سبتمبر - مارس ٢٠٠٢ .

ويمكن تلخيص آثار أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على السياحة المصرية فيما يلى :

- الانخفاض الحاد فى التدفقات السياحية ، مما ينعكس بالضرورة على انخفاض نسب الإشغال فى الفنادق ، وانكماش الطلب على بقية الخدمات السياحية (النقل السياحى /الإرشاد/التذكارات السياحية) .

- انخفاض التدفقات النقدية ، مما يتعذر معه الوفاء بالالتزامات الثابتة للمنشآت والالتزامات قبل الأطراف الأخرى مثل : البنوك والضرائب والتأمينات الاجتماعية ومرافق الكهرباء والمياه .

- توقف الحجوزات الجديدة ، مع استمرار كبار منظمى الرحلات فى الخارج فى الضغط على موردى الخدمات السياحية للحصول على مزيد من التخفيضات ، وبالذات على أسعار الغرف ، مما يكاد يقضى على كل احتمالات التشغيل الاقتصادى للمنشآت والشركات السياحية .

- اشتداد الضغط على شركات الطيران المصرية ، إذ جاءت الأحداث فى مستهل الموسم السياحى الشتوى ، والذى يمثل ذروة النشاط والحركة بالنسبة لشركات

الطيران المصرية ، ومعظمها من الشركات الصغيرة الحجم ، والتى تعمل بالحد الأدنى من العمالة الفنية أصلا ، مما يستحيل معه الاستغناء عن العمالة للاقتصاد فى التكاليف ، ولذلك فإن الخطر الذى تتعرض له شركات الطيران المصرية هو خطر يهدد استمرار وجودها ، ومن ثم يتعين النظر جديا فى وسائل مساعدة هذه الشركات على البقاء ، إما عن طريق تقديم دعم مالى مباشر لهذه الشركات على أسس واقعية ، وإما بتشجيع الاندماج بين الشركات لخلق كيانات أكبر وأقدر على المنافسة ، وزيادة نصيب الشركات من السوق ، وتقوية القاعدة الفنية والهياكل المالية لهذه الشركات ، وأخيراً تحقيق وفورات الحجم الكبير .

– لمواجهة هذه الآثار المباشرة للأزمة ؛ فقد تبنى الاتحاد المصرى للغرف السياحية الدعوة إلى قيام الحكومة بمساعدة قطاع السياحة المضار ، بإعادة توزيع الأعباء المالية عن طريق : إلغاء أو تأجيل سداد بعض المستحقات ، مثل مستحقات هيئة التأمينات الاجتماعية والأقساط المستحقة للبنوك والضرائب والرسوم المحلية بكافة أنواعها ، وكذلك تأجيل سداد فواتير استهلاك الكهرباء والمياه . كما يرى البعض أنه آن الأوان لوقف تخصيص أراض لمشروعات سياحية ، وسحب الأراضى من المستثمرين غير الجادين ، وعدم إعادة تخصيصها للأغراض السياحية ، مع مد المهلة الممنوحة لتنفيذ المشروعات الحالية ، حتى لا يؤدى التنفيذ إلى وجود فائض طاقة تتحول مع انحسار الطلب السياحى إلى تفاقم الأزمة التى تواجه المنشآت والشركات السياحية القائمة ، حيث تؤدى زيادة المعروض من الطاقة الإيوائية عن الطلب إلى ضغط منظمى الرحلات السياحية على هذه المنشآت والشركات ، فتهبط أسعار الخدمات السياحية أكثر مما هى عليه .

وكذلك قام الاتحاد المصرى للغرف السياحية ، بالاتفاق مع الحكومة ، على تخصيص مبلغ ٣٢ مليون يورو لدعم شركات الطيران العارض ، لمدة تنتهى فى آخر أكتوبر ٢٠٠٢ ، بالإضافة إلى الاشتراك معها فى تغطية تكاليف الرحلات ، بما يزيد على نسبة امتلاء قدرها ٣٠٪ من حمولة الطائرة ، فى حدود خمسين يورو للمقعد ، على أن يتم الصرف بموافقة كل من هيئة الطيران المدنى والاتحاد .

التوصيــــــات

وعلى ضوء ما سبق ، وما دار فى اجتماع المجلس من مناقشات ، يوصى بما يأتى :

* تكوين صندوق لعلاج الأزمات يتم تمويله بقرض بفائدة بسيطة ما بين ٣ إلى ٥٪ ، مع فترة سماح مدتها ما بين ٣ إلى ٥ سنوات . على أن يسهم فى تمويل هذا القرض كل من هيئة التأمينات الاجتماعية وبنك ناصر وأية مؤسسات مالية أخرى ، ويكون هذا القرض فى حدود مليار جنيه ، ويمكن تغطية الفرق بين الفائدة المقترحة والفائدة السارية عن طريق تدبير اعتماد لهذا الغرض من ميزانية الدولة .

ويمكن أن يتم تشكيل جهاز لإدارة هذا القرض من المساهمين فى التمويل ومن المستفيدين مثل : شركات السياحة / الفنادق / المنشآت السياحية الأخرى ، تكون أول مهامه تحديد أسلوب وضوابط استخدام القرض .

* وقف جميع المطالبات المستحقة على القطاع السياحى خلال فترة السماح ، على أن تتم جدولة سدادها فيما بعد على أقساط ، وبدون فوائد أو غرامات تأخير .

* من الأفضل للقطاع السياحى خفض المرتبات بدلا من الاستغناء عن العمالة ، نظرا لما تكلفته المنشآت فى تدريب وتأهيل هذه العمالة المهنية ، وعندما تبدأ الجهات المعنية فى تحصيل مستحقاتها تكون المحاسبة على أساس المرتبات المخفضة .

* النظر فى إمكان قيام قطاع السياحة بالمساهمة فى توفير تمويل مناسب لصندوق الأزمات أو صندوق رعاية العاملين ، وذلك من خلال تحصيل مبلغ مناسب – مائة جنيه مصرى مثلا – من كل معتمر ، ومائتى جنيه من كل حاج عن طريق شركات السياحة . مما يعنى إمكان تدبير حوالى خمسة وثلاثين مليون جنيه من المعتمرين والحجاج عن طريق شركات السياحة ، بالإضافة إلى ما تخصصه الدولة لهذا الصندوق من الدخل السياحى القومى .

* أن الآثار المباشرة للأزمة وسبل مواجهتها ينبغى ألا تشغل القطاع السياحى عن الأزمة الحقيقية التى يواجهها ، وهى انحسار التدفقات السياحية ، وانعدام الحجوزات المستقبلية ، وضغوط منظمى الرحلات فى الخارج ، استغلالا للظروف ، للحصول على

أدنى الأسعار . ومن ثم يقترح أن تقوم وزارة السياحة بتعديل خططها التسويقية الخارجية ، عن طريق تبنى الدخول فى سوق المشترين لا البائعين ، وتبنى الأساليب التسويقية الحديثة ، وذلك على النحو الآتى :

- الاتجاه إلى السياح الأفراد ، واستخدام أدوات التسويق الرقمى فيما يعرف باسم Digital marketing ، والقائم على أساس مشاركة العميل فى تحديد ملامح المنتج (البرنامج السياحى) وتحديد سعره ، والحصول عليه تحت شعار «فى أى وقت وفى أى مكان» ، وخاصة بعد اتساع نطاق استخدام هذا الأسلوب عن طريق شبكة الإنترنت .

- لابد أن تشهد الأسواق المستهدفة تحركا تسانده محفزات وتيسيرات حقيقية تتمثل فيما يلى :

• السوق العربية ، ويقتضى الأمر : تقديم تيسيرات بالنسبة لدخول السيارات والشغالات الأجنبيات ، وإقرار معاملة الفنادق للأسر العربية بنفس قواعد المجموعات إذا بلغ عدد الأسرة خمسة أفراد ، وكانت الإقامة فى حدود عشرة أيام ، وأن تتدرج المزايا بالزيادة كلما زاد عدد أفراد الأسرة وطالت مدة إقامتها .

• التجمعات المهنية ، مثل الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين ، لعقد اجتماعات مهنية مع التجمعات النظيرة فى مصر ، مما يقتضى إعداد جداول أعمال تتسم بالابتكار والتجديد ، وأن يتم تنظيم اللقاءات بمعرفة محترفين .

* ضرورة تطوير الخطاب الترويجى فى مواجهة تطورات الأحداث التى تأثرت بالتيار العام الغالب على الإعلام الغربى فيما يتعلق بالعالمين الإسلامى والعربى ، من خلال تنظيم لقاءات مهنية ومؤتمرات صحفية على غرار ما اتبع أثناء أزمة الخليج وأزمة الإرهاب . ويمكن لبعثات مصر الدبلوماسية والمكاتب الفنية الملحقة بها تنظيم مثل هذه اللقاءات ، والنظر فى الاستعانة بخبرات الشركات المتخصصة ، ومن الأسواق المرشحة للبدء فيها بمثل هذا الجهد كل من : فرنسا وأسبانيا وإيطاليا واليونان ، وكلها دول تجمعنا بها روابط تاريخية ، كما أنها كلها دول بحر متوسطية ، وهى جميعا أعضاء فى المجموعة الأوربية . على أن تتم جدولة اللقاءات فى بقية دول العالم تباعا .

* التركيز فى الخطاب الترويجى - لإزالة ما علق بالصورة العامة لمصر - على إبراز الوجه الحضارى لمصر ودورها التاريخى فى الإسهام فى تشكيل الحضارة العالمية ، وقد تكون هناك بعض الترتيبات العاجلة التى يمكن اتخاذها فى هذا الصدد ، ومن ذلك :

- تنظيم حدث عالمى ضخم خلال الأشهر القليلة القادمة ، وعلى سبيل المثال : استغلال أقرب مناسبة ثقافية ضخمة وهى افتتاح مكتبة الإسكندرية الذى يمكن أن يتحول إلى مظاهرة ثقافية عالمية ، يرى العالم من خلالها الوجه المشرق لحضارة وثقافة مصر ، ويمكن لليونسكو أن تسهم فى هذا الجهد .

- محاولة تنظيم عدد من الأحداث المماثلة فى بعض البلاد ذات الاهتمام بحضارة مصر القديمة مثل : اليابان وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية . ومما يؤكد أهمية هذا الحدث الثقافى ؛ النجاح الذى تحقق فى معرض الآثار المصرية الذى تم تنظيمه منذ وقت قريب فى فيينا بالنمسا .

- الاهتمام بتنفيذ اتفاقات التآخى المعقودة بين المدن المصرية والمدن الأجنبية فى مختلف بلاد العالم ، بما يسمح بتبادل الوفود والفرق الفنية ، تأكيدا على السمة الحضارية لمصر وحفاوة شعبها بزائريه .

- محاولة تنظيم بعض المسابقات والمناسبات فى الخارج ، لإبراز دور الإسكندرية فى حضارة البحر المتوسط ، سواء فى علاقتها بالإغريق والرومان فى الزمن القديم ، أو صلتها بكثير من البلاد الأوربية فى العصر الحديث .

* أن التشويهات المغرضة التى لحقت بالإسلام والمسلمين تحتاج إلى تحرك جاد لمواجهتها ودحضها ، ورغم ما قد يبدو على السطح من أن هذا الموضوع خارج عن نطاق التحرك السياحى ؛ إلا أن واقع الأمر غير ذلك ، لذا فإن التحرك فى هذا الاتجاه يدعم الجهد لتحريك طلب سياحى من خلال المؤسسات الدينية والمدنية ، بما يمكنها من الإسهام فى إعادة الصورة الحقيقية للأديان من السماحة والتعايش والوفاق . وفى هذا الصدد فإنه يمكن تنفيذ ما يلى :

- إسهام علماء الدين الإسلامى والمسيحى فى المؤتمرات الإعلامية المقترحة .

– تنظيم معارض أثرية بالخارج لبعض الآثار القبطية والإسلامية ، مع اتخاذ الاحتياطيات اللازمة لسلامتها .

– تنظيم استخدام القنوات الفضائية العربية والإسلامية لصالح قضية الصورة الحضارية للعالمين العربى والإسلامى .

– النظر فى إمكان إقامة جسور اتصال دائمة مع الجاليات المصرية الإسلامية والمسيحية ، فضلا عن الجاليات الإسلامية فى البلاد الغربية ، لتوعية هذه الأقليات بدورها فى هذه الظروف العصيبة .

* أن الفترة الحالية هى أنسب الفترات للجهود المشتركة لقطاعات السياحة والثقافة والنقل الجوى ، وكذلك لأجهزة الجوازات والجمارك والنقد ، ولدى كل قطاع وجهاز منها تصوراته الخاصة لمواجهة الأزمة . ومن المناسب تجميع وتحليل وتبويب مبادرات هذه القطاعات والأجهزة ، والخروج منها ببرنامج عمل موحد يزيد من فاعليتها ، بدلا من الوقوع فى مشكلة التشتت والازدواجية واحتمالات التناقض .

* ضرورة التعامل مع السياحة الداخلية ، من منظور أنها بديل لانحسار السياحة الوافدة من الخارج فى وقت الأزمات ، فما لاشك فيه – من وجهة النظر المهنية – أن السياحة الداخلية هى الوجه الآخر للعملة ، وأنها لابد أن تسير بالتوازى مع السياحة الدولية ، وفى هذا الصدد فإنه ينبغى العمل على :

– إعادة النظر فى أسعار الخدمات السياحية المقدمة للمواطنين ، والتى تزيد أضعافاً على أسعار نفس الخدمات المقدمة للأجانب ، إذ تعتبر عائقا مانعا لإقبال الفئات المؤهلة للسياحة على القيام بها .

– الخروج من أسر الرحلات الجماعية التى تكثر الشكوى من سلوكيات بعض أفرادها ، وتغيير الخطاب الترويجى والبيعى بتوجيهه للأسرة ، باعتبارها الوحدة الاجتماعية المرجحة للقيام برحلة سياحية ، إذا ما تناسب السعر والمدة مع ظروفها .

– تكثيف طرح وعرض البرامج الشاملة التى تغطى النقل (جوا وبرا) والإقامة

والزيارات (فى المناطق التى بها معالم) ، على أن يتم طرحها بالتعاون بين قطاعى النقل والسياحة .

* أن التحرك السياحى المقترح ينبنى على وجهة نظر مؤداها ضرورة التحرك المتزامن فى كل الأسواق المصدرة ، وإن اختلفت صورة التحرك ، أخذا فى الاعتبار أن هناك تفاوتا متوقعا فى حجم وسرعة الاستجابة للجهود المبذولة ، ولا ينبغى أن يكون بطء الاستجابة عاملا مثبطا أو مخيبا للآمال .

* تقوية النقل الجوى فى مصر عن طريق اتخاذ عدة تدابير ، منها : تحرير الاتفاقات الثنائية على مراحل زمنية متدرجة ، وتقوية شركة مصر للطيران عن طريق رفع رأسمالها ، ودراسة مدى إمكان طرح بعض أسهمها للاكتتاب بواسطة قطاع الأعمال الخاص لتصبح شركة ذات اقتصاد مختلط ، والعمل على تقوية شركات الطيران المصرية الخاصة بتشجيع اندماجها ، لإيجاد شخص معنوى كبير قادر على العمل جنبا إلى جنب مع شركة مصر للطيران ، بل ومنافستها فى الخطوط الداخلية أساسا وبعض الخطوط الخارجية ، وخاصة الخطوط التى لا تعمل عليها مصر للطيران . مع منح تسهيلات أكبر للطيران العارض للهبوط فى المطارات السياحية المصرية ، وبخاصة فى سيناء والبحر الأحمر والوجه القبلى .

أعضاء
المجلس القومى
للإنتاج والشئون الاقتصادية

أعضـــــــاء
المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية

أولا : أعضاء بصفتهم الشخصية :

المشرف العام : الأستاذ الدكتور/ عاطف صدقى

المقـرر : الأستاذ الدكتور/ محمد حمدى النشار

الأعضـاء :

الأستاذ الدكتور / ابراهيم حسن حميدة

المهندس / ابراهيم سالم محمدين

المهندس / ابراهيم سعد هجرس

الأستاذ الدكتور / ابراهيم فوزى

الأستاذ الدكتور / ابراهيم كامل أبو العيون

المهندس / أحمد أبو الوفا

الأستاذ الدكتور / أحمد أحمد أبو اسماعيل

الأستاذ الدكتور / أحمد أحمد جويلى

الأستاذ الدكتور / أحمد أحمد محرم

الأستاذ / أحمد أحمد نوح

الأستاذ الدكتور / أحمد رشاد موسى

الأستاذ الدكتور / أحمد سالم الصباغ

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد العزيز الشرقاوى

الأستاذ الدكتور / أحمد عبد الوهاب الغندور

الدكتور / أحمد عيسوى صالح

الأستاذ الدكتور / أحمد محرم أحمد

الأستاذ الدكتور / أحمد مستجير مصطفى

المهندس / أحمد مصطفى عبد الآخر

المهندس / أسامة السيد الجناينى

الأستاذ الدكتور / أسامة محمد زكى

الأستاذ / اسماعيل حسن

الأستاذ الدكتور / أنور اسماعيل الهوارى

الأستاذ الدكتور / باهر محمد عتلم

الأستاذ الدكتور / برهام محمد عطا الله

الأستاذ / توفيق عبده اسماعيل

الأستاذ الدكتور / حازم عبد العزيز الببلاوى

الأستاذ الدكتور / حسب النبى أحمد عسل

الأستاذ الدكتور / حسن الحيوان

الأستاذ / حسين محمد عنان

المهندس / حمدى رشاد عبد العزيز

الدكتور مهندس / حمدى عبد الوهاب البنبى

الأستاذة الدكتورة / حمدية محمود زهران

المهندس / خالد عبد الحليم العزاوى

الأستاذ الدكتور / خلاف عبد الجابر خلاف

الأستاذ / رؤوف بطرس غالى

الأستاذ الدكتور / زكـــــى هاشـــــم

الأستاذ الدكتور / زين العابدين بدوى ناصر

الأستاذ الدكتور / سعـــد زكـــى نصـــار

المهندس / سعد عبد العزيز العجيزى

الأستاذ الدكتور / سعيد علوانى النجار

الأستاذة الدكتورة / سلوى على سليمان

الأستاذ الدكتور / سليمان نور الدين

الأستاذ / سمير فؤاد القصرى

الأستاذ الدكتور / سيد على عبد المولى

الأستاذ الدكتور / شريف لطفى محمد لطفى

الأستاذ الدكتور / صلاح محمود عبد الوهاب

الدكتور مهندس / عادل اسماعيل جزارين

الأستاذ الدكتور / عادل عبد الحميد عز

الأستاذ الدكتور / عـــادل عثمـــان

الأستاذ الدكتور / عبد الحفيظ عيـــد

المهندس / عبد الحميد على أبو بكر

الأستاذ / عبد الرحمن الشاذلى

الأستاذ الدكتور / عبد السلام جمعه

الأستاذ الدكتور / عبد العزيز عباس الشربينى

الأستاذ الدكتور / عبد المنعم أبو العزم

الأستاذ الدكتور / عبد المنعم راضى

الأستاذ الدكتور / عبد المنعم عبد العزيز بركات

الأستاذ الدكتور / عثمان عدلى بدران

المهندس / عصام راضى

الأستاذ / عصام رفعت

الأستاذ الدكتور / على السلمى

المهندس / على أمين والى

الأستاذ الدكتور / على لطفى

الأستاذ / على محمد نجم

المهندس / فؤاد أبو زغلة

الدكتور / فؤاد اسكندر

الأستاذ / فؤاد عبد اللطيف سلطان

الأستاذ / فؤاد كمال حسين

الدكتور / كمال سرور

الدكتور / كمال محمد أبو العيد

الأستاذ الدكتور / محمد أحمد الرزاز

الأستاذ / محمد أحمد غانم

الأستاذ الدكتور / محمد أسامة خليفة

الأستاذ الدكتور / محمد السيد الغرورى

الأستاذ / محمد الشاذلى طه

الأستاذ الدكتور / محمد دويدار

الأستاذ / محمد سعيد أحمد الطويل

الأستاذ الدكتور / محمد سعيد عبد الفتاح

الأستاذ الدكتور / محمد سلطان أبو على

المهندس / محمد طه زكى

الأستاذ / محمد عادل البرقوقى

الأستاذ / محمد عبد المنعم رشدى

المهندس / محمد عبد الهادى سماحة

المهندس / محمد عزت عادل

المهندس / فاروق محمد فاروق عفيفى

الأستاذ الدكتور / محمد فتحى محمد على

الأستاذ / محمد فريد خميس

الأستاذ الدكتور / محمد لطفى حسونه

المهندس / محمد ماهر أباظة

الأستاذ / محمد مسعد على ابراهيم

الأستاذ الدكتور / محمد ناجى شتله

الأستاذ / محمد نبيل إبراهيم

الأستاذ / محمد نبيه حشاد

الأستاذ الدكتور / محمود إبراهيم عساف

الأستاذ / محمود أبو النصر

الأستاذ / محمود خليل الجزار

الأستاذ الدكتور / محمود سمير طوبار

الأستاذ / محمود صالح الفلكي

الأستاذ / محمود عبد العزيز محمد

الأستاذ الدكتور / محيى الدين أبو بكر الغريب

المهندس / محيى الدين عبد اللطيف عبد الرحمن

الأستاذ الدكتور / مدحت محمد حسنين

المهندس / مشهور أحمد مشهور

الأستاذ الدكتور / مصطفى خليل

الأستاذ الدكتور / مصطفى كامل السعيد

المهندس / مصطفى كمال صبرى

الأستاذ الدكتور / مصطفى كمال طلبة

المهندس / مصطفى محمود القاضى

الأستاذ / معتز الألفى

الأستاذ الدكتور / موريس مكرم الله

الأستاذة الدكتورة / هبة أحمد حندوسة

الأستاذ الدكتور / هشام حسبو

الأستاذة الدكتورة / هناء عبد العزيز خير الدين

الدكتور / يسرى على مصطفى

الأستاذ الدكتور / يوسف بطرس غالى

الأستاذ الدكتور / يونس البطريق

الدكتور / يونس أمين عمر

ثانيا : أعضاء بصفتهم الوظيفية :

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
وزير السياحة
وزير الدولة للتنمية الإدارية
وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
وزير الأشغال العامة والموارد المائية
وزير الدولة لشئون البيئة
وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية
وزير الكهرباء والطاقة
وزير الدولة للإنتاج الحربى
وزير النقل
وزير التموين والتجارة الداخلية
وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى
وزير قطاع الأعمال العام
وزير المالية
وزير الاتصالات والمعلومات
وزير البترول
محافظ البنك المركزى
رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات
رئيس الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء
رئيس بنك تنمية الصادرات
رئيس هيئة سوق المال
رئيس بنك التنمية الصناعية
رئيس معهد بحوث الصحراء
رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية المصرية
رئيس اتحاد الصناعات المصرية
رئيس بنك التنمية والائتمان الزراعى

المجالس القومية المتخصصة

- ٣٣٠ -

مطبوعات

المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية

- ٧٠ -

تقارير

- ٢٨ -

القاهرة

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م


Bibliotheca Alexandrina
0447027